

حَاشِيَةٌ
عَلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

تأليف

العلامة يس بن زين الدين العلمي الحمصي

ت. ١٠٦١ هـ

تحقيق

كريم حبيب كريم الكربولي

المؤسسة
البنانية
للكتاب الأكاديمي
بيروت - لبنان



حَاشِيَةُ يُسْ
عَلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

حَاشِيَةُ يَسْ عَلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

تأليف

العلامة يس بن زين الدين العُلَيمي الحمصي

ت. ١٠٦١ هـ

تحقيق

كريم حبيب كريم الكموي

الجزء الثالث

المؤسسة
اللبنانية
للكتاب الأكاديمي



بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م



المؤسسة
اللبنانية
للكتاب الأكاديمي
بيروت - لبنان

بيروت - طريق المطار - خلف غولدن بلازا - خليوي : ٠٠٩٦١٧٠٠٢٧٢٥٠

Beirut - Airport Road - behind Golden Plaza - Mobile : 0096170027250

e-mail : academicbook_leb@hotmail.com

[المفعول له]

[و] الثالث من المفاعيل [المفعول له] أي : الذي يفعل له فعل ويوقع لأجله ،

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله ، وقدمه على المفعول فيه ؛ لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدراً ، وذكره ابن الحاجب^(١) بعد المفعول فيه ؛ لأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة .
قوله [ويوقع لأجله] أي : بأن يكون هو المقصود من الفعل ، وثمرته سواء تقدم على وجود مضمون الفعل ، كما في ((قعدت عن الحرب جبناً)) أو تأخر كما في ((جئتكم إصلاحاً لك)) .

فإن قلت : من أمثلة المفعول له ((ضربته تأديباً)) مع أنَّ الضرب سبب التأديب وعلته ، فكيف يكون التأديب سبباً وعلّة للضرب .

قلت : الضرب علة في إيجاد التأديب ، وتصوّر التأديب وتعقله سبب في الإقدام على الفعل الذي هو الضرب ، فالوجه الذي كان به سبباً غير الوجه الذي كان مسبباً ، فبلجهتان مختلفتان ، قل الرضي^(٢) :

((وإذا كان الحدث المعلل تفصيلاً وتفسيراً للمصدر المجمل))

(١) في الكافية .

(٢) شرح الكافية ١٩٣/١ ((المفعول لأجله)) .

[وهو المصدر] القلي الفضلة [المعلل] بكسر اللام أي : الواقع علة

☞ كما في ((ضربته تأديباً وأعطيته مكافأة)) ، فليس هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركان في زمان ، بل هما في الحقيقة حدث واحد ؛ لأنّ المعنى : ((أدبته بالضرب ، وكافأته بالإعطاء)) ، فالضرب هو التأديب والإعطاء هو المكافأة .

فالعلة هاهنا في الحقيقة ليس في هذا المصدر المنسوب ؛ لأنّ الشيء لا يكون علة لنفسه ، بل هي أثره أي : ضربته لتأديبه ، لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند النحلة ؛ لعدم المشاركة في الفاعل والزمان ؛ إذ ربما لا يحصل هذا الأثر فكيف يشارك الضرب في الزمان ، كما قل ابن دريد :

والشَيْخُ إِنْ قَوْمَهُ مِنْ زَيْغِهِ لَمْ يُقَمْ التَّثْقِيفُ مِنْهُ مَا التَّوَى^(١)

وإنما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان إذ هو كما بينا)) انتهى .

وفيما ذكره نظر ؛ لأننا نمنع أنّ التأديب عين الضرب ؛ لأنّ التأديب يحصل الأدب ، وما يليق بالشخص ، أو إحداث التأديب والضرب سبب ذلك ووسيلته كالشتم ، فلم منع ((تاهبْتُ السفر)) .

قوله [وهو المصدر] لا يرد عليه : ((أمّا العبيد فذو عبيد)) بنصب ((العبيد)) لأنه مؤول فانظر المغني والأوضح^(٢) .

قوله [الفضلة] أي : ليس جزء من الكلام بأن لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه .

(١) البيت لابن دريد محمد بن الحسن الأزدي ، والبيت من مقصورة له يمدح الأمير أبا العباس إسماعيل الميكالي حاكم نيسابور ، وليس في البيت شاهد ، وإنما جاء به الرضي لتأييد المعنى .

(٢) المغني ٥٨٨ ((أمّا)) المفتوحة المشددة ، والأوضح ٤٤٢ .

[لحدث] قد [شاركه] المَعْلَلُ [وقتاً وفاعلاً] أي : في الزمان
والفاعل ،

قوله [قد شاركه ...] حلَّ من ((المَعْلَل)) فمحله النصب ، والرباط فاعل :
شارك ؛ إذ هو ضمير يعود إلى ((المَعْلَل)) ، وضميره المنصوب يعود على الحدث ،
كما أشار إليه الشارح .

ويجوز أن يكون نعتاً لـ ((حدث)) ، والرباط فاعل ((شارك)) إذ هذا ضمير
يعود إلى ((الحدث)) وضميره المنصوب يعود على ((المَعْلَل)) .

والظاهر أن معنى تشاركهما في الزمان كون أول زمان المصدر يعقب آخر زمان
الفعل ، ولا يلزم أن يقع الحدث في بعض زمان الحرب ، بدليل ((جئتكَ إصلاحاً
لخالك ، وشهدت الحرب إيقاعاً للهدنة)) ، وأوّل الإصلاح وإيقاع الهدنة لا يلزم أن
يكون هو آخر زمن المجيء والشهود ، بل الغالب أنه يعقبه إن لم يلزم .

ولا يبعد أخذاً من النظائر الاكتفاء في كون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر ،
أو بالعكس بالتنزيل مبالغة ، ولا يشكل على هذا ما صرحوا به في :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا^(١)

من اختلاف زمن النوم وزمن نضّ الثياب مع اتصال النوم بنزع الثياب ؛

(١) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٤٨ ، وشرح الشذور ٢١١ ، وبلا نسبة في
الأوضح ٤٤٧ ، والمجمع ٩٧٢ ، وتماه :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَقِيَ السُّرَّ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضَّلِ

والشاهد في قوله ((لنوم)) فإنه علة لخلع الثياب إلا أن الخلع قبل النوم فلنحرم شرط انحلال الزمان
بين المفعول لأجله وبين المَعْلَل ، فامتنع نصبه - النوم - على المفعولية فجر باللام .

سواء كان باعثاً وغاية [كقمت إجلالاً لك] ، أم باعثاً فقط كـ ((قعدت عن الحرب جبناً)) ، فـ ((إجلالاً)) مصدرٌ قلبي علة للقيام باعثة عليه وغاية له ، وزمنه وزمن القيام واحد ، وفاعلهما واحد وهو المتكلم ، و ((جبناً)) مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب باعثة عليه ، وليست غاية له .

وعلاوة المفعول له وقوعه في جواب ((لم فعلت)) .
وإنما اشترط فيه أن يكون مصدرًا ؛ لأنه علة للفعل ،

❧ لانا لا نسلم الاتصال المذكور ، بل نفس النوم منفصل قطعاً عن نزع الثياب ، كما هو معلوم .

ثم لا فرق في المشاركة في الفاعل بين اللفظية كـ ((ضربته تأديباً)) ، والتقدير كقوله تعالى : ﴿ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾^(١) ؛ لأنَّ معنى ((يريكم)) : يجعلكم ترون ، وجعل الزمخشري^(٢) نصب ذلك على الحال .

قوله [سواء كان باعثاً وغاية] أي : سواء كان باعثاً من حيث الوجود الذهني ، وغاية من حيث الوجود الخارجي ، فلجهتان مختلفتان .

قوله [وإنما اشترط فيه أن يكون مصدرًا ...] قل الجلمي^(٣) : ((وإنما اشترط هذه الشرائط ؛ لأنه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدرية ، بخلاف ما إذا اختل شيء منها)) انتهى .

(١) الرعد - ١٢ .

(٢) الكشاف ٤٠٣/٢ تفسير سورة الرعد ١٢ .

(٣) شرح الكافية - الجلمي ٣٧٨

والعلل إنما تكون بالمصادر لا بالذوات ، وخرج به غيره كما سيأتي .
وبـ ((القلبي)) : نحو : ((جئتكَ قراءةً للعلم)) ، كما اعتمده في
الأوضح^(١) تبعاً لابن الحُبَّاز وغيره ،

قوله [والعلل إنما تكون بالمصادر...] أي : غالباً ، فلا يرد ﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾^(٢)
ونحوه .

قوله [وبالقلبي نحو : ((جئتكَ قراءةً للعلم))] قال الرضي^(٣) :
((وشرط بعضهم كونه من أفعال القلوب ، قال : لأنه الحامل على إيجاد الفعل ،
والحامل على الشيء متقدم عليه ، وأفعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا
تبقى حتى تكون حاملة على الفعل ، وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة
فإنها تبقى .

والجواب : أنه إن أراد وجوب تقديم الحامل وجوداً فممنوع ، وإن أراد وجوب
تقدمه إما وجوداً أو تصوراً فمسلم ، ولا ينفعه ، وينتقض بجواز نحو : ((جئتكَ
إصلاحاً لأمرِكَ)) ، و ((ضربته تأديباً)) اتفاقاً .

فإن قال : هو بتقدير حذف ، أي : إرادة إصلاح ، وإرادة تأديب ، قلنا : أيضاً
فجواز ((جئتكَ إكرامك لي ، وجئتكَ اليوم إكراماً لك غداً)) بتقدير المضاف
المذكور ، بل جوز : ((جئتكَ سماً وعسلاً)) .

فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا المقتَر ، فنقول المفعول له على ضربين : ② ②

(١) الأوضح ٤٤٢ .

(٢) الرحمن - ١٠ .

(٣) شرح الكافية ١٩٤/١ ((المفعول له)) .

وخالف في هذا الفارسي فأجاز ((جئتكَ ضربَ زيدٍ)) أي : لتضربه ،
ويؤخذ منه أنه لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضاً .

وبـ ((الفضلة)) : نحو : ((حصل لي رغبة في الخير)) .

وبـ ((المعلن لحدث)) : بقية المفاعيل ؛ إذ لا تعليل فيها .

وبما بعده : ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول ، وما اختلف فيه فاعلهما ،
كما سيأتي .

❧ إِمَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ وَجُودُهُ عَلَى مَضْمُونِ عَامِلِهِ نَحْوُ : ((قَعَدْتُ جَبِيْنًا)) فَهُوَ مِنْ
أَفْعَلِ الْقُلُوبِ ، كَمَا قَالُوا ، وَإِمَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ تَصَوُّراً ، أَيْ : يَكُونُ غَرَضاً ، وَلَا
يَلْزَمُ كَوْنُهُ فِعْلَ قَلْبٍ ، نَحْوُ : ((ضَرَبْتَهُ تَقْوِيْماً ، وَجَنَّتْهُ إِصْلَاحاً)))) .

قوله [ويؤخذ منه] أي : من إجازته هذا المثال لا من عدم اشتراط كون المصدر
قليياً ؛ إذ لا يلزم من كونه غير قلبي اختلاف الفاعل بدليل المثال السابق ، وهو :
((جئتكَ قراءة العلم)) وما مثل به الرضي .

وبهذا ظهر أنَّ ما نقله في التصريح عن الشاطبي^(١) من ((أنَّ اشتراط اتحاد
الفاعل يغني عن اشتراط كونه قليياً ليس ظاهراً)) فتدبر .

قوله [ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما] استثنى أبو
حيان تبعاً لابن مالك^(٢) من المشاركة في الزمان والفاعل ((أَنْ وَأَنَّ)) إذا نابتا عن
المصدر . تقول : ((جئتكَ أَنْ زيداً يكرمني ، وجئتكَ أَنْ يكرمني زيدٌ ، وجئتكَ الساعة
أَنْ وعدتكَ أمس)) ويحذف معهما حرف الجر أيضاً .

(١) شرح التصريح ٣٣٤/١ - ٣٣٥ ((المفعول لأجله)) .

(٢) الارتشاف ٢٢٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٢٥/٢ .

[فَإِنْ فَقَدَ الْمَعْلَل] لحدث عامله [شرطاً] مما شمله التعريف [جُرَّ]
وجوباً [بحرف التعليل] وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل ، وهو
((من)) والباء و((في)) والكاف ،

☞ قال المرادي في شرح التسهيل ^(١) : ((يجوز في ((كي)) إذا كانت ناصبة
بنفسها أَنْ تقع مفعولاً له ؛ لأنها إذ ذاك ينسبك منها مصدر فتكون مثل : ((أَنْ ،
وَأَنْ)) ، وهل تجري ((ما)) المصدرية مجرى ((أَنْ وَأَنْ)) في جواز حذف الحرف
نحو ((أزورك لما تحسن إليّ)) أي : لإحسانك ، قل الشيخ أثير الدين : لا أعرف في
ذلك نصاً عن أحد)) .

قوله [جُرَّ وجوباً بحرف التعليل] أي : عند من اعتبر ذلك الشرط .

قوله [وهو ((من)) ...] قل المصنف في شرح اللوحة ^(٢) :

((حروف السبب سبعة :

اللام نحو : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾ ^(٣) ، والباء نحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ
هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ ﴾ ^(٤) .

و((في)) نحو : ﴿ لَسْنَا فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(٥) أي : بسببه . ☞

(١) شرح التسهيل - المرادي ٤٧٥ ((المفعول له)) .

(٢) شرح اللوحة ١٦٤/٢ - ١٦٥ .

(٣) البقرة - ٢٩ .

(٤) النساء - ١٦٠ .

(٥) النور - ١٤ .

❦ و ((من)) نحو : ﴿الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(١) أي : بسبب فضله لا بأعمالنا ، وهذه الأربعة يجوز دخولها عليه .

و ((حتى)) نحو : ((أسلم حتى تدخل الجنة)) .

والكاف نحو : ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾^(٢) أي : لهدايته إياكم .

و ((كي)) نحو : ((جئتكم كي تكرموني))^(٣) ، وهذه الثلاثة لا تدخل عليه ؛ لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدرى ((انتهى .

وهذا قد ينافي ما سبق في ((أن وأن)) وصلتهما و ((كي)) وما سيأتي من

التمثيل بـ ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ ، إلا أن يقال : المراد أنها لا تدخل على ما استوفى الشروط ، وما ذكر لم يستوفها ، فلا يكن من المفعول ، فلي تأمل .

ومما يفهم التعليل ((عن)) نحو : ﴿بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾^(٤) .

(١) فاطر - ٣٥ .

(٢) البقرة - ١٩٨ .

(٣) في شرح اللوحة ذكر إن حروف السبب سبعة ، ولكنه عد ستة فقط وأهمل ((كي)) مع المثال الخاص بها ، ولم ينتبه المحقق الدكتور هادي نهر لهذا الخلل ولم يشر له في الهامش لا في طبعة بغداد من شرح اللوحة ولا في الطبعة الحديثة ط دار اليازوري الأردنية .

(٤) هود - ٥٣ .

والظاهر أنهم أرادوا بالشرط : ما لا بدّ منه ، وإلا ففيه نظر ، ففاقد
المصدرية [نحو : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ ﴾ ^(١)] فالمخاطبون علة للخلق ، وليس
ضميرهم مصدراً ، فلذلك جرّ باللام .
ومثله قوله ﷺ : ((إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ)) ^(٢) أي : لأجل هرة .

قوله [فالمخاطبون علة للخلق] في هذه العبارة حزازة ، قال الجلال الدواني :
((اعلم أنه تعالى راعي الحكمة فيما خلق وأمر وأودع فيها المنافع ، ولكن لا
شيء فيها باعث له على الفعل وإن كانت معلومة له تعالى ، كما أنّ من يغرس
غرساً لأجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الأخر على ذلك الغرس ، كالاستغلال به
والانتفاع بأغصانه وغيرهما ، والباعث له على الغرس هو الثمرة لا غير . فجميع
تلك الفوائد والمصالح بالنسبة إليه تعالى بمنزلة ما سوى الثمرة بالنسبة إلى الغارس ،
والآيات والأحاديث الموهمة بالعلل والأغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح)) .
إذا تيقنت ذلك كله علمت أنّ ما قاله شارح المقاصد - من أنّ الحقّ تعليل بعض
الأفعال سيما الأحكام الشرعية بالحكم والمصالح - ظاهراً ، كإيجاب الحدود
والكفارات ، وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك . وأما تعميمه بأنه لا يخلو فعل من
أفعاله عن غرض فمحل بحث ، وكلام غير منخول ، فإنه إن أراد بالتعليل جعل تلك
الحكم علة غائية باعثة فلا شيء من أفعاله وأحكامه كذلك ، غاية الأمر أنّ بعضها مما
يظهر علينا ، وبعضها مما يخفى إلا على الراسخين المؤيدين بنور من الله .

(١) البقرة - ٢٩ .

(٢) الحديث رواه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب - باب تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذي لا
يؤذي - رقم ١٣٣ ورواه أيضاً بلفظ آخر في رقم ١٣٥ .

وفاقدا الاتحاد في الفاعل نحو :

[وإني لتعروني لذكراك هزة^(١)] كما انتفض العصفور بلله القطر^(٢)

فالذكرى هي علة عروّ الهزة ، وزمنهما واحد ، ولكن فاعلهما مختلف
وفاعل ال عروّ : ((الهزة)) ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ؛ لأنّ المعنى:
لذكرى إياك ، فلذلك جرّ باللام ، وال هزة هي النشاط والارتياح .

ومثله نحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ ،
﴿ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ ﴾^(٣) . وفاقدا الاتحاد في الوقت نحو :

[فبحثت وقد نضت لنوم ثيابها] لدى السّتر إلا لبسة المتفضل^(٤)

ف((النوم)) علة لخلع الثياب ، ولكن وقتها مختلف ، فوقت الخلع
سابق على وقت النوم ، فلذلك جر باللام ، و((نضت)) - بتخفيف
الضاد المعجمة - من النضو وهو الخلع ، و((لبسة)) - بكسر اللام هيئة
من اللبس - ، والمتفضل : هو الذي يبقى في ثوب واحد .

قوله [ونضت بتخفيف الضاد] قل الجوهري^(٥) : ((نضا ثوبه أي : خلعه)) ،
وأشد البيت ، ثم قال : ((ويجوز عندي تشديده للتكثير)) .

(١) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي في الإنصاف ٢٥٣/١ وبلا نسبة في شرح الشذور ٢١٣
والأوضح ٤٥/٢ . والشامد واضح من كلام الشارح .

(٢) النساء - ١٦٠ ، البقرة - ١٩٨ .

(٣) البيت تقدم تخريجه في ص ٧ السابقة .

(٤) الصحاح ١٩٩٣/٥ مادة نضا .

ومثله نحو : ﴿كَلَّمَآ أَرَادُوآ أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾^(١) ، أي : لأجل الغم .
واعلم أنَّ هذه الشروط معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعيينه ، حتى
أنَّ المستوفي لجميعها يجوز فيه أن يُجرَّ بحرف التعليل كما قل في

قوله [لا لوجوبه وتعيينه] لو اقتصر على أحدهما كفى ، وحيث جمع بينهما
فالاتى تأخير الوجوب ؛ لأنه أوضح فيفسر ما قبله .
قوله [يجوز فيه أن يجر بحرف التعليل] قل في الارتشاف^(٢) :
((ولا يجوز أن يكون للعامل منه اثنان إلا على جهة البذل ، أو العطف سواء جرَّ
بحرف السبب ، أو أحدهما أم نصباً فاما قوله تعالى ﴿إِلَّا تَذَكُّرُونَ لَنُيَخْشَى﴾^(٣) فمنصوب
بفعل مضمَر)) انتهى .

ولعدم جواز تعدد المفعول له منع في قوله تعالى : ﴿وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّقُدَّو﴾^(٤)
تعلق ((لتعتدوا)) بـ ((تسكوهن)) على جعل ((ضاراً)) مفعولاً له ، وإنما يتعلق
به على جعل ((ضاراً)) حالاً ، وفي الجهة الثانية من الباب الخامس من المغني^(٥) :
((إنَّ عصرياً له قل في تفسير قوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعُهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ
الصَّوْءِ عِوَاظٍ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ : ((من)) متعلقة بـ ((حذر)) أو بـ ((الموت)) لا
بـ ((يجعلون))

(١) الحج - ٢٢ .

(٢) الارتشاف ٢٢٤/٢ ((المفعول له)) .

(٣) طه - ٣ .

(٤) البقرة - ٣٣ ، ونص هذا البحث في المجمع ١٠٧/٢ فراجع .

(٥) المغني ٥٤٤/٢ ، والآية من البقرة ١٩ ، والـ ((عصري)) المعاصر .

الألفية :

.....وليس يمتنع مع الشروط^(١)

سواء كان مجرداً من أل والإضافة ، أم مضافاً ، أم محلى بـأل ، لكن الأرجح في الأول النصب ، وفي الثالث الجر ، ويستويان في الثاني .

لثلا يتعدد المفعول له من غير عطف ، واعترض عليه في إعرابه ، ثم قال : ((وقد أجيب : بأنَّ الأول تعليل للجعل مطلقاً ، والثاني : مقيد بالأول ، والمطلق والمقيد غيران ، فالمعلل متعدد في المعنى وإنَّ اتحد في اللفظ)) انتهى .
أقول : هذا يستلزم عدم تصور تعدد المفعول له ، ثم ما اقتضاه ما ذكر من تسمية الجرور بالحرف مفعولاً هو ما اقتضاه كلام ابن الخليل .
ومذهب الجمهور أنَّ الجرور بالحرف مفعول به بواسطة الحرف صرح به ابن عقيل هنا والجامي في المفعول فيه ^(٢) .

بقي أنَّ بعضهم قال : إنَّ من تعدده على وجه العطف قوله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لَتَكُنَّ بِرُكْبَتِهِمْ وَأَنْ لَّهُمْ فِيهَا شُرَكَاءٌ ﴾^(٣) وإنَّ فقد الشرط الأول ؛ لأنَّ قوله ((لتركبوها)) بتقدير : أنْ تركبوها ، وهو علة لخلق المذكورات ، وجيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل ؛ لأنَّ فاعل الخلق هو الله تعالى ، وفاعل الركوب بنو آدم .

(١) قل في الألفية :

فلجرره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كـ ((لزمه ذا قنع))

(٢) شرح الكافية - الجامي ٣٦٩١ .

(٣) النحل - ٨ .

❧❧ وأما الثاني : فلم يفقد فيه الشرط ؛ لأنَّ فاعل الخلق والتزيين هو الله جل جلاله ، ولا يخفى أنَّ ما ذكر من فقد الشرط في الأول إنما يأتي على ما تقدم عن أبي حيان تبعاً لابن مالك فتفطن .

خاتمة :

يجوز تقديم المفعول له كما في قوله :

فما جَزَعَا وَرَبُّ النَّاسِ أَبْكِي ولا جِرْصًا على الدنيا اعْتَزَّانِي^(١)

وهذا أولى مما ذكره الجلال السيوطي^(٢) من أخذ هذا الحكم من قول ابن مالك : كـ ((لزهد ذا قنع)) ؛ لأنه مع الجر ليس مفعولاً له كما مرَّ .

نعم يدل له تجويزهم في قول الناظم : ((ترخيماً أن يكون مفعولاً له)) ، ومنعُ ثعلب تقديمه مردودٌ بالبيت المتقدم وبقوله :

وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ^(٣)

❧❧

ومحل التقديم ما لم يكن العامل معنوياً ،

(١) البيت من الوافر لجحدَر بن مالك في الدرر ٨٠/٣ وبلا نسبة في الجمع ١٠١/٢ .

والشاهد فيه ((فما جَزَعَا)) فإنَّ ((جَزَعَا)) مفعول لأجله مقدم على فعله .

(٢) النكت - ٤٠٣/١ .

(٣) جزء من صدر بيت من الطويل للكميت بن زيد في المغني ١٤/١ والدرر ٨٠/٣ وبلا نسبة في الجمع ١٠١/٢ ، وتماه :

طربتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ ولا لعباً مني وذو الشيبِ يلعبُ

والشاهد فيه ((وما شوقاً)) ، فـ ((شوقاً)) مفعول لأجله .

❧❧ قل المصنف في شرح الشواهد في الكلام على قوله :
نُبِئتُ أخوالي بني يزيدُ ظلماً علينا لهمُ قديدٌ^(١)
((لا يكون ((ظلماً)) مفعولاً له للاستقرار ؛ لأنه يلزم تقديم عامله المعنوي
وهو ممتنع في الحال مع شبهها بالظرف فما الظن بالفعل له)) .

(١) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٢ وشرح التصريح ١١٧/١ وبلا نسبة في المغني ٦٢٦٢ .

[المفعول فيه]

[و] الرابع من المفاعيل [المفعول فيه] وهو المسمى ظرفاً [وهو ما سلط عليه عامل] ينصبه من فعل أو شبهه ، وإن لم يكن واقعاً فيه [على معنى : ((في))] الظرفية .

قوله [ما سلط عليه ...] أي : باطراد ، بأن لا يختص التسلط بعامل ، فخرج نحو : ((دخلت الدار)) ؛ إذ لا يقال : صليت الدار .

ويستثنى من الاطراد ما صيغ من مصدر عامله ، وينبغي أن يستثنى أيضاً المقادير إذ لا يعمل فيها إلا ما دل على حركة ، لا يقال : ((قعدت ميلاً)) ولا ((رقدت ميلاً)) ، ولذا ذهب السهيلي إلى أن نصبها على المصدرية .

وأسقط بعضهم قيد الاطراد ؛ لأن نحو ((دخلت الدار)) منصوب على التوسع ، ولم يتضمن معنى ((في)) فهو خارج بقوله ((على معنى ((في)) ...)) فتدبر .

قوله [ينصبه] بيّن به أن معنى ((سلط عليه عامل)) : نصبه عامل .
وبذلك اندفع ما يقال : لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوباً ولا بد منه ، وقد يستفاد ذلك من قوله : على معنى ((في)) ؛ لأن غير المنصوب ليس على معناها بالفعل وإن كان قابلاً لذلك .

قوله [من فعل أو شبهه] بيان لـ ((عامل)) ؛ إذ كان مبهماً شاملاً لكل عامل ، وإن لم يكن واقعاً فيه نحو ((ما صمت يوم الخميس)) .

وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل ، فإن تسلط العامل عليها ليس على معنى ((في)) لما تقدم ، كما في نحو : ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾^(١) ،

قوله [لما تقدم] من أن تسلطه على المفعول به ؛ لوقوعه عليه ، وعلى المفعول لأجله ؛ لوقوعه لأجله ، وعلى المفعول المطلق ؛ لانه نفسه .

قوله [كما في نحو : ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾^(٢)] من نحو : ﴿ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ ﴾^(٣) ، ف وراءكم : اسم فعل معناه : ((ارجعوا)) ، وإنما جمع بينهما تأكيداً ، وإنما لم يكن ظرفاً ؛ لأنَّ الظرف إنما يجاء به لتقييد عامله ، وهو منتفٍ هنا ؛ إذ لو قلت : ((ارجع وراءك)) ، وأردت الظرفية كان بمنزلة ((ارجع في الراء)) ، والرجوع لا يكون إلا في الراء ، فهذا الظرف مستفاد من الفعل ، والظرف لا يكون كذلك ، قاله جماعة ، ورثه السمين^(٤)

بـ ((جواز كونه ظرفاً ؛ إذ المعنى : ارجعوا إلى الموقف الذي أعطينا فيه نوراً ، والتمسوا فيه نوراً مع من يقتبس ، أو إلى الدنيا فالتمسوا نوراً بتحصيل سببه ، وهو الإيمان ، وهذا الظرف ليس مستفاداً من الفعل)) انتهى ، ويردُّ أيضاً بأنَّ الظرف قد يكون للتأكيد .

(١) الانعام - ١٢٤ .

(٢) النور - ٣٧ .

(٣) الحديد - ١٣ .

(٤) الدر المصون ٢٧٧/٦ تفسير سورة الحديد الآية ١٣ .

فليس المنصوب فيهما مفعولاً فيه ، بل مفعولاً به ؛ لوقوع الفعل عليه
لا فيه ،

قوله [بل مفعولاً] كذا في النسخ بنصب ((مفعولاً)) ، والصواب : بل
مفعولٌ برفعه ، إلا أن يتكلف ، ويقدر: بل يكون مفعولاً به .

قوله [لوقوع الفعل عليه لا فيه] ؛ لأنه ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك
اليوم ، والعلم واقع في ذلك المكان ، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم ، وأن الله
تعالى يعلم نفس ذلك المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ؛ ولأنه تعالى لا يكون في
مكان أعلم منه في مكان ، لكن هذا مبني على تصرف ((حيث)) ، وهو كما في
التسهيل^(١) نادر فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه .

ولهذا قال الدماميني في حواشي المغني: ((ولو قيل أن المراد : يعلم الفضل الذي
هو في محل الرسالة لم يبعد .

وفيه : إبقاء ((حيث)) على ما عهد لها من ظرفيتها ، والمعنى إن الله تعالى لن
يؤتيكم مثل ما أوتي من الآيات ؛ لأنه يعلم ما فيهم من الطهارة والفضل
والصلاحية للإرسل ولستم كذلك)) انتهى .

واعترض : بأنه بعيد ؛ لأنه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفة ،
وبعض صلة ذلك الموصول ؛ ولأن المعنى كما مر أنه يعلم نفس المكان المستحق
للمرسالة لا شئ فيه .

وفي البحر^(٢) : ((وما أجازوه هنا من أنه مفعول به على السعة))

(١) شرح التسهيل ١٥٧٢ ((المفعول فيه)) .

(٢) البحر المحيط ٢١٦/٤ تفسير سورة الإنعام ١٢٤ .

☞ أو مفعول به على غير السعة تأبله قواعد النحو ؛ لأن النحلة نصّوا على أن ((حيث)) من الظروف التي لا تتصرف ، ونصوا على أن الظرف الذي يتوسع به لا يكون إلا متصرفاً ، وإذا كان كذلك امتنع نصب ((حيث)) على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها .

والذي يظهر لي إقرار ((حيث)) على الظرفية المجازية على تضمّن ((أعلم)) معنى ما يتعلّق إلى الظرف ، فيكون التقدير : الله أنفذ علماً حيث يجعل رسالته ((أي : هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته ، فالظرفية مجازية .

قال السفاسقي : ((تعقبه حسن بحسب ما نصّ عليه حذاق هذه الصناعة من أن ((حيث)) لا تتصرف ، وأما ما اختاره ففيه نظر ؛ لأن إشكالهم لا يندفع ولو قدر ((أنفذ)) ؛ لأنه يقتضي أنه أنفذ في هذا المكان دون غيره .

قال الشمني^(١) : وأقول : في كلامه ما يدفع هذا النظر ، وهو قوله ((أي : هو نافذ العلم)) ، فإنه ظاهر في أن مراده مجرد الوصف دون التفضيل ،

قال السفاسقي : ((ثم لا حاجة إلى تقدير ؛ إذ لا مانع لعمل ((أعلم)) في الظرف)) ، والذي يظهر لي أنه باقٍ على معناه من الظرفية ، والإشكال إنما يرد من حيث مفهوم الظرف ، وكم موضع ترك فيه المفهوم ؛ لقيام الدليل عليه ، وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع .

(١) النصف ٧٩ باب ((حيث)) . ومعظم كلمات الحشي ونقله عن السفاسقي موجود هناك فراجع .

وناصب ((حيث)) : ((يعلم)) محذوفاً دلّ عليه ((أعلم)) ، لا هو ؛ لأنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً .
وقوله [من اسم زمان] بيان لـ ((ما)) ،

قوله [وناصب حيثُ ...] سكت عن ناصب ((يوماً)) لظهور أنه ((يخافون)) .
قوله [لا ينصب المفعول به إجماعاً] كذا في الأوضح ، وفيه نظر ، فانظر التصريح^(١) .

قوله [بيان لـ ((ما))] أي : هذا وما بعده بيان لجنس الحذف الذي هو ((ما))
إذا كان مبهماً ؛ لصلاحيته لكل ما لا يعقل ، والظاهر أنه أراد باسم الزمان والمكان :
ما دلّ على الزمان أو المكان بالوضع أو بغيره حقيقة أو حكماً .
فإنّ أرباب هذه الفنون يتسلحون في التعاريف ، فلا يردّ عليه ما زاده في الأوضح^(٢)
من قوله : ((أو اسم عرضت دلالة على أحدهما أو جار مجراه)) ، أو يقل : إنه
تعريف بالأخص ، أو أنّ المقصود : تعريف المفعول فيه أصالة ، وما زاده في الأوضح من
قبيل النائب ، ويوافق ذلك ما صنعه في المفعول المطلق ، واليه يرشد قول الألفية :
وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدرُ

فتدبر ، إلا أنه يبعده أنّ المصنف هنا لم يقل ((وقد ينوب عنه كذا وكذا)) كما
صنع في المفعول المطلق ، ولينظر وجه المخالفة بين المفعول المطلق وما هنا في كلام
الأوضح ، حيث لم يعرف المفعول المطلق بما يشمل النائب عنه ، أو يجعل ما أدخله في
تعريف المفعول فيه من أسماء العدد ونحوها نائباً .

(١) الأوضح ٢/ ٥١ ((المفعول فيه)) ، شرح التصريح ٣٣٩/١ ((المفعول فيه)) .

(٢) الأوضح ٤٨٢ ((المفعول فيه)) .

ثم اسم الزمان قسمان : مبهم ومختص ، وذلك مستفاد من قوله
[كصمت يوم الخميس ، أو حيناً أو أسبوعاً] .

فالمبهم ما دلّ على قدر من الزمان غير معين كـ ((وقت وحين وساعة))
وينصب على جهة التأكيد المعنوي ؛ لأنه لا يزيد على دلالة الفعل .
والمختص : بخلافه كأسماء الأيام .

قل المرادي^(١) : ((وأما المحدود فهو من قبيل المختص ، خلافاً لمن جعله
قسماً ثالثاً)) انتهى .

وعبارة المصنف في الجامع^(٢) : ((وما صلح من الزمان جواباً
لـ ((متى)) كـ ((شهر رمضان)) فمختص ، أو لـ ((كم)) كـ ((يومين))
فمحدود ، أو لهما فمختص محدود كأسماء الشهور غير ما أضيف إليه
((شهر)) وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كـ ((حين)) .

قوله [والمختص بخلافه] أي : ملتبس بمخالفته للمبهم في معناه ، ولو أسقط
الباء لكان أوضح وأخصر .

قوله [كأسماء الأيام] كالسبت والأحد ، وأسماء الشهور ، والصيف والشتاء ،
وما أختص من الأزمنة بصفة أو إضافة أو دخول آل عليه .

قوله [وهو الربيعان ورمضان] أي : فلا يضاف إليها الشهر ، وفي المطلب أن
((رجباً)) مثلها ، وليس كذلك

☪☪

(١) توضيح المقاصد ٢٩٣/١ ، والذي جعله قسماً ثالثاً هو الجزولي .

(٢) الجامع - تحقيق الهرميل - ١١٠ .

[أو اسم مكان مبهم] بلجر ، وهو ما لا يختص بمكان بعينه ، وهذا
القيد يشعر بأن اسم الزمان ينتصب مفعولاً فيه مطلقاً ،

☞ ونظم ذلك فقال :

ولا تُضَفْ شهراً إلى اسم شهرٍ إلا لما أوَّلَهُ الرَّاءُ فَاخِرِ
واستثن منها رَجَباً فيمتنع لأنَّهُمْ فيما رَوَوْهُ ما سُمِعَ

وكان وجه ذلك مع أنَّ قاعدة العرب تقتضي خلافه ؛ لأنهم يفرون من اجتماع
المثلين ، كما يشهد به الإدغام الكبير لأبي عمرو ، وأنَّ لفظ ((ربيع)) مشترك بين
اسم الشهرين واسم الفصل الذي هو أحد الفصول الأربع ، وأنه وَرَدَ أنَّ
((رمضان)) من أسماء الله تعالى ، فأضيف ((شهر)) إليها للفرق ودفع اللبس .
وأما قوله ﷺ : ((مَنْ صام رمضان)) فشاذ أو اعتمد على القرينة ، وهي
((صام)) كما هو أحد الأقوال الثلاثة التي ذكرها النووي ^(١) .

قوله [بلجر] أي عطفاً على اسم زمان .

قوله [وهو ما لا يختص بمكان بعينه] دخل في عمومه : ((داخل وخارج وجوف
وباطن وظاهر)) ونحوهن ، إذا أريد بشيء من ذلك الظرفية ، مع أنه لا يجوز
انتصابه على الظرفية بل يجب التصريح بالحرف ، وقول بعضهم : ((سكنت ظاهراً
باب الفتوح)) لحن .

قوله [مطلقاً] أي مبهماً كان أو مختصاً .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٨٧/٧ باب فضل شهر رمضان الحديث : ((إذا جاء رمضان
فتحت أبواب الجنة)) .

وأنَّ اسم المكان لا ينتصب منه إلا ما كان مبهماً ، [وهو] ثلاثة أقسام :
أحدها : [الجهات الست كالأمام والفوق واليمين وعكسهن] أي
وراء وتحت وشمل ، وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإنَّ له
ست جهات ، [ونحوهُنَّ] في الإبهام

قوله [إلا ما كان مبهماً] ؛ لأنَّ أصل العوامل الفعل ، ودلالته على الزمان أقوى
من دلالته على المكان ؛ لأنه يدل على الزمان تضمناً وعلى المكان التزاماً .
فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى إلى المبهم من أسمائه والمختص .
ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة لم يتعد إلى كل أسمائه بل إلى المبهم منها ؛
لأنَّ في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وإلى المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه
العامل ؛ لقوة الدلالة عليه حينئذٍ^(١) .

قوله [الجهات الست] أي : أسماؤها ، ففي الكلام حذف مضاف ، أو المراد
بـ((الجهات)) أسماؤها من تسمية الدال باسم المدلول ، والمتجه أنَّ الجهات صارت
حقيقة في أسمائها .

قوله [وعكسهن] بالجر .

قوله [وسميت الجهات ...] وأسمائها أكثر من ست ، إذ منها ((قدام ، وخلف ،
وذاة اليمين ، وذاة الشمال)) .

قوله [ونحوهن] بالرفع عطفاً على الجهات ، أي : ونحو الجهات الست ، ويجوز
جره بالعطف على ((أمام)) أي : ونحو ((أمام)) .

(١) هذا معنى كلام ابن النظم ٢٠٢ ((المفعول فيه)) .

[ك ((عند ولدى)) و ((ناحية ومكان))] .

قوله [كعند] هي اسم لمكان حاضر أو قريب ، فالأول نحو : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ ﴾^(١) ، والثاني نحو ﴿ وَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴾^(٢) ، وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو : ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ ﴾^(٣) ، ونحو : ﴿ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا ﴾^(٤) . وقد تفتح فاؤه وقد تضم ، ولا تقع إلا منصوبة على الظرفية أو مخفوضة بـ ((من)) ، وعنهما ألفز الحريري بقوله :

وما منصوبٌ أبداً على الظرف ولا يخفضه سوى حرف^(٥)

وقول العلامة : ((ذهب إلى عنده)) لحنٌ ، وقد ترد للزمان نحو : ((الصبر عند الصلعة الأولى)) .

قوله [ولدى] هي لغة في ((لدن)) ، والصحيح أنها مرادفة لـ ((عند)) فتكون للقرب الحسي نحو : ﴿ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ ﴾^(٦) ، والمعنوي نحو قولك ((لديه علم)) ، وتقلب ألفها ياءً مع الضمير في لغة الجمهور ، وهي معربة ، والظاهر أن إعرابها مقدر على الياء نصباً أيضاً ، وتفارق ((لدى)) : ((عند)) من أوجه ذكرها في المغني والأوضح^(٧) .

(١) النمل - ٤٠ .

(٢) النجم ١٣ - ١٥ .

(٣) النمل - ٤٠ .

(٤) التحريم - ١١ .

(٥) البيت للحريري في مقاماته ٢٤٠ ((المقامة القطيعية)) وفي الأشبه والنظائر ٣/٣

(٦) غافر - ١٨ .

(٧) المغني ١٥٦/١ ((عند)) ، الأوضح ٢٠٧/٢ باب الإضافة .

[و] ثانيها [المقادير] أي : الدالة على مسافة معلومة [كالفرسخ]
والبريد والميل .

[و] ثالثها : [ما صيغ] أي : اشتق [من مصدر عامله] المسلط
عليه [كـ ((قعدت مقعد زيد))] و ((رميت مرمى عمرو ، وقمت مقام
خالد ، وأنا قائم مقامك ، وسرّني جلوسي مجلسك)) .
فإن صيغ من غير مصدر عامله تعيّن جرّه بـ ((في)) ، كـ ((جلستُ
في مرمى زيد)) ،

قوله [وثانيها المقادير ...] زعم السهيلي : أنّ انتصاب هذا النوع انتصاب
المصادر لا الظروف ؛ لأنه لا يقدر بـ ((في)) ولا يعمل فيه إلا ما كان في معنى
الحركة ، فلا يقل : ((قعدت ميلاً)) ولا ((رقدت ميلاً)) ، والظرف يقع فيه كل
ناصب له فهو اسم لخطى معدودة ، فكما أنّ ((سرت خطوة)) مصدر فكذلك
((ميلاً)) ونحوه .

قوله [من مصدر عامله] قدر لفظ ((مصدر)) ليوافق ما هو المختار من
أصالة المصدر ، لكنه لا يتناول ما إذا كان العامل مصدراً ، فإدراج الشارح له في
الأمثلة محل نظر .

قوله [فإن صيغ من غير مصدر عامله تعيّن جرّه بـ ((في))] صرّح في المغني
النوع الرابع من الجهة السادسة بأنهم لم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر
قل^(١) : ((والفرق أنّ انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف ☞☞

(١) المغني ٥٧٢ - ٥٧٣ .

كما يتعيّن ذلك مع غير هذه الأقسام الثلاثة من أسماء المكان ،
كـ ((صليت في المسجد)) و ((أقمت في الدار)) .

☞ القياس لكونه مختصاً فيه ، فينبغي أن لا يتجاوز به عل السماع ، وأما
نحو : ((قعدت جلوساً)) فلا دافع له من القياس)) .

وردّ بذلك جواب أبي حيان عن ردّ أبي علي قول الزجاج في ﴿ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ
مَرْصَدٍ ﴾ : أن كل ظرفٍ بأنه إنما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً حيث قل :
((اقعّدوا)) ليس على حقيقته ، بل معناه : ارصدوهم ، ويصحّ ارصدوهم كل
مرصد فكذا يصح ((قعدت كل مرصد)) .

وظاهر كلام الرضي عدم اشتراط ذلك ، انظر حاشية الأوضح للحفيد .

ومثل ((في)) ما في معناها ، وهو باء الظرفية نحو : ((صليت بالمسجد)) .

قوله [من أسماء المكان] أي المختصة ، وهي ما له اسم من جهة نفسه
كـ ((الدار والمسجد)) ، وكذا يتعين الجر بـ ((في)) مع ضمير الظرف مكانياً أو
زمانياً ، مبهماً أو غير مبهم ، وأما قوله :

فَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ^(١)

فشاذ .

(١) جزء بيت من الطويل بلا نسبة في شرح النهيل ١٧٠/٢ والمغني ٥٠٣/٢ والمجم ١٢٣/٢ ، وعلمه :

ويوماً شهدناه سليماً وعامراً قليلاً سوى الطعن النهل نوافلة

والشاهد فيه ((يوماً شهدناه)) أصله ((شهدنا فيه)) فحذف الجار فاتصل الضمير بالفعل
وانتصب ، فصار اليوم مشهوداً اتساعاً وإن كان مشهوداً فيه ، وحذف حرف الجر هنا شاذ لا يجوز
القياس عليه .

أما نحو قولهم : ((دخلت الدار)) فمنصوبٌ على المفعول به توسعاً ،
 وشذ قولهم : ((هو مني مقعد القابلة ، ومزجر الكلب)) إنَّ قدر عامله
 مستقراً أو نحوه ، فإن قدر : قعد في المقعد ، وزجر في المزجر فلا شذوذ .
 وما أفهمه كلامه من أنَّ المفيد للمقدار قسم من المبهم ، هو مذهب
 الجمهور ؛ نظراً إلى أنه لا يختص ببقعة معينة ، وبعضهم جعله قسيماً له ،
 نظراً إلى أنه دال على كمية معينة ، وهو ظاهر عبارة الشذور .

قوله [توسعاً] أي : بإسقاط الجار ، وإجراء القاصر مجرى المتعدي ، وهذا مذهب
 الفارسي ، واختاره جماعة منهم ابن مالك ^(١) .

وقيل : إنَّ المختصَّ شَبَّهَ بغيره ، فنصب على الظرفية ، قيل : وهو مذهب
 سيويه والمحققين ، وصححه ابنُ الحاجب .

وقيل : إنه مفعول به صريحاً لا على إسقاط الخافض ، و((دخل)) يتعدى بنفسه
 وبحرف الجر ، وأكثرية الأمرين فيه تقتضي أنهما أصلان ، وهو مذهب الأخفش .

قوله [وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة] أي : فلا يردُّ نقضاً على اشتراط أنَّ
 يصاغ من مصدر عامله .

قوله [وهو ظاهر عبارة الشذور] قل في شرحه ^(٢) : ((وحقيقة القول فيه أنَّ
 فيه إبهاماً من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها ، واختصاصاً من جهة دلالة على كمية
 معينة ، فعلى هذا يصح فيه القولان)) .

(١) شرح الكافية الشافية ٣٠٧/١ ((المفعول فيه)) .

(٢) شرح الشذور ٢١٥ - ٢١٦ ((المفعول فيه)) .

وما أفهمه أيضاً من أنَّ ما صيغ من مصدر عامله قسمٌ من المبهم
مخالفٌ لما في الأوضح والجامع والشذور^(١) من أنه قسيمٌ له لا قسم منه ،
وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية ، وصححه أبو حيان^(٢) ،
ويمكن حمل ما في الألفية عليه^(٣) .

قوله [وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية] عبارته فيه : ((وأما المكان
فلا يكون من أسمائه ظرفاً صناعياً إلا ما كان مبهماً أو مشتقاً من اسم الحدث الذي
اشتق منه عامله ...))^(٤) .

ولا يخفى أنَّ ((مجلس زيد)) مثلاً وإنَّ تعيّن بإضافته اليه لكنه مبهم من جهة
اختلافه بالاعتبار، وتفاوته كبراً وصغراً ، وعدم كونه محدوداً في الواقع ، فيصح فيه
الاعتباران .

-
- (١) الأوضح ٥٢/٢ والشذور ٢١٥ والجامع - تحقيق الهرميل - ١١١ .
(٢) الارتشاف ٢٥٥/٢ ، قل : ((النوع الرابع : ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه نحو مقعد
ومرقد ومجلس ومعتكف ...)) .
(٣) قل في الألفية :

نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كمرى من رمى
فظاهره جعل المصوغ من اسم الحدث قسم من المبهم ... ويمكن أن يحمل البيت على ما ذكره
المحشي تبعاً للشارح من صحة الاعتبارين فيه ، اعتبار تعينه بالإضافة فيصير مختصاً ، واعتبار إبهامه
بحد ذاته وتفاوته في الكبر والصغر فيعد من أقسام المبهم ، فتأمل .
(٤) شرح الكافية الشافية ٣٠٢/١ . ((المنعول فيه)) .

وقد يحذف ناصب المفعول فيه :

جوازاً لدليل كقولك ((يوم الجمعة)) لمن قل : متى صمت ؟ .
ووجوباً كما إذا وقع صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً .

قوله [جوازاً] أي : جائزاً ، أو ذا جواز ، وقس عليه ما بعده .

قوله [كما إذا وقع صفة ...] إنما يجب الحذف في هذه المواضع الأربعة إن قدر العامل المحذوف كوناً عاماً ، كما علم من باب المبتدأ والخبر ، وأمثلتها ظاهرة .
واعلم أنه ليس في كلامه إلا أن الواقع في هذه المواضع يجب حذف ناصبه ، لا أن كل ظرف يقع فيها ، فلا يرد : أن ما قطع عن الإضافة وبني على الضم لا يقع فيها .

ولهذا ردّ في المغني^(١) قول من جعل ((من قبل)) في قوله تعالى ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ خبراً عن ((ما)) بناءً على أنها مصدرية ، وهي وصلتها في موضع رفع بالابتداء ، لكنه استشكل ذلك بقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ ﴾^(٢) .
قل اللمامي : ((وهذا الإشكال مبني على أن قوله : ((من قبل)) هو صلة الموصول ، وهو ممنوع ، بل الصلة هي : أكثرهم مشركين)) انتهى .
وأجاب الأستاذ : إنني سمعت بأن المنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات ، والواقع في الآية خبراً أو صلة إنما هو المجموع من الجار والمجرور .
وفيه : إن أبا حيان نصّ على أنه لا فرق في المنع بين أن يجز بلحرف أو لا ۞ ۞

(١) المغني ٣٧/٨ ، والآية يوسف ٨٠ .

(٢) الروم - ٤٢ وقامها : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ ﴾ .

[المفعول معه]

[و] الخامس من المفاعيل : [المفعول معه] أي : الذي يفعل معه فعل ، وأخره للخلاف في كونه قياسياً دون غيره ، ولوصول العامل اليه بواسطة الواو دون غيره ، ولم يقع في القرآن بيقين .

مرّ في المفعول به ما يتعلق به فلا تغفل .

قوله [للخلاف في كونه قياسياً] والأصح أنه مقيس .

قوله [ولم يقع في القرآن بيقين] قل في المغني في حرف الواو^(١) :

((.... فلما قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾^(٢) في قراءة السبعة

فـ ((أجمعوا)) بقطع الهمزة ((وشركاءكم)) بالنصب ، فتحتمل الواو فيه ذلك ، وأن تكون عاطفة مفرداً على مفرد بتقدير مضاف ، أي : وأمر شركائكم ، أو جملة على جملة بتقدير فعل ، أي : ((واجمعوا شركائكم)) بوصل الهمزة .

وموجب التقدير في الوجهين أنّ : اجمع لا يتعلق بالذوات ، بل بالمعاني

كقولك : ((اجمعوا على كذا)) بخلاف ((جمع)) فإنه مشترك ☞☞

(١) المغني ٨ / ٣٦٠ .

(٢) يونس ٧١ ، قرأ رويس ((اجمعوا)) بوصل الهمزة وفتح الميم ، و [وشركاءكم] قرأ يعقوب برفع الهمزة . البدور الزاهرة ٢٢٥ .

[وهو اسم فضلة] واقع [بعد واو أريد بها التنصيص على المعية]
 حل كونها [مسبوقة بفعل] ولو تقديراً ، [أو] اسم مشتمل على [ما
 فيه حروفه] - أي : الفعل - [ومعناه] ، فالأول : [كـ] ((سرت والنيل))
 و [الثاني] : [أنا سائر والنيل] و ((الناقة متروكة وفصيلها)) .

❧❧ بدليل ﴿ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ﴾^(١) ﴿ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴾^(٢) ، وقرأ
 ((فاجمعوا)) بالوصل ، فلا إشكال ، وقرأ برفع : الشركاء عطفاً على الواو ؛
 للفصل بالمفعول وهو : أمركم ...)) .

قوله [بعد واو ...] لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه ، قاله في الجهة
 الثالثة من الباب الخامس من المغني^(٣) ، ورد بذلك قول بعضهم في ﴿ وَمَا لَنَا الْأَنْتَقِلَ فِي
 سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ أَنَّ الأصل : ((وما لنا وأن لا نقاتل ، أي : وما لنا وترك القتال ، كما
 تقول : ((مالك وزيداً)) انتهى .

وقل في الحواشي : واختار بعضهم حذفها مستدلاً بالقياس لأن أصلها واو
 العطف ، وهي قد تحذف ، وفيه نظر إذ لا يلزم من التوسع في الأصل التوسع في
 الفرع .

قوله [ولو تقديراً] نحو : ((مالك وزيدا)) .

(١) طه - ٦٠ .

(٢) الهزء - ٢ .

(٣) المغني ٥٤٧/٢ والآية من سورة البقرة - ٢٤٦ .

فخرج بـ ((الاسم)) غيره نحو :

لا تنه عن خلُتٍ وتأتِي مثله^(١)

بناءً على أنَّ المؤول من ((أن)) والفعل لا يسمَّى مفعولاً معه .

وبـ ((الفضلة)) : العمدة نحو : ((اشترك زيد وعمرو)) .

وبـ ((البعدية)) : بقية المفاعيل ، ومجرور (مع) ، وباء المصاحبة نحو :

((جئت مع زيد ، وبعثك العبد بشيابه)) وإنْ أفاد المعية ، ونحو : ((مزجتُ

عسلًا وماءً)) ؛ إذ الواو فيه للعطف ، والمعية استفيدت من العامل .

ومعناها : مشاركة ما بعدها لما قبلها في العامل في وقت واحد .

قوله [بناءً على أنَّ المؤول ...] هو ما قاله المصنف^(٢) ، قال حفيده : ((هو بمنزلة الاسم فينبغي أن يعطى حكمه ، وقد صرح بعضهم : أنه مفعولٌ معه وهو الحق)) انتهى ، وعليه فتخرج الواو عن العطف .

قوله [ومعناها مشاركة ما بعدها ...] أي : معنى المصاحبة المدلول عليها بالواو في هذا الباب تلك المشاركة ، ففي قولك ((سرتُ وزيداً)) : ((زيداً)) مشاركٌ للمتكلم بالتاء - الذي هو معمول الفعل الناصب للمفعول معه - في السير في وقت واحد ، أي : وقع سيرهما جميعاً في وقت واحد ، وفي قولك ((سار زيد وعمرو)) : تشارك زيد وعمرو في السير أيضاً ، لكن لا يلزم أن يكون ذلك في وقت واحد .

(١) البيت تقدم تخريجه في ٥٧١/١ بحث نواصب الفعل المضارع ، والشاهد فيه كما قل في شرح الشذور ٢٢٠ : ((وتأتي مثله)) فإنه ليس مفعولاً معه - وإن كان بعد ((واو)) ، بمعنى ((مع)) أي : لا تنه عن خلقٍ مع إتيانك مثله - لأنه ليس باسم بل فعل ، والمفعول معه اسم .

(٢) انظر شرح التصريح ٣٤٣/١ .

وبـ ((ما بعدها)) : نحو ((كلّ رجل وضيعته)) ؛ لعدم سبق شيء من ذلك ، ونحو : ((هذا لك وأباك)) ، فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي ؛

قوله [وما بعدها ...] أي : وخرج بـ ((ما بعد)) : البعدية ، وهو قوله ((مسبوقه بفعل)) الخ .

قوله [نحو ((كل رجل وضيعته))] أي : فلا يستقيم فيه النصب على المفعول معه ، بل يجب الرفع عند الجمهور . وخالف الصيمري فأجاز النصب على المفعول معه عند تمام الاسم ، كالتمييز بلا تأويل .

وقال : اللهديّ : ((إنما يستقيم هذا الاحتراز لو قدر الخبر من نحو : مقرونان ، أما لو قدر مفرداً ويعطف ((وضيعته)) على الضمير المتصل ، أي : ((كلّ رجل مقرون هو وضيعته)) فلا ؛ لأنه على هذا يكون من قبيل : ((جئت أنا وزيد)))) .

قوله [و ((أباك))] بالموحدة .

قوله [خلافاً لأبي علي] فإنه أجازهُ مستدلاً بقوله :

هذا ردائيّ مطوّياً وسريّالا^(١)

وأجيب : بأنّ العامل في سريّالاً : ((مطويّاً)) .

(١) عجز بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ١٧٣/٢ وشرح الكافية الشافية ٣٠٩/١ وشرح التصريح ٣٤٣/١ ، وتماه :

لا تحبّسك أثوابي فقد جُمعتُ هذا ردائيّ مطوّياً وسريّالا

هذا البيت أنشده أبو عليّ كما في شرح التسهيل ، والشاهد فيه على رأي أبي علي جعل ((سريّالاً)) مفعول معه و ((مطويّاً)) عامله ، وأجاز أيضاً كون ((هذا)) عامله ، وهو مراد المحشي ، ومنعه الجمهور تبعاً لما فهموا من قول سيّويه ((وأما : ((هذا لك وأباك)) فقيح)) ؛ لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى الفعل فظاهر كلامه منع مثل ((هذا ردائي)) لأنّ اسم الإشارة ليس فيه حروف الفعل .

لعدم حروف الفعل وإن كان فيه معنى : أنبه وأشير واستقر .
 قل بعض العلماء : ((وإنما لم يقدروا الفعل فيه كما قدروه في :
 ((مالك وزيدا)) حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه ؛ لقوة الداعي
 إلى تقدير الفعل في : مالك وزيداً بسبب تقدم ((ما)) الاستفهامية التي
 هي بالأفعال أولى ، وتأخر الجار والمجرور لاقتضائه ما يتعلق به وجوباً بخلاف
 ((هذا لك وأباك)) فإنه ليس فيه إلا داع واحد ، وهو تأخر الجار والمجرور
 فافترقا)) انتهى .

قوله [وإن كان فيه معنى ((أنبه)) ...] معنى : أنبه معنى حرف التنبيه ،
 ((وأشير)) معنى ((إذا)) ، و ((استقر)) معنى ((لك)) .

قوله [قل بعض العلماء] هو العلامة خالد الأزهرى^(١) .

قوله [بسبب تقدم ((ما)) الاستفهامية ...] يشكل عليه نحو : ((ما أنت
 وزيداً)) لفوات معاضة الاستفهام بأمر آخر .

وفي حواشي الحفيد : فإن قلت : لم اكتفى الجمهور بتقدير الفعل في ((ما أنت
 وزيداً)) ولم يكتفوا به في ((هذا لك وأباك)) مع أن الفعل فيه مقدر ؛ لأن معنى
 ((هذا لك)) استقر لك .

قلت : قيل : بين التقديرين فرق ، فإن تقديره في ((هذا لك وأباك)) على جهة
 امتناع ذكره ، بخلافه في ((ما أنت وزيداً)) فإنه يجوز ذكره ، فنزل جواز ذكره منزلة
 تقدمه على الوار ، فلذلك جاز النصب في هذا وامتنع في ((هذا لك وأباك)) .

(١) شرح التصريح ٣٤٥/١ .

ثم الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه له ثلاث حالات ، واليها أشار بقوله [وقد يجب] أي : النصب على المفعول معه لما منع يمنع من العطف : معنوياً كان [كقولك] لمن ينهى عن القبيح وبأتيه : [لا تنه عن القبيح وإتيانه] فلو عطف لكان المعنى : لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ، وهو خلاف المعنى المراد ؛ لما فيه من الأمر بتقرير القبيح وإتيانه . ومثله ((مات زيدٌ وطلوعُ الشمس)) و((استوى الماء والخشبة)) .

قوله [لما فيه من الأمر ...] وذلك لأن النهي عن الشيء أمرٌ بضده . وعلل اللغمني الامتناع هنا بعدم الفائلة ؛ لأن ((لا تنه عن القبيح)) معناه : لا تنه عن إتيان القبيح ؛ لأن النهي إنما يكون عن الأفعال ، فيكون قولك بعد ذلك ((وإتيانه)) مستغنى عنه ، وهو من عطف الشيء على نفسه . ثم قل : ((وهذا لا ينهض مانعاً ، بدليل ﴿ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا ﴾ ^(١))) .

قوله [واستوى الماء والخشبة] ؛ لأن ((استوى)) ليس بمعنى : استقام ، بل بمعنى : ارتفع ، كما في قوله تعالى ﴿ ذُومِرَةٌ فَاسْتَوَى ﴾ ^(٢) . ولو جعل ((استوى)) بمعنى : تساوى ، لا بمعنى : استقام ، ولا ارتفع جاز العطف ، والمعنى : تساوى الماء والخشبة في العلو ، أي : وصل الماء إلى الخشبة ، فليست الخشبة ارفع من الماء .

(١) آل عمران - ١٤٦ .

(٢) النجم - ٦ .

أو صناعياً [ومنه : قمت وزيداً ، ومررت بك وزيداً] ، فلو عطف
للزم في الأول العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيده
بضمير منفصل أو فاصل ما ، وفي الثاني العطف على الضمير المجرور من
غير إعادة الخافض ، وذلك لا يجوز [على الأصح] من القولين [فيهما]
ويترجح النصب على القول الآخر .

[ويترجح في نحو قولك : كن أنت وزيداً كالأخ] من جهة المعنى : إذ
لو عطف ((زيد)) على ما قبله لكان الأمر متوجهاً اليه أيضاً ، وأنت لا
تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر غاطبك بأن يكون معه كالأخ ، كذا في
الشرح^(١) .

قلت : مقتضى هذا التعليل وجوب النصب لا رجحانه ، ويتقدير
جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات .

قوله [وذلك لا يجوز] أي : عند جمهور البصريين فامتناع العطف مبني على
مذهبهم ، وإن اختار المصنف كابن مالك^(٢) في باب العطف خلافه .
قوله [قلت مقتضى هذا التعليل...] أخذ من كلام اللماميني في شرح التسهيل .

(١) شرح القطر - ٢٢٧ .

(٢) قل في الأوضح في باب العطف ٦٧/٣ : ((ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة
الخافض حرفاً كان أو اسماً ... وليس يلزم وفقاً ليونس والأخفش والكوفيين ...)) ، وقال ابن
مالك في شرح التسهيل ٢٣٠/٣ باب المعطوف عطف النسق : ((وإن عطف على ضمير جر اختيار
إعادة الجار ، ولم تلزم وفقاً ليونس والأخفش والكوفيين)) .

وفيه نظر : إذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف أو ما في معناه لمباشرة العامل ، وهو هنا غير صالح لذلك ؛ إذ لو باشره للزم أن يكون فعل الأمر رافعاً للظاهر ، وهو ممتنع ، ولهذا قدر ابن مالك^(١) في نحو : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ فعلاً محذوفاً ، أي : وليسكن ، وأقره عليه في المغني^(٢) ، بل تابعه عليه في الأوضح^(٣) .
وأفهم قوله : ((كالأخ)) أن ما بعد المفعول معه بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كالأخوين .

قوله [أو ما في معناه] نحو ((قام زيد وأنا)) ؛ إذ لا يصح ((قام أنا)) لكن يصح ((قمت)) ، والتاء بمعنى ((أنا)) .
قوله [ما بعد المفعول معه] أي : من خبر كالمثل ، أو حال نحو ((جاء البرد والطيارة شديداً)) ، ولا يجوز : شديدين .
قوله [فلا يجوز كالأخوين] هو مذهب ابن كيسان ، واختاره أبو حيان^(٤) ؛ لأن المفعول معه باب ضيق ، وأكثر النحويين لا يقيسونه ، وقل الجمهور : قد يعطي حكم ما بعد المعطوف بالواو ، فيقل : ((كنتُ وزيداً كالأخوين)) ، قل الدماميني : ((وينبغي أن يتعين ما قاله ابن كيسان عند الجمع في نحو : ((كان زيد ومؤدبه كالعبد)) .

(١) شرح التسهيل ٢٢٩٣ ((المعطوف عطف النسق)) والآية من البقرة ٣٥ .

(٢) المغني ٥٧٩٢ ((الباب الخامس الجهة السادسة - النوع الخامس)) .

(٣) الأوضح ٦٣٣ .

(٤) قل في الارتشاف ٢٩٣/٢ : ((فنقول : ((كان زيد وعمراً مذكورين)) و ((جاء زيد وعمراً ضاحكين)) ومنع المطابقة ابن كيسان وإليه اختار)) .

[ويضعف في نحو ((قام زيد وعمرو))] لأنَّ العطف هو الأصل ،
وقد أمكن بلا ضعف ، ومثله ((ما أنت وزيداً ، وكيف أنت وقصعة من
ثريد)) ، والنصب فيهما بـ ((كان)) مضمرة ، وليست ناقصة ،

قوله [وليست ناقصة] قل في التصريح ^(١) :

((واختلف في ((كان)) المقدرة ، فنص الفارسي وغيره على أنها التامة ،
وعلى هذا فيكون ((كيف)) في موضع نصب على الحل ، وأما ((ما)) فلا تكون
حالاً ، وزعم بعضهم : أنها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحل ، والصحيح أنها
ناقصة ، و ((كيف)) و ((ما)) في موضع نصب خبرها ، والتقدير : على أي حل
يكون ، أو كنت مع زيد ، وهو مذهب ابن خروف)) انتهى .

وفي الباب السابع من المغني ^(٢) :

((قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده ، فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه ،
فينبغي التحرز في ذلك ، من ذلك ((ما أنت ، وما شأنك)) فإنهما مبتدأ وخبر إذا
لم تأت بعدهما بنحو قولك ((وزيد)) .

فإن جئت به ((فأنت)) مرفوع بفعل محذوف ، والأصل ((ما تصنع ، أو ما
تكون)) ، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل ، وارتفاعة بالفعلية أو على أنه
اسم لـ ((كان)) و ((شأنك)) بتقدير : ما يكون ، و ((ما)) فيهما في موضع نصب
خبراً لـ ((يكون)) أو مفعولاً لـ ((تصنع)) ، ومثل ذلك : ((كيف أنت وزيداً)) ،
إلا أنك إذا قلت ((تصنع)) كان ((كيف)) حالاً إذ لا تقع مفعولاً به)) .

(١) شرح التصريح ٣٤٣/١ (المفعول معه) .

(٢) المغني ٦٧٣/٢ - ٦٧٤ .

والأصح أنَّ عامله ما سبقه من فعل ، أو ما في معناه ،

قوله [ما سبقه من فعل أو ما في معناه] أي : من فعل لازم أو متعد خلافاً لمن زعم أنه لا يكون إلا مع اللازم ، فلا يقال : ((ضربتك وزيداً)) على أنه مفعول معه ، أو اسم دال على معناه وفيه حروفه ، ولكن بواسطة الواو .

ويستثنى مما في معناه اسم التفضيل ، فلا تقول : ((أنا أسير الناس والنيل)) .
وشمل كلامه الفعل الناقص ، وهو كذلك ، خلافاً لمن قلَّ : إنه لا ينصبه ؛ لأنه ليس فيه معنى حدث يعلى بالواو ، وهو مردود ؛ لأنَّ الصحيح : أنَّ الأفعال الناقصة مشتقة ، وأنها تلك على معنى سوى الزمان ، وقد قلَّ الشاعر :

نكونُ وإيأما بها مثلاً بَعْدِي^(١)

وقل :

فكونوا أنتم وبني أبيكم^(٢)

وأفهم قوله ((ما سبقه)) أنه لا يتقدم على عامله ، وهو اتفاق ؛ لأنَّ أصل واوه العطف ، والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً ،

(١) تقدم تخريجه في ٦٣٧/٨ بحث الضمائر ، والشاهد فيه (نكون وإيأما) فقد نُصب الضمير المنفصل بعد واو المصلحة والعامل به مضارع (كان) ، فلم يكن في (كان) معنى حدثي لما عُلِّي بالواو .

(٢) صدر بيت من الوافر بلا نسبة في الأوضح ٥٤/٢ وشرح القطر ٢٢٨ والمجم ١٨٢/٢ ، وقامه :

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحل

والشاهد فيه ((فكونوا أنتم وبني أبيكم)) فإنَّ ((كونوا)) فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر ((أنتم)) الظاهر مؤكد لاسم ((كان)) المستتر ، والواو للمعية ، و((بني)) منصوب على المعية والعامل فيه ((كونوا)) ، وهذا دليل على أنَّ ((كان)) مشتقة لأنه فعل أمر ، وأنَّ فيها حدث بدليل المعية .

وأنه مقيس ،

❧❧ وقال الرضي^(١) : ((وأنا لا أرى منعاً من تقدم المفعول معه على عامله إذا تخر عن المصاحب ، فإن ذلك مع واو العطف الذي هو الأصل جائز نحو : ((زيدا وعمراً لقيت)) ، وذهب عبد القاهر إلى أنّ عامله الواو^(٢) ، وقيل غير ذلك مما لا نطيل به)) .

قوله [وأنه مقيس] أي : والأصح أنه مقيس ، واختلف القائلون به ، فقوم قاسوه في كل شيء ، وقوم خصّوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول معه ، فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف ؛ لأنّ واو ((مع)) عطف في الأصل ، ولا حيث تمحض معنى العطف ؛ لأنّ دخول معنى ((مع)) هو الذي سوغ خروجه عما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها إلى النصب .
وقد المبرد والسيرافي فيما كان الثاني مؤثراً للأول وكان سبباً له نحو ((جاء البرد والطبالة)) : ((وبعض النحاة يقتصر في مسأله على السماع)) .
قل ابن عصفور : ((ومعناه أنهم لا يميزونه إلا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض ؛ لأنّ السماع إنما ورد به هناك)) .
وقال الأستاذ أبو علي : ((إذا كان العطف نصاً على معنى)) ❧❧

(١) شرح الكافية ١٩٧/١ .

(٢) كلام الشيخ عبد القاهر مضطرب فمعنى ما في المقتصد ٦٥٩/١ أنّ المفعول معه منصوب بالفعل المقوّى بالواو ، وفي الجمل - انظر الفخر في شرح جمل عبد القاهر ٤٧٧/٢ - عدّ الواو من الحروف الناصبة ، ثم اشترط سبقها بفعل ، فهل العامل عنده الفعل بنفسه بتقوية الواو ، أم الواو بنفسها المسبوقة بفعل أم هما معاً جزئي علة ويكون قولاً جديداً لا قائل به ؟ .

وأنه لا يتقدم على المصاحب .

☞ وكان حقيقة في المعنى ضعف النصب ، كقولك ((ما قام زيدٌ وعمرو))
فهذا لا يقل بالنصب إلا إن سمع ، ومنه :

تبكي عليك نجوم الليل والقمر^(١)

أي : مع القمر ، فإذا كان العطف ليس بنص في المعنى نحو : ((استوى الماء
والخشبة)) ، أو كان مجازاً نحو : ((مشيت والنيل)) فينبغي أن يكون الخلاف في هذا
أقياس هر أم لا .

قوله [وأنه لا يتقدم على المصاحب] أي : والأصح أنه لا يجوز تقدمه على
المصاحب ؛ خلافاً لابن جني ، تمسكاً بأنه قد جاء ذلك في العاطفة كقوله :
عليك ورحمة الله السلام^(٢)

°
☞

وبأنه قد سمع من كلامهم

(١) عجز بيت من البسيط لجرير في ديوانه ٢٣٥ وفي شرح شواهد الشافية ٢٥٤/٢ و أمالي المرتضى
٥٢/١ وبلا نسبة في الارشاف ٢٩٢/٢ وتمامه :

والشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمر

البيت فيه كلام كثير ، وما أراه المحشي أن ((القمر)) مفعول معه والواو للمعية ، واختلف في
((نجوم)) بين كونه مفعول معه أو مفعول به لـ ((تبكي)) وفاعله ((الشمس)) على جعل
((تبكي)) للمغالبة ، واختلف أيضاً في رواية البيت فراجع شرح شواهد الشافية .
ومعنى البيت : أن الشمس تبكي عليك وبكى معها النجوم والقمر ، وقد عشت عينها بالبكاء
فضعف نورها حتى كأنها مكسوفة .

(٢) البيت تقدم تخريجه في ٦٢٠/٢ في ((المنلى وأنواعه)) ، والشاهد فيه واضح على منع ابن
جني تقديم المفعول معه ((ورحمة)) ، ورواه الجمهور بأن الواو للعطف لا للمعية .

﴿ كقوله : ﴾

جَمَعَتْ وَفُحْشاً غِيَّةً وَغِيْمَةً^(١)

وردَ بأنَّ وقوع مثله في العاطفة شاذ أو مخصوص بالضرورة ، فلا يقاس عليه ، وقد
يقال : المفعول معه في التقدم أوسع مجالاً من بلب التابعة ، وإنما المانع من التقدم هنا
الحمل على ذلك فإذا جاز في الأصل بقلّة واضطرار جاز هنا بكثرة وسعة ، وبأنَّ قوله :
جمعت ... البيت من العطف لا من المفعول معه .

تتمة : لا يجوز أيضاً الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره ، فلا يقل
((قام زيد واليوم عمراً)) وإنَّ جاء الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها ،
لكن الواو هنا نزلت منزلة الجار والمجرور .
وفي النهاية : ((استوى والخشبة وشفير الوادي)) .

سألت شيخنا فقل : ((الواو الأولى واو ((مع)) ، والثانية واو العطف)) ،
قلت : فهل يجوز إظهار واو بعدها فلم يجب بـ ((نعم)) ولا بـ ((لا)) ، وقد
قليل : إنَّ واو المعية أصلها واو العطف ، فإذا كان أصلها واو العطف لم يجر الجمع بينها
وبين واو العطف ؛ لأنه لا يجتمع حرفان لمعنى .

(١) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح ابن الناطم ٢٠٥ وشرح التسهيل ١٧٧/٢ والممع ١٧٩/٢
والخصائص ٢٨٣/٢ ونظمه :

جَمَعَتْ وَفُحْشاً غِيَّةً وَغِيْمَةً ثَلَاثَ خِيَالٍ لَسَتْ عَنْهَا يَسْرَعُ عَوِي

والشاهد فيه ((جمعت وفحشاً)) فالواو عند ابن جني بمعنى ((مع)) ، والتقدير : جمعت مع فحش
غيبة ، وعند الجمهور إنَّ الواو فيه للعطف على قوله ((وغيمة)) ولكن قدم عليها ضرورة .

[الحال]

ولما أنهى الكلام على المفاعيل أخذ يتكلم على بقية المنصوبات مبتدئاً
بالحال فقال : [والحال] يذكر ويؤنث لفظاً

قوله [ولما أنهى الكلام على المفاعيل ...] ظاهر هذا الصنيع تغيير إعراب المتن ؛
لأن المتبادر منه أن لفظ ((الحال)) مبتدأ لخبر محذوف أو بالعكس ، أي : الحال من
المنصوبات ، أو هذا الحال ، وظاهر قوله ((يذكر ويؤنث)) أنه هو الخبر المحذوف ،
وهو خلاف مقتضى التوطئة ، إلا أن يقال : التقدير : وهو يذكر ويؤنث .

وصنع المتن حيث قل : ((والحال)) بواو العطف كما في جميع نسخ المتن
يقتضي أن قوله ((والحال)) عطف على المفعول به على الأصح في المعطوفات إذا
تكررت ، أو على المفعول معه على مقابله ، أي : والحال منصوب ، ولعل الواو التي
قبل قول الشارح ((لما أنهى)) من المتن ، فإنه المناسب لترجمة المنصوبات ، وهو باب
المفعول منصوب .

قوله [يذكر ويؤنث لفظاً] فيقال : حل وحالة ، ومن التأنيث لفظاً قوله :
على حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده لَضَنَّ بالهاء حاتم^(١)
و((حاتم)) بالبيت مخفوض بدل من الهاء في ((جوده)) .

(١) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٩٧ / ٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٩٧/٣ ، وشرح
الشذور ٢٢٤ . ولا شاهد في البيت سوى تأنيث الحل : ((حالة)) .

ومعنى ، وهو الأفصح .

وهي نوعان : مؤكدة وستأتي ، ومؤسسة : وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها ، واليها أشار بقوله : [وهو وصف] ولو تقديرًا

قوله [ومعنى] أي : باعتبار تذكير الفعل المسند إليها وتانيته ، وتذكير الوصف وتانيته ، ونحو ذلك ، فيقال : ((أعجبك حل فلان وأعجبتك)) ، قال :
إذا أعجبتك الدهرَ حلَّ من امرئٍ فدعهُ وَاِجْلُ أَمْرُهُ والليالي^(١)
ويقال : ((حلُّ حسنٌ وحلُّ حسنة)) .
وقوله ((وهو الأفصح)) أي : التانيث معنى أفصح في اللغة .

قوله [وهي نوعان] أي : باعتبار التبيين والتأكيد .

قوله [وسيأتي] أي : في التمييز .

قوله [وهو وصف] هو ما دلَّ على حدثٍ معيَّن وذاتٍ مبهمة ، وذلك كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعال التفضيل .
قوله [ولو تقديرًا] مثل الجملة وشبهها ، فإنها في تأويل الوصف ، ومثل ((ثبات)) في قوله تعالى : ﴿ فَانْفِرُوا تَبَاتٍ ﴾^(٢) فإنه بمعنى : متفرقين .

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١٨٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٣٩٢ ، وشرح ابن النازم ٢٠٨ ، ومراد المحشي إن الشاعر أنت الفعل ((أعجبتك)) رعاية لتانيث فاعله ((حل)) .
(٢) النساء - ٧٨ .

[فضلة] أي : ليست أحد جزأي الكلام [يقع في جواب ((كيف))] .
فخرج بالفضلة نحو : ((القائم زيد)) و ((زيد قائم)) ، وبما بعدها :
نعتها ، نحو : ((رأيت رجلاً فضلاً)) ، والتمييز نحو : ((لله درّه فارساً)) ؛

قوله [أي : ليست أحد جزأي الكلام] أي : وليس المراد بالفضلة : ما يستغنى
بالكلام عنها ، وإلا لم يدخل في التعريف نحو ((كسالى)) من قوله تعالى : ﴿ قَامُوا
كُسَالَى ﴾^(١) فإنه حل ولا يستغني الكلام عنه .

قوله [تقع في جواب كيف] أي : يصح أن تقع في جوابها ، وذلك بأن يكون
مذكوراً لبيان الهيئة ، أي : للدلالة على الحل الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه ،
أو للمفعول حين وقوع الفعل عليه ، أو لهما .

قوله [فخرج بالفضلة نحو : القائم زيد ...] أي : المبتدأ المشتق والمؤول به ، ونحو
ذلك ، كالفاعل المشتق والمؤول به .

بقي أنه يخرج بذكر الوصف نحو : ((القهقري)) في : ((رجعت القهقري))
كما في الأوضح^(٢) ، وكأنّ الشارح تركه ؛ لأنّ فيه الاحتراز بالجنس .

قوله [والتمييز] الأولى أن يقول : ((وبعض أمثلة التمييز)) ، أو يقول :
((التمييز المشتق)) ، وكأنه اعتمد على المثال .

ثم ما ذكر مبني على الصحيح أنّ ((فارساً)) ونحوه في المثال تمييز ، وقيل : إنه
حل ، والمعنى : أتعجب منه حل كونه فارساً .



(١) النساء - ١٤٢ .

(٢) الأوضح ٧٨٢ ((الحل)) .

لعدم صلاحيتهما لذلك .

والغالب في الحال أن تكون منتقلة ، أي : غير لازمة لصلاحها ،

﴿ وردّ بأنه لا يستقيم كونه حالاً : ﴾

مقيّنة ؛ لأنك لم ترد به المدح في حل الفروسية بل المدح مطلقاً ، بدليل أنك تقول : ((لله دره كاتباً)) وإن لم يكتب .

ولا مؤكدة ؛ لأن شرطها أن يكون الحال مفهوماً من الجملة التي قبلها ، و((لله دره)) محتمل للفروسية وغيرها .

وقال الرضي^(١) : ((وأنا لا أرى بينهما فرقاً)) ؛ لأن معنى التمييز : ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في غير حل فروسيته إلا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ((ما أحسنه في حل فروسيته)) .

قوله [لعدم صلاحيتهما لذلك] أي : للوقوع في جواب ((كيف)) ؛ لأنهما لم يذكرنا لبيان الهيئة قصداً ، بل لبيان جنس المتعجب منه ، وهو الفروسية ولتقييد الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمناً .

قوله [أن تكون منتقلة] أي : غير لازمة لصلاحها ؛ لأنها مأخوذة من التحول ، وهو التنقل ، فلا تكون أمراً خلقياً ، فلا يجوز ((جاء زيد أحمرأ وطويلاً)) ، ومن غير الغالب أن تقع وصفاً ثابتاً ، وذلك في ثلاث مسائل ذكرها في المغني والأوضح^(٢) .

(١) شرح الكافية ٢٢٢/١ ((التمييز)) .

(٢) المغني ٤٦٤/٢ (أقسام الحال) . قل في الأوضح ٧٩٢ : ((وتقع وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل : إحداها : أن تكون مؤكدة نحو ((زيد أبوك عطوفاً)) ، الثانية : أن يدل عاملها على تجدد صلاحها نحو : ((خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها)) ، الثالثة : موقوف على السماع)) .

مشتقة من المصدر ؛ للدلالة على متصف بها .

وتأتي : من الفاعل كـ ((جاء زيد ركباً)) ، ومن المفعول [كضربت
اللسن مكتوفاً] ، ومنهما معاً نحو : ((لقيته راكبين)) ،

قوله [مشتقة من المصدر...] كذا قاله غير واحد ، ولا يتقيد بكونه من المصدر ،
كما في ((مستحجر)) من الحجر ، ((ومستنسر)) من النسر ، ولك أن تجعل
اشتقاق هذه من المصدر كالاستحجار والاستنصار .

ولما كان الغالب فيها أن تكون مشتقة ؛ لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة .
ومن غير الغالب أن تقع جامدة مؤولة بالمشق ، وذلك في ثلاث مسائل ،
وجامدة غير مؤولة بالمشق ، وذلك في سبع مسائل فانظر الأوضح وشرحه ^(١) .

قوله [كجاء زيد ركباً] أي : كـ ((ركباً)) من هذا المثل ، وقس ما بعده .
قوله [ومن المفعول] منه التلوي ، وفي جواز مجيء الحل منه مذاهب أصحها كما
في الجامع الجواز .

قوله [نحو : لقيته راكبين] فـ ((راكبين)) حل من الفاعل وهو التاء ، ومن
المفعول وهو الماء ؛ لأنه ذكر لبيان هيئتهما ، أي : صدور اللقي من التكلم حل كونه
((ركباً)) ، ووقع اللقي في المفعول حل كونه ركباً .

(١) قل في الأوضح ٧٩٢ - ٨١ : ((وتقع جملة مؤولة بالمشق في ثلاث مسائل : إحداها : أن تدل
على تشبيه نحو : ((كَرَّ زيدُ أسداً)) ... ، الثانية : أن تدل على مفاعلة نحو : ((بعته بدأ بيد)) ... ،
الثالثة : أن تدل على ترتيب كـ ((ادخلوا رجلاً رجلاً)) . ((وتقع جامدة غير مؤولة بالمشق في
سبع مسائل وهي : أن تكون موصوفة ... أو دالة على سعر ... أو عدد ... أو طور واقع منه تفضيل
... أو تكون نوعاً لصاحبها ... أو فرعاً ... أو أصلاً له ...)) . وانظر شرح التصريح ٣٦٩/ .

ومن المضاف اليه إن كان المضاف بعضه نحو : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ﴾^(١) ، أو كان كبعضه في صحة حذفه والاغتناء عنه بالمضاف اليه نحو : ﴿ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٢) ،

قوله [ومن المضاف اليه إن كان بعضه ...] فإن كان المضاف اليه غير واحد من هذه الثلاثة نحو : ((ضربت غلاماً هندياً جالساً)) لم يجز مجئ الحل منه ، وأدعى ابن مالك في شرح التسهيل^(٣) الاتفاق على ذلك وتبعه ولده ، وفيه نظر فإن الفارسي ذهب إلى الجواز ، وعن نقله عنه ابن الشجري في الأمالي ، قل في التصريح^(٤) : ((وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط ؛ لثلاث تنخرم قاعدتهم ، وهي : إن العامل في الحل هو العامل في صاحبها ، وصاحبها إذا كان مضافاً اليه يكون معمولاً للمضاف ، والمضاف لا يعمل في الحل إذا لم يشبه الفعل ، فإذا كان المضاف مصدراً أو صفة فالقاعدة مرفقة ؛ لأن الحل وصاحبها معمولان لشيء واحد . وإذا كان المضاف جزءاً من المضاف اليه أو كجزئه فليشلة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحل ، فيكون العامل فيه هو العامل في الحل ، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك ؛ فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب الحل)) انتهى .

(١) الحجر - ٤٧ .

(٢) النحل - ١٢٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢٨٥/٢ ، وشرح ابن الناظم - ٢٣٨ ((الحل)) .

(٤) شرح التصريح ٣٨٠/١ ((الحل)) .

☞ وأفاد كلام الشارح أنَّ الحال لا تكون مبينة لهيئة مبتدأ ولا خبر .
وظاهر كلام سيبويه مجيئها من المبتدأ ، وحكى السعد الخلف في الخبر ، وغيره
يؤول ذلك بالفاعل والمفعول .

فـ ((جالساً)) في نحو : ((زيدٌ في الدار جالساً)) حل من ضمير الظرف
المستتر فيه ، وهو فاعل معنى ، أو حل من ((زيد)) وهو وإن كان مبتدأ صورة إلا
أنَّ معنى الكلام : استقر وحصل زيد في الدار ، فهو فاعلٌ معنى ، والفعل العامل في
((زيد)) وإن لم يكن مقدراً في الكلام ؛ لأنه مبتدأ لكنه مفهوم من الكلام ، وهذا
أقرب إلى معنوية الفاعل حقيقة .

و((شيخاً)) في ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾^(١) حل من ((بعلي)) ، وهو مفعول معنى
لأنَّ التقدير : أنبّه على بعلي ، وأشير إلى بعلي .

وجرى على هذا ابن الحاجب^(٢) فقل في كافيته : ((الحال ما يبين هيئة الفاعل أو
المفعول به ، لفظاً أو معنى نحو : ((ضربت زيدا قائماً وزيد في الدار قائماً ، وهذا
زيد قائماً)) انتهى .

ويرد عليه مجيئها من المضاف اليه ، فلعله لا يشبهه ، ولهذا لم يذكره ، وأما مجيئها
من المجرور بالحرف فراجع للمفعول معنى .

☞☞

(١) هود - ٧٣ .

(٢) شرح الكافية ١٩٧١ ((أول بحث الحال)) .

أو كان عاملاً في الحل عمل الفعل نحو : ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾^(١) .
[و] الحل [شرطها] من حيث هي

وبقي الكلام في اسم ((كان)) قل السعد في قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ

لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً﴾^(٢) :

((ومن لم يجوز الحل من اسم ((كان)) بناءً على أنه ليس بفاعل جعلها حالاً من الضمير المستكن في ((لكم)) ، لكن اللائق بالنظر النحوي أنه فاعل قد أسند إليه الفعل على طريقة القيام وإن لم يكن قائماً ، ولهذا لم يعدوه في الملحقات بالفاعل ، وقد صرح بذلك من قل : ((إن الأفعال الناقصة : ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ، وذلك لأنها أفعال عندهم ، ولا شيء من الفعل بلا فاعل)) انتهى .
وإنما قيد النظر بالنحوي ؛ لأن أهل المعاني قالوا : إن ((منطلقاً)) في : ((كان زيد منطلقاً)) هو المسند حقيقة ، و ((كان)) للدلالة على زمن النسبة ، فهو قيد لـ ((منطلقاً)) .

قوله ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ [أي : رجوعكم ، فالرجع بكسر الجيم ، مصدر ميمي بمعنى : الرجوع ، والقياس فتح الجيم إذ المصدر الميمي قياس عينه الفتح مطلقاً كـ ((أعجبني مضربك زيدا)) .

قوله [من حيث هي] أي : من غير نظر إلى كونها مؤكدة أو مؤسسة منتقلة أو لازمة من الفاعل أو غيره ، فالحشية لبيان الإطلاق لا للتقييد أو التعليل .

(١) يونس - ٤ .

(٢) البقرة - ٩٤ .

[التنكير] ، خلافاً ليونس والبغداديين مطلقاً ، وللكوفيين فيما تضمن معنى الشرط .

وإنما شرط ذلك ؛ لأنَّ المقصود بها بيان هيئة صاحبها ، أي : كيفية وقوع الفعل منه أو عليه ، وذلك حاصل بلفظ التنكير ، فلا حاجة إلى تعريفها صوتاً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض .

قوله [التنكير] أي : ولو صورة ، فلا يرد ما قيل : إنَّ ((كلاً)) قد ينصب على الحل نحو : أخذت الممل كلاً ، مع أنه معرفة ؛ لكونه مضافاً في التقدير ؛ لأنه نكرة صورة .

قوله [مطلقاً] أي : سواء تضمن معنى الشرط كما يأتي أو لا نحو : ((جاء زيد الراكب)) ، وحجتهم في ذلك القياس على الخبر وعلى ما سمع من ذلك .
قوله [فيما تضمن معنى الشرط] : نحو : ((زيد الراكب أحسن منه الماشي)) فإنَّ ((الراكب والماشي)) حالان ، وصحَّ تعريفهما لتأويلهما بالشرط ؛ إذ التقدير ((زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى)) و((أنت زيدا أشهر منك عمراً)) ، أي : إذا سميت ، وذو الرمة أشهر منه غيلان)) ، والجمهور قالوا : المنسوب في الأول بتقدير : ((إذا كان)) وفي الآخرين بفعل التسمية .

قوله [أي : كيفية وقوع الفعل منه] أي : إنَّ كان صاحبها فاعلاً ولو تأويلاً ، وقوله : ((أو عليه)) أي : إنَّ كان مفعولاً كذلك .

قوله [وذلك حاصل بلفظ التنكير ...] اعترض عليه : بأنه ينبغي أن يصحَّ تعريفه إنَّ كان التبيين مقصوداً والمنع مطلقاً .

☞☞

وعلل بعضهم وجوب تنكيرها : بأنها خبر في المعنى ،

وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير نحو : ((اجتهد وحدك)) ، أي : منفرداً ، وادخلوا الأول فالأول ، أي : مرتبين .

[و] شرط [صاحبها] وهو من الحل وصف له في المعنى [التعريف] ؛ لأنه مخبر عنه بها في المعنى ، والأصل فيه التعريف [أو] ما يقوم مقامه من المسوغات في إيضاح المعنى ، وهو إما [التخصيص] بوصف ، أو إضافة أو بمعمول غير مضاف إليه ، [أو التعميم] : بأن يتلو نفيًا ، أو شبهه من نهى أو استفهام ، [أو التأخير] بأن يتأخر عن الحل .

☞ وفيه : إن الخبر لا يجب تنكيره ، فالدليل لا يوافق المدعى إن التنكير شرط واجب ، والدليل يقتضي أن يكون جائزاً لا واجباً .
وعلله بعضهم : بعدم توهم كونها نصاً عند نصب صاحبها ، أو خفاء إعرابها .
وفيه : إن التوهم حاصل إذا كان ذو الحل نكرة منفية مثلاً منصوبة .

قوله [نحو : اجتهد وحدك] أي : من كل ما عُرِف بالإضافة ، وقوله ((وادخلوا الأول فالأول)) أي : من كل ما عُرِف بـ ((أل)) .
وقد يجيء المؤول بنكرة علماً ، كقولهم : ((جاءت الخيلُ بداداً)) ، فـ ((بداد)) علم جنس ووقع حالاً لتأوله بنكرة ، كأنهم قالوا ((جاءت الخيل متبعدة)) .

قوله [لأنه مخبر عنه بها في المعنى ...] أولى منه أن يقول : لأنه مبتدأ في المعنى وهو لا يكون في الغالب إلا معرفة أو نكرة بمسوغ .

فالأول : [نحو : ﴿ خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ ^(١)] فخُشِعَا حلٌّ من ضمير الفاعل في ((يخرجون)) ، وهو أعرف المعارف .

والثاني : نحو [﴿ أَرْبَعَةَ أَيامَ سَوَاءَ لِّلسَّائِلِينَ ﴾ ^(٢)] فسواء : حال من أربعة ؛ لاختصاصها بالإضافة ، ومنه قوله :
نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نَوْحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فَلَكٍ مَّالِحٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا

قوله [حل من ضمير الفاعل في يخرجون] يجوز أيضاً كونه مفعول محذوف أي : يوم يدعُ الداع إلى شئ نكر قوماً خُشِعَا أَبْصَارَهُمْ .

قوله [وهو] أي : الضمير مطلقاً ، لا ضمير الفاعل .

قوله [ومنه ^(٣)] أي : الثاني ، لكنه من المختص بالوصف ، وإنما قل ((ومنه)) لاحتمال كون ((مشحوناً)) حالاً من الضمير المستتر في ((ملخِر)) ثم كان المناسب لما أسلفه أن يقدم هذا على مثل المتن ، أو يقول : ((فيما سلف)) بإضافة أو وصف .

و((الفلك)) في البيت بضم اللام ، و((ملخِر)) بكسر المعجمة صفة ، هو الذي يشق الماء ، واليم البحر ، والشاهد في ((مشحوناً)) أي : مملوء ، حيث وقع حالاً من ((فلك)) مع أنه نكرة لتخصصه بالوصف .

(١) القمر - ٧ .

(٢) فصلت - ١٠ .

(٣) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٤٨٢ والأوضح ٨٤/٢ وشرح ابن عقيل ٢٥٩٢ .
والشاهد ذكره الخشي .

وقولك : ((عجبت من ضرب أخوك شديدا)) .

والثالث : نحو : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾^(١) [فجملة ((لها

منذرون)) حال من ((قرية)) ؛ لوقوعها في سياق النفي ، ونحو :

لَا يَبْغِي امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهَلًا^(٢)

ونحو قوله :

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشُ بَاقِيَا

قوله [وقولك : عجبت ...] أي : ونحو قولك ، فهو ببلجر عطفاً على : ((في أربعة أيام)) ، والشاهد في ((شديداً)) حيث وقع حالاً من ((ضرب)) مع أنه نكرة لتخصصه بمعمول غير مضاف إليه ، وهو الفاعل .

قوله [والثالث] أي : التعميم .

قوله [يا صاح ...] قطعة من صدر بيت بقيته :

..... فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي [بُعْلَاهَا الْأَمَلَا^(٣)

((هل)) للاستفهام الإنكاري ، و((حُمَّ)) بضم الحاء المهملة بمعنى : قَدَّرَ ، ولا شاهد في ((باقياً)) حيث وقع حالاً من ((عيش)) مع أنه نكرة لتقدم الاستفهام .

(١) الشعراء - ٢٠٨ .

(٢) هذا مثل ابن مالك في الألفية ، والشاهد فيه تقدم النهي ، فـ ((مستسهلا)) حال من ((امرؤ)) الأول لكونه مسبوقاً بالنهي .

(٣) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٤٧٢ والأوضح ٨٧/٢ وشرح ابن عقيل ٢٥٩٢ . والشاهد ذكره المحشي .

[و] الرابع نحو :

[لِمَّةٌ مُوحِشًا طَلَلُ] يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

فـ ((موحشاً)) حلٌّ من ((طلل)) الذي هو صاحبها ، وسَوْغٌ مجيء
الحل منه تأخره عنها أو الوصف أوهما ،

قوله [كأنه خلل^(١)] بكسر الخاء المعجمة ، جمع ((خلة)) بكسرهما أيضاً ، وهي
بطانة كانوا يغشون بها أجفان السيوف المنقوشة بالذهب ، وهي أيضاً ستور تلبس
ظهور سبي القوس ، وقال الدماميني : ((والخلل من الأضداد ، يطلق على العظيم
والحقير ، والمراد هنا الثاني)) انتهى .

واعترض بأنه لا معنى لتشبيه آثار الديار بالحقير ، بأن يقال : يلوح كأنه حقير ،
مع أن الذي يطلق على العظيم والحقير إنما هو ((الجلل)) بل الجيم المفتوحة .

قوله [وسَوْغٌ مجيء الحل منه تأخره عنها] في المغني إن تقديم حل النكرة عليها
ليس لأجل تسوين الحل منها ، بل لئلا يلتبس الحل بالصفة حل كون صاحبها
منصوباً)) ، وفي الرضي^(٢) ما يوافق .

قوله [أو الوصف] أي : بجملة ((يلوح)) .

(١) البيت من مجزوء الوافر لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٧٠/٢ وشرح
القطر ٣٣٦ . وقد تقدم تخريجه في كان واخواتها ٢٨٣/٢ فراجع .

والشاهد فيه ((موحشاً)) فهو حل من ((طلل)) ، وهو نكرة وسَوْغٌ مجيء الحل من النكرة تقدم
الحل ((موحشاً)) عليها .

(٢) شرح الكافية ٢٠٤/١ ((الحل)) .

وقيل : حل من الضمير في ((لَمِيَّة)) ، وحينئذٍ لا يكون من قبيل تأخير الحل عن صاحبها ،

قوله [وقيل حل من الضمير في ((لَمِيَّة))] زعم ابن خروف أنَّ الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لا ضمير فيه عند سيويه والفراء إلا إذا تأخر ، واستدل بأنه لو تحمّل ضميراً عند التقدم لجاز أن يؤكد ، وأنَّ يعطف عليه ، وأنَّ يبدل منه ، قل في المغني^(١) : ((وهو مخالف لإطلاقهم ولقول أبي الفتح في :
عليك ورحمة الله السَّلام^(٢)
أنَّ الأولى عطفه على ضمير الظرف ، لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه .

وقد اعترض عليه : بأنه تخلص من ضرورة بئخرى ، وهي العطف مع عدم الفصل ، ولم يعترض بعدم الضمير .
وجوابه أنَّ عدم الفصل أسهل ؛ لوروده في النثر كـ ((مررت برجل سواء والعدم)) حتى قيل إنه قياس)) .

قوله [وحينئذٍ لا يكون من قبيل ...] كذا في النسخ ، والصواب إسقاط ((لا)) كما لا يخفى ، وقيل : في الكلام قلب ؛ إذ الكلام في تأخر صاحب الحل لا في تأخر الحل .

(١) المغني ٦٥٩/٢ - ٦٦٠ .

(٢) البيت تقدم تخريجه في بحث المتلأى وانواعه ٦٢٠/٢ ، وفي بحث المفعول معه ص ٤٥ السابقة .

والقولان مبنيان^(١) على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها ،
وصححه في الجامع ، والمشهور المنع .

قوله [والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها] أي :
وعامل صاحبها ، وفي كلامه حذف معطوف مع عاطفه ، والتقدير : وعدم جواز ذلك ،
أي : الاختلاف ، فكونه حالاً من (طلل) مبني على جواز الاختلاف ؛ لأنّ (طلل)
حيثنّ مبتدأ لا فاعل بالظرف قبله ؛ لعدم اعتماده إلا على مذهب الأخفش .
والعامل في المبتدأ الابتداء ، والعامل في الحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف ،
ولم يجوز أن يعمل معنى الابتداء في الحال ؛ لأنه ليس المعنى ، على أنّ الابتداء بلفظ
((طلل)) للإسناد إليه مقيّد بكونه ((موحشاً)) فكيف يعمل في الحال ما ليس
مقيّداً به .

وكونه حالاً من الضمير مبني على عدم جواز الاختلاف بين العامل في الحال
وصاحبها ؛ إذ العامل على هذا واحد وهو الاستقرار .

قوله [وصححه في الجامع^(٢)] استشهد له في المغني في الباب السادس بأمور^(٣)
ثم ردّها ، ولهذا قل الدماميني في شرح التسهيل : ((فظهر بالآخرة أنّ الصواب عند
مذهب الجمهور ، القائلين بأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع أنه سلق
مذهب سيويه في هذه المسألة في معرض الرد به على المعربين في أمور اشتهرت
بينهم والصواب خلافها ، وبأن لك أن آخر كلامه يناقض أوله)) .

(١) في المخطوط ج : ((والقول الأول مبني)) ، وما أثبتته هو الموافق للمخطوط أ .

(٢) الجامع تح الهرميل - ١١٧ .

(٣) المغني ٦٥٩/٢ - ٦٦٠ .

وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوغ ، ومنه الحديث ^(١) : ((وصلى وراءه رجالٌ قياماً)) فلا يقاس عليه عند الخليل ويونس .
ويجوز تقديمها على صاحبها ، إلا للمانع ،

قوله [عند الخليل ويونس ^(٢)] وأما سيبويه فذهب إلى جواز كون ذي الحال نكرة قياساً مطرداً ، ووجهه : أنَّ الحال إنما دخلت لتقييد العامل ، فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه .
قوله [ويجوز تقديمها على صاحبها] أشعر كلامه بأنَّ الأصل فيها التأخير ، وهو كذلك كالخبر .

قوله [إلا للمانع] كأنَّ تكون نكرة محصورة نحو : ﴿ وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ ^(٣) ، أو مجرورة بحرف جرٍّ غير زائد ، أو بإضافة ولو غير محضة .
خلافًا لابن مالك في شرح التسهيل قل ^(٤) : ((لأنها في نية الانفصال)) ، قل في شرح العملة ^(٥) : وما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أنَّ يكون منصوباً بـ ((كأنَّ أو ليت)) أو فعل تعجب ، أو اتصل بصلة أل ، نحو : ((القاصدك سائلاً زيد)) أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو : ((أعجبنى أنَّ ضربت زيداً مؤدباً)) .

(١) البخاري كتاب الصلاة باب أهل العلم أحق بالإمامة ١٦٩/١ ، وباب صلاة القاعد ٤٠/٢ مع اختلاف اللفظ .

(٢) الارتشاف ٣٤٦/٢ .

(٣) الأنعام - ٤٨ .

(٤) شرح التسهيل ٢٥٧/٢ ((الحال)) .

(٥) شرح العملة ٤٢٩ - ٤٣٠ وهو إجمال لما ذكره ابن مالك .

وكذا على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبهه ، إلا لمانع أيضاً ،
وقد يجب ذلك . ويجوز حذفها إلا لمانع ككونها نائبة عن خبر كـ ((ضربى
زيداً قائماً))^(١) ،

قوله [أو صفة تشبهه] أي : الفعل المتصرف ، اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو
صفة مشبهة ، والخصر في المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر النائب عن فعله
كـ ((ضرباً زيداً مجرداً)) ، فإن الظاهر أنه كالمتصرف .
واعلم أن ما ذكر من جواز تقديم الحل على عاملها هو الأصح ، وبقي أقوال لا
نطيل بها .

قوله [إلا لمانع] نحو : ((لأصبرنَّ محتسباً)) و ((لا عتكفنَّ صائماً)) ، فإن ما في
حيز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما .

قوله [وقد يجب ذلك] راجع لكل من المسألتين قبله ، فيجب تقديمها على
صاحبها إذا كان محصوراً نحو : ((ما جاء راكباً إلا زيداً)) ، ويجب تقديمها على عاملها
إذا كان لها صدر الكلام نحو : ((كيف جاء زيد)) ، أو كانت فاضلة ، وكان العامل
أفعل تفضيل عامل في حالين لاسمين متحلي المعنى أو مختلفيه وأحدهما مفضل على
الأخر ، وبسط هذا الكلام يطلب من المطولات .

قوله [نائبة عن خبر] عبارة التسهيل^(٢) : ((ويجوز حذف العامل ما لم تنب عن
غيرها)) انتهى . أي : سواء كانت نائبة عن الخبر ، أو بدلاً من اللفظ بالفعل ،
وعدل الشارح عنها ؛ لأن الثاني لم يتضح له مثل ؛

(١) يجب كون ((قائماً)) حال من ياء المتكلم حتى يصلح الحال للنيابة عن الخبر . فتنه جيداً لما سيأتي

(٢) شرح التسهيل ٢٦٤/٣ ((الحال)) .

أو جواباً نحو : ((راكباً)) لمن قال : ((كيف جئت)) ، أو منهيّاً عنها
نحو : ﴿ لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾^(١)

لأنّ الأظهر في نحو : ((أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى)) انتصابه على
المصدر ، ونحو : ((أقائماً وقد قعد الناس)) ، صاحبُ الحل ضمير ((قائماً)) ،
والعامل ((قائماً)) .

قوله [أو منهيّاً عنها] أي : لتوقف المراد على ذكرها ، فمثلها ما شاركها
في ذلك .

وأكثر ما يقع ذلك في النفي وشبهه نحو : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا
لَاعِبِينَ ﴾ ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾^(٢) .

ويأتي في غيره كقوله تعالى : ﴿ وَهَذَا بَعْثٌ لِّبَنِي آدَمَ ﴾^(٣) ، وقول الشاعر :
إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيئاً^(٤)

(١) النساء - ٤٣ .

(٢) اللخان - ٣٨ والفرقان - ٥٦ .

(٣) هود - ٧٢ .

(٤) صدر بيت من الخفيف لعلّي بن الرعلاء الفسائي في الخزائن ٥٨٣/٩ و بلا نسبة في شرح
التسهيل ٢٦٩٢ والمغني ٤٦٧/٢ ، وتماه :

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيئاً كاسفاً بآله قليل الرجاء

الشاهد : قوله ((كثيئاً)) فإنه حل ولا يمكن الاستغناء عنه لتوقف المراد عليه ، وقد وقع في غير
النفي وشبهه فلاحظ .

ويحذف عاملها :

جوازاً ، كقولك للمسافر : ((راشداً مهدياً)) - أي : إذهب - .
ووجوباً كـ ((ضربني زيداً قائماً)) ، و ((زيد أبوك عطوفاً)) .

قوله [كـ ((ضربني ^(١) زيداً قائماً))] تقدم الكلام عليه في باب المبتدأ والخبر .
قوله [وزيدُ أبوك عطوفاً] سيأتي الكلام عليه في باب التمييز .

(١) في (ج) و (أ) : أثبت الناسخ كلمة ((ضربني)) ، وفي مطبوعة مجيب الندا بتحقيق الدكتور إبراهيم جميل محمد الكلمة غير موجودة ؛ لأنّ البحث في موارد وجوب حذف العامل ، لاحظ ما تقدم في بحث المبتدأ والخبر ٢٣٦/١ - ٢٣٤ ، ٢٣٦ - ٢٣٧ .

والكلام في ان ((قائماً)) حل من ((الياء)) أو من ((زيد)) ، فإذا كانت من الياء صارت نائبة عن الخبر والتزموا حذف عاملها فتصير : ((زيداً قائماً)) ، أما إذا كانت حل من ((زيد)) فهو مفعول للمصدر ، فصارت الحل صلة للمصدر المبتدأ فلا تنوب عن خبره وعندها لا يحذف عاملها .

وهذا هو السبب في الإبقاء على ((ضربني)) في مخطوطتنا ، وهو كذلك في حذفه من مطبوعة الدكتور ابراهيم .

والنكتة في ذلك أنهم اشترطوا في الحال التي يمتنع جعلها خبراً أن يكون المصدر عاملاً في مفسر صاحب الحال ، وهما المصدر ((ضربني)) عمل في صاحب الحال نفسه ((زيد)) ، فلا مانع من جعل الحال نائبة عن الخبر ، لكن ثمة مانع آخر من جعل هذه الحال في هذا المثال خبراً هو ما ذكرنا من كون الحل صلة للمصدر . وهذا معنى كلام الحشي في بحث المبتدأ .

ولو لم تكن مشكلة في البين فلماذ لم يقم الشارح الفاكهي بحذف المصدر ((ضربني)) من المثال عندما ذكره في ص ٦٣ ، ولماذا لم ينتقله العلامة الحشي ؟ خصوصاً أن الفاكهي قل كما في صدر هذه الصفحة ((ويحذف عاملها وجوباً)) ، كل هذه الحيرة جاءت من كون هذا المثال مصنوعاً .

[التمييز]

[و] من المنصوبات [التمييز] أي : المميز بكسر الياء على البناء للفاعل ، لكن اشتهر إطلاق المصدر عليه ، والتمييز والتبيين والتفسير ألفاظ مترادفة .

قوله [ومن المنصوبات التمييز] جعل المصنف التمييز مبتدأ لخبر محذوف ، والظاهر أنه عطف على المفعول به أو على الحل ، على ما مرّت الإشارة اليه في باب الحل .

قوله [أي : المميز بكسر الياء ...] فهو مجاز من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ، وقوله ((لكن اشتهر ...)) أي : فيكون إطلاق المصدر على الاسم المذكور حقيقة عرفية ، فلا يحتاج لتأويله باسم الفاعل .

قوله [ألفاظ مترادفة] أي : لغة واصطلاحاً ، وهو في اللغة فصل الشيء عن غيره ، قل تعالى : ﴿ وَأَمَّا زَوْجَ الْيَمَىٰ فَالْعَنَ لَئِيَّا الْفُجْرَمُونَ ﴾^(١) ، أي : انفصلوا من المؤمنين ، ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾^(٢) ، أي : ينفصل بعضها من بعض .

(١) يس - ٥٩ .

(٢) الملك - ٨ .

[وهو اسم ، فضلة ، نكرة ، جامد] غالباً [يفسر ما انبهم من الذوات] ، أو النسب .

قوله [هو اسم] أي : صريح ؛ لأن التمييز لا يكون جملة .

قوله [غالباً] ومن غير الغالب أن يكون مشتقاً كما يأتي .

قوله [أو النسب] ، الذي دلّ عليه كلام ابن الحالج أن التمييز دائماً إنما يفسر الذوات ، غايته أن الذات إما مذكورة وإما مقدرة ، غايته أنه عبّر عن الثاني بأنه يرفع الإبهام عن النسبة نظراً للظاهر .

وفي المنهل الصافي للدمامي^(١) : ((النسبة على الحقيقة لا إبهام فيها ؛ إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم ، وإنما الإبهام في المتعلق الذي نسب اليه الطيب في الحقيقة بحسب القصد ؛ إذ يحتمل أن يكون ((داراً أو علماً أو أبوة)) أو غير ذلك ؛ ولأنه لا يصلح جعله للنسبة ؛ إذ الدار ليست هي النسبة في المعنى ، فكيف يرفع الإبهام عنها)) .

وقال الأستاذ الصفوي - عند قول ابن الحالج^(٢) ((والثاني عن نسبة في جملة أو ماضاها مثل ((طاب زيد نفساً)) ...)) - :
((وقد عرفت أن التمييز في هذه المواضع المذكورة في الحقيقة إنما هو عن أمر مقدر ؛ إذ التقدير ((طاب شيء من زيد)) ، والتمييز يبين ذلك الشيء .

(١) المنهل الصافي ٤١٧/١ .

(٢) شرح الكافية ٢٢٠/١ .

فخرج بـ ((الفضلة)) : غيرها نحو : ((زيد قائم)) ، وبـ ((النكرة))
المعرفة نحو : ((زيد حسنٌ وجهه)) .

وقد يأتي بلفظ المعرفة فيؤول بنكرة معنى ، كقوله :
و طُبِّتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
أي : نفساً .

قوله [فخرج بالفضلة] أي : وأما قوله ((اسم)) فجنسٌ شامل للفضلة
وغیرها ، ومع ذلك فيخرج الجملة كما تقدم ، وكأنَّ الشارح راعى أنَّ الجنس من
شأنه الإدخل وإنَّ جاز الإخراج به إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص وجهي
كما هنا ، كما لا يخفى .

قوله [وطبت النفس ...] قطعة من عجز بيت بقيته :

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ^(١)

قائله رشيد الشكري يخاطب قيس بن خالد الشكري ، وأراد بالـ ((وجوه))
أعيان القوم .

ومثله في مجيء التمييز بلفظ المعرفة والتأويل بالنكرة الحديث^(٢) : ((إنَّ امرأة
كانت تهراق الدماء)) ، فـ ((الدماء)) : تمييز على زيادة أل ،

(١) البيت من الطويل لرشيد بن شهاب الشكري في الدرر ٢٤٩/١ وشرح التصريح ١٥٧/١ ، ٣٩٤
وبلا نسبة في الأوضح ١٢٩/١ . والشاهد فيه : مجيء التمييز معرفة بـ ((أل)) شذوذاً ، أعني :
((النفس)) ، فكان يجب أن يقول ((طبت نفساً)) ، وقال بعض : إنَّ الكوفيين لا يوجبون كون
التمييز نكرة بل يجوز مجيء معرفة .

(٢) سنن أبي داود باب في المرأة التي تستحاض ومن قل تدع الصلاة عدة أيام الحديث رقم ٢٤٠ .

﴿ وأجاز ابن مالك ^(١) أن يكون مفعولاً على أن الأصل : ((تهريق)) ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ، كقولهم : ((جارة وناصة)) .

قل في المغني ^(٢) : ((وهذا أمر مردود ؛ لأن شرط ذلك تحرك الياء كـ)) جارية وناصية ((...)) ، أي : لأن الغرض إنما يحصل حينئذٍ ، وأما في ((تهريق)) فلا حاجة لقلب الياء ألفاً ؛ لأنها ساكنة .

فاندفع قول الشمني ^(٣) : أن ابن مالك لم يشترط ذلك بل كون الياء لاماً كـ ((رضي)) ؛ لأن اشتراط ذلك ظاهر لا يسع أحد مخالفته فتدبر .

وأما قولهم في العدد المركب : ((أحد عشر من الدراهم)) وفي العقود : ((عشرون من الدراهم)) ونحو ذلك فليس المجرور بـ ((من)) تمييزاً اصطلاحاً ، بدليل عدم إفراده .

وأما ﴿ بَطَرْتُ مَعِيشَتَهَا ﴾ ^(٤) فقيل : ظرف بتقدير الملة ، وأن المعيشة مصدر مثل : ﴿ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ ﴾ ^(٥) أي : ملة عيشها ، وملة إدبار النجوم ،

وأما ﴿ سَفَهَ نَفْسَهُ ﴾ ^(٦) فقيل : تأكيد ، وقيل : غير ذلك فيهما ، قاله المصنف في الحواشي .



(١) شرح التسهيل ٣٠٧/٢ ((التمييز)) .

(٢) المغني ٤٥٩/٢ ((الباب الرابع - ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة)) .

(٣) المصنف - ٣٣٧ ((الباب الرابع - ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة)) .

(٤) القصص - ٥٨ .

(٥) الطور - ٤٩ .

(٦) البقرة - ١٣٠ .

ونقل بعض الأفاضل أنَّ ابن مالك في شرح التسهيل^(١) أعرب ((نفسه)) من قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ توكيداً لـ ((من)) ، و ((من)) منصوبة على الاستثناء ، وفي ((يرغب)) ضمير هو فاعله .

واعترض بأنَّ المعنى على الرفع والتفريع ؛ إذ المعنى : ما يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ، ويؤيد ذلك ﴿وَمَنْ يُغَيِّرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢) إلا أنَّ النصب يجوز في هذا على ضعف .

وفي الباب الخامس من مغني اللبيب بعد أن اعترض على الرغخري في الكلام على قوله تعالى ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾^(٣) الآية ... :

((ونظير هذا على العكس قول الكرمانى في ﴿وَمَنْ يُرَغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ : إنَّ ((من)) نصب على الاستثناء ، و ((نفسه)) توكيد ، فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل ((ما قام أحد إلا زيدا))...^(٤) ، إلى آخر ما حرره .

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٠٠/٢ : ((وقد صاحب العجائب والغرائب : ((من سفه)) في موضع نصب بالاستثناء من ((من يرغب)) ، و ((نفسه)) توكيد للمستثنى ، كما يقال : ما قام أحد إلا زيد نفسه)) ...)) ، وهل هذا رأي ابن مالك ؟ ! غير واضح من كلامه .
(٢) آل عمران - ١٣٥ .

(٣) النمل - ٦٥ .

(٤) المغني ٥٥٦/٢ ((الباب الخامس - الجهة الرابعة)) .

وبما بعدها : سائر الفضلات ، كالحل فإنه مبين للهيئة لا رافع لإبهام ذات ولا نسبة ، وكالتعت فإنه مخصص أو مقيد ، ورفع الإبهام إنما حصل ضمناً لا قصداً ، ورُبَّ شيء يُقصد لمعنى خاص وإنْ لزم منه معنى آخر .
واعلم أنَّ التمييز كالحل من جهة كونه منصوباً وفضلةً ومفسراً للإبهام ، إلا أنَّ الحل يخالفه من ثلاثة أوجه :

قوله [من جهة كونه منصوباً ...] ومن جهة كونه اسماً نكرة ، ولذا قل في المغني ^(١) أنهما يشتركان في خمسة أوجه ، بقي أنهما يشتركان في أنهما يحذفان .
قوله [من ثلاثة أوجه] ذكر في المغني ^(٢) أنها سبعة ، وزاد على ما هنا :
^(٣) ((أنَّ الحل قد يتوقف معنى الكلام عليها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً ﴾ ^(٤) بخلاف التمييز .

- قل الشمني ^(٥) : ((ولقائل أن يقول : إنَّ التمييز قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ((ما طاب زيدٌ إلا نفساً)) ...)) -
^(٦) وأنَّ الحل تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح ،

(١) المغني ٤٦٠/٢ ((الباب الرابع - ما افترق فيه الحل والتمييز وما اجتماعا فيه)) .

(٢) المغني ٤٦٠/٢ وما بعدها .

(٣) هذا هو المورد الأول من الموارد التي زادها في المغني .

(٤) الإسراء - ٣٧ .

(٥) المنصف ٣٣٨ الباب الرابع - ما افترق فيه الحل والتمييز وما اجتماعا فيه .

(٦) هذا هو المورد الثاني من الموارد التي زادها في المغني .

❧❧ فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله :

رَدَدْتُ بِمَثَلِ السَّيِّدِ نَهْدٌ مُقْلَصٌ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفُهُ مَاءٌ تَحَلَّبَا ^(١)

وقوله :

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا ^(٢)

فسهوَ ؛ لأنَّ ((عطفه)) و ((المرء)) مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور

❧❧

والناصب للتمييز هو المحذوف ،

(١) البيت من الطويل لربيعة بن مقروم الضبي في شرح التسهيل ٣٠٢/٢ وشرح عمدة الحفاظ ٤٧ وبلا نسبة في المغني ٤٦٢/٢ .

استدل ابن مالك على جواز تقدم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً بهذا البيت ، يجعل ((ماء)) تمييز والعامل به الفعل المتأخر عنه ((تحلبا)) .

أما ردُّهم دليل ابن مالك فيجوب كون الاسم بعد ((إذا)) الشرطية فاعل لفعل محذوف اتفاقاً عند البصريين ، فيكون ((ماء)) مفعولاً به - كما يرى العيني في المقاصد النحوية - أو تمييزاً عامله الفعل المحذوف كما يرى ابن هشام في المغني .

ولكن ابن مالك يخالف للبصريين متابع لابن جني في جواز مجيء الاسم بعد ((إذا)) الشرطية ، فلا يصح الردّ بأنَّ البصريين اتفقوا على مجيء فعل بعدها ، لأنه احتجاج على ابن مالك بما لا يرتضيه .

(٢) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في المغني ٤٦٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٢/٢ ، وقامه :

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذْمَمًا

والشاهد فيه ((عينا قر)) ، فالأصل : إذا المرء قرَّ عينا بالعيش ، فقدم التمييز على عامله .

☞ وأما قوله :

وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِي اشْتَعَلَا ^(١)

وقوله :

أَنْفَساً تَطِيبُ بَنِيْلِ الْمُنَى ^(٢)

فضرورتان ((^(٣) .

وإنما لم يقدر للمرفوع فيهما فعل ؛ لأنه لا ضرورة لذلك ، بخلافه فيما سبق ؛ لأنَّ عدم التقدير يؤدي إلى دخول ((إذا)) على الجمل الإسمية ، وأما هنا فلا عذور فسقط ما للدمامي في المقام .

(١) عجز بيت من البسيط بلا نسبة في المغني ٤٦٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠١/٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٣/٢ ، وقامه :

ضَيَعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَلِي الْأَمْلَا وَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِي اشْتَعَلَا
والشاهد فيه : ((شَيْباً)) فهو تمييز قدم على عامله ((اشْتَعَلَا)) ، و((رَأْسِي)) مبتدأ ، و((اشْتَعَلَا)) جملة خبر ، والألف للإطلاق .
(٢) صدر بيت من المتقارب بلا نسبة في المغني ٤٦٣/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠١/٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٣/٢ ، وقامه :

أَنْفَساً تَطِيبُ بَنِيْلِ الْمُنَى ودَاعِي الْمُنُونِ يُنْهَدِي جَهَارَا

الشاهد فيه ((نَفْساً)) فإنه تمييز مقدم على عامله ((تَطِيبُ)) .

(٣) هنا انتهى كلام المغني ٤٦٢/٢ - ٤٦٣ من قوله ((وَأَنَّ الْحُلَّ تَقْدَمُ)) .

☞ وبه يعلم صحة حكم المصنف على ابن مالك بالسهو ؛ لأنه لا يصح استدلاله بالبيتين السابقين على وقوع الجملة الإسمية بعد ((إذا)) ؛ لأنهما ليسا نصاً في ذلك ، فسقط ما للشُّمْنِيّ^(١) فتدبر .

^(٢) ((وأنّ الحل تكون مؤكدة لعملها ، ولا يقع التمييز كذلك)) ، وهو بخلاف ما مشى عليه في هذا الكتاب^(٣) حيث قل : ((وقد يؤكّدان)) .

^(٤) ((وأنّ الحل تتعدد ، كقوله :

عَلَيَّ إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخَفِيَّةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا^(٥)

بخلاف التمييز ، ولذلك كان خطأ قول بعضهم في :

تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيماً وَمَوْثِلاً^(٦)

أنهما تمييزان . والصواب : أنّ ((رحماناً)) منصوب بإضمار : أخص ☞

(١) المنصف ٣٣٩ - ٢٤٠ ((الباب الرابع - آخر بحث ما افترق فيه الحل والتمييز ...)) .

(٢) هذا هو المورد الثالث من الموارد التي زادها في المغني .

(٣) يعني : فطر الندى .

(٤) هذا هو المورد الرابع من الموارد التي زادها في المغني .

(٥) البيت من الطويل للمجنون في ديوانه ٣٠١ وبلا نسبة في المغني ٤٦١/٢ وشرح الأشموني ١٨٤/٢ .

والشاهد فيه ((رَجُلَان)) فإنه حل من الياء في ((عليّ)) ، وكذا ((حافياً)) حل من ياء ((عليّ)) .

(٦) عجز بيت من الطويل وهو مطلع القصيدة الشاطبية في القراءات السبع للقسام بن منير الشاطبي ، وقمعه :

بدأت بِسْمِ اللَّهِ فِي النِّظْمِ أَوَّلَا تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيماً وَمَوْثِلاً

﴿ أو أمدح ، و ((رحيماً)) حلُّ منه لا نعتٌ له ؛ لأنَّ الحق قول الأعلام وابن مالك وأنَّ الرحمن ليس بصفة بل علم ، وبهذا يطل كونه تمييزاً وقول قوم إنه حل)) .
واعلم أنه قد صنف بعض فضلاء المغاربة وهو الشيخ يحيى بن عبد الرحمن الصقلي البجائي في هذه المسألة رسالة ، ذكر أنَّ سبب تصنيفها وقوع الكلام فيها بين جمعٍ من أهل الأدب من أهل مصر وأهل حلب ، وأنَّ سبب ذلك ما وقع في توقيع بعض الكتَّبة وهو ما نصه : ((عند فلان عشرون قنطاراً عسلاً قصياً)) .
وحاصل ما ذكره أنَّ ذلك ليس من التعدد ؛ لعدم اتحاد المميز ، بل كل واحد تميز لما قبله ، وهذا يقتضي أنَّ التمييز يميز ، وهو كذلك .

كما نصَّ عليه ابن الحالج في شرح المفصل في الكلام على قوله تعالى ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ ^(١) ، فإنه لما نقل في المفصل أنَّ الزجاج قال ^(٢) : ((لو انتصب ((سنين)) على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة)) .
قل ^(٣) : ((هذا الذي ذكره يرد على قراءة الأخوين ؛ إذ لا وجه لها إلا التمييز ، وهو ليس بلازم ؛ لأنه مخصوص بكون التمييز مفرداً ، بخلافه جمعا ، فإنه مثله في نحو ((ثلاثة أثواب)) ، على أنَّ الأصل في التمييز الجمع ، وإنما عدل ﴿ ﴾

(١) الكهف - ٢٥ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٦١٢/١ ((أسماء العدد)) .

(٣) يعني : الزجاج ، كما في الإيضاح في شرح المفصل ٦١٢/١ - ٦١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٣ ، وقراءة الأخوين حمزة والكسائي بزيادة ((مائة)) إلى ((سنين)) .

أحدها : أنها في الغالب تكون مشتقة أو مؤولة به ، والتمييز الغالب كونه جامداً ووقوعه مشتقاً قليل نحو : ((لله درّه فارساً)) .

☞ إلى المفرد لغرض ، فإذ استعمل الجمع استعمل على الأصل لا ^(١) على الوجه الذي ألزمه)) .

ولعل الشارح إنما اقتصر على ما ذكر من الفروق ؛ لأنّ ما عداه إما محل نزاع أو فيه خلاف ، وبعضه اعتمد المصنف في غير المغني خلافاً كقوله هنا إنّ التمييز يؤكد .
قوله [نحو : لله درّه فارساً] قل قوم : ((إنّ انتصاب نحو ((فارساً)) في مثل هذا التركيب على الحال)) .

وضعه ابن الحلّاج في أمالي الفصل ^(٢) : ((بأنّه لا يخلو إمّا أنّ يكون حالاً مقيدة أو مؤكدة ، وكلاهما غير مستقيم .

أمّا المقيدة فلأنّ قولك : ((لله درّه فارساً)) لم ترد به المدح في حال الفروسية ، وإنما تريد به المدح مطلقاً ، بدليل أنك تقول ((لله درّه كاتباً)) وإنّ لم يكتب ، بل تريد الإطلاق بذلك . وأمّا المؤكدة فلأنّ شرطها أنّ يكون معنى الحال مفهوماً من الجملة التي قبلها ، وأنت لو قلت : ((لله درّه)) كان محتملاً للفروسية وغيرها)) .

وقال الرضي ^(٣) : ((وأنا لا أرى بينهما فرقاً ؛ لأنّ معنى التمييز ((ما أحسن فروسيته)) فلا تمدحه في حال فروسيته إلا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا : ((ما أحسنه في حال فروسيته)) .

(١) كذا في أ ، و ((لا)) منه غير موجودة في الإيضاح في شرح الفصل طبعة د . موسى بتلي ، وموجودة في طبعة د . ابراهيم محمد عبد الله ٥٨٩/١ فتبه .

(٢) أمالي ابن الحلّاج ٣٧/١ .

(٣) شرح الكافية ٢٢٢/١ ((التمييز)) .

ثانيها : أنها لبيان الهيئة ، وهو تارة لبيان الذوات ، وأخرى لبيان جهة النسبة .

ثالثها : أنها تقع جملة أو ظرفاً ، بخلافه .

وقد علم مما مرَّ أنَّ التمييز نوعان : تمييز نسبة وسيأتي ، و تمييز مفرد وهو المراد بقوله : [وأكثر وقوعه بعد] ما يفيد [المقادير]

قوله [إنها لبيان الهيئة] قل المصنف في حواشي التسهيل : ((المراد بالهيئة : الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة ، كما هو المتبادر)) ، وجينثذ يخرج مثل : ((تكلم صادقاً)) و ((مات مسلماً)) ، و ((عاش كافراً)) ، وإن أرادوا الصفة فالتعبير بها أوضح لمقصودهم ، لكن يخرج منه ((جاء زيد والشمس طالعة ، وجاء زيد وعمرو جالس)) .

قل الدماميني ((هما في معنى : جاء مقارناً لطلوع الشمس وجلس عمرو ، فبحسب التأويل لا يخرجان ؛ لأنهما جينثذ مبنيان للصفة)) انتهى .
وقل السيد ركن الدين ((إذا قلت : ((آتيك وزيد قائم)) فإنَّ الحل لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول ، وإنما هي بيان للزمان الذي هو لازم الفاعل أو المفعول ، وقد اشتهر التعبير عن اللازم باللزوم ، فكانه بين ذاتيهما)) انتهى .
وقد تكلم في المغني على تأويل الجملة الواقعة حالاً في الترجمة التي نصّها : أقسام الحل .

قوله [بعد ما يفيد المقادير] حمل ((المقادير)) في عبارة المتن على أنه جمع : ((مقدار)) : مصدر بمعنى تقدير ، فلحتاج إلى تقدير قوله ((ما يفيد)) ؛ لأنَّ التمييز في الأمثلة وقع بعد ما يعرف به قدر الشيء كالـ ((جريب)) ،

من مسلحة [كجريب نخلًا] ، أو كيل ك ((قفيز برأ)) [وصاع ثمرًا] ،
 أو وزن ك ((رطل زيتاً)) [ومنوين عسلًا] ، والجريب : مقدار معلوم من
 الأرض ، و ((مَنَوَيْن)) تشية ((مَنَّا)) بالتخفيف والقصر ك ((عصى)) ،
 وهو آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات .

وقد يقع بعد ما يشبه المقادير ، ف شبه المساحة نحو : ((ما في السماء
 موضع راحة سحاباً)) ،

ولو جعل المقادير جمع مقدار بمعنى : ((ما يعرف به قدر الشيء)) لم يحتج
 إلى حذف ، وهو أظهر ، مع أنه يلزم على صنيعه حذف الموصول وبعض الصلة إن
 جعلت ((ما)) موصولة .

وقال في الفواكه الجنية بعد أن فسّر المقدار بما يعرف به قدر الشيء^(١) : ((والمراد
 بالمقدار في هذه الأمثلة هو المقدر لا الآلة التي يقع بها التقدير ، وإلا لوجب الإضافة
 نحو : ((اشتريت قفيز بر)) تريد المكيل الذي يكل به البر)) انتهى .

فتأمله فإن كلامه أولاً يقتضي أن المقدار اسم للآلة ، وثانياً أنه مصدر بمعنى اسم
 المفعول ، وهو الظاهر ؛ لأن الذي يبينه التمييز في الحقيقة هو المقدر لا نفس المقدار .

قوله [تشية ((منا)) بالتخفيف والقصر] هو لغة في الـ ((من)) بالتشديد .

قوله [ف شبه المساحة ...] إنما كانت هذه الأمور شبه ما ذكر لا عينه ؛ لأنها ليست
 معلة لذلك وإنما تشبهه ، ومثل في الأوضح لشبه المساحة بـ ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ ،
 وقل^(٢) : وحمل على هذا ((إن لنا غيرها إبلا)) .

(١) الفواكه الجنية - ٢٤١ ((باب التمييز)) .

(٢) الأوضح ١١٠/٢ ((التمييز)) ، والآية من الكهف - ١٠٩ .

وشبه الكيل نحو : ((نَحْيُ سَمْنًا)) ، وشبه الوزن نحو : ﴿ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾^(١) ، وقولهم ((على التمرة مثلها زبدًا)) يحتمل الوزن والمسلحة .
وقد يقع بعد ما هو فرع له نحو : ((هذا خاتمٌ حديدًا)) ، فإنَّ الخاتم فرع الحديد .

[و] أكثر وقوعه بعد [العدد] الصريح وهو من أحد عشر فما فوقها إلى تسعة وتسعين بإدخال الغاية ،

قوله [نحو نَحْيُ سَمْنًا] النحي - بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء - : اسمٌ لوعاء السمن .

قوله [وقد يقع بعد ما هو فرع له ...] هذا مقابل الأكثر .
واعلم أنه يجوز في مثل ((هذا خاتمٌ حديدًا)) ثلاثة أوجه :
النصبُ : إمَّا على التمييز كما ذكر أو على الحال ، وبني عليهما الخلاف في الإنباع ، فمن خرَّج النصب على التمييز قل إنَّ التابع عطف بيان ، ومن خرَّجه على الحال قل إنه نعت ، والأول أولى ؛ لأنه جامد جموداً محضاً ، فلا يحسن كونه حالاً ولا نعتاً .

والإنباعُ ، والإضافةُ ، وهي أرجحها ؛ لما فيها من التخفيف بحذف التنوين .
قوله [الصريح] إنما قيِّد به مع أنَّ المصنف ذكر العدد الكناية ، وهو ((كم)) ؛ لأنه فصله به ((منه)) ، فعلم أنه لم يرد التعميم كما يشير الشارح إليه ، فتدبر .

(١) الزلزلة - ٧ .

[نحو] ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ [أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا] ﴾^(١) ﴿ وَنَحْنَا مِنْهُمْ أَشْيَ عَشَرَ قَبِيلًا ﴾^(٢)
﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾^(٣) ، [لو] هكذا إلى آخر ذلك نحو : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ
تِسْعٌ [وَسَعُونَ نَجَّةً] ﴾^(٤) .

[ومنه] - أي : تمييز العدد - [تمييز كم الاستفهامية] ، بأن تكون بمعنى :
أي عدد .

ويتعين إفراده وكذا نصبه ، [نحو : كم عبداً ملكت] ما لم تُجرَّ (كم)
بحرفٍ كما سيأتي ، فـ(عبداً) منصوب على التمييز لـ كم وهو مفعول
مقدم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار ، ولهذا فصل تمييزها عما قبله .

قوله [ويتعين إفراده] وكذا نصبه ؛ لأنها لما كانت كناية عن العدد جعلت كناية
عن وسطه ، وهو من أحد عشر إلى مائة ؛ لأنها لو جعلت كناية عن أحد طرفي العدد
لكان تحكماً ، ووسط العدد يميزه منصوب مفرد ، ولما كان الوسط عدلاً بين الطرفين
ذا حظٍّ من كلٍ منهما لم يلزم التحكم في الحمل عليه ، فسقط اعتراض الحديثي .

قوله [مبهم الجنس] أي : الحقيقة ، بأن لا يدرى أنه من الأحاد أو غيرها ،
وقوله : ((والمقدر)) أي : الكمية ، بأن لا يدرى أنه خمسة أو غيرها .

قوله [ولهذا فصل تمييزها ...] أي : لكونها كناية عن العدد لا عدد صريح .

(١) يوسف - ٤ .

(٢) المائدة - ١٢ .

(٣) الأعراف - ١٤٢ .

(٤) ص - ٢٣ .

[فأما تمييز كم الخبرية] بأن تكون بمعنى : عدد كثير [فمجرور] أبدا بإضافتها إليه ؛

قوله [فأما تمييز الخبرية] فإن قلت : ما معنى تسمية ((كم)) هذه خبرية ، قلت : من معنى الخبر الذي هو قسيم الطلب ، وهو الذي يحتمل الصلح والكذب ، لا من معنى الخبر الذي هو صاحب المبدأ ، ألا ترى أن قول القائل ((كم عبيد ملك)) ، يحتمل توجيه التصديق والتكذيب إلى قائله فيما تكثر به وافتخر .

قوله [فمجرور أبدا] أي : ما لم يفصل ، قل في الجمع ^(١) : ((فإن فصل نصب حملاً على الاستفهامية ، كقوله :

كم نالني منهم فضلاً على عدم ^(٢)



(١) الجمع ٢٧/٢ ((التمييز)) ، وكلام سيبويه في الكتاب ١٦٢/٢ .

(٢) صدر بيت من البسيط للقطامي في ديوانه ٣٠ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٣٣/٢ ، والجمع ٢٧/٢ ، وقامه :

كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

والشاهد فيه هو الفصل بين ((كم)) الخبرية ويميزها بالجملة ((نالني منهم)) فانتصب التمييز ، والتقدير ((كم فضل)) .

حلاً لها على ما هي مشابهة له من العدد ، وهو حينئذٍ :
إمّا [مفرد] وهو أكثر وأبلغ ، [كتمييز المائة فما فوقها] من المئين
والألف ، فإنه مجرور مفرد ، فتقول : ((كم عبدٍ ملكت)) بلجر والإفراد ،
كما تقول : ((مائة عبدٍ أو ألف غلامٍ ملكت)) ،

﴿ وربما نصب غير مفصول ، روي :
كَمْ عَمَّةٌ لَكَ ^(١)

البيت بالنصب .

وذكر بعضهم أنّ النصب بلا فصلٍ لغة تميم ، وذكره سيبويه عن بعض العرب ،
قل أبو حيان : وهي لغة قليلة)) انتهى .
وفي المختصر للسعد ^(٢) : ((قالوا : وإذا فصل بين ((كم)) الخبرية وبعيها
بفعل متعد وجب الإتيان بـ ((من)) لثلا يلتبس بالفعل)) .
قوله [حلاً لها على ما هي مشابهة له من العدد] وهو ((عشرة ومائة)) ؛
لأنها مشابهة للعشرة في جمع المميز ، وللمائة في إفراده .

(١) جزء من صدر بيت من الكامل للفرزدق في ديوانه ٥٨٣/١ وشرح التسهيل ٣٣٤/٢ وبلا نسبة في
المجم ٢٧٥/٢ ، وتعلمه :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فِدْعَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

والشاهد فيه على رواية نصب ((عمّة)) أنه تمييز لـ ((كم)) الخبرية منصوب من غير فصل ،
ويروى بجر ((عمّة)) وهي الرواية المشهورة .

(٢) مختصر المعاني - ١٠٩ (أحوال متعلقات الفعل - حذف الفعل لدفع توهم إرادة غير المراد) .

وفي معنى المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو : ((كم قوم صدقوني)) .
وقد تميّز المائة بمفرد منصوب ، كقوله :

إذا عاشَ الفتى مائتينِ عاماً

وقد تضاف إلى جمع نحو : ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾^(١) على قراءة الإضافة .
[أو مجموع كتمييز العشرة] مفردة [فما دونها] من التسعة إلى الثلاثة

قوله [كقوله إذا عاش الفتى ...] صدرُ بيت للربيع بن ضبيع الفزاري عجزه :
فقد ذهبَ المَسْرَةُ والفتَاءُ

قوله [على قراءة الإضافة] وهي قراءة الأخوين حمزة والكسائي .
قيل : ووجهُ ذلك تشبيه ((المائة)) بـ ((العشرة)) إذ كانت تعشيراً
للعشرات ، والعشرة تعشيراً للأحاد . وقيل : إنه من وضع الجمع موضع المفرد .
ومن نونٍ فقيـل : عطف بيان أو بدل ، ونية الطرح غالباً لا لازمة ، فلا يرد : أنه
على البدل يصير المعنى ((ولبثوا في كهفهم سنين)) فيفوت التخصيص على كمية
العدد ، ولا يكون ((سنين)) تمييزاً ؛ لما أسلفناه في بحث الفرق بين الحال والتمييز .
قوله [من التسعة] فما دونها ، فيه تخصيص لعموم قوله : ((فما دونها))
الصادق بالواحد والاثنين ؛ لأنهما لا يميزان فأخرجهما من عموم الكلام ، وبذلك
يعلم وجه كون كلام المصنف يوهـم أنهما يميزان .

(١) الكهف - ٢٥ ، قرأ الأخوان ((حمزة والكسائي)) وخلف بحذف تنوين ((ثلاثانة)) ، أي :
بالإضافة إلى ((سنين)) .

(٢) البيت من الوافر للربيع بن ضبيع الفزاري في أمالي المرتضى ٢٥٤/١ وشرح التصريح ٢٧٣/٢ والمجمع
٢٧٣/٢ . والشاهد فيه نصب التمييز ((علماً)) بعد ((المائتين)) وكان يجب الجر بالإضافة .

فإنه مجرور بمجموع ، إلا إذا كان بلفظ المائة كـ ((عشر مائة)) أو ((ثلاثمائة رجل)) ، فمجرور مفرد ، فتقول : ((كم رجل ملكت)) بالجر والجمع ، كما تقول : ((عشرة رجل أو ثلاثة رجل جاؤك)) .

وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس أو اسم جمع فيجرّ بـ من في الغالب نحو : ((عندي ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم)) ، وقد يجر بالإضافة نحو : ﴿ تَسْعَةُ رَهْطٍ ﴾^(١) ، و ((ليس فيما دون خمس ذود صدقة))^(٢) .

وعبارته توهم أنّ الواحد والاثنين يميزان وليس كذلك كما في الشذور^(٣) .
وقد علم من كلامه ﷺ أنّ تمييز الأحد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ،

قوله [وقد علم من كلامه رحمه الله تعالى أنّ تمييز ...] أي : حيث قال : ((العدد وهو من أحد عشر)) الخ . وعلم ذلك من كلام المصنف بالنسبة لوجوب الأفراد محل نظر ، ثم إنّ غرض الشارح من هذا التوطئة لقوله : ((وأما قوله تعالى : وقطعناهم)) الخ .

وهو جواب عن سؤال حاصله : أنه قد علم إنّ تمييز ((أحد عشر)) وبابه واجب الأفراد ، والتمييز في الآية وهو ((أسباط)) جمع .
وتقرير الجواب : إنّ ((أسباطاً)) ليس بتمييز ، والتمييز محذوف ، ولو كان تمييزاً لذكر العدد ؛ لأنّ السبط مذكر .

(١) النمل - ٤٨ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري ١١٧٢ أبواب وجوب الزكاة ، ومسلم ٦٧٣ كتاب الزكاة .

(٣) قال في الشذور ٤٠٠ ((بحث العدد)) : ((ولا يميز الواحد والاثنان)) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ اِثْنَيْ عَشَرَ اَسْبَاطًا ﴾ ^(١) فالتمييز محذوف أي
فرقة ، و((أسباطاً)) بدل من اثني عشرة .

[ولك في تمييز ((كم)) الاستفهامية] إذا كان متصلاً بها [الجرورة
بالحرف] وجهان :

قوله [و((أسباطاً)) بدل من ((اثني عشرة))] أي : بدل كل من كل .
قل في التصريح ^(٢) : ((والقول بالبدلية مشكل على قولهم : إن البذل منه على
نية الطرح غالباً ، ولو قيل : ((وقطعنهم أسباطاً)) لفاتت فائدة كمية العدد ، وحمله
على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه)) انتهى .

أقول : قد خرج عليه قراءة الأخوين في ﴿ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾ مع قرب المحلين .
قوله [إذا كان متصلاً] أفهم أنه يجوز فصله منها ، وهو كذلك .
قل في الجمع ^(٣) : ((ويجوز فصل تمييز ((كم)) الاستفهامية في الاختيار وإن لم
يجز في ((عشرين)) وأخواته إلا اضطراراً ، ويكثر بالظرف والمجرور ، وقد يفصل
بعاملها وبالخبر نحو : ((كم ضربت رجلاً ، وكم أتك رجلاً)) ، ولكن اتصاله هو
الأصل والأقوى .

ومما وجّه به جواز الفصل فيها أنها لمّا لزم الصدر ونظيرها من الأعداد
التي ينصب تمييزها ليس كذلك ، بل يقع صدرأ وغير صدر جعل هذا القدر من
التصرف [فيها] عوضاً عن ذلك التصرف الذي سلبته)) انتهى .

(١) الأعراف - ١٦٠ .

(٢) شرح التصريح ٢٧٥/٢ ((باب العدد)) .

(٣) الجمع ٢٧٥/٢ ((التمييز)) .

[جرُّ] بـ ((من)) مضمرة - على الأصح - ويجوز إظهارها ، لا بإضافة ((كم)) اليه ؛ لأنها بمنزلة عدد مركب ، وهو لا يعمل الجر في مميزه ، فذلك ما كان بمنزلة .

[ونصبٌ] على التمييز ، فتقول : ((بكم درهماً أو بكم درهم اشتريت عبدك)) ، وقيداً بـ ((المجرورة)) ؛ لأنها إذا لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها ، كما إذا جرت بالحرف ولم يتصل بها .

وتقييد جواز جر تمييز المجرورة بالحرف بـ ((من)) بالاتصال لم يذكره في الأوضح والجامع ، ولم يذكره السيوطي في جمع الجوامع ، وظاهر كلام الهمع أنه إذا فصل بين كم الاستفهامية ومميزها بفعل متعدي لا تجب ((من)) . وفي المطول^(١) في باب الإنشاء أنهم قالوا بوجوب زيادة ((من)) في التمييز ؛ لئلا يلتبس بالمفعول ، كما في الخبرية .

قوله [ويجوز إظهارها] كذا في التصريح^(٢) لكن في المغني إن الإضمار واجب .
قوله [لأنها بمنزلة عدد مركب] مرّ حكمة ذلك فلا تغفل .
قوله [كما إذا جرّت بالحرف ولم يتصل بها] هذا مفهوم تقييده السابق للكلام المتن بالاتصال ومرّ ما فيه .

(١) المطول - ٤١٦ - الإنشاء - الاستفهام بـ ((كم)) .

(٢) شرح التصريح ٢٧٩/٢ ((باب كنايات العدد)) .

وفي كلامه دليلٌ على أنَّ ((كم)) اسم ، سواء كانت استفهامية أم خبرية .

ويشتركان في الاسمية والبناء على السكون ، ولزوم التصدير ، والاحتياج إلى التمييز .

قوله [في كلامه دليلٌ على أنَّ ((كم)) اسم ...] ؛ لأنه ذكر أنَّ الخبرية تضاف ، والاستفهامية تجر بالهرف ، والمضاف والمجرور لا يكون إلا اسماً ، لكن لا يخفى أنه لم ينص على أنَّ جر تمييز الخبرية بإضافته إليها .
وعلل بعضهم أسميتهما بأنهما يجران بالهرف والإضافة ، نحو : ((بكم درهم اشتريت ، وغلّام كم ملكت)) .

قوله [والبناء على السكون] إنما بنيا لتضمنهما معنى من معاني الحروف وهو الاستفهام ، والتكثير لا لشبه الهرف وضعاً خلافاً لمن زعمه ؛ لأنَّ شرطه كون الثاني حرف لين ، وقد مرّ ما يتعلق بذلك في باب المعرب والمبني .

قوله [ولزوم التصدير] أي على غير الجار حرفاً كان أو اسماً ، وذلك في الاستفهامية ظاهر، وفي الخبرية لأنها لإنشاء التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لـ ((رب)) .

قوله [والاحتياج إلى التمييز] وذلك لإيهامهما ؛ لأنهما موزعان للعدد المبهم ، ولذا زاد في المغني^(١) وغيره من وجوه الاشتراك : الإيهام ، وعدّها خمسة .

(١) المغني ١٨٣/١ ((كم)) .

ويفترقان من عشرة أوجه ، ذكرها ابن الأنباري^(١) في شرحه على الألفية .

قوله [ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها ابن الأنباري ...] الأول : أن تميز الاستفهامية أصله النصب ، وتميز الخبرية أصله الجر .

الثاني : أن تميز الاستفهامية مفرد ، وتميز الخبرية يكون مفرداً وجمعاً وإن كان الأفراد أكثر وأبلغ .

والثالث : أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة ، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة .

الرابع : أن الاستفهامية لا تدل على التكثر خلافاً لبعضهم ، والخبرية تدل عليه خلافاً لابن طاهر وتلميذه ابن خروف .

الخامس : أن الاستفهامية لا يعطف عليها بـ ((لا)) ، والخبرية يعطف عليها بها ، تقول : ((كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين)) .

السادس : أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب ، بخلاف الخبرية ، والأجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الإعراب ، ويجوز رفعه مطلقاً .

السابع : أن الخبرية تختص بالماضي كـ ((رُبُّ)) ، بخلاف الاستفهامية فيجوز ((كم عبداً ستملكه)) .

الثامن : أن الخبرية يتوجه إليها التصديق والتكذيب ، بخلاف الاستفهامية .

التاسع : أن المبلل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام .

(١) كذا في أوج ، وابن الأنباري سابق زماناً على ابن مالك ، وفي الحجب ط - د . إبراهيم (الإبناسي) وهو برهان الدين إبراهيم بن موسى ت ٨٠٢ ، وله شرح على الألفية .

وأشار إلى النوع الأول بقوله : [وقد يكون التمييز مفسراً للنسبة]
 في الجمل كما سيأتي ، وفي الوصف إلى مرفوعه كـ ((زيد متصببٌ عرقاً))
 و ((محمدٌ طيبٌ نفساً)) ، وفي الإضافة كـ ((أعجبنى طيبٌ زيدٌ علماً ،
 وقربٌ محمدٌ داراً)) أي : طيبٌ علم زيد ، وقرب دار محمد .
 وهو قسمان ؛ لأنه إما أن يكون [محولاً] وهو ثلاثة أقسام :

⊞ العاشر : أن الاستفهامية إذا فصل مميزها في السعة بالظرف والمجرور كان
 واجب النصب ، ويميز الخبرية إذا فصل في الضرورة فنصبه مختار حملاً على
 الاستفهامية ، ويجوز جرّه بالإضافة والحرف .

وقد نظم المهلب هذه الفروق العشرة فقال^(١) :

الفرق في كم في الاستفهام والخبر	من عشر استوضحت كالأنجم الزهر
نصب المفسر مع إفراده أبداً	وحذفه تارةً والفصل في نظير
وتقتضيك جواباً في السؤال بها	ومبدلاً تقتضيك الحرف في الأثر
وليس من خيمها التكثير ثمة لا	عطف عليها بـ (لا) في سائر الزبر
ولا تضاف إلى ما بعدها ثبهاً	وقد ترى بعدها إلا بمسطر
وكل هذا فالاستفهام يحكمه	وضده في (كم) الأخرى على الخبر

وقد اقتصر في المغني والتوضيح^(٢) على الفرق من خمسة أوجه : الأول والثاني
 والسادس والسابع والثامن مما أسلفناه .

(١) الأبيات في الأشبه والنظائر ٢٢٤/٢ الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية .

(٢) المغني ١٨٤/١ والأوضح ٢٢٧/٣ ((باب كناية العدد)) .

محوّل عن مضافٍ فاعل [كـ ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ ^(١)] أصله : اشتغل شيب الرأس ، فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف اليه ، ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزاً مبالغته وتأكيداً ؛ إذ ذكر الشيء مجملأ ثم ذكره مفسراً أوقع في النفس من ذكره مفسراً أولاً .

ومحوّل عن مضافٍ مفعول نحو : [﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ ^(٢)] أصله : وفجّرنا عيون الأرض ، فحوّل المفعول ، وجعل تمييزاً ، وأوقع الفعل على الأرض .

قوله [ومحوّل عن مضاف مفعول ...] أنكر هذا القسم الشلوبين ، وتبعه تلميذه الأبلدي وابن أبي الربيع .

وتأول الشلوبين ((عيوناً)) في الآية على أنها حل مقدرة ؛ لأنها حل التفجير لم تكن ((عيوناً)) ، وإنما صارت ((عيوناً)) بعد ذلك .

وابن أبي الربيع على وجهين :

أحدهما : أن يكون بلك بعض من كل على حذف الضمير ، أي : ((عيونها)) مثل : أكلت الرغبة ثلثاً ، أي : ثلثه .

والثاني : أن يكون مفعولاً بإسقاط الجار ، وردّ : بأنه لو كان كما زعم لم تلتزم العرب في ذلك التثنية والتأخير عن الفعل ، ولصرحوا بالجار في وقت ، وأيضاً فليس العيون مفجراً بها بل هي نفس الشيء المفجر .

(١) مريم - ٤ .

(٢) القمر - ١٢ .

ومحوّل عن مضاف غيرهما : كمحوّل عن مبتدأ [و] ذلك بعد اسم
التفضيل الصالح للإخبار به عنه ، نحو : ﴿ أَنَا أَكْرَمُكَ مَالًا ﴾^(١) .

وقال المصنف في الحواشي : ظهر لي أنّ تمييز الجملة الفعلية في المعنى
مسنداً إليه نفس الفعل أو مطاوعه أو أصله ، أو مسنداً لفعل إلى مصدره ، فإنه لا يخرج
عن هذه الخمسة :

فالأول : نحو ((طاب زيد نفساً)) .

والثاني : نحو ﴿ وَقَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ؛ لأنّ مطاوعه : فتفجرت عيون الأرض .

والثالث : نحو (امتلأ الإناء ماءً) ؛ لأنّ مطاوعه : ملأ الماء الإناء ، وقد استعملت .

والرابع : نحو ((ما أحسن زيداً رجلاً)) ؛ لأنّ أصله يجوز أن يقل فيه : ((حسن

رجل زيد)) ، ويكون ((زيد)) بدلاً .

والخامس : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾^(٢) ؛ لأنّ المعنى : كفت شهادة الله ، بدليل ﴿ أَوَلَمْ

يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾^(٣) .

قوله [الصالح للإخبار به عنه] أي : عن التمييز .

خرج به نحو : ((مل زيد أكثر مل)) فيجب الخفض .

فإن قلت : يرد على هذا قوله تعالى ﴿ أَحْصِيَ لَنَا لَبِئُوا أَمْدًا ﴾^(٤) ، فإنّ ((أمداً)) تمييز

مع أنه لا يصلح أن يقل : ((الأمد أحصى)) ؛ لأنه ليس مُحْصِيًا بل مُحْصَىً

(١) الكهف - ٣٤ .

(٢) النساء - ٧٩ ، الرعد - ٤٣ ، الإسراء - ٩٦ ، الفتح - ٢٨ .

(٣) فصلت - ٥٣ .

(٤) الكهف - ١٢ .

أصله : مالي أكثر من مالك ، فحذف المضاف ، وأقيم ضمير المتكلم مقامه ، فارتفع وانفصل ، فصار أنا أكثر منك ، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً ومثله : ((زيدٌ أكرمُ منكَ أباً ، وأجلُ منكَ وجهاً)) .

قلت : ((أحصى)) فعل ماض لا أفعل تفضيل ، فليس مما نحن فيه ، و((أمدأ)) مفعول ، و((لما لبثوا)) حل من ((أمدأ)) ، و((ما)) مصدرية ؛ لأنَّ صفة النكرة إذا تقدمت أعربت حالا .

وقيل : (أحصى) أفعل تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد ؛ لأنَّ أفعل التفضيل لا يؤخذ من المزيد ، و((أمد)) منصوب بفعل دال عليه أفعل التفضيل ، كقوله : وأضربَ منا بالسيفِ القوانِسا^(١)

فإن قلت : يرد قوله تعالى : ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾^(٢) .

قلت : الأول حل ، بتقدير : كذوي خشية الله ، والثاني إما عطف على ((آباءكم)) ، أو خبر لـ ((كونوا)) مقدراً مدلولاً عليه بالمعنى ، أو حل من ((ذكراً)) ؛ لا أنه نعت له في الأصل تقدم عليه ،

(١) عجز بيت من الطويل للعباس بن مرداس في ديوانه ٦٩ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٩٧/٢ والمغني ٦١٧/٢ ، وتعلمه :

أَكْرُ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسَّيْفِ الْقَوَانِيسَا

الشاهد فيه : ((القوانيسا)) فإنه منصوب بفعل محذوف دلَّ عليه أفعل التفضيل ، لأنه منصوب على المفعولية بنفس أفعل التفضيل ، لأنَّ أفعل التفضيل يعلى إلى المفعول باللام إن كان متعدياً لواحد ، وإن كان متعدياً لاثنتين عُلِّيَ إلى أحدهما باللام وأضمر نصب الثاني .

(٢) النساء - ٧٧ و البقرة - ٢٠٠ .

[أو غير محوّل] عن شيء أصلاً ، وهذا هو القسم الثاني [نحو :
امتلاً الإناء ماءً] و ((لله دره فارساً)) ، ونحوه مما يفيد التعجب ؛ لأنّ مثل
هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محوّل ، وهو قليل في الكلام .

وساغ مجيء الحال منه مع تنكيره لتقلّعه عليه .

أو ((ذكرأ)) مصدر لـ ((اذكروا)) ، واختار هذا أبو حيان .

وانتقله المصنف بأنه يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال .

وإنّ قدر نعمتاً لمصدر فمن باب ((شعر شاعر)) فيصح جعلهما حيثنؤدّ تمييزين

لكونهما فاعلين في المعنى مجازاً .

فإنّ قلت : يرد قولهم : ((زيدٌ أفضل الناس رجلاً)) .

قلت : إنّما نصب هذا لتعذر إضافة أفعل مرتين .

قوله [نحو : امتلاً الإناء ماءً] كون هذا غير محوّل مبنيّ على أنه لا بدّ في التمييز

المحوّل أن يكون فاعلاً للفعل المذكور .

والتحقيق : أنّ ذلك ليس بلازم ، بل يكفي الإسناد للآزمه أو لمتعديه ، فالمثل

من المحوّل عن الفاعل ، والأصل ((ملأ الماء الإناء)) ، وقد مرّ عن المصنف في

الحواشي ما يؤيده .

قوله [و ((لله دره فارساً)) ونحوه مما يفيد التعجب] نحو : ((يا له رجلاً)) ويا لها

امراً)) ، وكون ما ذكر من تمييز النسبة ظاهراً :

إنّ عُرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق معين نحو : ((لقيت زيداً فلله

دره فارساً)) ، و ((جاءني زيد فيا له رجلاً)) ونحو ذلك .

☞☞

أو كان كاف لخطاب لشخص معين .

[و] الحال والتمييز [قد يؤكدان] ، فلا يفسران هيئة ولا ذاتاً ، بل يفيدان مجرد التأكيد .

فلحل المؤكدة - وهي ما استفيد معناها من غيرها - ثلاثة أقسام ؛ لأنها :
إما مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾

أو اسم مظهر نحو : ((لله درك رجلاً)) و ((لله در زيد رجلاً)) .

فإن كان الضمير مبهماً لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة ؛ لأن الضمير حينئذٍ يحتمل أن يكون المراد منه : ((رجلاً أو امرأة أو صبيّاً أو عبداً)) .

واعلم أن اللام في (يا له رجلاً ، ويا لها قصة) لام المستغاث له نحو (يا للماء) .
قوله [فلحل المؤكدة ...] قد تكون الحال محتملة للتأكيد والتأسيس نحو :
((هنيئاً لك)) بحسب ما تقدره ، وقولهم : ((أما علماً فعالم)) ؛ لأن العامل :
إن قدر هناك الخبر وما بعد الفاء ، أي : فالمذكور عالم ، وذو الحال ضمير الخبر ،
فهي مؤكدة .

وإن قدر ((ثبت لك الخبر)) ، و ((مهما يذكر إنسان في حال علم)) ، فهي
مبيّنة ، ويتعين هذا بعد ((أما)) في نحو : ((أما علماً فهو ذو علم أو فإنه عالم أو
فلا علم له)) .

قوله [نحو ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾^(١) أي : فـ ((رسولاً)) حال من الكاف ،
وهي مؤكدة لعاملها ، وهو ((أرسلناك)) لفظاً ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى .

أو معنى فقط [نحو ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ ^(١)؛ لَأَنَّ ((العثو)) هو الفساد معنى ، ومثله ﴿وَلَيْ مُذْبِرًا﴾ ﴿قَبَسَمَ ضَاحِكًا﴾ ^(٢).
وإمّا مؤكدة لصلحها نحو : ﴿لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ ^(٣) ، و ((جاء الناس قاطبة)) .

وإمّا لمضمون جملة قبلها

قوله [ومثله ﴿وَلَيْ مُذْبِرًا﴾ ...] لَأَنَّ الإِدْبَارَ نوع من التولي ، والتبسم نوع من الضحك .

قوله [وإمّا لمضمون جملة] مضمون الجملة هو المأخوذ من مادة الكلام وهيئة من حيث دلالتها على الإسناد فقط ، كـ ((قيام زيد)) من ((زيد قائم)) ، واختصاص الخامد بالله تعالى من ((الحمد لله)) وإصعاد الهوى من :
هَوَايَ مَعَ الرُّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعَدٌ ^(٤)

وهذا أولى من قول الجامي في باب المفعول المطلق ^(٥) : ((أنه مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول)) ؛ لأنه يحتاج إلى أن يراد الفاعل ولو معنى ؛ ليشمل المبتدأ

(١) البقرة - ٦٠ ، الأعراف - ٧٤ ، هود - ٨٥ ، الشعراء - ١٨٣ ، العنكبوت - ٣٦ .

(٢) النمل - ١٠ ، النمل - ١٩ .

(٣) يونس - ٩٩ .

(٤) صدر بيت من الطويل لجعفر بن علبة في الخزاعة ٣٣٠/١٠ والحماسة البصرية ١٢٥/٢ وتلمه :

هَوَايَ مَعَ الرُّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعَدٌ جَنِيبٌ وَجْثَمَانِي بِمَكَّةَ مَرْتَقٌ

(٥) شرح الكافية الجامي ٣١٤/١ ((المفعول المطلق)) .

☞ ثم أنه يرد عليه : أنه لا حاجة إلى قوله ((أو المفعول)) ؛ لأن المضمون مثلاً في ((ضرب زيد عمراً)) : ((ضَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا)) ، وفي ((شدوا الوثق)) : ((شدكم الوثق)) فتأمل .

قوله [مركبة من اسمين ...] فلو كانت الجملة فعلية لم يجب حذف عاملها .
كما قل صاحب الكشف في قوله تعالى : ﴿ قَانِمًا بِالْقُسْطِ ﴾ ^(١) : إنه حل مؤكدة من فاعل ((شهد)) .

ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ ، فإن المنزل لا يحتمل إلا كونه قرآنًا عربيًا .
وذهب ابن الحلب إلى أنه لا يجوز كون الحل مؤكدة ، وجعل ((قرآنًا)) بدلاً من الضمير .

وكذا لو كانت مركبة غير معرفتين أو غير جامدين نحو : ((الله شاهداً قائماً بالقسط)) ؛ لأن العامل حينئذ مذكور فكيف يكون حذفه واجبا .

واشترط ابن مالك ^(٢) أن يكون الجمود محضاً احترازاً من أن يكون أحد الاسمين في حكم المشتق ، فإن الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ، ولا يحتاج إلى تقدير العامل ، ولذلك جعل ((زيد أبوك عطوفاً)) من المؤكدة لعاملها على تأويل الأب بمشتق والعامل فيه من معنى الاشتقاق .

(١) الكشف ٢٦٣/١ تفسير سورة آل عمران ١٨ .

(٢) شرح التسهيل ٢٧٠/٢ ((الحال)) .

كـ ((زيد أبوك عطوفاً)) ، فـ ((عطوفاً)) حالٌ مؤكدة لمضمون جملة
((زيدُ أبوك)) ، وعاملها محذوف وجوباً تقديره : أحقه أو اعرفه ،

قوله [فـ ((عطوفاً))] حال لمضمون : زيدُ أبوك [مضمون هذه الجملة
العطوفية ، وهي تقرر الأبوة ولا تقيدھا ، فإنَّ الأب لا يكون إلا عطوفاً ولر في
الجملة .

قوله [تقديره ((أحقه))] أي : بفتح الهمزة وضمِّها ، من ((حققت الأمر))
بمعنى : تحققه وصرت منه على يقين ، أو من ((أحققت الأمر)) بهذا المعنى بعينه ،
أو بمعنى : أثبته ، أي : تحققت أبوته لك وصرت منها على يقين ، أو أثبتها لك
عطوفاً .

ومحل تقدير ما ذكر إن كان المبتدأ غير ((أنا)) ، فإنَّ كان ((أنا)) فالتقدير :
أحقني أو اعرفني ، وأشار المصنف في الجامع إلى أنه يقدر بـ عـد غير ((أنا)) :
((أحق)) مبنياً للفاعل ، وبعده مبنياً للمفعول .

فإن قلت : مقتضى هذا التقدير إنَّ صاحب الحل هو المفعول المحذوف ، فما وجه
كونها مؤكدة لمضمون الجملة ؟

قلت : لاشك أنَّ الأبوة يلزمها علة وغالباً العطف كما أسلفنا ، فكون الأب
عطوفاً مستفاداً من قولنا ((زيدُ أبوك)) ، فالستفاد من ((عطوفاً)) مستفاد مما قبله
فلذلك كان مؤكداً .

ومثله قوله :

أنا ابنُ دَارَةٍ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي

قوله [ومثله قوله : أنا ابنُ دَارَةٍ] هو صدر بيت لسالم بن دارة اليربوعي ،
يهجو فزارة ، عجزه :

وهلْ بِدَارَةٍ يَاللَّنَّاسِ مِنْ عَارٍ^(١)

والشاهد في ((معروفاً)) ، فإنه حل مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية ؛ أعني : أنا
ابن دارة ، و((بها)) نائب عن الفاعل ، ويروى ((لها)) ، و((نسبي)) فاعل
((معروفاً)) ، و((هل)) استفهام على وجه الإنكار والتقدير : هل عار بدارة ،
و((من)) زائدة ، وبالناس معترض بين المبتدأ والخبر ، و((يا)) لمجرد التنبيه أو
للنداء ، والمنادى محذوف ، أي : يا قوم ، قاله العيني^(٢) .

ويرد على الأول وإن اشتهر : أنه كما لا ينادى إلا بالأسماء لا يَنْبَهُ إلا هي ، وعلى
الثاني : أن المنادى لا يحذف بعد حرف النداء إلا إذا وليه أمر ، كقراءة الكسائي^(٣) :
((ألا يا اسجدوا))

(١) البيت من البسيط لسالم بن دارة في شرح التسهيل ٢٧٢/٢ وبلا نسبة في شرح الشذور ٢٢٥
وشرح ابن عقيل ٨٧/٢ ، والشاهد أوضحه الخشي .

(٢) كل ما سبق كلام العيني في المقاصد النحوية ١٨٧/٣ .

(٣) النمل ٢٥ ، قرأ الكسائي وأبو جعفر ورويس بتخفيف اللام ((ألا)) ، ولهم الوقف على
((ألا يا)) معاً ، ويتبدلون بـ ((اسجدوا)) بهمزة مضمومة ، ولهم الوقف اختياريًا كذلك على
((ألا)) وحدها و((يا)) وحدها والابتداء أيضاً بـ ((اسجدوا)) بهمزة مضمومة ، أما في حالة
الاختيار فلا يصح الوقف على ((ألا)) ولا على ((يا)) ، بل يتعين وصلهما بـ ((اسجدوا))
وقرأ البقون بتشديد اللام ((ألا)) . البدور الزاهرة - ٣٣٢ .

[و] التمييز المؤكد نحو [قوله] : هو أبو طالب بن عبد المطلب :
ولقد عَلِمْتُ بأنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ [من خيرِ أديانِ البريةِ دينا] ^(١)
فـ ((دينا)) تمييز مؤكد كما قل ابن مالك ^(٢) ، والجمهور منعوا وقوع
التمييز مؤكداً ، وأولوا ما ورد ووافقهم في المغني

☞ أو دعاء كقوله :

ألا يا اسلمي ^(٣)

نصّ عليه ابن مالك في التوضيح ^(٤) ، واللام في قوله : ((بالإنسان)) مفتوحة
للتعجب .

قوله [ووافقهم في المغني] حيثُ قل ^(٥) : ((ولا يقع التمييز كذلك ، أي :
مؤكدًا ، فأما ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ ^(٦) فـ ((شهراً)) مؤكد لما فهم
من ((إنَّ علة الشهور)) ، وأما بالنسبة إلى علمه وهو ((اثنا عشر)) فمبين ، وأما
ما أجازاه المبرد ومن وافقه من ((نعم الرجل رجلاً زيداً)) فمردود ، ☞

(١) البيت من الكامل لأبي طالب في شرح التسهيل ٣٤٨/٢ وشرح التصريح ٩٧٢ وشرح عمدة
الحافظ - ٧٨٨ . والشاهد فيه كون ((دينا)) تمييز مؤكد .

(٢) شرح التسهيل ٣٤٨/٢ ((باب نعم وبشر)) .

(٣) جزء من بيت شعر لذي الرمة تقدم تخريجه ٢٥٠/٢ في بحث كان وأخواتها فراجع .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح - ٥٩ وما بعدها .

(٥) المغني ٤٦٣/٢ - ٤٦٤ ((الباب الرابع - أوجه افتراق الحال عن التمييز - الوجه السابع)) .

(٦) التوبة - ٣٦ .

❧❧ وأما قوله :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادٍ أَبْيِكَ فِينَا فَنَعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبْيِكَ زَادًا^(١)

فالصحيح أنَّ ((زاد)) معمول لـ ((تزود)) : إما مفعول مطلق إنَّ أريد به التزود ،
أو مفعول به إنَّ أريد به الشيء الذي يتزود من أفعال البر ، وعليهما فـ ((مثل))
نعت له تقدم فصار حالاً ، وأما قوله :

نِعْمَ الْفَتَةُ فَتَةً هُنْدُ لَوْ بَدَلْتُ رَدُّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أَوْ بِإِيْمَاءٍ^(٢)

فـ ((فتة)) حل مؤكدة ((.

أقول : التأويل في مثل :

مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

بعيداً ، ولذا لم يتعرض له في المغني ، واقتصر هنا على الاستدلال به .

(١) البيت من الوافر لجرير في الخزانة ٣٩٤/٩ ، ٣٩٩ وبلا نسبة في التسهيل ٣٤٨/٢ والمغني ٤٦٣/٢ .

والشاهد فيه قوله ((فنعمة الزاد ... زاداً)) فقد جمع بين الفاعل الظاهر والتميز وذلك غير جائز عند جمهور أهل البصرة ، وفي ((زاداً)) ثلاث أعارب : الأول : كونه تمييز لـ ((مثل)) وهو الشاهد ، وهو قول أبي علي وابن السراج ، والثاني : أنه مفعول مطلق أو مفعول به وهو قول المغني ، والثالث : أن يكون منصوباً على المصدر المحذوف الزيادة ، والتقدير ((تزود مثل زاد أبئك فينا تزوداً)) ، وذلك مبني على كون ((الزاد)) مصدرأ ، وهو قول الفراء ، كذا في المقاصد النحوية .

(٢) البيت من البسيط بلا نسبة في المغني ٤٦٤/٢ والمجم ٢٣٣/٣ والأوضح ٢٦٨/٢ .

والشاهد فيه ((نعم الفتة فتة)) فقد جمع بين الفاعل الظاهر والتميز ، ولا زيادة بيان في التمييز على الفاعل كما هو ظاهر .

[ومنه] على القول بجواز الجمع بين فاعل ((نعم وبش)) الظاهر وتمييزهما قوله :

والتغلييُونَ [بشَ الفحلُ فحلُهُمْ فحلاً] وأمَّهُمْ زَلَاءُ مِنْطِيقُ
وصححه ابن مالك قل^(١) : ((لأنَّ التمييز قد يُجاء به تأكيداً)) كما
سبق ، [خلافاً لسيبويه]^(٢) وموافقيه في منع ذلك ؛ لاستغناء الفاعل
بظهوره عن التمييز المبين له ، فـ((فحلاً)) عنده حل مؤكدة .

قوله [والتغلييُونَ^(٣)] أي : قول جرير يهجو الأخطل ، و((التغلييُونَ)) جمع
تغليي بالغين المعجمة وكسر اللام ، نسبة إلى بني تغلب قوم من نصارى العرب
بقرب الروم منهم الأخطل .

والـ((زلاء)) بفتح الزاي وبتشديد اللام معدودة ، وهي اللاصقة المعجز خفيفة
الآلية ، و((منطيق)) بكسر الميم صيغة مبالغة يستوي فيه المذكر والمؤنث وهو
البليغ ، والمراد به هنا المرأة تتأزر بحشية تُعظَّم بها عجزها .
و((التغلييُونَ)) : مبتدأ ، وجملة ((بشَ الفحلُ فحلُهُمْ فحلاً)) خبره ،
و((فحلُهُمْ)) من هذه الجملة مخصوص بالذم مبتدأ خبره جملة ((بشَ الفحل))
على أحد أعاريب ، والشاهد في ((فحلاً)) حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل
الظاهر للتأكيد .

(١) شرح الكافية الشافية ٤٩٧/١ ((باب نعم وبش)) .

(٢) الكتاب ١٧٥/٢ ، ١٧٩ .

(٣) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ٣١٣ ، وشرح التصريح ٩٧/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل
٣٤٧/٢ ، والجمع ٣٣/٣ . والشاهد أوضحه المحشي .

واعلم أنّ ناصب التمييز مفسّره إنّ كان مفرداً ، والفعل أو شبهه إنّ كان نسبة .

ولا يتقدم على ناصبه مطلقاً

قوله [مفسره إنّ كان مفرداً] اختلف في صحة إعماله مع أنه جامد .
فقيل : شبهه باسم الفاعل لأنه طالب له في المعنى كـ ((عشرين درهماً)) فإنه شبهه بـ ((ضاربين زيدا وزطل زيتاً)) ، فإنه شبهه بـ ((ضارب)) في الاسمية ، والطلب المعنوي ، ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون ، ولذلك قالوا : يجب في الاسم المفرد أن يكون تاماً ، بأن يكون منوناً أو مع نون التثنية أو الجمع أو ما يشبهها أو مضافاً .

قال الرضي^(١) : قد يكون الاسم تاماً في نفسه لا بشيء ، وذلك في شيئين : الضمير واسم الإشارة فاحفظه .

وقيل : شبهه بـ ((أفعل)) ، وذلك في خامس مرتبة ، فإنّ الفعل أصل لاسم الفاعل ؛ لأنه يعمل معتمداً وغير معتمد ، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً ، وهو أصل للصفة المشبهة ؛ لأنه يعمل في السبي والأجنبي ، وهي لا تعمل إلا في السبي ، وهي أصل لـ ((أفعل من)) ؛ لأنها ترفع الظاهر ، وهو لا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل ، وهو أصل للمقادير ؛ لأنه يتحمل الضمير وهي لا تتحملة .

قوله [مطلقاً] أي : متصرفاً كان أو جامداً .

(١) شرح الكافية ٢١٨/١ - ٢١٩ . بحث التمييز وما نقله المحشي معنى كلام الرضي .

خلافاً للكسائي والمازني والمبرد^(١) في الفعل المتصرف ، ووافقهم في التسهيل والعمدة ، ونصّ في الألفية على قلته^(٢) .
ولك في تمييز المفرد : جرّه بإضافة المفرد اليه ، إلا إذا كان المفرد عدداً كـ ((عشرين رجلاً)) ،

قوله [ووافقهم في التسهيل ...^(٣)] تمسك بما أسلفناه مع ردّه في ما افترق فيه الحال والتمييز .

قوله [ولك في تمييز المفرد جره ... أي : إذا حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه .

قوله [إلا إذا كان المفرد عدداً] أي : فإنّ نصبه واجب ، ويمتنع جره ، لأنه يضاف إلى غير المميز نحو : ((عشري رجل)) ، فلو أضيف إلى المميز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أو لا ، ولم يعكس الأمر دفعاً لإضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنّ العدد هو التمييز في المعنى ، كذا في المتوسط .

ويرد عليه : أنه يقتضي امتناع إضافة العدد مطلقاً إلى مميزه ، مع أنّ تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما والمائة والألف واجب الجر بالإضافة .

(١) المقتضب ٣٧٣ - ٣٧ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، وشرح الكافية ٢٠٤/١ .

(٢) قل في الألفية بحث التمييز :

وعامل التمييز قَدْ مطلقاً والفعلُ ذو التصريفِ نَزراً سُبُحاً

(٣) قل في شرح التسهيل ٣٠٢/٢ ((باب التمييز)) : ((ولا يمنع تقديم المميز على عمله إن كان فعلاً متصرفاً وفقاً للكسائي والمازني والمبرد ...)) وانظر شرح عمدة الحفاظ ٤٧٥ .

أو مضافاً ك﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً﴾^(١) ، وجره أيضاً بـ((من)) إلا إذا كان المفرد عدداً .

قوله [أو مضافاً] لامتناع إضافة الشيء مرتين .

قوله [وجره بـ((من)) ...] أي : ولك جره بـ((من)) ، واختلف في معناها ، فقليل التبويض ، ولذلك لم تدخل في ((طاب نفساً)) ؛ لأن ((نفساً)) ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة ، وقال الشلوبين : ((زائدة عند سيويوه لمعنى التبويض)) ، قل في الارتشاف^(٢) : ((ويدل على صحته أنه عطف على موضعها نصباً ، قال الخطيئة :

طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّجْبَانِ آوَنَةً يَا حُسْنُهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقِبَا^(٣)

وبحث الموضح في الحواشي : أنها لبيان الجنس ، وهو ظاهر؛ لأنَّ المشهور من مذهب النحويين ما عدا الأخفش أنَّ ((من)) لا تزداد في الإيجاب .

قوله [إلا إذا كان المفرد عدداً] أي : فلا يجوز جره بـ((من)) ؛ لعدم صحة حمل ما بعدها على ما قبلها ؛ لكون العدد دالاً على متعدد ، والتمييز مفرد ، و((من)) المبينة وضعها كما يأتي أنَّ يحمل ما بعدها على ما قبلها .

(١) آل عمران - ٩١ .

(٢) الارتشاف ٣٨٤/٢ ((التمييز)) .

(٣) البيت من البسيط للخطيئة في ديوانه ١١ والارتشاف ٣٨٤/٢ وشرح التصريح ٣٩٧/١ .
والشاهد فيه قوله ((من قوام)) فإنه تمييز مجرور بـ((من)) الزائدة ، والتقدير : ((قواماً)) ، ويدل على كونه تمييز مجرور أنه عطف على محل التمييز بالنصب في المعطوف ((ومنقبا)) ، فلو لم يكن ((من قوام)) تمييز لما جاز مجيء المعطوف منصوباً ووجب جره .

وأما تمييز النسبة فلا يُجرّ بالإضافة ، ويجر بـ ((من)) إذا كان غير محوّل نحو : ((ما أحسنه رجلاً ، والله دره فارساً ، ونعم رجلاً زيد)) بخلاف ((ما أحسنه أدباً ، وطاب محمد نفساً ، وزيد أكثر مالا)) .

قوله [فلا يجر بالإضافة] ؛ لأنّ المضاف لا يكون إلا اسماً .

قوله [ويجر بـ ((من)) إذا كان غير محوّل ...] إنما امتنع دخول ((من)) على المحوّل دون غيره ؛ لأنّ وضع ((من)) المبيّنة أنّ يفسر بها وبمضمونها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو : ﴿ مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾^(١) ، والحمل ممتنع في المحوّل ؛ لأنّ التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور ، وجاز في غيره لأنّ التمييز نفس المميز في المعنى .

[المستثنى]

[و] منها [المستثنى] ، وهو - كما قل الرضي^(١) - المذكور بعد ((إلا)) أو إحدى أخواتها ، مخالفاً لما قبلها نفيًا وإثباتًا .

قوله [ومنها المستثنى] جعل المستثنى مبتدأ لخبر محذوف وفيه ما مرّ .

قوله [وهو كما قل الرضي : المذكور ...] قل ابن الحاجب : لا يمكن حدّ المستثنى باعتبار المعنى بحدّ واحد ؛ لأنّ أحدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي يتميز به عن المنقطع ، والآخر غير مخرج ، وإذا اختلفا في الحقيقة تعذر جمعهما بحدّ واحد ، نعم يمكن حدّهما بحدّ واحد باعتبار اللفظ ، وهو أن يقال : هو المذكور بعد ((إلا)) أو إحدى أخواتها ، كذا في شرح الكافية للنجاري .

فقوله : ((المذكور)) : جنس شامل للمتصل والمنقطع وغيرهما ، مما يذكر في الكلام ، ولم يقل : المخرج ؛ لثلا يخرج المنقطع ، وفيه : أن في المنقطع إخراجاً من حكم مفهوم الكلام وإن لم يكن من مفهوم اللفظ .

فإنه إذا قيل : ((جاء القوم)) فهم عرفاً مجيء ما يتعلق بهم أيضاً ، فقولهم : ((إلا الحمير)) إخراج من هذا المفهوم ، كما صرح بذلك البدر ابن مالك^(٢) ، ولذلك أخذ والده في التسهيل ((المخرج)) جنساً ، وجعله في المتصل تحقيقاً ، وفي المنقطع تقديراً ،

☞☞

(١) شرح الكافية ٢٢٤/١ ((المستثنى)) .

(٢) شرح ابن الناطم ٢١٢ ((الاستثناء)) .

❧❧ فقال^(١) : ((هو المخرجُ تحقيقاً أو تقديرأً من مذكور أو متروك بـ)) (إلا)
أو ما في معناها بشرط الفائلة)) .

فإن قلت : هل يرد هذا على ابن الحاجب في دعواه أنه لا يمكن حدّ المستثنى
باعتبار المعنى بمحد واحد .

قلت : لا لأنّ هذا في قوّة حدّين لا حدّ واحد ؛ إذ ((أو)) في قوله : ((أو
تقديرأً)) للتقسيم .

نعم يرد أنّ صحة تعريف المطلق لا تفتقر إلى جمع أنواعه في التعريف ، إلا أنّ
يقال : مراده أنه لا يمكن ذلك بحيث تتميز أنواعه في التعريف .

واعلم أنّ المراد بـ ((إخراج المستثنى)) أنّ ذكره بعد ((إلا)) مبينٌ إنه لم يُرد
دخوله في ما تقدم ، فبيّن ذلك للسامع بتلك القرينة لا أنه مراد للمتكلم ثم أخرجه ،
فلا يلزم التناقض ، كذا قرره الشاطبي .

وأورد عليه : أنه يلزم أنّ لا يكون الاستثناء من النفي إثباتاً وبالعكس ؛ لأنّ بيان
أنه لم يرد دخوله لا بعنوان حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه ؛ لجواز أنّ يكون
غير معلوم الحكم ، وبهذا ظهر حكمة تعبير ابن الحاجب والرضي بـ ((المذكور))
دون ((المخرج)) فتدبر .

وقوله ((بعد)) (إلا) أو إحدى أخواتها)) فصلٌ مخرجٌ لما عدا المستثنى .

وقوله (مخالفاً لما قبلها) حكم وليس من الحد ، ولذا أسقطه ابن الحاجب ❧❧

(١) شرح التسهيل ١٨٧٢ ((الاستثناء)) .

☞ وهو نظير قول التسهيل : ((بشرط حصول الفائدة))^(١) الذي احتز به عما كان المستثنى منه نكرة في إيجاب ولم تخصص نحو : ((جاءني ناس إلا زيد)) ، أو معرفة والمستثنى نكرة لم تخصص نحو : ((قام القوم إلا رجلاً)) .

فلو كان المستثنى منه نكرة في نفي نحو : ((ما جاءني أحد إلا رجل أو إلا زيد)) أو خصصت نحو : ((قام رجال كانوا في دارك إلا رجلاً)) ، أو كان المستثنى من المعرفة نكرة غخصة نحو : ((جاء القوم إلا رجلاً منهم)) جاز ، كما في الجمع^(٢) .

واعلم أنَّ كون الاستثناء من النفي إثباتٌ وبالعكس مبنيٌّ على أنَّ الألفاظ موضوعة بإزاء المعاني الخارجية ، مثلاً مدلول ((جاءني القوم إلا زيداً)) وقوع النسبة الخارجية بين ((القوم)) الخارجي و ((المجيء)) الخارجي ، وقد أخرج ((زيد)) عن هذا الحكم الذي هو الثبوت الخارجي ، فيلزم عدم مجيء ((زيد)) البتة ؛ لأنه لا واسطة بين مجيء زيد وعدمه في الخارج .

أمَّا إن قلنا : إنها موضوعة بإزاء المعاني الذهنية فلا ، فإن مدلوله هو الصورة الذهنية ، وهي إيقاع النسبة الذهنية بين ((القوم)) الذهني والمجيء الذهني ، وقد أخرج ((زيد)) عن هذا الحكم الذهني ، فلا دلالة في اللفظ على أنَّ للمستثنى حكماً مخالفاً لحكم الصدر ، فإنه يجوز أن يرتفع الإيقاع رأساً ، بل عدم مجيء زيد إنما يكون بحكم البراءة الأصلية ،

☞☞

(١) شرح التسهيل ١٨٧٢ .

(٢) هذا معنى ما في الجمع ١٨٥/٢ ((المستثنى)) .

وهو من حيث هو منصوبٌ وغيره ، وذكر غير المنصوب معه إنما هو على سبيل الاستطراد ، وإفادة لتمام القسمة وإن كان مما ليس الكلام فيه . وأما الاستثناء : فهو إخراج بـ ((إلا)) أو إحدى أخواتها

وهو عدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على الثبوت ، وفي مثل ((ليس عليّ إلا سبعة)) لا يثبت شيء بدلالة اللفظ لغة بل بالعرف وطريق الإشارة كما في كلمة التوحيد حيث يحصل بها الإيمان من الشرك بحسب عرف الشرع . قوله [وهو] أي : المستثنى ، وقوله ((من حيث هو)) أي : سواء كان بـ ((إلا)) أو غيرها ، وسواء كان المستثنى بـ ((إلا)) متصلاً أو منقطعاً تلماً أو مفرغاً ، فالحثية إطلاقية .

قوله [على سبيل الاستطراد] هو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة ، فذكر المستثنى المرفوع هنا ليس في محله ؛ لأنّ الكلام في المنصوبات ، لكن ذكر لاستيفاء أقسام المستثنى .

قوله [وإفادة] عطفُ علةٍ على معلول .

قوله [وأما الاستثناء] أي : الذي هو مصدر المستثنى ، وفيه إشارة إلى أنّ تعبير المصنف : بـ ((المستثنى)) أولى من تعبير غيره بالاستثناء ؛ لأنّ الذي من المنصوبات هو المستثنى ، فيحتاج للتأويل من غير بالاستثناء بأنه مصدر بمعنى اسم المفعول . لكن قل السعد : ((ينبغي أن يعلم أننا إذا قلنا : ((جاء القوم إلا زيداً)) ، فالاستثناء يطلق على إخراج ((زيد)) وعلى ((زيد)) المخرج ، وعلى لفظ ((زيد)) المذكور بعد ((إلا)) ، وعلى مجموع لفظ ((إلا وزيداً)) ، وبهذه الاعتبار اختلقت العبارات في تفسيره ، فيجب أن يحمل كل تفسير على ما يناسب من المعاني)) .

حقيقة أو حكماً من متعددٍ ، وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع .
وأدوات الاستثناء ثمانية ،

قوله [حقيقة أو حكماً] تعميم في الإخراج ، ونصب ((حقيقة)) وما عطف عليه على الخبرية لـ ((كان)) المحذوفة جوازاً وإن لم يتقدمها ((إن ولو)) ، أي : حقيقة كان الإخراج كما في المتصل أو حكماً كما في المنقطع .

ويحتمل أنهما منصوبان على الحالية من الإخراج بناءً على جواز مجيء الحل من الخبر ، والأقرب أنهما منصوبان على المفعولية المطلقة ، والتقدير : إخراجاً حقيقة أو حكماً ، فهو مما ناب فيه الصفة .

قوله [من متعدد] متعلق بالإخراج ، ولا فرق في المتعدد بين أن يكون مذكوراً كما في الاستثناء التام ، أو متروكاً كما في المفرغ ، والظاهر أن هذا حكم من أحكام الاستثناء ، وليس من الحذف فكان ينبغي أن يقول : وشرطه أن يكون من متعدد ، وإلا لم يتصور الإخراج .

قوله [وهو حقيقة في المتصل ...] قل في التلويح : ((قد اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع ، والمراد صيغ الاستثناء ، وأما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع)) .

ثم أنكر على صدر الشريعة : أن لفظ الاستثناء مجاز في المنقطع ، فعلى هذا يكون محل الخلاف صيغ الاستثناء ، وهو ظاهر كلام العضد .

قوله [وأدوات الاستثناء ثمانية] أي : على الأصح ، فلا يرد عليه : ((بله ولا سيما)) ، لكن يرد عليه ((لما)) .

قل المصنف في الحواشي : من حروف الاستثناء ((لَمَّا)) ، كقراءة بعضهم^(١) : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ﴾ ، وقرأ ابن مسعود^(٢) : ((وَإِنْ مَنَّا لَهُ مَقَامٌ)) ، وقل الشاعر :
قَالَتْ لَهُ بِاللَّهِ^(٣)

البيت .

وليس منها ((بله)) خلافاً للكوفيين والبغداديين وبعض البصريين ، ولا ((لاسيما)) خلافاً للكوفيين وبعض البصريين ؛ لأنَّ ما بعدها داخل فيما قبلها .
ووجه ابن هشام^(٤) قولهم بأنه : لَمَّا كان ما بعدها بعضاً مما قبلها ، وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كان خارجاً عنه بوجه لم يكن له فسمي استثناءً ،

(١) الطارق - ٤ ، يس - ٣٢ ، والقراءة في الدر المصون ١٤٠/٤ تفسير سورة هود - ١١١ ، نقلاً عن الزجاج الذي نقلها عن من لم يسمي .

(٢) الآية في الصافات ١٦٤ ﴿وَمَا يَأْتِيهِ إِلَّا لَهْ نَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ ، وقراءة ابن مسعود في المجمع ٢٢١/٢ .

(٣) جزء بيت من الرجز بلا نسبة في الجني الداني ٥٩٣ ، والمغني ٢٨١/١ ، والمجمع ٢٢٢/٢ ، وشرح التسهيل ٤١٧/٣ ، وعلمه :

قَالَتْ لَهُ بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غَشِيَتْ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ

والشاهد فيه مجيء ((لَمَّا)) بمعنى ((إلا)) ، و((الْغَشَتْ)) : الشرب ثم التنفس ، وهو كناية عن تكرار الجماع .

(٤) يعني ابن هشام الخضراوي ، وهذا الكلام نص ما في المجمع ٢١٦/٢ - ٢١٧ .

وهي أربعة أقسام :

ما هو حرف وهو ((إلا)) . وما هو فعل وهو ((ليس ولا يكون)) .
وما هو مشترك بين الفعل والحرف وهو ((خلا وعدا وحاشا)) . وما هو
اسم وهو ((غير وسوى)) بلغاتها .

❧ وأقرب ما يشبه به قول النابغة :

فَتَى كَمَلْتُ خَيْرَاتَهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يُبْقِي مِنَ الْمَلِّ بَاقِيَا ^(١)

لأن كونه ((جواداً)) خيرٌ ، لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو خير .

قوله [وهو ((ليس))] أي : عند الجمهور ، وذهب الفارسي وأبو بكر بن
شقير إلى حرفيتها مطلقاً ، كما مرَّ أول الكتاب ، وبعضهم إلى أنها في باب الاستثناء
تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمعنى ((إلا)) .

قوله [ولا يكون] اعترض : بأن المركب من حرفٍ وفعلٍ لا يكون فعلاً . وأجيب :
بأنهما لما رُكبا غلب الفعل على الحرف ؛ لشرف الفعل ، فسمي الجميع فعلاً .

قوله [وهو ((خلا))] عند الجميع .

قوله [و ((عدا))] عند غير سيبويه ، فإنه لم يحفظ فيها إلا الفعلية .

قوله [و ((حاشا))] أي : عند الجرمي والمازني وجماعة ، وذهب سيبويه وأكثر
البصريين إلى حرفيتها دائماً ، وجمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائماً .

(١) البيت من الطويل للنابغة الجعدي في ديوانه ١٧٣ ، وفي أمالي المرتضى ٢٦٧/١ ، والأشبه
والنظائر ٤٣/٤ . معنى البيت : أنه ليس فيه عيب لأن الجود ليس بعيب ، فلذا لم يكن فيه عيب إلا
الجود فما فيه عيب ، وهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم ، وقوله ((أقرب الشبه به)) ؛ لأن الجود
في كمال الخيرات أولى من دخول غيره لمكان الاستثناء .

وبدأ بالكلام على المستثنى بـ ((إلا)) ؛ لأنها أصل أدوات الاستثناء ،
 وغيرها يقدر بها وإن كان الأولى البداية بما يتعين نصبه على كل حال ،
 كالمستثنى بـ ((ليس)) و ((لا يكون)) ، كما فعل في الشذور^(١) .
 ثم المستثنى بـ ((إلا)) له أحوال ؛ لأنه إن كان [من كلام تام] بأن
 كان المستثنى منه مذكوراً [موجب] بفتح الجيم ، بأن لم يُسبق بنفي أو
 شبهه وجب نصبه

قوله [وإن كان الأولى البداية بما يتعين نصبه ...] أي : لأنه المناسب للمقام ؛
 لأن الكلام في المنصوبات .

قوله [أو شبهه] هو النهي والاستفهام الإنكاري .

قوله [وجب نصبه] لأنه شبهه بالفعل ، والمراد : وجوب نصبه في لغة الأكثر
 فلا ينافي أنه يجوز إتباع المؤخر في لغة حكاهما أبو حيان^(٢) ، وخرج عليها قراءة
 ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

والكلام في ما إذا كان ((إلا)) للاستثناء كما هو صريح قوله : والمستثنى بإلا .
 فلا يرد : أن غير النصب جائز في نحو : ((قام القوم إلا زيداً)) إذا جرت
 ((إلا)) صفة على الأول ، ومن كلامهم : ((لو كان معنا أحد إلا زيد لغلبنا)) ،
 وفي القرآن : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٣) .

(١) شرح الشذور - ٣٣٥

(٢) البحر المحیط ٢٦٧٢ تفسير سورة البقرة - ٢٤٩ .

(٣) الأنبياء - ٢٢ .

بها على الأصح ، سواء كان الاستثناء متصلاً [نحو : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾] أو منقطعاً نحو : ((قام القومُ إلا حاراً)) ، تأخّر المستثنى عن المستثنى منه - كما مرّ - أم تقدم نحو : ((قام إلا زيدا القومُ)) .

قوله [بها على الأصح] هو مذهب ابن مالك ^(١) ، وزعم أنه مذهب سيويه والمبرد ، ووجهه ما قاله الرضي ^(٢) : إنّ ((إلا)) مقويّة لمعنى الاستثناء ومحصلة له ، والعمل ما به يتقوم المعنى المقضي للإعراب ، وإنّ ((إلا)) نائبة عن ((أستثنى)) ، كما أنّ حروف النداء نائبة عن ((أنادي)) .

ومقابل الأصح سبعة أقوال ذكرها في التصريح ^(٣) .

قوله [نحو ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾] فإن قلت : يشكل على التمثيل لوجوب نصب بذلك قراءة بعضهم ((إلا قليل)) بالرفع .

قلت : لا إشكال ؛ لأنها محمولة على أنّ ((شربوا)) في معنى : ((لم يكونوا مني)) ، بدليل ﴿ فَتَنُ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ فهو من الاستثناء المفرغ ، وأما لأنه على لغة ، كما مرّ عن أبي حيان . وقيل : ((إلا)) وما بعدها صفة ، فقليل : إنّ الضمير يوصف في هذا الباب ، وقيل : مرادهم بالصفة عطف البيان ، وهذا لا يخلص من الاعتراض إنّ كان لازماً ؛ لأنّ عطف البيان كالنعت ، فلا يتبع الضمير .

(١) شرح التسهيل ١٩٤/٢ .

(٢) قل في شرح الكافية ٢٢٦/١ : ((قل المبرد والزجاج العمل فيه ((إلا)) لقيام معنى الاستثناء به ، والعمل ما به يتقوم المعنى المقضي ، ولكونها نائبة عن أستثنى)) ((وقد تصرف المحشي بالعبارة تصرفاً غلّاً بالمعنى ، فمعنى تقوية ((إلا)) للاستثناء أنه موجود بدونها ، وليس كذلك .

(٣) شرح التصريح ٣٤٩/١ .

[فَإِنْ] كان الكلام تاماً ولكن [فُقد] منه [الإيجاب] ، بأنْ اشتمل على نفي أو شبهه [ترجّع] عند البصريين [البدل] أي : إتياع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه بدل بعضٍ من كل ، والنسق عند الكوفيين على النصب [في] الاستثناء [المتصل]

❧❧ وقيل : ((قليل)) مبتدأ حذف خبره أي : ((لم يشربوا)) ، كذا في القاعدة الأولى من الباب الثامن من مغني اللبيب^(١) .

وعلى الأخير فالاستثناء منقطع ، ويكون ذلك من مجيئه جملة وإنْ كان الأكثر مجيئه مفرداً ، ولكن الظاهر أنه متصل ؛ لأنَّ القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم ، والحكم المنسوب إليه بعض الحكم المنسوب إليهم ، وهذا شأن المتصل .
قوله [ترجع البدل] للمشاكلة في الإعراب .

قوله [بدل بعض] هو كما قال الأبلدي : ((يجوز فيه مخالفة الثاني للأول)) ، فاندفع ردُّ ثعلب : بأنه كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي .

قوله [والنسق عند الكوفيين] ؛ لأنَّ ((إلا)) عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة ، وهي بمنزلة ((لا)) العاطفة في أنَّ ما بعدها يخالف لما قبلها .

واعترض مذهبهم ثعلب : بأنها لو كانت عاطفة لم تبأشر العامل في نحو : ((ما قام إلا زيد)) ؛ لأنَّ ذلك ليس من شأن حروف العطف .

أجاب في المغني^(٢) : بأنها لم تبأشر العامل في التقدير ؛ إذ الأصل ((ما قام أحد إلا زيد)) .

(١) المغني ٦٧/٢ .

(٢) المغني ٧٠/١ ((إلا)) بالكسر والتشديد .

بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه [نحو ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾^(١)] برفع ((قليل)) على أنه بدل من الواو في ((فعلوه)) ، وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء .

قوله [بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه] يرد عليه : أن قول القائل ((جاء بنوك إلا بنو زيد)) منقطع ، مع أنه من جنس المستثنى منه ، فالصواب تفسير المتصل بالذي يكون بعض المستثنى منه ، والمنقطع بضده .

هذا وترجيح الإبتاع في المتصل مشروط : بكونه غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء وإلا تعين النصب قصداً للتطابق بين الكلامين ، كأن يقول لك قائل ((قاموا إلا زيداً)) ، وأنت تعلم خلافه فتقول ((ما قاموا إلا زيداً)) .

وبكونه غير متراخ عن المستثنى منه ، كما في التسهيل^(٢) ، فإن كان متراخياً عنه ترجح النصب ؛ لأن الإثبات إنما كان مختاراً للتشاكل ، وهو بالتشاغل بطول الفصل يضعف وذلك نحو^(٣) : ((ما لعبلي المؤمن جزاء إذا قبضت صفية من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة)) .

ووقع للزغشري ما يخالف هذا ، وذلك أنه قل^(٤) : ((إنَّ)) ((مَنْ)) في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ خُطِفَ الْخُطْفَةُ ﴾ بدل من الواو في ﴿ لَا يَسْتَعُونَ ﴾^(٥) ، أي : لا يسمع الشياطين إلا الشيطان الذي خطف) . ولم يذكر النصب ، فليحذر .

(١) النساء - ٦٦ ، وقراءة ابن عمر في الدور الزاهرة - ١٤٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٠٢/٢ .

(٣) صحيح البخاري كتاب الرقاق - باب العمل الذي يتقى به وجه الله - حديث رقم ٥٩٤٤ .

(٤) الكشف ٣٧٤ تفسير سورة الصافات - ١٠ .

(٥) الصافات - ٨ .

والدليل على أن الإتيان أرجح إجماع السبعة على الرفع في قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ ^(٢) .

ولا يمنع ترجح البذل تأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى ، خلافاً للمازني كما سيأتي ، وإذا تعذر البذل على اللفظ أبذل على الموضع ، نحو ((ما جاءني من أحد إلا زيد)) و ((لا أحد فيها إلا عمرو)) و ((ما زيد بشيء إلا شيء لا يُعبأ به)) بالرفع في الأمثلة الثلاثة على البدلية حملاً على الحل ، وبالنصب على الاستثناء .

قوله [خلافاً للمازني كما سيأتي] يأتي إن شاء الله تعالى ما يتعلق به .
قوله [وإذا تعذر البذل على اللفظ ...] إنما تعذر لأن ((لا)) الجنسية في المثل لا تعمل في معرفة ولا في موجب .

وما ذكر من الإبدال على الحل في ذلك المثل مشكلاً ، فإن اعتبار محل اسم ((لا)) على أنه مبتدأ قبل دخول ((لا)) قد زال بدخول الناسخ ، واعتبار محل ((لا)) مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيوبه لا يتوجه عليه تقدير دخول ((لا)) على ((أحد)) ، وحيث يفوت النفي والإثبات .

وبيان عدم توجه ((لا)) للدخول على ((أحد)) أن ((أحداً)) على هذا التقدير بذل من ((لا)) مع اسمها فقط ، فالداخل على الجلالة إنما هو ☞☞

(١) النور - ٦ .

(٢) الحجر - ٥٦ .

[و] ترجح [النصب] على البذل [في المنقطع]

☞☞ الابتداء الذي هو العمل في محل ((لا)) مع اسمها ؛ لأنّ البذل على نية تكرار العامل .

والمختار أنّ ((أحداً)) بدل من الضمير المستتر في الخبر العائد لاسم ((لا)) ، و((من)) والباء زائدتان في المثال الأول والثالث لا يعملان في موجب ، و((أحد)) و((زيد)) فيهما موجبان بدخول ((إلا)) عليهما ، فد((زيد)) في المثال الأول مرفوع على البدلية من ((أحد)) ؛ لأنه في موضع رفع بالفاعلية ، و((شيئاً)) في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل ((شيء)) ؛ لأنه في موضع نصب على الخبرية لـ((ليس)) .

قوله [على البذل] أي : بدل الغلط ، كما صرح به الرضي فقل^(١) : ((أهل الحجاز يوجبون نصب المنقطع مطلقاً ؛ لأنّ بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب)) .

وفيه : أنّ مثل : ((ما رأيت القوم إلا ثيابهم)) لو جعل الثياب بدلاً كان بدل اشتغال ، إلا أنّ يمنع كونه اشتمالاً ؛ لأنه لا يكون إلا في موضع يكون فيه المخاطب منتظراً للبذل ، والمخاطب لا ينتظر عند ذكر ((القوم)) شيئاً .

قوله [في المنقطع] يقدر البصريون ((إلا)) في المنقطع بـ((لكن)) ، وغيرهم بـ((سوى)) .

ويرجح الأول أموراً : أحدها : أنه تأويل حرف بحرف ، الثاني : أنه تفسير ما لا موضع له بما لا موضع له ، الثالث : إنه تفسير ناصب بخافض ، ☞☞

(١) شرح الكافية ٢٨٧/١ ((المستثنى)) .

بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه [عند] بني [تميم] نحو :
 ((ما قام أحدٌ إلا حمراً)) بالنصب على الاستثناء ، مع جواز الرفع أيضاً
 على البدلية إنَّ صحَّ حذف المبدل منه وإقامة البديل مقامه ،

الرابع : إنَّ فيه بياناً للمعنى ، وإنَّ المنقطع بمنزلة الاستدراك في أنه
 تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه ، وليس بإخراج حقيقة ، وهذا لا يعطيه
 التفسير بـ سوى .

قوله [بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه] تقدّم ما يرد عليه في
 تعريف المتصل . وبقي أنه قل الشارح في شرح الحدود وقد عرّف المنقطع بـ ((ما لا
 يكون بعض المستثنى منه)) ما نصه :

((سواء كان من غير جنس ما قبله ، وهو ظاهر من جنسه كـ)) جاء القوم إلا
 زيداً)) مشيراً بـ ((القوم)) إلى جماعة ليس زيد منهم)) .

فقد استبان لك أنّ كل استثناء من غير الجنس منقطع ، ومن الجنس يمتل
 الانقطاع والاتصال ، فتعريف بعضهم المنقطع بـ ((كون المستثنى من غير جنس
 المستثنى منه)) جرى على الغالب .

قوله [إنَّ صحَّ حذف المبدل منه ...] بأنَّ يصح تسلط العامل على البديل .
 فخرج نحو : ((ما زاد هذا المال إلا ما نقص)) فيجب نصبه ؛ إذ لا يقل ((زاد
 النقص)) . ومثله قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾^(١) ، وذلك إذا جعل
 ((عاصماً)) على حقيقته ، و((من رحم)) هو المعصوم ،

❧ وفي ((رحم)) ضمير مرفوع يعود على الله تعالى ، ومفعوله ضمير الموصول وهو ((من)) حذف لاستكمال الشروط ، والتقدير : لا عاصم اليوم البتة من أمر الله لكن من رحمه الله فهو معصوم ، فهو استثناء منقطع .

ولا يصح هنا تسلط العامل على المستثنى ؛ لأنه لا يقل : لا اليوم من أمر الله إلا من رحم ، ولو ردّ المحذوف منه أعني الخبر لم يجر ذلك ؛ لأنه لا يقل : لا لهم اليوم إلا من رحم ؛ لأنه لا معنى له .

وقد رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه :

((قالوا : في قولنا ((لا إله إلا الله)) إنَّ اسم ((الله)) بدل من محل ((لا)) مع اسمها ، ومنعوا هنا الإبدال كما ترى)) .

وأيضاً ما نصه : ((قيل في لا عاصم ... الآية ، : لم يصح الإبدال لعدم صحة الإحلال محل الأول . فقلت : لم لا يصح .

فقلت : لأنَّ ((لا)) لا تعمل في المعارف .

فقلت : مشكل من وجهين : أحدهما : أنهم أنشدوا :

ألا لا مُجِيرَ الْيَوْمِ مِمَّا قَضَتْ بِهِ صَوَارِمُنَا إِلَّا أَمْرُهُ دَانَ مُعْلَنًا^(١)

قالوا : إنَّ الإتيان هنا بمنع وهذا نكرة ، وقيل : العلة إنَّ اسم (لا) لا يحذف . فقلت : والفاعل لا يحذف .

(١) لم أعر عليه في ما بين يدي من الكتب ، والشاهد في نصب ((امرء)) على البدلية من ((مجير)) مع عدم صحة إحلاله محله .

فقيل : يصح فيه التفرغ نحو : ((ما قام إلا زيد)) ، ولا كذلك هنا ، لو قلت : ((لا في الدار رجل)) لم يجوز ؛ لأنك فصلت بين ((لا)) وما تركبت معه وقلمت الخبر على الاسم .

فقلت : لو كان المعبر ذلك لم يجوز الإبدال في ((لا إله إلا الله)) ، وأيضاً فالإبدال باعتبار المحل لا باعتبار اللفظ ؛ لأن ((لا)) لا تعمل في الموجب .
فقيل : إنما يشترط لصحة الإبدال كون الثاني صالحاً للحلول محل الأول في الاستثناء المنقطع لا في المتصل . البحث كله أنا قائله سؤالاً وجواباً ، ولم يتحرر بعد)) انتهى .

وقيل في الآية إن الاستثناء متصل ، وإن المراد بـ ((من رحم)) الباري ، وكأنه قيل : لا عاصم اليوم إلا الراحم .

أو أن ((عاصماً)) بمعنى : معصوم ، و ((فاعل)) قد يجيء بمعنى ((مفعول)) نحو ((ماء دافق)) أي : مدفوق ، و ((من)) مراد بها المعصوم ، والتقدير : لا معصوم اليوم من أمر الله إلا من رحمه الله فإنه معصوم .

أو أن في الكلام مضافاً محذوفاً ، والتقدير : لا يعصمك اليوم معصم قط من جبل ونحوه سوى معصم واحد وهو مكان من رحمته الله تعالى ونجته ، يعني : في السفينة ، وعلى هذا اقتصر الزخشي^(١) .

(١) الكشاف ٣٩٧/٢ تفسير سورة هود - ٤٣ .

استدلالاً بقوله :

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

[ووجب عند الحجازيين] وبلغتهم جاء التنزيل [نحو ﴿ مَا لَهُمْ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ ^(١)] بالنصب في قراءة السبعة .

قوله [استدلالاً بقوله] أي : استدك بنو تميم على جواز الرفع استدلالاً بقول
عامر بن الحارث :

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ ^(٢)

فأبدل ((اليعافير والعيس)) من ((أنيس)) ، و((إلا)) الثانية مؤكدة للأولى
واليعافير : جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية ، والعيس بكسر العين جمع عيساء
كالبيض جمع بيضاء ، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة .
قوله [بالنصب في قراءة السبعة] أي : ما لهم به من اتباع علم بل الذي لهم به
اتباع ظن .

فإن قيل : الاستثناء من العلم المنفي ، ونفي العلم شامل للظن ، فالاستثناء متصل .
أجيب : بأن الاستثناء إنما يعتبر مع المستثنى منه فقط ولا عبرة بالحكم .
قل البيضاوي ^(٣) : ((ويجوز أن يفسر الشك بالجهل ، والعلم بالاعتقاد الذي
تسكن إليه النفس جزماً كان أو غيره فيتصل الاستثناء)) انتهى .

(١) النساء - ١٥٧ .

(٢) الرجز لعمرو بن الحارث النميري المعروف بمجران العود في ديوانه ٩٧ وشرح التصريح ٣٥٣/١
وبلا نسبة في الجمع ١٩٧/٢ . والشاهد فيه رفع ((اليعافير)) بعد ((إلا)) اتباعاً .

(٣) تفسير البيضاوي ١٣٥ تفسير سورة النساء - ١٥٧ .

ونحو : ﴿ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ﴾ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴿^(١)﴾ بالنصب .

وأجيب : عن البيت : بأنَّ المراد بالأنيس ما يؤانس ، فهو أعمّ من الإنسان ، فيكون متصلاً لا منقطعاً .

وهذا كله [ما لم يتقدم] المستثنى على المستثنى منه [فيهما] أي : في المتصل والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب .

فإنَّ تقدم [فالنصب] حينئذٍ واجب كقول الكميت :
وما لي إلا آل أحمد شيعةٌ وما لي إلا مذهب الحق مذهبٌ
وإنما امتنع فيه الإبدال ؛ لأنَّ التابع لا يتقدم على متبوعه .

❦❦ وتيمم يقرؤون بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع كما في شرح المصنف والتصريح^(٢) ، ولينظر المسوغ لقراءتهم بذلك فإنَّ القراءة بالرواية لا بالرأي ، وكلام التصريح يومهم خلافه .

قوله [وما لي إلا آل أحمد شيعة ...]^(٣) الأصل : وما لي شيعة إلا آل أحمد ، وما لي مشعب إلا مشعب الحق ، والمشعب : الطريق ، والشعبة الأعوان . ❦❦

(١) الليل ١٩ - ٢٠ .

(٢) شرح القطر - ٢٤١ وشرح التصريح ٣٥٣/١ ((الاستثناء)) .

(٣) البيت من الطويل للكميت في شرح الهاشيات ٥٠ وشرح قطر الندى ٢٤١ وشرح الشذور ٣٣٩ والشاهد فيه قوله ((آل)) و((مذهب)) فقد تقدم المستثنى على المستثنى منه فوجب النصب ، ونقل الشارح الرواية المشهورة أعني ((مذهب)) في كلا الموضعين واعتمد الحشي على تفسيره برواية أخرى هي ((مشعب)) في كلا الموضعين .

ومثله في وجوب النصب عند المازني تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو : ((ما أتاني أحد إلا أبك خير من زيد)) ، والراجع ما تقدم .

قل ابن عمرون : ((وهذا البيت مشكل ؛ لأنَّ العامل في)) شيعه)) هو الابتداء ، وهو لا يعمل في المستثنى ، وإنما هو مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور ، فلم يتقدم المستثنى ، ووجه كلامهم ما تكلفته لهم في :
لِمَيَّةٍ مُّوجِئًا طَلَلٌ^(١)

إذ قالوا : إنَّ الحال من النكرة .

قل المصنف في الحواشي : ((جزمه بكون)) شيعه)) مبتدأ مردود)) ، بل الأرجح أنه فاعل لاعتماد الظرف ، فقد أمكن أن يقع كل شيء في موضعه)) .

قوله [ومثله في وجوب النصب عند المازني ...] أي : كما نقله ابن الخباز في النهاية .

والصواب ما نقله عنه في التوضيح^(٢) : أنه في هذه الحالة يختار النصب ، فقد نسب أبو حيان^(٣) صاحبَ النهاية للغلط ، وإنما أوجب المازني أو رجح النصب والحالة هذه ؛ لأنه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف ؛ لأنَّ المبدل منه يلغي في بعض الوجوه ، والموصوف مرعي الجانب فتدافعا ، كذا في التصريح^(٤) ، فليتأمل .

قوله [والراجع ما تقدم] هو الإبدال .

(١) البيت تقدم تخريجه ٢٨٣/٢ ((كان وأخواتها)) .

(٢) هذا معنى كلامه في الأوضح ٦٢/٢ - ٦٣ .

(٣) الارتشاف ٣٠٢/٢ ((الاستثناء)) .

(٤) شرح التصريح ٣٥١/١ .

وأما تقدم المستثنى على جزأي الكلام نحو : ((إلا زيدا ما جاء أحد))
فغير جائز .

[أو فُقدَ التمام] من الكلام النفي ، بأن لم يصرَّح فيه بالمستثنى منه
[فعلى حسب العوامل] الواقعة قبل إلا يكون المستثنى ، ولا عمل
لـ ((إلا)) فيه ، بل العمل لما قبلها ، فإن اقتضى الرفع ، رُفِعَ ما بعدها
[نحو : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾ ^(١)] أو النصب نُصِبَ نحو : ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ
إِلَّا الْحَقَّ ﴾ ^(٢) ،

قوله [يكون المستثنى] بيانٌ لمُتعلّق الجار والمجرور ، والمراد : يكون إعرابه .

قوله [أو النصب ونصب] إما على المفعول به كما مثل ، أو المفعول لأجله نحو
﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ﴾ ^(٣) أي : لأجل الجدال والغلبة لا للتمييز بين الحق والباطل ،
أو المفعول فيه نحو ﴿ إِنْ تَبُوءْ بِالْيَوْمِ ﴾ ^(٤) .

ولا يجوز التفريع في المفعول المطلق البهيم ونحو ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ^(٥) مبيِّن ، بتقدير
الصفة نحو ﴿ لَا تَأْتِيَكُمْ إِلَّا بَغْةٌ ﴾ ^(٦) ،

(١) القمر - ٥٠ .

(٢) النساء - ١٧١ .

(٣) الزخرف - ٥٨ .

(٤) طه - ١٠٤ .

(٥) الجاثية - ٣٣ .

(٦) الأعراف - ١٨٧ .

أو الجر جرّ نحو : ﴿ وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾^(١) .

[ويسمى] هذا الاستثناء [مفرغاً] ؛ لأنّ ما قبل ((إلا)) تفرغ للعمل في ما بعدها وإن كان المستثنى منه مقدراً في التحقيق ؛

ويجوز كون هذا حالاً أو مفعولاً مطلقاً مؤكداً حذف هو وعامله ، أي : لا تبغثكم إلا بفته ، فالمستثنى المجموع وهو جملة حالية ، فيكون من التفرغ للحال ، نحو : ﴿ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ ﴾ ، ونحو : ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّفَاتٍ لِّقَاتِلٍ ﴾^(٢) ، ولا في المفعول معه ، لا يقل ((ما سرت إلا والنيل)) .

وأما التوابع فلا يجوز التفرغ فيها إلا في البدل ، وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضي^(٣) في الصفات ، وكلام النحويين - كما في المغني^(٤) - يخالف ذلك .
قوله [أو الجرّ جرّ] عبارة التصريح^(٥) : ((وإن كان يطلب منصوباً لفظاً نُصب ؛ وإن كان يطلب منصوباً محلاً جرّ بجار يتعلق به)) .

قوله [مِنْ مُقَدَّرٍ^(٦)] شرط هذا المقدر كونه عامّاً مناسباً للمستثنى في جنسه وفي صفته وفي الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك ، فيقدر في ((ما قام إلا زيداً)) : ((ما قام إنسان)) ، وفي ((ما لبست إلا قميصاً)) : ((ما لبست ملبوساً)) ، وفي ((ما جاء إلا ضاحكاً)) : ((ما جاء على حالة من الأحوال)) .

(١) العنكبوت - ٤٦ .

(٢) البقرة - ١١٤ و الأنفل - ١٦ .

(٣) شرح الكافية ٣٣٨ .

(٤) المغني ٤٣٢/٢ ((الباب الثاني - حكم الجمل بعد المعارف وبعد التكرات)) .

(٥) شرح التصريح ٣٤٧/١ - ٣٤٨ .

(٦) كذا في أ ، وفي ج كما أثبتته في المتن : وإن كان المستثنى منه مقدراً ، ولا يضر بالمعنى المراد .

لجواز ((ما قام إلا هند)) وامتناع ((قام هند)) .
وشرط صحة التفرغ تقدم نفي أو شبهه ، فلو قل ((أو فقد)) أي :
التمام والإيجاب لكان أولى .

قوله [لجواز ((ما قام إلا هند))] أي : بتجريد الفعل من علامة التانيث مع
كون الفعل في الظاهر حقيقي التانيث .

قوله [تقدم نفي] نحو ما مر من قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْرًا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾ .
قوله [أو شبهه] وهو النهي ، نحو ما تقدم من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا
الْحَقَّ ﴾ ، والاستفهام الإنكاري نحو : ﴿ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^(١) .
ولا يتأتى التفرغ في الإيجاب ؛ لأنه يؤدي إلى الاستبعاد ، لا تقول : رأيت إلا
زيداً ؛ لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيداً ، وذلك محال عادة نظراً للظاهر ،
فاندفع : أن ذلك غير لازم ؛ لجواز كونه على المبالغة أو تخصيص الحذوف بحيث لا
يلزم ذلك .

وجوز ابن الحاجب التفرغ في الموجب إذا استقام المعنى نحو ((قرأت القرآن إلا
يوم كذا)) ، فأمّا قوله تعالى ﴿ وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءُ نُورُهُ ﴾ ^(٢) فحمل ((يأتى)) على ((لا
يريد)) لأنهما بمعنى .

قوله [فلو قل أو فقد ...] يمكن أن يقل : الضمير في ((فقد)) يرجع لما ذكر ،
الشامل للإيجاب والتمام .

(١) الأحقاف - ٣٥ .

(٢) التوبة - ٣٢ .

[ويستثنى بـ ((غير))]

قوله [ويستثنى بـ ((غير))] أي : لتضمنها معنى ((إلا)) لا بحسب الأصل ، بل أصلها الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها : إما بالذات نحو : ((مررت برجل غير زيد)) ، وإما بالصفات قولك : ((دخلت بوجه غير الذي خرجت به)) .

والأصل هو الأول والثاني مجاز فإن الوجه الذي يتبين فيه أثر الغضب ، كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات ، كما أن ((إلا)) قد تخرج عن الاستثناء وتتضمن معنى ((غير)) ، فيوصف بها جمع منكر .

وتفارق ((غير)) ((إلا)) في خمس مسائل :

إحداها : أن لا يقع بعدها الجمل الاسمية أو الفعلية إن سبقت بنفي وكان الفعل إما مضارعاً نحو ((ما زيد إلا يفعل الخير)) ، وإما ماضٍ مسبوق بمثله نحو ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾^(١) ، أو مقروناً بـ ((قد)) نحو ((ما زيد إلا قد ضرب)) .

وأما ﴿ إِذَا تَمَنَّى أَلَقَى ﴾^(٢) فليس من المقام ؛ لأنه في ما إذا ولي ((إلا)) لفظ الفعل ، فلا حاجة لما تكلفه أبو حيان^(٣) من أن ((إذا)) خرجت عن الشرطية ، مع أنه لا معنى له بخلاف ((غير)) ؛ لأنها مختصة بالإضافة إلى المفرد .

الثانية : أن ((غيراً)) يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء بخلاف ((إلا)) ، فلذا يجوز ((عندي درهم غير جيد)) على الصفة ، ويمتنع ((إلا جيداً)) .

(١) الحجر - ١١ و يس - ٣٠ .

(٢) الحج - ٥٢ .

(٣) البحر المحيط ٣٨٢/١ تفسير سورة الحج - ٥٢ .

و((سوى)) خافضين [للمشتى دائماً بإضافتهما اليه

الثالثة : أن ((إلا)) إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجوز حذف الموصوف وإقامتها مقامه بخلاف (غير) نحو أن يقل : (قام غير زيد) ولا يجوز ((قام إلا زيد)) .
الرابعة : مراعاة الحذف مع ((غير)) بخلاف ((إلا)) ، فلذا جاز ((ما قام القوم غير زيد وعمرو)) بالرفع ؛ لأن المعنى : ((ما قام إلا زيد وعمرو)) .
فإن قلت : قل في التسهيل^(١) : ((واعتبار المعنى في المعطوف على المشتى بهما - يعني ((غير وإلا)) - جائز)) .

قلت : قل شراحه : هذا مذهب بعض ، والصحيح المنع في المعطوف على المشتى بـ ((إلا)) .

الخامسة : إذا فرغت العامل لما بعد ((إلا)) في نحو قولك ((ما جئتك إلا ابتغاء معروفك)) على أن يكون مفعولاً له صح نصبه ، وفي ((غير)) لا بد من جرّه باللام ، ولا يحذف لأن من شرط المفعول له أن يكون مصدرأ ، و((غير)) ليس مصدرأ .

قوله [وسوى] لا بمعنى ((عدل)) كالتى في قوله ﴿ مَكَانًا سَوًى ﴾^(٢) فإن هذه لا تقع استثناء ، ولا بمعنى ((قصد)) .

قال أبو عبيد البكري^(٣) : ((وأنشد على ذلك

(١) قل في التسهيل ٣٣٠/٢ : ((واعتبار المعنى في المعطوف على المشتى بها جائز)) فلاحظ قوله ((بها)) يعني ((غير)) فقط ، لا ((بهما)) كما نقله الخشي ، ولم أعرف مصدر نقله .
(٢) طه - ٥٨ .

(٣) التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه - مطبوع في ذيل الأمالي والنوادر - ٦٧ .

[معربين] أي : ((غير)) لفظاً ، و((سوى)) تقديرًا ، [بإعراب الاسم الذي] يقع [بعد ((إلا))] ، وهو المستثنى بها على التفصيل السابق ، فيجب النصب في نحو : ((قام القوم غيرَ أو سوى زيد)) ، ويترجح عند تميم في نحو : ((ما فيها أحدٌ غيرَ أو سوى زيد)) .

❦ اللغويون :

فلأصرفنَّ سوى حُذيفةَ مدحتي لِفَتَى العَشِيْ وفارسِ الأجرافِ^(١)
 قل أبو عبيد : وأنا أشهد أن الشاعر إنما قل : ((فلأصرفنَّ إلى حذيفة مدحتي)) و((سوى)) موضوع ...)) .
 وهذه الشهادة فيها نظر ، فإنَّ الفراء وغيره أنشدوا البيت ((سوى)) ، وأنشد الفراء :

لو تَمَنَّتْ حَبِيبَتِي ما عَدَّتْني أو تَمَنَّتْ ما عَدَّتْ سِواها^(٢)
 أي : قصدها ، وإلا فسد المعنى .

قوله [معربين بإعراب الاسم الذي بعد ((إلا))] قل المصنف في حواشي الألفية : ((فإن قلت : يفترق ((غير وإلا)) في أحكام : أحدها : أن نحو : ((ما جاءني أحدٌ غير زيد)) الأرجح إذا أتيت أن يكون على الوصف لا البطل ، وفي : ((إلا)) بالعكس .

(١) البيت من الكامل بلا نسبة في ذيل الأمالي والنوادر - ٦٧ والمغني ١٤١/١ .

ومراه مجيء ((سوى)) بمعنى ((قصد)) .

(٢) البيت من الخفيف بلا نسبة في ذيل الأمالي ٦٧ وتفسير القرطبي ٢١٣/١ . والشاهد واضح .

والبلد في نحو : ((ما جاء أحد غير أو سوى زيد)) ، وعلى حسب ما تقتضيه العوامل من فاعل أو مفعول أو غير ذلك في نحو : ((ما قام غير أو سوى زيد)) و ((ما رأيت غير أو سوى زيد)) و ((ما مررت بغير أو بسوى زيد)) .

❧ والثاني : أن نصب تالي ((إلا)) بها لا بالعامل قبلها ، ونصب ((غير)) على العكس .

والثالث : أن مستثنى ((غير)) يجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمعنى . قلت : الكلام في ((غير)) و ((إلا)) المستثنى بهما لا الموصوف بهما ، وفي الأحكام اللفظية ؛ لا في الترجيح والتسوية بين كلمة ((إلا)) وكلمة ((غير)) لا بين المستثنى بهما فضلاً عن تابعه ، كيف ؟ وقد نص على وجوب جرّ مستثنى ((غير)) ، وليس مستثنى ((إلا)) كذلك .

قوله [والبلد في نحو : ((ما جاءني أحد غير أو سوى زيد))] ترجيح البلد على النصب لا ينافي أن الذي يترجح في ((غير)) الصفة لا البلد ، كما صرح به المصنف في حواشي الألفية .

قوله [حسب ما تقتضيه العوامل] أي : إذا لم يعرض ما يجوز البناء ، قل في التسهيل^(١) : ((وقد تفتح في الرفع والجر لإضافتها إلى مبني)) أي : كقوله :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقل^(٢)
قل الدماميني : ((وكان بعض الناس سأل فقل : كيف أن ((غيراً)) ❧

(١) شرح التسهيل ٣٠/٢ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٧٤/١ فراجع بحث العرب والمبني .

☞ في البيت أضيفت لمبني مع أنَّ هذا المضاف اليه في تقدير معرب ، وهو النطق فلم تضاف في الحقيقة إلا لمعرب .

فقلت : إنما هو الاسم الذي تزول به ، وأما الحرف المصدرى وصلته فمبني ، ألا تراهم يقولون : الاسم في موضع كذا .

وما يدل على ذلك أنَّ هذا المضاف اليه - وهو مجموع ((أنْ نطقت حملة)) - إذا قيل : بأنه معرب لم يخل أنَّ يكون إعرابه لفظياً أو تقديرياً ، وكلاهما باطل ، أما الأول : فظاهر ، وأما الثاني : فلأنَّ تقدير الإعراب إنما يكون في آخر المعرب ، وهنا ليس كذلك قطعاً)) انتهى .

وهذا كله إنما جاء من اعتقاد أن المضاف اليه الجملة ، وفيه أمران : الأول : أنه إنما يرد بناءً على أنَّ الجملة توصف بالبناء ، والذي صرح به الرضي^(١) : أنَّ البناء كالإعراب من عوارض الكلمة .

الثاني : في الرضي^(٢) : ((قل الفراء : يجوز أنْ تبني ((غير)) في الاستثناء مطلقاً سواء أضيفت إلى معرب أو مبني ؛ لكونه بمعنى الحرف - يعني : ((إلا)) - ومنعه البصريون ؛ لأنه في ذلك غير لازم ، ولا اعتبار به ، وأما إذا أضيفت إلى ((أنْ)) فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله : لم يمنع الشرب منها غير أنْ نطقت)) انتهى .

(١) قل في شرح الكافية ٨٤/٢ ((باب المركبات)) : ((وأما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالإعراب ولا بالبناء ؛ لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام)) .

(٢) شرح الكافية ٢٤٧/١ .

وكون ((سوى)) كـ ((غير)) في ما تقدم هو مذهب الزجلجي ،
واختاره ابن مالك^(١) ؛ لورودها فاعلاً في حكاية الفراء : ((أتاني سواك))
ومبتدأ في قوله :

فسواك بائعها وأنت المُشْتري

☞ وهذا هو الذي يستفاد من كلام المغني في الباب الرابع من الترجمة التي
نصّها : ((الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة)) .

لكن قل المصنف في الحواشي في أثناء كلام ذكره : ((ووجه ما ذكر أنهم جعلوا
ما يلاقي المضاف من المضاف اليه كأنه المضاف اليه ، ونظير هذا تعليل بعضهم
- أظنه الزمخشري - البناء في : ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ ﴾^(٢) بأن ((لا)) حرف ، والحروف
مبنية ، مع علمنا بأن أحداً لا يتخيل الإضافة للحرف)) انتهى .

قوله [في قوله : فسواك بائعها ...] عجز بيت صدره :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى^(٣)

((الواو للاستفتاح ، و ((إذا)) شرط ، وخبره ((فسواك)) ، وفيه الشاهد
حيث وقع مرفوعاً بالابتداء ، وخرج عن النصب على الظرفية ، وأراد بـ ((كريمة))
فعل كريمة أي : حسنة ، و ((أو)) بمعنى الواو)) قاله العيني^(٤) . ☞

(١) شرح التسهيل ٢٣٢/٢ .

(٢) الانقطار - ١٩ .

(٣) البيت من الكامل لابن المولى وهو محمد بن عبد الله المدني في المقاصد النحوية ١٢٥/٣ ، وبلا نسبة
في شرح الأشموني ١٥٩/٢ وشرح التسهيل ٢٣٤/٢ . والشاهد واضح .

(٤) شرح شواهد الأشموني - بهامش حاشية الصبان ١٥٩/٢ .

❧ وانظر جعل الواو للاستفتاح فلم أره لغيره ، وإنما هذه الواو زائدة ،
 كما أثبت ذلك الكوفيون . قال في المغني ^(١) : ((والزيادة ظاهرة في قوله :
 فما بلدٌ مَنْ أَسْعَى لِأَجْبَرٍ عَظْمَهُ حِفَاطًا وَيَتَوَي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي ^(٢)
 ...)) انتهى .

وبعضهم يجعل الواو في مثل ذلك للاستئناف .
 وفيه : إنَّ واو الاستئناف الواقع بعدها مضارع مرفوع على أنه خبر لمبتدأ
 محذوف تقدم ذلك المضارع مضارع منصوب نحو : ﴿ لِنَبِّئَنَّ لَكُمْ وَتَقْرَفِي الْأَرْحَامَ مَا
 نَشَاءُ ﴾ ^(٣) ، أو مجزوم نحو : ((لا تأكل السمك وتشرب اللبن)) كما يشعر به
 كلامهم ، فتدبر .

وجعل ((أو)) في قوله ((أو تشتري)) بمعنى الواو لا يكاد يصح في البيت
 كما لا يخفى ، بل المراد أنه إذا وجد أحد هذين الأمرين من شخصين فسواك بائع
 وأنت مشتري .

(١) المغني ٣٦٢/٢ ((حرف الواو المفرة)) .

(٢) البيت من الطويل لابن الذببة الثقفي في شرح شواهد المغني ٧٨١/٢ ، ولكثارة الثقفي أو الحارث
 بن وعله في الحماسة الشجرية ٢٦٤/٨ وبلا نسبة في المغني ٣٦٢/٢ .

والشاهد فيه : قوله : ((ويتوي)) فإنَّ الواو زائدة لأنَّ المضارع الواقع حالاً إذا كان مثبتاً لا يربط بالواو
 فقوله : ((يتوي)) : حالٌ أي : ما بلد من أسمى لمساعدته في حل كونه ناوياً إضعافي وإهلاكي .

(٣) الملح - ٥ .

واسماً لـ ((ليس)) في قوله :

أَتَرَكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذَا لَصَبَرُ

ومجرورة في قوله ﷺ : ((دعوت ربي أن لا يسلط على أمي عدواً من سِوَى أنفسهم))^(١) .

ومذهب الجمهور أنها لا تستعمل إلا ظرفاً ، ولا تخرج عنه إلا في الضرورة ،

قوله [أترك ليلى ...^(٢)] الاستفهام للإنكار ، و ((بيني وبينها)) : متعلق بخبر ((ليس)) المخذوف ، و ((سوى)) اسم ((ليس)) مؤخر ، وفيه الشاهد ، والتقدير ليس سوى ليلى ليلة كائنة بيني وبينها .

وجملة ((ليس)) ومعمولها حل - ولا يحتاج لـ ((قد)) كما يأتي قريباً - محتملة لأن تكون من فاعل ((أترك)) المستتر أو مفعوله وهو ((ليلى)) ، والرباط على كل ضمير صاحب الحل من ((بيني)) أو ((بينها)) .

و ((إذا)) في قوله ((إني إذا)) ظرفية ، حذفت الجملة التي أضيفت إليها ، وعوض عنها التنوين ، والتقدير : إذا تركتها في هذه الحالة ، وليست ((إذن)) الناصبة ، كما يتوهم .

قوله [إلا ظرفاً] أي : ظرف مكان بمعنى ((وسط)) غير متصرف .

(١) مسلم كتاب الفتن ٥٥٢/٢ .

(٢) البيت من الطويل لمجنون ليلى في ديوانه ١٠٨ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٣٢/٢ ، والمعم ١١٩٢ . والشاهد واضح .

وقال الرماني : إنها تستعمل ظرفاً غالباً وكـ ((غير)) قليلاً ، واختاره في الأوضح والجامع .
وفيها : أربع لغات : كسر السين مقصورة ومدودة ، وضمها مقصورة ، وفتحها مدودة .

قوله [واختاره في الأوضح والجامع ^(١)] لأن ما استدل به ابن مالك ^(٢) لا ينهض حجة لأكثر من ذلك ؛ إذ بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل .

قوله [وفتحها مدودة] لا بمعنى : وسط ، كالتي في قوله تعالى : ﴿ فَاطْلَعَ فَرَأَى فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾ ^(٣) .

ولا بمعنى : تام ، كقوله : ((هذا درهم سواء)) .

ولا بمعنى : مستو ، كالتي في قوله تعالى : ﴿ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ ^(٤) أي : مستوون ، ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا ﴾ ^(٥) ، أي : مستوية بيننا .

(١) الأوضح ٧٢/١ والجامع - تحقيق المرميل - ١٣٣ .

(٢) شرح النهيل ٢٣٥/٢ .

(٣) الصافات - ٥٥ .

(٤) النحل - ٧١ .

(٥) آل عمران - ٦٤ .

[و] يستثنى [ب خلا وعدا] مجردين عن ((ما)) ، و [حاشا] ولا
تصحب ((ما)) ،

قوله [ولا تصحب ما] - أي : خلافاً لبعضهم - واستدل له ابن مالك ^(١)
بقوله ﷺ : ((أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة)) بناءً على أن : ((ما حاشا
فاطمة)) من الحديث وليس بمدرج .
ورده في المغني ^(٢) بأن ((ما)) نافية لا مصدرية ، و ((حاشا)) فعل متصرف
بمعنى ((استثنى)) لا الاستثنائية ، والمعنى أنه ﷺ لم يستثن فاطمة ، وبأن ((ما حاشا
فاطمة)) مدرج من كلام الراوي بدليل أن في معجم الطبراني : ((ما حاشا فاطمة
ولا غيرها)) ، وأما قوله :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشًا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا ^(٣)

فنادر ، أو ((حاشا)) : فعل متعد متصرف من : ((حاشيته)) بمعنى : استثنيه ،
واستثنائه من الحاشية ، كأن المراد : إنه أخرجه منه وعزله عنه .

(١) قل ابن مالك في شرح التسهيل ٢٢٧/٢ : ((...على أنه قد قيل ((ما حاشا)) في حديث ابن
عمر من مستند أبي أمية الطرطوسي عن ابن عمر قل : قل رسول الله ﷺ : ((أسامة)) .
(٢) المغني ١٢٧/١ ((حاشا)) .

(٣) البيت من الوافر للأخطل في شرح التصريح ٣٦٥/١ وليس في ديوانه وأدرجه المحقق في هامش
أبيات يلائم أن يكون منها فلاحظ الديوان ١٦٤ ، وبلا نسبة في المغني ١٢٧/١ والمجمع ٢١٣/٢ .
والشاهد فيه ((ما حاشا)) : دخول ((ما)) على ((حاشا)) وهو قليل مع بقائها على عملها في
الاستثناء ، ومعناها : إلا قرشياً وهو قليل .

[نواصب] للمستثنى ، على تقدير كونها أفعالاً جاملة متعدية إليه
استتر فاعلها فيها ، وهو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق

قوله [جاملة] لوقوعها موقع ((إلا)) ، والفعل إذا وقع موقع الحرف يصير
جملداً ، كما أنَّ الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنيًا .

قوله [متعدية إليه] قال المصنف في شرح اللمحة ^(١) : ((فإن قلت : هذا إن
صح في ((عدا)) لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك ((عدا فلان طوره)) أي :
تجاوزه لم يصح في ((خلا)) لكونها قلصرة ، فكيف ينصب المفعول به ؟
قلت : ضمّنها في الاستثناء معنى : ((جاوز)) ، وحسن ذلك أنَّ كل مَنْ خلا
من شيء فقد جاوزه)) .

قوله [عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق] فإذا قلت : ((قاموا
خلا أو عدا أو حاشا زيدا)) فالتقدير : عدا هو أي : القائم زيداً ، وقس عليه .
وأورد : أنه غير مطرد ؛ لتخلفه فيما إذا لم يكن في الكلام فعل ولا شبهه ، نحو :
((القوم إخوتك ما عدا زيدا)) .

وقول المصنف في الحواشي : ((وقد يقال فاعله ضمير الأخوة ، وكذا ((القوم
بنوك ما عدا زيدا)) ، يقال : فاعله ضمير البنوة ، لكن يرد ((هؤلاء المحمّدون ما عدا
هذا)) أنه ليس من المحمدين)) انتهى

لا يدفع ^(٢) الإيراد بعدم الاطراد ، وإنما فيه تبين مرجع الضمير غير اسم الفاعل .
وأجاب الدماميني في شرح التسهيل بما يدفع الإيراد حيث قل :
☞☞

(١) شرح اللمحة ١٨١/٢ ((الاستثناء)) .

(٢) قوله ((لا يدفع)) خبر لـ (قول المصنف) ، أي : وقول المصنف في الحواشي لا يدفع الإيراد .

أو على البعض المفهوم من الكل السابق .
وجملة الاستثناء هل هي حالٌ فمحلها النصب ،

☞ إذا لم يوجد الفعل يُتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه ،
فاللغنى في المثال : ((خلا هو)) أي : منتسب الأخوة إلى زيد أو خلا المنتسب إليك
بالأخوة زيداً .

وهذا كله جار في القول بأنّ الضمير عائد على مصدر الفعل السابق ، على
حذف مضاف والتقدير ((خلا هو)) أي : قيامهم قيام زيد ، لكن أورد عليه : أنّ فيه
تقدير محذوف لم يلفظ به قط .

قوله [أو على البعض المفهوم من الكل] أورد عليه : أنّ المقصود من قولك :
((قام القوم خلا زيداً)) مثلاً : إنّ زيداً لم يكن معهم ، ولا يلزم من خلوه بعض
القوم منه ومجاوزه البعض إليه خلوه الكل ولا مجاوزة الكل .
وأجيب : بأنّ المراد بالبعض ما عدا المستثنى .
وفيه : إنّ إطلاق البعض على الأكثر قليل .

والأظهر الجواب : بأنّ البعض الذي هو الفاعل مبهم ، ومجاوزه البعض المبهم
لزيدٍ مثلاً ، وخلوه ذلك البعض منه لا يتحقق إلا بمجاوزه الكل ، وخلوه عنه ، أو أنّ
البعض في سياق النفي يعم كل بعض .

قوله [هل هي حالٌ] أي : على التأويل باسم الفاعل ، ومعنى ((قاموا عدا
زيداً)) : ((قاموا مجاوزين زيدا)) .

أو مستأنفة فلا محل لها ، قولان ، صحح ابن عصفور منهما الثاني^(١) .
[أو خوافض] له على تقدير كونها حروف جرّ ، واختار في المغني : أنها
غير متعلقة بشيء .

قوله [أو مستأنفة ...] المراد بكونها مستأنفة عدم تعلقها بما قبلها في المعنى :
بل في الإعراب فقط ؛ لأنّ الجملة واقعة موقع ((إلا زيداً)) ، وهي لا موضع لها من
الإعراب مع تعلقها بما قبلها ، فأعطيت هذه حكمها .
ثم إنهم لم يذكروا هنا كون الجملة منصوبة على الظرفية الزمانية ، كما إذا
اقرنت بـ ((ما)) ، فإنهم قالوا إنها منصوبة : إما على الحالية أو الظرفية الزمانية ،
على حذف مضاف ، والتقدير في : ((قاموا ما عدا زيداً)) : وقت مجاوزتهم زيداً .
وهذا القول ينبغي أن يجري هنا ، وأن يعتمد عليه فإنه كثيراً ما يحذف اسم
الزمان ، وينوب عنه المصدر .

قوله [واختار في المغني أنها غير متعلقة بشيء] عبارته^(٢) : ((ثم قيل :
موضعها نصب عن تمام الكلام ، وقيل : تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة
أحرف الجر ، والصواب عندي الأول ؛ لأنها لا تعدّي الأفعال إلى الأسماء ، أي :
لا توصل معناها إليها بل تزيل معناها عنها ، فأشبهت في عدم التعدية الحروف
الزائدة ؛ ولأنها بمنزلة ((إلا)) ، وهي غير متعلقة)) انتهى .
والجواب : عن الثاني أنّ تعدية الحرف إيصال معنى الفعل إلى الجرور على
المعنى الذي يقتضيه ذلك الحرف ، وقد صرح بذلك في ((على)) ☞

(١) شرح الجمل ٢٦٠/٢ - ٢٦١ ، الارتشاف ٣٦٩/٢ .

(٢) المغني ١٣٣/١ ((خلا)) .

وفيه : ((يجوز في نحو : ((قام القوم حاشاك)) كون الضمير منصوباً
 وكونه مجروراً ، فإذا قلت : ((حاشاي)) تعين الجر ، أو ((حاشاني))
 تعين النصب ، وكذا القول في خلا وعدا)) انتهى .
 وإذا ولي ((حاشا)) مجرور باللام فارقت الحرفية قطعاً ؛ إذ لا يدخل
 جأراً على جارٍ ،

❧❧ الاستدراكية حيث قل^(١) : ((وتعلق ((على)) هذه بما قبلها ، كتعلق
 ((حاشا)) بما قبلها عند من قل به ؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه
 الإضراب والإخراج)) .

قوله [في نحو : قام القوم حاشاك] أي : مما اتصل فيه بـ ((حاشا)) ضمير
 المخاطب ، وهذا الكلام مذكور في المغني في باب الاستثناء في الجهة الخامسة من
 الباب الخامس^(٢) .

قوله [كون الضمير منصوباً] أي : بناءً على أن ((حاشا)) فعل .
 قوله [فإذا قلت : حاشاي] أي : يجعل المتصل بـ ((حاشا)) ضمير المتكلم ،
 وقوله : ((تعين الجر)) أي : لتعين ((حاشا)) حينئذٍ للحرفية ؛ إذ لو كانت فعلاً
 لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم .
 قوله [أو : حاشاني تعين النصب] لتعين ((حاشا)) للفعلية بدليل نون
 الوقاية ؛ لأنها لا تكون إلا مع أحرف ليست هذه منها .

(١) المغني ١٤٥/١ ((على)) .

(٢) المغني ٥١٣/٢

والصحيح أنها حينئذٍ اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ، ومعناه التنزيه ، فمن قال : ((حاشاً لله)) كأنه قل : تنزيهاً لله ، واللام حينئذٍ مقوية للعامل ، كما في نحو ﴿ فَعَالٍ لِمَا يَرِيدُ ﴾^(١) . قل في المغني^(٢) : ويؤيد هذا قراءة بعضهم ﴿ حَاشاً لِلَّهِ ﴾ بالتنوين

قوله [والصحيح أنها حينئذٍ اسم ...] مقابله ما ذهب إليه المبرد وابن جني والكوفيون من أنها فعلٌ ؛ لتصرفهم فيها بالحذف ؛ ولإدخالهم إياها على الحرف ؛ لأن هذين الدليلين إنما ينفيان الحرفية ، ولا يثبتان الفعلية ، ولو كانت فعلاً لوقع بعدها فعلٌ منصوبٌ ، والقولُ بأنه محذوف والتقدير : ((جَانِبَ يوسف المعصية لأجل الله)) لا يتأتى في كل موضع ، يقال لك : أتفعل فتقول : ((حاشا لله)) .

قوله [واللام حينئذٍ مقوية للعامل] لام التقوية : هي الزائدة لتقوية عامل ضعيف : إما بتأخره ، أو بكونه فرعاً في العمل ، ومنه ما هنا .

قوله [ويؤيد هذا] أي : القول بالاسمية ، وإما ترك التنوين في قراءة السبعة لبناء ((حاشا)) الحرفية في اللفظ ، ومن نوّن أعربها على إلغاء هذا الشبه ، كما أنّ بني تميم أعربوا بلب ((حذام)) كذلك .

(١) البروج - ١٦ .

(٢) المغني ١٣٢/٨ ، الآية من سورة يوسف - ٣٦ ، والقراءة المذكورة هي قراءة أبي السّمّل ، بالتنوين والنصب ((حاشاً لله)) ، كما في الدر المصون ١٧/٤ .

فهذا كقولهم : ((رعيًا لك)) .

قوله [فهذا كقولهم ((رعيًا لك))] لا يخفى أن اللام في ((رعيًا لك)) للتيين
لا للتقوية ، فهذا يخالف ما قبله .

قل في المغني بعد أن قسّم لام التيين إلى ثلاثة أقسام ^(١) :
((مثال المبينة للمفعولية ((سقيًا لزيد)) ، و ((جدعًا له)) فهذه اللام :
ليست متعلقة بالمصدرين ، ولا بفعليهما المقدرين ؛ لأنهما متعديان .
ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إن قدر أنه المصدر ، أو بالتزام الحذف
إن قدر أنه الفعل ؛ لأنّ لام التقوية صالحة للسقوط ، وهذه لا تسقط .
لا يقال : ((سقيًا زيدًا)) ولا ((جدعًا إليه)) ، خلافاً لابن الحالج ذكره في شرح
المفصل .

ولا هي وغفوضها صفة للمصدر فتعلق بالاستقرار ؛ لأنّ الفعل لا يوصف ، فكذا
ما أقيم مقامه .

وإنما هي لام مبينة للمدعر له أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق ، أو مؤكدة
للبيان إن كان معلوماً ، وليس التقدير : ((أعني)) كما زعم ابن عصفور ؛ لأنه
يتعلّى بنفسه ، بل التقدير ((إرادتي لزيد)))) انتهى .

واعلم أنه ليس في المغني أن اللام - في : حاشا لله - للتقوية ، ولا التنظير بـ ((رعيًا
لك)) . وعبارته في بحث ((حاشا)) ^(٢) : ((والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه ،
بدليل قراءة بعضهم ((حاشاً لله)) بالتثنية ، كما يقال : تنزيهاً لله من كذا)) .

(١) المغني ٢٢١/١ ((لام التيين)) .

(٢) عبارة المغني ١٢٢/١ : ((والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة من كذا ، بدليل قراءة بعضهم
((حاشاً لله)) بالتثنية ، كما يقال : براءةً لله من كذا)) .

[و] يستثنى [بـ ((ما خلا وما عدا وليس ولا يكون)) نواصب]
للمستثنى فقط ولو كان قبله منفياً .

وإنما وجب النصب بعد الأولين ؛ لوقوعهما بعد ((ما)) المصدرية
التي لا يليها الحرف ، لكن نصَّ في التسهيل ^(١) : أنها لا توصل بفعل
جامد ، فدخلوها على هذا مشكل .

وجوّز بعضهم الجر بهما بتقدير ((ما)) زائدة ، وردّه في المغني .

قوله [ولا يكون] هي حينئذٍ جامدة بمنزلة ((ليس)) لتضمنها معنى الحرف .

قوله [التي لا يليها الحرف] أي : فتعنت فعليتها .

قوله [فدخلوها على هذا مشكل] أخذ ذلك من التصريح ^(٢) ، وقد أجيب : بأنَّ
محل امتناع وصلهما بالجامد أصالة ، وهذان متصرفان في الأصل .

قوله [وجوّز بعضهم الجر بهما ...] هو الجرمي والربعي والكساني والفارسي
وابن جني .

قوله [وردّه في المغني] قل فيه ^(٣) : ((فإن قالوا بالزيادة قياساً ففساد ؛ لأنَّ
((ما)) لا تزداد قبل الجار والمجرور بل بعده ، نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ ^(٤) ، وإن قالوا ذلك
سماعاً فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه)) .

(١) شرح التسهيل ٢٣٦/٢ ((الاستثناء)) .

(٢) شرح التصريح ٣٦٤/١ .

(٣) المغني ١٣٤/١ ((خلا)) .

(٤) المؤمنون - ٤٠ .

وموضع ((ما)) وصلتها نصبٌ بلا خلاف ، لكن هل هو على الحال والمعنى : قاموا مجاوزين زيداً ، أو على الظرفية على حذف مضاف ، والمعنى : قاموا وقت مجاوزتهم زيداً ، فيه قولان .
 وإنما وجب نصبُ المستثنى بعد الأخيرين ؛ لأنه خبرهما ، واسمهما مستتر فيهما .
 والكلام فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالكلام السابق في ((خلا وعدا وحاشا)) .

قوله [على الحال] أي : على التأويل باسم الفاعل .

قوله [أو على الظرفية] أي : الزمانية ، وهذا القول ينبغي أن يعتمد عليه فإنه كثيراً ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر .

قوله [فيه قولان] بقي قول ثالث ذكره في المغني والتصريح فقل^(١) : ((أو على الاستثناء كاتصلب)) غير ((في)) قاموا غير زيد)) ، وإليه ذهب ابن خروف)) .

قوله [وفي محل الجملة] فإن قلت : كيف يحكم على جملة ((ليس)) بأنها حال ، والفعل الماضي لا يقع حالاً إلا مع ((قد)) ظاهرة أو مقدرة .

قلت : هذه مستثناة كما قاله أبو حيان في النكت الحسان بحثاً ، وانظر ما الداعي لذلك ، وهلا قيل : بتقدير ((قد)) .

(١) ما نقله المحشي نص ما في التصريح ٣٦٥/١ ، وانظر المغني ١٣٤/١ .

ولا يستثنى بـ ((خلا)) وما بعدها منقطع .
 وأفهم كلامه أن جواز الوجهين في ((خلا وعدا)) إذا تجردا عن
 ((ما)) ، وإنَّ ((حاشا)) لا تقترن بـ ((ما)) ، وهو كذلك .

قوله [ولا يستثنى بـ ((خلا)) وما بعدها ...] ظامره أنه لا فرق بين كون
 ((خلا وعدا)) فعلين أو حرفين ، والذي في الارتشاف^(١) :
 ((والحرف والاسم الذي يستثنى به يكون في الاستثناء المتصل والمنقطع ، وأما
 الفعل الذي يستثنى به فلا يقع في الاستثناء المنقطع ، لو قلت : ((ما في الدار أحد
 خلا حماراً)) لم يميز)) .

قوله [وأفهم كلامه أن جواز الوجهين] أي : النصب والخفض ؛ لأنه لما
 ذكرهما بدون ((ما)) قل : ((نواصب أو خوافض)) ، ولما ذكرهما معها اقتصر
 على قوله : ((نواصب)) .

قوله [وإنَّ ((حاشا)) لا تقترن بـ ((ما))] ؛ لأنه إنما ذكرها مع غير المقترن
 بـ ((ما)) لا مع ما يقترن بها .

قوله [وهو كذلك] أي : في الحكمين ، وأما تجويز بعضهم اقتران
 ((حاشا)) بـ ((ما)) والاستدلال له فقد مرّ رده ، فلا تغفل .

(١) الارتشاف ٢٩٥/٢ ((الاستثناء)) .

[المخفوضات]

[باب] في ذكر المخفوضات ، وهي ثلاثة أقسام :

مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالمضاف ، ويرجع إليهما المخفوض من التوابع ، ومخفوض بالمجاورة ،

قوله [ويرجع إليهما المخفوض من التوابع] جوابٌ عما يرد على الحصر في الثلاثة لأنه بقي رابع ، وهو المخفوض بالتبعية ، وحاصله : أنه لا يرد ؛ لأنَّ الصحيح أنَّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع لا التبعية ، والعامل في المتبوع إما الحرف أو المضاف ، وكان عليه أن يقول : ((والمخفوض بالتوهم)) كقول الشاعر :

بدا لي أنني لستُ مُدركٌ ما مَضَى ولا سَابِقُ شَيْئاً إذا كَانَ آتِياً^(١)

بحر (سابق) على توهم دخول الباء في خبر (ليس) ، فكأنه قل (بمدرك) ؛ لأنه وارد أيضاً على الحصر ، والجواب : أنه يرجع إلى المخفوض بالحرف المتوهم .

قوله [ومخفوض بالمجاورة] كقولهم (هذا جحرٌ ضبٍ خربٍ) بخفض (خربٍ) لمجاورته لـ ((ضب)) ، وحقه الرفع ؛ لأنه صفة لـ ((جحر)) ، وقول امرئ القيس :

كَأَنَّ أَبَاناً فِي عَرَانِينَ وَبَلِيٍّ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَلٍ مُزْمَلٍ^(٢)

((وذلك لأنَّ ((مزملًا)) صفة ((كبير)) فكان حقه الرفع ،

(١) البيت تقدم تخريجه في ٥٧٧/١ ((نواصب النعل المضارع)) .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٥٨ وتذكرة النحلة ٣٠٨ وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٧١/٣ والمفني ٥١٥/٢ ، والشاهد فيه واضح .

❧❧ ولكن خفض مجاورته المخفوض)) وهو ((مجلد)) ، كما صرح به المصنف في بعض تعاليقه ^(١) .

لكن في الرضي آخر باب النعت ما نصّه ^(٢) : ((وانجرّ)) مزمل)) مجاورته لـ ((أناس)) لا لـ ((مجلد)) ؛ لأنّ الجار والمجرور يتعلق بـ ((مزمل)) ، والتقدير : كبير أناسٍ مزملٌ في مجلد)) انتهى .

فليتأمل قوله ((لأنّ الجار والمجرور ...)) فقد يقال : إنّ ذلك لا يمنع كون خفض مجاورة ((مجلد)) المتقدم لفظاً .

وأما قراءة ﴿ وَأَرْجَلِكُمْ ﴾ ^(٣) بالخفض مع أنه معطوف على ﴿ أَيْدِيَكُمْ ﴾ لا على ((رؤوسكم)) ؛ إذ الأرجل مفسولة لا ممسوحة فليس من هذا الباب ؛ ❧❧

(١) المغني ٥١٥/٢ .

(٢) ما نقله الغشي موجود في بعض نسخ شرح الكافية ولم يثبته المحققون في المتن ، ونجده في هامش الشرح ٣٦٨/١ ((آخر باب النعت)) .

(٣) المائدة - ٦ ، قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحنفص عن عاصم بنصب ((أرجلكم)) ، وباقى القراء السبعة قرأوا ببلجر ، وليس المحل محل تفصيل وإلا فالكلام كثير ، وغشّار الغشي - أنّ ((أرجلكم)) معطوف على ((أَيْدِيَكُمْ)) - فاسدٌ ؛ لأنّ ((امسحوا برؤوسكم)) جملة غير اعتراضية لا يبرز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بها ، فيجب جر ((أرجلكم)) عطفاً على ((رؤوسكم)) لأنه الأقرب فيكون حكمها المسح لا الغسل . أما تقريره ((إن الأرجل مفسولة)) فتحكم محض لأنه قطعٌ بالنتيجة قبل الثبوت من المقدمات ، وقطعه هذا ناشئ من أحاديث في إسانيدها وفي دلالاتها كلام وإن لها ما يعارضها ، وحتى لا يفوتني فالتمسك بالسيرة لإثبات الغسل لا يمنع لوجود المعارض له مضافاً إلى أن السيرة دليل لي .

❧❧ لأن الذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً كما مثلنا ،
وفي التوكيد نادراً كقوله :

يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ أَنْ لَيْسَ وَصَلُ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنْبِ^(١)
بمخفض ((كلهم)) لجاورته ((الزوجات)) مع أنه توكيد لـ ((ذوي)) ، ولا يكون
في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور .

بل لأن ((الأرجل)) لما كانت من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء
عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعاً عطفت على المسوح^(٢) ، لا لتمسح ولكن
لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها ، ولهذا جاء بالغاية وهو قوله تعالى :
﴿إِلَى الْكُتُبَيْنِ﴾ إمطة لظنّ مَنْ يظن أنها ممسوحة ؛ لأن المسح لم يضرب له غاية .

(١) البيت من البسيط لأبي الغريب النصري في الخزانة ((٩٣ ، ٩٤)) وبلا نسبة في الممع
٤٤٠/٢ والمغني ٦٨٣/٢ . والشاهد واضح .

(٢) اعترف هنا بأن الواجب الظاهر من الآية المسح لكن اعترافه ضمني لا تصريح ، ولا يخفى على
ني لب إن هذا تحكم آخر فقد عاد إلى إسقاط الغسل على النص مرة أخرى ، وزاد هنا بعد التسليم
بالمسح أن وضع تعليقاً لعطف الأرجل على الرؤوس ، ونفس هذا التعليق يحتاج إلى دليل .
أقول : مع أن التعليق سخيّف جداً ، فهو إسقاط على النص من الخارج ، وتبديل لأحكام الله وفقاً
لأمزجة الناس ، ثم إذا كان الملاك الاقتصاد في الماء فالسح أكثر اقتصاداً من الغسل . ثم إن الإسراف
والتبذير مذموم شرعاً بنصوص قرآنية صريحة ، فلا داعي لهذا التلميح البعيد عن العقل والعرف
والذوق العربي جداً . وعدم ضرب غاية للمسح عجيب غريب مريب ؛ لأن إلى الكعبين تفيد الغاية
جزماً ، فدعوى عدم الغاية للمسح تخالف ظاهر نص الكتاب قطعاً ، فلم يبق في ذمتي غير الارتباب من
هذا التأويل الذي لا يدعّمه الدليل ، بل الدليل على ضده أدلّ .

وأسقطه لشذوذه ، كالمرفوع بها .

قوله [أسقطه لشذوذه كالمرفوع بها] فيه : أنَّ الخفض بالمجاورة في النعت قليل - لا شاذ - كما في المغني^(١) ، ومسألة الرفع بالمجاورة عزيزة ذكرها في جمع الجوامع ولم يمثلها في الشرح .

وقد رأيت رسالة للشيخ أبي حيان في العطف على الجوار ذكر أولها أنَّ قاضي القضاة تقي الدين بن دقيق العيد سأله عنه ما نصه :

((وقال بعض معاصرينا أكثرهم يعتقدونه مخصوصاً بالمجرور ، قل : وقد جاء في المرفوع ، وأنشد :

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالثُّهَا مَشِيَ الْهَلُوكُ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ^(٢)

فإنه رفع ((الفضل)) إتباعاً لما قبله لقربه .

قلت : وليس الرفع كما ذكر إتباعاً للـ ((خيعل)) بل رفعه على أنه نعت للهلولك على الموضع ؛ لأنَّ معناه كما تمشي الهلولك الفضل وعليها الخيعل)) انتهى .

(١) المغني ٦٨٣/٢ ((الباب الثامن — القاعدة الثانية)) .

(٢) البيت من البسيط للمتخل الهذلي في ديوان الهذليين ٣٤/٢ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم

٣٠٠ والهمع ٧٥/٢ ، ومراد المحشي واضح من كلامه .

[حروف الجرّ]

وقدّم الأول ؛ لأنه الأصل ، ثم إنه نوعان :
ما يجرّ الظاهر والمضمر ، وما يجرّ الظاهر فقط .
وأشار إلى الأول مبتدئاً به لعمومه بقوله [يُخفّضُ الاسم إمّا بحرفٍ
مشترك] بين الظاهر والمضمر ، [وهو] سبعة :

قوله [وقدّم الأول لأنه الأصل] لأنّ الحرف يقدرّ به المضاف لا العكس ودليل
التقدير إقحامهم اللام ؛ ولأنّ عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس ؛ ولأنّ
المضاف كثيراً ما يحمل في أحكامه على الجار .

ألا ترى أنّ أبا الفتح ذكر في باب تدريج اللغة^(١) أنه إنما جاز : ((غلام من
تضرب أضرب)) حملاً على ((بمن تمرر أمرر)) ، وذلك لأنّ الأصل أنّ الاستفهام
لا يعمل فيه ما قبله .

ولمّا كانوا لم يجدوا لحرف الجرّ سبيلاً أنّ يعلقوه استجازوا فيه ذلك ، فلمّا ساغ
لهم إعماله فيه تدرجوا منه إلى أنّ أضافوا إليه الاسم .

قوله [وهو سبعة] أي : بالنظر للمذكور في هذا الباب ، فلا ينافي أنّ ((خلا
وعدا وحاشا ولعل ومتى)) كذلك .

قل المصنف في حواشي الألفية عند قولها : ((بالظاهر اخصص...)) : ☞☞

(١) الخصائص ٣٥٢/١ ((باب تدريج اللغة)) .

[من] نحو : ﴿ وَمَنْكَ وَمَنْ نُوحٍ ﴾^(١) ، وهي لبيان الجنس نحو : ﴿ فَاجْتَنِبُوا
الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾^(٢) .

☞ ((مفهومه أن ما عدا هذه السبعة يحبر الظاهر والمضمر ، فتقول على
هذا إذا قيل ((زيد قام القوم حاشله أو خلاه أو عداه)) احتمل المفعولية والجر ،
وكذا ((أنت قام القوم حاشاك وخلاك وعداك)) .
أما في التكلم فإنك تقول : ((قاموا عدائي وخلاني وحاشائي)) إن قدرته فعلاً ،
وبغير نون إن قدرت الحرفية .

وإذا قلت : ((لعله يفعل ، أو لعلني أفعل أو لعلك تفعل)) احتمل الوجهين ،
وإن سمع ذلك من عقيل فهو على الجر ، وإلا فهو على النصب .
هذا إذا كان عقيل يوجبون الجرّ بها ، وإلا فهو على الاحتمال ، وإذا قلت :
((زيدا أخذت الثوب منه)) بمعنى : منه ، جاز أيضاً عند الهذلي)) انتهى .

قوله [وهي لبيان الجنس] هذا المعنى أثبتته جماعة من المتقدمين والمتأخرين .
وعلاقتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بينت معرفة ، كالأية التي مثل بها ،
أي : الذي هو الأوثان .

فإن بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة نحو ﴿ يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرٍ مِنْ ذَهَبٍ ﴾^(٣)
أي : هي ذهب .

(١) الأحزاب - ٧ .

(٢) الحج - ٣٠ .

(٣) الكهف - ٣٦ .

وللتبعية نحو : ﴿ وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾ ^(١) ،

قوله [وللتبعية] هذا المعنى أثبتته الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور ،
وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـ ((بعض)) .

والفرق بين البينية والتبعية : أن ما قبل الأولى أكثر عما بعدها ؛ لأنَّ
((الرجس)) مثلاً أكثر من ((الأوثان)) ، وما قبل الثانية أقل ؛ لأنَّ ((مَنْ
يقول)) مثلاً أقل من مطلق الناس ، و ((مَنْ يقول)) متقدماً تقديراً .

واعلم أنَّ البعية المعتبرة في ((من)) التبعية هي البعية في الأجزاء ، لا
البعية في الأفراد ، على خلاف التكرير الذي يكون للتبعية على رأي السيد ،
فإنَّ المعتبر فيه البعية في الأفراد لا البعية في الأجزاء ، وبه تفارق ((من))
التبعية ((من)) البينية على ما صرح به الرضي حيث قل ^(٢) :

((وتعريف ((من)) البينية أن يكون قبلها أو بعدها مبهم يصلح أن يكون
المجرور بـ ((من)) تفسيراً له ، ويقع ذلك المجرور على ذلك المبهم ، كما يقل مثلاً
لـ ((الرجس)) أنه ((الأوثان)) ، و ((العشرون)) إنها ((الدراهم)) ،
وللضمير في قولك ((عز من قائل)) إنه القائل .

بخلاف التبعية فإنَّ المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها أو بعدها ؛
لأنَّ ذلك المذكور بعض المجرور ، واسم الكل لا يطلق على البعض ، فإذا قلت :
((عشرون من الدراهم)) ، فإنَّ أشرت بالدراهم إلى دراهم معينة أكثر من عشرين
فـ ((من)) تبعية ؛ لأنَّ العشرين بعضها ،

(١) العنكبوت - ١٠ .

(٢) شرح الكافية ٣٢٢/٢ ((حروف الجر)) .

☞ وإن أردت بالدرهم جنس الدراهم فهي بيانية ؛ لصحة إطلاق المجرور على العشرين)) انتهى .

وبنى السيد في حواشي المطول على ما رآه الرد على السعد في قوله ((وكقليل الملة في قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ مع أن الإسرائ لا يكون إلا بالليل للدلالة على تقليل الملة وأنه أسري به في بعض الليل)) حيث قل^(١) : ((الدلالة على البعضية مذكورة في الكشف ، واعترض عليه ، بأن البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الأفراد لا البعضية في الأجزاء ، فكيف يستفاد من قوله ((ليلا)) إن الإسرائ كان في بعض من أجزاء ليلة ، فالصواب أن تنكيره لدفع توهم الإسرائ في ليل ، أو لإفانة تعظيمه)) .

واعترضه ابن كمل باشا بأن ما قاله خالف فيه الشيخ عبد القاهر ، فإنه قل في دلائل الإعجاز^(٢) إن التنكير في ((حياة)) في قوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ للدلالة على أن تلك الحية قليلة .

واعلم أيضاً أن البعضية التي تدل عليها ((من)) هي البعضية المجردة المنافية للكلية ، لا البعضية التي هي أعم من أن تكون في ضمن الكل أو بدونه ، والدليل عليه - كما قاله السعد فيما علقه على التلويح - اتفاق النحاة على ذلك ، ☞

(١) المطول - ٤٩٩ وبهامشه كلام السيد الشريف الجرجاني في بحث ((الإطناب)) .

(٢) هذا معنى كلامه في دلائل الإعجاز ٢٨٩ ((باب اللفظ والنظم)) . والاية من البقرة ١٧٩ .

حيث احتلجوا إلى التوفيق بين ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ و﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾^(١)، إلى أن قالوا: لا يبعد أن ((يغفر)) بعض الذنوب لقوم ، ((جميعها)) لقوم ، أو خطاب لبعض قوم نوح وعاد وثمود كما يقتضيه سياق آية سورة إبراهيم ، فتخصيص النحلة بقوم نوح غير ظاهر ، وخطاب الجميع لهذه الأمة . ولم يذهب أحد إلى أن التبعية لا ينافي الكلية .

وأما بحث السيد فيه - بأن الرضي صرح بعدم المنافاة بينهما حيث قل^(٢): ((ولو كان أيضاً خطاباً لأمة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها بل عدم غفران بعضها)) - غير متجه ؛ لأن كلام الرضي غير مرضي لما عرفت .

ويرشد لأن مدلول ((من)) التبعية المجردة قول صاحب الكشف في قوله تعالى ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾^(٣): ((وأدخل ((من)) التبعية صيانة لهم وكفاً عن الإسراف والتبذير المنهي عنه)) ولم ينكر عليه أحد .

وأيضاً^(٤) زيلة: من التبعية في قوله تعالى ﴿وَأَمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ ، فإنه لو كانت دلالتها على مطلق البعية الشاملة لما في ضمن الكلية لصاعت تلك الزيلة ، وفاتت الدلالة على أن المغفور بالإيمان بعض الذنوب لا كلها .

(١) إبراهيم - ١٠ ، الزمر ٥٣ .

(٢) شرح الكافية ٣٣٢/٢ ((حروف الجر)) .

(٣) الكشف ٤٠/٨ تفسير سورة البقرة - ٣ .

(٤) أي: ويرشد أيضاً .

﴿ قل البياضاي ^(١) ﴾ : ((وبعض ذنوبكم هو ما يكون من خالص حق الله تعالى فإنَّ المظالم لا تغفر بالإيمان)) . والعجب له أنه مع تصريحه بهذا قل في تفسير سورة نوح ((بعض ذنوبكم)) : ((هو ما سبق فإنَّ الإسلام يبيِّه ، فلا يؤاخذكم به في الآخرة)) حيث أخذ جبَّ الإسلام عاملاً لنوعي الذنوب .

فائدة : قيل : جيء بـ ((من)) في خطاب الكفرة دون المؤمنين في جميع القرآن تفرقة بين الخطابين .

وقل البياضاي في تفسير سورة إبراهيم ^(٢) : ((ولعلَّ المعنى فيه إنَّ المغفرة حيث جاءت في خطاب الكفار مرتبة على الإيمان وحيث جاءت في خطاب المؤمنين مشفوعة بالطاعة والتجنب عن المعاصي ونحو ذلك فيتناول الخروج عن المظالم)) .

قال ابن كمال باشا : وهذا إنما يتم لو لم يجيء الخطاب للكفرة على العموم ، وقد جاء ذلك في قوله تعالى في سورة الأنفل ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنِّ يَنْهَوْنَ عَنْفُسَهُمْ وَأَعْتَفَتْ لَهُمْ ^(٣) ﴾ .

فائدة أخرى : قضية كلام الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجَ مِنْ الشَّجَرَاتِ زُرْقًا لَكُمْ ^(٤) ﴾ : ((أنه إذا كانت ((من)) للتبعيض فهي في موضع المفعول به))

-
- (١) تفسير البياضاي ٣٣٧ تفسير سورة إبراهيم - ١١ و الخشي نقل كلام البياضاي بالمعنى ، وانظر الصفحة ٧١ تفسير سورة نوح - ٤ .
- (٢) تفسير البياضاي - ٣٣٧ تفسير سورة إبراهيم الآية - ١١ .
- (٣) الأنفل - ١٠ .
- (٤) الكشاف ٩٤/٨ تفسير سورة البقرة آية - ٢٢ .

﴿ و ((رزقاً)) مفعول من أجله ، و ((لكم)) مفعول به لـ ((رزقاً)) ؛ لأنه حينئذٍ مصدر ، قل الطيبي : وإذا قدرت مفعولاً كانت اسماً كـ ((عن)) في قوله :
 مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي ^(١)

...)) انتهى ،

ولهذا قل بعضهم : الذي تقتضيه جزالة نظم التنزيل في مثل : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ﴾ ^(٢) كون ((من)) التبعيضية اسماً مبتدأ و ((من يقول)) خبر ؛ إذ لم يستفد على عكسه من الخبر زيادة على المبتدأ فتأمل .

لكن قل السيد : ((من الثمرات)) على تقدير التبعيض : مفعول به ، لا على أنَّ ((من)) اسم بمعنى ((بعض)) كما قيل ، بل على أنَّ تقديره : شيئاً من الثمرات ، وما يقل من أنَّ معناه : فلنخرج بعض الثمرات فهو حاصل المعنى ، قل السعد في ((ومن الناس من يقول)) بعد كلام قرره : ((فالوجه أنَّ يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ)) .

(١) عجز بيت من الكامل لقطري بن الفجاءة في ديوانه ١٧١ وبلا نسبة في الأوضح ١٥٠/٢ والممع ٣٨١/٢ ، وقلمه :

ولقد أراني للرماح دريئةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

والشاهد فيه ((من عن يميني)) فإنَّ ((عن)) اسم بمعنى : جانب ، بدليل دخول حرف الجر ((من)) عليه ؛ لأنَّ حروف الجر لا تتصل إلا بالأسماء .

(٢) البقرة - ٨ .

ولابتداء الغاية مكاناً ، أو زماناً ،

قوله [لابتداء الغاية] هذا هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة اليه ، فكان ينبغي تقديمه .

والمراد بالغاية : المسافة إطلاقاً لاسم الجزء على الكل ؛ إذ الغاية هي النهاية ، وليس لها ابتداء ، وبهذا ظهر معنى قولهم : (إلى) لانتهاء الغاية ، قاله في التلويح .
واعترض عليه : بأن نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء ، والشيء إنما ينتهي بضله ، فكيف يكون جزءاً منه ، بل إنما يطلق على آخر جزء منه مجاورةً بينه وبين النهاية .

قل الفناري : ولك أن تقول غاية ما في الباب أن تكون الغاية في المسافة مجازاً في المرتبتين ، ومثله غير عزيز .

قل الرضي^(١) : ((وتعرف ((من)) الابتدائية بأن يحسن في مقابلتها ((إلى)) أو ما يفيد فائدتها نحو : ((أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)) ؛ لأن معنى ((أعوذ به)) : التجئ اليه ، فالباء أفادت معنى الانتهاء)) .

قوله [مكاناً] باتفاق من البصريين والكوفيين .

قوله [أو زماناً] عند الكوفيين والأخفش وابن درستويه ، ومنع ذلك أكثر البصريين ، وأولوا ما يدل له .

(١) شرح الكافية ٣٣٧/٢ .

أو غيرهما ، نحو : ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ^(١) ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾ ^(٢) ، وللبلد نحو : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ ^(٣) ،

قوله [أو غيرهما] قال الشاطبي : معتزلاً عن ابن مالك ^(٤) حيث لم يذكر هذا : ((يمكن أن يكون جعل ابتداء الغاية للمكان هو الأصل ، وما سواه راجع إليه بالجاز ، فكانه جعل الأشخاص أماكن بالتأويل ؛ لملازمة الأماكن لها ؛ إذ لا يقل : ((من فلان إلى فلان)) إلا ولهما مكانان بينهما مسافة ، ويصل الكتاب من أحد المكانين إلى الآخر)) انتهى .

قوله [﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾] مثل للابتداء مكاناً ، وقوله ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ مثل للابتداء زماناً ، وقيل التقدير : من تأسيس أول يوم ، ورثه السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان ، وقوله ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾ مثل لا ابتداء غيرهما .

قوله [للبلد ...] أنكر قوم مجيء ((من)) للبلد وقالوا : التقدير : أرضيتم بلحية الدنيا بدلاً من الآخرة ، فلمفيد للبدلية متعلقها المحذوف ، وأما هي فلا ابتداء .

(١) الإسرائ - ١ ، التوبة - ١٠٨ .

(٢) النمل - ٣٠ .

(٣) التوبة - ٣٨ .

(٤) لا داعي لاعتذار الشاطبي لأن ابن مالك في شرح التسهيل ٧٣ ذكر هذا القسم حيث قل : ((وتكون ((من)) لا ابتداء الغاية في غير الزمان والمكان ، كقولك : ((قرأت سورة البقرة من أولها إلى آخرها)) .

وللتعليل: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ ، وللتأكيد بعد نفي أو شبهه نحو: ((ما لباغ من مفر)) ،

قوله [للتعليل] أي : عند جماعة .

قوله ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾^(١) أي : أغرقوا لأجل خطاياهم ، فقدّمت العلة على المعلول للاختصاص .

قوله [وللتأكيد] هذه هي الزائدة ، وهي الدالة على التنصيص على العموم إذا دخلت على نكرة لا تختص بالنفي نحو: ((ما جاءني من رجل)) ، أو تأكيد التنصيص عليه ، وهي الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو: ((ما جاءني من أحد)) .
والمراد من كونها زائدة : كونها في موضع يطلبه العامل بدونها ، فتصير بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها مخلاً بالمعنى المراد ، كما قالوا في ((لا)) إنها زائدة في قولهم : ((جئت بلا زاد)) مع أنّ سقوطها غل بالمعنى .

قوله [بعد نفي ...] لا بد أيضاً أن يكون مجرورها نكرة ، وأن يكون إمّا فاعلاً نحو: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ ﴾ ، أو مفعولاً به نحو: ﴿ هَلْ تُجِئُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾^(٢) ، أو مبتدأ كما مثل .

والمراد بشبه النفي : النهي بـ ((لا)) والاستفهام بـ ((هل)) .
وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط ، نحو ((قد كان من مطر)) ،
وأول هذا على التبعض أو التبيين ،

(١) نوح - ٢٥ .

(٢) الآيتان على الترتيب من سورتي الأنبياء - ٢ ، مريم - ٩٨ .

☞ أي : قد كان شيء هو بعض المطر ، فحذف ((شيء)) وأقيمت
الصفة مقامه ، والأخفش والكسائي وهشام بلا شرط ، ووافقهم ابن مالك ^(١) .
قال المصنف في الحواشي :

وقد تزايد في معمول فعل نسبته لمعمولاته على سبيل الإيجاب في اللفظ ، إذا
كان المعنى على أَنَّ النسبة على سبيل النفي نحو : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
وَالْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ^(٢) ؛ لأنَّ المعنى : يودون أن لا ينزل عليكم
من خير .

فإنَّ العرب قد تدخل النفي على شيء ومرادها نفي غيره إذا صحَّ استلزامه له
بوجه ، ومن هذا ((ما علمت أحداً يقول ذلك إلا زيداً)) ؛ لأنَّ معناه : ما يقول
أحدٌ ذلك في علمي ولهذا تأولوا :

وما إخلُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ ^(٣)

على معنى : إخل أن لا تنولنا ، وقد أشار إلى هذا أبو العباس ثعلب في
أماله .

(١) شرح التهليل ٩٣ ((حروف الجر)) ، وانظر شرح التصريح ٩٢ فهناك نجد نص كلام
الحشي .

(٢) البقرة - ١٠٥ .

(٣) البيت تقدم في ٤٤٧٢ بحث ظن وأخواتها .

﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾

قوله [نحو ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾]^(١) [قل في التصريح^(٢) : ((خالق)) مبتدأ ،
و((غير الله)) نعته على المحل ، والخبر محذوف تقديره : لكم ، وليس ((يرزقكم))
الخبر ؛ لأنَّ ((هل)) لا تدخل على مبتدأ خبر عنه بفعل على الأصح)) انتهى .
وقوله : ((المحل)) مبني على أنَّ المجرور بحرف زائد إعرابه محلي ، وأنَّ الإعراب
الحلي لا يختص بالمبنيات ، بدليل فاعل المصدر المخفوض بإضافته إليه ، ونحو ذلك فقد
صرحوا بأنَّ إعرابه محلي .
وقد أسلفنا في باب المبتدأ أنَّ القياس أنَّ يكون جميع ذلك من الإعراب
التقديري ؛ لقولهم : إنَّ الإعراب الحلي أنَّ تكون الكلمة في محل لو كان فيه اسمٌ
معرب لكان إعرابه كذا ، وهذا لا يصح في الكلمة المعربة .
وقولهم : المانع في الإعراب الحلي قائم بمجمله الكلمة ، وفي التقديري بالحرف
الأخير ، وأيُّ فرق بين المتبع والحكي والمدغم - فإنَّ إعرابها تقديري - وبين المجرور
بحرف زائد أو بإضافة المصدر ونحوه .
إلا أنَّ يقال : لما كانت حركة المجرور بإضافة المصدر والحرف الزائد وشبهه
إعرابية استبعدوا أنَّ يعربوه تقديرًا ، لئلا يصير الاسم معرباً بإعرابين في محل واحد
وإنَّ كان أحدهما لفظياً والآخر تقديرياً ولا نظير له ، بخلاف غيره مما جعلوا إعرابه
حلياً ، فإنَّ حركته إما بنائية أو لا إعرابية ولا بنائية .

(١) فاطر - ٣ .

(٢) شرح التصريح ٩٢ .

وللاستعلاء نحو: ﴿وَنَصْرَنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾

قوله [وللاستعلاء] عند الأخفش والكوفيين .

وعبر في المغني^(١) عن هذا والذي بعده بقوله : ((مرادفة على)) ((مرادفة في)) ، وكذا ما أشبهه مما استعملت فيه ((من)) بمعنى هو المعنى الأصلي لحرف غيرها ، وكذا صنع في بعض الحروف كـ ((في)) ، وفي بعضها كالباء جعل نفس تلك المعاني معاني ذلك الحرف ، وجمع ابن مالك في الألفية بين الطريقتين^(٢) .
ولعل التعبير بمرادفة الحرف الآخر أظهر لسلامته من إيهام أن الحرف مشترك بين تلك المعاني ، وأنه حقيقة فيها ، وليس كذلك ، بل هو مجاز إما في الفعل أو الحرف ، على ما ستعرفه .

قوله ﴿وَنَصْرَنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾^(٣) [أي : عليهم ، وخرّجها المانعون على التضمين ، أي : منعه بالنصر من القوم ، كذا في المغني^(٤) ، وهو مبني على أن التضمين إشراب لفظ معنى لفظ آخر ، وهو ما ذكره في القاعدة الثالثة من الباب الثامن^(٥) .

(١) عبر ابن هشام في المغني ٣٢٢/١ بـ ((مرادفة على)) عن أداء معنى الاستعلاء بـ ((من)) ، وفي ٣٣١/١ عبر بـ ((مرادفة في)) عن أداء معنى الظرفية بـ ((من)) ، وفي ١٦٩/١ عبر بـ ((مرادفة إلى)) عن أداء معنى الغاية بحرف الجر ((في)) ، وعبر بـ ((مرادفة من)) عن ابتداء الغاية بـ ((في)) .
(٢) قال في الألفية : ((على)) للاستعلاء ، ومعنى ((في)) و ((عن)) ، فاستعمل ابن مالك طريق مرادفة الحرف ، فكأنه قال ((على)) ترادف ((في)) وترادف ((عن)) ، وقال أيضاً : شبه بكاف و بها التعليل قد يُعنى ، فاستعمل التصريح بأن الكاف للتعليل ، ولم يقل الكاف ترادف اللام .

(٣) الانبياء - ٧٧ .

(٤) المغني ٣٢٢/١ ((من)) .

(٥) المغني ٦٨٥/٢ .

وللظرفية نحو : ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ ^(١) .

☞ وهو أحد أقوال خمسة في التضمن ، والمختار منها عند المحققين إن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حل مأخوذ من اللفظ الآخر بمعونة القرينة اللفظية ، فمعنى ((يقلب كفيه على كذا)) ، أي : نادماً على كذا ، وقد يعكس كما في : ﴿ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ^(٢) ، أي : يعترفون به مؤمنين .

وبهذا يندفع : أن اللفظ المذكور : إن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر ، وإن كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي ، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وتحقيق الكلام في التضمن يطلب من رسالتنا المعمولة فيه ، فإنها جمعت غور الفوائد وفرائد القلائد .

قوله [وللظرفية] عند الكوفيين مكانية أو زمانية ، فالأولى كالأية التي مثل بها ، أي : ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ ، والظاهر أنه لبيان الجنس مثلها في : ﴿ مَا شَخُّ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(٣) والثانية نحو : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ ^(٤) أي : في يوم الجمعة . وأوصل في المعني ^(٥) معاني ((من)) إلى خمسة عشر . واعلم أنه قل في المعني في حرف الباء ^(٦) : ((مذهب البصريين أن ☞

(١) فاطر - ٤٠ .

(٢) البقرة - ٣ .

(٣) البقرة - ١٠٦ .

(٤) الجمعة - ٩ .

(٥) المعني ٣٨٨ - ٣٣٣ ((من)) .

(٦) المعني ١١١/١ ((حرف الباء)) .

⦿⦿ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أنَّ أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك . وما أوهم ذلك فهو عندهم :

إمّا مؤول يقبله اللفظ ، كما قيل في ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾^(١) : ((في)) ليست بمعنى ((على)) ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحلّ في الشيء .
وأما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمّن بعضهم ((شربن)) في قوله :

شَرَبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ.....^(٢)

معنى ((روين)) ، و ((أحسن)) في ((وقد أحسن بي)) معنى : لطف بي ، وأما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى ، وهذا الأخير هو عمل الباب عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذاً ، ومذهبهم أقلّ تعسفاً)) انتهى .

وقل في الباب السادس^(٣) : ((الثالث عشر : - أي : من الأمور التي اشتهرت بين العرب والصواب خلافها - قولهم : ينوب بعض حروف الجر عن بعض ، وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به ،

(١) طه - ٧١ .

(٢) جزء من صدر بيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في الأشبل والنظائر ٤٤/٣ ، وبلا نسبة في المغني

١٠٩/١ وشرح ابن النظم ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، وقامه :

شَرَبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لَجَجَ خَضِرٍ لَهُنَّ نَسِجٌ

والشاهد واضح .

(٣) المغني ٦٥٦/٢ ((الباب السادس)) .

وتصحيحه بإدخال ((قد)) على قولهم ((يتوب)) ، وحينئذٍ فيتعذر استدلالهم به ؛ إذ كل موضع ادّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه : لا نسلم أنّ هذا مما وقعت فيه النيابة ، ولو صحّ قولهم لجاز أن يقل : ((مررت في زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت إلى القلم)) .

على أنّ البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادّعت فيها النيابة أنّ الحرف باقٍ على معنائه ، وأنّ العامل ضُمّنَ معنى عامل يتعلّى بذلك الحرف ؛ لأنّ التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف)) انتهى .

وفيه أمور : الأول : أنّ كلامه في حرف الباء يقتضي أنّ الذي يقول بالتضمين إنما هو البصريون ، وأنّ الكوفيين وبعض المتأخرين لا يشتبهونه ، ولم يتنبه أحد من تكلم على التضمين على الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين .

الثاني : أنّ كلامه يقتضي أنّ البصريين يميزون في ما أوهم نيابة حرف عن حرف مما سمع تخريجه على الأوجه الثلاثة ، وكان ينبغي أنّ لا يصار إلى الثالث إلا حيث تعذر الأولان ، وكذا لا يصار إلى التضمين إلا حيث تعذر التأويل الذي يقبله اللفظ ؛ لأنه صرح في المغني في الجملة الثالثة مما له محل من الباب الثاني^(١) : بأنّ التضمين لا ينقاس ، وبه صرح ابن جني ، لكن في التصريح آخر باب المفعول معه ((أنّ الأكثرين على أنه قياسي))^(٢) .

(١) المغني ٤١٨/٢ .

(٢) شرح التصريح ٣٤٦/١ .

⊞⊞ وظاهر كلام الجماعة حيث يتكلمون على معاني الحروف أنَّ إنباء حرف عن حرف لا تثبت إلا أنَّ يقدَّر التضمين ، فإنهم كثيراً ما يردوا شاهد الإنباء بلحتمل التضمين ، وهذا إما بناءً على أنَّ التضمين نياسي أو على أنَّ التجوز في الفعل أسهل ، كما أشار إليه في المغني في الباب السادس ^(١) ، وبه يتدفع ما يرد من أنه ما المرجح للتضمين على تلك الإنباء مع أنَّ كلاً لا يتقاس فليحور .

الثالث : يردُّ على ما قاله في الباب السادس أنه يجوز كونُ المعربين تبعوا الكوفيين وبعض المتأخرين ، فإنَّ مذهبهم أقلُّ تعسفاً كما اعترف به في حرف الباء .

الرابع : صريح قوله ((ولا يعملون ذلك شاذاً)) أنَّ القاعدة عندهم مطردة ، فلا يحتاج بل لا يصح ما ادَّعاه في تصحيحها من إدخال ((قد)) .

وقوله ((ولو صح ذلك لجاز أنَّ يقال ...)) يرد عليه : أنه إنَّ كان مذهبهم أنَّ الإنباء لا تتوقف على سماع جاز ما ذكر ، ولا مانع منه ، وإنَّ كان مذهبهم أنها تنوب سماعاً وأنَّ تلك الإنباء المسموعة ليس بشاذة فيحمل عليها ما سمع من غير احتياج إلى تأويل آخر ، كما يدل عليه كلامه في حرف الباء ، فلا يلزم جواز أنَّ يقال ذلك لعدم سماعه فتأمل .

وقوله ((لأنَّ التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف)) وإليه ذهب الفخر الرازي وأتباعه استناداً إلى أنَّ مفهومه غير مستقل بنفسه ، فإنَّ ضمَّ إلى ما ينبغي ضمُّه كان حقيقة وإلا فهو مجاز في التركيب لا في المفرد ، وكلامنا في المفرد ، ⊞⊞

(١) المغني ٦٥٦/٢ ((الباب السادس)) .

[وإلى] نحو : ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ ^(١) و ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ^(٢) .
وهي لانتهاء الغاية مطلقاً نحو : ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ ^(٣) ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا
الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ^(٤) .
وللمصاحبة نحو : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ ^(٥) ،

☞ ورد هذا النقشواني : بأنّ الحرف له مدلول في الجملة بطريق الوضع ،
سواء استقلّ بنفسه أو قام بغيره ، فإنّ استعمل في ما وضع له كان حقيقة وإنّ
استعمل في غيره لعلاقة كان مجازاً ، وهذا هو المختار عند أهل المعاني .

قوله [وهي لانتهاء الغاية مطلقاً] أي : زمانية أو مكانية أو غيرهما ، ولم يمثل
له ، وذلك نحو : ((إلى هرقل ملك الروم)) .

(١) المائة - ١٠٥ .

(٢) الآية وردت مرات عديدة في القرآن الكريم منها : البقرة - ٢٨ .

(٣) الإسراء - ١ .

(٤) البقرة - ١٨٧ .

(٥) النساء - ٢ .

وللظرفية نحو :

فلا تتركني بالوعيد كأتني إلى الناس مطلي به القار أجرب
ولغير ذلك .

قوله [فلا تتركني بالوعيد ... ^(١)] الوعيد : التهديد ، والمطلي : المدهون ، وفي
الصحاح ^(٢) : ((القار : القير ، وقيرت السفينة طليتها بالقار)) .

وقل في المغني ^(٣) : ((وتأول بعضهم البيت على تعلق ((إلى)) بمحذوف ، أي :
مطلي بالقار مضافاً إلى الناس ، فحذف وقلب الكلام .

— أي : لأنه حذف الحال أعني : (مضافاً) ، وأدخل الباء على غير ما حقها أن
تدخل عليه ؛ لأنه أدخلها على الضمير الذي كان مستتراً في مطلي ، ورفع (القار)
بـ مطلي ، وكان حقها أن تدخل على (القار) ، ورفع الضمير بـ مطلي ، وهذا على
رواية رفع القار ، وأما على رواية جره فهو بـ من الضمير المجرور ، ولا قلب فيه —

وقل ابن عصفور ^(٤) : وهو على تضمين ((مطلي)) معنى ((مَبْغُض)) ، قل :
((ولو صحَّ بجيء ((إلى)) بمعنى ((في)) لجاز ((زيداً إلى الكوفة)) ...)) .

وفي قوله : ((لو صحَّ ...)) بحثٌ يعلم مما أسلفناه .

قوله [ولغير ذلك] أوصلها في المغني إلى ثمانية معانٍ .

(١) من الطويل للناطقة الذبياني في ديوانه ١٨ والضرائر ٢٣٥ وبلا نسبة في المغني ٧٥/١ والمجم ٣٣٢/٢ .

والشاهد فيه بجيء ((إلى)) بمعنى ((في)) ، والتقدير : لا تتركني بالوعيد كأتني في الناس جل أجرب .

(٢) الصحاح ٦٨٥/٢ ملة ((قور)) .

(٣) المغني ٧٥/١ ، ومن قوله ((أي لأنه حذف الحال ... إلى قوله : ولا قلب فيه)) كلام من الخشي

للتوضيح ، ثم عاد لإكمال كلام المغني من قوله ((قل ابن عصفور ...)) .

(٤) ضرائر الشعر - ٣٣٨ .

[و ((عن)) نحو : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ ^(١) ،
وهي للمجاززة كـ ((سرت عن البلد)) .

وللبعدية نحو : ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ ^(٢) .

وللبدل نحو : ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ ^(٣) .

وللاستعلاء نحو : ﴿فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ ^(٤) .

قوله [وهي للمجاززة] لم يذكر البصريون لها سوى هذا المعنى .

قوله [وللبعدية] بالباء الموحدة .

قوله [﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾] أي : حالاً بعد حل ، ويحتمل أن تكون ((عن)) على
حالتها ، والتقدير : طبقاً متباعداً في الشلة عن طبق آخر دونه ، فيكون كل طبق أعظم
في الشلة مما قبله ، قاله الدماميني .

قوله [﴿فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾] أي : عليها ، ويحتمل التضمين ، والمعنى : فإنما
يبعد الخير عن نفسه بالبخل ، قاله الدماميني ، وفيه ما مرّ .
وعلى طريق المحققين فتقدير التضمين : فإنما يبخل مبعداً بالبخل الخير عن
نفسه .

(١) يوسف - ٢٩ والتوبة - ٤٣ .

(٢) الانشقاق - ١٩ .

(٣) البقرة - ٤٨ .

(٤) محمد - ٣٨ .

وللتعليل نحو : ﴿إِلَّا عَنْ مُوعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ ^(١) ، ولغير ذلك .
 [و ((على))] نحو : ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ ^(٢) .

قوله [ولغير ذلك] أوصلها في المغني لعشرة معان ^(٣) .
 قوله ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [قل الزمخشري ^(٤) : ((معناه وعلى الأنعام وحدها لا تحملون ، ولكن عليها وعلى الفلك في البر والبحر)) .
 قل شيخ الإسلام قاضي القضاة أبو الحسن علي السبكي رحمه الله :
 ((توقفت في هذا الكلام ، ونظري في شيئين : أحدهما مدلول ((وحده)) ،
 والثاني : ما كتبه في مسألة ((كل)) .

أما الأول : فقل النحة في ((وحده)) : مذهب الخليل وسيبويه أنه اسم
 موضوع في موضع المصدر الموضوع موضع الحل ، كأنه قل : اتحاداً ، واتحاداً موضع
 ((موحد)) ، أو مع الفعل المتعدي نحو : ((ضربت زيدا وحده)) هو حل من
 الفاعل أي : ضربته في حل اتحالي له بالضرب ، ومذهب المبرد أنه حل من المفعول ،
 أي : ضربته في حل أنه مفرد بالضرب .

وذهب أبو بكر بن طلحة إلى أنه حل من المفعول ليس إلا ؛ لأنهم إذا أرادوا
 الفاعل قالوا ((مررت به وحدي))

-
- (١) التوبة - ١١٤ .
 (٢) المؤمنون - ٢٢ ، غافر - ٨٠ .
 (٣) هي : المجاوزة ، البذل ، الاستعلاء ، التعليل ، مرادفة ((بعد)) ، الظرفية ، مرادفة ((من)) ،
 مرادفة الباء ، الاستعانة ، وأن تكون زائدة للتعريف عن أخرى محذوفة . المغني ١٤٧/١ - ١٤٩ .
 (٤) الكشف ١٨١/٤ تفسير سورة غافر الآية ٨٠ .

كما قل :

والذنبُ أخشهُ إنْ مَرَرْتُ به وَحْدِي^(١)

وذهب جماعة إلى أنه مصدرٌ موضوع موضع الحل ، فمنهم من قل : مصدر على حذف حروف الزيلة ، أي : اتحلّه ، ومنهم من قل : مصدر لم يوضع له فعل ، وذهب يونس وهشام في أحد قوليه : إلى أنه منتصب انتصاب الظروف .

والمختار ما قاله ابن طلحة ، وقول سيويه ((في حل اتحادي له بالضرب)) محمولٌ عليه ؛ لأنه إنما توحد بالضرب إذا لم يكن غيره مضروباً معه ، وقد يشارك الضارب غيره في ضرب ذلك المضروب ، ألا ترى أنك تقول ((ضربنا زيداً وحله ، وضربت وحدي زيداً وعمراً)) .

فعلم أن معناها أفراد ما تضاف إليه ، إما المتكلم أو المخاطب كـ ((وحدي)) وأما الغائب في معنى ذلك الفعل ، وإذا جعلتها خبراً في قولك ((زيد وحده)) ، فمعناه : زيدٌ استقر وحله ، فمعنى الحصر والانفراد موجود ، ومعنى الظرفية بعيد ، لكنه تقرير نحوي ، والمعنى لا يختلف .

وإنما النظر في أن ((وحد)) المضاف إلى الضمير أي ضمير كان هل هو المحصور في الفعل أو الفعل محصور فيه ؟

(١) جزء بيت من النسخ للربيع بن ضبع الفزاري في الكتاب ٤٦١ وشرح أبيات سيويه للأعلم ٩٣/١ والنكت ٢٣٣/٨ ، وعلمه :

والذنبُ أخشهُ إنْ مَرَرْتُ به وحدي ، وأخشى الرياحَ والمطرا
والشاهد فيه ((وحدي)) حلٌّ من الضمير المتصل ، أعني ((تاء)) ((مررت)) فهي الفاعل .

☞ إذا قلت : ((ضربت زيداً وحده)) ، وأردت : لا مضروب لك سواه ، هل حصرت في ((ضربك)) أو حصرت ((ضربك)) فيه ؟ قد تبين أن المراد الثاني ، فالمحصور هو الفعل ، والمحصور فيه هو المضروب فلا مضروب لك غيره ، وقد يكون له هو ضارب آخر .

فهذا معنى الإفراد الذي قلنا ، والتقييد إنما هو للفعل في المفعول ، وما يبين هذا أن الحال تقييد للفعل لا للمفعول ، وهو في قوة خبر ثان ،

فإذا قلت ((رأيت زيداً راكباً)) فكأنك أخبرت برؤيته وكونه في حال الرؤية ، بخلاف قولك ((رأيت زيداً الراكب)) لم تخبر بركوبه بل قيده بالركوب وصفاً له ، فـ ((وحده)) إذا أعربته حالاً ظهر فيه هذا ، وإن أعربته ظرفاً - وهو بعيد - فكذلك ؛ لأن العامل في الظرف هو الفعل ، وليس تخصيص فيه للمفعول أصلاً ولا تقييد ، بخلاف الصفة .

وبذلك تبين لك معنى ((وحده)) ، فإذا قلت : ((أكلت من الأنعام وحدها)) فقد أفردت أكلك وحصرت فيها ، فليس لك مأكول غير الأنعام ، فكأنك قلت : ((أكلت بعض الأنعام ولم أكل شيئاً غير ذلك)) فهي في قوة قضيتين نفياً وإثبات ، ولهذا لم يصح أن تقع في صغرى الضرب الأول من الشكل الأول ؛ لاشتراط أن تكون موجبة .

هذا إذا قلت : ((أكلت من الأنعام وحدها)) ، فلو أدخلت حرف النفي فقلت

☞☞

((ما أكلت من الأنعام وحدها)) :

☞ احتمال النفي أن يكون لكل من القضيتين ، فلا تكون أكلت شيئاً من الأنعام بل أكلت من غيرها ، ويكون التقييد لنفي الأكل لا للأكل المنفي .
واحتمل أن يكون النفي للقضية النافية فقط ، فتكون قد نفيت عدم أكلك من غيرها فتكون قد أكلت من غيرها .
ويحتمل أن تكون قد أكلت منها ، وأن لا تكون .

فصارت هذه القضية بدخول حرف النفي تحتل ثلاثة معانٍ : أن لا تكون أكلت شيئاً لا منها ولا من غيرها ، أو أنك أكلت منها دون غيرها ، أو أنك أكلت من غيرها ولم تأكل منها .

وإنما احتمل هذه المعاني الثلاثة ؛ لأنك سلبت المجموع من الاثنين ، وسلبت المركب من اثنين بثلاث طرق ، هذا إذا قلعت السلب على الفعل ، كما مثلناه ، فلو أخرته فقلت : ((الأنعام وحدها لم آكل منها)) ، هل نقول إنه كذلك كما لو قدم النفي ؟ أو نقول يختلف المعنى كما في تقديم النفي على ((كل)) وتأخيره عنها ؟
والذي أذوقه من قولك : ((الأنعام وحدها لم آكل منها)) أنك لم تأكل من الأنعام شيئاً وأنك قد تكون أكلت من غيرها ، ولا يحتمل أنك أكلت منها ومن غيرها ؛ لأنّ التقييد لنفي الأكل ، فنفي الأكل مقيد بالأنعام ، وليس المراد نفي الأكل المقيد ، وإنما جاء ذلك من جهة أن المحكوم به في هذه القضية هو المنفي فهي في حكم المعدولة ، وأما ما سبق ففي حكم السالبة البسيطة .

إذا عرفت هذا ففي قولنا : ((على الأنعام وحدها لا يحملون)) معناه ☞

﴿ تقييد نفي الحمل بالأنعام ، لا نفي الحمل المقيد بالأنعام ، كما فهم الزمخشري ، ولا بد أن يتقرر عندك الفرق بين سلب الحكم والحكم بالسلب .
 وأنه إذا تقدم النفي فهو سلب الحكم ، فإن كان المحكوم به واحداً انتفى ، وإن كان مركباً انتفى المركب ، والمركب ينتفي بانتفاء أحد أفراده .
 وإذا تأخر النفي فلا يخلو إما أن يصح تسليطه على ما قبله وإعماله فيه أو لا ؟
 فإن صحَّ واقتضت العربية إعماله فيه - فكما لو تقدم كقولك : ((من الأنعام وحدها لم أكل)) - فيحتمل المعاني الثلاثة ، كما لو تقدم ، كما قال الشاعر :

كَلَهُ لَمْ أَصْنَعْ^(١)

بنصب ((كله)) ، وإن لم يعمل فيه كان النفي هو المحكوم به ، فتعين ما قلناه ، سواء اشتغل بضميره بحيث لو لم يشتغل به لعمل فيه أو لا ؟
 وقولك ((على الأنعام وحدها لا تحملون)) من هذا ؛ لأنَّ ((تحملون)) والحالة منه لا يصحَّ إعماله في ((على الأنعام)) .
 وإذا تقرر ذلك فلا يصح أن تقول : ((على الأنعام وحدها لا تحملون)) لكن عليها وعلى الفلك ، فلذلك لم يترجح لي ما قاله الزمخشري أول ما رأيته ، ونفر طبعي منه ،

(١) جزء بيت من الرجز لأبي النجم العجلي ، وقد تقدم تخريجه في ٥٦٧/٢ بحث الاشتغال ، ونعنه :

قد أصبحت أم الخير تدعي عليّ ذنباً كَلَهُ لَمْ أَصْنَعْ

والشاهد فيه صحة تسليط النفي على الكل فيمكن أن يقال : لم أصنع كله ، فيحتمل المعاني الثلاثة .

وهي للاستعلاء ، أي : العلو ، وهو حسِّي - كما مرّ - ومعنوي ، نحو : ﴿ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ^(١) .

وللمصاحبة نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظَلْمِهِمْ ﴾ ^(٢) .
وللظرفية نحو : ﴿ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَانَ ﴾ .

ثم عرضته على الميزان فظهر لي ما قلته لك ، وأما ما كتبت في مسألة ((كل)) فلا حاجة إلى ذكره هنا فإنه قد ظهر ما حاولت بيانه ، والله أعلم)) انتهى ما حرره الإمام السبكي ومن خطه نقلت ، وإنما نقلته لعزته وكثرة فوائده ، واختصرت منه شيئاً قليلاً في حكاية الأقوال في ((وحده)) .

قوله [أي : العلو] يعني : أن السين في الاستعلاء ليست للطلب ، ثم أن العلو إما على المجرور وهو الغالب كما مثل ، أو على ما يقرب منه نحو : ﴿ أَوُاجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ ^(٣) .

قوله [﴿ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَانَ ﴾ ^(٤)] أي : في زمن ملكه ، ويحتمل أن ((تتلو)) تضمن معنى ((تقول)) فيكون بمنزلة ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا ﴾ ^(٥) .

(١) طه - ٥ .

(٢) الرعد - ٦ .

(٣) طه - ١٠ .

(٤) البقرة - ١٠٢ وعام الآية : ﴿ وَأَتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ .

(٥) الحاقة - ٤٤ .

وللمجاوزة نحو :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ

قوله [إذا رضيت] صدر بيتٍ لنحيف العامري عجزه :

لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا ^(١)

وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة : اسم قبيلة ، ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثاً ، ويحتمل أن يكون ((رضي)) ضُمِّنَ معنى ((عطف)) ، قاله في المغني ^(٢) .

وقال الكسائي : حمل على نقيضه وهو ((سخط)) .

قل في التصريح بعد نقل ما ذكر ^(٣) : ((وقال أبو عبيدة : إنما ساغ هذا لأنَّ معناه : أقبلت عليّ)) انتهى .

والظاهر أنَّ هذا راجع لطريق التضمن ، غاية أنه ضُمِّنَ ((رضي)) معنى ((أقبل)) ، والفعل الذي يدعى تضمين الفعل المذكور له لا يدعى تعينه ، بل الشرط صحة تسليطه على الحرف المذكور ، فتدبر .

(١) البيت من الوافر نسبة المحشي لنحيف العامري تبعاً لشرح التصريح ١٤/٢ ، ولنحيف - بن خير - العقيلي في أدب الكاتب ٥٠٧ ، وشرح شواهد المغني ٤١٦ / ١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٩٣ . والشاهد فيه استعمال ((على)) بمعنى ((عن)) .

(٢) المغني ١٤٣/١ ((على)) .

(٣) شرح التصريح ١٥/٢ ((حروف الجر)) .

وللتعليل نحو : ﴿ وَلَتَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ ، ولغير ذلك .
 [و في] نحو : ﴿ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾ ، ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ ﴾ ^(١) .
 وهي : للظرفية ، أي : حلول الشيء في غيره حقيقة أو مجازاً .
 قال الجرجاني ^(٢) : فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتواء
 وللمظروف تحييز ، نحو : ((الدرهم في الكيس)) ،

قوله ﴿ وَلَتَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ [في الكشف ^(٣) : ((وإنما عُلِّي فعل التكبير
 بحرف الاستعلاء ؛ لكونه مضمناً معنى الحمد ، كأنه قيل : ولتكبروا الله حامدين على
 ما هداكم)) .

واعترضه المصنف في حواشي التسهيل ، بأن هذا التقدير يبعده قول الداعي
 على الصفا والمروة : ((الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا)) فيأتي
 بالحمد بعد تعدية التكبير بـ ((على)) .

قل الدمايني : وفيه نظر ؛ لأنّ المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني .
 ثم قل المصنف : وأيضاً على الثانية ظاهرة في التعليل فكذا نظيرتها الأولى .
 قل الدمايني : قد يمنع ظهور شيء منهما في التعليل .
 قوله [ولغير ذلك] أوصل في المغني معانيها إلى تسعة .
 قوله [والظرفية] أي : مكانية أو زمانية .

(١) يونس - ٩ ، الزخرف - ٧١ .

(٢) العوامل المائة - ١٠٠ .

(٣) الكشف ٢٢٨/١ تفسير سورة البقرة - ١٨٥

والجازية إذا فقد الاحتواء نحو : ((زيد في البرية)) ، أو التحيز نحو :
((في صدر فلان علم)) ، أو فقداً معاً نحو : ((في نفسه علم)) .

وللمصاحبة نحو : ﴿ اَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾^(١) .

وللسببية نحو : ﴿ لَمَسْكُمْ فِي مَا أَفْضَمُّ فِيهِ ﴾^(٢) .

وللاستعلاء ، قال الجرجاني^(٣) : وهو قليل نحو : ﴿ وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُذُوعِ
النَّخْلِ ﴾ . ولغير ذلك .

[واللام] نحو : ﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ ﴾^(٤) أي : ((له ما فيها)) ،
وهي للملك نحو : ((المال لزيد)) ،

قوله ﴿ وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾^(٥) [((في)) هنا ليست بمعنى ((على)) ،
ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بلخال في الشيء كالقبر للمقبور .
قوله [ولغير ذلك] أوصل معانيها في المغني إلى عشرة^(٦) .

(١) الأعراف - ٣٨ .

(٢) النور - ١٤ .

(٣) الفخر في شرح جبل عبد القاهر ٦١٢/٢ - ٦١٣ .

(٤) البقرة - ٢٨٤ ، وكلمة ((أي)) التي بعد الآية أضفناها لتصحيح العبارة لأنها مرتبكة .

(٥) طه - ٧١ .

(٦) المغني ١٦٧/١ ولها معانٍ عشرة : الظرفية ، والمصاحبة ، والتعليل ، والاستعلاء ، ومرادفة الباء ،
ومرادفة إلى ، ومرادفة من ، والمقايضة : وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق ، والتعويض
والتوكيد .

وللاختصاص نحو : ﴿ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾^(١) .

وللاستحقاق نحو : ((النار للكافرين)) أي : عذابها .

وللتعليل نحو :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ

قوله [وللاستحقاق] فسرها في المغني^(٢) : بأنها الواقعة بين معنى وذات ، نحو : ((الحمد لله)) و((الملك لله)) و((الأمر لله)) . قل : ومنه ((وللکافرين النار)) أي : ((عذابها)) .

فنبه على أنَّ اللام هنا واقعة بين ذات ومعنى مقدّر مضاف إلى ((النار)) أقيمت هي مقامه في إعرابه .

وإنما قدر ذلك ؛ لأنَّ الکافرين لا يستحقون ذات النار وإنما يستحقون عذابها ، أي : فلم تجعل اللام فيه للاختصاص كما في ((الجنة للمؤمنين)) ؛ لأنَّ النار ليست مختصة بالکافرين بل تكون أيضاً لمن شاء الله من غيرهم ، بخلاف الجنة لا تكون إلا للمؤمنين ، وتبعه الشارح في ذلك .

قوله [وإنني لتعروني] صدر بيت لأبي صخر الهذلي عجزه :

كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ^(٣)

ومرَّ الكلام عليه في باب المفعول له .

(١) الشعراء - ٩٠ .

(٢) المغني ٢٠٨/١ اللام المفردة .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٤ السابقة في بحث المفعول له .

وللتعجب نحو : ((لله درك فارساً)) .

وللاستعلاء نحو : ﴿يَخْرُوزُ لِلْأَذْقَانِ﴾^(١) .

وللقسم نحو : ((لله لا يؤخر الأجل)) .

وللعاقبة نحو :

لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَبْنُوا لِلْخَرَابِ

قوله [لله درك] أي : ما أكثر درك بالدال المهملة .

قوله [وللاستعلاء] حقيقة كما مثل ، ومجازاً نحو : ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾^(٢) أي : عليها .

قوله [وللقسم] وتختص بالجلالة ؛ لأنها خلف عن التاء المثناة .

قوله [وللعاقبة] وتسمى لام الصيرورة والمالك .

قوله [لدوا للموت وابنوا للخراب] تمامه :

فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابٍ^(٣)

فإن الموت ليس علة للولادة ، والخراب ليس علة للبناء ، ولكن صار عاقبتهما ومآلهما إلى ذلك ، ومنع بعضهم الصيرورة في اللام

(١) الإسرائ - ١٠٧ .

(٢) الإسرائ - ٧ .

(٣) البيت من الوافر لأبي العتاهية في ديوانه ٤٦ وبلا نسبة في الأوضح ١٣٤/٢ والممع ٣٨٧/٢ بناءً

على تكملة المحشي له وهو عجز بيت منسوب للإمام علي في الخزانة ٥٢٩/٩ ، ٥٣٠ ، وتمامه :

لَهُ مَلِكٌ يَنْلَايَ كُلَّ يَوْمٍ لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَبْنُوا لِلْخَرَابِ

ولغير ذلك .

[والبه] ولا فرق بين أن تكون [للقسم] نحو : بالله لأفعلن وبه لتفعلن ، [وغيره] من تبعيض نحو : ﴿ عَيْنَا يُشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ .

رددها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة السبب مقامه ، وأهل البيان يجعلون ذلك من قبيل الاستعارة في الحرف وتقريره يطلب من موضعه .

قوله [ولغير ذلك] أوصل معانيها في المغني لاثنتين وعشرين ^(١) .

قوله [من تبعيض] أثبتة الأصمعي والفارسي وابن مالك ^(٢) .

قوله : ﴿ عَيْنَا يُشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ^(٣) قيل : ضَمَّنَ ((يشرب)) معنى : يروي .
وقال الزخشي ^(٤) : ((المعنى : يشرب عباد الله بها الخمر ، كما تقول : شربت الماء بالعسل)) ، قال بعضهم : ((ولو كانت الباء للتبعيض لصح ((زيد بالقوم)) وتريد ((من القوم)) ، و((قبضت بالدرهم)) أي : من الدراهم ...)) انتهى .
وقد قلّمنا ما يعلم منه الجواب .

وقال الشهاب القاسمي : ((هذا كله غير ما قاله الشافعية نقلاً عن اللغة من أن الفعل المتعدي إذا علّي بالباء كان المقصود التبعيض ؛ لأنّ هذا يختص بالمتعدي)) انتهى . وفيه : إنّ ((قبضت)) متعد .

(١) المغني ٢٠٨/١ اللام المفردة .

(٢) شرح التسهيل ٢٢/٣ ونقل قول أبي علي من كتاب التذكرة وقال إن أبا علي نسبته للأصمعي .

(٣) الدرر - ٦ .

(٤) الكشاف ٥٨٦/٤ تفسير سورة الدهر - ٦ .

- واستعانة نحو : كتبتُ بالقلم . وظرفية نحو : ﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ ^(١) .
ومصاحبة نحو : ادخلوا باللص . وسببية نحو : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ ^(٢) .

قوله [واستعانة] هي الداخلة على آلة الفعل حقيقة ، كما مثل أو مجازاً نحو :
بسم الله ؛ لأنَّ الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الأكمل إلا بها ، على أحد القولين فيها .
قوله [وظرفية] زمانية كما مثل ، أو مكانية نحو ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغُرِيِّ ﴾ ^(٣) .
قوله [أو مصاحبة] ومنه : باء البسمة على القول الأظهر عند الزمخشري ^(٤) .
قوله [وسببية] قل الرضي ^(٥) : ((السببية فرع الاستعانة)) ، ولذا اقتصر عليها
في الكافية الكبرى وحذف السببية ، وعكس في التسهيل ^(٦) .
قل أبو حيان ^(٧) : ((وأصحابنا فرّقوا بين باء السببية وبين باء الاستعانة ، فقالوا باء
السببية هي التي تدخل على سبب الفعل ، وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم
المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة)) .

(١) القمر - ٣٤ .

(٢) النمل - ١٥٥ .

(٣) القصص - ٤٤ .

(٤) الكشاف ١/ تفسير البسمة .

(٥) شرح الكافية ٣٢٨/٢ ((حروف الجر - الباء)) .

(٦) قل في الكافية الشافية - انظر شرحها ٣٥٧/١ :

وعَدَّ بالباء واستعن وألصقَ ومثَلُ ((معٌ ومن وعن)) بها انطلقَ

فذكر الاستعانة دون السببية ، وقال في شرح التسهيل ٢١/٣ : ((والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء
الاستعانة ، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعول المنسوبة إلى الله تعالى ، فإن استعمل السببية
فيها يجوز ، واستعمل الاستعانة فيها لا يجوز)) .

(٧) ما ذكره المحشي نص ما في الجمع ٣٣٥/٢ ((حروف الجر - الباء)) .

وتعويض نحو : ((بعثُ هذا بهذا)) .
وتوكيد ،

قوله [وتعويض] وتسمى باء المقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حساً كما مثل ، أو معنى نحو : ((كافأتُ إحسانه بضعف)) .
قال في المغني^(١) : ((ومنه ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٢) ، وإنما لم نقدرها باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع في : ((لن يدخل أحدكم الجنة بعمله))^(٣) ؛ لأن المعطي بعوض قد يُعطي مجاناً ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب ، وبهذا تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية ؛ لاختلاف عمل الباءين جمعاً بين الأدلة)) .

قوله [وتوكيد] وهي الزائلة ، وزيلاتها في ستة مواضع :
الفاعل وزيلاتها فيه واجبة وغالبة وجائزة وضرورة .
والمفعول ، والمبتدأ ، والخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس ، وموجب فيتوقف على السماع .
والحال المنفي عاملها عند ابن مالك^(٤) .
والتوكيد بالنفس والعين ، وتفصيل ذلك يطلب من المغني^(٥) .

(١) المغني ١٠٤/١ ((الباء المفردة)) .

(٢) النحل - ٣٣ .

(٣) مسند أحمد ٤٧٣/٢ مسند أبي هريرة .

(٤) شرح التسهيل ٣٦٩/١ ((باب الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر)) .

(٥) المغني ١٠٦/١ - ١١١ ((الباء الزائنة للتوكيد)) .

نحو : ﴿ فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ ، و :
كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنِّي رَجُلٌ

قوله [نحو ﴿ فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ ^(١)] هذا من الزيادة الغالبة .

قل في المغني ^(٢) : ((والغالبة في فاعل ((كفى)))) .

قوله [وكفى بجسمي ...] صدر بيت للمنتبي عجزه :

لولا مخاطبتي إياك لم تَرَنِي ^(٣)

قل في المغني في أوائل الباب السابع ^(٤) : ((وإن كان الخبر غير مقصود لذاته قيل :

خبر موطئ ؛ [ليعلم أن المقصود ما بعده] ، كقوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ ^(٥)
وقوله :

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنِّي رَجُلٌ لولا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

ولهذا أعيد الضمير بعد ((قوم)) و ((رجل)) إلى ما قبلهما لا إليهما)) انتهى .

وبه يعلم أنه لا تغليب في الخطاب في ((تجهلون)) خلافاً لما في التلخيص ^(٦) ،

وليس فيه مراعاة المعنى على اللفظ

(١) النساء - ١٦٦ ، يونس - ٢٩ ، الرعد - ٤٣ ، الإسراء - ٩٦ ، الفتح - ٢٨ .

(٢) المغني ١٠٦/١ .

(٣) البيت من البسيط للمنتبي في ديوانه ٤٠٤/٤ والمغني ١٠٩/١ والجنى الداني ٥٣ .

والشاهد فيه ((بجسمي)) فإن الباء فيه زائدة في المفعول ، وفاعل ((كفى)) هو المصدر المنسبك من

((أني رجل)) ، فزاد التني الباء في فاعل ((كفى)) المتعدية لواحد .

(٤) المغني ٦٦٧/٢ .

(٥) النمل - ٥٥ .

(٦) تلخيص المفتاح - ٣٥ مطبوع مع المطول .

وبدل نحو : ((ما يسرني أني شهدت بدمراً بالعقبة)) .

❧ خلافاً لما في عروس الأفراح ولما في المغني في القاعدة الرابعة من الباب الثامن^(١) ؛ لأنه مبني على أنَّ ضمير ((تجهلون)) لـ ((قوم)) لا لـ ((أنتم)) .
وبه يعلم أيضاً ردّ قول الدماميني في الشرح المزج في الكلام على بيت المتنبي في حرف الباء :

((وأتى بضمير الحضور في صفة ((رجل)) مع أنَّ طريقه الغيبة ؛ إذ هو اسم ظاهر لكونه مسنداً إلى ضمير الحاضر من قوله ((إنني)) ومثله يجوز فيه الأمران ، نظراً إلى المخبر عنه وإلى الخبر تقول : ((أنا رجل قمت ، وأنا رجل قام)) .

قوله [وبدل] قل الشهاب القاسمي :

((كأنها تفارق باء التعويض ، بأنَّ المراد بتلك ما وقع فيه مقابلة شيء بشيء ، بأنَّ يدفع شيء من أحد الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته ، والمراد بهذه أنَّ يختار أحد الشينين على الآخر ، بحيث لا يسد الآخر عنده مسد الأول ، ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين)) .

وقال السيوطي^(٢) : ((الظاهر أنَّ باء العوض داخلة في باء البذل)) انتهى .
وفي قوله : ((بأنَّ يدفع ...)) نظر لأنه لا يظهر في العوض المعنوي إلا بتكلف .

(١) عروس الأفراح بهامش شروح التلخيص ٥٢/٢ ، والمغني ٦٨٧/٢ .

(٢) الممع ٣٣٧/٢ ((حروف الجر)) .

قوله [وتعدية] قل حفيد الموضح في حواشيه :

((فإن قلت : أليست الباء للتعدي في بقية المواضع .

قلت : بلى ، ولكنها تمحضت للتعدي ولم تفد غيرها ، بخلاف بقية المواضع فإنها أفادتها مع شيء آخر ، فلذلك أفرد معنى التعدي وجعل قسماً على حلة)) انتهى .
وهذا يقتضي أن المراد بالتعدية المفردة مطلق إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم .

وفيه : أن التعدي بهذا المعنى ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها ، وإنما ذلك أمرٌ لفظي يشترك فيه جميع الحروف الجارة ؛ لأنها وضعت لتوصل الأفعال إلى الأسماء ، وكان يلزمهم أن يعدّوا التعدي معنى لكل حرف جار إذا لم يظهر له معنى غيرها ، ولم يفعلوا ذلك .

نعم عدّ ابن مالك التعدي من معاني اللام^(١) ، واعترضه الشاطبي بأنه لم يذكر أحد من النحويين هذا المعنى في اللام في ما أعلم ، وتبع المصنف ابن مالك في التوضيح ، قل شارحه^(٢) : ((والأولى إسقاطه لعدم مثال له سالم من الاحتمال)) .

وهذا يدل على أن التعدي المعدودة من معاني الباء تعدي خاصة ، وهو الحق ؛ لأن المراد بها التعدي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً .

قال الجامي عند قول الكافية ((والتعدية)) : ((أي : جعل الفعل اللازم ☞

(١) قل في الكافية الشافية - انظر شرحها ٣٥٧/١ - والبيت موجود نصاً في الألفية .

واللام للملك وشبهه وفي تعدي - أيضاً - وتعليل قني

(٢) شرح التصريح ١٧٢ ((حروف الجر)) .

نحو : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ،

متعدياً لتضمنه معنى التصيير ، بإدخال الباء على فاعله ، فإنَّ معنى ((ذهب زيد)) : صدور الذهب عنه ، ومعنى ((ذهبْتُ بزيد)) : صيرته ذاهباً ، والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء ، وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر ، فلحروف الجارة كلها فيها سواء ، لا اختصاص لها بحرف دون حرف ^(١) .

قوله ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ^(٢) [فيه إشارة إلى ردِّ قول المبرد والسهيلي : ((إنَّ بين التعدية بالباء والهمزة فرقاً ، وأنت إذا قلت : ((ذهبْتُ بزيد)) كنت مصاحباً له في الذهب)) ، كما في المغني ^(٣) .

ونوزع في ذلك بأنَّه يجوز أن يكون تعالٍ وصف نفسه بالذهب على معنى يليق به ، كما وصف نفسه بلحيء في قوله ﴿ وَجَاءَ رَيْكَ ﴾ ^(٤) ، وهذا ظاهر .

قل في المغني ^(٥) : ((وأما : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ فيحتمل أنَّ الفاعل ضمير البرق)) .

ولكون المراد بالتعدية المذكورة في معاني الباء ما ذكر اعترض على من مثل لها بـ ((مررت بالوادي)) ؛ إذ لا يصح أن يقال : المعنى : صيرتُ الوادي ماراً .

(١) شرح الكافية - الجامي - ٣٢٤/٢ - ٣٢٥ ((حروف الجر - الباء)) .

(٢) البقرة - ١٧ .

(٣) المغني ١٠٢/١ حرف الباء .

(٤) الفجر - ٢٢ .

(٥) المغني ١٠٢/١ ، والآية البقرة - ٢٠ .

ومجاوزة ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا ﴾^(١) .

والصاق : حقيقة نحو : ((بقلبي غرام)) أي : لصق به ، بمعنى قام به ، أو مجازاً نحو : ((مررتُ بزيد)) أي : التصقُ مروري بمكان يقرب منه .

قوله [ومجاوزة] قيل : تختص بالسؤال كما مثل ، وقيل : لا تختص ، بدليل ﴿ وَيَوْمَ تَشَقُّ السَّمَاءُ بِالسَّامِ ﴾^(٢) .

قوله [والصاق] قال في المغني^(٣) : ((قيل : وهو معنى لا يفارقها فلذا اقتصر عليه سيويه)) ، فكان ينبغي للشارح تقديمه على غيره والبداءة به كما صنع في المغني .

قوله [حقيقة] وهو نوعان : ما لا يصل الفعل إلا بحرفه كـ ((سطوت بزيد)) ، وما يصل الفعل اليه بدونهُ نحو ((أمسكت بزيد)) فإنَّ الباء أفادت أنَّ إمساكك لزيد كان مباشرة منك له بخلاف ((أمسكتُ زيداً)) ، فإنه يفيد منعه التصرف بوجهٍ ما .

قوله [نحو ((مررت بزيد))] عن الأخفش أنَّ الباء فيه بمعنى : ((على)) ، بدليل ﴿ وَأَنْكُمْ تَسْرُؤْنَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴾^(٤) .

ورده في المغني^(٥) بما حاصله : أنَّ كلاً من الإلصاق والاستعلاء لما لم يكن حقيقةً فيه ، واستعمل حرف الإلصاق مع المرور أكثر من استعمل حرف الاستعلاء كان الأولى جعل الباء للإلصاق المجازي دون الاستعلاء ، وبه يندفع ما للدعائي .

(١) الفرقان - ٥٩ .

(٢) الفرقان - ٢٥ .

(٣) المغني ١٠٧/١ .

(٤) الصفات - ١٣٧ .

(٥) المغني ١٠٧/١ .

❧ واعلم أنه ذكر في المغني^(١) للبهاء أربعة عشر معنى ، فكان على الشارح أن يقول كما صنع في غيرها : ((وغير ذلك)) ، وإنه لم يذكر في المغني من معانيها التعليل ، وقد ذكره في التسهيل ، قال في شرحه^(٢) : ((وهي التي يحسن في موضعها اللام غالباً نحو ﴿ فَبَطَّلْ مِنْ الَّذِينَ ﴾ . ثم قال : ((واحترزت به)) غالباً)) من قول العرب ((غضبت لفلان)) إذا غضبت من أجله وهو حي ، و ((غضبت به)) إذا غضبت من أجله وهو ميت .

قال أبو حيان : ((ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى)) وكأنَّ التعليل والسبب عندهم شيء واحد ، قال السيوطي^(٣) : ((هذا هو الحق)) انتهى . وفي شرح جمع الجوامع للجلال المحلي ما يصرح بذلك ؛ لأنه قال^(٤) : ((المعبر عنه هنا بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعلة)) .

لكن في الأشبه والنظائر لصاحب جمع الجوامع مولانا التاج السبكي رحمه الله :
((إنَّ الفرق بينهما ثابت لغة ونحواً وشرعاً . قل اللغويون : السبب كلُّ شيء يتوصل به إلى غيره ، ومن ثمَّ سمَّوا الجبل سبباً ،

(١) المغني ١٠٧/١ وما بعدها .

(٢) شرح التسهيل ٢٠/٣ والآية من النساء - ١٦٠ .

(٣) اللمع ٣٣٧/٢ ((حروف الجر)) ، واعلم أن الحشي نقل الكلام نصاً ، بل كما نقل السيوطي عبارات ابن مالك متصرفاً فيها نقلها الحشي كذلك .

(٤) حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ١٥٦/١ ((تعريف السبب)) .

❦❦ وذكروا أَنَّ العلة : المرض ، وذكروا كلمات يدور معناها على أَنَّ العلة أمرٌ يكون عنه أمرٌ آخر .

وذكر النحلة أَنَّ اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية ، وقال أكثرهم : الباء للسببية ، ولم يقولوا : للتعليل ، وذكر ابن مالك السببية والتعليل^(١) ، وهذا تصريح بأنهما غيران ، وذكروا أيضاً أَنَّ الباء للاستعانة ، وهي غيرهما .

والخلاصة : أَنَّ الباء الداخلة على الاسم الذي لوجوده أثر في وجود متعلقها إن صح نسبة العامل إلى مصحوبها مجازاً فباء الاستعانة نحو : ((كتبت بالقلم)) ، وتعرف بأنها الداخلة على أسماء الآلات .

والأفإن كان المتعلق إنمّا وجد لأجل وجود مجرورها فباء العلة ، نحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ ﴾ ألا ترى أَنَّ وجود التحريم ليس إلا لوجود الظلم ، وتعرف بأنها الصالحة غالباً لحللول اللام محلها .

وإن لم يكن المتعلق كذلك فباء السببية نحو : ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾^(٢) ، ألا ترى أَنَّ إخراج الثمرات مسبب عن وجود الماء ، ولم يكن لأجل الماء بل لأجل مصلحة العباد .

وبهذا التقسيم علمت أَنَّ باء الاستعانة لا تصلح في الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى .

❦❦

(١) شرح التسهيل ١٩٣ .

(٢) البقرة - ٢٢ .

❦❦ وقال أهل الشرع : السبب ما يحصل الشيء عنه لا به ، والعلة ما يحصل به ، وأنشد ابن السمعاني على ذلك :

ألم تر أن الشيء للشيء علةٌ تكونُ به كالنارِ تُقدَحُ بالزُّندِ

والمعلول يتأثر عن علته بلا واسطة بينهما ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده ، والسبب إنما يفضي إلى الحكم بواسطة أو بوسائط ، ولذلك يترأخى الحكم عنه حتى توجد الشرائط ، وتنتفي الموانع ، وأمّا العلة فلا يترأخى الحكم عنها ؛ إذ لا شرط لها بل متى وجدت أوجبت معلولها بالاتفاق ، حكاه إمام الحرمين والأبدي وغيرهما ، ووجهه بدلائل كثيرة .

وهو وإن كان في العلة العقلية ، فالشرعية مثلها إلا في عدم الإيجاب بنفسها ، ومعنى إيجاب العلة عندنا مع أنه لا إيجاب للفعل : تلازمُ العلة والمعلول ، واستحالة ثبوت أحدهما دون الآخر ، كما قاله الإمام في الشامل .

وقد أشار إلى الفرق بين العلة والسبب الفقهاء ، فقال الغزالي : الفعل الذي له مدخل في الزهوق إن لم يؤثر في الزهوق ولا في ما يؤثر فيه فهو الشرط ، وإن أثر فيه وحصله كالقدّ والحزّ وإن لم يؤثر في الزهوق ، ولكنه أثر في حصوله فهو السبب)) انتهى ملخصاً وإنما سقناه لنفاسته .

ثم أشار إلى الثاني بقوله : [أو مختص بالظاهر] أي : بخفضه ،
[وهو] سبعة أيضاً :

قوله [ثم أشار إلى الثاني] أي : أشار إلى النوع الثاني ، وهو ما يجزى الظاهر فقط .

قوله [أو مختص بالظاهر] أي : مقصور عليه لا يتجاوزه إلى الضمير ، فالباء داخله على المقصور عليه .

قال السيد في حواشي الكشف : ((الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص يقتضي حسب مفهومه الأصلي أن تدخل الباء على المقصور عليه ، فيقول : ((اختص الجود بزيد)) أي : صار مقصوراً عليه لا يتجاوزه إلى غيره .

وهذا عربي جيد ، إلا أن الأكثر في الاستعمال إدخال الباء على المقصور ، بناءً على أن تخصيص شيء بآخر في قوة تمييز الآخر عن نظائره ، فاستعمل فيه مجازاً مشهوراً)) .

زاد في حواشي المطول : ((حتى صار كأنه حقيقة فيه ، وأما أن يجعل من باب التضمنين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معاً ، وتكون الباء المذكورة صلة للمضمن ، ويقدر للمضمن فيه أخرى ، فيقال في ((نخصك بالعبادة)) : ((نميزك بها مخصصاً إياها بك)) ...)) انتهى .

وقد عرفت منه : أن دخولها على المقصور عليه نظراً لمفهوم الاختصاص الأصلي . وأن دخولها على المقصور هو الأكثر ، فلا اعتراض عليه ، كما غلط فيه جماعة منهم بعض شراح الألفية عند قوله ((والاسم قد خصص بالجر)) .

☞☞

وأن السيد موافق للسعد في أن دخولها على المقصور أكثر ،

[رُبَ] وهي موضوعة للتكثير والتقليل ،

☞ خلافاً لما عليه الشهاب القاسمي في حواشي المختصر أن السيد والسعد اتفقا على جواز الأمرين ، واختلفا في الغالب ، فالسعد قل : ((الغالب دخولها على المقصور)) ، والسيد قل : ((على المقصور عليه)) .

قوله [رُبَ] إنما اختصت بالظاهر لاختصاصها بالمتكّر ، وستعرف وجهه .
واعلم أن ((رُبَ)) حرف زائد في الإعراب - أي : غير متعلقة بشيء - دون المعنى ؛ لدلائلها على التكثير أو التقليل ، ولا تختص من بين حروف الجر بذلك - خلافاً لما في المعنى - لمشاركة ((لولا ولعل)) في لغة من جرّ بهما لها في هذا الحكم ، كما نص على ذلك في بحث ((لعل)) والباب الثالث^(١) .

وقولُ الشُّمْنِي : المراد اختصاصها بذلك عن الحروف المشهورة دون الشّاة كـ ((لعل)) ، والغير المشهورة كـ ((لولا)) يومهم أن الشّاة كلها لا تتعلق .
وفيه : أن ((متى)) في لغة هذيل و ((كي)) من الحروف الشّاة ، وظاهر كلامهم أنهما يتعلقان كتعلق ما استعملا بمعناه ، فإنّ ((متى)) بمعنى : من ، و ((كي)) بمعنى اللام .

وإذا علمت أن ((رُبَ)) حرف زائد في الإعراب ، فمحلّ مجرورها في نحو : ((رُبَ رجل صالح عندي)) رفعٌ على الابتداء ،
وفي نحو : ((رب رجل صالح لقيت)) نصبٌ على المفعولية ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والرباط محذوف ، أي : ((لقيته)) ؛ لأنّ في ذلك تهية العامل للعمل وقطعه عنه ،

☞ وفي نحو : ((رب رجل صالح لقيته)) رفعٌ أو نصبٌ ،

(١) المغني ٢٨٦/١ ((بحث لعل)) و ٤٤٠/٢ وما بعدها بحث ((ما لا يتعلق من حروف الجر)) .

لكن استعمالها في الأول كثير ومنه ﴿رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾

ويقدر النصب بعد المجرور لا قبل الجار ؛ لأن لها المصدر .
ويموز مراعاة محله كثيراً نحو : ((رب امرأة صلحة لقيت ، ورجلاً صالحاً)) ، وإن لم يجوز نحو : ((مررت بزيد وعمراً)) إلا قليلاً نبه عليه في المغني^(١) .
لكنه قل في الكلام على أقسام العطف^(٢) : ((وله - أي : للعطف على المحل - شروط ثلاثة عند المحققين : أحدهما : إمكان ظهور ذلك المحل في الفصح)) .
وهذا الشرط مفقود هنا ، فلعلها مستثناة ، فليحذر .

قوله [ولكن استعمالها ...] أي : وليست للتقليل دائماً خلافاً للكثيرين ، ولا للتكثير دائماً ، خلافاً لابن درستويه وجماعة .

قوله [ومنه ﴿رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾] في الكشف ما يقتضي أن هذه الآية من الثاني ، فإنه قل^(٣) :

((فإن قلت : متى يكون ودادتهم ، قلت : عند الموت أو يوم القيامة إذا عاينوا حالهم وحل المسلمين ، وقيل : إذا رأوا المسلمين يخرجون من النار ، فإن قلت : فما معنى التقليل ، قلت : هو وارد على مذهب العرب في قولك : ((لعلك ستندم في فعلك)) ، وربما ندم الإنسان على ما فعل ولا يشكون في تندمه ،

(١) المغني ١٣٧١ بحث ((رب)) .

(٢) المغني ٤٧٣/٢ ((الباب الرابع - أقسام العطف)) .

(٣) الكشف ٥٦٩ - ٥٧٠ تفسير سورة الحجر - ٢ ، وكلما سطره المحشي موجود هناك مع تقديم وتأخير ، ويبدو لي أن المحشي تبع الشمني في نقله فذات التقديم والتأخير هناك في النصف ٨١ بحث ((رب)) .

ولها صدر الكلام من بين أحرف الخفض ،

ولا يقصدون تقليده ، ولكنهم أرادوا : لو كان الندم مشكوكاً فيه أو كان قليلاً لحق عليك أن لا تفعل هذا الفعل ؛ لأنّ العقلاء يتحرزون من الغم المظنون كما يتحرزون من المتيقن ، ومن القليل كما من الكثير .
وكذلك المعنى في الآية : لو كانوا يودون الإسلام مرة فيلحري أن يسارعوا اليه ، فكيف وهم يودونه كل ساعة .

وقيل : تدهشهم أهوال ذلك اليوم فيبقون مبهورين ، فإن كانت منهم إفاقة في بعض الأوقات من سكرتهم تمنوا ، فلذلك قلل ، وقوله ((ولو كانوا مسلمين)) حكاية وداوتهم ، وإنما جيء به على لفظ الغيبة ؛ لأنهم غبر عنهم ، كقولك : ((حلف بالله ليفعلن)) ، ولو قيل : ((ولو كنّا مسلمين)) لكان حسناً .

قوله [ولها صدر الكلام] ؛ لأنها وضعت للإنشاء وكلّ ما هو كذلك موضعه الصدر ؛ ولأنّ التقليل جار مجرى النفي والمراد تصديرها في كلام هي فيه وإن كان ذلك الكلام مبنياً على غيره ، ألا ترى أن ((ما)) حرف نفي له صدر الكلام ، وأنه يصح ((أن زيدا ما قام)) ، فاندفع أنها وقعت خبراً لـ ((إن)) المشددة في قوله :
أما ريّ إنّي ربّ واحد أمي قتلت فلا قتل لتي ولا أسر^(١)

☞☞

(١) البيت من الطويل لحاتم الطائي في الدرر ١١٩/٤ وبلا نسبة في الارتشاف ٤٥٨/٢ والممع ٣٤٩/٢ .
والشاهد فيه واضح وقوع ((رب)) خبراً لـ ((إن)) .

ولا يجرّ بها إلا فرد خاص من الظاهر ، وهو النكرة لفظاً ومعنى أو معنى فقط ، نحو : ((رب رجلٍ وأخيه)) ،

☞ و((أن)) المخففة في قوله :

تَيْقَنْتُ أَنْ رَبِّ امْرِئٍ خَيْلٍ خَائِنًا أَمِينٌ وَخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِينًا ^(١)
على أنه قد يدعى أَنْ ذلك ضرورة .

قوله [ولا يجرّ بها إلا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة] علّله الرضي ^(٢) :
((بَأَنَّ)) ((رَبِّ)) علم للقلّة ، وإنما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلّة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصّاً في أحد المحتملين ، والمعرفة إما دالة على القلّة فقط كالفرد المعرفة ، أو الكثرة فقط كالجموع ، وأمّا النكرة فللقلّة والكثرة معاً نحو : ((جاءني رجل)) أي : واحد ، و((ما جاءني رجل)) أي : هذا الجنس)) انتهى ملخصاً .
ويمكن أَنْ يلخص منه التوجيه وإن قلنا إنها للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً ، ثم المراد أنه لا يجرّ بها إلا ذلك باعتبار الاستعمال الكثير ، فلا ينافيه قوله بعد ((وقد تجرّ)) ((رَبِّ)) ضمير الغيبة)) .

قوله [نحو : رَبِّ رجلٍ وأخيه] فـ((رجل)) نكرة لفظاً ومعنى ، و((أخيه)) نكرة معنى فقط ؛ لتأويله بالنكرة .

قال المصنف في حواشي التسهيل : ((وجواز)) ((رَبِّ رجلٍ وأخيه)) ☞

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٢٢/٨ ، ٣٣٦/٣ ، والارتشاف ٤٥٨/٢ ، والجمع ٤٥٤/٨ ، والشاهد واضح .

(٢) شرح الكافية ٣٣٦/٢ - ٣٣٣ ((حروف الجر)) .

والغالب في هذا الظاهر وصفه

﴿ شبيه بقول الهذلي :

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا ^(١)

قال الدماميني : ((ووجه الجمع : أنه أضمر في نفسه تشبيه المنية بالسبع ، ودلّ على ذلك بذكر شيء من لوازم السبع وهو الأظفار ، وكذا التكلم بالمثل المذكور نوى بالضاف التنكير ، ودلّ على ذلك باستعماله في سياق ما يستلزم التنكير)) انتهى . ولا يجوز جرّها للثاني إلا بطريق التبعية للأول ، فلو قيل : ((ربّ أخيه)) لم يجوز كما في القاعلة الثانية من الباب الثامن من المغني ^(٢) .

قوله [والغالب في هذا الظاهر وصفه] هذا واضح إذا جعلت للتقليل الذي هو مدلولها ؛ لأنه إذا وصف الشيء صار أنخص وأقل مما لم يوصف . قال في التسهيل ^(٣) : ((خلافاً للمبرد ومن وافقه)) .

قال المرادي ^(٤) : ((وقد اعتل ملتزمه بعلل لا تقوى ، واستدل من لم يلتزمه بالسماع ، قال المصنف :)) (وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح))

﴿

(١) صدر بيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي في معاهد التنصيص ١٩٢/١ ، واللحان ٧٠ / ١٢ ((تم)) ، وتعلمه :

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلُّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

والشاهد فيه واضح مما نقله الحشي عن الدماميني .

(٢) المغني ٦٨٣/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٤٢٣/٣ ((حروف الجر)) .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ٧٢٠ ، وعنى بالمصنف ابن مالك ، وكلامه في شرح التسهيل ٤٨٣ .

كما أنَّ الغالب حذف متعلقها ،

❦❦ وأنشد على ذلك أبياتاً منها قول أم معاوية :

يَا رَبُّ قَائِلَةٍ غَدًا يَا لَهْفٍ أُمُّ مُعَاوِيَةَ ^(١)

وللأول أن يقول : الموصوف عذوف ، أي : يا رب امرأة قائلة ، ألا ترى أن جميع ما في الأبيات التي استشهد بها صفات)) .

قوله [كما أنَّ الغالب حذف متعلقها] هذا ما ذكره في المغني في بحث ((رب)) حيث قل في عد ما تفرّد به ^(٢) : ((وغلبة حذف معدّها)) ، ومراده بـ ((معدّها)) : متعلقها ، وقل في الباب الثالث ^(٣) :

((الرابع - أي : مما استثنى من قولنا لا بدّ لحرف الجر من متعلق - ((رب)) في : ((رب رجلٍ صلح لقيته أو لقيت)) ؛ لأنّ مجرورها مفعول في الثاني ، ومبتدأ في الأول ، أو مفعول على حدّ : ((زيداً ضربته)) ، ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار ؛ لأنّ ((رب)) لها الصلح من بين حروف الجر ، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكرير أو التقليل ، لا لتعدية عامل ، هذا قول الرماني وابن طاهر .

وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر معدّ ، فإنّ قالوا : إنها عدّت العامل المذكور فخطأ ؛ لأنه يتعلّى بنفسه ، ولاستيفائه معموله في المثال الأول ، وإنّ قالوا : إنها عدّت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه ، كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغنٍ عنه ولم يلفظ به في وقت)) انتهى .

❦❦

(١) البيت من مجزوء الكامل لهند بنت عتبة في التسهيل ٤٧/٣ والجنى الداني ٤٥١ ، وبلا نسبة في المغني

١٣٧/١ ، والشاهد فيه : ((قائلة)) فإنها مجرور ((رب)) غير موصوف كما هو ظاهر .

(٢) المغني ١٣٧/١ .

(٣) المغني ٢/٤٤١ - ٤٤٢ .

❧❧ ففي بحث ((ربّ)) مشى على كلام الجمهور ، لكن دعوى أنّ الغالب حذف المتعلق لم يذكره عن الجمهور .

لكن قل ابن يعيش : ((ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى أنّ بعضهم قل : لا يجوز إظهاره إلا في الضرورة)) .

ثم إنّ كلام الجمهور لا يناسب دعواه هناك : أنّ ((ربّ)) حرف جر زائد في الإعراب ، وإنما يناسب كلام الرماني وابن طاهر .

ومن ثمّ اعترضه اللماميني هناك بما حصله : إنّ كلامه متدافع .

وقولُ الشُّمْنِي في الجواب^(١) : ((مراده بـ((المعدّي)) الفعل الذي مجرورها مفعوله)) ولا يجدي نفعا .

هذا وقوله ((لأنّ مجرورها مفعول في الثاني)) فيه أمران : الأول أنّ التعلق معمول بحسب المحل ، إلا أنّ يراد أنه مفعولٌ لفعل يتعلّى بنفسه ، فلا حاجة لتعلق الحرف بمعنى تعديته للفعل ، بدليل مقابله هذا الكلام بقوله ((وقال الجمهور هي فيهما حرف جرّ معدّ)) .

ثم إنه لم^(٢) يمكن الجواب عن اعتراضه على الجمهور باختيار الشق الأول ، وتعلّي الفعل بنفسه لا يمنع تعديّه بالحرف إذا قصد معنى لا يحصل بدون ❧❧

(١) النصف - ٨٢ ((رب)) .

(٢) هذا جواب الشهاب القاسمي نسبة له العلامة يس في باب حروف الجر من حاشيته على الألفية التي أعمل على تحقيقها حالياً ، ولكن ((لم)) هذه غير موجودة هناك ، وهو الصحيح ، فلا ريب في كونها زائدة هنا .

تعديه بذلك الحرف ، فإنه لو علّتي هنا بنفسه فات معنى التقليل أو التكثر ، ونظيره صحة قولك ((أخذت من البر)) فعديت الفعل به ((من)) لإفادة معنى التبعض وإن كان يتعلّى بنفسه ، وأخذ معموله في المثال الثاني لا يمنع جعله معمولاً لمثله ، كما في : ((زيداً ضربته)) .

واعترض الدماميني على الجمهور بأنه لو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعاً ونصباً في الفصيح وقد جاز ، تقول : ((رب رجلٍ وأخله أكرمت)) ، فيجعلون لها حكم الزائد في الإعراب وإن لم تكن زائدة في المعنى ، ولا يجوز في الفصيح ((يزيدٍ وأخله مررت)) ، ويجب بأنه إنما صح العطف على محل مجرورها ؛ لأنها كالزائد بخلاف ما نظر به فليتأمل .

قوله [ومضيه] أي : والغالب مضي متعلقها ، ومن غير الغالب وقوعه مستقبلاً ، كما في قول جحدر :

فإن أهلك نرُب فتى سِيكي عليّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ البنانِ^(١)

ووقوعه حالاً كقوله : ((رب امرئ في وقتنا مستريحٌ))^(٢) .



وهذا ما مشى عليه في المغني .

(١) البيت من الوافر لجحدر بن مالك في شرح التسهيل ٤٧/٣ والجنى الداني ٤٥٢ وبلا نسبة في المغني ١٣٧/١ . والشاهد فيه وقوع متعلق ((رب)) مستقبلاً وهو قوله ((سيكي)) .

(٢) هذا النص يصلح أن يكون شطر بيت من الشعر ، ولكن لم أعر عليه فيما بين يدي من المصادر ، ولكن ابن مالك في شرح التسهيل ٤٨/٣ قال : ((وقد يكون ما وقعت عليه ((رب)) حالاً كقولك لمن قال : ((ما في وقتنا امرؤ مستريح)) : ((رب امرئ في وقتنا مستريح)) (....) ، وظاهره أنه مثل وليس من الشعر في شيء .

وقد تحذف فيجب بقاء عملها ، وذلك بعد الواو كثير ، كقوله :
وليلِ كمَوجِ البحرِ أرخى سُدُولَهُ

❧❧ ومذهب المبرد والفارسي وأكثر النحويين أنه يجب مضيهِ ، وبيت جحدر
مؤول على حكاية حالٍ ماضية ، هذا إن جعل ((سييكي)) جواب ((إن)) وأما إن
جعل صفة مجرورها وحذف الجواب - أي : لم أقض حقه - فلا يبقى في البيت حجة .
وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً ، ومنع أن يكون مستقبلاً ، قل
فلا يجوز : رب رجل موصوف بهذا الوصف .

قوله [وليلِ كمَوجِ البحرِ ...] صدر بيتٍ لامرئ القيس عجزه :
عليّ بأنواعِ الهمومِ لِيَتَلَي^(١)

والشاهد في ((وليلِ)) حيث حذف ((ربّ)) فيه بعد الواو ، أي : ربّ ليلِ
كمَوجِ البحرِ في كثافة ظلمته ، و((أرخى سدوله)) : صفة لليل ، أي : ستوره ،
وقوله ((ليتلي)) أي : لينظر ما عندي من الصبر والجزع أو ليعذّبني ، وأصله
ليتليني فحذف المفعول .

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٥١ وشرح التسهيل ٥٥/٣ وبلا نسبة في شرح
الشذور ٢٨ والمغني ٣١١/٢ . والشاهد واضح .

وبعد الفاء قليل ، كقوله :

فمثلك حبلى قد طرقتُ ومريض

وبعد ((بل)) أقل ، كقوله :

بل بَلَدٍ ملء الفجاج قَتْمُهُ

قوله [فمثلك حبلى ...] صدر بيت لامرئ القيس عجزه :

فألقيتها عن ذي ثنائِمٍ مُغِيلٍ^(١)

والشاهد في قوله ((فمثلك)) حيث حذف ((رب)) فيه بعد الفاء ، ومعنى طرقت : أتيتها ليلاً ، ومعنى ((ألقيتها)) شغلتها ، والثنائِم : التعاوِذ ، واحداً منها تيممة والـ ((مغيل)) - بضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف - وهو المُرَضَعُ وأمه حبلى ، أو الذي يرضع وأمه تجماع ، وأما الغيلة بكسر الغين فهي التي تؤتى وهي ترضع ، أو حامل ، ويروى : ((محول)) على الأصل والقياس ((محيل)) .

قوله [بل بَلَدٍ ...] صدر بيت لرؤبة عجزه :

لا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرَمَةٌ^(٢)

والشاهد في قوله ((بل بلد)) حيث حذف ((رب)) بعد ((بل)) ، أي : بل ربّ بَلَدٍ ، و ((الفجّاج)) : الطرق ، والـ ((قتم)) : الغبار ، وقوله ((جهرمه)) أصله ((جهرميّة)) بياء النسب ، وهي بُسْطُ شَعَرٍ تنسب إلى قرية بفارس تسمى جهرم بفتح الجيم ، أو جعل الجهرم اسماً بإخراج ياء النسبة عنه .

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٤٧ والجنى الداني ٧٥ وشرح الشذور ٢٨٩ . والشاهد في قوله :

((فمثلك حبلى)) فقد حذف ((رب)) وأبقى عملها .

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٥٠ وبلا نسبة في شرح الشذور ٢٩٠ والمعم ٣٨٣/٢ . والشاهد واضح .

وقد تَجَرَّ ((رَبَّ)) ضمير الغيبة ، فيلزم إفراده ، وتذكيره ، وتفسيره بتميز مطابقٍ للمعنى نحو : ((رَبَّهُ رجلاً ، أو امرأة ، أو رجلين ، أو رجلاً ، أو نساءً)) .

[ومذ ومنذ]

❧ وبقي أن ((رب)) تحذف من غير أن يتقدمها حرف وهو قليل ، كقوله :

رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَّةٍ ^(١)

أي : رب رسم دارٍ ، وقد جعل في التوضيح ^(٢) : ((الحذف بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد ((بل)) قليلاً ، وبدونهن أقل)) .

قوله [وقد تجر ((رب)) ضمير الغيبة] اختلف في هذا الضمير ، ف قيل : معرفة ، وإليه ذهب الفارسي وكثيرون ، وقيل : نكرة ، واختاره الزخشي وابن عصفور ؛ لأنه عائد على واجب التنكير .

قوله [فيلزم إفراده ...] استغناءً بمطابقة التميز للمعنى المراد هذا مذهب البصريين ، وحكى الكوفيون جواز مطابقتها لفظاً نحو : ((رَبَّهَا امرأة ورَبَّهَما رجلين ورَبَّهَما رجلاً ورَبَّهَنا نساءً)) .

قوله [ومذ ومنذ] لأنهما لما اختصا بالوقت اختصا بالظاهر الأظهر في الدلالة على الوقت ليظهر الاختصاص .

(١) صدر بيت من الخفيف لجميل بثينة في ديوانه ٥٢ وشرح التصريح ٢٣/٢ وبلا نسبة في الجمع ٢٨٥ ، ٢٧٧٢ . وعجزه : كدت أقضي الحيلة من جلله . والشاهد فيه قوله : ((رسم)) فإنه مجرور بـ ((رب)) محذوفة مع عدم تقدم حرف عليها .

(٢) الأوضح ١٦١/٢ - ١٦٥ . ((حروف الجر)) .

ولا يُجَرُّ بهما إلا نوع خاص من الظاهر ، وهو الزمن المعين غير المستقبل ،

قوله [ولا يجرُّ بهما إلا نوع خاص ...] قد يوجّه : بأنّ معناه إذا كانا اسمين لوقت فخصاً بجرّ الأوقات ؛ للمناسبة بين معناه اسمين وحرفين ، وأمّا قولهم : ((ما رأيته منذ أن الله خلقه)) فتقديره : منذ زمن أن الله خلقه .

قوله [المعين] خرج المبهم ، فلا يقل : ((منذ أو منذ يوم أو غد)) ؛ لأنهما إما يدخلان على الوقت الذي يجب به ((متى و كم)) ، وهذا إذا لم يكن معدوداً نحو ((ما رأيته منذ يومين)) ، ولهذا قل المصنف في الحواشي : شرط الوقت أن يكون معدوداً أو معرفاً .

وقل : ((وكالزمان ما يسأل به عن الزمان ، بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً ، يقل : ((ما رأيته منذ ثلاثة أيام)) ، فتقول : ((منذ كم)) ، ويقل : ((ما رأيته منذ يوم الجمعة)) ، فتقول ((منذ متى ، و منذ أي وقت)) ، ولا يجوز ((منذ ما)) ؛ لأنّ ((ما)) لا تكون ظرفاً ، وأجازه بعضهم ؛ لأنّ ((ما)) قد تشبّه بالظرف ، ألا تراها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر ، وذلك المصدر يكون ظرفاً نحو : ((سبحان ما سخر كنّ لنا ، و سبحان ما سبّح الرعد بحمله)) .

وقل : ((و شرط الوقت أيضاً التصرف ، فلا يجوز : ((منذ سحر)) تريد به سحراً بعينه ، ؛ لأنه لا يتصرف ، فلا يجر ولا يرفع .

ماضياً كان وهما فيه لابتداء الغاية نحو : ((ما رأيته مذ يوم الجمعة)) ،
أو حاضراً وهما فيه للظرفية نحو : ((ما رأيته منذ يومنا)) .
قال في الجامع : ((ولك رفع تاليهما خبراً عنهما ،

قوله [ماضياً] هذا مع المعرفة كما مثل ، فإن كان المجرور بهما نكرة معدودة كانا
بمعنى ((من وإلى)) .

بقي هنا شيء ((وهو أن عاملهما إذا كانا بمعنى الماضي أو الحاضر هل يتعين أن
يكون فعلاً ماضياً كما في أمثلتهم ؟ أو يجوز أن يكون فعلاً مضارعاً منفيّاً بـ)) ((لم)) ،
أو غير منفي بمعنى الحال ، وأمّا إذا كان بمعنى الاستقبال فالظاهر المنع ؛ لأنهما لا
يدخلان على المستقبل ، وأمّا فعل الأمر فيدل على زمانين الحال والمستقبل نظراً إلى
المطلوب به ، واسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك فليحذر أمرها)) . كذا بخط
شيخنا الغنيمي بهامش الأشئوني .

قوله [ولك رفع تاليهما خبراً عنهما] سوّغ الابتداء بهما أنهما معرفتان بمعنى
((الأمد أو المدة)) ، وهذا المذهب هو الذي اختاره ابن الحالج^(١) ، وصرح بأنه
مذهب المحققين .

قال اللماميني : وهو مشكل بعلة ((مذ ومنذ)) في الظروف ؛ لأنّ كونهما
مبتدئين مناف لكونهما ظرفين .

ويمكن الجواب بأنه لا يلزم التنافي إلا لو صرّح بأنهما ظرفان لا يتصرفان ، ومجرد
عدّهما في الظروف لا ينافي تصرفهما وخروجهما عن الظرفية فليتأمل . ☞☞

(١) شرح الكافية ١١٧/٢ تجد كلام ابن الحالج واضحاً في بحث الظروف .

☞ نعم قل المرادي^(١) : ((لا تكون ((مذ ومنذ)) عند الأخفش إلا مبتدأين)) ، فهو مناقض لعزوه له ظرفيتهما إذا وليهما اسم مفرد ، وقال الأخفش وجماعة ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ، ومعناهما ((بين وبين)) مضافين ، فمعنى ((ما لقيته مذ يومان)) : ((بيني وبين لقائه يومان)) .

وقيل : هما ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف ، أي : مذ كان أو مذ مضى يومان ، وعليه يكون الكلام كلاماً واحداً مشتملاً على جملتين ، وعلى القولين قبله يكون كلامين ، وتكون جملة ((مذ)) لا محل لها ؛ لأنها جواب سؤال مقدر تقديره على الأول : ((ما أمد ذلك)) ، وعلى الثاني : ((ما بينك وبين لقائه)) .

وقال السيرافي في موضع الحل ، والرباط موجود بحسب المعنى وإن لم يكن موجوداً لفظاً ؛ لأنَّ المعنى ((بيني وبين لقائه يومان)) .

قل ابن الصائغ في رسالته في بيان ((منذ ومنذ)) : ((واعلم أنَّ من أعرب ((منذ ومنذ)) : مبتدأين ينبغي أن يعدهما في ما يجب فيه تقديم المبتدأ ، ومن أعربهما خبرين ينبغي أن يعدهما في ما يجب فيه تقديم الخبر)) .

وهو شيء خطر لي ، ولكن يحتاج ذلك إلى تعليل ، ويمكن تعليله بقلة تمكنهما ، وبأنَّ الكلام معهما جرى مجرى المثل ، وأحسن من ذلك أنهما إذا كانا حرفي جر يلزم تقديمهما على الجرور ، فيلزم تقديمهما إذا كانا اسمين .

(١) توضيح المقاصد ٣٦٥/١ ، وقد عزا المرادي للأخفش القول بظرفية مذ ومنذ في توضيح المقاصد ٣٦٤/١ ، وبعض كلام الغشي مقتنص من شرح التسهيل للمرادي ٤٩٤ ((باب الظروف)) .

فمعناها الابتداء أو الأمد ، ويردان طرفين مضافين للفعلية بكثرة
والاسمية بقلة))^(١).

[والكاف] وهي

قوله [فمعناها الابتداء] إن كان الزمان ماضياً ، وقوله : ((أو الأمد)) إن كان
الزمان حاضراً أو معدوداً .

تنبيه :

قل المصنف في التذكرة : ((كان يحظر لي أن أقول قد يقول : لا دليل على
حرفية ((مذ ومنذ)) ، بل قد ثبت إسميتها إذا ارتفع ما بعدهما أو كان جملة فعلية ،
فليحكم عليهما حالة الجر بأنهما اسمان أضيفا إلى ما بعدهما وهو مفرد ، كما يضافان
إلى الجملة ، حتى رأيت منقولاً)) انتهى ومن خطه نقلت .

قوله [والكاف] ؛ ((لأن دخولها على الضمير يؤدي إلى اجتماع الكافين ، نحو
((كك)) فطرده المنع)) ، قاله الرضي^(٢) .

وعلمه الجامي^(٣) : ((بالاستغناء عنها بـ ((مثل)) ونحوه)) .
ولا يخفى ما فيه ؛ إذ يرد عليه : أنه هلا استغنى بـ ((مثل)) ونحوه في المظهر أيضاً .
ويُجاب : بالفرق باحتياج الضمير لضعفه بخفاء معناه وقلة حروفه غالباً إلى لفظ
قوي يتصل به .

وفيه : أن الضمير جُرُّ بغير الكاف ، إلا أن يقال : المناسبة لا يلزم اطرادها .

(١) الجامع - تحقيق الهرميل - ١٣٦ .

(٢) شرح الكافية ٣٤٤/٢ ((حروف الجر)) . والجملة في هامش الشرح على أنها نسخة أخرى .

(٣) شرح الكافية - الجامي ٣٣٣/٢ ((حروف الجر)) .

للتشبيه نحو : ((زيدٌ كالأسد)) .

وللتعليل نحو : ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ ^(١) .

وللتوكيد نحو : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ،

قوله [للتشبيه] أي : لبيان أنَّ شيئاً له مشاركة مع مدخوله في شيء .

قوله [وللتعليل] أثبتته قوم ومثلوه بالآية التي مثل بها الشارح ، ونفله الأكترون وأجابوا بأنَّ في الآية وضع الخاص موضع العام ؛ إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر وهو الإحسان فهذا في الأصل بمنزلة ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ ^(٢) .

قوله [وللتوكيد] هي الزائدة ، واشترط في التسهيل ^(٣) لزيادتها : أمن اللبس .

قوله [نحو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾] ^(٤) أي : ليس مثله ؛ إذ لو لم يكن المعنى كذلك بل : ((ليس شيء مثل مثله)) لزم المحل وإثبات المثل ، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل ؛ لأنَّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً .

وقيل : الكاف غير زائدة بل الزائدة ((مثل)) ، كما زيدت في ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنُمُ بِهِ﴾ ^(٥) ، وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير .

(١) البقرة - ١٩٨ .

(٢) القصص - ٧٧ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٧ .

(٤) الشورى - ١١ .

(٥) البقرة - ١٣٧ .

ولغير ذلك .

وجرُّها للضمير شاذ .

﴿ قل في المغني ^(١) : ((والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت)) ، وقيل : غير ذلك .

قل الشهاب القاسمي : وانظر هل يشكل اشتراط أمن اللبس بالتمثيل بالآية مع هذه الاحتمالات فيها ، إلا أن يقال مك الاحتمالات واحد ، أو يقال : إذا صحَّ إرادة كلٍّ لم يضر الاحتمال .

قوله [ولغير ذلك] أوصل معانيها في المغني إلى خمسة ^(٢) .

قوله [وجرُّها للضمير شاذ] كقوله :

وَأُمُّ أَوْعَلٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا ^(٣)

وجعل ذلك في التوضيح ^(٤) ضرورة ، والكوفيون والفراء لا يخصصون ذلك بالضرورة ، وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين .

ثم إنَّ الشارح قصد بذلك الجواب عما يرد على جعل الكاف مما يختص بحر الظاهر .

(١) المغني ١٨٠/١ ((الكاف المفردة)) .

(٢) المغني ١٧٧/١ وما بعدها .

(٣) الرجز للعجلج في ملحقات ديوانه ٢٦٩/٢ ، والأوضح ١٢٤/٢ ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١٢٣/٣ .
والشاهد فيه دخول كاف التشبيه على الضمير ضرورة .

(٤) الأوضح ١٢٤/٢ .

[و] كذلك [حتى]

قوله [وكذلك حتى] لا يخفى أن ((حتى)) من السبعة التي تختص بالظاهر ، فهي معطوفة على ((رب)) أو الكاف على الاحتمالين في المعطوفات إذا تكررت ، والشارح لم يقدّر في كلام المصنف لفظ : ((كذلك)) إلا فيها ، ولعل حكمة ذلك ليفيد أيضاً أن جرّها للضمير كقوله :

أَتَتْ حَتْلَاةٌ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرْجِي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ^(١)

شاذ ، فجعل قوله ((وكذلك حتى)) مرتبطاً بقوله قبله في الكاف : ((وجرّها للضمير شاذ)) .

وعلى اختصاصها بالظاهر بأشياء اعترضت كما بين ذلك في المغني^(٢) .
وعليه ابن الحلج بما معناه^(٣) : أنها لو دخلت على المضمّر لم يخلُ من أن تبقى ألفها أو قلب ياء ، وكلاهما لا يستقيم ، فتعذر دخولها على المضمّر .
أما الأول وهو بقاء ألفها فلا سبيل إليه ؛ لأنّ القاعدة في كل ألف لا أصل لها وهي آخر حرف أو اسم متمكن قلب ياء إذا اتصل بها مضمّر نحو : ((إليه وعليه ولديه)) .

ولا سبيل إلى الثاني وهو قلب ألفها ياء ؛ لأنّ القاعدة أن المضمّر لا يغيّر الكلمة إلا الحاجة ، ولا حاجة هنا ، فإنهم استغنوا عن ((حتى)) بـ ((إلى)) .
وعليه سؤال وجواب في اللامعني .

(١) البيت من الوافر بلا نسبة في المغني ١/١٣٣ ، وشرح التصريح ٢/٣٢ ، والممع ٢/٣٤١

والشاهد فيه دخول ((حتى)) على الكاف الضمير .

(٢) المغني ١/١٣٣ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٥ ((حروف الإضافة)) .

وهي : لانتهاء الغاية مطلقاً ، ولا تكون جارةً إلا آخراً أو متصلاً بآخر ،
فلا يقال : ((سهرت البارحة حتى نصفها)) .

قل الشهاب القاسمي : ولي في دعوى عدم الحاجة نظر ؛ لأن التوسعة في
طرق التعبير المؤدية إلى التسهيل ودفع المشقة ، ولهذا نظروا إلى ذلك في مواضع
المرادفات ففيه حاجة أي حاجة .

وعله الجامي^(١) : بأنها لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور
بالنصب ؛ لجواز وقوعهما بعدها .

قوله [لانتهاء الغاية مطلقاً] أي : زمانية أو مكانية .

وبقي من معانيها أنها تكون للتعليل وبمعنى ((إلا)) الاستثنائية ، وكأنه لم
يتعرض لذلك لتقدمه في باب النواصب .

قوله [ولا تكون جارةً إلا آخراً...] اعتمد في التسهيل^(٢) خلافه .

وفي المغني^(٣) : ((والشرط الثاني - أي : من شرطي ((حتى)) - خاص بالمسبوق
بني أجزاء ، وهو أن يكون المجرور آخراً نحو : ((أكلت السمكة حتى رأسها)) ، أو
ملاقياً لآخر جزءٍ نحو : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ ، ولا يجوز ((سرتُ البارحة حتى
ثلثها أو نصفها)) ، كذا قاله المغاربة وغيرهم ، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا
الزغشري

(١) شرح الكافية - الجامي ٣٣٣/٢ ((حروف الجر)) .

(٢) قل في التسهيل ٣٥٣/٣ : ((ومجرورها ... ولا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء خلافاً لمن زعم
ذلك)) .

(٣) المغني ١٣٣/١ - ١٢٤ ((حتى)) ، وكلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣٧/٣ ، والزغشري في شرح
المفصل ٤٩٣/٣ ((باب - حتى - معناها منتهى ابتداء الغاية)) .

ثم إن كان ما بعدها اسماً غير داخل في ما قبلها :
 إمّا لكونه غير جزء له نحو : ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ ، أو لكونه جزءاً
 لـ ((يوم)) لم يقع الفعل عليه نحو : ((صمتُ الأيام حتى يوم العيد)) ،
 فلجّر بها متعين .
 وإن كان جزءاً مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو : ((صمتُ الأيام حتى
 يوم الثلاثاء)) ، فلجّر بها جائز ، ويجوز العطف .

❧❧ واعترض عليه بقوله :

عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نَصَفْتُهَا رَاجِئاً فَعُدْتُ يَوْسَافاً^(١)
 وهذا ليس محل الاشتراط ؛ إذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وإن
 كان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرح به)) .
 وناقشه الدماميني : بأنها في حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في
 ذلك .

قوله [فلجّر بها متعين] أي : ويمتنع العطف ، أمّا في الأول ؛ فلأنّ ((حتى))
 إنما يعطف بها بعضاً على ((كل)) ، وأمّا في الثاني ؛ فلأنّ العطف بها يراد به
 إدخال ما بعدها في حكم ما قبلها ، وهو هنا متعذر .

(١) البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل ٧٣/٣ والمغني ١٢٣/١ والمجمع ٣٤٠/٢ .

والشاهد فيه : على رأي ابن مالك أن ((حتى)) بمعنى ((إلى)) ويجزورها ((نصفها)) لا هو
 آخر الليل ولا ملاقٍ لآخر الليل ، هذا واعلم أن ابن مالك له رأي آخر ، ففي شرح الكافية
 الشافعية ٣٥٩/٢ قال : ((ولا يجزى به)) ((حتى)) إلا آخر أو ما اتصل بآخر)) .

فائدة : متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها أو على عدمه فواضح أنه يعمل به ، وإلا فأقوال ، أصحها الدخول مع ((حتى)) دون ((إلى)) حملاً على الغالب ؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول في ((إلى)) والدخول في ((حتى)) ، فإن كانت ((حتى)) عاطفة دخلت اتفاقاً ؛ لأنها بمنزلة الواو .

[والواو] أي : واو القسم نحو : ((والله والنبي والكعبة)) ، وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين .
[والتاء] أي : تاؤه ، ولا يجرّ بها إلا لفظا ((الله وربّ)) مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم ، نحو : ((تالله ، وتربّ الكعبة ، وتربي لأفعلن)) ، وقولهم : ((تالرحمن ، وتحياتك)) نادر .

قوله [أصحها الدخول مع ((حتى))] زعم الشهاب القرافي أنه لا خلاف في وجوب ما بعد ((حتى)) ، وليس كذلك ، بل الخلاف فيها مشهور .

قوله [والواو] إنما اختصت بالظاهر خطأ لها عن رتبة أصلها - وهو الباء - بتخصيصها بأحد القسمين ، وخص الظاهر لأصالة .

قوله [ولا يجرّ بها إلا لفظا الله ...] أي : فهي مختصة بظاهر معين ، وذلك خطأ لمرتبها عن مرتبة أصلها - الذي هو الواو - بتخصيصها ببعض المضمر ، وخص منه ما هو أصل بباب القسم ، وهو اسم الله تعالى وما ألحق به مما كثر استعماله في لسانهم في القسم .

ومن حروف الخفض : ((خلا وعدا وحاشا)) وقد مرّ الكلام عليها .
ومنها أيضاً ((لعل ومتى وكى

قوله [وقد مرّ الكلام عليها] أي : في باب الاستثناء .

قوله [لعل] أي : في لغة عقيل ، كقوله :

لَعَلَّ اللَّهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ^(١)

ومجورها في موضع رفع بالابتداء ؛ لتنزيل ((لعل)) منزلة الجار الزائد ، بجامع
عدم التعلق بعامل .

قوله [ومتى] أي : في لغة هذيل ، وهي عندهم بمعنى ((من)) الابتدائية ، سمع
من بعضهم : ((أخرجها متى كمه)) ، أي : من كمه .

قوله [وكى] إنما يجزّ بها ثلاثة أشياء ((ما)) الاستفهامية كقولهم في السؤال عن
علة الشيء ((كيمه)) ، و ((ما)) المصدرية وصلتها كقوله :

..... فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(٢)

أي : للضر والنفع ، و ((أن)) المصدرية وصلتها نحو ((جئت كي تكرمي))
إذا قدرت ((أن)) بعدها .

(١) صدر بيت من الوافر بلا نسبة في الأوضح ١١٧٨ ، وابن عقيل ٥/٣ ، وابن النازم ٢٥٦ ، ونجاشي :

لَعَلَّ اللَّهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَكَّكُمْ شَرِيْرَم

والشاهد جر لفظ الجلالة بـ ((لعل)) لفظاً مع رفعه محلاً بالابتداء .

(٢) جزء بيت من الطويل مختلف في نسبة بين النابغة الذبياني والجملي في شرح شواهد المغني ٥٠٧/١

وللنابغة الجملي في ملحوظ ديوانه ٢٤٦ وللنابغة ((بدون نسبة)) في شرح التصريح ٣/٢ ، ونجاشي :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرُّ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

والشاهد فيه جر ((ما)) المصدرية بـ ((كي)) .

ولولا)) ، وإنما أسقطها ؛ لأنّ الجر بها شاذ .

تنبيه : قال ابن عصفور في شرح الجمل ^(١) : ((حروف الجر على أربعة أقسام : قسمٌ لا يستعمل إلا حرفاً ، وقسمٌ يستعمل حرفاً واسماً وهو ((مذ ومنذ وعن

قوله . [ولولا] أي : إذا وليها ضمير غير مرفوع ، نحو : ((لولاي ولولاك ولولاه)) عند سيبويه والجمهور ، فإنهم قالوا إنها جارة للضمير ومختصة به كما اختصت ((حتى)) والكاف بالظاهر ، ولا تتعلق بشيء ، وموضع الجرور بها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف .

وقال الأخفش : الضمير مبتدأ و ((لولا)) غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا في ((ما أنا كَأَنْتُ)) .
ويُردُّ بأنّ النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة ؛ لشبهها بالأسماء الظاهرة ، وكأنه في التوضيح ^(٢) جنح لكلام الأخفش فلم يعدّها في حروف الجر .

قوله [وهو مذ ومنذ] تقدم الكلام عليهما .

قوله [وعن] وذلك إذا دخلت عليها ((من)) كقوله :

مَنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي ^(٣)

فـ ((عن)) اسم بمعنى ((جانب)) ؛ لأنّ حروف الجر مختصة بالأسماء .

(١) شرح الجمل ٤٧١/١ ((حروف الخفض)) .

(٢) أنظر الأوضح باب حروف الجر فإن ابن هشام لم يعد ((لولا)) معها .

(٣) البيت تقدم تحريجه في الصفحة ١٥٧ السابقة فراجع .

وكاف التشبيه)) ، وقسمُ يستعمل حرفاً وفعلاً وهو ((حاشا وخلا))
 وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفعلاً وهو ((على)) ...)) انتهى .
 وك ((خلا)) : ((عدا)) كما مرّ .

قوله [وكاف التشبيه] الصحيح أن إسميتها خاصة بالشعر كقوله :

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ^(١)

فرع : ((ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به)) إن نصبت ((شبيهاً)) ، فإما عطف
 على الكاف على أنها اسم ، أو على محل الجار والمجرور إن جعلتها حرفاً ، فإن خفض
 المعطوف فقد نفى أن يكون كشبيه عمرو ، فأثبت له شبيهاً ، وإن ((زيدا)) لا
 يشبهه ولا يشبه من يشبهه ، كذا قاله سيويه والأخفش .

وأجاز الفارسي أن لا يكون أثبت له شبيهاً ، وذلك على زيادة الكاف .
 وقل الأخفش : إذا نصبت لم تثبت له شبيهاً ، وهذا الذي قاله نص عليه
 سيويه .

قل المصنف في هامش الألفية : ((لينظر في فائدة النصب فإن قولك : ((ما زيد
 كعمرو)) ينفي المشابهة ، فكيف جاز ((ولا شبيهاً)) وهو بتقدير : ولا هو
 شبيهاً)) انتهى .

وفيه دلالة على أن إسمية الكاف لا تختص بالشعر .

قوله [وهو ((على))] أما حرفيتها فتقدمت ، وأما إسميتها فإذا دخلت ☞☞

(١) الرجز بلا نسبة في شرح ابن الناطم ٢٦٦ ، والأوضح ١٤٧/٢ ، والجنى الداني ٧٩ .

والشاهد على كون الكاف اسماً دخول حرف الجر عليها .

وفي الخبيصي : أنَّ اللام جاءت فعلاً في قولك : ((لَ زِيداً)) ،
و((مِنْ)) كذلك ، إذا كان أمراً من ((مَانَ يَمِينُ)) ، و((إِلَى)) اسماً
بمعنى النعمة ، و((فِي)) فعل أمر لمؤنث من ((وَفَى يَفِي)) ، واسماً من
الأسماء الستة .

☞☞ عليها ((من)) كقوله :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُوهَا^(١)

فـ((على)) اسم بمعنى ((فوق)) ، وأما فعليتها فنحو : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي
الْأَرْضِ ﴾^(٢) فـ((علا)) فعل ماضٍ من العلو .

قوله [و((من)) إذا كانت أمراً ...] قد مرَّ أنَّ الطيبي جعل ((من))
التبعية اسماً ، فالأدوات التي ترد اسماً وفعلًا وحرفًا ثلاثة ((على ومن وفي)) .

(١) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي في ديوانه ١١ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ٤٧٠ ، وشرح ابن
الناظم ٢٦٦ ، وتعلمه :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُوهَا تَصِلُ عَنْ قَيْضٍ بَيْدَاءَ مَجْهَلٍ

والشاهد فيه ((من عليه)) فإنَّ ((على)) هنا اسم بمعنى ((فوق)) لدخول ((من)) عليه .

(٢) القصص - ٤ .

[الإضافة]

ولما فرغ من القسم الأول أخذ يتكلم على الثاني فقال :
[أو بإضافة اسم] أي : يخفض الاسم بما مرّ ، أو بسبب إضافة اسم
اليه ؛ إذ العامل في المضاف اليه هو المضاف ، كما في الأوضح^(١) وغيره ،
وهو الأصح ؛ لاتصال الضمير المضاف اليه به ، وهو لا يتصل إلا بعامله ،
لا الإضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته خلافاً للأخفش ، ولا الحرف المقدر
خلافاً لبعضهم .

قوله [إذ العامل في المضاف اليه هو المضاف ...] علة لجعل الباء في قول
المصنف ((أو بإضافة)) للسببية لا للاستعانة التي يعبر عنها بباء الآلة ، وهذا إنما
يأتي على الفرق بينهما ، وقد مرّ ما يتعلق به .

قوله [كما هو ظاهر عبارته] لأنه المناسب لقوله أولاً به ((حرف)) .
قوله [ولا بلحرف المقدر] أي : الذي ناب عنه المضاف ، كما في التصريح^(٢) .
وفيه : أنه لا معنى لتقديره مع نيابة المضاف عنه ، وقوله ((خلافاً لبعضهم))
هو ابن البلاش . وردّ هذا القول : بأنّ الجار لا يحذف ويبقى عمله إلا في ضرورة أو
نادر كلام . وبقي قول رابع ذهب إليه الزجاج : أنّ العامل معنى اللام .

(١) الأوضح ١٦٧/٢ ((الإضافة)) .

(٢) شرح التصريح ٥٧/٢ ((الإضافة)) .

والإضافة : إسنادُ اسمٍ إلى غيره ،

قوله [والإضافة إسناد ...] أي : لغة واصطلاحاً ، وأما لغة : فهي الإلصاق والإمالة قال امرؤ القيس :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَّا رِحَالَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبٍ ^(١)

ومراذه بالإسناد : ضمَّ كلمة إلى أخرى مطلقاً ، لا المقيد بكونه على وجه الفائدة ، الذي سبق أول الكتاب ، وإلا لم يصح الحد ؛ لأنه حيثنَّذٍ مبين للمحدود ، ولا فرق في المسند بين أن يكون جامداً أو مشتقاً .

وقال ((إلى غيره)) ولم يقل : ((إلى اسم غيره)) ؛ لأنَّ الثاني من جزأي الإضافة قد يكون جملة نحو : ((قمت حين قمت)) ، وقد يكون موصولاً حرفياً وصلته نحو : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ ﴾ ^(٢) ، ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ ﴾ ^(٣) ، لكنه قدر في شرح الحدود لفظ ((اسم)) ، فقل : ((إلى اسم غيره)) ، ثم قل : ((ولو تأويلاً)) .

ثم إنَّ قوله ((إسناد اسم إلى غيره)) : جنس شامل للمحدود ، مما ضم فيه كلمة إلى أخرى على وجه جعل إحداها حديثاً عن الأخرى أو وصفاً لها أو غيره ذلك .

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ٥٦ وشرح الشذور ٢٩٢ وشرح التصريح ٢٣٢/٢ .

والشاهد فيه كما جاء في التصريح : ((يريد لما دخلنا هذا البيت أسدنا ظهورنا إلى كل رجلٍ منسوبٍ إلى الحيرة مخطط فيه طرائق)) .

(٢) البقرة - ٧٥ .

(٣) البقرة - ٢٥٤ .

بتنزيله من الأول منزلة تنوينه ، أو ما يقوم مقامه ، ولهذا وجب تجريد
المضاف من التنوين ومن النون ؛

وقوله - ((بتنزيله)) ، أي : الغير ((من الأول)) أي : الاسم الأول
((منزلة تنوينه)) أي : الأول ، ((أو ما يقوم مقام)) تنوين الأول ، وهو النون التي
تلي الإعراب ، وتلك نون المثني وما ألحق به ، ونون الجمع وما ألحق به -
فصلٌ مخرَجٌ لما عدا الم حدود .

وجه التنزيل إجراء الإعراب على الجزء الأول من جزأي الإضافة كما جرى
على الحرف الذي قبل التنوين ، وجعل الجزء الثاني ملازماً لحالة واحدة ، كما أنَّ
التنوين كذلك .

قوله [ولهذا وجب تجريد] أي : لما ذكر من تنزيل المضاف اليه من المضاف
منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه ، فقوله ((ولهذا)) علة قدمت على معلولها ، وكان
مراده أنَّ المضاف اليه لما نزل منزلتهما لم يجمع معهما ؛ لأنَّ الجمع بينه وبينهما
كلجمع بين العوض والمعوض .

وعلى غيره ذلك بأنَّ التنوين يدلُّ على الانفصال والإضافة تدلُّ على الاتصال ،
فلا يجمع بينهما ، وسيأتي التعليل بذلك أيضاً في كلامه عند قول المصنف ((ولا
تجامع تنويناً)) .

والنون المذكورة تشبه التنوين في أنها تلي علامة الإعراب ، ولهذا لا تحذف النون
التي تليها علامة الإعراب نحو ((بساتين لزيد)) ، ولا فرق في التنوين بين أن يكون
ظاهراً أو مقدراً كـ ((دراهم زيد)) أصله ((دراهم)) بغير تنوين ؛ لأنه غير منصرف ،
فلما أريدت الإضافة نوي صرفه ، وقد ر فيه التنوين ، ثم حذف حين أضيف .

لقيام المضاف اليه مقامه في نحو : ((ضاربٌ زيدٌ وضارباً زيدٌ)) .
وتصحُّ بأدنى مُلابسة .

قوله [لقيام المضاف اليه مقامه] أي : النون ، وقوله في ((ضارباً زيدٌ)) أي :
والأصل ((ضاربان)) ، ومراده بقيام المضاف اليه مقام النون : وقوعها في محلها .
ولا يخفى عدم انسجام هذا مع ما قبله ، وكان الظاهر أن يقول كما في شرح
الحدود : ((لقيامها في ذلك مقام تنوين المفرد)) ؛ ليكون ذلك بياناً لقيام النون مقام
التنوين ، الذي جعل علة لحذفها .

وظاهر صنيعه أنه جعله علة لحذف النون .
وفيه : أنَّ علةَ حذفها تقدمت في قوله ((لهذا)) ، فإنَّ أراد أنه علة ثانية
لخصوص حذف النون فكان يجب العطف ، مع أنَّ الخصوص غير ظاهر ، فإنَّ
المضاف اليه يقوم مقام التنوين في ((هذا ضارب زيدٌ)) فتدبر .

قوله : [وتصحُّ بأدنى مُلابسة] فتحصل بالإضافة خصوصية ما ، نحو :

.... كوكبُ الخرقاءِ^(١)

لأنها لا بست فعلاً هو الغزل في زمنٍ ملابس للكوكب ،

(١) جزء من صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١٠٤/٣ والمقرب ٢٣٥ والأشباه
والنظائر ٩٠/٢ ، وتعلمه :

إذا كَوَّكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسَحْرَةٍ سَهِيلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ

والشاهد فيه ((كوكب الخرقاء)) فقد أضاف الكوكب إلى الخرقاء ، وكيف ينسب الكوكب إليها
وبينهما بعدُ المشرقين ، لكن لأنَّ الإضافة تصحُّ بأدنى مُلابسة كفى جدُّها بعملها في زمان طلوع
سهيل في تصحيح الإضافة .

❧ ونحو : ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾^(١) أضيف الضحى إلى العشية لما بينهما من الملازمة ، باعتبار كونهما طرفي النهار ، ونحو : ﴿وَلَا تَكُمُّ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾^(٢) أضيفت الشهادة إلى ((الله)) ؛ لأنها حكم الله .

قال السيد في شرح المفتاح : ((الهيئة التركيبية في الإضافات اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لأن يخبر عن المضاف بأنه المضاف إليه ، فإذا استعملت في أدنى ملازمة كانت مجازاً لغوياً لا حكماً كما توهم ؛ لأن المجاز في الحكم إنما يكون بصرف النسبة عن محلها الأصلي إلى محل آخر لأجل ملازمة بين الحليين)) .

فظاهر أنه لم يقصد صرف نسبة ((الكوكب)) عن شيء إلى ((الخرقاء)) بواسطة ملازمة بينهما ، بل ينسب الكوكب إليها ؛ لظهور جدّها في تهيئة ملابس الشتاء ، فجعلت هذه الملازمة بمنزلة الاختصاص الكامل ، وفيه لطف .

وأراد به الرد على السعد حيث قال في شرح المفتاح : ((فالإضافة بأدنى ملازمة تكون مجازاً حكماً مشعراً يجعل تلك الملازمة بمنزلة الملازمة الكاملة الإضافة)) .

ورده مردود ، أمّا أولاً : فلأن أدنى مرتبة المجاز اللغوي أن يكون لفظاً ، والهيئة التركيبية ليست كذلك

وأما ثانياً : فلأن لزوم صرف النسبة عن محلها الأصلي إلى محل آخر إنما هو مذهب غير الشيخ ، والحق مذهبه ، كما اعترف به السيد في موضعه .

(١) النزاعات - ٤٦ .

(٢) المائدة - ١٠٦ .

ومراده بالاسم : ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل ، بدليل العطف الآتي الدال على المغايرة ، فدخل نحو : ((كاتب القاضي ، وأعجبني ضربُ زيدٍ عمراً)) ؛ إذ المضاف في الأول - وإن كان وصفاً - ليس بعامل ، وفي الثاني - وإن كان عاملاً - ليس بوصف .

قوله [ومراده بالاسم ما يقابل الوصف ...] أي : لا ما قابل الفعل والحرف ، الشامل للمعطوف .

والمناسب لقول المصنف الآتي : ((أو بإضافة الوصف إلى معموله)) أن يقول : ما قابل الوصف المضاف لمعموله ثم يذكر في ما دخل ((خالق السماء)) ؛ لأن المراد بمعمول الوصف : ما يصح أن ترفعه الصفة أو تنصبه بكونه مفعولاً به .

قال الرضي^(١) : أو فيه فغير الوصف المضاف لمعموله يشبه الوصف المضاف لغير الفاعل والمفعول كمثاله ، والمضاف إلى أحدهما ، لكن لم يتحقق فيه شرط العمل إما لكونه بمعنى الماضي كما مثلنا ، أو بمعنى الزمن المستمر .

وهذا ما جزم به في المغني^(٢) ، وكذا الزخشي عند الكلام على ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ، لكنه خالف ذلك عند الكلام على قوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾ فإنه جوز أن يكون الشمس والقمر في قراءة النصب عطفاً على محل ((الليل)) ذاهباً إلى أن المراد بلجعل جعل مستمر في الأزمنة المختلفة لا يوجد في الزمن الماضي بخصوصه فتكون إضافته محضة فلا تعمل ، فيظهر أن بين كلاميه تعارضاً . ☞☞

(١) هذا معنى كلام الرضي في ٢٧٨/١ - ٢٧٨ بحث الإضافة فراجع .

(٢) المغني ٤٧٧/١ والكشاف ١٠/١ تفسير الفاتحة ، وانظره ٣٨٢/٢ تفسير سورة الأنعام - ٩٦ .

وهذه الإضافة ثلاثة أقسام ؛ لأنها :

❧ وأجاب الدماميني تبعاً لحواشي الكشف : بأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الاستمرار ففي إضافته اعتباران : أحدهما : أنها محضة باعتبار معنى المضي فيه ، وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل .

وثانيهما : أنها غير محضة باعتبار معنى الحل والاستقبل ، وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل في ما أضيف إليه .

بقي أن من الإضافة المعنوية إضافة أفعل التفضيل ، وهي بمعنى اللام على ما حققه الرضي^(١) ، وقل ابن عصفور^(٢) : إنها لفظية بدليل : ((مررت برجل أفضل القوم)) ، ولو كانت معنوية لزم وصف النكرة بالمعرفة .

وتخرجه على البذل فيه : إنَّ البذل بالمشق يقل ، والعرب تقول : ((مررت برجل أفضل القوم)) كثيراً ، وهو خارج عن الإضافة اللفظية ؛ لأنَّ الوصف لم يضاف لمعموله في ((أفضل القوم)) ، وداخل في المعنوية على ما قلنا دون كلام الشارح ؛ لأنَّ أفعل التفضيل وصف يعمل عمل الفعل فتدبر .

قوله [وهذه الإضافة ثلاثة أقسام] سيأتي أنَّ الأكثر جعلها قسمين . وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى ((عند)) نحو ((شاة رَقودُ الحلب)) . وأجيب : بأنه يمكن جعل ((رَقود)) صفة مشبهة كـ ((حسن الوجه)) ، ووصف الحلب بأنه ((رَقود)) لما كان الرقاد عنده فجعل رَقوداً مبالغة .

(١) شرح الكافية ٢٨٩/١ ((الإضافة)) .

(٢) شرح الجمل ٧٧/٢ - ٧٢ ((بحث الإضافة)) وقد نقل الغشي معنى كلام ابن عصفور .

إما [على معنى اللام] التي للملك أو لشبهه : تحقيقاً حيث يمكن النطق بها [كغلام زيد] : أو تقديراً حيث لا يمكن ذلك كـ ((ذي مل ، وعند زيد ، ومع بكر)) ، وامتحان هذا بأن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه ، نحو : ((صاحب ومكان ومصاحب)) .

قوله [التي للملك أو لشبهه] الملك أمّا حقيقي نحو : ((غلام زيد ، ومل عمرو)) ، أو مجازي نحو : ((زيد ، ورجل خالد)) .
وأما شبه الملك فهو الاستحقيق حقيقة بأن يكون الثاني مستحقاً للأول نحو : ((حصير المسجد ، وسرج الدابة ، ورب الناس)) ؛ لأنّ الناس يستحقون رباً .
يعبدونه ، أو مجازاً :

إِذَا كَوَّكَبُ الْخَرَقَاءِ لَاحَ بِسَحْرَةٍ^(١)

قوله [تحقيقاً حيث يمكن ...] هذا ما أشار إليه في التسهيل^(٢) .
وقال حفيد الموضّح : ((ليس المراد من قولنا : إنّ الإضافة بمعنى اللام أو بمعنى ((من)) : إنّ اللام أو ((من)) مقدرة ، وإنما المراد من ذلك القصد إلى أنّ المضاف إنما عمل الجر لما فيه من معنى الحرف ؛ لأنّ الأسماء المحضة لا حظ لها في الإعراب)) انتهى .

قل الجامي آخذاً من الرضي^(٣) : واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي إفلة الاختصاص الذي هو مدلول اللام ،

(١) تقدم تخريجه في ٢٢٢ السابقة فراجع .

(٢) شرح التسهيل ٨٧/٣ ((الإضافة)) .

(٣) شرح الكافية - الجامي - ٧/٢ ((الإضافة)) ، وشرح الكافية الرضي ٢٧٤/١ الإضافة .

[أو] على معنى [من] البيانية ، وذلك إذا كان المضاف اليه كُلاً للمضاف ، وصلحاً للإخبار به عنه ،

فقولك : ((يوم الأحد ، وعلم الفقه ، وشجر الأراك)) بمعنى اللام ، ولا يصح إظهار اللام فيه .

وبهذا الأصل يرتفع الإشكل عن كثير من مواد الإضافة اللامية ، ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة مثل ((كل رجل)) و ((كل واحد)) .

قوله [إذا كان المضاف اليه كُلاً للمضاف ...] فإن انتفى الشرط الأول نحو : ((يد زيد)) ، فإن ((زيدا)) وإن كان كُلاً ((لزيد)) ، لكن لا يصح أن يخبر بزيد عنها ، فلا يقال : ((هذه اليد زيد)) فإضافتها من إضافة الجزء إلى كله ، وهي على معنى اللام .

أو الشرط الثاني نحو : ((يوم الخميس)) ، فإنه وإن صح الإخبار بالخميس عن اليوم ، فيقال ((هذا اليوم الخميس)) ، لكن الخميس ليس كُلاً لليوم ، فإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم ، وهي على معنى اللام أيضاً .

أو الشرطان معاً نحو : ((ثوب زيد و غلامه ، وحصير المسجد وقنديله)) ، فإن المضاف اليه ليس كُلاً للمضاف ولا صلحاً للإخبار به عنه ، فالإضافة على معنى لام الملك كما في الأولين أو الاختصاص كما في الأخيرين .

ولم يشترط جماعة منهم ابن الحالج الشرط الثاني .

واشترط الجامي^(١) : ((أن يكون المضاف أيضاً صادقاً على غير المضاف اليه

☞☞

فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه)) .

(١) شرح الكافية - الجامي ٦٢ ، ٧٢ ((بحث الإضافة)) .

❧❧ واشترط أيضاً : ((أن يكون المضاف اليه أصلاً للمضاف وإلا فهي بمعنى اللام)) ، قل : ((فإضافة خاتم إلى فضة بيانية ، وإضافة فضة إلى خاتم بمعنى اللام)) ورد هذا الشرط الشهاب القاسمي تبعاً لاستاذ الصفوي : بأنه لا يوافق تصريحهم بأن إضافة المقادير أو الأعداد كـ ((شبر أرض ، ومائة رطل)) بمعنى اللام . واعلم أن الإضافة التي على معنى ((من)) هي المسملة بالإضافة البيانية : لأن المراد بـ ((من)) : ((من)) البيانية . وقد أشار لذلك الجامي بقوله : ((فإضافة خاتم إلى فضة بيانية)) .

وقد علمت اختلافهم في شروط الإضافة التي على معنى ((من)) فلذا اختلف إطلاقاتهم في الإضافة البيانية ، فكل أطلق بحسب ما يشترطه ، فلا ينبغي أن يعترض عليه .

ومن العجب قول شيخنا العلامة الغنيمي : ((الإضافة البيانية لها معنيان : لغوي : وهو ما يكون المضاف اليه كاشفاً للمضاف وبياناً له ، سواء كان بينهما عموم وخصوص من وجه أو لا ، ومن ثم قيل : إن إضافة ((شجر أراك)) بيانية . واصطلاحياً : وهو أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فإن هذا يومهم اتفاق الاصطلاح على ذلك ، وليس كذلك ، وإضافة ((شجر أراك)) على مقتضى كلام ابن مالك والمصنف وأتباعهما بيانية .

وأعجب منه قول السيوطي في الفتاوى : ((إن الإضافة البيانية : هي إضافة الشيء إلى مرادفه ، وإنها ليست على تقدير حرف)) .

[ك خاتم حديد] ، و ((ثوبُ خَز)) ، ولك في هذا نصب الثاني على التمييز أو الحال ، وإتباعه للأول بدلاً أو عطف بيان أو نعتاً بتأويله بالمشتق ، أي : مصوغ من حديد .

[أو] على معنى [في] الظرفية عند بعضهم ، وذلك إذا كان الثاني ظرفاً للأول [ك ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ ^(١)] و ((شهيد الدار)) ،

قوله [ك ((خاتم حديد))] هذا المثل مستوفٍ للشرطين ، ألا ترى أن جنس الحديد كُلُّ للخاتم ، ويخبر بالحديد عن الخاتم فيقال : ((هذا الخاتم حديد)) ، فإنَّ الإخبار عن الموصوف إخبارٌ عن صفته ، وقس عليه قوله : ((وثوبُ خَز)) وما أشبهه .

قوله [إذا كان الثاني ظرفاً للأول] سواء كان ظرفُ زمانٍ كالمثال الأول ، أو مكان كالثاني .

والمراد من حيث أنه ظرف ، أي : إذا قصد بيان الظرفية ، فإنَّ أضيف إلى الظرف لقصد الاختصاص والمناسبة كما في ((مصارع مصر ، وبيع الدار)) ، فهو بمعنى اللام لا ((في)) ، كما صرح به ابن الحلب في الأمالي ^(٢) .

ثم الظروف إنما تنسب إلى المصدر وما تضمنه ، فلا يلزم صحة ((غلام الدار)) بمعنى ((في)) .

(١) سيبأ - ٣٣ .

(٢) أمالي ابن الحلب ١/ ٣٨٧ .

واختاره ابن مالك لكثرة وقوعه في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح ،
وأكثرهم نفى هذا القسم .
وما أوهم معنى ((في)) فهو على معنى اللام مجازا .

قوله [واختاره ابن مالك^(١)] خالفه ولده محتجاً بأمر^(٢) :
أحدها : أنه يلزم كثرة الاشتراك في معناها ، وأنه خلاف الأصل .
الثاني : إنَّ حمل ما احتجَّ به على مجيئها بمعنى ((في)) على معنى لام
الاختصاص المجازية ممكن ، فوجب المصير إليه من وجهين : أحدهما : إنَّ المصير إلى
المجاز خير من المصير إلى الاشتراك . والثاني : إنَّ الإضافة لمجاز الملك والاختصاص
ثابتة باتفاق ، والإضافة بمعنى ((في)) تختلف فيها ، والحمل على المتفق عليه أولى
من الحمل على المختلف فيه .

والثالث : إنَّ الإضافة في نحو : ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ إمَّا بمعنى اللام على جعل الظرف
مفعولاً على السعة ، وإمَّا بمعنى ((في)) على بقاء الظرفية ، ولكنَّ الأول حمل عليه كما
في ((صبيد عليه يومان)) و ((ولد له ستون غلاماً)) ، والثاني حمل على المختلف فيه .
وأجاب الشاطبي عن الأمر الأول : بأنَّ الدليل هو المتبع ، وقد دلَّ على وجود
إضافة ((في)) فلا بدَّ من إتياعه .

وعن الوجه الأول من وجهي الأمر الثاني : بأنه معارض بعكس القضية وجعل
الاشتراك أولى ، والمسألة خلافية كما قرر في الأصول .

(١) قل في شرح التسهيل ٨٧/٣ : ((وقد أغفل النحويون التي بمعنى ((في)) وهي ثابتة في الكلام
الفصيح بالنقل الصحيح ...)) .

(٢) شرح ابن الناظم ٢٧٣ - ٢٧٤ ((وقد تصرف الحشي ببعض عباراته)) .

❧ وعن ثانيهما : بأنَّ الدليل طَّ على وجود ما اختلف فيه ، فترك القول به إهمالاً للدليل من غير موجب .

وعن الأمر الثالث : باتفاقهم على أنَّ الأصل في الظرف الذي وقع فيه الفعل أنَّ يبقى على ظرفيته ، كما إذا سبك من المضاف فعل نحو : ((بل مكرّم الليل والنهار)) . وكلام الرضي يوافق ما ذهب إليه ابن الناظم ، فإنه لما قرَّر أنه يكفي في الإضافة التي بمعنى اللام الاختصاص الذي هو مدلول اللام قل^(١) :

((فالأولى إذن أنَّ تقول نحو ((ضرب اليوم)) و((قتيل كربلاء)) بمعنى اللام ، ولا تقول : إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى : ((في)) ، فإنَّ أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام نحو ((كوكب الخرقاء)) ، وهي الإضافة التي يقل أنها لأدنى ملابسة)) .

وتبعه الجامي وقل^(٢) : ((فإنَّ قلت : فعلى هذا يمكن ردُّ الإضافة بمعنى ((من)) إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين الميِّن والميِّن ، قلنا : نعم ، لكن لما كانت الإضافة بمعنى ((في)) قليلاً ردوها إلى الإضافة بمعنى اللام قليلاً للأقسام ، وأمَّا الإضافة بمعنى ((من)) فهي كثيرة في كلامهم ، فالأولى بها أنَّ تجعل قسماً على حدة)) انتهى .

وذهب ابن الضائع إلى أنَّ الإضافة لا تكون إلا بمعنى اللام ، وقد ظهر وجهه مما تقدم وذهب أبو حيان^(٣) تبعاً لابن درستويه إلى أنَّ الإضافة ليست على ❧

(١) شرح الكافية ٢٧٤/٨ ((الإضافة)) .

(٢) شرح الكافية - الجامي ٨ - ٧/٢ . ((الإضافة)) .

(٣) الارتشاف ٥٠٢/٢ ((الإضافة)) .

[وتسمى] هذه الإضافة المنقسمة لما ذكره محضة ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال ، و [معنوية] ؛ لإفادتها أمراً معنوياً ؛ [لأئها] مفيدة [للتعريف] ، أي : لتعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة كـ ((ضارب زيد أمس)) ،

☞ معنى حرف ، وإلا لزم تساوي العبارتين في المعنى ، وليس كذلك .
وجوابه : أنه ليس قولهم : معنى ((غلامٌ زيد)) : ((غلامٌ لزيد)) تفسيراً مطابقاً من كل وجه ؛ إذ معنى المعرفة غير معنى النكرة ، وإنما قصدوا إلى تفسير معنى الإضافة خاصة من جهة الملك أو الاختصاص ، لا من جهة أخرى .

قوله [أي : لتعريف المضاف بالمضاف إليه] ؛ لأن الإضافة المعنوية وضعت لتفيد أن لواحد عما يدل على المضاف إليه مزيد خصوصية .

فإذا قلت : ((غلامٌ زيدٍ راكب)) ولزيد غلمان كثيرة فلا بد أن تشير إلى غلام من غلمانه له مزيدٌ خصوصية بزيد ، إما لعظمته أو شهرته ، أو يكون غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب .

قال الرضي وتبعه الجلمي : ((وقد يقل : ((جاءني غلام زيد)) من غير إشارة إلى واحد معين ، لكنه على خلاف أصل الوضع))^(١) .

(١) شرح الكافية ٢٧٤/١ ، وقد نقله الجلمي نصاً في شرحه ٧٢ ، وعبارة الرضي : ((ثم قد يقل (جاءني غلام زيد) من غير إشارة إلى واحد معين وذلك كما أن ذا اللام في أصل الوضع لواحد معين ، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله : ((ولقد أمر على اللثيم يسبني)) وذلك على خلاف وضعه ، فلا تظن من إطلاق قولهم في مثل ((غلام زيد)) أنه بمعنى اللام ومعنى ((غلام لزيد)) سواء)) .

[أو التخصيص] أي : لتخصيص المضاف بالمضاف اليه إن كان نكرة
كـ ((ضارب رجل أمس)) .

قال في المغني^(١) : ((والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف ،
فإنَّ ((غلام رجل)) أخصُّ من ((غلام)) ، لكنه لم يتميز بعينه ، كما
تتميز ((غلام زيد)) ...)) ،

قال الأستاذ الصفري : ((وأقول لا يصير بذلك نكرة ، فإنَّ التحقيق أنَّ
التعريف الإضافي يُقصدُ به أحد المعاني الأربعة المعلومة للمعرف باللام)) .

قوله [والمراد بالتخصيص ...] كأنه جواب عن قول أبي حيان^(٢) : ((تقسيم
النحلة الإضافة إلى أنها تخصَّص وتعرَّف ليس بصحيح ؛ لأنه من جعل القسم
قسماً ، وذلك أنَّ التعريف تخصيص ، فهو قسمٌ من التخصيص لا قسيم له ،
فالإضافة إنما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف)) .

وهل إضافة الجمل : تفيد التعريف ؟ كما مل إليه أبو حيان ؛ لأنها في تأويل
المصدر المضاف إلى فاعله .

أو التخصيص ؟ كما استظهره المراي ؛ لأنَّ الجمل نكرات ، وتقدير المصدر
تقدير معنى فلا يلتفت اليه ، كما لا يتعرف ((غلامُ رجل)) ، وأنت تريد واحداً
بعينه ،

(١) المغني ٥١٠/٢ - ٥١١ .

(٢) الارتشاف ٥٠٣/٢ ((الإضافة)) .

وك ((غلام رجل)) ما كان متوغلاً في الإبهام ك ((غير ومثل)) إذا
أريد بهما مطلق المغايرة والمائلة ،

☞ وأيضاً لا يلزم في المصدر أن يقدر مضافاً ، بل يقدر متوناً عاماً .^(١)
الأوجه الأول ؛ لأن المختار أن المضاف إليه لا يكون إلا اسماً ، فلا بد من تأويل
الجملة بالمصدر ، ومقتضى ربط الحدث بفاعله تقدير المصدر مضافاً إليه ، فالمضاف
إليه هو مضمون الجملة الذي هو المصدر مضافاً لفاعله ، ووقعها صفة للنكرة لا
يتوقف على تأويل ، فصح نظراً لظاهرهما ، وهذا واضح إذا كان الفاعل معرفة ، وهل
كذلك إذا كان نكرة ؛ لأنه لا يلزم أن يكون نكرة عن تقدير المصدر .
قوله [ما كان متوغلاً في الإبهام] أي : شديد الدخول ، يقل : وغل في الشيء
إذا دخل فيه دخولاً بيناً .

قوله [إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمائلة] أي : لا كمالهما ، وبيان الإبهام
أنك إذا قلت : ((غير زيد)) فكل شيء إلا زيدا غيره ، وكل ما صدق وصفه
بالمغايرة صدق وصفه بالمائلة ؛ إذا كان الجنس واحداً ،
☞

(١) في توضيح المقاصد ٣٩٢/١ وشرح التسهيل ٧٦١ ، صرح المرادي بما لا شك فيه إن إضافة اسماء
الزمان الى الجمل محضة تفيد التعريف ثم نقل من البسيط . ويبدو لي أن المحشي العلامة كان ينقل
من السيوطي ، وبين يديه الجمع والنكت فاشتبه ، ففي النكت ٤٥/٢ نسب السيوطي لأبي حيان
القول بالتخصيص ، ونسب لابن قاسم المرادي القول بالتعريف ، وهو عكس ما كتبه المحشي ،
وفي الجمع ٤١٤/٢ نسب لأبي حيان ذكر القولين ((التخصيص والتعريف)) ولم يرجح بينهما .
مع أن أبا حيان صرح في الارتشاف ٥٢٥/٢ : ((الظاهر أن هذه الاضافة في هذا الباب تفيد
التعريف)) ثم نقل من البسيط . فلحق أن أبا حيان والمرادي يقولان بأن الاضافة الى الجمل تفيد
التعريف ، ولكن اشتبه السيوطي أتى لاشتبه العلامة يس . فتأمل .

أو واقعاً موقع نكرة لا تقبل التعريف ، كـ ((جاء زيد وحده)) و ((لا
أبأ له)) ،

❧ واشتركا في وصف من الأوصاف ، ولا تكاد جهات الماثلة تنحصر .
وما ذكره من أن المانع من التعريف شدة الإبهام مذهب ابن السراج ، وارتضه
الشلوبين .
ورّد بأن كثرة المغايرين والمماثلين لا توجب التنكير ، كما أن كثرة غلمان زيد لا
توجب كون ((غلام زيد)) نكرة .
وذهب سيويوه والمبرد إلى أن سبب تنكيرهما أن إضافتهما للتخفيف لمشابهتهما
اسم الفاعل ، ألا ترى أن ((غيرك ومثلك)) بمنزلة ((مغايرك ومماثلك)) .
وجعل بعضهم المقتضي لتعريف ((غير)) إنما هو وقوعها بين ضدين ، كقولهم :
((الحركة غير السكون)) ، وهذا القسم لا يقبل التعريف أصلاً ، ومرجعه إلى
السمع ، ومنه ((شبهك وحسبك)) ، والفاظٌ سُمعت .
قال اللماميني في شرح التسهيل : ولم يتعرض الشارحون إلى تحقيق شدة الإبهام
في ((حسبك)) .

قوله [أو واقع موقع نكرة] عطفٌ على قوله ((متوغلاً)) أي : أو كان واقعاً
موقع نكرة ، وهذا القسم يقبل التعريف ، لكن يجب تأويله بنكرة .

قوله [كجاء زيد وحده] ؛ لأنّ الحال لا تكون معرفة .

قوله [ولا أبأ له] ؛ لأنّ ((لا)) لا تعمل في المعارف .

و((رَّبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ)) و ((كَمْ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا)) .

قوله [رَّبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ وَكَمْ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا] ؛ لَأَنَّ ((رَّب)) و ((كَمْ)) لا يجرّان المعارف .

واعلم أَنَّ قضية كلام المصنف أَنَّ الإضافة التي على معنى الحرف إنما هي المعنوية كما لا يخفى ، وعلى هذا فاللفظية ليست على معنى حرف .

وقضية كلام ابن مالك في التسهيل^(١) والألفية أَنَّ الإضافة اللفظية على معنى اللام ؛ لأنه بعد أَنْ بَيَّنَّ ضابط التي على معنى ((في)) و ((من)) ، قل : ((واللام لما سوى ذينك)) ، ولا شك في دخول اللفظية في ((سوى ذينك)) .

وقضية كلام ابن الحاجب في الكافية : أنها على معنى حرفٍ لكن لم يبينه .
قل الأستاذ الصفوي : ((ونقل أبو حيان وغيره أَنَّ الإضافة إلى غير الفاعل بمعنى اللام كـ ((ظالمٌ نفسه)) ، وسكتَ عن الإضافة إلى الفاعل ، فقيل فيها أيضاً بتقدير لام زائدة وقيل بتقدير ((من)) ...)) انتهى .

وما اقتضاه كلام ابن مالك صرّح به ابنُ جني والشلوبين^(٢) ، وبه يتضح أنه لا إشكال في قول بعضهم إِنَّ ((ممطرنا)) من قوله تعالى : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّطَرٌ ﴾^(٣)
بمعنى : ممطرٌ لنا ؛ لأنَّ جعله الإضافة على معنى اللام لا يتنافى أنها لفظية ، فصَحَّ جعل ((ممطرنا)) نعتاً لـ ((عارض)) ، ولم يلزم نعت النكرة بالمعرفة ،

(١) شرح التسهيل ٨٧/٣ والألفية حيث قل : لما سوى ذينك واخصص أولاً .

(٢) على ما نقله السيوطي عنهما في النكت ٤١٧/٢ - ٤٢ ونقل كلام الشاطبي الأني ، وaghshi نقل منه بتصرف .

(٣) الأحقاف - ٢٤ .

☞ ☞ وكون الإضافة في ((ممطرنا)) لفظية ، صرح به المولى أبو السعود ، وهو الموافق للقواعد ؛ لأنه بمعنى الاستقبال كما يقتضيه نظم الآية كما لا يخفى ، ولا حاجة إلى جعله بدلاً بالشتق على قلة ، أو خبراً ثانياً أو نعتاً مقطوعاً .
واستدل الشاطبي على كون الإضافة اللفظية على معنى اللام بظهور اللام في قوله تعالى : ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿ فَتَعَالَى لِّمَا يُرِيدُ ﴾^(٢) .
وقد يتوقف في ذلك بأن هذه اللام اللام المسماة بلام التقوية لا اللام التي الإضافة معناها ، ويدل على ذلك كلام المصنف في المغني ، فإنه قل في الكلام على أنواع اللام الزائدة^(٣) :

((ومنها اللام المسماة بالمقحمة ، وهي المعترضة بين المتضايفين ، وذلك في قولهم ((يا بؤس للحرب)) ، وهل انجرار ما بعدها بها أو بالضاف ؟ قولان : أرجحهما الأول ؛ لأن اللام أقرب ؛ ولأن الجار لا يعلق)) ، ثم قل :
ومنها اللام المسماة بلام التقوية ، وهي الزائدة لتقوية عامل ضعُف : إما بتأخره أو بكونه فرعاً في العمل نحو : ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ ﴿ فَتَعَالَى لِّمَا يُرِيدُ ﴾ .
هذا وفي جعل الإضافة اللفظية على معنى اللام نظراً ظاهراً في مثل : ((زيدٌ حسنُ الوجه)) ؛ إذ ليس ((حسن)) مضافاً إلى ((الوجه)) بتقدير حرف ، ☞ ☞

(١) البقرة - ٩١ .

(٢) هود - ١٠٧ و البروج - ١٦ .

(٣) المغني ٢١٦/١ - ٢١٧ .

[أو بإضافة الوصف] عطفٌ على قوله ((أو بإضافة اسم)) فيكون قسيماً له .

أي : يخفض الاسم بإضافة الاسم - كما مرّ - أو بإضافة الوصف العامل عمل الفعل [إلى معموله] منصوباً كان أو مرفوعاً في الأصل ، بأن كان بمعنى الحل أو الاستقبال .

سواءً كان اسم فاعل [كـ ﴿يَالْعِزَّةُ الْكَمِيَّةُ﴾ ^(١)] و (ضارب زيد الآن أو غداً)

بل هو هو ، كما قاله الدماميني في شرح التسهيل .

وبه أيضاً يسقط قولٌ بعضهم : إنّ الإضافة في ((حسن الوجه)) بمعنى ((من)) ؛ لأنه لما قيل : ((زيد حسن)) لم يعلم أنّ أي شيء منه حسن ، فتبين بالإضافة أنه من حيث ((الوجه)) .

قوله [إلى معموله] أي : ما يصح أن يرفعه أو ينصبه بكونه مفعولاً به ، كما قيله به كثير من المحققين ، بل ادعى التفتازاني الاتفاق عليه ، وعمّم الرضي الم معمول إلا أنه قل ^(٢) : ((لا يضاف الوصف إلا إلى الفاعل أو المفعول به أو فيه)) ، فلم يبق الخلاف إلا في المفعول فيه ، فلحفظه .

والحاصل : أنه منصوب معنى وهو معمول اسم الفاعل أو مرفوع معنى وهو معمول اسم المفعول والصفة المشبهة .

قوله [سواء كان اسم فاعل] ومنه أمثلة المبالغة كـ ((شراب العسل)) .

(١) المائدة - ٩٥ .

(٢) شرح الكافية ٢٧٩/١ الإضافة .

أم اسم مفعول كـ ((مروع القلب)) [و ((معمور الدار] الآن
 أوغداً)) ، أم صفة مشبهة كـ ((عظيم الأمل)) ، [وحسن الوجه .
 وتسمى [هذه الإضافة غير محضة ؛ لأنها في تقدير الانفصال ،
 و [لفظية] ؛ لإفادتها أمراً لفظياً ؛ [لأنها] جيء بها [لمجرد التخفيف]
 في اللفظ بجذب التنوين أو ما يقوم مقامه ، أو لرفع القبح كما في نحو :
 ((حسن الوجه)) ، فإنّ في جرّه تخلصاً من قبح رفعه ؛ لخلو الصفة لفظاً
 من ضمير يعود على الموصوف ،

قوله [كمروع القلب] بفتح الواو المشددة ، من المروع وهو الخوف .
 قوله [لأنها في تقدير الانفصال] ؛ لأنّ نحو : ((ضاربُ زيد)) مثلاً في تقدير :
 ((ضاربُ هو زيداً)) ، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرًا
 قوله [فإنّ في جرّه تخلصاً ...] قل في التوضيح^(١) : ((ومن ثمّ امتنع : ((الحسن
 وجهه)) لانتفاء وجه قبح الرفع ، ونحو : ((الحسن وجه)) ؛ لانتفاء قبح النصب ؛
 لأنّ النكرة تنصب على التمييز .

قوله [لخلو الصفة لفظاً من ضمير] قيّد بذلك كما في المغني في الأمور التي
 يكتسبها الاسم بالإضافة^(٢) لأنه مقدر كما في الأشياء التي تحتاج إلى رابط^(٣) قل :
 ((وقيل : أل نابت عنه ...)) .

(١) الأوضح ١٧/٢ الإضافة .

(٢) المغني ٥١٢/٢ .

(٣) المغني ٥٠٦/٢ وما نقله الحشي معنى ما في المغني .

ومن قبح نصبه بإجراء وصف القاصر مجرى المتعدي ، فلا تفيد
المضاف :

تعريفاً ، ولهذا صح وصف النكرة به في نحو : ﴿ هَذَا بَالِغُ الْكِبَرِ ﴾ ،
ووقوعه حالاً في نحو : ﴿ ثَانِي عَطْفِهِ ﴾^(١) .

ولا تخصيصاً ؛ لأنَّ أصل ((ضاربُ زيد)) : ((ضاربُ زيداً)) ، لا
((ضاربُ)) ، كما توهم ، فالاختصاص موجود قبل الإضافة .

قوله [ولا تخصيصاً] عطف على ((تعريفاً)) أي : ولا تفيد تخصيصاً .

قوله [ضاربُ زيداً] فالتخصيص حاصل بالعمول قبل أن تأتي الإضافة .

قوله [كما توهم] المتوهم ابن مالك فإنه ردّ على ابن الحلب في قوله :
((ولا تفيد تخفيفاً)) فقال : ((بل تفيد أيضاً التخصيص فإنَّ ((ضاربُ زيد))
أخص من ((ضارب)) .

واعلم أنَّ ظاهر كلام المصنف المحصر الإضافة في هذين النوعين .

وزاد في التسهيل قسماً ثالثاً وهو الشبيه بالمخضة^(٢) ، وحصر ذلك في سبع
إضافات : إضافة الاسم إلى الصفة ، وإضافة المسمى إلى الاسم ، وإضافة الصفة إلى
الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، وإضافة المؤكد إلى المؤكد ،
وإضافة المعبر إلى الملغى ، وإضافة الملغى إلى المعبر ، ونوزع في بعضها فليراجع
شروحه .

(١) الحج - ٩ .

(٢) شرح التسهيل ٩١/٣ ((الإضافة)) .

[ولا تَجَامَع الإِضَافَةُ] - وجوباً -

[تنويناً] ولو مقدراً ؛ لأنه يدل على الانفصال ، والإضافة تدل على الاتصال ، فلا يجمع بينهما .

[ولا نوناً تالية للإعراب] ، وهي : نون المثني والمجموع على حته وشبهها ، كـ ((ضارباً زيد)) و ((ضاربوا عمرو)) ، [مطلقاً] عن التقييد بما يأتي ، بخلاف نون المفرد وجمع التكسير ، كـ ((شيطان)) و ((شياطين)) فإنها تَجَامَعُها ؛

وما ينبغي أن ينبّه عليه أن الإضافة في جميعها بمعنى لام الاختصاص ، كما قاله الشهاب القاسمي ، وفي حواشي المطول للفناري عند قوله في الديباجة ((وفصل الخطاب)) : أن إضافة الصفة إلى الموصوف بمعنى ((من)) البَيَانِيَّة .
قوله [ولو مقدراً] كما إذا كان المضاف غير منصرف كما مر .

قوله [والمجموع على حته] وأمّا قوله :

لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ^(١)

فمؤولٌ بأوجهٍ في المغني والتصريح في باب إعراب جمع المذكر السالم منها : إنَّ الجمع معربٌ حيثُئذٍ بالفتحة على النون كـ ((مساكين)) لا بالنون .
قوله [بما يأتي] في الصور المستثناة من عدم مجامعة ((أل)) .

(١) عجز بيت من الخفيف بلا نسبة في المغني ٦٤٣/٢ وشرح التصريح ٧/١ والهمع ١٥٧/١ ، وتماه :

رَبِّ حَيِّ عَرَنْدَسٍ نِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

والشاهد إثبات نون الجمع حال الإضافة وهو مزول بما نقله الحشي ، فانظر التصريح .

لأنها غير تالية للإعراب ، بل هو تالٍ لها أو عليها .
[ولا] ما فيه [أل] ؛ لأنَّ المقصود منها أصالة التعريف ، وهو
حاصل لما فيه أل بغيرها ،

قوله [بل هو تالٍ لها أو عليها] أي : على الخلاف في أنَّ الإعراب واقعٌ بعد
آخر الكلمة أو مقارنٌ له ، وبقي قول ثالث : إنه قبله ، لكنه لا يوافق فرض المسألة ،
فلذا أسقطه ، وقد مرَّ ما يتعلق بذلك أول الكتاب في بحث الإعراب ، وقد أشار
الجعبري في نونيته إلى الأقوال الثلاثة فقل :

والشُّكْلُ سَابِقُ حَرْفُهُ أو بَعْدُهُ قولان ، والتَّحْقِيقُ مُقْتَرَنانِ

قوله [ولا ما فيه أل] وأما : ((الثلاثة الأثواب)) ، ف((أل)) فيه زائدة ، أو
((الأثواب)) : بدل .

قوله [لأنَّ المقصود منها] أي : الإضافة ، وقوله : ((أصالة التعريف)) أي :
والتخصيص ، وإنَّ قصد منها فليس بطريق الأصالة ، وقوله : ((وهو)) أي :
التعريف حاصل لما فيه أل بغيرها ، أي : غير الإضافة وهو ((أل)) ، فلو أضيف ما
فيه أل لزم تحصيل الحاصل .

وعلى كلامه فممنع إضافة المعرفة إلى النكرة يكون بطريق التبع ، وعلله بعضهم
بأنَّ فيه طلب الأدنى - وهو التخصيص - مع حصول الأعلى - وهو التعريف - .
وأوردَ على منعه إضافة المعرفة جعلها علماً في نحو : ((أبو النجم وابن
عباس)) مع أنه لا فرق بينهما في لزوم تعريف المَعْرِف .

وأجيب : بأنه ليس في جعلها علماً تعريفُ المَعْرِف ، بل تبديل تعريف بتعريف
فإنه حين صارت أعلاماً لم يبق فيها الإشارة إلى معلوميتها باللام والإضافة ، فتأمل .

ولهذا لا تجامع العلم باقياً على علميته ، فلا يقال ((الغلامي)) ولا
((زيدكم)) ، بل يجب حذف ((أل)) من الغلام .
ويقدر في ((زيد)) الشيوع

قوله [ولهذا لا تجامع العلم ...] أي : لكون المقصود من الإضافة أصالة
التعريف لا يضاف العلم باقياً على علميته ؛ لحصول المقصود من الإضافة بتعريف
العلمية .

قوله [ويقدر في زيد الشيوع] فلا يبقى على علميته ، ومن ذلك قوله :
عَلَا زِيدُنَا يَوْمَ الثُّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ مَاضِ الشُّفْرَتَيْنِ يَمَانِي^(١)
وقوله :

فَإِنَّ قُرَيْشَ الْحَقِّ لَنْ تَتَّبِعَ الْهَوَى وَلَنْ يَقْبَلُوا فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَ^(٢)
والإضافة في ذلك لأدنى ملابسة ، وجعل ابن مالك في التسهيل^(٣) ذلك من
إضافة الموصوف إلى القائم مقام وصفه ، أي : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ،
وإنَّ قُرَيْشاً أَصْحَابَ الْحَقِّ .

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٩٧/٣ وشرح التصريح ١٥٣/١ . وقد تقدم سابقا
في ٤٧/٢ . والشاهد فيه إضافة ((زيد)) إلى الضمير في الموضعين بعد تنكير العلم في الموضعين
قبل الإضافة وإلا فالإضافة لا تفيد شيئا .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٩٧/٣ وشرح عمدة الحفاظ ٥٠٨ .
والشاهد ((قريش)) فإنه نكرها ثم أضافها إلى ((الحق)) ؛ لأنَّ ((قريش)) علم للقبيلة ، ولا
يضاف العلم إلا بعد تنكيره وجعله شائعا كلجنس في أفراد .

(٣) شرح التسهيل ٩٧/٣ .

[إلا في نحو : الضَّارِبَا زَيْدٍ] مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف اليه معموله .

[و [نحو : [الضَّارِبُوا زَيْد] مما المضاف فيه وصف مجموع على حدّ المثنى والمضاف اليه معموله .

[و [نحو [الضارب الرجل] مما المضاف اليه الوصف بـأل أيضاً .

[و [نحو : [الضارب رأس الرجل] مما المضاف اليه مضاف لما هي فيه .

[و [نحو : مررت بـ[الرجل الضارب غلامه] مما المضاف اليه مضاف لضمير عائد على ما هي فيه .

تتمة : لا تجامع الإضافة أيضاً تاء التانيث إنْ أَمِنَ اللبس ، قل الله تعالى : ﴿ وَاقَامَ الصَّلَاةَ ﴾^(١) ، وقال الشاعر :

وَأَخْلَفُوكَ عِدًّا الْأَمْرَ الَّذِي وَعَدُوا^(٢)

أي : عده الأمر ، فإنْ حصل لبس لم يجوز حذفها نحو : ((شجرة زيد ، وثمره عمرو)) .

(١) البقرة - ١٧٧ ، الأنبياء - ٧٣ .

(٢) عجز بيت من البسيط للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لمب في شرح التصريح ٣٩٧/٢ وبلا نبة في شرح التسهيل ٩٠/٣ والأوضح ٣٤٧/٣ ، ونماه :

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ وَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّا الْأَمْرَ الَّذِي وَعَدُوا

فإنْ الأصل ((عده)) لكن حذف التاء لأنها لا تجامع الإضافة .

فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والإضافة ، وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح .

قوله [فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والإضافة] لأنَّ المقصود من الإضافة اللفظية - التي هذه الخمس منها - التخفيف أو رفع القبح ، وذلك حاصل في الصفة المشبهة التي هي الأصل في ذلك .

فكان ينبغي للمصنف أن يمثّل بها كـ ((الجعد الشعر)) بحذف الضمير أو الجار والمجرور ؛ لأنَّ الأصل : ((الجعد شعره ، أو شعرُ منه)) ، فلمّا أضيف حذف الضمير المجرور بالإضافة أو بالحرف ، فحصل التخفيف بذلك ، وقرن المضاف بـل عوضاً عمّا فاته من الضمير أو التنوين ؛ لأنَّ التنوين وأل يتعاقبان على الاسم ، فولي المضاف كما يليه التنوين .

وحمل على الصفة المشبهة نحو : ((الضارب الرجل)) ؛ لمشابهته لها من حيث أنّ المضاف في الصورتين صفة مقرونة بـل ، والمضاف اليه مقرون بها . وإذا كانت أل في المضاف اليه الثاني كانت كأنها في الأول ؛ لأنَّ المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ، والضمير العائد إلى ما فيه أل منزّل منزلة الاسم المقرون بـل .

ولمّا طل الوصف المثني والمجموع واحتاج لمزيد التخفيف لم يحتج فيه لاشتراط أل في المضاف اليه .

قوله [وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح] فيمتنع ((الضارب زيد)) ، وأجازه القراء ، والضمير في ((الضاربك)) و((الضاربي)) ونحوهما منصوب المحل على المفعولية ، لا مجروره بالإضافة ، والتنوين سقط لاتصال الضمير ، لا للإضافة ، وتفصيل ذلك يطلب من المطولات .

والأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة ، ذكرها في المغني .

قوله [والأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة] ذكر في المغني ^(١) أنها أحد عشر ، أربعة منها علمت من هنا : التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح .
والخامس : المصدرية نحو : ﴿كُلُّ النَّيْلِ﴾ ^(٢) ، وهذا يعلم من باب المفعول المطلق .
والسادس : الظرفية نحو : ﴿تَوْنِي أَكَلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ ^(٣) .
والسابع : تذكير المؤنث كقوله :

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطُورِ حَمَى ^(٤)

والثامن : تأنيث المذكر كقولهم ((قطعتُ بعض أصابعه)) ، وشرط هذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه .

والتاسع : الإعراب نحو : (هذه خمسة عشرَ زيد) في من أعربه ، والأكثر البناء .
والعاشر : البناء ، وذلك في ثلاثة أبواب :



(١) المغني ٥١٠/٢ وذكر أنها عشرة أمور ثم عدَّ أحد عشر ، وهذا ما أربك المحدث بين الشارح والمغني .

(٢) النساء - ١٢٩ .

(٣) إبراهيم - ٢٥ .

(٤) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في المغني ٥١٢/٢ ، وشرح التصريح ٣٢/٢ ، والأوضح ١٨١/٢ ، وقلمه :

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطُورِ حَمَى وَعَقْلُ عَاصِيِ الْحَمَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا

والشاهد في ((إنارة العقل مكسوف)) ، فـ((إنارة)) مبتدأ و((مكسوف)) خبره ، فذكر الخبر مع أنَّ المبتدأ مؤنث مع وجوب مراعاة المطابقة بين المبتدأ والخبر ؛ لأنَّ المبتدأ ((إنارة)) مضاف إلى مذكر ((العقل)) فاكْتَسَبَ التذكير منه .

☞ أحدها : أن يكون المضاف مبهماً كـ ((غير ومثل ودون)) ، الثاني : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف اليه ((إذ)) ، الثالث : أن يكون زماناً مبهماً والمضاف اليه فعل مبني بناءً أصلياً .

والخادي عشر : وجوب التصدر ، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في ((غلام من عندك)) .

وذكر الرضي^(١) : أنَّ المضاف يكتسب من المضاف اليه التثنية نحو : ((ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان)) والجمع كقوله :

فما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفَنَ قَلْبِي^(٢)

وزاد في الأشبه والنظائر^(٣) أنه يكتسب التنكير وهو سلب تعريف العلمية .

(١) شرح الكافية ٢٩٢/١ .

(٢) صدر بيت من الوافر للمجنون في ديوانه ١٣٦ والمغني ٥١٣/٢ وشرح الكافية ٢٧٧/١ ، ونماه :

وما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفَنَ قَلْبِي ولكنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارِ

والشاهد فيه ((شغفن)) فلم يقل ((شغف قلبي)) يعني : الحب ، وأنت الضمير العائد عليه تبعاً للمضاف اليه المؤنث ((الديار)) .

(٣) الأشبه والنظائر ٩١/٢ - ٩٢ .

[الأسماء العاملة عمل أفعالها]

[بابٌ] ، [يعملُ عمل فعله] من الأسماء [سبعة] ، وزاد في الشذور^(١) اسم المصدر ، والظرف والمجرور المعتمدين ، فعلى هذا تكون عشرة :

قوله [المعتمدين] أي : على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو مخبر عنه ، فحينئذٍ يترجح في المرفوع بعدهما كونه فاعلاً ، مع جواز كونه مبتدأً مخبراً عنه بلحدهما .

وهذا مختار ابن مالك وظاهر كلامه في الشذور^(٢) يقتضيه .
وقيل : يترجح كونه مبتدأً مخبراً عنه بلحدهما ، مع جواز كونه فاعلاً ، وهو مذهب الأكثرين .

وحيث أعرب فاعلاً إما وجوباً أو جوازاً ، راجحاً أو مرجوحاً ، فهل عامله الفعل المحذوف أو أحدهما ؟ - لنيايته عن ((استقر)) وقربه من الفعل بالاعتماد - فيه خلاف ، والمختار الثاني ، بدليلين :

أحدهما : امتناع تقديم الحال في : ((زيد في الدار جالساً)) ، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع .



(١) شرح الشذور - ٣٥٧ .

(٢) شرح الشذور - ٣٥٧ .

❧❧ وثانيهما : قوله :

فَإِنْ فُزَايَ عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجَمٌ^(١)

حيث رفع ((أجمع)) الذي هو توكيد الضمير المستتر في الظرف ، ووجه الدلالة منه : أَنَّ الضمير لا يستتر إلا في عامله ، ولا يصح أَنْ يكون توكيداً لضمير محذوف مع ((استقر)) ؛ لأنَّ التوكيد والحذف متنافيان ، ولا توكيد لاسم ((إِنَّ)) على محله من الرفع بالابتداء ؛ لأنَّ طالب الحل قد زال بوجود الناسخ .

هذا كله في حالة الاعتماد ، فإنَّ لم يعتمد نحو : ((في الدار أو عندك زيد)) تَعَيَّن عند الجمهور كون ((زيد)) مبتدأ وما قبله خبره ، وجوز الأخفش والكوفيون مع ذلك كونه فاعلاً بما قبله ،

قل في المغني^(٢) : ((لأنَّ الاعتماد عندهم ليس شرطاً ، قل ابن جماعة :)) فهذه مصادرة ، وإثبات المتنازع فيه بالمتنازع فيه)) .

(١) عجز بيت من الطويل لجميل بثينة في ديوانه ٢٩ ، وكثير عزة في ديوانه ٤٠٤ ، وبلا نسبة في المغني ٤٤٢/٢ ، والهمع ٣٣٢/١ ، وقلمه :

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بَارِضٍ سِوَاكُمْ فَإِنْ فُزَايَ عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجَمٌ

الشاهد فيه ((أجمع)) فإنه مرفوع وأنه توكيد لفظي للضمير المستكن في الظرف ((عند)) ؛ لعدم صلاحية كونه توكيداً لأي من الأسماء في البيت لأنَّ ((فُزَايَ وعند الدهر)) كلهما منصوبة ، والتوكيد مرفوع ، فلم يبق إلا ذلك الضمير المتعلق الواقع خبراً لـ ((إِنَّ)) .

(٢) المغني ٤٤٤/٢ الباب الثالث - في شبه الجملة .

[عمل اسم الفعل]

أحدهما : [اسم الفعل] وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ، ولا متأثراً بعامل .
ويدل على إسميته : قبوله بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة أوزانه أوزان الفعل .

قوله [وهو ما ناب عن الفعل] المتبادر من نيابته عنه أن يفيد ما يفيد من الحدث والزمان ، وهذا صلاق بالقول بأن مدلوله لفظ الفعل والقول بأن مدلوله معناه ، وإفادته ما يفيد على الأول بواسطة ، وعلى الثاني بلا واسطة .
والمراد الأول ؛ لموافقته الأصحّ الآتي ، لكن لا يحتاج على هذا لقوله : ((وليس فضلة)) المقصود به إخراج الحرف في نحو : ((يا زيد)) و ((إنَّ زيداً قائمٌ)) ؛ لأنَّ الحرف لا دلالة له على زمان أصلاً ، فلم يدخل في الجنس وهو قوله ((ما ناب عن الفعل)) حتى يحتاج لقيد يخرج به .

ويحتمل أنه أراد بنيابته عنه : أنه يفيد ما يفيد من الحدث فقط ، وعلى هذا فيصلق أيضاً بالقول بأن مدلوله المصدر النائب عن الفعل .

قوله [ولا متأثراً بعامل] فصلُ خرج به المصدر في نحو ((ضرباً زيداً)) ، والصفات في نحو : ((أقائمٌ زيدٌ)) فإنها وإن نابت عن الفعل إلا أنها تتأثر بالعوامل .

والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل ، وأنه لا موضع له من الإعراب .

قوله [والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل] فـ ((صه)) مثلاً اسم للفظ :
اسكت .

قال الرضي^(١) : ((وهذا ليس بشيء ؛ إذ العربي القحّ - الخالص - ربّما يقول
((صه)) مع أنه لم يخطر بباله لفظ ((أسكت)) ، وربما لم يسمع به أصلاً)) .

وقيل : مدلوله المصدر ، ويحتاج عليه للفرق بين اسم الفعل والمصدر ، حيث بني
اسم الفعل ، وأعرب المصدر .

وقيل : مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان ، إلا أن الفعل يدل على
الزمان بالصيغة ، واسم الفعل بالوضع .
وقيل : إنه فعل حقيقة .

قوله [وأنه لا موضع له من الإعراب] أي : والصحيح أنه لا موضع ... الخ .
وهذا الصحيح مبني على الصحيح قبله ، أو على القول بأن اسم الفعل فعلٌ
حقيقة ، أمّا على القول : بأنه اسم لمعنى الفعل فموضعه رفع بالابتداء وأغنى
مرفوعه عن الخبر ، أو على القول : بأن مدلوله المصدر فموضعه نصب بالفعل الذي
ناب المصدر عنه .

واستشكل كون اسم الفعل لا موضع له : بأن الاسم الواقع في التركيب لا بدّ له
من موضع ، وقد يجاب بالمنع ، والسند ضمير الفصل .

وكون اسم الفعل لا موضع له يقتضي أنه لا يتأثر بالعوامل اللفظية والمعنوية ،
وهو ما دلّ عليه كلامهم في هذا الباب في حكاية الأقوال : إنه الأصح ، ☞☞

(١) شرح الكافية ٦٧/٢ أسماء الأفعال .

وهو ثلاثة أنواع :

ما هو بمعنى الماضي ، [ك ((هيهات))] بتثليث التاء ،

❧❧ وصرّح به في التصريح في باب الإضافة ^(١) ، لكن كلامه في هذا الباب في شرح تعريفه ^(٢) يدلّ على أنه على الأصح يتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية ، وهو الذي تقتضيه إنابته عن الفعل في الاستعمال ؛ لأنّ الفعل لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ، وقد يتأثر بالعوامل كالنواصب والجوازم وقد مرّ ما له تعلق بهذا في بحث الكلام عند تمثيل الشارح بـ ((زيد هيهات)) .

قوله [بتثليث التاء] ذكر في التصريح ^(٣) : أنّ فيها إحدى وأربعين لغة . وفي شرح التسهيل للمصنف : ((والحجّازي يفتح تاءها والأسلي والتميمي يكسرانها ، وبعضهم يضمها ، والفتح قراءة الجمهور ، والكسر قراءة يزيد بن القعقاع ، والكسر والتنوين قراءة عيسى ، وقرأ ابن أبي حيوة بالضم والتنوين)) .

ثم قل : فأما من قرأ ﴿ هَيَّاهُتْ هَيَّاهُتْ ﴾ ^(٤) فللمجروح خبر عند الفارسي ❧❧

(١) قل في شرح التصريح ٥٣٢ : ((وبهذا الاستعمال الثاني - يعني استعمال ((حسب)) استعمال الأسماء الجاملة - يرّد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى ((يكفي)) ، فإن العوامل اللفظية نحو : ((إن)) والباء في المثالين الآخرين لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق ولا العوامل المعنوية على الأصح)) .

(٢) قل في شرح التصريح ١٩٧٢ ((باب أسماء الأفعال)) : ((والمراد بالاستعمال كونه أبداً عاملاً ، غير معمول لفاعل يقتضي الفاعلية والمفعولية)) ، فالموامل التي لا تقتضي الفاعلية والمفعولية تؤثر في أسماء الأفعال .

(٣) شرح التصريح ١٩٧٢ - ١٩٧ .

(٤) قل تعالى : ﴿ هَيَّاهُتْ هَيَّاهُتْ لِنَاوَعِدُونَ ﴾ - (المؤمنون : ٣٦) .

❧ وفي أحد وجهي ابن جني ، ويكون ((هيهات)) إذ ذاك مصدراً بني في قول أبي علي ؛ لقلة تمكنه ، وأنه بمنزلة الصوت ، وأنه لا يكون عنده اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل لا موضع له ، وقيل : التقدير : هيهات هو ، أي : التصديق ، وقيل : في كل منهما ضمير الإخراج ؛ لأنه قد يضمّر في ((هيهات)) كقوله :

هَيْهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمِيَّةٌ رَأْيَهَا^(١)

أي : هيهات هو ، أي : فلاح أمية .

وقيل اللام زائدة و (ما) فاعل ، وعند ثعلب أنها إذا كررت كانت كـ ((بيت بيت)) ورده الفارسي : بأنّ التركيب غير معهود في اسم الفعل ، ويردّ عليه : ((حيَّه)) .

وألف ((هيهات)) منقلبة عن ياء كآلف ((حاحيت)) ، فيكون من ((الهيه)) وهو زجر وإبعاد ، كقوله :

هَيْهَاتَ مِنْ مُنْخَرَقٍ هَيَاوَةٍ^(٢)

أي : بُعد بعده ، كقولهم : ((جُنَّ جنونه)) فبني منه مصدر على ((فعلا)) كالزلزال ، وأيضاً فباب ((سلس)) قليل ، وباب ((حاحيت)) أكثر منه .

(١) صدر بيت من الكامل للفرزدق في اللسان ١٤٤/٥ كفر ، وليس في ديوانه ، ولديف بن ميمون في مختصر أخبار شعراء الشيعة للمرزباني - ٨٢ ، وقامه على الأول : فاستجهلت حلماتها سفهاها ، وقامه على الثاني :

هَيْهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمِيَّةٌ دِينَهَا حَتَّى أَذْلَ صِفَارُهَا كِبَرَاءَهَا

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ٤ وشرح المفصل ٢٢٨/٢ وبلا نسبة في الخصائص ٤٥/٣ والشاهد فيه واضح .

و ((شتان)) وهو قليل .

[وا] ما هو بمعنى الأمر نحو : [صه] ودونكه ، وعليكه ، وهو الغالب .

[وا] ما هو بمعنى المضارع نحو [وا] وأوه ، وأف ، وهو دون الأول .

فـ ((هيهات)) [بمعنى] : بُعد ، كقوله :

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خَيْلٌ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

قوله [وشتان] بفتح النون ، وفي فصيح ثعلب أنَّ الفراء كان يكسرها .

قوله [وأف] ذكر فيها في أوّل التصريح ^(١) أربعين لغة .

وعمل كونها اسم فعل ما لم تؤنث بالتاء فتتصب مصدراً ، وذلك قولهم في الدعاء

((أفه وتفه)) فهذا بلك من اللفظ بالفعل كـ ((جزعاً)) .

وقد يرتفع فيكون أيضاً دعاء ، وهو مبتدأ حذف خبره .

وقد يجيء للحين نحو : ((كان الأمر على أفه)) أي : حينه وأوانه .

قوله [وهو دون الأول] بل لم يثبت ابن الحاجب .

قل الجامي ^(٢) : ((فما قيل : إنَّ ((أف)) بمعنى : أتضجر ، و ((أوه)) بمعنى :

أتوجع ، فالمراد به تضجرت وتوجعت ، عبّر عنه بالمضارع الحالي)) .

قوله [كقوله : فيهيات ... ^(٣)] قاله جرير من قصيدة من الطويل ، الفاء فيه

للعطف ، والعقيق : موضع بالحجاز فاعل بـ ((هيهات)) الأول ،

(١) شرح التصريح ٤٤/١ .

(٢) شرح الكافية - الجامي ١١١/٢ أسماء الأفعال .

(٣) البيت من الطويل لجرير في ديوانه ٣٨٥ ، والمجع ٩٩/٣ ، والدرر ٣٢٤/٥ ، والشامد واضح .

و((شتان)) بمعنى : افترق ، كقوله :

وَشْتَانٌ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

❧ والثاني : تأكيد لم يؤت به للإستناد ، فلا تنازع في العاملين ، خلافاً لأبي علي ، لكن مل ابن عصفور في شرح الأبيات لكلام أبي علي ومنع التوكيد ؛ لأنَّ وضع اسم الفعل للاختصار ، فتكراره للتأكيد مناقض لذلك .

قل : فَإِنْ أَكَّدْتَ الْجُمْلَةَ كُلَّهَا جَازَكَ ((نَزَالٍ نَزَالٍ)) . و((مَن)) في محل رفع عطف على ((العقيق)) . ويروى ((وأهله)) . و((خل)) بكسر الخاء أي : صديق ، وبالعقيق : في موضع رفع نعت لـ((خل)) ، والباء بمعنى ((في)) ، ويجوز أن يكون حالاً من الهاء في ((نحاوله)) ، وجملة ((نحاوله)) في موضع رفع على أنها صفة لـ((خل)) من حاولت الشيء إذا أردته .

قوله [بمعنى افترق] كذا أطلق الجمهور ، وقيل الزخشي^(١) بكون الافتراق في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم ، فلا يستعمل في غير ذلك ، لا يقال : شتان الخصمان عن مجلس الحكم .

قوله [شتان هذا والعنق ...^(٢)] أي : افترق هذا الحل الذي هو فيها والحل الأخرى التي كانت ، وهي الموصوفة بقوله ((العنق)) الخ ، و((الدوم)) شجر المقل .

(١) شرح المفصل ٢٢٩٢ .

(٢) الرجز للقيط بن زرارة في الأغاني ١٣٥/١ والخزانة ٢٨٤/٦ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢٢٩٢ وشرح الشذور ٣٥٣ . والشاهد واضح .

وقد تزداد ((ما)) قبل فاعل ((شتان)) كقوله :
لَشْتَانُ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى

قوله [وقد تزداد ((ما)) ...] عبارة المصنف في شرح الشذور^(١) :

((ولك زيادة ((ما)) قبل فاعل ((شتان)) ، كقوله :

شَتَانُ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَرَوْمُ حَيَّانُ أَخِي جَابِرٍ^(٢)

ولا يجوز عند الأصمعي (شتان ما بين زيد وعمرو) ، وجوز غيره محتجاً بقوله :

لَشْتَانُ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى^(٣)

وأما قول بعض المحدثين :

جَازَيْتُمُونِي بِالْوَصْلِ قَطِيعَةً شَتَانُ بَيْنَ صَنِيعِكُمْ وَصَنِيعِي^(٤)

فلم تستعمله العرب ، وقد يخرج على إضمار ((ما)) موصولة بـ ((بين)) ،
وذلك على قول الكوفيين إنَّ ((ما)) الموصولة يجوز حذفها)) انتهت .

وإذا تأملتها علمت ما في عبارة الشارح ،

(١) شرح الشذور - ٣٥٣ .

(٢) البيت من السريع للأعشى في ديوانه ١٤٧ والخزانة ٢٧٧/١ ، ٣٠٣ وشرح الشذور ٣٥٣ . الشاهد فيه قوله ((شتان)) بمعنى : افترق ، وفاعله ((يومي)) و ((ما)) زائدة بين اسم الفعل وفاعله .

(٣) البيت من الطويل لربيعة الرقي في ديوانه ١٢٤ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢٢٩/٢ وشرح الشذور ٣٥٤ . والشاهد فيه زيادة ((ما)) بين اسم الفعل ((شتان)) وفاعله ((اليزيدين)) فهو مجرور لفظاً بالإضافة إلى ((بين)) مرفوع علأ أنه فاعل .

(٤) البيت من الكامل نقله ابن هشام في الشذور ٣٥٣ ولم أعره عليه في ما بين يدي من مصادر . والشاهد فيه ((شتان بين)) فقد جعل الظرف ((بين)) فاعلاً لـ ((شتان)) وهو غير مستعمل عند العرب أو أن الفاعل ((ما)) محذوفة قبل ((بين)) .

❦❦ وَأَنَّ الصواب الاستشهاد على زيادة ((ما)) قبل فاعل ((شتان)) بقوله :
((شتان ما يومي)) ؛ لأنَّ ((يومي)) فاعل ((شتان)) ، والمعنى : افترق يومي على
كور الإبل ويوم الشخص المذكور .

وأما ((ما)) في قوله : ((لشتان ما بين)) فليست زائدة ؛ لأنَّ ((بين)) ليس
فاعل ((شتان)) ؛ لأنَّ فاعل ((شتان)) لابدَّ أن يتعد ، و ((بين)) لا تقع على
المتعد ، بل ((ما)) موصولة ، وهي الفاعل ، و ((بين)) صلتها ، فتأمل .
واللام في قوله : ((لشتان)) موطنة للقسم ، وتمة البيت :

يَزِيدُ سُلَيْمٌ وَالْأَغْرُ بْنُ حَاتِمٍ

يصف أحدهما بالكرم الزائد دون الآخر .

واعلم أنَّ شبهة الأصمعي : أنَّ ((شتان)) سمع فيه الكسر فهو تنثية ((شت)) لا
اسم فعل بمعنى : افترق ، ولأنه لو كان بمعناه لجاز أن يكون عجيء الفاعل أكثر من اثنين
بمعطف أو دونه ، ولم يجوز ، وحينئذٍ لو جاز ((شتان ما بين زيد وعمرو)) لزم الإخبار
بالمثنى عن المفرد ؛ لأنَّ ((ما)) زائدة ، و ((بين)) مبتدأ ، و ((شتان)) خبر ، ويردُّ
شبهته أنَّ اللغة العليا فتح النون .

قال الرضي^(١) : ينبغي أن لا يجوز إلا ما قاله الأصمعي ، لا لما قاله ، بل لأنَّ ((ما))
زائدة ، ف ((بين)) هي الفاعل ، و فاعل ((شتان)) لابدَّ أن يكون متعدداً ،
و ((بين)) ليست كذلك ، وأما أن تكون موصولة وهي الفاعل ، فليس هناك ما يدل
على التنثية .

(١) شرح الكافية ٧٤/٢ أسماء الأفعال .

[و] صه [بمعنى] اسكت ، ودونكه بمعنى : خله ، وعليكه بمعنى : الزمه

نحو : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾^(١) ، [و] ((وا)) بمعنى [أعجب] كقوله

وا بأبي أنتِ وفوكِ الأشنْبُ

فإن قيل : ((ما)) اسم مشترك .

قلت : يلزم أن يقل ((اقتران اللذان بين كذا وكذا)) ، ولا يستقيم ؛ لأن من شرط (بين) أن تقع بين متساويين في النسبة ، كأن يقل : ((بيني وبين زيد قرابة)) . والغرض في قوله ((لشتان ما بين اليزيديين في النلى)) أن اليزيديين افرقا في صفتين ، أحدهما متصف بالبخل والآخر بالكرم ، فلا يصح دخول ((بين)) ، إلا أن يكون ((شتان)) بمعنى : بعد .

ولك أن تقول ليس المعنى ذلك ، بل أحدهما في غاية الكرم والآخر في أقل الدرجات ، فقد اشتركا في صفة الكرم ، فتأمل .

قوله [وا بأبي ...] صدر بيت لراجز من رجّاز تميم عجزه :

كأنّما ذُرُّ عليه الزُّرْنَبُ^(٢)

فـ ((وا)) اسم فعل بمعنى : أعجب ، و ((بأبي)) جار ومجرور خبر مقدم و ((أنت)) بكسر التاء مبتدأ مؤخر ، و ((فوك)) بكسر الكاف مبتدأ و ((الأشنْب)) صفة من : الشنب بفتحتين ، وهو حلة الأسنان ، وخبره ((كأنما ذر)) من : ذرت الحب ، و ((الزرنب)) ضرب من الثبت طيب الرائحة .

(١) المائنة - ١٠٥ .

(٢) الرجز لراجز من بني تميم في الدرر ٣٠٤/٥ ، وبلا نسبة في الاوضح ١١٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥/٢ ، والهمع ٨٤/٣ . والشاهد واضح .

ومثله ((وي و واهأ و أوه)) بمعنى : أتوجع ، و ((أف)) بمعنى :
أتضجر .

وهذه الأنواع كلها سماعية .

والقياسي من اسم الفعل : ما صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن
((فعال)) كـ ((نزال)) ، وشذ صوغه من الرباعي كـ ((قرقار)) بمعنى :
قرقر .

قوله [ومثله ((وي))] كقوله تعالى : ﴿ وَيَكَاذِبُ الْكَافِرُونَ ﴾^(١) ، فـ ((وي))
اسم فعل بمعنى : أعجب ، والكاف حرف تعليل ، و ((أن)) مصدرية ، أي : أعجب
لعدم فلاح الكافرين ، هذا قول الخليل وسيبويه ، وقيل : ((كأن)) للتشبيه بمعنى :
الظن .

قوله [و ((واهأ))] كقوله :

وَاهَأْ لِسَلَمَى ثُمَّ وَاهَأْ وَاها^(٢)

قوله [وأف بمعنى : أتضجر] أي : بالشرط المتقدم .

قوله [ما صيغ من فعل ...] أي : متصرف تصرفاً كاملاً ، فخرج بالثلاثي نحو :
((دحرج)) ؛ لأنه رباعي ، وخرج نحو ((كان)) ؛ لأنه ناقص ، ونحو ((نعم
وبش)) ؛ لأنهما جامدان ، ونحو ((يذر)) و ((يدع)) ؛ لأنهما ناقصا التصرف .

(١) القصص - ٨٢ .

(٢) الرجز لأبي التجم العجلي في ديوانه ٢٢٧ وله أو لرؤية في الدرر ٣٢/١ ، ٣٨ وبلا نسبة في شرح
ابن الناظم ٣٣٥ . والشامد واضح .

وقد يؤخذ مما مثلنا أن اسم الفعل ضربان :
مرتجل : وهو ما وُضع من أول الأمر اسماً للفعل كـ ((شتان)) .
ومنقول : وهو ما وضع لغيره ، ثم نقل اليه كـ ((عليك و إليك)) .

قوله [ومنقول] هو إما منقول من ظرف للمكان نحو : ((دونك زيداً)) بمعنى
خذه ، و ((مكانك)) بمعنى : اثبت ، أو من جار ومجرور كما مثل .
والغالب في المجرور في القسمين أن يكون ضميراً لمخاطب ، وقد يكون ضمير
متكلم ، كقول بعضهم : ((عليّ)) بمعنى : أولي ، وقد يكون ضمير غائب نحو
((عليه رجلاً ليسني)) ، ((فعليه بالصوم)) .
وقد يكون ظاهراً حكى الأخفش ((عليّ عبد الله زيداً)) وهو غريب جداً ،
والأول في الشذوذ نظير : ((إيلي وأن يحذف أحدكم الأرنب))^(١) . والثاني نظير :
ولا تَصْحَبْنَا الْجَهْلُ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ^(٢)



(١) هذا من أمثال العرب حكاه سيبويه ، أي : وأن يرميها أحدكم ؛ لأنها مشؤومة يتطير بالتعرض
لها ، ورأي الزجاج أن أصل ((إيلي وأن يحذف أحدكم الأرنب)) : ((إيلي وحذف الأرنب وإياكم
وحذف الأرنب)) ، فحذف من كل جملة ما أثبتته في الأخرى ، ورأي الجمهور أن أصله : ((إيلي
باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب)) ؛ ثم حذف من الأول
المحذور وهو ((حذف الأرنب)) ، وحذف من الثاني المحذّر وهو ((باعدوا أنفسكم)) . والغرابة
فيه أن التحذير للمتكلم .. انظر شرح التصريح ١٩٤/٢ .

(٢) البيت من المزج بلا نسبة في الدرر ١٠/٣ والهمع ١٧/٢ . والشاهد فيه : إياك وإياه ، فإن المحذور
ضمير غائب ، وهو نظير ((عليه رجلاً ليسني)) فإن الهاء ضمير الغائب متعلق اسم الفعل .

☞ والثالث نظير : ((فإيه وإيا الشواب))^(١) ، كذا في حواشي الخلاصة للمصنف .

واستفيد منه أن ((علي)) في ما حكه الأخفش مخففة لا مشددة ، خلافاً للدمامي حيث فهم أن ((علي)) بتشديد الياء على أنها جارة لضمير المتكلم و((عبد الله)) بدل ، وفيه شذوذ لإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للإحاطة ، والأقرب أنه عطف بيان .

واعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل لمربجل ومنقول يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور ، وكلامهم على موضع الكاف من الإعراب يخالفه ، ويقتضي أن اسم الفعل إنما هو الجار فقط .

وذلك لأنهم اختلفوا في الكاف المتصلة بـ((عليك)) وإخوته ، فقال ابن بابشلا : حرف خطاب ، وقال الجمهور : ضمير المخاطب ، ثم اختلفوا في موضعها من الإعراب .

فقال الكسائي : نصب على المفعولية ، والفاعل الضمير المستتر ؛ لأن التقدير : إلزم أنت نفسك ، وانظر ما الناصب حينئذ لما بعدها إذا وجد نحو : ☞

(١) الشواب جمع شابة : قل الخليل إنه سمع أعرابياً فصيحاً يقول : إذا بلغ الرجل ستين فإيه وإيا الشواب ، قل في التصريح ١٩٤/٢ : ((والتقدير : فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب)) ، فحذف الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول ، وأنيب عنه الثاني ، ثم حذف الثاني وأنيب عنه الثالث ، فانتصب وانفصل ، وأبدل ((أنفس)) بـ((إيا)) ؛ لأنها تلاقيها في المعنى .

﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾^(١) ، وقد يقال : إنَّ ((علي)) تتعلّى لاثنين .
وفي حواشي الأشموني للشهاب القاسمي : أو نصبٌ عند الكسائي على المفعولية ،
ويرثه قولك ((عليك زيداً)) بمعنى : خذ ، و((خذ)) إنما يتعلّى لواحد .
وقال الفراء : رفعٌ على الفاعلية ، على استعارة ضمير غير الرفع له ، كما هو
ظاهر ، فاندفع قول الشهاب في حواشي الأشموني .
ويرثه : أنَّ الكاف ليس من ضمير الرفع .
نعم في المغني^(٢) : ((إنَّ نيابة ضمير عن ضمير إنما جاءت في المتصل بثلاثة
شروط : كون المنوب عنه منفصلاً ، وتوافقها في الإعراب ، وكون ذلك في الضرورة ،
كقوله :

أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كِدْيَارُ^(٣)))

إلا أنَّ يقال : الفراء لا يشترط الأخير ، ثم إنه يلزم الفراء أنَّ ضمائر الرفع لا
تستتر فيها ، فليحذر .

(١) المائدة - ١٠٥ .

(٢) المغني ٤٤٧/٢ .

(٣) عجز بيت من البسيط بلا نسبة في المغني ٤٤٧/٢ وشرح ابن عقيل ٩٠/١ والممع ١٩٧/١ ، وقد
تقدم تحريجه وتمته في بحث الضمائر ٦٥٦/١ وهذا تخريج آخر له فراجعه هناك . والشاهد فيه
قوله : ((إلاك)) فالأصل : إلا إياك ، وقد عدل عن ضمير النصب المنفصل إلى ضمير النصب
المتصل والشروط الثلاثة منطقية ، فالضمير منفصل ((إياك)) ، وكلاهما منصوب ، والضرورة
الشعرية أجبرت الشاعر على العدول .

ثم إنه يعمل عمل مسمّاه ، فيرفع الفاعل ظاهراً أو مستتراً ، ويتعدى إلى المفعول بواسطةٍ وغيرها .

❧❧ وقال البصريون : جرّ .

ف قيل : على ما كان قبل إقامته مقام الفعل بناءً على أنها أسماء للأفعال .

وقيل : الجر بالإضافة بناءً على أنها أسماء للمصادر ، والمعنى : إلزامك .

واختاره المصنف في الحواشي فقل : إنّ ((علي)) مثلاً اسم للزوم ، تقول

((عليك)) بمعنى : إلزامك ، فللكاف موضع خفض ورفع .

وانظر هذا مع ما صرحوا به ، وسيأتي في كلام الشارح : أنّ أسماء الأفعال لا تعمل

الجر بالإضافة ، وقولهم : إنّ اسم الفعل إذا كان لغير الماضي يستتر فيه الضمير وجوباً .

قوله [ثم إنه يعمل عمل مسمه] أي : غالباً ، كما قيّد بذلك في التسهيل ؛ إذ

قد يكون مسمه متعدياً ويكون هو لازماً نحو : ((آمين)) ، فإنه لازم ، ومسمّه

((استجب)) وهو متعدّ .

وهذا إنمّا يصار إليه إذا تعذر الجريان على الأصل ، ولهذا اعترض في شرح

الشدور^(١) على من فسّر ((مه)) بـ ((اكفف)) : بأنّ ((اكفف)) متعد ، و ((مه))

لازم فالأولى أن يفسر بـ ((انكفف)) ، ولم يجعله من غير الغالب ؛ لإمكان الجري

على الغالب هنا بخلاف ((آمين)) .

قوله [فيرفع الفاعل] أي : مطلقاً .

قوله [ويتعدى إلى المفعول بواسطةٍ] إنّ كان مسمه يتعدى بها ، وغيرها إنّ كان

مسمه يتعدى بغيرها .

(١) شرح الشذور - ١٣٣ .

لكن يخالفه بلزوم البناء مطلقاً ، والتجرد من العوامل ، وأنّ منه ما
ينوّن لزوماً نحو : ((واهاً)) و ((ويهاً)) ، و جوازاً كـ ((صه ، ومه))
وذلك للتكثير ، وأنه لا يؤكد بالنون ، ولا يحذف ، ولا يبرز ضميره ،

قوله [بلزوم البناء مطلقاً] أي : سواء كان بمعنى الأمر أو الماضي أو المضارع ،
والفعل منه مبني وهو الأمر والماضي ، ومنه معرب وهو المضارع بشرطه .
قوله [والتجرد من العوامل] أي : اللفظية التي تقتضي فاعلية أو مفعولية ،
كما أشرنا إليه أول الباب .

قوله [ولا يحذف] ولهذا ردّ على ابن مالك حيث جوّز في قوله :

أُيْهَـا المائِحُ دَلَوِي دُونَكَا^(١)

أنّ يكون ((دلوي)) منصوباً بـ ((دونك)) مضمرة مدلولاً عليها
بـ ((دونك)) الملفوظة .

قوله [ولا يبرز ضميره] يشكل على بعض الأقوال السالفة في الكاف المتصلة
بنحو : ((عليك)) .

(١) الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٣٠٦/٥ ، وشرح التصريح ٢٠٠/٣ ، وبلا نسبة في شرح
التسهيل ٦٩٢ ، وشرح الشذور ٣٥٦ .

والشاهد فيه ((دلوي دونكا)) فإنّ ((دلوي)) منصوب ، إما بـ ((دونك)) اسم الفعل الموجود
في البيت ، كما هو رأي الكسائي الذي يميز تقدم معمول اسم الفعل عليه ، وإما بـ ((دونك))
مقدر ظلّ عليه اسم الفعل المذكور في البيت ، كما هو رأي ابن مالك في شرح التسهيل ، أو أنه
منصوب بفعل مقدر محذوف يدلّ عليه اسم الفعل ((دونك)) ، والتقدير : خذ دلوي دونك .

ولا يضاف ، ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه ، كما سيأتي .
[ولا يتأخر عن معموله] ؛ لقصور درجته عن مسماه ، بسبب كونه
فرعه في العمل ، خلافاً للكسائي .

[و] تمسكه بقوله تعالى : ﴿ كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾^(١) وما أشبه ذلك لا
حجة فيه ؛ لأنه [متأول] على أنه مصدر منصوب بإضمار فعلٍ مؤكد
لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾^(٢) ، فكأنه قل :
كتب الله ذلك عليكم كتاب ، و ((عليكم)) متعلق بالمصدر أو بالعامل
المحذوف .

قوله [ولا يضاف] قضية كلامه أن هذا من جملة الأمور التي يخالف فيها اسم
الفعل مسماه ، وفيه نظر .

قل في شرح المتممة عند قولها : ((ولا يضاف)) ما نصّه^(٣) : ((كما أن مسماه
وهو الفعل كذلك ، ولهذا قالوا في ((بله زيد)) و ((رويد زيد)) بلجر أنهما
مصدران ، والفتحة فيهما فتحة إعراب)) انتهى .

لكن مقتضى ذلك أنه على القول بأن مسماه المصدر يضاف ، وهو قياس ما
سبق في الكلام على الكاف المتصلة بـ ((عليك)) ونحوه ، ويحتمل التزام أنه لا
يضاف ، وحينئذٍ يصح جعل هذا مما خالف فيه مسماه ، فليتأمل .

(١) النساء - ٢٤ .

(٢) النساء - ٣٣ .

(٣) الفواكه الجنية - ٣٤١ الأسماء العاملة عمل الفعل - اسم الفعل .

[ويجزم] الفعل [المضارع في جواب الطلب منه] أي : من اسم
 الفعل ، كما يجزم في جواب الطلب من الفعل ، [نحو] قوله :
 [مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي]

فـ ((مكانك)) بمعنى : اثبتي ، و ((تحمدي)) مجزوم بفعل شرط
 محذوف تقديره : فإن تثبت تحمدي .

[و] لكنه [لا ينصب] في جواب الطلب منه وإن كان اسمُ الفعل
 من لفظ الفعل ، فلا تقول : ((نزال فنحدثك)) بالنصب على الأرجح .

قوله [نحو قوله : مكانك ...] عجز بيت لعمر بن الإطنابة ، صدره :

وَقُولِي كُلَّمَا جَشَّتْ وَجَشَّتْ^(١)

والضميران في ((جشأت)) و ((جاشت)) لنفسه ، ومعنى ((جشأت)) :
 نهضت ، و ((جاشت)) غثت .

قوله [ولكنه لا ينصب ...] تقدم ما يتعلق بذلك في الكلام على النواصب .

(١) البيت من الوافر لعمر بن الإطنابة في شرح التصريح ٢٤٣/٢ ، وبلا نسبة في الأوضح ١٨٠/٣ ،
 وشرح القطر ٢٤٥ ، والمغني ٢٠٣/١ . وقد تقدم تحريكه في ٥٨٧/١ بحث جوازم المضارع .
 والشاهد فيه : جزم ((تحمدي)) بحذف نونه ؛ لوقوعه في جواب الأمر المؤنث باسم الفعل
 ((مكانك)) .

[إعمال المصدر]

[و] الثاني منها : [المصدر] وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ، ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه ، فيرفع الفاعل ، ويتعدى إلى المفعول بواسطة وغيرها ، وقد يتعدى إلى مفعولين فأكثر ، وقد مرّ أنه يجوز حذف فاعله ، وأنه لا يغير عند إسناده إلى نائب الفاعل .

قوله [اسم الحدث] أي : اسمٌ يدل على الحدث ، فالإضافة من إضافة الدال إلى المدلول ، ثم الحدث : إما قائم بفاعل كـ ((فرح زيدٌ فرحاً)) ، أو صادر عنه : حقيقة كـ ((قعد قعوداً)) ، أو مجازاً كـ ((مرض مرضاً)) ، أو واقع على مفعول كمصدر ما لم يسم فاعله كـ ((رهو وجنون)) .

وقوله ((الجاري على الفعل)) مخرج لاسم المصدر ، ((والمراد بجريانه على الفعل : أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له أو بياناً لنوعه أو عدده ، مثل ((جلست جلوساً وجلسة وجلسة)) ، فمثل القادرية والعالمية مثل ((ويلاً له)) و ((ويحاً له)) مما يشتق الفعل منه لا يكون مصدراً وإن كان الأخيران مفعولاً مطلقاً)) ، كذا في الجامي^(١) .

ويحتمل أن المراد بلجريان على الفعل : الاشتمال على جميع حروفه ، ②②

(١) شرح الكافية - الجامي ١٨٩٢

وفي تمثيله للمصدر بقوله [ك ((ضرب وإكرام))] إشارة إلى أنَّ المصدر المزيد يعمل عمل المجرد ، لكن عمل المصدر مشروطاً بأمرين :

أحدهما : وجودي ، وإليه أشار بقوله : [إنَّ حلَّ محله فعلٌ مع ((أن))]

المصدرية ، والزمان ماضي أو مستقبل ك : ((عجبت من ضربك زيدا أمس أو غداً)) ، أي : من أنَّ ضربه أمس ، ومن أنَّ تضربه غداً ، [أو مع ((ما))] أختها والزمان حالٌ فقط ، ك ((عجبت من ضربك زيدا الآن)) ، أي : مما تضربه الآن .

❧ والاحتياج في إخراج اسم المصدر إلى زيادة الجاري الخ مبنيٌ على أنَّ اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه ، أو على أنَّ المراد الدلالة على الحدث ولو بواسطة ، وإلا فاسم المصدر إنما يدل على لفظ المصدر ، وبواسطة ذلك يدل على الحدث ، ويتعلّى إلى مفعولين ك ((عجبت من ظنك زيدا قائماً)) .

وقوله ((فأكثر)) ك ((عجبت من إعلامك زيدا عمراً فاضلاً)) .

قوله [فقط] قيد لحلول الفعل و ((ما)) محل المصدر ، والمقصود بالتقييد ((ما)) والغرض أنه إذا كان الزمان حالاً لا تكون ((أن)) حالة مع الفعل محلَّ المصدر بل ((ما)) .

وليس الغرض أنَّ ((ما)) لا تحل مع الفعل إلا إذا كان الزمان حالاً ؛ لأنها تحل معه مطلقاً ، غاية الأمر أنَّ ((أن)) أمَّ الحروف المصدرية فحيث أمكن حلوها لا يعقل إلى غيرها ، وهي إذا كان الزمان حالاً غير ممكنة الحلول ؛ لمنافاتها له ، فعقل إلى ((ما)) ؛ لأنها لا تنافيه ولا غيره .

ومسألة التأويل بـ ((ما)) عزيزة قلَّ من ذكرها من النحاة .

فإن لم يحل محله ذلك أمتنع عمله ، كما في نحو : ((ضرباً زيداً ، وضربت ضرباً زيداً)) ، فلا يصح نصبك ((زيداً)) بـ ((ضرباً)) ، خلافاً لابن مالك في الأول ، ولهذا جعل الثاني في نحو : ((فإذا له صوتٌ صوتٌ حمارٍ)) منصوباً بفعل محذوف لا بالمصدر .

قوله [كما في نحو ((ضرباً زيداً))] أي : من المصدر النائب عن فعله ، وقوله : ((وضربت ضرباً زيداً)) أي : من المصدر المؤكد لعمله .

قوله [خلافاً لابن مالك في الأول^(١)] فإنه ذهب إلى جواز إعماله ، وصحح المصنف في شرح القطر المنع^(٢) ، وعلله بأن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده ، بدون ((أن و ما)) ، فـ ((زيداً)) في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك ، وبالفعل المحذوف النائب عن المصدر عند المصنف .

وأما الثاني : فلا يصح نصبه ((زيداً)) اتفاقاً ، قال في الحواشي : ((بل لو قلت : ((وضربت ضرباً في الدار أو عندك)) لم يجوز أن يتعلق به ، وهما ما هما في التعلق بكل غايٍ ورائع ، إلا أن هذا المصدر لم يذكر كذلك ، كما إن الفعل الثاني في ((قام قام)) لم يأت للإسناد)) انتهى .

لكنه في شرح بانث سعد قال^(٣) : ((إن المصدر وإنما يقدر بـ ((أن)) أو ((ما)) والفعل إذا كان فيه معنى الحدوث ، بخلاف نحو : ((لزيد معرفةً بالنحو وذكاةً في الطب)) .

(١) شرح التسهيل ٤٣٨٢ ((إعمال المصدر)) .

(٢) شرح القطر - ٢٥٦ ((إعمال المصدر)) .

(٣) شرح فصيلة بانث سعد - ٤٤ .

والأمر الثاني : عديمي ، وهو المشار اليه بقوله : [ولم يكن] المصدر [مصغراً] ، فلا يقال : ((أعجبني ضُربُكَ زيداً)) ؛ لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير ، الذي هو من خواص الأسماء .

❧ قل : ((ولا يقدح في ذلك عمله في الظرف وإنْ قدح في عمله في الفاعل والمفعول الصريح)) ، قل : ((لأنَّ الظرف يكفيه رائحة الفعل)) انتهى .
وهذا لا ينافي ما في حواشي ابن الناظم ؛ لأنه محمولٌ على مصدر غير مؤكد ، كما في الأمثلة التي ذكرها ، وإذا كان المصدر في معنى الثبوت وعمل في ظرف جاز تقديم الظرف ؛ لانتهاء المانع من تقديمه ، وهو تقديم ما في حيزِ الحرف المصدري عليه ؛ لأنَّ ذاك إنما يكون عند التأويل ، وهذا لا يؤول ، فظهر صحة قول المصنف في المغني^(١) :

((أنه يجوز في قوله : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرُكُمْ ﴾ تعلق ((في السموات)) و((في الأرض)) بـ((سرکم وجهرکم)) ؛ لأنَّ المصدر ليس مما ينحل لـ((أنْ)) والفعل)) .

وغفل اللماميني عن مراده فقل : ((المصدر إذا لم ينحل لـ((أنْ)) والفعل ينحل لـ((ما)) والفعل ، فلحذور بلق)) ، فظنَّ أنَّ المراد نفي التأويل بخصوص ((أنْ)) والفعل ، والمنفي التأويل مطلقاً ، فتأمل .

قوله [لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير...] هذا لا يناسب ما سيأتي من أنَّ المصدر إنما عمل لأنه أصل الفعل لا لمشابهته له ، فلتناسب أنَّ يعلله بأنَّ صيغة المصغر ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل .

(١) المغني ٤٣٥/٢ ((الباب الثالث)) والآية من سورة الأنعام - ٣ .

[ولا مضمرأ] ، فلا يقال : ضربك المسيء حسن ، وهو الحسن قبيح ؛ لعدم حروف الفعل ، ولهذا لم يعمل محذوفاً كما سيأتي .

[ولا محذوفاً] بالتاء ، فلا يقال ((أعجبتني ضربتك زيدا)) لأن صيغة الوحدة ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل ، فإن ورد حُكِمَ بشذونه .

[ولا منعتاً قبل] تمام [عمله] ، فلا يقال : ((عرفت سورك العنيف الإبل)) ؛ لأنه مع معموله كموصولٍ مع صلته ، فلا يفصل بينهما ، فإن نُعت بعد^(١) جاز نحو : ((إن هجرَكَ إيلي المفرط لمهلك)) .

ولو قل : ((ولا متبوعاً)) لكان أولى ، فإن حكم سائر التوابع حكم النعت .

قوله [ولا مضمرأ] أي : خلافاً للكوفيين ، ويشهد لهم قوله : وما الحربُ إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المُرْجَم^(٢) فإن قوله : ((عنها)) متعلق بـ ((هو)) العائد إلى ((الحديث)) لكن إنما هذا عمله في الجار والمجرور .

(١) كذا في المخطوط ج ، وفي ط مصر ((بنند)) ، وفي ط د . إبراهيم من الجيب ((بعده)) ، وهو الصحيح فالعنى : وإن نعت بعد تمام عمله جاز .

(٢) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨١ والدرر ٢٤٤/٥ وشرح التسهيل ٤٣٤/٢ .

والشاهد على رأي الكوفيين أن ((هو)) ليس راجعاً إلى ((الحرب)) لأنها مؤنثة والضمير مذكر ، ورجوع الضمير إلى ((الحرب)) يفسد المعنى ، فلا معنى لقولك : وما الحرب عن الحرب بالحديث المرحم ، وإنما الضمير كتابة عن ((الحديث)) ، والمعنى : ((وليس الحديث عن الحرب بالحديث المظنون بل هو الحديث الصالح الموثوق به .

[ولا محذوفاً] ؛ لعدم وجود حروف الفعل .

[ولا مفصلاً من المعمول] أي : من معموله بأجنبي ؛ لأن معموله بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يفصل بينهما .

قوله [ولا مفصلاً من معموله ...] لهذا ردُّ على الزخشري^(١) إن ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ معمول لـ ﴿رَجِعِهِ﴾ ؛ لأنه قد فصل بينهما بالخبر وهو ((لقادر)) ، قاله في المغني ، ويؤخذ من ذلك إنه لا يعمل مفصلاً ولو كان المعمول ظرفاً .
ويؤخذ من اعتراضه على الزخشري - إذ علّق ((أياماً)) بـ ((الصيام)) من قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ أياماً ، بأن فيه^(٢) الفصل بمعمول ((كتب)) وهو ((كما كتب)) - أنه لا يعمل مفصلاً ولو كان الفاصل جاراً ومجروراً .

فإن قيل : لعل الزخشري يقدر ((كما كتب)) صفة لـ ((الصيام)) ، فلا يكون متعلقاً بـ ((كتب)) .

قلنا : يلزم محذور آخر ، وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل معموله .

قوله [لأن معموله بمنزلة الصلة ...] ربما تشعر هذه العبارة بأن المعمول ليس صلة حقيقة ، وفيه نظر ؛ لأنه عند العمل مؤول بـ ((أن)) والفعل أو ((ما)) والفعل ، فهو صلة لموصول حرفي .

(١) الكشف ٧٣٥/٤ - ٧٣٦ ، تفسير سورة الطارق ٩ ، والمغني ٥٤٠/٢ ((الباب الخلف)) .

(٢) الكشف ٢٢٥/١ تفسير البقرة ١٨٣ - ١٨٤ ، والمغني ٥٤٠/٢ .

[ولا متأخراً عنه] أي : عن معموله ولو ظرفاً ، فلا يقال : ((أعجبني زيداً ضربك)) لما مرّ من أنّ معموله بمنزلة الصلة ، وهي لا تتقدم على الموصول .
قل التفتازاني : ((والحقّ جواز تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفاً ؛
لأنه مما يكفيه رائحة الفعل)) .

قوله [قل التفتازاني : والحقّ جواز تقديم معمول المصدر ...] حاصل ما أشار
إليه التفتازاني : أنّ المصدر يعمل في الظرف من غير احتياج إلى تأويله بـ ((أن))
أو ((ما)) والفعل ؛ لأنّ الظرف يعمل فيه العامل القوي والضعيف ؛ لتنزله من
الشيء منزلة نفسه ؛ لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه .

وقال الرضي^(١) : ((بجواز تقديم معمول إذا كان ظرفاً ، واختار أنه لا بدّ من
التأويل)) ، وقال : المؤول بالشيء لا يلزم أنّ يعطى حكمه مطلقاً فلا يلزم من منع
تقديم ما في حيز الحرف المصدرية عليه إذا كان ملفوظاً به أنّ يمنع ذلك إذا كان مقدراً .
ويؤيده أنّ ((أن)) لا مع الفعل لا بدّ له من فاعل ، ولا يخلو من الدلالة على
الزمان ، إلى غير ذلك مما افترق فيه المصدر المؤول والصريح .

وعبارة الشارح توهم أنّ التفتازاني يغتفر تقديم معمول المصدر الظرفي مع كونه
مؤولاً بالحرف المصدرية والفعل ، ولا يمنع في هذه الحالة تقديم الصلة على الموصول
فتأمل .

وفي حواشي ابن جماعة في مباحث حذف المسند إليه : ((لك أن تقول : هذا الكلام
- أي : قوله : رائحة الفعل - بحسب ظاهره لا يتحقّق ؛ لأنه لا رائحة للفعل ؛ لأنّ
العرض لا يقوم بالعرض ، فلا بدّ من وجه من التأويل ، والكلام فيه)) انتهى .

(١) شرح الكافية ١٩٥/٢ وما ذكره المحشي معنى كلامه .

وظاهر اقتصاره على ما ذكر : أنه لا يشترط في إعماله أن يكون بمعنى
الحل أو الاستقبال ، وهو كذلك ؛ لأنه عمل لكونه أصل الفعل ، بخلاف
اسم الفاعل ، قاله ابن مالك ^(١) .

وأنه لا يشترط فيه أيضاً أن يكون مفرداً ، وقد اشترطه بعضهم ، فمنع
إعمال المثني والمجموع ، وجزم به ابن مالك قال ^(٢) : ((لأنّ لفظهما مغايرُ
للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل ، فإنّ ظفرنا في كلام العرب بإعمال
شيء من ذلك قبل ، ولم يُقس عليه)) .

قوله [بخلاف اسم الفاعل] فإنه إنما عمل لمشابهة الفعل المضارع ، ولهذا
اشترط لعمله أن يكون بمعنى الحل والاستقبال .

قوله [فمنع إعمال المثني والمجموع] هو قياس اشتراط أن لا يكون محدوداً ولا مصغراً
وإنّ علل التصغير بما مرّ في كلام الشارح ؛ لأنّ التثنية والجمع من خواص الأسماء .

قوله [فإنّ ظفرنا بشيء من ذلك ...] قد جاء إعمال المجموع في قوله :

فَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَّامَةَ إِلَّا الْحَزْمُ وَالْفَنَعَا ^(٣)

الفنع : الفضل الكبير .

(١) شرح التسهيل ٤٣٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٢/١ ((باب إعمال المصدر)) .

(٢) شرح الكافية الشافية ٥٣/١ .

(٣) البيت من البسيط للأعشى في ديوانه ١٥٩ ، وشرح عمدة الحفاظ ٦٩٤ ، وشرح التسهيل ٤٣٥/٢
والشاهد في : ((تجاربهم)) بكسر الراء جمع تجربة ، وقد عمل في أبا . ويمكن أن يجعل أبا
قدامة مفعولاً لـ ((زادت)) والاول أوجه لانه العامل الاقرب ولاسباب أخرى في الأشباه
والنظائر ٣٣٣/١ فراجع .

ثم المصدر يعمل مضافاً ، ومنوناً ، ومقروناً بئال .

[و] لكن [إعماله] حالة كونه [مضافاً] للفاعل مع ذكر المفعول وتركه [أكثر] استعمالاً من عكسه ، ومن إعماله منوناً وبئال ؛ لأنَّ الفاعل عمدة فإضافة العامل إليه أهم ؛ ولأنَّ نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه ؛ لكونه فضلة ، [نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾] ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ ، أي : دعائي إليك .

وأما إعماله مضافاً للمفعول مع ترك الفاعل فكثير - نحو : لا يسأم الإنسان من دعاء الخير - ومع ذكره قليل ، وليس خلاصاً بالشعر كما قيل ، بدليل قوله ﷺ : ((وحجَّ البيت من استطاع إليه سبيلاً))^(١) .

قوله [نحو ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾]^(٢) مثل لما أضيف للفاعل مع ذكر المفعول .

قوله ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾^(٣) مثل لما أضيف للفاعل مع حذف المفعول .

قوله [بدليل قوله : وحجَّ البيت من استطاع إليه سبيلاً] قل في التصريح^(٤) : (وللمانع أن يجيب : بأنَّ الحديث يحتمل أن يكون مروياً بالمعنى فلا شاهد فيه) انتهى . وهو ميلٌ لكلام أبي حيان حيث أعترض على ابن مالك في الاستدلال بالأحاديث الشريفة على الأحكام النحوية بلحتمالها الرواية بالمعنى ،

(١) كنز العمل ٨٢/٨ كتاب الإيمان والاسلام ، الفصل الثالث ، الفرع الثاني في فضائل الإيمان المنفردة حديث ٣٧ .

(٢) البقرة - ٢٥١ .

(٣) إبراهيم - ٤٠ .

(٤) شرح التصريح ٦٤/٢ ((إعمال المصدر)) .

وقد ردّ عليه : بأن الأصل الرواية باللفظ ، وإذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوي إلى ذلك بقوله : ((قل ما معناه)) ، كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث ، وفتح هذا الباب يتطرق منه إلى عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشرعية ، وهذا مخالف للإجماع ، والمسألة مبسطة في شروح المغني .

وإنما استدلل بالحديث لا بالآية ؛ لأن ((من)) في الآية ليست فاعل المصدر بل إما بدل من ((الناس)) بدل بعض من كل ، والرباط محذوف أي : منهم ، وإما شرطية ، والجواب محذوف أي : فليحجج ، وذلك لثلا يلزم أن يجب على الناس أن يحجج المستطيع منهم ، كما قاله في المغني وغيره ^(١) .

قل التاج السبكي في بعض مجاميعه : وهو ممنوع وأي مانع من ذلك ، ويكون في الحج شيان فرض كفاية على كل الناس أن يحج المستطيع ، فإن لم يحج المستطيع أثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع .

وهذا أحسن ويشهد له قول أصحابنا أن من فروض الكفاية إحياء الكعبة بالحج كل سنة ، وللرافعي بحث إن الحج لا يتعين ، وأنه يغني عنه العمرة ، وفي هذا التقرير ردّ عليه . وقد ردّ عليه بوجه آخر .

غير أن هنا مباحثة ، وهي أنه إذا ثبت أن في الحج فرضين فرض كفاية وفرض عين فيظهر أن فرض الكفاية يسقط ، بأن يقوم به المستطيع وغير المستطيع ، فلو تجشم غير المستطيع المشق وحج أسقط فرض الكفاية .

(١) المغني ٥٣٧/٢ .

وقد يضاف إلى الظرف توسعاً ، فيعمل في ما بعده الرفع والنصب ،
نحو : ((عجبتُ من ضرب يوم الجمعة زيد عمراً)) .
[و] إعماله حال كونه [منوناً] ، أي : مجرداً من أل والإضافة
[أقيس] من إعماله مضافاً وبـ ((أل)) ؛

ولا نقول أنه حج عن الغير ؛ لأن الحج لا نيابة فيه عن مستطيع ،
وبقي على المستطيعين فرض العين ، وإذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب
إسقاط فرض الكفاية وثواب إسقاط ما في ذمته من فرض العين .
فإذا علمت ذلك ظهر لك أن هذا الإعراب مدخولٌ ، من قبل أنه يلزم عليه
أن يكون وجب على كلٍّ أحدٍ خصوص حج المستطيع ، لا عموم حج البيت .
وظهر أن جعل ((من)) شرطية أرجح ؛ لأن حاصله : أن الله على الناس أن
يكون البيت محجوجاً ، وله على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه ، لكن ينبغي أن
يقدر الجواب هكذا ، فعليه أن يباشر الحج بنفسه فتدبر .

قوله [وقد يضاف إلى الظرف توسعاً فيعمل في ما بعده ...] أي : فيكون
حينئذٍ كالتون في أنه يرفع وينصب ، وبهذا يتم للمصدر المضاف خمسة أحوال .
وهذا كله في مصدر الفعل المتعدي لواحد ، فإن كان مصدرُ فعلٍ غير متعدٍ
جاز فيه وجهان : إضافته إلى فاعله ، وإضافته إلى ظرف متسع فيه ، كـ ((أعجبتني
قيام زيد اليوم ، أو قيام اليوم زيداً)) ، ومتعدٍ لاثنتين أو ثلاثة ، جاز فيه وجوه
كثيرة لا تحفى على التأمل .

لأنه يشبه الفعل لكونه نكرة [نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾]
يَتِيمًا^(١) أي : أن يطعم يتيمًا .

قوله [لأنه يشبه الفعل ...] فيه : أن عمله مطلقاً لشبه الفعل ، فالأظهر أن يقال : لأن التكرير أنسب بمعنى الفعل الذي عمل باعتباره ، من إعمال المنون قول بعض العرب ((عجبت من قراءة في الحَمَامِ القرآن)) أي : من أن قرئ .
قال ابن مالك في شرح العمدة^(٢) : ((وهذا غريب أعني : الرفع بالمصدر المنون ، والمستعمل كثيراً النصب به ، والقياس يقتضي وقوع الرفع وحده ، ومع النصب ، وإذا اقتصر على أحدهما فالرفع أحق ، والأكثر الواقع ما ذكرت)) انتهى .

وقال المصنف في حواشي الألفية : إعمال المضاف إلى الفاعل ضعيف ، وكذا إعمال المنون ، وأما ذو ال فإعماله ضعيف مطلقاً في الفاعل والمفعول ، وتلخص : أن عمل المصدر في الفاعل ضعيف مطلقاً .

(١) البلد ١٤ - ١٥ .

(٢) شرح عمدة الحفاظ - ٦٩٦ ((المصدر)) .

[و] إعماله مقروناً [بأل شاذ] ؛ لبعده عن مشابهة الفعل
باقترانه بأل [نحو] قوله :

[عَجِبْتُ مِنَ الرُّزْقِ الْمُسَيِّئِ إِلَهُهُ]

بنصب ((المسئ)) ورفع ((إله)) بـ ((الرزق)) الذي هو مصدر .
وعورض بأنَّ الإضافة كالتعريف بأل فهلا بَعُدَ معها المصدر عن
الفعل .

وأجيب : بأنها متأخرة عنه ، فهو قبلها واقع موقع الفعل ، بخلاف
المقرون بأل .

قوله [عَجِبْتُ مِنَ الرُّزْقِ ...] صدر بيت عجزه :

وَمِنْ تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيْرًا^(١)

قوله [في توابع الفاعل] ظاهر هذا جواز الرفع على المحل في جميع التوابع ،
وفصل أبو عمر فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت .

قوله [الجر حملاً على اللفظ] هو أحسنُ من الإتيان على المحل ، وقيل في
التسهيل بما إذا لم يمنع مانع^(٢) . قل الدماميني : كما في ((أعجبني إكرامك وزيد))
فإنَّ الإتيان هنا بلجر يؤدي إلى العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ،
وهو ممنوع ، كما ستعرفه في باب النسق .

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح قطر الندى ٢٦٤ ، وشرح التصريح ٦٣/٢ . والشاهد واضح
من كلام المحشي .

(٢) شرح التسهيل ٤٤٦٢ ((إعمال المصدر)) .

تتمة : يجوز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر كـ ((عجبت من ضرب زيدٍ الظريف)) الجر حملاً على اللفظ ، والرفع حملاً على المحل .
وفي تابع المفعول كـ ((أعجبتني أكل اللحم والخبز)) الجر أيضاً على اللفظ والنصب على المحل ، إن قدر المصدر بـ ((أن)) وفعل الفاعل .

قوله [والرفع حملاً على المحل] على هذا حمل ابن مالك قراءة الحسن^(١) : ((أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعُونَ)) ، وحمل عليه بعضهم قوله في الحديث : ((أمرَ بقتل الأبتَر وذو الطفتين))^(٢) ، وأنشد سيويه :
يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصُّلْحُونَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ^(٣)
قوله [والنصب على المحل] أي : وإن لم يذكر الفاعل خلافاً لبعضهم .
قوله [إن قدر بـ أن وفعل الفاعل] أي : والرفع إن قدر بـ ((أن)) وفعل ما لم يسم فاعله ، بناء على أن المصدر يرفع نائب الفاعل ، ويقدر الحرف المصدرى وفعل ما لم يسم فاعله ، وهو ما ذهب اليه جمهور البصريين ، ومشى عليه في التسهيل^(٤) .

(١) شرح التسهيل ٤٤٦/٢ ، والقراءة في الدر المصون ٤١٨/١ تفسير سورة البقرة - ١٦١ .

(٢) صحيح مسلم - باب قتل الحيات وغيرها - الحديث رقم ٤١٤٦ .

(٣) البيت من البيط بلا نسبة في الجنس الداني ٣٥٦ ، والمغني ٣٧٣/٢ ، والمجم ٣٤/٢ - ٤٨٧ ، والكتاب ٢١٩/٢ . والشاهد فيه ((الصلحون)) فهو عطف على موضع ((الأقوام)) فإنه مجرور لفظاً مرفوع على أنه فاعل المصدر ((اللعنة)) وهو مراد الحشي ، ربما يكون مرفوعاً على حذف مضاف وإقامة المضاف اليه مقامه : والأصل ((ولعنة الصالحين)) ، فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ، ويرى بالنصب على الأصل ((الصالحين)) .

(٤) شرح التسهيل ٤٣٧/٢ .

❧ ومنعه بعضهم لما فيه من الإلباس ؛ لأنه يتبادر من صيغة المصدر أنه من المبني للفاعل .

ومنه يؤخذ أنه لا منع في ما كان فعله ملازماً للبناء للمفعول كـ ((زكم)) فيجوز : ((أعجبي زكماً زيد)) .

ولا من الإتيان بحرف مصدري موصول بفعل مبني للمفعول نحو : ((يعجبي أن يُضربَ زيد)) .

فظهر صحة جعل ((ما)) في قوله تعالى ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾^(١) مصدرية ، وسقط كلام أبي حيان .

واعلم أن الشارح لم يحك في جواز الإتيان على المحل هنا خلافاً ، وحكه في اسم الفاعل ، فأوهم الاتفاق عليه هنا ، وليس كذلك ، فإنما يجوز من لا يشترط وجود المحرز ، ومن اشتراطه أضمر عاملاً كما في الباب الرابع من مغني اللبيب^(٢) .

(١) الحجر - ٩٤ .

(٢) المغني ٤٦٠/٢ ((ما افرق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة - الأمر الحالي عشر)) .

[إعمال اسم الفاعل]

[و] الثالث منها : [اسم الفاعل] ولو مثنى أو مجموعاً ،

قوله [ولو مثنى أو مجموعاً] كقول عنتره :

وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ الْقَهْمَا دَمِي^(١)

فـ ((دمي)) منصوب بـ ((الناذرين)) ، وهما تشنية ((ناذر)) بالذال المعجمة .

وقوله تعالى : ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾^(٢) .

فإن قلت : لِمَ لَمْ تمنع التشنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجمع الاختصاص بالأسماء .

قلت : أما الفرق بين ذلك وبين التصغير فلعدم تطرق الخلل إلى صيغة مفردة من حيث ذاتها بلخلق علامتي التشنية والجمع ، وأما بين ذلك والوصف فلأن الفعل تلحقه صورة علامة التشنية والجمع في الأفعال الخمسة بخلاف الوصف ، فلي تأمل .

(١) عجز بيت من الكامل لعنتره في ديوانه ٣٦ ، وشرح التصريح ٦٩٢ ، وبلا نسبة في الأوضح ٢٥٦٢ ، وتماه :

الشَّاقِيَّ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتَمَهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ الْقَهْمَا دَمِي

والشاهد فيه ((والناذرِينَ ... دمي)) فقد أعمل اسم الفاعل المثنى ((الناذرين)) بـ ((دمي)) فإنه مفعول به ، واسم الفاعل المحلى بل لا يحتاج إلى اعتماد .

(٢) الأحزاب - ٣٥ .

وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدث .

قوله [لمن قام به] أي : لذات ما قام بها الفعل ، ولو قال : لما قام به الفعل لكان أولى ؛ لأنّ ما جهل أمره يذكر بلفظ ((ما)) ، ولعله قصد تغليب العاقل على غيره ، فإنّ ((مَنْ)) لمن يعقل .

قوله [على معنى الحدث] أي : الوجود بعد أن لم يكن ، يعني : إنه وضع لذات حصل لها الحدث مع إفادة أنّ حصوله لها كان بعد أن لم يكن .
فـ ((الضارب)) معناه : شيء ثبت له الضرب بعد أن لم يكن ، وكثيراً ما يستعمل اسم الفاعل من غير إفادة التجدد والحدث كما في ((الله عالم)) و ((امرأة حائض)) ، وغير ذلك .

قال الأستاذ الصفوي : ((وهذا يخالف ما ذكره الشيخ عبد القاهر - من أنه لا دلالة في ((زيد منطلق)) على أكثر من ثبوت الانطلاق - وغيره ، من أنّ الاسم للثبوت ، ولعل ذلك لاختلاف علماء النحر والمعاني)) فتأمل .
ويمكن الجمع بحمل أحد الأمرين على كثرة الاستعمال والشيوع والآخر على الوضع فليتأمل .

وقوله ((ما اشتق من مصدر فعل)) شاملٌ للمحدود وغيره .
وقوله ((من قام به)) يخرج ما عدا الصفة المشبهة حتى اسم التفضيل ؛ لأنّ المتبادر من قولنا ((ما اشتق لمن قام به)) أنّ يكون موضوعاً لمن قام به ، ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان ، واسم التفضيل موضوع لمن قام به مع زيادة .

وقوله ((على معنى الحدث)) يخرج الصفة المشبهة ، وبعضهم أخرج به اسم التفضيل ، وقد عرفت أنه خرج بما قبله .

ويعمل عمل فعله المبني للفاعل لازماً ومتعدياً ، وإنما عمل ؛ لمشابهته للمضارع في الزنة والتذكير والتأنيث ، ودلالته على المصدر ، واحتماله أحد الزمانين ، ودخول لام الابتداء عليه .

وفي تمثيله لاسم الفاعل بقوله [ك ((ضارب ومكرم))] إشارة إلى أنه يصاغ من الثلاثي على زنة ((فاعل)) ، ومن غيره على زنة المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً ، وكسر ما قبل آخره .
ثم إنه إن صُغِرَ أو وُصِفَ لم يعمل ؛ لمباينته الفعل حينئذٍ ؛ إذ التصغير والوصف من خصائص الأسماء .

قوله [ويعمل عمل فعله] إلا أن اسم الفاعل تجوز إضافته لمعموله ، ولا يجوز ذلك في الفعل .
وأنَّ الفعل لا تدخل اللام على معموله المؤخر ، وهذا يجوز فيه ذلك نحو :
﴿ وَمَا رُكَّ بِظُلَامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾^(١) .

وأنَّ اسم الفاعل إذا كان خبراً عن مثنى لا يعمل في متقدم ، تقول : ((هذا ضارب زيداً وتاركة)) ولا يجوز ((هذان زيداً ضاربٌ وتاركة)) ؛ لأنَّ الفعل لا يصلح هنا ، وعلى هذا لا يجوز ((مررت برجلين ضارب عمراً وتاركة)) و ((جاءني رجلان ضارب عمراً وتاركة)) .

قوله [ثم إنه إن صغر أو وصف لم يعمل] قل المصنّف في حواشي الألفية :

❦

☞ ((فإن قلت : فما بالكم تمنعون إعمال المصغر وقد حكى : ((أظني مرتحلاً وسويراً فرسخاً)) ، قلت : ما أحسن قول أبي الطيب :
 وَشَرُّ مَا قَنَصْتَهُ رَاحَتِي قَنَصٌ شُهْبُ الْبُرَاةِ سَوَاءٌ فِيهِ وَالرَّخْمُ ^(١)
 يعني : إنَّ الظرف وعديله يستوي العامل القوي والضعيف في العمل فيهما ،
 فاللنفي عمل المصغر في غيرهما ، فإن قلت : فكيف أيضاً منعوا إعمال الموصوف ،
 وقد أجاز الكسائي ((أنا زيدا ضارب أي ضارب)) ، وقال الشاعر :
 إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءَ فَرَخَيْنِ رَجَعْتُ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُرَائِلِ ^(٢)
 قلت : الأول من كلامه مبني على مذهبه فلا يحتج به ، وأوله ابن مالك ^(٣) على
 أَنْ ((أيّا)) خبر ثان ، وليس بشيء ؛ لأنَّ ((أيّا)) لا يحذف موصوفها إلا شاذاً
 مسموعاً ؛ لأنها لم تَمَكَّنْ تَمَكَّنَ الصفات .
 ☞☞

(١) البيت لأبي الطيب المتبي في ديوانه ١١٦/٤ جاء به لتأييد المعنى .

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم في المقاصد النحوية ٥٦٧/٣ وليس في ديوانه وبلا نسبة في شرح التسهيل ٤٠٢/٢ وشرح ابن الناظم ٣٠٦ ، الفاقد المرأة التي تفقد ولداً وزوجها ، وقد يقال طيبة فاقد ، والخطباء : الواضحة الخطب وهو الأمر العظيم ، ورجعت : أي : قالت عند المصيبة ((إنا لله وإنا إليه راجعون)) .

والشاهد فيه على مذهب الكسائي أَنَّ ((فاقد)) اسم فاعل موصوف بـ ((خطباء)) وقد عمل عمل فعله ؛ لأنَّ ((فرخين)) مفعول به لاسم الفاعل ، وردَّ بأنَّ ((فرخين)) مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفاعل ، والتقدير : فقدت فرخين .

(٣) شرح التسهيل ٤٠٢/٢ ((إعمال اسم الفاعل)) .

فإن لم يُصغَر ولم يوصف : [فإن كان] مقروناً [بأل] كـ ((الضارب))
 [عَمِلَ] فعله [مطلقاً] ، أي : ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً
 معتمداً أو غير معتمدٍ ؛ لوقوعه حينئذٍ موقع الفعل ؛ إذ حق الصلة أن
 تكون فعلاً كـ ((جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا)) .

❧ والثاني : قالوا بتقدير ((فقدتُ فرخين)) ، وقالوا أيضاً لأجل مخالفتهم
 الأخفش ((إذا رجعت)) ، فيبقى التقدير : إذا رجعت فاقد خطباء فقدت فرخين
 رجعت ، فيفصل في التقدير بين الجملة المفسرة بجملة أجنبية .
 وأخف الأمرين ارتكاب الابتداء في ((فاقد)) أما إعماله فلا ؛ لأنه ليس أهلاً
 له لتجرده من علامة التانيث مع أنه لمؤنث ، بدليل ((خطباء)) ، ولا يكون الخبر
 ((فقدت فرخين)) ؛ لأنه يزيل ارتباط ((رجعت)) ، بل ((رجعت)) الخبر ،
 وتلك جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مبينة للمفقود ما هو على طريق الاستئناف .
 وفي التصريح^(١) أن الكسائي خالف في الشرطين ، وظاهر كلامه أن اسم الفاعل
 لا يعمل إذا وصف ولو بعد العمل ، وأن الكسائي يجيز إعماله مطلقاً ، وكلام
 بعضهم يقتضي خلافه ؛ لأنه قل : أجاز الكسائي ((أنا زيدا ضارب أي ضارب))
 دون ((أنا ضارب أي ضارب زيدا)) .
 فقوله ((دون)) كذا يقتضي أنه لا يجيز إعماله إلا إذا وصف بعد العمل ، وفي
 شرح التسهيل لمصنفه : ((وافق بعض أصحابنا الكسائي في الموصوف قبل العمل ؛
 لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها)) .

(١) شرح التصريح ٦٥/٢ ((إعمل اسم الفاعل)) .

[أو] كان [مجرداً] منها [فبشرطين] لابدّ منهما لصحة عمله في المنصوب :

[كونه حالاً أو استقبلاً] ؛ لتحقق مشابهته للمضارع ، [واعتماده] ولو تقديرأ [على نفي] نحو : ((ما ضارب زيد عمراً الآن أو غدا)) ،

قوله [لابدّ منهما لصحة عمله في المنصوب] أي : بخلاف عمله في المرفوع ، وظاهره أنّ عمله في المرفوع لا يتوقف على واحد منهما .
والأول صرّح به غيره ، وأنه يرفع الفاعل إذا كان بمعنى الماضي : مضمرأ بلا خلاف ، كما قل ابن عصفور ، لكن ردّ بأنّ ابن خروف وشيخه ابن طاهر منعاً عمله في المضمر ، وظاهرأ على ظاهر كلام سيويه ، ومذهب ابن جني والشلوين وأكثر المتأخرين أنه لا يرفعه .

وأما الثاني : ففي المغني^(١) : إنّ الأظهر أنّ الجمهور منعوا ((قائم الزيدان)) ؛ لفوات شرط الاكتفاء بالمرفوع عن المبتدأ ، وهو تقدم النفي والاستفهام لا فوات شرط العمل وهو الاعتماد ، وعلل ذلك بأمرين :

ثانيهما : إنّ اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحل أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل ، واستدل على ذلك بصحة : زيد قائم أبوه أمس ، وأنهم لم يشترطوا لصحة نحو : أقامم الزيدان كون الوصف بمعنى الحل أو الاستقبال .
لكن يرد عليه التمثيل في ما يأتي بقوله تعالى : ﴿ مُخَيَّفٌ الْوُتَنُ ﴾^(٢) وإنما عمل الرفع فتدبر .

(١) المغني ٤٧٠/٢

(٢) النحل - ٦٩ ، فاطر - ٢٨ .

[أو] على [استفهام] نحو : ((أضرَبُ زيد بكَراً الآن أو غداً ،
و مهين خالداً بشراً أو مكرمه)) ، أي : أمهينُ .

[أو] على [مخبر عنه] نحو : ((زيد ضاربُ خالدًا الآن أو غداً)) ،
و﴿ مُخْتَلَفُ الْوَأْنَةِ ﴾ ، أي : صنف .

[أو] على [موصوف] نحو : ((مررت برجل ضارب عمراً الآن أو
غداً)) ، ومنه : ((يا طالعاً جبلاً)) ، أي : يا رجلاً .
أو على ذي حال كـ ((جاء زيد راكباً فرساً الآن أو غداً)) .

قوله ﴿ مُخْتَلَفُ الْوَأْنَةِ ﴾ أي : صنف [أشار إلى أن الاعتماد على المقدّر كالاعتماد
على الملفوظ به لكنه جعل الاعتماد في الآية على المخبر عنه المقدّر ، وفي التصريح :
إنها مثال للاعتماد على الموصوف المقدّر .
وكلاهما صحيح ، والنظر في الأرجح منهما ؛ لأنّ الموصوف المحذوف في الأصل
مخبر عنه ، وبحسب الظاهر المخبر عنه إنما هو الوصف بحسب الأصل .

قوله [ومنه ((يا طالعاً جبلاً))] أشار بقوله : ((ومنه)) إلى أنّ الاعتماد فيه
ليس على حرف النداء ، كما يوهمه كلام الألفية ؛ لأنّ حرف النداء يبعده من
الفعل ، لكن ليس في الألفية ادعاء أنّ النداء مسوّغ ، بل أنّ الوصف إذا ولي حرف
النداء عمل ، وذلك صلاق بأنّ المسوّغ هو الاعتماد على الموصوف المحذوف .

ثم إنَّ وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله ، بل تجوز إضافته إلى
مفعوله ، وقد قرئ بالوجهين : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِهِ ﴾^(١)

قوله [بل تجوز إضافته إلى مفعوله] أي : وما أشبهه كـالخبر ، حكى : ((أنا كائن
أخيك)) ، ولا يضاف إلى الفاعل ولا إلى الحال والتمييز ونحوهما ، وأما الوصف
الذي لم يوجد فيه الشرطان فيخفض ما يليه لا غيره ، وما عداه أمره مشكل ؛ إذ لا
يضاف إليه مرتين ، ولا ينصبه إذ ليس فيه أهلية ذلك .

وأجاز السيرافي نصبه ؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهاً بمصحوب الألف
واللام من حيث التعريف ؛ لأنَّ الإضافة محضة ، وبالتنوّن من حيث أنه لا يضاف .

وقال ابن النازم^(٢) : ((المصحح لنصب اسم الفاعل بمعنى المضي لغير المفعول
الأول هو اقتضاء اسم الفاعل إليه ، فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره من
المقتضيات ، ولا يجوز أن يعمل فيه الجر ، فوجب النصب لمكان الضرورة)) انتهى .
ونقض بقولك ((هذا ضارب اليوم زيداً أمس)) فإنهم لا يجيزونه .

وقيل في العامل في غير الأول محذوف .

واعترض : بأنه غير ماشٍ في ((هذا ظان زيداً منطلقاً)) ؛ لأننا إنَّ لم نقدر
المفعول فلا يجوز الحذف اقتصاراً ، وإنَّ قدرناه فما نصبه .

وأجيب : بأوجه أحسنها إنما يمتنع حذف الاقتصار إذا لم يكن المفعولان
مذكورين .

(١) الطلاق - ٣ ، قرأ حفص ((بالغ)) بالرفع بلا تنوين و ((أمره)) مجرور بالإضافة ، وقرأ
الباقون برفع ((بالغ)) وتنوينه مع نصب ((أمره)) . الدر المصون ٣٢٩/٦ .

(٢) شرح ابن النازم - ٣٠٧ ((إعمل اسم الفاعل)) .

﴿ هَلْ مِنْ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾^(١) ، فَإِنْ اقْتَضَى مَفْعُولاً آخَرَ تَعَيَّنَ نَصْبُهُ نَحْوُ :
 ((أنت كاسي خالد ثوباً الآن أو غدا)) .

ولك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل كـ ((مبتغي جاء ومالاً من نهض)) الجرّ على اللفظ

قوله [ولك في تابع المفعول المجرور ...] بخلاف تابع المنصوب لا يجوز جره ؛
 لأن شرط الإتيان على الموضع أن يكون بحق الأصالة ، والأصل في الوصف
 المستوفي لشروط العمل إعماله لا إضافته ؛ لإلحاقه بالفعل ، وأجازه البغداديون تمسكاً
 بقوله :

فَظَلَّ طَهْلَةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ^(٢)
 وأجيب : بأن الأصل أو طابع قدير ، ثم حذف المضاف وأبقى جرّ المضاف إليه .
 قوله [الجر على اللفظ] وهو الوجه ، إلا إن مَنَعَ مانع نحو : ((الضارب الرجل
 وزيد)) ، كما علم من باب الإضافة .

وأجاز سيبويه ذلك ، وخالفه المبرد وابن السراج ، واحتج له بأنه يغتفر في
 الثانوي ما لا يغتفر في الأوائل

(١) الزمر - ٣٨ ، والآية ﴿ إِنْ أَرَادْتِ اللَّهَ بَصَرَ هَلْ مِنْ كَاشِفَاتِ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادْتِ بِرَحْمَةٍ هَلْ مِنْ نُصِيكَاتِ رَحْمَتِهِ ﴾
 قرأ أبو عمر ((كاشفات ومسكات)) بالرفع والتنوين ، ونصب ((ضره ورحمته)) ، وقرأ الباقون
 بالرفع بلا تنوين مع الإضافة . الدر المنصور ١٨٧ .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٥٦ ، وشرح التسهيل ٣٧/١ ، وبلا نسبة في المغني
 ٤٦٠/٢ . والشاهد فيه ((صنيف شواء أو قدير)) فقد عطف ((قدير)) مجروراً على ((صنيف))
 المنصوب لتوهم الإضافة ، كأنه قيل : من بين منضج صنيف شواء أو قدير .

والنصب على المحل عند بعضهم ، أو بإضمار عامل من وصفٍ أو فعلٍ عند الجميع ، وفهم من كلامه أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل .

﴿ نحو : ((رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ)) و :

وَأَيُّ فِتْنَى هِيَجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا ^(١)

واحتج لهما بأنَّ العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه ، وإنما جاز ما أورده المحتج ؛ لأنَّ إضافته في تقدير الانفصال ؛ إذ التقدير ((رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِي لَهُ)) ، ولا سبيل إلى ذلك في مثل العاطف والمعطوف .

قوله [عند بعضهم] هو من لا يشترط في العطف على المحل وجود المحرز الطالب لذلك المحل .

قوله [من وصف] أي : متون ، وقوله ((أو فعل)) : إما ماضٍ أو مضارع ، وإضمار الوصف أرجح ؛ لأنه مطابق للمذكور ؛ ولأنَّ حذف المفرد أقلَّ من حذف الجملة ، ويستفاد من جواز النصب بإضمار ما ذكر جواز النصب بالعطف على تابع الوصف المحرور إذا لم يكن معلماً وإنَّ كان كلام الشارح إنما هو في العامل .

(١) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في الكتاب ٥٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٦١/١ ، والمغني ٦٩٢/٢ وشرح أبيات سيويه للأعلم ٢٩٤/١ ، وتعلمه :

وَأَيُّ فِتْنَى هِيَجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا إِذَا مَا رَجُلٌ بِالرَّجُلِ اسْتَقَلَّتْ

والشاهد فيه عطف ((جارها)) على ((فتى)) والمعطوف على المحرور مجرور ، وفيه : أنه يلزم عليه تسليط ((أي)) على ((جارها)) ، مع أنَّ ((أي)) لا تضاف لمعرفة مفرقة ، ويجب : بأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل .

وقد خالف في الأول الكسائي ، فجاز عمله محتجاً بقوله تعالى :
﴿ وَكَلِّبُهُمْ [بَاسِطُ ذِرَاعَيْهِ] ﴾^(١) ، فـ ((باسط)) بمعنى الماضي ، وقد عمل في
((ذراعيه)) النصب ، ولا حجة فيه ؛ لأنه [على] إرادة [حكاية الحال]
الماضية ، بأن يفرض ما وقع واقعاً الآن ، فيعبر عنه بالمضارع ، بدليل أن
الواو في ((واكلبهم)) للحل ، ولهذا قال ﴿ وَكَلِّبُهُمْ ﴾ ، ولم يقل : وقلبناهم .
وخالف في الثاني الأخفش فجاز عمله ، [و] احتج بقوله :
خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالََةً لِهَيْبٍ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

قوله [بأن يفرض ما وقع واقعاً الآن] قيل : وإنما يفعل ذلك في الماضي
المستغرب ، كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له ، فيتعجب منه .
وقيل : معنى حكاية الحال : أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان ،
فتحكي الآن ما كنت تتلفظ به إذ ذاك ، كما في قولهم : ((دعنا من تمرنان)) .
وردد بأن المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حيث لا الألفاظ .
قوله [واحتج بقوله : خيرٌ بنو لهبٍ ...^(٢)] لا يخفى أن الوصف في البيت لم
يعمل في منصوب ، وقد مر أن الشرطين إنما هما لعمله في المنصوب ، وأما العمل في
المرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد ، ولعل المصنف في هذا الكتاب يرى أن الاعتماد
شرط لعمله مطلقاً وإن حقق في المعنى خلافه^(٣) ،

(١) الكهف - ١٨ .

(٢) تقدم تخريجه في بحث المبتدأ والخبر ٢٠٢/٢ .

(٣) المعنى ٤٧٠ / ٢ .

ولا حجة له فيه ؛ لجواز حمله [على التقديم والتأخير] ، يجعل الوصف خبراً مقدماً .

ولما كان هذا الحمل يلزم منه الإخبار بالمفرد عن الجمع قال : [وتقدير ((خير)) كـ ((ظهير))] في ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾^(١) ، وفعل على زنة المصادر ، كالصهيل والنهيق ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع ، فأعطي حكم ما هو على زنته .

فكان ينبغي للشارح أن يشرح كلامه هنا بما يناسبه ، ثم ينبه على ما قاله في المغني .

واعلم أن حمل البيت على التقديم والتأخير لا بد منه ؛ لأن المرفوع إنما يسد مسد الخبر إذا اعتمد على ما في المغني ، فالبيت من مشكلات باب المبتدأ والخبر ، لا من مشكلات باب الفاعل .

(١) التحريم - ٤ .

[إعمال أمثلة المبالغة]

[و] الرابع منها : [المثال] ولو مثني أو مجموعاً .
[وهو ما] أي : اسم [حوّل للمبالغة] والتكثير في الفعل

قوله [ولو مثني أو مجموعاً] سواء كان جمع تصحيح أو تكسير ، وهو في التثنية وجمع التصحيح أقل ؛ لسلامة نظم الواحد ، فلجازات حاصلة بالفعل لا بالقوة .

قوله [للمبالغة والتكثير] هما متغايران ، فالمبالغة باعتبار الكيفية ، والتكثير باعتبار الكمية ، قال الشاطبي في شرح الألفية : ((هذه الأمثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام : أحدها : هذا الذي ذكر .

والثاني : أن تأتي للمبالغة في الصفة لا في كثرة الفعل كـ ((حسان)) ، وكذا إذا دخلها معنى النسب نحو ((مقوال)) ، فإنّ معناه المبالغة في القول ، وتكثيره لا على معنى الفعل بل على معنى ذي كذا ، كأنه يقول : ((ذو قول)) ، أو على الياء كأنه يقول ((قلبي في قول)) ، فهذا ليس على معنى الفعل العلاجي كـ ((حائض وطامث)) ، ولذلك لا تدخلها الهاء للمؤنث ، فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلاً ؛ لما دخلها من معنى النسب كما لا يعمل نحو ((تمّار)) .

والثالث : أن تأتي لغير مبالغة أصلاً نحو : ((كرم فهو كريم ، وشرف فهو شريف ، وصلئ فهو صلئ)) ، وما أشبه ذلك مما هو جارٍ على فعله قياساً في البناء ، فهذا القسم أيضاً لا يعمل عمل اسم الفاعل ؛ إذ ليس هذا بدلاً عن فاعل)) .

[من] صيغة اسم [فاعل] الثلاثي [إلى] صيغة [فعّال] بتشديد العين كـ ((ضَرَاب)) ، [أو فعول] بفتح الفاء كـ ((ضروب)) ، [أو مفعال] بكسر الميم كـ ((مضراب)) .

والتحويل إلى هذه الثلاثة [بكثرة] ، ولهذا وافق جميع البصريين سيويوه^(١) على جواز إعمالها .

[أو فعيل] بكسر العين وبعدها ياء كـ ((سميع)) ، [أو فعل] بكسر العين من غير ياء كـ : حذِر ، والتحويل إليهما [بقلّة] ، ولهذا منع بعضهم إعمالها .

قوله [الثلاثي] قيّد بذلك ؛ لأنّ اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل ، والعمل في ((فعّال)) أكثر من الاثنين بعله ، وعملها حيثنّذ قياس على الأصح .
قوله [على جواز إعمالها] أي : بالشروط المذكورة ، فلا تعمل بمعنى الماضي بدون ((أل)) .

وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف : أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجرّدة من ((أل)) لقوّتها بالمبالغة ؛ ولأنّ السماع ورد بذلك ، وجرى على ذلك الرضي^(٢) .
وهو مردود ؛ لأنّ دلالتها على المبالغة مبعّدة لها من شبه الفعل ، وما أوهمه السماع محمول على حكاية الحل .

والعمل في ((فعّال)) أكثر من الاثنين بعله وعملها حيثنّذ قياس على الأصح .

(١) المقتضب ١١٣/٢ و شرح الكافية ٢٠٢/٢ .

(٢) شرح الكافية ٢٠٢/٢ اسم الفاعل .

وأما الكوفيون فمنعوا إعمال الخمسة نظراً إلى أنها لا تجاري الفعل ،
وزادت عليه بالمبالغة فَبَعُدَ شبهها عنه ، وقدرُوا للمنصوب بعدها عاملاً .
والصحيح جواز إعمالها حَمَلاً على أصلها وهو اسم الفاعل ؛

قوله [حملاً على أصلها] فيجب أن تعمل عمل أصلها الذي حوِّلت عنه .
ومن ثم ردّ قول كثير من الفقهاء في الطاهر في نفسه المطهر لغيره ، فإنّ الطهور
صفة ، بدليل ﴿ مَاءٌ طَهُورًا ﴾^(١) أو هو محوّل عن ((طاهر)) ، و((طاهر)) لا يتعدى
فكذلك هو لا يتعدى ، كما أنّ ((صبوراً)) كذلك ؛ لأنه عن ((صابر)) ، بخلاف
((قطوع)) فإنه عن ((قاطع)) ، و((قاطع)) يتعدى .
وأجيب : أمّا أولاً : فذكر ابن فارس ((أنه : سمع محمد بن هارون يقول : سمعت
ثعلباً يقول : الطهور : الطاهر في نفسه المطهر لغيره)) انتهى .
وفي الحديث^(٢) : ((هو الطهور ماؤه)) بعد قولهم : ((أنتوضأ بماء البحر)) ،
وفيه : وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً .
وعن الثاني : بأنه إنما يتحد فاعل وفعل في التعبير إذا أمكن الفرق بينهما من
غير جهة التعدي ، أي : من جهة التكرار كـ ((صبور وصابر)) ، ولا يمكن الفرق في
((طهور وطاره)) من غير جهة التعدي ، وكأنّ الفرق من جهة التعدي .

(١) الفرقان - ٤٨ .

(٢) الموطأ - الطهور للوضوء - الحديث ٣٧ ، وسنن أبي داود - الرضوء بماء البحر - الحديث ٧٦ .

لإفادتها ما يفيد مكرراً ، ؛ ولورود السماع به [نحو] ما حكاه
سيبويه^(١) [أمّا العسلَ فأنا شرّاب] بنصب العسل ، و((إنه لمنحارُ
بوائكها)) ، وقولهم : ((إنَّ الله غفور ذنب العاصين ، وإنَّ الله سميع دعاء
من دعه)) ،

قوله [لإفادتها لما يفيد مكرراً] هذا مبنيٌّ على أنَّ الفاعل لا يدلُّ على مبالغة ولا
كثرة ، وهو ما قاله الحريري ، وذكر أنَّ من الوهم قولهم لمن يكثر السؤال ((سائل
وسائلة)) ، وأنَّ الصواب ((سأل وسألة)) ، وقد رثه ابن برِّي ، وقال :
((فعَل)) خاص بالكثير ، و ((فاعل)) عام في القليل والكثير ((انتهى ، وحينئذٍ
فهي بدل عن ((فاعل)) في التنصيص على الكثرة .
قد الشاطبي في شرح الألفية : ((اسم الفاعل دالٌّ على الفعل كثيراً كان أو
قليلاً)) .

فيقل : ((فاعل)) لمن تكرر منه الفعل وكثر ولمن وقع منه فعل ما لكنه من
جهة وضعه لا إشعار له بخصوص فعل ، فإذا أرادوا أنَّ يشعروا بالكثرة وضعوا لها
مثلاً دالاً عليها ، ف((فعول)) في الحقيقة إنما هو بدل من ((فاعل)) المراد به
الكثرة ، لا من مطلق ((فاعل)) ، وكذا سائر المثل ، فتبين أنَّ كل واحدٍ منها
بدلٌ من ((فاعل)) في المعنى .

قوله [أمّا العسلَ فأنا شرّاب] فيه دليلٌ على جواز تقديم معنوها .
قوله [إنه لمنحارُ بوائكها] ، ((منحار)) بلحاء المهملّة مبالغة في ((نحر)) ،
و((البوائك)) جمع : بائكة ، وهي السمينة الحسناء من النوق .

(١) الكتاب ١١١/١ - ١١٢ .

وقوله :

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزَقُونَ عِرْضِي

والمشهور أَنَّ هذه الأمثلة لا تتفاوت في المبالغة .

قوله [وقوله : أَتَانِي أَنَّهُمْ ...] صدر بيت لزيد الخيل عجزه :

جحاشُ الكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدٌ^(١)

والشاهد في نصب ((عرضي)) بـ ((مزقون)) : جمع ((مزق)) بالزاي مبالغة في ((مازق)) ، وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحمي عنه ، وقوله ((جحاش)) : جمع : ((جحش)) وهو الحمار الصغير : خبرٌ مبتدأ محذوف ، أي : هم جحاش ، و ((الكِرْمَلَيْنِ)) بكسر الكاف وفتح اللام : اسم موضع ، و ((الفديد)) : التصويت ، وفي الكلام تشبيه بليغ لهؤلاء القوم بلجحاش الكائنين في هذا الموضع ، أو استعارة على الخلاف في نحوه .

قوله [والمشهور أَنَّ هذه الأمثلة ...] ذكر الحريري أَنَّ العرب بنوا لمن فعل مرةً ((فاعلاً)) كـ ((قاتل وضارب)) ولمن كرر الفعل ((فعلاً)) كـ ((قتل وفتاك)) ، ولمن بالغ في الفعل وكان قوياً عليه ((فعولاً)) نحو ((صبور)) ، ولمن اعتاد الفعل ((مفعلاً)) كـ ((امرأة مذكار ، أو ميثاث أو معقاب)) إذا كان عادتها أَنْ تلد الذكور أو الإناث أو نوبة كذا ونوبة كذا ، ولمن كان آلة للفعل وعلة له ((مفعلاً)) .

وكتب عليه ابن بري : هذا الذي ذكر سيبويه ((فاعول وفعل)) لا تعرفه النحويون ، وكذلك ((مفعلاً)) كلها بمعنى واحد نحو ((ضروب وضراب ومضراب)) .

(١) البيت من الوافر لزيد الخيل الطائي في ديوانه ٤٢ ، وشرح الشذور ٣٤٧ ، وبلا نسبة في

الأوضح ٢٥٤/٢ . والشاهد واضح من كلام الغشي .

[إعمال اسم المفعول]

[و] الخامس منها : [اسمُ المفعول] ولو مثنى أو مجموعاً .

وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه ، ومثل له بقوله :

[كمضروب ومكرم] للإشارة إلى أنه يصاغ من الثلاثي على زنة

((مفعول)) ، ومن غيره على زنة المضارع بميم مضمومة في أوله وفتح ما

قبل آخره .

ولا يصاغ من اللازم إلا بعد أن يُعدَّى بحرف الجر ؛ إذ ليس له مفعول

كـ ((مرور به أو بهما أو بهم أو بهن)) ، ولا يثنى حينئذٍ ولا يجمع

كالفعل ، بخلاف المصوغ من المتعدي .

[ويعمل عمل فعله] المبني للمفعول ، فيرفع نائب الفاعل ، تقول

((زيدٌ مضروبٌ عبه)) ، كما تقول ((ضُربَ عبته)) ، وما سواه مما

يتعلق بالرافع إن كان منصوباً لفظاً أو محلاً .

قوله [لمن وقع عليه] أي : لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه ،

فـ ((مضروب)) موضوع لذات ما وقع عليه الضرب ، وفي التعبير بـ ((من)) ما

مر في اسم الفاعل ، فقوله ((ما اشتق من مصدر فعل)) شاملٌ لجميع الأمور

المشتقة من المصدر ، وقوله : ((لمن وقع عليه)) مخرج لما عدا الحدود .

[وهما] - أي : المثال واسم المفعول - [كاسم الفاعل] في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف .
ولك في اسم المفعول خاصة إضافته إلى مرفوعه معنىً إذا حُوِّلَ الإسناد إلى ضمير موصوفه نحو : ((زيدٌ مضروب العبد))

قوله [في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله] أي : النصب على ما مرّ وكان الأظهر أن يقول في أنهما إذا كانا بـكلاً عملاً مطلقاً ، وإلا فبالشروط المتقدمة .
قوله [ولك في اسم المفعول خاصة] يريد أن هذا مستثنى من تشبيهه باسم الفاعل ، فإنه خالفه في هذا الحكم ، وذلك أن اسم الفاعل لا يُضاف إلى مرفوعه البتة ، فلا تقول : ((هذا ضارب أبيه زيداً ؛ لأنه إضافة الشيء إلى نفسه ؛ إذ كان مدلول ((ضارب)) هو ((الأب)) .

وكان الأصل في اسم المفعول أن يجري مجراه في أنه لا يضاف إلى مرفوعه ، لكن لما كان إذا تعدى إلى واحد كما هو شرط المسألة وإن أطلق الشارح ؛ إذ لا يتصور في غير المتعدي الإضافة ، والمتعدي لأكثر طالب بمعناه للمنصوب ، فيكون معنى العلاج باقياً فيه .

وشرط اسم المفعول المذكور أن يقصد به ثبوت الوصف ، ويتناسى فيه العلاج ، وإن لم يذكره الشارح أيضاً .

نعم يجوز في ما تعدى لأكثر من واحد إذا اقتصر عليه ، ولم يذكر غيره أن يكون سبباً فلا يظهر له عمل في شيء إلا في السببي ، أشبه الصفة المشبهة فجاز فيه ما جاز فيها ، والمراد أنه انفرد بجواز الإضافة إلى المرفوع من غير قبح ، وإلا فاسم الفاعل يضاف إلى مرفوعه - نحو ((زيدٌ كاتب الأب)) فيمن نسب ((أبوه)) - بقبح .

❦❦ واعلم أنّ ابن مالك صرّح بأنّ اسم الفاعل إذا قصد به معنى الثبوت جازت إضافته لمرفوعه إنّ كان من قاصر اتفاقاً أو من متعدّدٍ لواحدٍ على خلاف ، أمّا إذا كان متعدّياً لأكثر من واحد فأطلقوا أنه لا يجوز ، والقياس على ما مرّ في اسم المفعول الجواز إذا اقتصر على الواحد .

والظاهر أنه يصير حينئذ صفة مشبهة ، كما يدل عليه قول المصنف في التوضيح في باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها^(١) : ((... إنّ ((فاعل)) إذا أريد به الثبوت وأضيف لمرفوعه صفة مشبهة)) ، وهو ما يقتضيه تعريف اسم الفاعل واعتبار دلالة على الحدوث .

وأما صيغة ((مفعول)) فلا تكون صفة مشبهة ، ولم يعتبروا في تعريفه الدلالة على الحدوث وإنّ وقع للحفيد في ذلك ما فيه خفاء ، فهو وإنّ دل على الثبوت لا يصير صفة .

ووقع في التصريح^(٢) في هذا المقام ما فيه خفاء وإشكال ، ولنا رسالة حسنة في ذلك نظمت فرائد المقل ، بمراجعتها يظهر الحل .

(١) هذا معنى كلامه في الأوضح ٢٦٧/٢ ونصه : ((جميع هذه الصفات صفاتٌ مشبهة إلا ((فاعلاً)) كـ ((ضارب وقائم)) فإنه اسم فاعل ، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه ، وذلك في ما دل على الثبوت - كـ ((طاهر القلب)) و ((شاحط الدار)) ، أي : بعيداً - صفة مشبهة)) .

(٢) شرح التصريح ٧٨٢ أبنية أسماء الفاعلين .

والأصل ((مضروبٌ عبده)) فحوّلت الإسناد ثم أضفت ، وهو
حينئذٍ جارٍ مجرى الصفة المشبهة .

قوله [والأصل ((مضروب عبده)) ...] مثله في شرح الألفية لابن الناظم^(١) .
ونقله المصنف في الحواشي وقل : وعندي أنه ينبغي التوقف في هذا فإن ذلك
يؤول إلى الإخبار عن ((زيد)) بأنه ((مضروب)) ، وذلك خلاف الواقع ، بخلاف
تمثيل أبيه بـ ((عمود المقاصد)) فإن من حمّدت مقاصده لا يمتنع أن يقال فيه :
((عمود المقاصد)) .

(١) شرح ابن الناظم - ٣٠٨ ((آخر باب اسم الفاعل)) .

[إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل]

[و] السادس منها : [الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد]
في أمور ستأتي ، ولهذا عملت عمل النصب وإن كان الأصل أن لا
تعمل ؛

قوله [في أمور ستأتي] هي : الدلالة على الحدث وصاحبه ، والتذكير والتأنيث
وغير ذلك ، بخلاف الجوامد واسم التفضيل ، ومن ثم لم يجز في ((مشيوخه
ومعلوجاه)) من الشيخ والعلج أن يعملوا الرفع خلافاً للفارسي ؛ لأنهما لا يفارقان
التأنيث ، وليسا جاريين .

وأجاب الفارسي عن الثاني : ((بأنهم يقولون : ((أعور عينه)) فيرفعون به
وإن لم يكن جارياً ، قلنا : هذا مشبه للجاري ؛ لأنه يثنى ويجمع ، وله مؤنث بخلاف ما
ليس بجار ولا شبيهه بجار)) انتهى .

وفيه : إن عمل الصفة الرفع بطريق الأصالة لا المشابهة كما سيأتي .

قوله [ولهذا عملت النصب] أي : لأجل المشابهة ، والمراد : عمل النصب على
طريق المفعول به ، أما غير ذلك فيعمله بطريق الأصالة .

لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ؛ ولكونها مأخوذة من القاصر .
 [وهي الصفة المصوغة] من فعلٍ قاصر [لغير تفضيل ؛ لإفادة] نسبة
 الحدث إلى موصوفها على جهة [الثبوت] .

فإذا قلت : ((زَيْدٌ حَسَنٌ)) ، فمعناه : إثبات الحسن له واستمراره في
 سائر أوقات وجوده ، لا أنه متجدد حادث ، ويدلّ على ذلك تحويل الصفة
 على سبيل الاطراد إلى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث ، كما يقل
 في ((حسن)) : ((حاسن)) ، وفي ((ضَيِّق)) : ((ضائق)) ، قل تعالى
 ﴿ وَضَاقَتْ بِهِ صَدْرُكَ ﴾^(١) .

قوله [ولكونها مأخوذة من القاصر] أي : أصالة أو عروضاً ، كما في ((رحمن
 ورحيم)) ، واسم الفاعل المتعدي لواحد إذا قصد به الثبوت وأضيف لمرفوعه على
 ما مرّ فإنها لازمة بالتنزيل أو النقل إلى فَعَل بضم العين .

قوله [واستمراره] استشكل بما صرح به أئمة المعاني من أنه لا دلالة للجملة
 الاسمية على أكثر من الثبوت ، وجميعُ بأنّ للاسمية دلالتين : لفظية على مجرد الثبوت ،
 وعقلية على الاستمرار ، والمنفي في كلام أهل المعاني الدلالة اللفظية ، والمثبت هنا
 العقلية ؛ لأنّ الأصل في كلّ ثابتٍ استمراره .

قوله . [ويدلّ على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد ...] ظاهره أنّ الصفة لا
 تدل على الحدوث ، وفي التصريح ما يقتضي أنها تدل عليه ؛ لأنه لما قل في
 التوضيح في باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة :

☞☞

ثم اعلم أنّ هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه ، وفي التذكير والتأنيث ، والثنية والجمع ، والاعتماد على واحدٍ مما مرّ ، لكنّ النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه ثمة .

❧ ((جميع الصفات صفاتٌ مشبهة)) قل^(١) : ((إلا إذا قصد بها الحدث)) انتهى . وهو يدل على أنّ التحويل إلى ((فاعل)) عند قصد الحدث ليس بواجب . نعم إذا قصد النص على ذلك وجب التحويل ، كما يدل عليه قول الرضي^(٢) استدلالاً لشيء ذكره ، ولهذا اطرّد تحويل الصفة المشبهة إلى ((فاعل)) عند قصد النص على الحدث .

قوله [والاعتماد على واحدٍ مما مرّ] أي : في عمل النصب على طريق المفعول به ، أمّا عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يترقّف على ذلك ، كما أنّ اسم الفاعل كذلك ، قل في النهاية : ((الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال ، والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه)) انتهى .

وذكر المصنف في الحواشي : ((أنّها لا تنصب المفعول المطلق)) ، فيعارض قول النهاية : إنها تنصب المصدر .

واشترط الشارح الاعتماد ولم يشترط كونها بمعنى الحال ؛ لأنه من ضروريات وضعها للثبوت ، فلا يمكن اشتراطه فيها ؛ لأنه كتحصيل الحاصل .

ثم الاعتماد شرط فيها مطلقاً على الأصح من أنّ أل الداخلة معرفة ، وما لم تكن صلة لـ ((أل)) إنّ كانت موصولة .

(١) شرح التصريح ٧٨٢ .

(٢) شرح الكافية ٢٠٥/٢ ((أول بحث الصفة المشبهة)) .

وتتميز عنه بأمور :

منها : أنها تصاغ من اللازم دون المتعدي ، وهو يصاغ منهما .
ومنها : أنها للزمن الحاضر الدائم - أي : الماضي المستمر - دون
المنقطع والمستقبل ، بخلافه .

ومنها : أنها تكون غير مجارية للمضارع في تحريكه وسكونه ، وهو
الغالب في المبنية من الثلاثي [كـ ((حسن وظريف)) ، و [مجارية له
نحو : [طاهر وضامر] ، واسم الفاعل لا يكون إلا مجارياً .

قوله [من اللازم] أي : ولو بطريق العروض كما مرّ .

قوله [ومجارية] هذا بناءً على ما ذهب إليه ابن مالك^(١) ومن تبعه ، وذهب
الزغشيري^(٢) وابن الحلب إلى أنها لا تكون مجارية ، وهو ظاهر كلام أبي علي في
الإيضاح^(٣) وردّه ابن مالك بـ ((طاهر القلب)) ونحوه .

قل المرادي^(٤) : ((ولقائل أن يقول : إنّ ((ضامراً ومنطلقاً ومنبسطاً)) ونحوها
مما يجري على المضارع أسماء فاعلين ، قصد بها الثبوت ، فعوملت معاملة الصفة
المشبهة ، وليست بصفة مشبهة)) انتهى .

وفيه : ما علمت من باب اسم الفاعل .

(١) شرح التسهيل ٤١٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٧١/١ ((الصفة المشبهة)) .

(٢) شرح الفصل ١٢٢/٣ ((الصفة المشبهة)) .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٥٣٢/١ ((الصفة المشبهة)) .

(٤) توضيح المقاصد ٣٤/٢ .

[و] منها : أنها [لا يتقدم معمولها] المنصوب عليها ؛ لأنها فرعُ اسم الفاعل في العمل ، بخلاف منصوبه ، ومن ثمَّ صحَّ النصب في نحو : ((زيداً أنا ضاربه)) ،

قوله [لا يتقدم معمولها] أي : دائماً ، فقوله ((بخلاف منصوبه)) أي : اسم الفاعل ، فإنه قد يتقدم منصوبه ، قل في الارتشاف^(١) :

((ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه ، فنقول ((هذا زيداً ضاربٌ)) إلا إذا كانت فيه ((أل)) ، وقد جاء ما ظاهره التقديم على ما فيه أل ، فأجازه بعضهم وتأوله بعضهم ، وذلك في الظرف والمجرور ، فإن كان اسم الفاعل مجروراً بإضافة أو بحرف جرٍّ غير زائدٍ نحو ((هذا غلامٌ قاتلٌ زيداً)) و ((مررتُ بضاربٍ زيداً)) ، فلا يجوز التقديم ، أو بحرف جرٍّ زائدٍ جازٍ نحو : ((ليس زيدٌ بضاربٍ عمراً)) ، فيجوز ((عمراً بضارب)) ، ومنع ذلك المبرد)) .

هذا وقيدَ المعمول بالمنصوب ؛ لأنه محلّ التمييز ؛ إذا المرفوع والمجرور لا يتقدم فيهما ؛ لأنَّ الفاعل لا يتقدم والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف .

قوله [نحو : ((زيداً أنا ضاربه))] أي : لأنَّ ما يعمل في المتقدم عليه يصحُّ أن يُفسرَ عاملاً ، ثم إنه كان الصواب ((أنا ضارب)) بغير ضمير ؛ لأنه مع الضمير لا يكون من مسألة تقديم منصوب اسم الفاعل ، بل من عمله محذوفاً ، وهي ستأتي في كلامه ، وهذه العبارة وقعت في الأوضح^(٢) هكذا .

(١) الارتشاف ١٨٩٣ ((اسم الفاعل)) .

(٢) الأوضح ٢٧٠٢ ((الصفة المشبهة)) .

وامتنع في نحو : ((زيدٌ أبوه حسن وجهه)) .

[و] منها : أن معمولها [لا يكون أجنبياً] بل سببياً ، أي : إسمًا ظاهراً متصلاً بضمير موصوفها ولو تقديراً ،

فنقلها غافلاً عن كونه في الفروق مسألة الحذف ، وأنه أراد التنبيه عليها بقوله ((ولهذا ... الخ)) ؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

قوله [في نحو ((زيد أبوه حسن وجهه))] فلا يجوز نصب الأب بصفة محذوفة معتملة على ((زيد)) يفسرها المذكورة المشتغلة عنه بنصب ((وجهه)) ؛ لأن الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان ، و ((حسن)) خبره ، والجملة خبر ((زيد)) ، كما امتنع أن يقل : ((وجه الأب زيدٌ حسنه)) بنصب الوجه .

قوله [أي إسمًا ظاهراً] فيه أن معمول هذه الصفة قد يكون ضميراً مرفوعاً ، كما في قوله :

حَسَنُ الرَّجُلِ طَلَّقَهُ أَنْتَ فِي السُّلْدِ مِ فِي الْحَرْبِ كَالْحِ مَكْفَهَرٌ^(١)

قل المصنف في الحواشي ، عند قول الألفية : ((وكونه ذا سببية واجب)) :

((فيه نظر ، فإن معمول هذه الصفة قد يكون ضميراً ، والضمير يذكره النحاة

☞☞

في مقابلة السبي .

(١) البيت من الحفيف بلا نسبة في شرح التسهيل ١٧٢ ، وشرح الأشموني ٥٣ ، والمقاصد النحوية ٦٣٣/٣ . والشاهد فيه مجيء معمول الصفة المشبهة ((حسن الوجه)) ضمير رفع هو ((أنت)) ، و ((أنت)) غير سبي ، وشرط معمول الصفة المشبهة كونه سببياً فلجابوا بأن المراد بالسبي أن لا يكون أجنبياً .

كما في نحو ((زيدٌ حسنٌ وجهاً)) أي : منه ، فلا يقال : زيدٌ حسن
عمرأً كما يقال : ((زيدٌ ضاربٌ عمرأً)) ؛ لأنها مأخوذة من فعل لا زم ،
وقد جرت على الاسم ، فلا تقتضي حينئذٍ إلا ضميره أو سببه كما في
اسم الفاعل اللازم .

☞ قال الصيمري : الصفة المشبهة لا تعمل في شيئين : ضمير الموصوف
وما كان من سببه ، ويحتمل أن يقال : احترز بالسبي عن الأجنبي فقط ، فيدخل
الضمير ؛ لأنه ليس بأجنبي ، وقد أشار إلى هذا من قال : يعمل السبي دون
الأجنبي)) انتهى .

فكان ينبغي للشارح أن يعمم في السبي ويدخل فيه الضمير .
لا يقال : هذا لا يردُّ على الشارح لقوله الآتي ((والمراد بمعمولها ...)) ،
وعملها في المرفوع ليس بحق الشبه ؛ لأننا نقول ذاك بالنسبة لتقدمه عليها وعدم
اشتراط الاعتماد ، وأما بالنسبة لاشتراط كونه سبياً فلا فرق بين الرفع والنصب
على طريق المفعول به إذا كان العمل حسناً .

نعم النصب لا على ذلك الوجه لا يشترط فيه السبية ، وهذا يؤخذ من
كلامهم على تقسيم عملها إلى ممتنع وقبيح وضعيف ، ولهذا البحث تنمة تأتي ،
نعم يرد أنها تعمل في الضمير النصب ، لكن الشارح لا يقول به كما سيأتي .

والمراد بمعمولها : ما عملها فيه بحق الشبه ، فلا يرد ((زيدٌ بكَ
فرِحَ)) ؛ إذ عملها في الظرف وعديله لما فيها من معنى الفعل .
ومنها : إنّ معمولها مشبّه بالفعل به ، ولا يراعى له محل بالعطف
وغيره .

قوله [ما عملها فيه بحق الشبه] وهو النصب على طريق المفعول به ، لا الرفع
ولا النصب على وجه آخر ، وقضية ذلك أنّ مرفوعها لا يشترط أن يكون سببياً ،
وهو ما صرح به الشاطبي في شرح الألفية ، والرضي .

وعبارة الرضي^(١) : ((تعمل في غير السببي إذا كان في معمول آخر لها ضمير
صاحبها نحو ((برجل طيّب في داره نومك)) ، وكذا إذا اعتمدت على حرف
الاستفهام أو النفي نحو ((أحسنُ الزيدان)) و ((ما قبيحُ العمران)) فإنها لا
صاحب لها هنا حتى تعمل في سببيه)) انتهى . وهذا لا يردُّ على ما يؤخذ من
كلامهم الذي أسلفناه ؛ لأنّ ذاك يفرض في غير هذه الأمثلة ، فتدبر .

قوله [ومنها : أنّ معمولها مشبّه بالفعل به] هذا قد مرَّ حيثُ قل : ((لكن
النصب هنا ...)) الخ .

قوله [ولا يراعى له محلُّ بالعطف وغيره] ، فلا يقال : ((بالرجل الحسنِ الوجهِ
نفسه)) ، ((وهذا قوي اليد والرجل)) ، صرّح سيبويه بأنّ ذلك ممنوع ، وأنه لم
يُسمع ، وأجازه الفراء ، هذا في موضع الرفع .

وأما في موضع النصب نحو : ((هو حسنُ الوجه والبدن)) فنصّوا كلهم على
أنه لا يجوز ، وأما في اسم الفاعل فيجوز وإن اختلفوا في تأويله ،

(١) شرح الكافية ٢١١/٢ ((الصفة المشبهة)) .

ولا يفصل بينه وبينها بفواصل ولو ظرفاً . وأنها لا تعمل محذوفة ، ولا تنصب الضمير ،

فقيل : على الموضع ، وقيل : بإضمار عامل ، وهو الصحيح ، وأما هنا فلا يجوز بوجه ؛ لأنك إن أضمرت فعلاً فالفعل لا يشبه ، أو وصفاً فالصفة المشبهة لا تعمل محذوفة بخلاف اسم الفاعل .

وشمل قوله : ((وغيره)) الصفة ، وقضيته أن معمولها يجوز أن يوصف ، ونصّ الزجاج وبعض المغاربة على خلافه وإن استشكله في المغني بالحديث في صفة الدجل^(١) : ((أعور عينه اليمنى)) ؛ لأنه يمكن أن يكون شاذاً .

ومن هذا يظهر أنه كان ينبغي للشارح أن يذكر أولاً في ما امتازت به : أن معمولها لا يتبع بالصفة المشعر بأنه يتبع بغيرها ، ثم يذكر أن التابع لا يراعى فيه الإتيان على المحل .

قوله [ولو ظرفاً] قل أبو حيان : ((ذكر صاحب البسيط : أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها مرفوعاً ومنصوباً نحو : ﴿ مُتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾^(٢) ..)) انتهى ، وكأنه أراد أن اسم المفعول هنا ملحق بالصفة المشبهة .

قوله [وإنها لا تعمل محذوفة] تقدم ما يعلم منه شرح هذا .

قوله [ولا تنصب الضمير] قل في الارتشاف^(٣) :

((ثم المعمول إما أن يكون مضمراً أو ظاهراً ، فإن كان مضمراً))

(١) المغني ٤٦٠/٢ . والحديث أخرجه البخاري ١٤٧/٤ باب واذكر في الكتاب مريم .

(٢) ص - ٥٠ .

(٣) الارتشاف ٢٤٥/٣ - ٢٤٦ ((الصفة المشبهة)) .

☞ مرفوعاً استتر في الصفة ، أو غير مرفوع وباشرته الصفة خالية من أل غير متصل بها ضميرٌ غيره ، فالضمير مجرور نحو : حسنُ الوجه جميلٌ ، وأجاز الفراء التوين والنصب ، فتقول : ((جميلٌ إله)) ، أو يتصل بها ضمير غيره ، فالنصب على التشبيه ، نحو ما روى الكسائي : ((هم أحسنُ الناسِ وجوهاً وأنضرهموها)) ، لا خلاف في نصب هذا الضمير العائد على ((وجوه)) .

أو مقرونة بئ وهي منصرفة في الأصل نحو ((الحسن الوجه الجميله)) ، ففي هذا الضمير خلاف ، قيل : في موضع نصب ، وقيل : في موضع جر ، وقيل : بالتفصيل على حسب إعراب معمول الصفة الأولى ، ففي نحو ((الحسن وجهاً الجميله)) ، الهاء في موضع نصب ، وفي مثل ((الحسن الوجه الجميله)) الضمير يجوز فيه النصب والجر .

أو غير منصرفة في الأصل وقرنت بئ نحو ((الحسن الوجه الأحمره)) فالضمير في موضع نصب عند سيبويه ، ويظهر من كلام الفراء ترجح النصب على الجر ، وعن المبرد الجر ثم عاد إلى النصب .

وإن لم تقترن بئ نحو ((رأيت رجلاً حسن الوجه أحمره)) تعين الجر ، وأجاز الكسائي فيه الجر والنصب ، وتبعه ابن مالك ، ولم يجز فيه أحد من القدماء النصب إلا الكسائي ، ويظهر الفرق بين النصب والجر أنك إذا قصدت الإضافة قلت : ((مررت برجلٍ أحمر الوجه لا أصفره)) ، وإن لم تقصد الإضافة قلت : ((لا أصفره))^(١) .

(١) انتهى كلام الارتشاف بحروفه .

ولا تتعرف بالإضافة دائماً . وأنها تؤنث بالألف . وتخالف فعلها
فتنصب مع قصوره . وتجاوز إضافتها إلى فاعلها معنىً من غير ضعف ولا
قلة في الكلام .

قوله [لا تتعرف بالإضافة دائماً] أي : واسم الفاعل قد يتعرف بالإضافة إذا
كان بمعنى الماضي ، أو أريد به الاستمرار ، على ما قاله الزنجشيري .

قال الشهاب القاسمي في حواشي الجامي :

((وانظر هذا مع قولهم : إنّ إضافة الصفة المشبهة لفظية ، ومع تصريح الرضي
وغيره كشرح التسهيل بدلالاتها على الاستمرار ، بل ومع قول التوضيح : إنّ اسم
الفاعل إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة ، ولا يخفى إشكال الفرق بينهما .
بل كون إضافة اسم الفاعل المذكور لفظية أولى ؛ لأنه أقرب إلى مشابهة الفعل
التي هي سبب في كون الإضافة لفظية ؛ لأنّ دلالة الثبوت والاستمرار طارئة ، بخلاف
الصفة المشبهة فدلالاتها على ذلك أصلية ، كما يستفاد ذلك من الرضي في باب
الصفة المشبهة)) .

قوله [وأنها تؤنث بالألف] أي : كما تؤنث بالتاء ، وأمّا اسم الفاعل فلا
يؤنث إلا بالتاء .

قوله [من غير ضعف ولا قلة] أي : بخلاف اسم الفاعل ، فإنه إنما يضاف إلى
مرفوعه على ضعف وقلة نحو : ((زيدٌ كاتبُ الأب)) ، وهذا إنما يظهر إذا لم يكن
في هذه الحالة صفة مشبهة .

وأنَّ أَل الداخلة عليها حرف تعريف .

واسم الفاعل على الخلاف منها في ذلك كله .

[و] لعمولها بالنسبة لعمليها فيه ثلاث حالات :

إحداها : أنَّ [يرفع على الفاعلية] باتفاق ، بعد إخلائها ضرورة من ضمير موصوفها كـ ((زيد حسن وجهه)) ، [أو] على [الإبدال] عند بعضهم من الضمير فيها .

قوله [حرف تعريف] أي : على الأصح ، وبقي عليه مما يمتاز به ما ذكره المصنف في الحواشي ، وهو مبني على هذا الأخير ، وهو أنه لا يجوز : الحسن وجهاً ، ولا ((الحسنوا وجهاً)) بحذف النون مع النصب للتقصير ، وذلك في ما زعم بعض المغاربة ، وقل :

((ومن أجاز ذلك فهو مخطئ ؛ لأنه لا سماع بذلك ولا قياس يقتضيه ؛ لأنَّ المسوَّغ لذلك في اسم الفاعل إنما هو الطول بالموصول والصلة ، و((أَل)) هنا ليست موصولة ؛ لأنَّ الموصول هنا لا يكون في تأويل الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يشبه)) ، وظاهر كلام سيبويه جواز ذلك .

قوله [أو على الإبدال] أي : ببل بعض من كل ، وبرئته حكاية الفراء : ((مررت بامرأة حسن الوجه)) ، وحكاية الكوفيين : ((بامرأة قويم الأنف)) ، وأنه يجوز ((برجل مضروب الأب)) بالرفع وليس هذا البذل كلاً ولا بعضاً ولا اشتمالاً .

قوله [عند بعضهم] هو أبو علي الفارسي .

[و] ثانيها : أن [ينصب على التمييز أو] على [التشبيه بالمفعول] به إن كان نكرة ، كـ ((زيد حسنٌ وجهاً)) ، أو عليه فقط إن كان معرفة كـ ((زيد حسن الوجه)) ، ولهذا قل : [والثاني متعين في المعرفة] .

[و] ثالثها : أن [يخفض بالإضافة] أي : بسببها كـ : ((زيد حسن الوجه)) ، إلا إذا كانت الصفة بـل وهو مجرد منها والإضافة كـ ((الحسن وجه)) ، أو مضاف للمجرد منها كـ ((الحسن وجهٌ أب)) ، أو مضاف لضمير الموصوف كـ ((الحسن وجهه)) ، أو لمضاف لضميره كـ ((الحسن وجه أبيه)) ؛ لامتناع إضافة ما فيه أل لشيء من ذلك .

قوله [أي : بسببها] فلا يتأني أن الصحيح إن العامل للخفض المضاف لا الإضافة ولا الحرف المقدر .

قوله [إلا إذا كانت الصفة بـل وهو مجرد ...] محله إذا كانت الصفة مفردة ؛ إذ المثناة والمجموعة تجوز إضافتها إلى ما ذكر ؛ لحصول الفائدة من التخفيف بمحذوف النون . وفي الرضي بعد أن وجّه الامتناع في الصور الأربع ما نصه^(١) : ((وأما في المثني والمجموع نحو : ((الحسن وجهيهما)) و ((الحسنوا وجوههم)) فالتخفيف حاصل في الصفة ، فيجوز عند سيبويه ، لكن على قبح كما في ((حسن وجهه)) على ما يجيء من الخلاف)) .

قوله [كالحسن وجهه] أطلقوا امتناع هذا التركيب ، ولم ينظروا إلى إمكان أن الأصل ((بالرجل الحسن وجهه)) أو ((وجه أبيه)) ،

(١) شرح الكافية ٢٠٧/٢ ((الصفة المشبهة)) .

وإذا خفض المعمول بالإضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة ؛
لأنّ الخفض ناشئ عن النصب ، لا عن الرفع ؛ لثلا يلزم إضافة الشيء
إلى نفسه ؛ إذ الصفة عينٌ مرفوعةا في المعنى ، وغير منصوبها .
واعلم أنّ الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن
إفرادها وتذكيرها وأضدادهما ست وثلاثون صورة ؛ لأنّ الصفة إمّا نكرة
أو معرفة ، وهي إمّا رافعة أو ناصبة أو جارة ، فهذه ستّ حالاتٍ حاصلة
من ضرب اثنين في ثلاثة ،

❧ فيكون المضاف فيهما مضافاً لضمير آل أو لمضاف لضمير آل ؛ إذ لا
يتعين أنّ يكون الأصل ((يزيد الحسن وجهه)) ، وقد نصّ في التسهيل ^(١) على
جواز ((مررت بالرجل الحسن وجهه)) .

لكن قال الدماميني : ((هذا التركيب مما يتوقف في صحته ، فإنّ الذي منع من
جواز ((زيد الحسن وجهه)) إنّ الإضافة لا تخلص من قبح يلزم لو لم تضاف ، وهذا
المعنى موجود في قولك : ((مررت بالرجل الحسن وجهه)) إذ العود إلى ما فيه
((آل)) لا يمنع من كون الضمير رابطاً إذا رفعت)) انتهى .

قوله [مع قطع النظر عن إفرادها وتذكيرها وأضدادهما] أي : وأمّا مع النظر
إلى ذلك فتزيد صورها ، وقد أنهى صورها بعضهم بالنظر إلى ذلك وإلى تنويع آخر
إلى أربعة عشر ألفاً ومائتان وست وخمسون صورة ، فانظر التصريح ^(٢) .

(١) شرح التسهيل ٤٢٢/٢ ((الصفة المشبهة)) .

(٢) شرح التصريح ٨٥/٢ ((إعمال الصفة المشبهة)) .

ولعمولها أيضاً ستُ حالات ؛ لأنه إمّا بآل كـ ((الوجه)) ، أو مضاف لما فيه آل كـ ((وجه الأب)) ، أو للضمير كـ ((وجهه)) ، أو مضاف لمضاف للضمير كـ ((وجه أبيه)) ، أو مجرداً من آل والإضافة كـ ((وجه)) أو مضافاً للمجرد منهما كـ ((وجه أبي)) .

فالصور ستُ وثلاثون صورة من ضرب ستُ في مثلها ، الممتنع منها الأربع التي استثنيت ، والبقية جائزة ، إلا أنّ فيها قبيحاً وضعيفاً وحسناً ، فالقبيح أربع صور ،

قوله [فالقبيح أربع صور] ضابطها : أنّ ترفع الصفة مطلقاً النكرة ؛ وتحت هذا أربع صور^(١) : ((حسنُ وجه ، وجهُ الأب ، الحسنُ)) كذلك ، وهي مع قبحها جائزة في الاستعمال ؛ لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ ؛ لأنّ المراد من ((الحسن وجه)) : ((الحسنُ وجهٌ له)) .

وأورد : أنهم عدّوا في أمثلة الحسن : ((الحسنُ الوجه)) مع انتفاء السببية في اللفظ فيها .

ويمكن أن يجاب : بمنع انتفاء السببية في اللفظ ؛ لأنّ ((آل)) قائمة مقام الضمير عند الكوفيين ، وعدّ ذلك من الحسن بناءً على رأيهم وإنّ مشى ابن الناظم والمصنف^(٢) في باب الإضافة على أنّ كلّاً من الرفع والنصب

(١) الصور الأربعة القبيحة هي : ((حسنُ وجه ، وحسنُ وجه أبي ، والحسنُ وجه ، والحسنُ وجه أبي)) .

(٢) شرح ابن الناظم ٢٧٤ والأوضح ١٧١/٢ ، وكلاهما في باب الإضافة .

❦ في ((مررت بالرجل الحسن الوجه)) قبيح ، وإن في الجذر تخلصاً من ذلك فإنه مبني على رأي البصريين ، كما أن عد هذه الصور قبيحاً مبني على أن معمولها مطلقاً لا يكون أجنياً ولو مرفوعاً ، وقد مر ما يتعلق بذلك .

قوله [والضعيف ست] ضابطها أن تنصب النكرة المعرفة مطلقاً ، أو تخفض صاحب الضمير أو صاحب صاحبه ، فالأولى نحو : ((حسن الوجه)) ، والثانية : ((حسن وجه الأب)) ، والثالثة ((حسن وجهه)) ، والرابعة ((حسن وجه أبيه)) ، والخامسة ((حسن وجهه)) ، والسادسة ((حسن وجه أبيه)) .

ووجه الضعف : أن في النصب إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي ، وبهذا عبر عنه المصنف في ((باب الإضافة)) بالقبح .

وقد يقل : هذا الإجراء لازم عرفت الصفة أو نكرت ، فلم خصوا الضعف بكونها نكرة .

وأجاب الشهاب في حواشي الأشموني : ((بأن في الصفة المعرفة اعتماداً على ((أل)) وإن كانت معرفة لا موصولة ؛ لأنه قيل : بأنها موصولة ، فروعياً ذلك القول)) . لكنه مناف لما صرح به المصنف أول باب الإضافة ((من قبح الرفع والنصب في ((مررت بالرجل الحسن الوجه)) ، وإن في الإضافة تخلصاً منهما)) انتهى .

وأقول : الاعتماد على ((أل)) لا دخل له مع قصور الوصف كما لا يخفى ، وإنما يظهر ذلك في عمل الرفع إن قيل : إن ((أل)) موصولة ؛ لأنها حينئذ لا تحتاج في عمل الرفع إلى اعتماد على غيرها ، وفي الجذر شبه إضافة الشيء إلى نفسه .

وأورد على ذلك : أنهم عدوا من صور الحسن : ((حسن الوجه)) و ((حسن وجه الأب)) و ((حسن وجهه)) بلجر وفي ذلك شبه إضافة الشيء إلى نفسه . ❦

وبيان ذلك يطلب من المبسوطات .

❧❧ ويمكن الجواب : بأنه يمكن في الصورتين هنا العدول إلى الرفع ، ولا عذور ، بخلافه في تلك الصور .

لكن يردُ : أنه يمكن في الصورة الأخيرة العدول إلى النصب ، بل في الأولين العدول إلى الرفع بناءً على أنَّ ((أل)) قائمة مقام الإضافة إلى الضمير ، وبالجمله فاللقام لا يخلو عن الإشكال .

قوله [وبيان ذلك يطلب من المبسوطات] قد عرّفناك بما قررنا ذلك البيان مع بيان توجيه المدعى ، وما يردُ عليه ، مع غاية التحرير والإتقان .

[إعمال اسم التفضيل]

[و] السابغ منها : [اسم التفضيل] وأخره ؛ لأن عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما ستعرفه .

[وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة] لصلحبها على غيره في أصل الفعل .

وشرط التفضيل أن يكون على وزن أفعل سواء صيغ من فعل لازم كـ ((أكرم)) أم من متعدّد كـ ((أضرب و أعلم)) .

ولا يرد ((خير ، و شر)) فإنهما للتفضيل ؛ لأن أصلهما : أخير و أشرّ مخففاً بلحذف ؛ لكثرة الاستعمال ،

قل المصنف في حواشي التسهيل : الأحسن الترجمة بأفعل الزيادة ؛ لأنه قد ينى بما لا تفضيل فيه نحو : ((أبجل وأجهل)) ، ويمكن أن يجاب : بأن هذه العبارة في الاصطلاح صارت اسماً للدال على الزيادة .

قوله [لكثرة الاستعمال] وقل الأخفش : لأنهما لم يشتقا من فعلٍ خولف لفظهما ، فعلى هذا فيهما شذوذان : حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما .

وربما جاء على القياس ، وأما قوله :

وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنَعَا ^(١)

فضرورة .

ولا يصاغ إلا عما صيغ منه فعل التعجب كما سيأتي في بابه .

[ويستعمل بـ ((من))] - ولو تقديرًا - جارة للمفضل عليه إذا جُرد

من آل والإضافة ، نحو : ﴿ أَنَا أَكْرَمُكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ ^(٢) .

وهي لا ابتداء الغاية ارتفاعاً

قوله [وربما جاء على القياس] كقوله :

بِلَالٍ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ ^(٣)

قوله [ولو تقديرًا] أي : للعلم بها كما في ﴿ وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ .

قوله [ارتفاعاً] في نحو : ((أفضل منه)) .

(١) عجز بيت من البيط للأحوص في ديوانه ١٥٣ ، وتذكرة النحلة ٤٨ ، ٦٠٤ ، وشرح التسهيل

٣٨٢/٢ ، ونماه :

وَرَأَدَنِي كُلُّنَا فِي الْحُبِّ أَنْ مَنَعْتُ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنَعَا

والشاهد فيه ((حب شيء)) فإنه أراد ((أحب شيء)) فحذف الهمزة شذوذاً .

(٢) الكهف - ٣٤ .

(٣) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٨٢/٢ ، وشرح التصريح ١٠٧/٢ ، والممع ٢٨٠/٣ ، وشرح

الكافية الشافية ٥٠٤/٢ . والشاهد فيه ((الأخير)) فقد جاء ((خير)) على أصله من وجود الهمزة

في أوله .

وانحطاطاً ، أو للمجاوزة ، ولا يفصل بينها وبين مجرورها بلجنبي ، ولا يجوز تقديمه معها على اسم التفضيل ، إلا أن يكون اسم استفهام أو مضافاً إلى استفهام فيجب حينئذٍ

قوله [وانحطاطاً] في نحو : ((شر منه)) ، وهذا قول سيويه والمبرد ، إلا أن سيويه أشار أنها مع ذلك تفيد معنى التبعيض فقل في : ((هو أفضل من زيد)) فضله على بعض ولم يعم .

وأبطل ابن مالك^(١) إفلاتها

التبعيض : بعدم صلاحية ((بعض)) موضعها وكون المجرور بها عاماً نحو : ((الله أعظم من كل عظيم)) .

والابتداء^(٢) بأنه لا يقع بعدها ((إلى)) ، وسبقه إلى ذلك ابن ولاد .

قل المراي^(٣) : ((وليس بلام ؛ لأنّ الانتهاء قد يترك الإخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبار به ، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل ؛ إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء)) .

قوله [أو للمجاوزة] هو ما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل^(٤) ، فإنّ القائل : ((زيد أفضل من عمرو)) كأنه قل : جاوز زيد عمراً في الفضل .

(١) شرح التسهيل ٧/٣ ((حروف الجر)) .

(٢) قوله ((والابتداء)) أي : وأبطل ابن مالك إفادة ((من)) الابتداء .

(٣) توضيح المقاصد ٧/٢ ((أفعال التفضيل)) .

(٤) شرح التسهيل ٧/٣ .

ك((من أنت أفضل)) ، و ((من غلام من أنت أجمل))

قوله [ك((من أنت أفضل))] كذا مثل ابن مالك في الألفية ، ومثل المصنف في التوضيح بقوله : ((أنت من أفضل)) .

قال شارحه^(١) : و((تمثيل الموضح أحسن ؛ لما في تمثيل الناظم من الفصل بين العامل و معموله بأجنبي ؛ لأنّ البتداء أجنبي من الخبر ، بمعنى أنه ليس معمولاً على الصحيح ، وسيأتي أنه لا يفصل بين ((أفعل)) و((من)) بالبتداء ؛ لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ، ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ما له صدر الكلام عن صدرته ؛ لأنّ ذلك إنّما يمتنع بالنسبة إلى العامل فقط)) .

وفي قوله ((إنّما يمتنع)) الخ نظر من وجهين :

الأول : إنّ المضاف يتقدم على ذي الصدر مع عمله لفظاً فيه نحو : ((صبيحة أي يوم سفرك)) ونحو ذلك ، إلا أنّ يقال : الصدارة في صورة الإضافة صارت للمضاف ؛ لأنّ المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ، والموجب لذلك أنّ المضاف اليه لا يمكن تقديمه على المضاف .

الثاني : إنهم صرّحوا في صورٍ بمنع تقديم معمول ذي الصدر ؛ لثلاثٍ يخرجها عن صدارته ، من ذلك خبر ((ما)) النافية لا يصح تقديمه عليها ، وقد حررنا في بعض الرسائل أنّ الذي يتحصل من كلامهم أنه يمتنع أنّ يتقدم على ما له الصدر وما يعمل في لفظه إلا المضاف - لما مرّ - أو ما هو أحد أركان جملته .

☞☞

واعلم أنه تعارض في هذه المسألة أمران :

(١) قال في الألفية بحث أفعل التفضيل : كمثل ((من أنت خير)) وانظر الأوضح ٢/ ٢٩٨ والتصریح ١٠٣/ ٢ .

[ومضافاً لنكرة] مطابقة للمفضل وجوباً ،

❧❧ تأخيرُ ماله الصدر إنْ أخرَ معمولُ أفعل عنه ، وعمل العامل الضعيف وهو أفعل فيما قبله إنْ قُدِّمَ ، ورجح ابن مالك التقديم محافظة على منصب ما له الصدر ؛ لأنْ تقديم معمول أفعل عُهد ، كما أشار له بقوله :

..... وَلَئِي إِنْخِبَارِ التَّقْدِيمِ نَزَرًا وَرَدًا

وفيما سلكه المصنف في التوضيح بقاء المخذورين كما لا يخفى ، لكن فيه السلامة من الفصل بين أفعل ومعموله بالأجنبي .

وقد يقال : إنْ أفعل ومعموله كالضاف والمضاف اليه ، فهلا قُدِّمَ على المبتدأ ، وتكون الصدارة سرت لأفعل من معموله .

إلا أنْ يقال : تلك السراية خاصة بالإضافة .

وقد يدفع هذا بتقديم معموله عليه ، فكان يقال : ((من أفضل أنت)) ، ولا يلزم على ذلك شيء ، وهو المناسب لتقديم الخبر إذا استحق الصدارة ، ولا شك أنْ أفعل مع معموله مفرد لا جملة ليقال يكفي تصدره في جملته نحو : ((زيد أين داره)) .

بقي ما إذا كان الاستفهام بالهمزة نحو : ((أمين زيد أنت أفضل)) ، فهل يجب التقديم أيضاً ؟ ويتجه أنْ يقال : إنْ أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم ، فقد تقرر في المعاني أنْ المسؤول عنه بالهمزة وهو ما يليها فيجب التقديم ؛ ليكون المسؤول عنه هو الذي وليها ، وإنْ أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير ، فنقول ((أأنت أفضل من زيد)) ليليها المسؤول عنه وفاءً بالقاعدة .

قوله [ومضافاً لنكرة مطابقة ...] لا تكون النكرة المضاف إليها أفعل إلا من جنس ما أُسند إليه أفعل ، فلا يقال : ((زيدٌ أفضل امرأة)) .

[فيفرد ويذكر] في هذه الحالة ، وكذا في التي قبلها وجوباً .

وإن كان المفضل بخلاف ذلك فتقول :

في الحالة الأولى : ((زيدٌ أو هند ، أو الزيدان ، أو الهندان ، أو

الزيدون ، أو الهندات أفضل من عمرو)) ، وأما قوله :

كأنَّ صُغرى وكُبرى مِنْ فَقَاقِعِها حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ^(١)

فإنما لحنٌ ، أو لم يُقصد به حقيقة المفاضلة .

قوله [وكذا التي قبلها] لا يظهر للفصل بـ ((كذا)) حكمة بل الأظهر أن

يقول : ((في هاتين الحالتين)) .

قوله [فإما لحن] أي : حيث أنث ((صغرى وكبرى)) ، وكان يجب أن يقول :

كأن أصغر وأكبر ، بالتذكير ، أو كان يأتي بك أو الإضافة ولا يأتي بـ ((من)) .

قوله [أو لم يقصد حقيقة المفاضلة] فهو كقول العروضيين : ((فاصلة

صغرى))

و((فاصلة كبرى)) ،

(١) البيت من البسيط لأبي نؤاس في ديوانه ٣٤ وفي شرح التسهيل ٣٩٠/٢ وشرح الفطر ٣٠٩ .

والشاهد فيه قوله ((صغرى وكبرى)) فقد اعتبر النحلة أنهما ((أفعل تفضيل)) ومن حق أفعل

التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة أن يذكر مهما كان الموصوف به ، فلتخطأ أبو نؤاس لأنه جاء

بأفعل التفضيل مؤثراً في الكلمتين فكان عليه القول ((أصغر وأكبر ...)) .

ولكن الحشي نبه بكلامه على أن أبا نؤاس أراد الصفة المشبهة ولم يرد أفعل التفضيل ، والمعنى :

كأن الفقاعة الصغيرة والفقاعة الكبيرة من فقاقع هذه الخمر مثل حصى الدر في أرض من

الذهب ، والصفة المشبهة تطابق ما تجري عليه ، ومثله قول العروضيين ((فاصلة كبرى)) أي :

فاصلة كبيرة .

❧❧ وقول الفرزدق :

وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَنْثَى^(١)

أي : لثام ، وهذا يدل على أَنَّ المجرد كاللضاف لمعرفة يؤول بما لا تفضيل فيه
فيطابق ، وقد نصَّ على ذلك في التسهيل^(٢) ، قل في المغني^(٣) : ((وقول بعضهم : إِنَّ
((من)) زائلة وأنها مضافان على حدّ :

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ^(٤)

❧❧ يره أَنَّ الصحيح أَنَّ ((من)) لا تقحم في الإيجاب ،

(١) جزء من عجز بيت من الطويل للفرزدق في شرح التصريح ١٠٢/٢ وليس في ديوانه وبلا نسبة في
المغني ٢٨١/٢ والخزانة ٢٧٧/٨ ، وتعلمه :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كَرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَنْثَى

والشاهد : ((الْأَنْثَى)) فإنه جمع ((الْأَم)) بمعنى ((لثيم)) ، وَجَمَعَهُ مع أنه مجرد من ال - وأنفل
التفضيل المجرد من ال لا يجمع مهما كان الموصوف به - مراعاةً لقوله ((أَنْتُمْ)) لأنه لم يقصد المفاضلة .
(٢) شرح التسهيل ٣٨٧/٢ ((أفعل التفضيل)) .

(٣) المغني ٣٨٠/٢ ((الباب الثاني انقسام الجملة إلى كبرى وصغرى)) .

(٤) عجز بيت من المنسرح للفرزدق في الخزانة ٣٦٩/٢ ، ٤٠٤/٤ ، ٢٨٩/٥ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢ ،
وبلا نسبة في المغني ٣٨٠/٢ ، وتعلمه :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرُبُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

والشاهد فيه كون ((ذِرَاعَيْ)) مضاف إلى ((الْأَسَد)) مع الفصل به ((جبهة)) فكأنه تخريج لبيت
أبي نواس السابق فيمكن جعل (من) في البيت المذكور زائلة والأصل إضافتهما فكأنه قل : صغرى
فققعها وكبرى ففققعها .

وفي الثانية : ((زيد أفضل رجل ، و الزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجل ، و هند أفضل امرأة ، و الهندان أفضل امرأتين و الهندات أفضل نساء)) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرِيهِ ﴾ ، فالتقدير : أول فريق كافر، أو ولا يكن كل منكم أول كافر .

❧ ولا مع تعريف المجرور)) انتهى .

وفيه : أنه لا يلزم المخرَجُ التخرِيجُ على ما هو متفق عليه ، ويكفي في دفع اللحن أن يكون الكلام جائزاً على قول بعض الأئمة ، وقد أجاز الأخفش والكسائي ومشام زيلة ((من)) مطلقاً ، واختاره ابن مالك .

قوله [وأما قوله تعالى ﴿ وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرِيهِ ﴾ ^(١)] جوابٌ عما ورد على قوله بعد قول المصنف ((ومضافاً لنكرة)) : ((مطابقة للمفضل)) عليه فإن النكرة في الآية مفردة ، والمفضل عليه ضمير الجمع .

وأجاز ابن مالك في النكرة المشتقة الإفراد مع جمعية ما قبل المضاف فلا ترد الآية حينئذٍ ، قل ^(٢) : ((وقد تضمن المطابقة والإفراد

(١) قل تعالى : ﴿ وَأَمَّا بِنَا أُنْزِلَتْ مُعَذِّقَاتِنَا مِنْكُمْ وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرِيهِ وَلَا تَشْرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِنِّي فَاتِنٌ ﴾ البقرة ٤١ .

(٢) يعني ابن مالك في شرح التسهيل ٣٩١ / ٢ .

☞ قوله :

وَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَالْأُمُّ طَاعِمٌ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرٌّ جِيعٌ^(١)
قال : ((وإنما جاز الوجهان مع المشتق ؛ لأنه وأفعل التفضيل مقدران
به)) (من) - والمعنى : أول من كفر به - والفعل ، و ((من)) إذا أريد بها جمع يجوز
في ضميرها الإفراد والجمع باعتبار المعنى)) .
قال أبو حيان : ومقتضى كلامه جواز الإفراد والتثنية إذا كان قبل أفعل تثنية نحو
((الزيدان أفضل مؤمن ، وأفضل مؤمنين)) .
فائدة : قال القرطبي^(٢) : ((الضمير في)) (به) قيل : له ﷺ ، وقيل : للقرآن ،
وهو ((ما أنزلت)) ، وقيل : التوراة وهو ((لما معكم)) انتهى .
فإن قلت : قد كفر به قوم من قريش قبل هؤلاء ، قيل : المعنى أول من كفر به
من أهل الكتاب .
قال المصنف في حواشي الألفية : ((قد ترجح بهذا أن الضمير)) (لما معكم)) .
هذا ، وأورد : أيضاً على وجوب المطابقة في المضاف لنكرة قوله تعالى ☞

(١) البيت من الكامل بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٩٧/٢ .

والشاهد فيه جعل أفعل التفضيل في صدر البيت مفرداً مع أن في المفضل عليه ضمير جمع :
((طعموا فالأُم طاعم)) ، وبجيء أفعل التفضيل في العجز جمعاً لأنه مضاف للجمع
((شر جيع)) والمفضل عليه جمع أيضاً ((جاعوا)) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣٣٣/١ تفسير سورة البقرة - ٤١ .

[و] يستعمل مقروناً [بأل فيطابق] - وجوباً - موصوفه إفراداً وتذكيراً ، وفرعيهما ، فتقول : ((زيدُ الأفضل ، و الزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون أو الأفاضل ، وهند الفضلى ، و الهندان الفضليان ، و الهندات الفضليات أو الفضل)) .

[ومضافاً لمعرفة فوجهان] أي : المطابقة ؛ إجراءً له مجرى المعرف بأل نحو : ﴿ أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا ﴾^(١) ،

﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾^(٢) .

وأجيب : بأنَّ الإنسان هنا عام ، وأل فيه للجنس ، فعاد الضمير في ((رددناه)) إلى لفظه ، وجمع ((سافلين)) حملاً على معناه ، وحسن ذلك كونه فاصلة .

قوله [ومضافاً لمعرفة فوجهان] لا تكون المعرفة إلا بعض ما يضاف اليه حيث قصد معنى التفضيل ، فلا يجوز : ((يوسف أحسنُ إخوته)) على هذا القصد ، بل يقال : ((أحسنُ أبناء يعقوب)) .

وخالف في ذلك ابن عصفور ، وقال : الصحيح أنه ليس بعض ما يضاف ، وإلا لزم تفضيل الشيء على نفسه ، قل : ولكنَّ العرب لا تضيفه إلا لما يصلح أن يكون بعضاً عند المفاضلة .

(١) الأنعام - ١٢٣ .

(٢) التين - ٥ .

وعدمها ، وهو الغالب ، إجراء له مجرى المجرد نحو : ﴿ وَكَجَدَّتْهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ ﴾^(١) .

نعم إن استعمل أفعال لغير تفضيل وجبت المطابقة ، كقولهم :
((الناقص والأشج أعدلا بني مروان)) أي : عادلاهم ؛ إذ ليس فيهم
عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل . ولا يقاس على ذلك ، خلافاً
للمبرد .

قوله [وهو الغالب] أوجب ذلك ابن السراج ، و((أكابر)) غير مضاف بل
مفعول ثانٍ ، و((مجرميها)) مفعول أول منصوب لا مجرور .
وإنما لم يلزم الأفراد والتذكير في ((أكابر)) ؛ لأنه لغير تفضيل فهو مثل :
وأنتم ما أقام الأئم^(٢)

وله مُحَسَّنٌ وهو شبهه بالمضاف في اللفظ ، وقال الجواليقي: الأجود المطابقة ،
وردّ على صاحب الفصيح وقال : ((كان الأولى أن يقل : ((فُصْحَامَن)) ؛ لأنه
الأفصح كما اشترط في الكتاب)) .

قوله [الناقص والأشج] الناقص : الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان
لقب بذلك ؛ لأنه نقص أرزاق الجند ، والأشج : لقب عمر بن عبد العزيز لقب
بذلك لشجّة كانت بجبينه .

(١) البقرة - ٩٦ .

(٢) البيت تقدم تخريجه في ص ٣٣٦ السابقة فراجع .

وفي هذه الحالة واللتين قبلها لا يستعمل بـ ((من)) .
واعلم أنه يَنْصِبُ التمييز والحال والظرف [ولا يَنْصِبُ] المفعول له
ولا معه ولا المطلق ولا [المفعول] به - على الأصح - [مطلقاً] ،

قوله [ولا يستعمل بـ ((من))] وأما قوله :
نَحْنُ بِفَرَسِ الْوَتِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ ^(١)
فاستعمل بـ ((من)) مع الإضافة ، وقوله :
وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ ^(٢)
فاستعمل بـ من مع آل ، فشاذان أو مؤولان ، فانظر المعنى في الباب الثالث ^(٣) ،
فإنه تكلم على البيت الأول في ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر ، وفي الجهة
السادسة من الباب الخامس على الثاني .
قوله [والتمييز] إن كان فاعلاً معنى ولم يُضَفْ لغيره .
قوله [على الأصح] ؛ لأنه التحق بالأفعال الغريزية .

(١) البيت من المنسرح ، يختلف في نسبه بين سعد القرقرة وقيس بن الخطيم في المقاصد
النحوية ٥٥/٤ وقد رجح الأول ، وشرح شواهد المعنى ٨٤٥/٢ ، وهو لقيس بن الخطيم في الضرائر
٢٨٣ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٨٧/٢ ، والمعنى ٤٤١/٢ .
والشاهد فيه قوله ((أعلمنا منا)) فقد جمع بين الإضافة أعني : إضافة الضمير ((نا)) إلى أفعال
والتعدية بـ ((من)) ، وتقدير الكلام : أعلم منا ، فهو في نية طرح المضاف إليه .
(٢) البيت من السريع للأعشى في ديوانه ١٤٣ ، والأوضح ٣٠٠/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل
٣٨٧/٢ . والشاهد فيه قوله : ((بالأكثر منهم)) فقد جمع بين آل الداخلة على أفعال التفضيل وبين
((من)) الداخلة على المفضول عليه ، و ((من)) تأتي مع أفعال التفضيل المنكر .
(٣) المعنى ٤٤١/٢ ((الباب الثالث)) ، و ٥٧٣/٢ ((الباب الخامس)) .

أي : سواء كان ظاهراً أم غيره ، بل يصل إليه باللام كـ ((زيد أوعى للعلم وأبذل للمعروف)) أو بالياء كـ ((خالد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه)) .

فإن كان فعله يتعلّى لاثنتين نصبت الآخر بفعلٍ مقدر كـ ((زيد أكسى للفقراء الثياب)) أي : يكسوهم الثياب .

وأجاز بعضهم : نصبه به مطلقاً ، ونقله المصنف في حواشي التسهيل عن ابن مسعود^(١) .

وبعضهم^(٢) : إنَّ أوَّلَ بما لا تفضيل فيه .

قل الدماميني : وهذا الرأي حسن ، فينصب حين التأويل ، كما أنه يضاف حينئذٍ إلى ما ليس بعضه ، فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة ، كما أنه إذا حلَّ الفعل محله رفع الظاهر .
فقد استبان لك أنَّ ما في الشرح من حكاية الإجماع على منع عمله فيه منظور فيه .

قوله [إلى ما ليس بعضه] أي : مع كون المضاف معرفة .

قوله [أن ما في الشرح ...] عبارة الشرح : ((وأجمعوا على أنه لا

(١) المستوفى ١٣٧/١ ، وهو لعلي بن مسعود بن محمد الفرخان القاضي ، وكل ما أنقله من المستوفى بواسطة مجيب الندا تحقيق الدكتور ابراهيم ، فتنه ، لأنني لم اعثر على المستوفى .
(٢) تقدير العبارة : وأجاز بعضهم نصب المفعول بأفعل التفضيل إذا أوَّلَ أفعل التفضيل بما لا تفضيل فيه .

ويرفع الضمير المستتر في كل لغة ، [ولا يرفع في الغالب] اسماً ظاهراً [ولا ضميراً منفصلاً ؛ لكونه ليس له فعل بمعناه ،] [إلا في مسألة الكحل] فإنه يرفع ذلك إجماعاً ؛ لأنه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه .

❧ ينصب المفعول به ، ولهذا قالوا في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ إِنَّ ((من)) ليست منصوبة بـ ((أعلم)) ؛ لأنه لا ينصب المفعول ، ولا مضافاً إليه ؛ لأنَّ أفعل بعض ما يضاف إليه ، فيكون التقدير : أعلم المضلين ، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه ((أعلم)) أي : يعلم من يضل ((^١) انتهت .

قوله [ولا ضميراً منفصلاً] يمكن إدخاله في كلام المصنف بأنَّ يريد بالظاهر المصريح به .

قوله [لأنه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه] قل البدر ابن مالك^(٢) : ((فصَحَّ رفعه الظاهر كما صحَّ إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي في صلة الألف واللام)) .

واعترض : بأنَّ ((أل)) الموصولة تطلب الفعل ، وليس هنا ما تطلبه .
هذا والتعليل لرفع الظاهر بمعاقبته للفعل ذكره ابنُ مالك^(٣) ، وناقش في ذلك أبو حيان ؛ لأنَّ النفي في صورة اسم التفضيل منصبٌّ على الزيادة في عين الرجل ، ونفي الزيادة فيها يصلق بالمساواة ، ونقصانها عن عين زيد ، وفي صورة الفعل النفي منصبٌّ على المائلة ، وهي تصلق بشيئين الزيادة والنقص . ❧❧

(١) شرح القطر - ٢٧٧ والآية من سورة الإنعام ١١٧ .

(٢) شرح ابن النازم - ٣٤٧ ((افعل التفضيل)) .

(٣) شرح التسهيل ٣٩٥/٢ ((افعل التفضيل)) .

❧ وأجاب ابن الضائع بأن المراد بالاستعمل في الصورة الأولى النقصان ،
وفي الصورة الثانية إثبات الزيادة للثاني قضاءً لحق التشبيه .

فإن قلت : حيث كانت علة العمل وقوعه موقع الفعل فكان ينبغي جواز رفع
أفعل التفضيل للسببي ، نحو : ((ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه)) ، وفي الإثبات
نحو : ((رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل)) ؛ لأنه يصح في ذلك وقوع الفعل
موقع أفعل .

قلت أجاب البدر ابن مالك^(١) : ((بأنّ المعبر في اطراد رفع أفعل التفضيل
الظاهر جواز أن يقع موقع الفعل الذي يبنى منه مفيداً فائدته ، وما أورد ليس كذلك .
الا ترى أنك لو قلت : ((ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسنة)) فأتيت موضع
(أحسن) بمضارع ((حسن)) فأتت الدلالة على التفضيل .

أو قلت : ((ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه)) ، فأتيت [موضع ((أحسن))]
بمضارع ((حسنه)) إذا فاقه في الحسن كنت قد جئت بغير الفعل الذي يبنى من
(أحسن) ، وفاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل .
ولو رمت أن توقع الفعل موقع ((أحسن)) على غير هذين الوجهين لم
تستطع .

وكذا القول في نحو : ((رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)) ،
فإنك لو جعلت فيه ((يحسن)) مكان ((أحسن)) ،

(١) الإشكال ودفعه من كلام ابن النازم في شرح الألفية ٣٤٧ - ٣٤٨ ((أفعل التفضيل)) .

❦ قلت : ((رأيتُ رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد))
أو ((يحسن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد)) فأتت الدلالة على التفضيل في
الأول ، وعلى الغريزة في الثاني ((انتهى ^(١) .

والحاصل : أن قوله في صدر الجواب ((الذي بني منه)) شرط ، وقوله ((مفيداً
فائدته)) شرط آخر ، فخرج بالأول أن يقيم مقام ((أحسن)) في المثال ((يحسنه))
أي : يغلبه في الحسن ، وفي الثاني أن يأتي بـ ((يحسن)) .

قل المصنف في الحواشي : ((قل لي طالبٌ بعد ما قررت له هذا الموضع :
أفليس إذا قيل : ((زيدا ما رأيتُ رجلاً يزيد حسن أبيه على حسنه)) حصلت
الزيلة التي أريد إفهامها ، قلت : هذا فعل يخالف للمدة ذاك الفعل ألته ، فلا يعتد به .
وقل أيضاً : إن قلت : هلا قل في الثاني والإتيان بالفعل الذي بُني منه فإنه
يفوت كما فات في المثال السابق ، إذ هو المناسب لما صدر به كلامه ، أو لم يذكر
الغريزة ، ثم قلت : المعنى واحد فإنَّ ((حَسَنَةً)) فاقه في الحسن و ((حَسَنٌ)) هو
غريزة كـ ((ظرف)) ، فكأنه قل : وفلت معنى الفعل الذي اشتق منه افعل ، وهو
معنى الغريزة الذي وضع له فعل كـ ((ظرف وشرف)) ...)) انتهى .

وعند التأمل الصائق لا يظهر من جوابه فرق بين صورة الجواز وما أورده في
السؤال ، وما وجّه به المنع جار في تلك الصورة ، كما قاله الشهاب القاسمي ، والحقّ
أن اشتراط الاستفهام وكون المرفوع سببياً ؛ لما تعرفه في الضابط فتدبر .

(١) انتهى كلام ابن الناظم .

وضابطها : أن يكون صفة لاسم جنس ، مسبوقاً بنفي أو شبهه ،

قوله [أن يكون صفة لاسم جنس] قضيته اعتبار موصوف له ، وهو قضية قول ابن الحاجب ^(١) : ((ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان لشيء)) أي : صفة لشيء ، وهو ظاهر عبارة التسهيل ^(٢) ، ووجه ذلك قيل ليتأتى التفضيل .

واعترض : بأنه مجرد دعوى ، وقيل : لأن الأسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد .
واعترض بأن ذلك يكفي فيه النفي ، فتقول : ((ما أحسن في عين زيد الكحل منه في عين زيد)) ، كما تقول ((ما قائم الزيدان)) ، فرفع الوصف مكتفي به .
وأجيب : بأن أفعال لم يقوَ قوة اسم الفاعل ، ألا ترى أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً على الصحيح ولو وجدت شروط رفعه للظاهر ، بخلاف اسم الفاعل .
وقال الجامي ^(٣) : ((وإنما اشترط أن يكون في اللفظ ثابتاً لشيء وهو في المعنى لسببيه ؛ ليحصل له صاحب يعتمد عليه ، ويحصل له مظهر تعلّق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه ، كالصفة المشبهة ؛ لا تحطاط رتبها عن رتبة اسم الفاعل ، فإنه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف أو لم يكن)) .

قوله [مسبوقاً بنفي أو شبهه] يعني النهي والاستفهام ، وهذا بناء على ما في التسهيل ^(٤) .

واعترض بعدم السماع في ذلك وليس موضع قياس .

(١) كلامه في الكافية ، انظر شرحها للرضي ٢١٩/٢ ((اسم التفضيل)) .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٣/٢ ((أفعال التفضيل)) .

(٣) شرح الكافية - الجامي ٢٢٠/٢ ((أفعال التفضيل)) .

(٤) شرح التسهيل ٣٩٣/٢ .

❦ وأجيب : بأنه قد استقر أن النفي والاستفهام الإنكاري يجريان مجرى النفي في أخوات ((كان)) الأربعة ، والاستثناء ، وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح .

واقصر ابن الحالج على النفي ، قال الجامي^(١) : ((وإنما اشترط أن يكون اسم التفضيل منفياً ؛ إذ عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله ، وإنما قلنا : إنه عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل ؛ لأنه [أي : ((أحسن)) في هذا المثال] بمعنى : ((حسن)) ، وهذه العبارة تحتل معنيين .

أحدهما : أن يكون ((أحسن)) بعد النفي بمعنى ((حسن)) ؛ لأنه إذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي إلى قيده ، الذي هو الزيادة ، فيفيد أنه ليس ((حسن كحل عين رجل)) زائداً على ((حسن كحل عين زيد)) ، فيبقى أصل ((حسن كحل عين رجل)) مقيساً إلى ((حسن كحل عين زيد)) ، وأما بأن يساويه أو يكون دونه ، والمساواة بأبهما مقام المدح ، فرجع المعنى إلى أنه : حسن في عين كل أحد الكحل دون حسنه في عين زيد ، فيكون ((أحسن)) مع النسفي بمعنى ((حسن)) .

وثانيهما : أن يجعل ((أحسن)) قبل تسلط النفي عليه مجرداً عن الزيادة عرفاً ؛ لأن نفي الزيادة لا يلائم المدح ، فبقى أصل الحسن ، وتوجه النفي إلى حسن رجل مقيساً إلى حسن زيد : أما بالمساواة أو بكونه دونه ،

(١) شرح الكافية - الجامي ٢٢٧/٢ - ٢٢٢ ((افعل التفضيل)) .

❧❧ والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام ، فرجع المعنى إلى ((ما رأيتُ رجلاً حسن في عينه الكحل حسنه في عينِ زيد)) ؛ فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الأولى ؛ لما اقتضاه المقام .

ولا يبعد أن يُقصد بنفي المساواة نفي الزيادة أيضاً ؛ لأنّ في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة ، فيصح أن يُقصد به عرفاً نفي المساوي مطلقاً ولو في ضمن الزائد ، فانتفى الزائد أيضاً ، فتحصل من جميع ذلك أن حسنَ كحلٍ [كلٌّ] عينِ رجلٍ دونَ حسنِ كحلٍ عينِ زيدٍ ، وذلك كمال المدح .

فإنّ قلت : لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي أن يكون عمله في مثل ((ما رأيتُ رجلاً أفضل أبوه من زيد)) جائزاً ، كما جاز في المثل المذكور .

قلنا : فرق بين المثالين فإنّ المفضل والمفضل عليه في المثل المذكور متحدان بالذات ، والأصل في اسم التفضيل أن يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات .

ففي صورة الاتحاد ضعفُ المعنى التفضيلي فلذا زال بالنفي زال بالكلية ، ولم يبق له قوة أن يعود حكمه بعد الزوال ، بخلاف ((ما رأيتُ رجلاً أفضل أبوه من زيد)) فإنّ المفضل والمفضل عليه [فيه] مختلفان بالذات ، فلا ضعف في معناه التفضيلي ، وله قوة أن يعود حكمه بعد الزوال ، وهو عدم جواز عمله في المظهر)) انتهى^(١) ، سقته برمته لأنّ به يتضح الحال ويزول الإشكال .

(١) انتهى ما نقله المحشي من شرح الكافية للجمالي .

ومرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين ،

قوله [ومرفوعه أجنبياً] صرح بذلك البدر ابن مالك^(١) ؛ قل الشمس ابن الصائغ : وقد رأيت الإمام جمال الدين ابن الحلب اشتراط السببية ، والإمام جمال الدين ابن مالك سكت عن ذلك^(٢) .

فإن أراد بدر الدين بالأجنبي نفي السبي الذي اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في أثناء كلامه من ((ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه)) فلا شك أن أفعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة ، لكن هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله : مفضلاً على نفسه باعتبارين .

وإن أراد به نفي السبي الذي للموصوف به تعلق ما ، فليس كذلك ، بل لابد أن يكون أجنبياً بهذا المعنى ، وهو الذي يحمل كلام الشيخ أبي عمرو عليه ، وأن يكون أجنبياً بالمعنى الأول ليخرج ((رجلاً أحسن منه أبوه)) ؛ لكن قد قدمنا أن هذا خارج من قيد آخر .

قوله [مفضلاً على نفسه باعتبارين] قل الجامي^(٣) :

((وإنما اشترط أن يكون ذلك السبب مفضلاً من وجه ومفضلاً عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ؛ ليخرج عنه مثل قولك : ((ما رأيت رجلاً أحسن كحل عينه من كحل عين زيد)) ، فإنهما مختلفان بالذات بخلاف ((الكحل)) الملحوظ مطلقاً المقيد تارة بهذا وتارة بذاك ، فإنه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ؛

(١) شرح ابن النازم - ٣٤٦ .

(٢) انظر كلام ابن الحلب في شرح الكافية ٢/٢١٩ ، وانظر شرح التسهيل ٢/٣٩٣ .

(٣) شرح الكافية - الجامي ٢/٢٢٠ - ٢٢١ ((افعل التفصيل)) .

❧❧ وثلاً يبقى على ما هو الأصل في اسم التفضيل ، وهو التغير بحسب
الذات بين المفضل والمفضل عليه ، ليسهل إخراجة على التفضيل بالنفي كما
ستضح فائدته)) انتهى .

وأشار بقوله ((كما ستضح فائدته)) إلى ما قدمناه عنه من الفرق السابق .
هذا وقل ابن الصائغ : ((واعلم أنّ رفع أفعال الظاهر على ما هو المختار
مشروط بالشروط السابقة ؛ لكن هل هذا لـ ((أفعال من)) أو لـ ((أفعال)) في
جميع استعمالاته ، لم أجد من شفى الغليل في هذه المسألة .

والذي ينبغي أن يقال : هذا مبني على اختلاف في تعليل وجه قياس عدم عمله ،
هل هو كونه لم يشبه الفعل كأسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وهو الصفة
المشبهة في لخلق العلامات ، وهو ظاهر عبارة سيويه ، أو كونه لم يوجد فعل بمعناه ،
كما قاله أبو عمرو وغيره .

إن قلنا بالأول فينبغي إذا استعمل بالألف واللام أن يجوز رفعه للظاهر ، فنقول :
((هذا الرجل الأفضل أبوه)) ؛ لأنه يثنى ويجمع إذ ذاك ، وكذا إذا أضيف إلى معرفة
نحو : ((زيد أفضل الناس أبوه)) ؛ لأنه يجوز تثنيته وجمعه حينئذٍ ، وإن قلنا بالثاني
فلا ينبغي أن يعمل إلا بالشروط)) انتهى .

وقد يقال : معنى التعليل بالأول أن اسم التفضيل لما لم يقبل العلامات في بعض
الأحوال انحط عن غيره مطلقاً .

نحو : ((ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد)) ،
وبه عرفت المسألة بمسألة الكحل ، وأفردت بالتأليف .
والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين ، أولهما للموصوف ،
وثانيهما للظاهر، كما في هذا المثل .

قوله [وأفردت بالتأليف] أفردها بذلك الشيخ شمس الدين ابن الصائغ من
أجلاء تلامذة أبي حيان ، وسَمَّى مؤلفه : الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر ، وهو
مؤلف حسنٌ نحو كرامة ، جمع فيه كلام القوم وحرره ، والإمام الكافيجي رحمته الله أفردها
بمؤلف صغير نحو ورقتين سله : نزمة الأصحاب ، وذيل عليه بآخر نحو ربع الأول سله
رمز الأسرار ، ولم يتقيد بكلام القوم .

وحاصل ما أشار إليه أن عمل ((أفعَل)) في الاسم الظاهر باعتبار معنى نفسه
لا باعتبار معنى الفعل ؛ لأنَّ العامل اللفظي إنما يعمل في معموله باعتبار اقتضاء
معناه إليه ؛ من جهة احتياج تعقله إليه ، فإنَّ معناه في التحقيق هو معنى مضاف إلى
أمرٍ ما ، فيضاف العمل إلى لفظه ؛ لكونه محتاجاً إليه في تفهيم معناه للسامع .

قل : ((وأما الاستدلال عليه بما ذكر في كتب النحو فاستدلالٌ بالخفي على
الجليّ ، وهو باطل ، وبالعقول على المنقول ، فلا يتم التقريب ؛ ولأنَّ معنى الفعل
ليس مناط الإعراب ، وإنما مناطه في أفعال التفضيل وفي معموله هو المعنى النحوي ؛
لأنَّ محل الإعراب إنما هو المعاني النحوية ، لا المعاني اللازمة لمعاني التركيب ، ولا
اللغوية ، وأنه يجوز عمله إذا كان مثبتاً كما إذا كان منفياً)) .

وقد يحذف الضمير الثاني ، وتدخل ((من)) إمّا على الظاهر نحو :
 ((من كحل عين زيد)) ، أو محله نحو : ((من عين زيد)) أو ني المحل
 نحو : ((من زيد)) ، ولم يقع هذا التركيب في القرآن .
 ولا يجوز أن يُعرب المرفوع فيه مبتدأ وأفعّل خبره ؛ لثلا يلزم الفصل
 بين أفعّل و ((من)) بأنجنبي .

قوله [بأنجنبي] وهو المبتدأ ، قل الرضي^(١) : ((وأعني هاهنا بالأجنبي ما لا يكون
 من جملة معمولات ذلك العمل ، لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه ، كيف !
 والكحل مبتدأ و ((أحسن)) خبره ، فله به تعلق من هذا الوجه)) .
 قال البدر ابن مالك^(٢) : ((فإن قلت : وإيّ حلّة إلى ذلك ، ولم لم يُجعل مبتدأ
 مؤخراً عن (من) ، فيقال ((ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل))
 أو مقدماً فيقال : ((ما رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد)) .
 قلت : لم يؤخر تجنباً عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره ، وإعمال الخبر
 في ضميرين لمسمى واحد وليس هو من أفعّل القلوب ، ولم يقدم كراهة أن يقدموا
 لغير ضرورة ما ليس بأهم ، فإنّ الامتناع من رفع أفعّل التفضيل الظاهر ليس لعلّة
 موجبة ، إنما هو لأمر استحساني ، فيجوز التخلف عن مقتضاه إذا زاحمه ما رعايته
 أولى ، وهو تقديم ما هو أهم ، وإيراده في الذكر أتم)) .
 وبين لك مما تنبغي مراجعته .

(١) شرح الكافية ٢٢٧/٢ ((أفعّل التفضيل)) .

(٢) شرح ابن الناظم - ٣٤٨ .

وقد يرفع الظاهر مطلقاً في لغة حكاها سيبويه^(١) نحو : ((مررت برجلٍ
أفضل منه أبوه)) ، وعنها احترز بقوله : ((في الغالب)) .

✎ وكتب المصنف بهامشه عند قوله ((جنباً عن قبح)) الخ :

((قيل : لا قبح في ذلك ؛ إذ هو مؤخر في النية فهذا مثل : ^(٢) ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾ ، ومثل : ((في داره زيد)) ، وأما إعمال أفعل في ضميرين ، فنظيره لازم على رفع الكحل بأفعل ؛ إذ لا يتعدى فعل الظاهر إلى ضميره .
ثم إن ابن عصفور زعم أن الضمير العائد على الكحل إنما عاد باعتبار لفظه لا باعتبار لفظه ومعناه ، فهو كحل آخر لا نفس ذلك الكحل الأول)) انتهى ومن خطه نقلت .

وقال الشهاب : أورد على قوله : ((لئلا يلزم الفصل)) إنه لو رفع بالابتداء لم يلزم المخذور في نحو : ((ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحسن فيها الكحل)) .
والجواب : أن هذه الصورة فرع الأولى ، فامتنع فيها ما امتنع في أصلها ؛ ولأنَّ المخذور واقع في التقدير ؛ لأنَّ تقديره : ما رأيتُ عيناً كعينِ زيدٍ أحسن فيها الكحل منه في غيرها .

(١) الكتاب ٣٢/٢ .

(٢) طه - ٦٧ .

[باب التوابع]

وهي جمع : تابع ، وهو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد ، غير خبر .

وإطلاق التابع على الحرف والفعل

قوله [في إعرابه الحاصل] خرج بهذا : حل المرفوع وتمييزه ونحو ذلك ، وخرج بقوله ((والمتجدد)) حل المنصوب وتمييزه ، والمفعول الثاني من باب أعطى ، وجواب الشرط المجزوم فإنه يتجدد له الرفع إذا قرن بالفاء وقدر خبر مبتدأ فلا يشارك الأول .

وخرج بقوله ((غير خبر)) الثاني في نحو ((الرمان حلو حامض)) فإنه وإن شارك ما قبله في ذلك لكنه ليس تابِعاً ؛ لأنه خبر ، واعترض بعضهم هذا بأنَّ ((حامضاً)) جزء خبر لا خبر ، فزاد ((وليس خبراً ولا جزء خبر)) .

واعلم أنَّ المشاركة في ما يشبه الإعراب كاللشاركة فيه ، فحينئذٍ يشمل التعريف نحو ((يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز ويا تميم أجمعون)) ، مما أتبع فيه المتأخر على لفظه ولا يكون التعريف غير جامع .

قوله [وإطلاق التابع على الحرف] أي : في قولهم : إنَّ التوكيد يكون في الحروف ، وقوله ((والفعل)) أي : في قولهم يؤكد الفعل الماضي والأمر بمثلهما ، وأما قولهم : يبدل الفعل من الفعل ويعطف الفعل على الفعل وعلى اسم يشبه فذاك في ما فيه الفعل معرب كما لا يخفى ، ومثل ذلك إطلاق التبعية على الجمل التي لا محل لها من الإعراب .

الغير المعرب مجاز ؛ إذ الإعراب^(١) فيهما تقع فيه التبعية ، والعامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا في البدل ، فإنَّ العامل فيه مقدر خلافاً للمبرد ، بدليل ظهوره في بعض المواضع .
ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبي ،

قوله [الغير المعرب] فيه : إدخال آل على ((غير)) قل في درة الغواص^(٢) :
((والمحققون من النحويين يمنعون ذلك)) ، وعلله

بأنَّ ((غير)) لا تتعرف بالإضافة ، وفيه : إنه قل غير واحد بأنها تتعرف بها .
وبأنَّ المقصود من دخول آل تشخص مدخولها ، وإذا قيل ((الغير)) لا تتشخص ، وفيه : إنَّ التعريف قد يكون للعهد الذهني الذي هو في المعنى كالنكرات
قوله [مجاز إذ الإعراب ...] هذا بيانٌ لقرينة المجاز ، ولم يبيِّن علاقته ، وذلك أهم ، فإنها غير ظاهرة ، وأجاب بعضهم : بأنَّ المراد أعرب بإعراب سابقه إنَّ كان له إعراب ، وبعضهم : بأنَّ المراد أعرب بإعراب سابقه وجوداً وعدماً .

قوله [والعامل في التابع ...] أي : على الأصح .
قوله [بدليل ظهور في بعض المواضع] نحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيداً أَوَّلَنَا وَآخِرَنَا ﴾^(٣) .
قوله [ولا يجوز الفصل ...] الأولى أن يقول بدل ((أجنبي)) : ((مباين)) ، فإنه يكون أجنبياً وليس مبايناً ،

(١) كذا في أوج ، وفي طبعة الدكتور إبراهيم : ((إذ لا إعراب فيهما)) وهو الصحيح .

(٢) درة الغواص ٤٣ . وقد نقل كلامه بالمعنى .

(٣) المائدة - ١١٤ .

ولذا قل بعضهم : يجوز الفصل بغير مباين بالكلية ، كمعمول الوصف نحو ﴿ ذَلِكْ حَشْرٌ غَلَبَنَا سِيرٌ ﴾^(١) ، والموصوف نحو : ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ عَالِمِ الْغَيْبِ ﴿^(٢) ، والعمل فيه نحو : ((أزيداً ضربت العالم)) .

والمفسر نحو : ﴿ إِنَّ أَمْرُكَ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَكَدٌ ﴾^(٣) ، والمبتدأ الذي خبره متعلق الموصوف نحو : ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٤) ، والخبر نحو : ((زيد قائم العقل)) ، وجواب القسم نحو : ﴿ بَلَى وَرَبِّي لَأَتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ ﴾^(٥) ، والاعتراض نحو : ﴿ وَأَنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾^(٦) ، والاستثناء نحو : ((ما جلّه ني أحد إلا زيدٌ خيرٌ منه)) .

ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد ﴿ وَلَا يَحْزَنَ وَيَرْضَىٰ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾^(٧) ، وبين المتعاطفين ﴿ وَأَسْخَوْا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾^(٨) بين الأيلي والأرجل في قراءة نصب الأرجل ﴿

(١) ق - ٤٤ .

(٢) المؤمنون ٩١ - ٩٢ .

(٣) النساء - ١٧٦ .

(٤) إبراهيم - ١٠ .

(٥) سبأ - ٣ .

(٦) الواقعة - ٧٦ .

(٧) الأحزاب - ٥١ .

(٨) المائدة - ٦ .

ولا تقدمه عليه ، كما يُفهمه قوله [يتبع ما قبله في إعرابه خمسة]

☞ وحسن ذلك أن المجموع عمل واحد وقصد الإعلام بترتيبه ، وبين
البدل والمبدل منه نحو : ﴿ قُمْ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ^(١) بخلاف المباين بالكلية فلا يقال :
((مررت برجل على فرسٍ عاقل)) .

ولا يجوز الفصل إذا كان النعت مبهماً ونحوه مما لا يستغني عن الصفة ، فلا يقال
في ((ضرب هذا الرجل زيداً)) و ((طلعت الشعري العبر)) : ((ضرب هذا زيداً
الرجل)) و ((الشعري طلعت العبر)) .

أو كان النعت ملازماً للتبعية كـ ((أبيض يقق)) ، ولا بين جزائي صفة لا يستغني
بأحدهما عن الآخر ، ولا بين ((كل)) وتوابعها ، ولا بين التأكيد والمؤكد بـ ((أما))
خلافاً للكسائي والفراء في هذا .

قوله [ولا تقدمه عليه] وأما قوله :

عليك ورحمة الله السَّلام ^(٢)

فضرورة ، وخرجه ابن جني ^(٣) على العطف على المستر في الظرف ؛ لأنه يتحمل
ضمير مبتدأ وإن تأخر على الأصح ، وناقشه المصنف في المغني ^(٤) بأنه تخلص من ضرورة
ضرورة بضرورة ؛ لأن العطف على الضمير المستر من غير فاصل ضرورة ، وقد يقال :
هذا أسهل وبعض الشرأهون من بعض .

وقد ذكروا مسألة مضمونها أن النعت لمباشرة العامل جاز أن يتقدم ، ☞

(١) المزمّل ٢-٣ .

(٢) تقدم تخريجه في بحث الناقض ٦٢٠/٢ .

(٣) الحصانص ٣٨٦/٢ .

(٤) المغني ٦٦٠/٢ .

بالاستقراء : نعت وتوكيد وعطف بيان ونسق وبدل ، ومن فصل في التوكيد جعلها ستا .

ومن أطلق العطف وجعله شاملاً للبيان جعلها أربعا .
والأولى أن يبتدأ منها بالنعت ، ثم البيان ، ثم التوكيد ، ثم البدل ثم النسق ، بل قيل : هو الصواب ؛ لأنها إذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك ، كما في التسهيل .

بشرط جعله مستقلاً ، والثاني بدلاً منه كـ ((مررت بالكريم زيد)) ، فلا يقل : إنَّ ((الكريم)) نعت مقدم بل مستقل بنفسه ، و ((زيد)) بدل منه ، وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنتين أو لجماعة ، بشرط أن يتقدم أحد الموصوفين على الصفة ومنه :

أَبَى ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا^(١)

وأجاز الكوفيون تقديم معمول التابع على المتبوع كـ ((هذا طعامك رجل يأكل)) ، وتبعهم الرغخشي في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ فعلق ((في أنفسهم)) بـ ((بليغا))^(٢) .

قوله [والأولى أن يبتدأ منها] أي : في الترتيب بدليل ما بعده .

(١) عجز بيت من الطويل بلا نسبة في المغني ٦١٦٢ وشرح الأشموني ٥٨٢ والمجمع ١٢٧/٣ ، ونماه :

وَلَسْتُ مُقْبِرًا لِلرَّجُلِ ظَلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا

والشاهد فيه تقديم الصفة على أحد الموصوفين فإنَّ قوله ((الأكرمان)) صفة لقوله ((عمي وخاليا)) وقد تقلعت على قوله ((وخاليا)) .

(٢) الكشاف ٥٢٧/١ تفسير سورة النساء - ٦٣ .

[النعت]

أحدها : [النعت] ، ويرادفه الوصف والصفة ، [وهو التابع] هذا كالجنس ، [المشتق أو المؤول به] ، أخرج به غيره منها ما عدا التوكيد اللفظي المشتق فبقوله : [المباین للفظ متبوعه] .

قوله [ويرادفه الوصف والصفة] قال ابن إياز في شرح الفصول : ((قل بعض المتأخرين : الوصف يطلق على ما لا يتغير ، وعلى ضده ، والنعت لا يطلق إلا على ما يتغير فقط ، ولذا يقال : صفات الله ، ولا يقل : نعوته)) انتهى ، ووقع في عباراتهم ما يخالفه .

وقال المصنف في شرح اللوحة ^(١) : ((الصفة والنعت واحد ، وقيل : النعت يكون بالخلية كالطويل والقصير ، والصفة بالفعل كضارب وخارج ، فعلى هذا يقل للباري سبحانه وتعالى موصوف ، ولا يقل : منعوت ، وعلى الأول يقل : موصوف ومنعوت ، وقيل غير ذلك)) .

قوله [منها] أي : الخمسة .

(١) شرح اللوحة ٢١٧/٢ - ٢١٨ ((النعت))

والمشتق : ما دلَّ على حدثٍ وصاحبه ، كأسماء الفاعل ، والمفعول ،
والتفضيل ، والصفة المشبهة .

والمؤول به : ما أقيم مقامه من الأسماء العارية عن الاشتقاق كاسم
الإشارة ،

قوله [ما دلَّ على حدث ...] بهذا فسَّره ابن مالك في شرح الكافية^(١) .
وادَّعى بعضهم أنه اصطلاح نحوي ؛ لأنَّ المشتق عند الصرفيين : ما أخذ من لفظ
المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المصدر ، فشمّل : اسم الزمان والمكان والآلة ،
وهي لا ينعت بها ، فلذا فسَّره في شرح الكافية بما ذكره الشارح .
والأقرب أنه تفسير مراد ، وأنه مجاز من إطلاق العام على الخاص ، على ما فيه
عما هو مقرر في محله ؛ لأنه لا يعرف اصطلاح للنحلة في المشتق .

قوله [والتفضيل] سواء كان في الفاعل كـ ((جاء رجل أفضل من عمرو)) ،
أو المفعول كـ ((أجنّ من زيد)) .

قوله [كاسم الإشارة] أي : غير المكانية كـ ((هنا)) .
فإن قلت : ما وجه إخراجها مع أنه ينعت بها نحو ((مررت برجلٍ هنا)) .
قلت : الكلام في ما يكون نعتاً بنفسه حقيقة ، وإلا لم يصح التقيّد بالمشتق
وشبهه ، والنعت حقيقة في المكان هو المتعلق ، وهو إما مفرد فيدخل في المشتق ، أو
فعل فيدخل في الجملة ، ومن ثم لم يذكر الظرف والمجرور .

(١) شرح الكافية الشافية ٥١٧/٨ ((النعت)) .

و((ني)) بمعنى صاحب ،

قوله [وني بمعنى صاحب] ومثلها فروعها و((أولى أولات)) وكذا ((ذو))
الطائية وسائر الموصولات المبدوءة بهمزة وصل ، كما في التسهيل ^(١) ، فخرج ما ليس
مبدوءاً بهمزة كـ((من وما)) ، وما هو مبدوء بهمزة قطع كـ((أي)) ، ولم أقف
على علة عدم النعت بها .

قال ابن هشام : ((ينبغي أن يقيد ذلك - أي : النعت بـ((ني)) بمعنى
صاحب - بالنعت الذي هو شبه المنعوت ، فلا يجوز ((برجل ذي مال أبوه)) ، نص
عليه ابن الخباز ، وعلمته أن فيه جمعاً بين مجازين ، وإن الوصف بالجامد شاذ فيقتصر فيه
على مورد السماع)) انتهى .

ولينظر وجه الجمع بين مجازين ، ثم هو ليس بممتنع مطلقاً كما حررنا في رسالة
سيمناها ((إحكام المجاز إلى أحكام تعدد المجاز)) .

نعم نقل ابن جني عن الأكثرين ((منع النعت بـ((ني)) الصلاحية في غير ما
ذكر ، وأنهم عللوه بثلاثة أوجه : الأول : أنه غير مشتق بل في معناه ، فضعف عن
العمل في الظاهر ، الثاني : أنه يلزم الإضافة وذلك يبعده من الفعل ، الثالث : أنه
على حرفين ، وذلك أيضاً يبعده)) انتهى .

قال الحفيد : ((وقوله إنه على حرفين)) إن أراد باعتبار الوضع ، فليس كذلك ،
وإن أراد باعتبار الصورة فمسلم ، ولكن ليس هذا مبعداً من شبه الفعل)) .

(١) شرح التسهيل ١٧٤/٣ ((النعت)) .

والمنسوب كـ ((جاءني زيدُ هذا)) ، أي : الحاضر ، و ((رجل ذو مل)) ، أي : صاحبه ، و ((رجل دمشقي)) ، أي : منسوب الى دمشق .
ومن المؤول به الجملة الخبرية في نحو : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ ،

قوله [والمنسوب] أي : المقصود انتسابه سواء كان بالياء - كما مثل - أو لا ، نحو : ((تامر)) ، وخرج بالمقصود نحو : ((قمري)) مما هو منسوب في الأصل ، لكن غلب على جنس لا تعرض فيه للانتساب .

قوله [أي : الحاضر] أو المشار اليه .

قوله [ومن المؤول به الجملة] أي : فيصح النعت بها لأنها تلت على معنى في المتبوع ، وكل ما كان كذلك صح النعت به إلا لمانع .

قوله [الخبرية] بخلاف الإنشائية ، ومنها الطلبية ؛ فلا يصح النعت بها ، وما أوهم ذلك مؤول وإن صح الإخبار بها ؛ لأن النعت يُعَيِّن المنعوت ويخصه ، فلا بد أن تكون الجملة الواقعة نعتاً معلومة للسامع من قبل ؛ ليتمكن التعيين والتخصيص ، ولا يكون كذلك إلا الخبرية ؛ لأن لها خارجاً يمكن أن يكون معلوماً بخلاف الإنشائية إذ لا خارج لها .

قوله [نحو : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا ﴾ ^(١)] مما كانت الجملة فيه خبرية مشتملة على رابط ، والمنعوت منكر لفظاً ومعنى كالأية ؛ أو معنى لا لفظاً كالشاهد .

(١) البقرة - ٢٨١ .

قوله [ولا بدّ في الرابط هنا أنّ يكون ضميراً^(١)] قال الحفيد : ((لك أنّ تقول : ما الحكمة في أنهم جعلوا في باب المبتدأ والخبر إذا كان جملة الرابط أعم من أنّ يكون ضميراً ، وقصروه هنا على كونه ضميراً مع أنّ المقصود في كل منهما ربط الجملة بما قبلها)) أه .
 قال الشهاب القاسمي : ((قد يقال لما كان المبتدأ يستلزم الخبر قوي طلبه له ، فاكتمى بأي رابط ، بخلاف التعت لما لم يستلزم المنعوت ضعف طلبه له فلختص بأقوى الروابط ، وهو الضمير ، ويشكل على ذلك أنّ حذف العائد من جملة الصفة كثير ، ومن جملة الخبر قليل ، ومقتضي هذا الفرق العكس ، إلا أنّ يقل : شدة الاحتياج إلى الخبر اقتضت مزيد الاعتناء بالرابط المصحح للإخبار)) انتهى .

وأقول قد تقرر : أنّ الأشياء التي تحتاج إلى رابط أحد عشر ، والرابط فيها يختلف كما هو مبسوط في المغني^(٢) ، وظاهر أنّ المرجع السماع فلا حاجة إلى هذا النزاع .
 هذا وقال المصنف في حواشي الألفية : ((إنّ الرابط هنا يكون بإعانة الظاهر)) ، واستشهد عليه بقول كثير :

هَلْ وَصَلُ عَزَّةٌ إِلَّا وَصَلُ غَانِيَةٍ فِي وَصَلٍ غَانِيَةٍ مِنْ وَصَلِهَا خَلْفُ^(٣)

(١) هذا النص غير موجود في ج ، ولكنه موجود في أفانثته وهو أيضا غير موجود في المحيطة د .
 إبراهيم ، نعم ربما يكون من تمام الفقرة السابقة في الحاشية ، أي : من تمام كلام العلامة بس عن الآية وليس من كلام الفاكهي ، واشتباه الأمر على الناسخ فلدرجه كفقرة مستقلة في الحاشية .

(٢) المغني ٥٠٢/٨ - ٥١٠ ((الباب الرابع)) .

(٣) البيت من البيط لكثير عزة في ديوانه ٥٠٥ وأخره ((خلف)) و في ٥١٦ وآخره ((بطل)) وفي المحاسن والأضداد ١٤١ وذم الهوى ٥٠٤ . والشامد فيه كون الرابط إعانة المبتدأ بلفظه اعني : ((وصل)) .

وقوله :

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسُبُّنِي

قوله [وقوله] هو رجلٌ من بني سلول ، وعجز البيت :

فَأَعَفْتُ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَغْنِينِي^(١)

فجملته ((يسبني)) في موضع جر نعت لـ ((لثيم)) ، وهو الدني الأصل الشحيح النفس ، وصح نعته بالجملة نظراً إلى معناه : فإنَّ المعرفة بكُلِّ الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة .

قيل : والأظهر كون الجملة حالية لما فيه من الاستغناء عن بيان القدر في توصيف المفرد بالجملة .

وردُّ : بأنه ليس المعنى على أنه يسبه حل المرور ، بل الغرض إنَّ ذلك دأبه ، نعم إنَّ جعل الحال مؤكدة فلا محذور ، وكونه لثيماً يلائم ذلك ؛ لأنَّ الظاهر المتبادر منه إلى الفهم دوام سبه لا تقييده بحل المرور .

وقيل : الحالية أولى ؛ لأنها أطلَّ على المقصود ؛ لأنَّ الوصفية تحتل أمرين :

أحدهما : مقصود ، وهو أنَّ هذا الوصف دأبه وديدنه مرّ أو لم يمرّ .

وثانيهما : وهو غير مقصود إنَّ هذا الوصف ثابت له في الجملة ، ولا دوام له بل ينقطع حل مروره ، وأمّا الحالية فلا تحتل خلاف المقصود ؛ لأنَّ معناها أنه يمرّ حل السبِّ ، وهو يعرض عنه تكرماً .

(١) البيت من الكامل لرجل من بني سلول في شرح التصريح ١١١/٢ وبلا نسبة في الأوضح ٦/٣ والممع ٣٧٨ . والشاهد واضح .

وكذا المصدر الملتزم إفراده وتذكيره ، نحو : ((مررت برجل عدل)) ،
أي : عادل عند الكوفيين ، وذو عدل عند البصريين .

قوله [وكذا المصدر] أي : بشرط أن يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي ،
وأن لا يؤنث ، وأن لا يكون مبهماً ، وقد يشير إلى ذلك قوله ((في نحو)) الخ .
فإن قلت : الوصف بالمصدر مقصورٌ على السماع وحيثُ فما انتفت فيه
الشروط غير مسموع ، فما فائدة هذه الشروط .
قلت : فائدتها ضبط ما سمع .

وأفهم كلامه أنه من المؤول بالمشق على القولين ، وهو كذلك ، أما عند
الكوفيين فواضح ، وأما عند البصريين فلأنه على حذف ((ذي)) الصاحبة ،
فالنعت بها في الحقيقة ، وهي من المؤول بالمشق ، وأنه ملتزم الإفراد والتذكير على
القولين ، وهو كذلك ؛ إذ المصدر من حيث هو مصدر لا يشئ ولا يجمع ، فلجروه
على أصله ، وعبرة التوضيح^(١) توهم خلاف ذلك في الأمرين .

هذا وقد خالف كل من الفريقين ما قرره في باب الحل في ((أتيته ركضاً)) .
فقد قل البصريون : إن ((ركضاً)) بمعنى ((راکضاً)) .
والكوفيون : إنه على حذف مضاف ، وقد يقال : إن كلاً ذكر في كل من
الموضعين ما هو بعض الجائز عنده .

قوله [أي : عادل ...] وقيل : جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازاً أو ادعاء ،
وهو مختار الإمام عبد القاهر ، قل في قول

☞☞

(١) الأوضح ٩٣ ((النعت)) .

[وفائده] - حقيقياً كان أو غيره - : [تخصيص] لمتبوعه إن كان نكرة ،
كـ ((جاء رجلٌ تاجرٌ أو تاجرٌ أبوه)) ، والتخصيص تقليل الاشتراك في
النكرات .

❧ ❧ الخنساء :

فإنما هي إقبال وإدبار^(١)

((لم يُردّ بالإقبال والإدبار غير معنهما حتى يكون المجاز في الكلمة ، وإنما المجاز في
أن جعلتها الكثرة ما تقبل وتدبر ، كأنها تجسّمت من الإقبال والإدبار ، وليس أيضاً على
حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه وإن كانوا يذكرونه منه ؛ إذ لو قلنا : أريد إنما
هي ذات إقبال وإدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا ، وخرجنا إلى شيء مغسول وكلام
علمي مردول ، لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني))^(٢) .

قوله [تقليل الاشتراك في النكرات] قال السيد في حواشي المطول^(٣) :

((الظاهر أنهم أرادوا الاشتراك المعنوي ؛ لأنّ التقليل إنما يتصور فيه بلا تحمل
كما في ((رجل عالم)) ونظائره ، فلا تكون ((جارية)) في قولنا : ((عين جارية))
صفة مخصصة ، وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوي واللفظي ،
وتجعل ((جارية)) صفة مخصصة ؛ لأنها قللت الاشتراك ، بأن رفعت مقتضى الاشتراك
اللفظي وعينت معنى واحداً ، فلم يبق في ((عين جارية)) إلا الاشتراك المعنوي بين
أفراد ذلك المعنى)) انتهى .

وعلى الأول يخرج مثل هذا الوصف عند النحويين عن التخصيص والتوضيح .

(١) تقدم تخريجه في بحث المفعول المطلق ٦٨٧/٢ .

(٢) دلائل الإعجاز ٣٠٠ - ٣٠٣ وما نقله الحشي ملخص كلامه .

(٣) حاشية السيد الشريف الجرجاني بهامش المطول - ٢٢٠ ((أحوال المسند إليه - وصفه)) .

[أو توضيح] له إن كان معرفة ، كـ ((جاءني زيد الفاضل ، أو الفاضل أبوه)) والتوضيح رفع الاشتراك في المعارف .

[أو] مجرد [مدح] له ، نحو : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ،

[أو ضم] له ، نحو : ((أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)) ،

[أو ترحم] عليه نحو : ((اللهم الطف بعبادك الضعفاء)) ،

[أو توكيد] لما دلَّ عليه متبوعه كـ ((ضربت ضربة واحدة)) ؛ لأنه

قد علم من ((ضربة)) أنها ضربة واحدة ، فلم يفد النعت

قوله [نحو : أعوذ بالله ...] بجعل الوصف في ذلك غرضاً يندفع سؤال مشهور .
قال ابن عرفة رحمه الله : ((يرد على لفظ الاستعانة سؤال ، وهو أن الاستعانة استجارة ، والاستجارة إبعاد ، وهو من باب النفي ، وقد تعلقت بالأخص ؛ لأن الشيطان الرجيم أخص من مطلق الشيطان ، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ، فلا يلزم من الاستعانة من هذا الشيطان المخصوص الاستعانة من مطلق الشيطان)) .

وأجاب : ((بأن النعت قسمان : نعت تخصيص ونعت لمجرد الذم)) .

وقل أيضاً : ((كون الوصف للذم بناءً على أن ((رجيم)) بمعنى : مرجوم ، والمراد مرجوم بالشهب ، أما إذا أريد مرجوم باللعة والمقت وعدم الرحمة ، فالنعت للتأكيد ؛ لأن كل شيطان كذلك)) انتهى . وعلى هذا أيضاً يندفع السؤال .

وفي شرح التوضيح^(١) : ((إن كون النعت لغير التخصيص والإيضاح إنما هو بطريق العرض مجازاً عن استعمال الشيء في غير ما وضع له)) .

(١) شرح التصريح ١٠٩٢ ((النعت)) .

إلا مجرد التوكيد ، ومنه قولهم : ((مضى أمس الدابر)) .
وقال بعضهم : أو تعميم له ، نحو : ((إنَّ الله يحشر عباده الأولين
والآخرين)) ، أو تفصيلٍ نحو : ((مررت برجلين عربي وعجمي)) ، أو
إبهام ، نحو : ((تصلق بصدقة قليلة أو كثيرة)) .

قال البدر الدماميني عن بعضهم : أو إعلام المخاطب بأنَّ المتكلم عالم
بجمل من ذكر ، يقال لك : ((أرايت قاضي بلدنا)) فتقول : ((رأيت
قاضيكم الكريم الفقيه)) ، وليس هذا للتوضيح ؛ لأنَّ مرادهم به
الإيضاح للمخاطب ، وهو بالفرض - في مثالنا - عالم بما ذكر غير محتاج
إلى إيضاحه له ، ولا للمدح ، فإنَّ غرض المتكلم إعلام السامع بأنه عالم
بجمل هذا الموصوف لا مجرد الثناء عليه .

[أو] النعت من حيث هو [يتبع منعوته في] اثنين من خمسة [واحد
من أوجه الإعراب] الثلاثة : الرفع والنصب والجر ،

قوله [من حيث هو] أي : سواء رفع ضميراً مستتراً أو ضميراً بارزاً أو اسماً
ظاهراً بدليل ما بعده .

قوله [واحد من أوجه الإعراب] ولو اختلفا لفظاً وتقديراً ومحلّاً ، كما
علم مما مرّ ، ومن الاختلاف ((هذا جحرٌ ضبٍ خربٍ)) بجر ((خرب)) ، فإنه تابع
((جحر)) ، ورفعه مقدر منع منه اشتغال المحل بحركة المجاورة ، وبهذا يندفع : أنَّ
التابع والمتبوع في المثال اختلفا في الإعراب .

[و] واحد [من التعريف والتكثير] سواء رفع ضميراً أم اسماً ظاهراً ،
فلا تتبع معرفة بنكرة ، ولا عكسه .

نعم المَعْرِفُ بلام الجنس يجوز أن يتبع بنكرة مخصوصة ، كقولهم :
((ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا)) .

قوله [فلا تتبع معرفة ...] لا يرد قوله تعالى ﴿ وَإِلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ لَّعْنَةٌ ۖ ﴾ [الذي جَمَعَ^(١)]
لأنه وصف النكرة ، وهي ((كل همزة)) بالمعرفة وهو ((الذي)) ، وذلك لأنَّ
((الذي)) بدل لا وصف ، أو وصف مقطوع ، وهو تجوز مخالفته للموصوف تعريفاً
وتنكيراً .

ولا قوله تعالى ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(٢) حيث وقع ((مالك)) صفة للمعرفة ، وهو
نكرة ؛ لأنَّ إضافة الوصف لمعموله لفظية ؛ لأنَّ عل ذلك كما سلف ما لم يُرد به
الاستمرار في جميع الأزمنة ، وإلا فالإضافة معنوية .

قوله [يجوز أن يتبع بنكرة مخصوصة] ؛ لأنه قريب المسافة من النكرة من حيث
أنه لا يعين شيئاً من الأفراد .

قوله [كقولهم : ما ينبغي ...] ذهب الأخصش إلى تنكير ((الرجل)) في المثال
على زيلة ((آل)) ، والخليل إلى تعريف ((خير)) على تقدير ((آل)) ، وما ذكره
الشارح فيه سلامةً من تكلف الزيلة والتقدير ، والتخصيص في ((مثلك))
بالإضافة و ((خير منك)) بالعمل .

(١) الهمزة ١ - ٢ .

(٢) الفاتحة ٤ - .

ويجب في النعت أن يكون مساوياً لمبتوعه في التعريف أو دونه ، فنحو
((بالرجل أخيك)) بدل .

[ثم إن رفع] النعت [ضميراً مستتراً] عائداً على المنعوت [تبع]
منعوته - ولو كان معناه لما بعده كما في نحو : ((جاءني رجل حسنٌ
وجهاً)) - [في] اثنين - أيضاً - من خمسة

قوله [ويجب في النعت أن يكون مساوياً ...] هذا ما ذهب إليه الجمهور .
قال المرادي^(١) : ((قيل : وسبب ذلك أن الاختصار مؤثر - أي : على التطويل -
فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ؛ ليقع الاكتفاء به ، فإن عرض اشتراك لم يوجد ما
يرفعه إلا المساوي)) انتهى .

وفي قوله ((لم يوجد)) نظر ؛ لأنه يقتضي وجوب النعت بالمساوي ، وكان
ينبغي أن يقول : ((أو الدون)) ؛ لأنه قد يحصل به رفع الاشتراك .
وصحح ابن مالك^(٢) جواز النعت بالأخص .

ويؤيده قول ابن خروف : ((تُوصَفُ كُلُّ معرفةٍ بكل معرفةٍ ، كما توصف كل
نكرة بكل نكرة)) ، قل : ((وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليل)) .

قوله [بدل] أي : لأن المضاف للضمير في مرتبته أو في رتبته العلم ، وكلاهما
أعرف من المعروف باللام .

قوله [كما في نحو جاءني رجل ...] أي : لأن معنى ((حسن)) للوجه لا لرجل .

(١) توضيح المقاصد ٩٠/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٦٩/٣ ((النعت)) .

[واحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفرعيه] من تشنية وجمع ، فيصير بهذا - مع ما مرّ - مطابقاً له في أربعة من عشرة ، ما لم يمنع مانع من التبعية ، كما في الملتزم إفراده وتذكيره كـ ((أفعل من)) كما مرّ ، أو تذكيره كـ : ((فعول)) بمعنى : فاعل ، و ((فعيل)) بمعنى : مفعول ، كـ ((امرأة صبور وجريح)) ، أو تأنيثه كـ ((رجل ربعة وهُمَزَة)) ، أو ((امرأة ربعة وهُمَزَة)) .

قوله [ربعة] أي : ليس بطويل ولا قصير .

قوله [كالفعل] ظاهره أنه في القسم الأول ليس كالفعل ، وأنت إذا تأملت وجدته كالفعل أيضاً ؛ لأنّ فاعله الضمير الراجع إلى موصوفه ، والفعل إذا أسند إلى الضمير تلحقه الألف في التشنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث .
لكنّ المقصود الأصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين إلى الموصوف بالتبعية وعلمها .

ولما كان الوصف الأول يتبعه في الأمور العشرة ، وكان لا يخرج منه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية اكتفي فيه بالحكم عليه بالتبعية .
بخلاف الوصف الثاني ، فإنه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية ، فإنه غير مضبوط ، بل ضابطه عدم تبعيته له ، بكونه كالفعل بالنسبة إلى ظاهر بعده ؛ ليتبين حاله عند عدم التبعية .

و[إلا] أي : وإن لم يرفع ذلك بأن رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً [فهو]
بالنسبة إلى الخمسة الباقية [كالفعل] الحال محله ، فيفرد لرفعه ذلك ، ويطابق
في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت ك((مررت برجلين قائمةً أمهما ،
وبرجلٍ قائمٍ أبأؤهم)) ، كما في الفعل الحال محله ، ويسمى حينئذٍ سببياً .
نعم إن رفع جمعاً جاز أن يجمع جمع تكسير ؛ لجريانه مجرى المفرد ، بل
يترجح على الأفراد ، ولهذا قل : [والأحسن] نحو [جلّهني رجل قعود
غلمانه] بلفظ التفسير ، [ثم ((قاعدٌ [غلمانه)) بالأفراد الذي هو
قياس الفعل ؛ لأنك تقول : ((قعد غلمانه)) لا ((قعدوا غلمانه)) في
اللغة الفصحى .

وقيل : إفراده أرجح مطلقاً ؛ لجريانه مجرى الفعل ، وقيل : إن تبع مفرداً
أو مثني .

[ثم] يلي إفراده - باتفاق - [((قاعدون [غلمانه)) بجمعه جمع
سلامة ، وهو ضعيف ؛ لأنه خاص بلغة ((أكلوني البراغيث))] .

قوله [نعم إن رفع ...] استدراك على التشبيه بالفعل ، فإنه يقتضي أنه لا يجمع
جمع تكسير لكون الفعل كذلك .

قوله [ولو تعددت] الصواب : ولو كانت مفردة ؛ لأن مسألة التعدد لا خلاف
فيها بخلاف مسألة الانفراد ، قل السيوطي في النكت^(١) : ((حكم المفردة في ذلك حكم
المتعلقة ، خلافاً لمن ذهب إلى أنه لا يجوز القطع إلا مع تعدد المنعوت)) .

(١) النكت ١٤٢/٢ ((التعت)) .

[ويجوز قطع الصفة] - ولو تعددت - عن التبعية [المعلوم موصوفها]
بدونها [حقيقة أو ادعاء] ، بأن يُنزل منزلة المعلوم لأمر ما ، [رفعاً بتقدير
هو] في حل النصب والجذر ، [ونصباً بتقدير] فعل في حل الرفع والجذر
تقديره : [أعني] في نعت التوضيح ، [أو أمدح] في المدح ، [أو أذم]
في الذم ، [أو أرحم] في الترحم ، أو غير ذلك مما يناسب الصفة .

ولا يجوز إظهار المقدر إلا في نعت التوضيح والتخصيص .
وإذا جرت الصفة على مُشارٍ به ، أو كانت للتوكيد ، أو ملتزمة الذكر
كـ ((الجم الغفير)) امتنع قطعها ، كما يمتنع إذا لم يعلم موصوفها إلا بها .

قوله [عن التبعية] متعلق بقوله ((قطع)) .
قوله [إلا في نعت التوضيح] ومنه قول الألفية : قل محمد هو ابن مالك .
قوله [على مشارٍ به] نحو : ((هذا الرجل)) .
قوله [أو كانت للتوكيد] نحو : ﴿فَقَحَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(١) ، وبقي صورتان ذكرهما
في النكت^(٢) ، إذا النعت خاصاً بمن جرى عليه ، وإذا بنى المتكلم كلامه على ذكر
الصفة .

قوله [إذا لم يعلم موصوفه إلا بها] منه يعلم أن الكلام في المنعوت المعرفة ،
فإن نعت النكرة لا تعلم بدونه ، ولهذا شرط في قطع نعتها تقدم نعت آخر ، فإن لم
يتقدم لم يحز القطع إلا في الشعر .



(١) الحاقّة - ١٣ .

(٢) النكت - السيوطي - ١٤٢/٢ .

ولا فرق حينئذٍ بين تعددها واتحادها ، فلو احتاج في حل تعددها إلى بعضها فقط جاز في ما عدا ذلك البعض القطع والإتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع .

❧ ويحتمل أن يكون منه :

وَقَبْرٌ حَرَبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ^(١)

أي : هو قفر ، كما في الأطول^(٢) ، وإن أمكن أن يقال : إنه مجرور تقديرًا لاشتغال الآخر بحركة الروي .

قوله [حينئذٍ] أي : حين إذ لم يعلم موصوفها إلا بها .

قوله [فلو احتاج] أي : الموصوف .

قوله [تعددها] أي : الصفات .

قوله [تقدم المتبع] أي : على المقطوع ، وقيل : يجوز الإتباع بعد القطع ؛ لأنه

عارضٌ لفظي فلا حكم له ، وقد قل تعالى ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾^(٣) ❧

(١) الرجز بلا نسبة في نهاية الإيجاز ١٣٣ ، والأطول ١٧٢/١ ، والمطول ١٢١ ، والخزانة ٥٤/١ .

والشاهد في قوله : ((بمكان قفر)) فإنَّ ((قفر)) نعت لـ ((مكان)) قطع عنه رغم عدم تقدم نعتٍ آخر غيره ، فصار خبراً لمبتدأ محذوف بتقدير : ((هو قفر)) .

(٢) الأطول ١٧٢/١ .

(٣) النساء - ١٦٢ .

❧❧ وقالت الخرنق :

لا يَبْعُدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعِدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ^(١)
التَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

روي برفعهما ونصبهما ونصب الأول ورفع الثاني وعكسه .
وأجيب : بأنَّ الرفع فيه على رواية نصب الأول ، وفي الآية على الابتداء .
ثم إنهم علموا ما هو الأصح من وجوب الإتيان بثلاثة أوجه :
لزوم الفصل بين النعت والمنعوت أو بين النعتين بجملة أجنبية .
وأنَّ طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه .
ولزوم التسفل بعد التصعد والقصور بعد الكمال ؛ لأنَّ القطع أبلغ في المعنى
المراد من الإتيان اعتباراً بتكثير الجمل .

وعلى الآخرين لا يرد أن يقل : منع الفصل لا يجيء على مذهب ❧❧

(١) البيتان من الكامل للخرنق بنت بدر في شرح التسهيل ٤٢٥/٢ و ١٨٠/٣ ، والأوضح ١٠/٣ ،
وشرح التصريح ١١٦٢ . والشاهد فيه : ((التازلين والطيبون)) فالأول منصوب على أنه مفعول
لفعل محذوف تقديره : أمدح ، و ((الطيبون)) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، فإنَّ البيت
مروي برفعهما ونصبهما ورفع الأول ونصب الثاني والعكس ، فرفعهما على أنَّ ((التازلون))
نعتاً لـ ((قومي)) لأنه فاعل ، أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هم ، فالثاني ((الطيبون))
مثله تماماً إما نعت أو خبر لمبتدأ محذوف ، وإنَّ رويتهما بالنصب معاً فكل منهما مفعول به لفعل
محذوف تقديره : أمدح ، وإنَّ جعلت الأول مرفوعاً والثاني منصوباً ، فالأول إما نعت لقومي أو خبر
لمبتدأ محذوف ، والثاني مفعول لفعل محذوف .

وفي قوله : ((رفعاً)) الخ إشارة إلى حقيقة القطع ، قل الشاطبي :
((وجلة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الإعراب ؛ إذ القطع
مقتضى للاستثاف)) .

فائدة : اعلم أن الأسماء في نعتها والنعت بها على أربعة أقسام : قسم
لا ينعت ولا ينعت به ، كاسم الفعل وكالمضمر ولو لغائب ؛

من يجوز الفصل بالأجنبي : إما مطلقاً أو إذا لم تتمحض أجنبيته .
وسقط التوقف في عدم تجويز الوجهين في ((بسم الله الرحمن الرحيم)) ، وهما
جرّ ((الرحيم)) بعد رفع ((الرحمن)) أو نصبه .

قوله [وكالمضمر] أي : مطلقاً خلافاً للكسائي في نعت ذي الغيبة تمسكاً بما سمع
من نحو : ((صلى الله عليه وسلم الرؤوف الرحيم)) ، وغيره يجعله بدلاً لوضوحه
في غير الغائب وحلاً على أخواته .

وعللوا عدم نعت الضمير بأنه أعرف المعارف ، ولا حاجة إلى وصف يزيل إبهامه .
وأورد : أنه قد يكون الغرض من الصفة المدح أو الذم أو الترحم ، فلم لا يجوز أن
يكون الضمير موصوفاً بالصفة الملاحه أو غيرها مما ذكر .

ويمكن أن يجاب : بأن الصفة الموضحة هي الأصل ، وغيرها محمول عليها ، وأجاز
الكسائي أن ينعت ضمير الغيبة للمدح أو الذم أو الترحم .

قل البدر اللماميني في المنهل الصافي^(١) : ((فلذا وضع الظاهر موضع المضمر
فهل يمتنع وصفه ، قلت : وقع في عبارة بعضهم ما يقتضيه ، وذلك لأنه سأل عن
الحكمة في افتراق آيتي السجدة وسبأ حيث قيل

☞☞

(١) المنهل الصافي ٣٣/٢ وقوله ((عبارة بعضهم)) هو صاحب كشف الكشاف نقله عن اليميني .

❦ في الأولى : ﴿ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ وفي الثانية ﴿ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ .

وأجاب : بأن ((النار)) في آية السجدة وضعت موضع المضمَر ؛ لتقدم ذكرها في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا ﴾^(١) .

فكان مقتضى الظاهر أن يقل : ((ذوقوا عذابها)) ، ولكن لما وضعت موضع المضمَر امتنع وصفها ؛ لأنَّ المضمَر لا يوصف فكذا ما حلَّ محله ، وأما آية سبأ وهي قوله تعالى : ﴿ وَقُولِ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾^(٢) ، فلم يتقدم للنار ذكر ينزلها منزلة المضمَر فصح وصفها)) انتهى .

وهو منه كشيخ الإسلام زكريا في فتح الرحمن فإنه نقل هذا الكلام ، وأقره ، وهو عجيب منه لتصريح أئمة المعاني بأنه يعدل عن المضمَر إلى الظاهر لأغراض منها : التمكن من الوصف

(١) السجدة - ٢٠ .

(٢) سبأ - ٤٢ .

لأنه لما شابه الحرف من جهة افتقاره إلى ما يفسره لم ينعت ، ولأنه لما كان ليس بمشتق ولا في حكمه لم ينعت به ، وما أحسن قول القائل :
 اضْمَرْتُ فِي الْقَلْبِ هَوَى شَادِنٍ مُشْتَغِلٍ بِالنَّحْوِ لَا يَنْصِفُ
 وَصَفْتُ مَا اضْمَرْتُ يَوْمًا لَهُ فَقَالَ لِي الْمُضْمَرُ لَا يُوصَفُ

كما في قوله :

إلهي عبدك العاصي أتاك^(١)

وفي الكشف في تفسير قوله تعالى ﴿ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾ : ((إنه لم يقل ((بالله وبني)) بل عدل عن المضمّر إلى الاسم الظاهر ؛ لتجري عليه الصفات ، ولما في الالتفات من مزيد البلاغة))^(٢) .

وكالمضمّر أسماء الشروط والاستفهام وكل متوغل في الإبهام ، و (كم) الخبرية ، لكن صرح الرضي بجوازه في ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ فـ ((من قرية)) صفة لـ كم .

قوله [هوى شادن] يقل : ظي قد شدن ، أي : ترعرع .

(١) صدر بيت من الوافر بلا نسبة في الأطول ١ / ٤١٢ ، والمطول ٢٧٢ ، ومعاهد التنصيص ١٧٠/١ ، وغلله :

إلهي عبدك العاصي أتاك مُقَرّاً بالذنوب وقد دعاك

والشاهد فيه أنه لم يقل : أنا العاصي أتيتك على أن يكون العاصي بدلاً ؛ لأن في ذكر ((عبدك)) من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ ((أنا)) ، وفيه أيضاً تمكن من وصفه للعاصي بأنه عبد لله تعالى معترف بذنوبه استعطافاً له تعالى .

(٢) الكشف ١٦٧/٢ تفسير سورة الأعراف - ١٥٨ .

وقسمُ يَنتَع ولا يَنتَع به كالعلم ، وإنما نعت لإزالة الاشتراك ، ولم
يَنتَع به لما مرَّ ، وقسمُ يَنتَع ويَنتَع به ، وهو اسم الإشارة ونعته
مصحوب بآل ، وقسم يَنتَع به ولا يَنتَع ، وهو ((أي)) كـ ((مررت
برجلٍ أي رجل)) .

[التوكيد]

[و] الثاني من التوابع : [التوكيد] أي : المؤكد - بكسر الكاف - من إطلاق المصدر مراداً به اسم الفاعل ، ويقال فيه : التأكيد ، والأول أفصح .

قوله [من إطلاق المصدر مراداً ...] أي : فهو مجاز مرسل ، والداعي إلى ذلك أن الكلام في التوابع ، والذي منها إنما هو المؤكد لا المعنى المصصري .
قوله [ويقال فيه التأكيد ، والأول أفصح] عبارة القاموس^(١) : ((والتوكيد أفصح من التأكيد ، وتؤكد وتؤكد بمعنى)) ، وأصله للصالح ، وفي الكشف في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْضُوا الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾^(٢) : ((وكد وأكد : لغتان فصيحتان ، والأصل الوار ، والهمزة بدل)) .

وفي شرح التوضيح^(٣) : ((وكد وأكد : لغتان ولم يرد أيهما أكثر استعمالاً في كلام العرب)) انتهى .

فإن أراد بكثرة الاستعمال الأفصحية فهو مخالف لما نقلناه ، وإن أراد مجرد وجود كثرة الاستعمال فيفيد أن تكون الأفصحية مع عدم كثرة الاستعمال .
هذا وقل السعد في بحث التوكيد للإنكار من شرح المفتاح : ((قل في الديوان :
التوكيد بمعنى التأكيد عربية مولدة)) .

(١) القاموس المحيطة ٣٤٧/١ مادة ((وكد)) ، والصالح ٤٨٢/٢ مادة ((وكد)) .

(٢) الكشف ٦٣٠/٢ تفسير سورة النحل - ٩١ .

(٣) شرح التصريح ١٢٠/٢ ونقله بالمعنى فراجع .

وعرفه ابن مالك^(١) : ((بأنه تابع يُقصد به كون المتبوع على ظاهره)) .

☞ قال الفناري : ((اعترض عليه بأن عبارة الديوان هكذا ((وكده وأكد بمعنى ، ويقال هذه عربية مولدة)) ، والظاهر أن قوله : ((عربية مولدة)) ابتداء كلام في بيان لغة ((وكده)) لا تنمى لبيان لغة التوكيد ، والقرينة أن صاحب الديوان لم يذكر لغة ((التوكيد)) في غير هذا الموضع ، وأقول : ذكر في المغرب^(٢) : ((إن الوكدة بمعنى : التأكيد ليس بمثبت)) ، وهذا قرينة على أن مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح)) انتهى .

واعلم أن محصل الاعتراض أن نقل السعد عن الديوان يخالف لما فيه ؛ لأنّ الذي فيه أمران : إن ((وكده وأكد)) بمعنى ، وليس في هذا إشعار بأن أحدهما أصل للآخر ، ولعلّ مزية تقديم ((وكده)) وقوعه في القرآن ، وليس فيه الجزم بأنها مولدة ، وكلام الشارح يوهّم ذلك ؛ لإسقاطه ، ويقال مع أن كلامه ربما أوهّم عود اسم الإشارة إلى ((أكد)) لقربه ، وهذا اعتراض موافق لكلام أهل اللغة .

وجواب الفناري غير سديد ، ثم نفى صاحب المغرب كون الوكدة من ((أكد)) لا إشعار له بأن ((أكد)) أصل لـ ((وكده)) ، وإنما مراده أن الوكدة تكون من التوكيد لا من التأكيد .

قوله [بأنه تابع ...] ((تابع)) جنس ، وقوله : ((يقصد به)) - بمعنى أنه يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول - يخرج ما عدا التوكيد .

(١) شرح الكافية الشافية ٥٣٢/١ ((بحث التوكيد)) ، وفيه ((يعتضد به)) بدل ((يقصد به)) .

(٢) المغرب ٢٦٠/٢ مائة ((وكده)) .

[و] هو قسمان ؛ لأنه [إما لفظي] وهو إعادة اللفظ الأول أو مرادفه ، ويجري في جميع الألفاظ ، فيكون الاسم [نحو] قوله :
 [أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ] كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سَلَاحٍ
 ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمتفصل ،

قوله [أو مرادفه] كما في ﴿ سُبُلًا فِجَاجًا ﴾^(١) ، وكما في ((أجل جبر)) الآتي .
 قوله [نحو قوله : أَخَاكَ أَخَاكَ^(٢)] قاله مسكين الدارمي ، والشاهد في : ((أَخَاكَ
 أَخَاكَ)) ونصبهما على الإغراء ، والهيحاء : الحرب تمدّ وتقصّر .
 قوله [ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمتفصل] إن كان المتفصل ضمير رفع أكد
 به المتصل مطلقاً مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً نحو : ((قمت أنت ، وأكرمتك أنت ،
 ومررت بك أنت)) وإن كان ضمير نصب لم يؤكد المتصل مطلقاً عند البصريين ،
 ويؤكد ما كان غير منصوب عند الكوفيين وابن مالك ، ويؤكد ما كان منصوباً
 عندهم نحو : ((رأيتهك إياك)) ويؤكد مثله نحو :
 فَيَاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ^(٣)
 عند الجميع .

(١) نوح - ٢٠ .
 (٢) البيت من الطويل لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٩ وبلا نسبة في الأوضح ١١٥/٣ والمجمع ٢٠/٢ .
 (٣) جزء من صدر بيت من الطويل تقدم تخريجه في بحث الضمان ٦٧٥/١ ، وهو بلا نسبة في شرح
 التصريح ١٢/٢ ، والمغني ٦٧٩/٢ ، والشاهد فيه ((إياك إياك)) فإنه تأكيد لفظي للضمير المنصوب
 المتفصل .

[و] في الفعل وحده ، وفيه مع فاعله ، وقد اجتمعا في [نحو] قوله :
فأينَ إلى أينَ النجاءُ ببَغَلَتِي [أَتَاكَ أَتَاكَ اللّاحِقُونَ احبِسِ احبِسِ]

ثمّ كلام الألفية والتوضيح^(١) يقتضي أنّ المنفصل المرفوع لا يؤكد مثله ولا ضميراً منصوباً ؛ حيث سكتا عن ذلك ، وينبغي أنّ لا يتوقف في جواز الأول ، ومقتضى منع الثاني أنه لا يجوز ((إياك أنت أكرمت ، وما أكرمتُ إلا إياك أنت)) .
قوله [في قوله فأينَ إلى أين ...^(٢)] الفاء للعطف ، و((أين)) للاستفهام تتعلق بمحذوف ، أي : إلى أين تذهب ، و((النجاء)) بالمد الإسراع ، مبتدأ خبره ((إلى أين)) مقدماً .

وفي قوله : ((أتاكَ أتاكَ)) تأكيد للفعل بالفعل ؛ لأنّ الفعل الأول رفع الظاهر وهو ((اللاحقون)) ، ولا ضمير فيه ، والثاني جيء به مخض التأكيد ، فلا يطلب عاملاً ، ولذا لم يحصل تنازع بين العاملين ، وإلا لقل : ((أتوك أتاكَ)) أو ((أتاكَ أتوك)) .

ويروى ((اللاحقوك)) بالإضافة إلى كاف الخطاب وسقوط النون ، و((احبِس)) فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوباً ، ومفعوله محذوف تقديره : ((نفسك)) ، وجملة ((احبِس)) الثاني ؛ لأنه فعل أمر وفاعله مستتر وجوباً تأكيداً للأولى ، فقد اجتمع في البيت الأمران .

(١) انظر بحث التوكيد في الألفية ، والأوضح ٢٥/٣ فظاهر عبارة ابن هشام - ((إذا كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل)) - أنه لا يؤكد الضمير المنفصل المرفوع ضميراً منفصلاً مرفوعاً مثله .

(٢) البيت تقدم نحرجه في بحث المعرب والمبني ١١٣/١ .

[لوا] في الحرف [لحو] قوله :

[لا لا أبوحُ بِحُبِّ بَشْنَةَ] أَخَذْتُ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُهُودًا

ومنه قوله :

أَجَلُ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبَيِّحَتْ دَعَائِرُهُ

قوله [لا لا أبوح ... ^(١)] قاله جميل بن عبد الله ، والشاهد في تكرار ((لا)) التي لنفي الجنس للتوكيد ، وبالح بسره : إذا أظهره وأفشاء ، و((بَشْنَةَ)) بفتح الباء الموحدة وسكون الشاء المثناة وفتح النون ، وفي آخرها هاء : اسم محبوبته ، والمواتق : جمع موثق بمعنى : الميثاق ، أو أصله : مواثيق جمع : ميثاق ، فحذفت الياء للضرورة .
وفي غالب نسخ شرح التوضيح ^(٢) سقط لأنه فيها ما صورته : ((ومواتق : جمع موثق بمعنى : ميثاق ، وأصله : مواثيق كمصاييح ، حذفت ياؤه للضرورة)) انتهى .
وفيه : أنه إذا كان موثق فحذفت الياء هو القياس ، كمسجد ومسجد .
و((عهوداً)) عطف تفسير جمع ((عهد)) .

قوله [أجل جير ...] عجز بيت صدره :

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ ^(٣)

و((الدعائر)) جمع ((دعنور)) وهو الخوض ، والضمير في دعائره للفردوس .

(١) البيت من الكامل لجميل بَشْنَةَ في ديوانه ٧٩ ط حسين نصار ، وشرح التصريح ١٢٩٢ وبلا نسبة في الأوضح ٢٥٣ . والشاهد فيه ((لا لا)) فإنه توكيد لفظي للحرف .

(٢) شرح التصريح ١٢٩٢ .

(٣) البيت من الطويل لمضر بن ربيعي في ديوانه ٧٦ وبلا نسبة في ابن الناظم ٣٣٣ والمغني ١٢٠٨ والشاهد فيه قوله ((أجل جير)) فإنه توكيد لفظي لأنّ كليهما بمعنى الإيجاب ، فكانه قد أجل أجل أو جير جير .

ويشترط في الحرف غير الجوابي أن لا يعاد إلا مع ما اتصل به ، كعجبت منك منك ، وإن زيدا إن زيدا ، أو أنه قائم ، وما ورد بخلاف ذلك فشاذا .
ولك أن تقول : من أين لهم أن التأكيد في مثل هذا للانحراف وحده ، ولم لا يجوز أن يكون لمجموع الحرف وما اتصل به .
وإذا كان المؤكد جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف حيث لا لبس

قوله [غير الجوابي] وأما الجوابي فلا يشترط في توكيده شيء ، ومنه ما تقدم من ((لا لا أبوح)) .

قوله [وما ورد بخلاف ذلك فشاذا] كقوله :

إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا^(١)

قوله [ولك أن تقول ...] يمكن أن يجاب : بأن العرب لما لم تلتزم إعادة ما اتصل بالحرّف بل أعدوه تارة وأعدوا ضميره أخرى علم النحة أنه ليس توكيداً ؛ لأنّ الضمير لا يؤكد الظاهر .

قوله [فالأكثر اقترانها بالعاطف] ويأتي بدونه نحو قوله يُحْيِي^(٢) : ((والله لأغزون قريشاً)) ثلاث مرات ، كذا في التوضيح^(٣) ، قل بعض الفضلاء : تخصيص العاطف بـ ثم والحكم على الواو هنا بأنها غير عاطفة محلّ نظر .

(١) البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل ١٦٥/٣ والأوضح ٢٧/٣ والمجمع ١٤٦٣ .

والشاهد فيه ((إنَّ إنَّ)) فالشاعر أكد ((إنَّ)) الأولى بثانية توكيداً لفظياً من غير فصل بينهما ، و((إنَّ)) ليست من الحروف الجوابية فلذلك كان التوكيد شاذاً .

(٢) سنن أبي داود - الاستثناء في اليمين بعد السكوت - رقم ٢٨٥٩ .

(٣) الأوضح ٢٤/٣ .

وقيد في الارتشاف والجامع بـ ((ثم)) خاصة نحو : ﴿أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ﴾

واعلم أنهم أطلقوا في علم المعاني في بحث الفصل والوصل ترك العاطف في الجملة المنزلة منزلة التأكيد اللفظي لما قبلها ، لما بينهما من كمال الاتصال .

لكنهم قالوا في الإطناب أن منه التكرار لنكتة كتأكيد الإنذار ، نحو : ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ثم كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ^(١) ، قالوا : وفي الإتيان بـ ((ثم)) دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ ، فبين الكلامين تنافٍ ، والأول مخالف لكلام النحلة .

ويُجاب : بأن كلام أهل المعاني في الفصل والوصل محمول على غير ((ثم)) ، أو غيرها وغير الفاء ، فلا يتنافى ما في الإطناب ولا ما قاله النحلة .

ولا يصح أن يجب : بأن ما في الوصل والوصل مفروض بما إذا ينزل الثاني منزلة غيره لنكتة يقتضيها المقام فيجعل كالغاير له ، وفي باب الإطناب لما قصد الترقى كان أبلغ فنزل منزلة المغاير ، فإنما يرفع التخالف بين المقامين في المعاني ، فتدبر .

قوله [وقيد في الارتشاف والجامع] لأنهما إقتصرا ولم يذكرها غيرها ، وعبرة بالجامع : ((فالأجود الفصل بـ ((ثم)) وليس ذلك نصاً في التخصيص بها)) .

فقول شارح التوضيح^(٢) - ((وهو ((ثم)) خاصة كما صرح به في الارتشاف)) انتهى - موضع نظر ؛ إذ الإقتصار لا يقتضي الاختصاص ، وابن مالك في التسهيل^(٣) اقتصر على ((ثم)) فلا حاجة لنقل ذلك على زعمه عن الارتشاف .

(١) التكاثر ٣- ٤ .

(٢) شرح التصريح ١٢٧/٢ ، والارتشاف ٦١٧/٢ ((التوكيد)) ، والجامع ١٨٩ تحقيق الهرميل .

(٣) شرح التسهيل ١٦٣/٣ ((التوكيد)) .

الآية ، فإن حصل لبس وجب تركه كـ ((ضربت زيداً ضربت
زيداً)) ؛ إذ لو جيء به لتوهم تكرار الضرب منك ، والغرض إنه لم يقع
منك إلا مرة واحدة .

[وليس منه] ما كرر في قوله تعالى : ﴿ دَكَا دَكَا ۚ ﴾^(١) ؛

قوله [الآية] إرشاد إلى أن المؤكد ما بعد ((ثم)) ، وفي ذلك تعريض بابن
الناظم^(٢) حيث مثل بـ ﴿ أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ ﴾ ولم يزد الآية ، فأوهم أن المؤكد الجملة
المقرونة بالفاء ، لكن أجيب عنه : بأن الرضي^(٣) صرح بأن الفاء كـ ((ثم)) .
وفيه : إنما يظهر إذا كان ((أولى)) فعل ، وهو مبتدأ ، و ((لك)) خبر ، وقدر
لـ ((أولى)) الثاني خبر حتى تكون جملة ، وأما إذا كان اسماً للفعل ومعناه
((الشر)) وذلك مبين فلا يظهر ذلك ؛ لأنه حينئذٍ ليس جملة ، فتدبر .

(١) الفجر - ٢١ .

(٢) الآية من سورة القيامة ٣٤ وابن الناظم في شرحه المطبوع ٣١٢ ((باب التوكيد)) قد أتم الآية
بالآية التي تليها فقال : ﴿ أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ ﴾ ثم أول لك فأول ﴿ فكلام الحشي من التعريض بابن الناظم
ليس في محله .

(٣) ما نسب الحشي للرضي من جعله الفاء كـ ((ثم)) مفهوم من كلامه ﷺ فقد ذكر مثالب
للعاطف أحدهما لـ ((ثم)) والثاني للفاء ، فقد قل : ((وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف
نحو : ((والله ثم والله)) وقوله تعالى ((فلا تحسبنهم)) . شرح الكافية ٣٣٧ .

لأنه لم يؤت به للتأكيد ؛ إذ مؤداه غير مؤتى الأول ، وإنما هو منصوب على الحل ، والمعنى : مكرراً عليه الدك - ك ((علمته الحساب باباً باباً)) - وهو ظاهر قول الزمخشري ^(١) .

قوله [لأنه لم يؤت به ^(٢) ...] قال اللمامي في باب الحل في ((ادخلوا رجلاً رجلاً ، وعلمته الحساب باباً باباً)) :

((قل الزجاج انتصب الثاني على أنه تأكيد ، والحل هو الأول ، فكأنه رأى ((باباً)) الأول بمعنى : مرتباً ، فجعل الثاني تأكيداً ، ولا يرد : أن الثاني غير صالح للسقوط ، فهو مؤسس ؛ لأن له أن يقول : إنما التزم ذكره وإن كان تأكيداً ؛ لأن ذكره أمانة على المعنى الذي قصد بالأول ، ورب شيء لا يلتزم ابتداء ثم يلزم العارض)) انتهى .

ومنه يؤخذ الجواب عمّن قل : إن الثاني هنا من التوكيد اللفظي بأن يقل ((دكاً)) الأول بمعنى : دكاً متكرراً ، و ((صفأ)) الأول بمعنى : صفوفاً كثيرة ، والثاني منهما تأكيد جعل أمانة على المقصود بالأول فلذا ألزم .

(١) الكشف ٧٥١/٤ .

(٢) هذا هو الصحيح كما في ج وكذا في مجيب النداء د . إبراهيم ، لكن في أ - أ - النص هكذا [لأنه لما لم يعرف به] ، وليس موجوداً في كلام الفاكهي أصلاً ، ومطبوعة د إبراهيم راجع فيها أكثر من خمسين مخطوطة ولم يشر إلى هذا النص إطلاقاً .

[و] في قوله ﴿ صَقَاً صَقَاً ﴾^(١) لما مرّ ، بل هو على الحال أيضاً ، أي : مصطفىين ، أو ذوي صفوف كثيرة .

وقيل : إنّ المكرّر - في ما ذكر - توكيد ، وعليه كثير من النحاة ، وجرى عليه في الشذور في ﴿ دَكَاً دَكَاً ﴾ .

والمختار في نحو : ((علمته الحساب باباً باباً)) أنّ المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم ؛ لأنّ مجموعهما هو الحال ، ونظيره في الخبر : ((هذا حلّو حامض)) .

قوله [أي : مصطفىين] أي : على التأويل باسم الفاعل .

قوله [أو ذوي صفوف] أي : على تقدير المضاف .

قوله [وجرى عليه في الشذور^(٢) في ﴿ دَكَاً دَكَاً ﴾] أي : بخلاف ﴿ صَقَاً صَقَاً ﴾ ، وعلى ذلك جرى الرضي^(٣) في بحث عدم تأكيد الاسم النكرة .

قوله [لأنّ مجموعهما هو الحال] أي : فللستحق للإعراب هو المجموع لكن لما لم يمكن إعرابه من حيث هو مجموع وإعراب أحدهما دون الآخر تحكم أعرب كل جزء بالإعراب الذي استحقه المجموع ؛ دفعاً للتحكم كما في ((حلّو حامض)) .

(١) الفجر - ٢٢ .

(٢) شرح الشذور - ٣٧٤ ((التوكيد)) .

(٣) شرح الكافية ٨ / ٣٣٥ ((التوكيد)) .

[أو معنوي] - قسيم قوله : ((لفظي)) - [وهو] قسمان : ما يقرر أمر المتبوع في النسبة ، بأن يرفع توهم الإسناد الى غيره ،

قوله [في النسبة] هي عبارة ابن الحاجب^(١) ، ومقتضاها أن المجاز في هذا القسم عقلي ؛ لكون التجوز في الإسناد ، وقول الشارح : بأن يرفع ... الخ مطابق له ، لكن هذا ظاهر إذا كان المسند فعلاً أو في معناه ، إلا أن يكون ابن الحاجب لا يشترط في المجاز العقلي ذلك .

وقول المصنف في التوضيح^(٢) : ((يؤكد بالنفس والعين لرفع المجاز عن الذات)) يقتضي أن المجاز لغوي وأنه إذا قيل : ((جاء الخليفة نفسه)) فيحتمل أنه أريد بالخليفة أتباعه ، واستعمل لفظ ((الخليفة)) فيهم ، وهذا ظاهر إذا لم يكن المسند إليه علماً كـ ((جاء زيد)) ؛ لأنه لا يتجوز في الأعلام كما نصّ عليه في جمع الجوامع^(٣) .

وقول شارح التوضيح في تقريره^(٤) : ((فيحتمل أنه على حذف مضاف)) فيه نظر ؛ لأنّ صاحب التوضيح قل^(٥) : ((إنّ ((كل)) وأخواتها يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف)) فلعل على أنّ هذا ليس على تقديره ؛ ولأنه إذا كان على حذف مضاف لا تجوز في اسم الذات البتة ؛ لأنه على ذلك التقدير مستعمل في معناه غاية الأمر أنه ليس هو المسند إليه بل المسند إليه مضاف إليه حذف توسعاً .

(١) في الكافية بحث التوكيد .

(٢) الأوضح ٢٠/٣ ((التوكيد)) .

(٣) حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ٥٠٨/١ ((المجاز)) .

(٤) شرح التصريح ١٢٠/٢ ((التوكيد)) .

(٥) الأوضح ٢٠/٣ ((التوكيد)) .

وما يقرر أمره في الشمول ، بأن يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره
العموم .

☞ نعم قل جماعة منهم البدر بن مالك^(١) : ((إن التوكيد بالنفس والعين
لرفع تقدير مضاف)) . والذي يتحرر : أن نحو : ((جاء الخليفة نفسه)) يحتمل :
الإسناد المجازي والتعبير بتقرير النسبة ناظر اليه .
والجواز اللغوي وتعبير التوضيح ناظر اليه : ((وتقدير المضاف)) . وليس في
الكلام مجاز بالمعنى المشهور وإن أطلق عليه المجاز لغير إعرابه توسعاً ، كما هو مقرر
في محله .

قوله [بأن يرفع توهم إرادة الخصوص ...] ظاهره : أن التأكيد في هذا القسم
يرفع توهم المجاز اللغوي .

ويمكن توهم المجاز العقلي ، بأن يظن في ((جاء القوم)) إن المجيء إنما وقع من
بعضهم وأسند إلى الجميع مجازاً لعلاقة .

ويمكن توهم تقدير مضاف ، فإن قدر لفظ ((بعض)) اندفع بالتأكيد
بـ ((كل)) وأخواتها ، وإن قدر لفظ ((غلمان)) أو ((أثقل)) أو نحو ذلك فإنما
يؤكد بـ ((أنفسهم أو أعينهم)) : إما لأنه يرفعه أو لأنه يضعفه على ما يأتي .

وتقدم أن المصنف في التوضيح قل : ((إن)) ((كل)) وأخواتها يؤكد بها لرفع
احتمال تقدير مضاف)) ، ومن ذلك يعلم وجه توهم أن ألفاظ التوكيد تجتمع ويبدأ
بالنفس والعين ،

☞☞

(١) قل في شرحه على الألفية ٣٥٧ : ((وأما المعنوي : فهو التابع الراجع احتمال تقدير إضافة
المتبوع)) .

﴿ وَأَنَّ الْاِقْتِصَارَ فِي مَا إِذَا كَانَ الْمُؤَكَّدُ مُتَعَدِّاً عَلَى التَّأَكِيدِ بِـ ((كُلِّ)) لَيْسَ لَتَعْيْنِهِ ، وَأَنَّهُ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْاِحْتِمَالَاتِ يَنْدَرِجُ هَذَا الْقِسْمُ فِي تَقْدِيرِ النِّسْبَةِ .
هَذَا وَأُورِدَ عَلَى قَوْلِهِ ((الشُّمُولُ)) أَنَّهُ يَشْمَلُ الْبَهْلَ فِي نَحْوِ : ((مَرَرْتَ بِقَوْمِكَ أَوْلَهُمْ وَآخِرَهُمْ صَغِيرَهُمْ وَكَبِيرَهُمْ)) .
قَالَ الْبَهَاءُ السَّبْكِيُّ فِي عُرُوسِ الْأَفْرَاحِ فِي كَوْنِ التَّأَكِيدِ يَنْفِي إِرَادَةَ التَّخْصِيسِ بِالْبَعْضِ نَظَرًا^(١) :

((أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ ﷺ : ((فَاحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتْلَةَ لَمْ يَحْرَمَ))^(٢) ، كَيْفَ دَخَلَهُ التَّخْصِيسُ مَعَ تَأَكِيدِهِ ، وَنَحْوِ : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴿^(٣) إِنْ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا وَإِنْ تُخَيَّلَ فِي جَوَابِهِ أَنَّ التَّأَكِيدَ مُقَدَّرَ حَصُولِهِ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ فَلِلْمُؤَكَّدِ إِنَّمَا هُوَ غَيْرُ الْمَخْرُجِ ، وَرُدَّ بِنَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقَدْ أَرْسَلْنَا أَنْبَاءَنَا كُلَّهَا ﴾^(٤) وَالِاسْتِغْرَاقِ فِيهِ مُتَعَدِّرٌ لِأَنَّ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَنْتَاهِي)) اِنْتَهَى .
وَفِي الْكَشَافِ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ مَا يُفِيدُ عَدَمَ الِاسْتِدْلَالِ بِهَا^(٥) .

(١) عُرُوسُ الْأَفْرَاحِ - بِهَامِشِ شُرُوحِ التَّلْخِيسِ ٣٧١ - ٣٦٩ ((بَحْثُ تَأَكِيدِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ)) .

(٢) الْحَدِيثُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ - كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ تَحْرِيمِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ .

(٣) الْحَجَرُ - ٣٠ - ٣٦ ، ص ٧٣ - ٧٤ .

(٤) طه - ٥٦ .

(٥) الْكَشَافُ ٦٩٣ .

فالأول يكون [بالنفس والعين] ، كـ ((جاء زيد نفسه أو عينه)) ،
فلو اقتصررت على المؤكد - بفتح الكاف - لاحتمل أن يكون الجائي خبره
أو متاعه بارتكاب المجاز ، فبذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمل مما ظاهره
الحقيقة .

وتكون العين [مؤخرة عنها] - أي : عن النفس - وجوباً [إن
اجتماعاً] في اللفظ كـ ((جاء زيد نفسه عينه)) ؛ لأن النفس عبارة عن
جملة الشيء ، والعين مستعارة في التعبير عن الجملة .

قوله [ارتفع ذلك الاحتمل] الحق كما قاله المصنف : أنه يضعف ولا يرتفع .
قال : ((ولهذا يتأتى الإتيان بألفاظ متعلقة ، ولو صار بالأول نصاً لم يزد عليه)) .
وأورد عليه : أن الجمهور قالوا : ((إن العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع
الاحتمل ، كما أتوا بـ ((أجمع وأكتع)) بعد ((كل)) ولا احتمال يرفع بهما ؛
لرفعه بـ ((كل)) .

والأظهر في تعليل عدم رفع الاحتمل أنه مع التأكيد بالنفس والعين يجوز حمل
السامع المتكلم على السهو أو الغلط ، ولهذا صرح السيد كالسعد : بأن النسيان
والغلط إنما يرتفعان بالتأكيد اللفظي .

قوله [لأن النفس ...] به يعلم أن التأكيد بهما إنما هو عند استعمالهما بمعنى :
ذات الشيء ، فإن استعمالاً بمعنى آخر كاستعمال النفس بمعنى الدم نحو : ((أرتق
زيداً نفسه)) ، واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو : ((طرفت زيداً عينه)) لم يكن
تأكيداً بل بدلاً .

[ويجمعان] جمع قلة [على أفعل] بضم العين [مع غير المفرد] من اثنين أو جماعة ، لكن ذاك مع الجماعة واجب ، ومع الاثنين أرجح ، ويليهِ الأفراد ، تقول : ((جاء الزيدان أو زيد وعمرو أنفسهما أو أعينهما)) ، و((جاء الزيدون أو زيد وعمرو وبكر أنفسهم أو أعينهم)) و ((جاءت الهندات أنفسهن أو أعينهن)) .

ويختصان بجواز جرهما بباء زائدة .

ولا يؤكد بهما غالباً ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد ، كـ ((زيد جاء هو نفسه)) و ((الزيدان جاء هما أنفسهما)) .

قوله [بجواز جرهما ...] أمّا ((جاءوا بأجمعهم)) بضم الميم فليس من التوكيد ؛ لأنّ الباء ملازمة له ، والإيتان بالضمير لو كان تأكيداً لكان وروده بدون الباء غالباً وبدون الضمير واجباً ، وإنّما هو جمع لقولك ((جَمَعَ)) كـ ((أفلس)) جمع ((فُلّس)) .

قوله [غالباً] كذا في التسهيل^(١) ، واحترز به عمّا حكاه الأخفش من أنه يجوز على ضعف ((قاموا أنفسهم)) .

قوله [إلا بعد توكيده بمنفصل] أو فاصل نحو ((هلمّ لكم أنفسكم)) فإنه جائز بلا خلاف ، كما في الارتشاف^(٢) للفصل بـ ((لكم)) . وخرج بالنفس والعين : توكيد الضمير المذكور بغيرهما ، وبالضمير : غيره ، فلا يشترط فيه ذلك ، ففي نحو : ((قام الزيدون أنفسهم)) يمتنع التأكيد بالضمير ؛ لأنه لا يؤكد الظاهر ، وفي نحو ((ضربتهم أنفسهم ، ومررت بهم أنفسهم ، وقلموا كلهم)) التأكيد بالضمير جائز .

(١) شرح التسهيل ١٥٢/٣ ((التوكيد)) .

(٢) الارتشاف ٦٠٨/٢ ((التوكيد)) .

وعلم مما مرّ أنّه لا يؤكد بـ ((نفوس وعيون)) ، وأنه يجوز على مرجوح
 ((جاء الزيدان نفساهما أو نفسهما)) ، وإنما كان نحو : ((نفساهما))
 مرجوحاً وإن كان هو الأصل كراهة اجتماع تشيتين في ما هو كالشيء
 الواحد ، وعدل إلى الجمع ؛ لأنّ الثنية جمع في المعنى .

قوله [وعلم مما مرّ أنه لا يؤكد ...] ؛ لأنه قل : ((جمع قلة على أفعل)) فخرج :
 جمع الكثرة وجمع القلة إذا لم يكن على ((أفعل)) ، وقضيته أنه لا يؤكد بأعيان ، لكن
 نقل الدماميني عن شرح العملة والمفصل وكفاية ابن الحبار جوازه في هذا الباب^(١) .
 قوله [وأنه يجوز على مرجوح ...] عبارة التوضيح^(٢) : ((ويرجح إفرادهما على
 تشيتهما عند الناظم وغيره بعكس ذلك)) انتهت .
 وهي صريحة في جواز الثنية وإنّ بعضهم رجحها على الأفراد ، وذلك يبطل ردّ أبي
 حيان على ابن الناظم جوازا وأنه لم يقل به أحد من النحويين^(٣) .
 وردّ بعضهم عليه بأنّ الرضي^(٤) نقله عن ابن كيسان ، وأجاب المرادي^(٥) : بأنّ ابن
 إياز أجاز الثنية ، لكن تعقب بأنّ أبا حيان لا يعلمه من النحويين على أنه متأخر عن
 ابن الناظم .

هذا وجواز الثنية يؤخذ مما صرح به النحاة من أنّ كل مثني في المعنى أضيف إلى
 متضمنه يجوز فيه الجمع والأفراد والثنية وإنّ اختلفت بالأرجحية والرجحان والضعف .

(١) شرح عمدة الحفاظ - ٥٦١ ، شرح المفصل ٥٩٠/٨ ((التوكيد)) .

(٢) الأوضح ٢٠٣ ((التوكيد)) .

(٣) الارتشاف ٦٠٨/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ٣٥٧ .

(٤) شرح الكافية ٨ / ٣٣٤ ((التوكيد)) .

(٥) توضيح المقاصد ١٠٥/٢ .

[و] القسم الثاني : يكون [بكل] وكذا بـ ((جميع وعامة)) ،
 وأسقطهما لغرابة التوكيد بهما [لغير المثني] من مفرد أو جمع ، ولكن
 إنما يؤكد بها [إن تجزأ] الغير ، أي : كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها
 موقعه ، أما [بنفسه] ، كـ ((جاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم))
 [أو بعامله] كـ ((بعث العبد كله أو جميعه أو عامته)) .

ولما كان الغرض من هذه الألفاظ رفع توهم أن يراد بالمتبوع الخصوص
 اشترط فيه ما ذكر ؛ ليتمكن توهم إرادة البعض بالكل فيرفع بالتوكيد .
 [و] يكون [بـ ((كلا وكلتا)) له] أي : للمثنى [إن صح وقوع
 المفرد موقعه] ؛ ليتمكن توهم إرادة البعض بالكل كـ ((جاء الزيدان

قوله [كـ ((بعث العبد كله))] قل الرضي^(١) : ((وقد كان يحتمل محو :
 ((اشترت العبدين ، واشترت العبيد)) من افتراق الأجزاء حكماً ما احتتمل
 المفرد ، أعني ((اشترت العبد كله)) ، لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيد ؛ إذ
 لو قلت : ((اشترت العبيد كلهم)) لرفع افتراق الأجزاء حكماً ؛ لاشتبه برفع
 افتراق الأجزاء حساً ، والاحتمال الثاني أظهر ؛ لكون افتراق الثاني أشهر بسبق
 الفهم اليه ، فلا يحصل المقصود ، فإذا أردت رفع الاحتمال الثاني قلت : ((اشترت
 جميع أجزاء العبدين وجميع أجزاء العبيد)) انتهى .

وقد يفهم جواز التأكيد إذا أريد رفع الاحتمال الثاني ، ومنعه إذا أريد الأول
 لكن قوله : ((فإذا أردت)) يفهم المنع في الثاني ، فتأمل .

(١) شرح الكافية ١ / ٣٣٥ ((التوكيد)) .

كلاهما ، والمرأتان كلتاهما)) ؛ إذ يصح حلول المفرد محلّ المؤكد بهما .
ويحتمل أنه أطلق المثني وأريد به واحد ، فلا يقال : ((اختصم الزيدان
كلاهما)) ؛ لعدم صحة ذلك ؛ لأنّ الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين .

^(١) قوله [ويحتمل أنه أطلق المثني وأريد به واحد] في المطول ^(٢) :

((وأما نحو : ((جاءني الرجلان كلاهما)) ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول
نظر ؛ لأنّ المثني نصٌّ في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلاً ، فلا يتوهم فيه عدم
الشمول ، بل الأولى إنه لدفع توهم أنّ الجائي واحد منهما ، والإسناد إليهما إنما وقع
سهواً .

وأما إذا توهم السمع أنّ الجائي رسولاهما أو نفس أحدهما ورسول الآخر فلا
يقال لدفعه ((جاء الزيدان كلاهما)) بل أنفسهما أو أعينهما ، وكذا إذا توهم أنّ
الجائي أحدهما والآخر عرّض باعث ونحو ذلك ، فإنما يدفع بتأكيد المسند ؛ لأنّ توهم
المجاز إنما وقع فيه)) انتهى .

ونوزع بأنهم قالوا : إنّ العرب تخاطب الواحد بصيغة المثني ، كما قرره محشوه .

قوله [لعدم صحة ذلك] وأما احتمال له كون الأصل ((عبدا الزيدين)) ثمّ لما
حذف المضاف ارتفع المضاف اليه فإنما يؤكد لرفعه بالتفسي والعين .

فقول المصنف في التوضيح ^(٣) : إنّ التأكيد بالفاظ الشمول لرفع تقدير مضاف ، وإنّ
((اختصم الزيدان)) لا يحتمل ذلك ؛ لأنّ مراده لا يحتمل تقدير مضاف يؤكد له بالفاظ
الشمول .

(١) هنا سقط من المخطوطة - أ - أوراق وينتهي في عطف النسق ، وما أثبتته من الحاشية ط مصر .

(٢) المطول ٢٢٧ ((تأكيد المسند اليه)) .

(٣) الأوضح ٢٠٣ ((التوكيد)) .

ويدل على المنع إجماعهم على منع ((جاء زيد كله)) ؛ لعدم الفائدة .
هذا ما ذهب إليه جمع ، والمنقول عن الجمهور الجواز وعليه ابن
مالك^(١) ، محتجين بأن التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال .
[واتحد معنى المسند] إلى المؤكد ، فلا يقال : ((مات زيد وعاش بكر
كلاهما)) ؛ لاختلاف المسند .

وكما يؤكد بـ ((كل)) الجمع ، و بـ ((كلا)) المثنى ، يؤكد بهما ما
في معنى ذلك كـ ((جاء زيد وبكر وعمرو كلهم)) و ((جاء زيد وخالد
كلاهما)) .

قوله [واتحد معنى المسند] أي : وإن اختلف لفظه ، فيجوز ((انطلق زيد
وذهب عمرو كلاهما)) ، وهو ما جزم به ابن مالك تبعاً للأخفش^(٢) .
قل أبو حيان^(٣) : ((ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب حتى يصير قانوناً ، والذي
تقتضيه القواعد المنع ؛ لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فلا يجتمعان على
تابعه)) .

-
- (١) قل في التسهيل ١٥٢/٣ : ((ولا يؤكد مثنى بغيرهما - يعني النفس والعين - إلا بكلا وكلتا ،
وقد يؤكدان ما لا يصلح في موضعه واحد خلافاً للأخفش)) .
(٢) شرح التسهيل ١٥٨/٣ ((التوكيد)) .
(٣) الارتشاف ٦١٢/٢ ((التوكيد)) .

[و] جميع هذه الألفاظ المتقدمة [يُضْفَنَ] - وجوباً - [لضمير]

قوله [وجميع هذه الألفاظ المتقدمة] وهي : النفس والعين وكل وكلتا وكلما .
قوله [يضمن وجوباً لضمير] أي : لفظاً ، ولا يكتفى بنيته ، كما دلّ عليه قول
الألفية : ((بالضمير موصلاً)) ، والاتصل من عوارض الألفاظ ، وأقرّه الشراح .
وليس من التوكيد قوله تعالى ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾^(١) ، ووهم ابن
عقيل والسفاسي فقلا ((جميعاً)) توكيد لـ ((ما)) الموصولة الواقعة مفعولاً
لـ ((خلق)) ، ولو كان كذلك لقل ((جميعه)) ، ثم التأكيد بـ ((جميع)) قليل فلا
يحمل عليه التنزيل ، قاله في المغني^(٢) .

ولا قراءة بعضهم ﴿ إِنَّا كُلًّا فِيهَا ﴾^(٣) خلافاً للفراء والزنجشري .
بل ((جميعاً)) في الآية الأولى حل مؤكدة ؛ لأنّ الموصول من أدوات العموم
خصوصاً ، والمقام مقام الامتنان .
فإن قيل : الحالية تقتضي أنّ الخلق وقع على ((ما في الأرض)) حالة الاجتماع
وليس كذلك .

أجيب : بأنّ ((خلق)) بمعنى : قدر ، وفي القراءة بدل من اسم ((إنّ)) أو حل
من الضمير المرفوع في ((فيها)) ،

(١) البقرة - ٢٩ .

(٢) المغني ٥١٠/٢ الباب الرابع .

(٣) القراءة المشهورة بالرفع ، وقرأ ابن السمين وعيسى بن عمر بالنصب على جعل ((كلاً))
تأكيد لاسم ((إنّ)) و ((فيها)) خبرها ، وهو رأي الزنجشري وابن عطية ورواه ابن مالك في شرح
التسهيل ١٥٥/٣ . انظر الدر المنثور ٦٦١ تفسير سورة غافر - ٤٨ .

مطابق [للمؤكد] أفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً ليرتبط به ؛
وليدل على من هو له كما مثلنا ،

❧ لكن ضعفه في المغني^(١) بتقلعه على عامله الظرفي ، وتنكير ((كل))
لقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى ؛ لأن الحل واجبة التنكير .
وقل في الحواشي : ((وقول أبي حيَّان : ((بلك كل من كل لكونه مفيداً
للإحاطة)) لم أتخيل صحته ؛ لأنني لم أجد البلك الذي من هذا النوع إلا متصلاً بضمير
المبطل منه ، فإن قل مقدر ، قلنا : فلجعله تأكيداً على ذلك)) انتهى .
وقد يتوقف فيه بأنه لابد من الإضافة هنا لفظاً ، ولا يكفي التقدير ، كما مر ،
بخلاف البلك ، وحل الروابط مختلف ، والمرجع السماع .
فإن قلت : سيأتي أنهم اكتفوا في ((أجمع)) وأخواته بنية الإضافة على قوله ،
وتركوا الإضافة رأساً على القول بأن تعريفهما بالعلمية .
قلت : لما كانت في الأغلب تابعة توسعوا في أمرها .

قوله [مطابق للمؤكد أفراداً ...] قال المرادي في الكلام على التأكيد بـ((كل)) :
((فتقول : ((جاء الجيش كله ، والقبيلة كلها والزيدون كلهم ، والرجال كلهم أو
كلها أو كله)) على قياس : ((هو أحسنُ الفتيان وأجمله)) ، وهو ضعيف ، و((جاءت
الهندات كلهن ، أو كلها)) ، وحكى الخليل (كلتهن) عن بعض العرب)) انتهى^(٢) .
ووجه ((كلها)) في الرجل أنه على معنى الجماعة ، ولا يجوز مثله في جمع
التصحيح ؛ لأن له حكماً مفرداً ؛ لسلامته فيه ، ووجه ((كله)) أنه في معنى الجمع .

(١) المغني ٥١/٢ .

(٢) توضيح المقاصد ١٠٦٢ .

وأما نحو قوله :

يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

ف((كل)) فيه نعت ، أي : الكاملين في الحسن ، كما في : ((مررت بالرجل كل الرجل)) .

قوله [وأما نحو قوله : يا أشبه] أي : مما أضيف فيه ((كل)) إلى ظاهر مثل المؤكد ، وهذا عجز بيت لكثير عزة صدره :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم^(١)

و((كم)) خبرية مبتدأ ، و((قد ذكرتك)) خبر ، واستشهد ابن مالك في شرح التسهيل بهذا على قوله في التسهيل^(٢) : ((إنه قد يستغنى بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بـ)) ((كل)) عن الإضافة إلى ضميره)) ونازعه أبو حيان^(٣) بما ذكره الشارح من قوله : ((فكل .. الخ)) .

لكن قل المصنف في المغني^(٤) : ((إن قول أبي حيان ليس بشيء ؛ لأن التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد)) ،

(١) البيت من البسيط لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٤٥ ، وشرح شواهد المغني ٥١٨/٢ ، ولكثير في شرح التسهيل ١٥٤/٣ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في المعجم ١٣٨/٣ ، والمغني ١٩٤/١ .

والشاهد فيه ((كل الناس)) إضافة ((كل)) إلى اسم ظاهر ، وحققها أن تضاف إلى اسم مضمّر راجع إلى المؤكد إذا كان تأكيداً لمرفة .

(٢) شرح التسهيل ١٥٣/٣ - ١٥٤ .

(٣) الارتشاف ٦١٠/٢ .

(٤) المغني ١٩٤/١ ((كل)) .

[و] يكون [بأجمع] للمفرد المذكر [وجمعه] للمؤنثة ، [وجمعهما] ،
فجمع ((أجمع)) : ((أجمعون)) ، وجمع ((جمعاء)) : ((جُمع)) .
ولا يؤكد بهذه الألفاظ في الأكثر إلا بعد ((كُلُّ)) ، فلهذا كانت [غير
مضافة] لضمير المؤكد كـ ((جاء الجيشُ كُلُّه أجمع ، والقبيلة كُلُّها جمعاء
والقومُ كُلُّهم أجمعون ، و النساء كلهن جمع)) .
والظاهر أنَّ التوكيد بها بعد ((كل)) توكيد بالمرادف .

والعجب من الشارح كيف لم يستحضره مع شغفه بكلام المصنف ، ومن
الشهاب القاسمي حيث أجاب : ((بأنَّ الاحتمال الذي قاله أبو حيان خلاف المتبادر ،
فلا يقدح في الاستدلال على هذا الأمر الظني)) انتهى . ولو استحضر كلام المغني
أغتنه عن هذا التكلف .

قوله [جمع] بضم الجيم وفتح الميم .
قوله [ولا يؤكد بهذه الألفاظ في الأكثر إلا بعد ((كُلُّ))] أفهم أنَّ المؤكد بها
متبوع ((كل)) لا ((كل)) ، ومراده بما أفهمه كلامه من قلة التأكيد بها بدون
((كل)) أنه قليل بالنسبة لجيئها بعدها ، فلا يتنافى أنه كثير في نفسه فصيحاً لكثرة
وروده ، كقوله تعالى : ﴿ لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ^(١) .

قوله [فلهذا كانت غير مضافة] أي : لفظاً ، وهي مضافة نية على ما سيأتي ،
وعلى القول بأنها معارف بالعلمية الجنسية على الإحاطة والشمول فلا إضافة لا
لفظاً ولا نية .

(١) الحجر - ٣٩ .

وزعم بعضهم أن ((كلاً)) ترفع احتمال التخصيص ، و ((أجمع)) ترفع احتمال التفرق ، وهو مردود بقوله تعالى : ﴿لَاغَوِيَّتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ؛ إذ الإغواء لا يختص بوقت واحد ، فلا دلالة لـ ((أجمع)) على اتحاد الوقت . وفهم من كلامه أن ((أجمع وجمعاء)) لا يشيان ، وأن ما عداهما من ألفاظ التوكيد معرفة .

وأما ((أجمع)) فصرح في الشرح ^(١) بأنه معرفة بنية الإضافة ،

قوله [وزعم بعضهم] هو الفراء .

قوله [وهو مردود بقوله تعالى ﴿لَاغَوِيَّتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾] ^(٢) يمكن أن يكون مراد الفراء : أنها ترفع ما ذكر إذا وقعت بعد ((كل)) لا مطلقاً ، فلا رد بالآية .

قوله [وفهم من كلامه] حيث اقتصر على جمعها ولم يذكر تشبيها ، فلا يجوز : ((جاء الزيدان أجمعان)) ولا ((الهندان جمعان)) ، خلافاً للكوفيين والأخفش أجازوا ذلك قياساً مع اعترافهم بعدم السماع .

قوله [وإن ما عداهما من ألفاظ التوكيد معرفة] ؛ لأنه ذكر أنه مضاف لضمير المؤكد ، فلزم أنه معرفة بالإضافة .

قوله [بأنه معرفة بنية الإضافة] نسب هذا القول لسيويه ، ^(٣) وقيل : بالعلمية ؛ لأنها أعلام للتوكيد ، علقت على معنى الإحاطة بما تتبعه ،

(١) شرح القطر - ٢٨٩ .

(٢) ص - ٨٢ .

(٣) كل هذا البحث نص ما في المصع ١٤٠/٣ - ١٤١ ((بحث التوكيد)) .

ومثله ((جمعاء)) .

تتمة : أكدوا بعد ((أجمع)) بـ ((أكتع)) فـ ((أبصع)) فـ ((أبتع)) ،
وبعد ((جمعاء)) بـ ((كتعاء)) فـ ((بصعاء)) فـ ((بتعاء)) ،

❧ كـ ((أسلمة)) ونحوه من أعلام الأجناس ، وهذا قول صاحب البديع
وغيره ، واختاره ابن الحالج ، وصححه أبو حيان .

قل : ((ويؤيده : أنه لم يصرف ، وليس بصفة ولا شبهها ، وما منع - وليس
كذلك - وهو معرفة فلان منع هو تعريف العلمية ، فإنه جمع بالواو والنون ، ولا يجمع
من المعروف بهما إلا العلم)) .

وفيه كلام يأتي إن شاء الله تعالى في باب موانع الصرف .
قوله [ومثله جمعاء] وكذا توابعه الآتية .

قوله [بأكتع ...] قيل : لا معنى لهذه الكلمات حل الأفراد مثل ((حسنَ بسن))
وقيل : ((أكتع)) مشتق من ((حولُ كتيع)) أي : تام ، و ((أبصع)) بالهملة من
((بصع العرق)) أي : سل ، وباللعجمة من ((بضع)) أي : روي ، و ((أبتع))
من ((البتّع)) وهو طول العنق مع شلة مغرزه ، وعلى هذا فليست من التوكيد
بالمراف ، وبه صرح الهنلي .

وكلام الرضي يفهم خلافه لأنه قل ^(١) :

((إنَّ التأكيد اللفظي إمّا إعادة اللفظ بلفظه ، أو تقويته بموازيه مع اتفاقهما في
الحرف الأخير ، ويسمى إتباعاً ، وهو على ثلاثة أضرب ؛ لأنه إما أن يكون للثاني
معنى ظاهر نحو : ((هنيئاً مريئاً)) ، أو لا يكون له معنى أصلاً ، ❧

(١) شرح الكافية ٣٣٣/١ ((التوكيد)) .

وشذ مجيء ذلك على خلاف هذا وتسمى : توابع ((أجمع)) ، تقول :
 ((جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون)) .
 ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ، ولا إلى النصب ،

بل ضُم إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى وإن لم يكن له في
 حل الأفراد معنى نحو ((حَسَنَ بَسَن)) ، أو يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو :
 ((خبيث نبيث)) ، من نبث الشيء أي : استخرجه ، وقولهم : ((أكتعون أبصعون
 أبتعون)) قيل من القسم الثاني ، أي : لا معنى لها مفردة ، وقيل من الثالث))
 انتهى المقصود ملخصاً .

قوله [وشذ مجيء ...] كقول بعضهم : ((أجمعه أبصعه)) وقول آخر : ((جمع
 بتع)) ، وقوله :

نَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا^(١)

ونقل المصنف في التذكرة عن ابن الخباز انه لا ترتيب بين ((أبصع وأبتع)) ،
 وقال ابن مالك في نكت الحلبية لك أن تبدأ بعد ((أجمع)) بأيهما شئت .

قوله [ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع] أي : يشبه قطع الشيء عن نفسه لاتحاد
 المؤكد معنى ، ويفارق النعت : بأن المقصود منه المعنى لا الذات ، والمعنى مغاير ،
 ومن ثم في نعت التوكيد القطع .

(١) الرجز بلا نسبة في التسهيل ١٥٧/٣ وشرح ابن عتيل ٢١٠/٣ والمجمع ١٣٩/٣ ، وقبله :

يا ليتني كنتُ صبيّاً مُرَضَّعاً

وما أراه الخشي أن ما بعد ((أجمع)) أعني ((أكتع وأبتع)) لا يؤكد بهن بمفردهن لأنهن توابع ،
 وفي الرمز التأكيد بـ ((أكتع)) بمفردها وهو شاذ .

ولا عطف بعضها على بعض ، ولا إتباعها النكرة ، بخلاف النعت ، كما قل [وهي بخلاف الثعوت] المتعددة لواحد نحو : ((جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر)) يجوز أن تتعاطف ؛ لاختلاف معانيها ، كقوله تعالى : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ^(١) الآية .

و [لا يجوز أن تتعاطف المؤكدات] بل تورد متتابعة دون فصل كما تقدم ؛ لاتحاد معناها ، فنزلت منزلة الشئ الواحد .
وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة قل في الجامع ^(٢) : ((فالأرجح أن يبدأ بالمفرد فالظرف فالجملة)) .

قوله [ولا عطف بعضها] أجاز ابن الطراوة تعاطفها ، وينبغي أن يكون مبنياً في ((كل وأجمعين)) على اختلاف معنهما .

قوله [ولا إتباعها النكرة] ؛ لأنها معارف : إمّا بالإضافة لفظاً أو نية أو بالعلمية الجنسية على ما مرّ .

تنبيه : لا يجوز الفصل بين المؤكد بـ ((أما)) على الأصح ، وأجاز الفراء ((مررت بالقوم أما أجمعين وأما بعضهم)) ، ولا يجوز أن يكون تابِعاً مخذوف عند المتأخرين ، وأجازه الخليل وسيبويه كما بيّنه في مبحث الحذف من مغنى اللبيب :

قوله [لاتحاد معناها] لأنها وإن تعددت عين المؤكد .

قوله [فالأرجح أن يبدأ] من ذلك قوله تعالى :

☞☞

(١) الأعلى - ١ .

(٢) الجامع ١٨٥ - تحقيق الهرمبل .

[و] المؤكدات [لا يجوز أن يتبعن نكرة] مطلقاً عند البصريين لما
تقدم من أنها معارف بالإضافة

❦ ❦ ❦ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴿١١﴾ وَحِينَئِذٍ فَلَا حُلَّةَ لِقَوْلِ
صاحب تلخيص المفتاح (١):

((إنما قدم ((من آل فرعون)) على ما بعده ؛ لأنه لو أخر لتوهم أنه صلة
((يكتم)) ، ولم يفد أنه ((من آل فرعون)) ؛ لأنَّ الشئ إذا جاء على الأصل لا
يسأل عنه)) .

مع أنَّ ما ذكره معترضٌ كما بيناه في حواشي شرحه الصغير .
ومن خلاف هذا الترتيب ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ ﴾ (١٢) ، وجعله
بدلاً ضعيفاً ؛ لأنه مشتق .

وهذه الآية حجة على ابن عصفور في قوله ((إنَّ ذلك الترتيب واجب)) .
وأما ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ (١٣) فيحتمل أن يكون ((مبارك)) خبر
محذوف ، ولا أدري وجه ذكر هذه المسألة وحققها أن تذكر في باب النعت .

قوله [لأنها معارف بالإضافة] أو بالعلمية .

(١) غافر - ٢٨ .

(٢) تلخيص المفتاح ٣٩ - مطبوع بمقدمة المطول .

(٣) المائدة - ٥٤ .

(٤) الأنعام ٩٢ ، ١٥٥ .

[وندر] قوله :

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ [يَا لَيْتَ عِنْتَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبٌ]

وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقاً ، وبعضهم : إن أفادت النكرة ، وصححه في الأوضح ^(١) ، وقال ابن مالك ^(٢) : ((هو أولى بالصواب ؛ لصحة السماع بذلك ولأن من قل : ((صمتُ شهراً)) قد يريد جميعه وقد يريد أكثره ، ففي قوله احتمال)) يرفعه التوكيد .

واستند في السماع إلى شواهد من كلام العرب أوردها ، ومن الوارد قول عائشة - رضي الله عنها - ^(٣) : ((ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهراً كله إلا رمضان)) .

قوله [لكنه شاقه ... ^(٤)] الشوق : نزاع النفس إلى الشيء ، و((أن)) بالفتح في محل رفع على أنه فاعل ((شاقه)) ، و((يا)) لجرد التنبيه .

قوله [وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقاً] أي : أفادت أم لم تفد ، وقول الأوضح ^(٥) : ((وإذا لم تفد النكرة لم يجوز باتفاق)) مشكلاً .

(١) الأوضح ٢٢/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٥٢٧/١ ((التوكيد)) .

(٣) مسلم - باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان .

(٤) البيت من البسيط لعبد الله بن مسلم المذلي في أشعار المذليين ٩١٠/٢ ، وبلا نسبة في الأوضح ٢٢/٣ . والشاهد فيه ((حول كله)) فقد أكد النكرة ((حول)) غدوديتها ، فلحلول معلوم الأول والآخر ، واللفظ المؤكد ((كل)) يدل على الإحاطة .

(٥) الأوضح ٢٢/٣ .

وتحصل الفائلة بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة
كما في البيت ، ومن أنشد ((شهراً)) مكان ((حول)) فقد حرّفه ، قاله
في الأوضح^(١) .

قوله [بأن تكون النكرة محدودة] اقتضى كلام الرضي^(٢) والشاطبي أن مذهب
الكوفيين جواز تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار وإن يكن زمنياً محدوداً ؛ لأنهما مثلاً
بـ ((دينار ودرهم)) .

(١) الأوضح ٣/٣٣ .

(٢) شرح الكافية ١/ ٣٣٥ ((التوكيد)) .

[عطف البيان]

[و] الثالث منها : [عطف البيان] أي : معطوف البيان ، سمي بذلك ؛ لأنه تكرر لزيادة بيان ، فكأنك رددته على نفسه ، ولم يحتاج إلى حرف ؛ لأنه عينُ الأول . [وهو تابع موضح] لمتبوعه إن كان معرفة ،

قوله [أي : معطوف] أشار إلى أنَّ العطف مصدر بمعنى اسم المفعول ، وقد يقل : إنه صار حقيقة عرفية في التابع المخصوص فلا تأويل .

قوله [موضح ...] هذا هو الغالب فيه ، وقد يكون للمدح ففي الكشف ^(١) : ((أنَّ)) البيت الحرام)) في قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكُفَّةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ عطف بيان ((للكمة)) على جهة المدح)) ، وذهب جماعة إلى أنه يكون للتوكيد في قوله :
يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا ^(٢)

وتبعه المصنف في الشذور ، وحقق ما يتعلق بذلك في المغني في الباب السابع .

(١) الكشف ٦٨١/١ تفسير سورة المائدة - ٩٧ .

(٢) جزء بيتٍ من الرجز للري الرمة في شرح الشذور ٣٨١ وليس في ديوانه ، ولرؤبة في ديوانه ١٧٤ والمغني ٣٨٨/٢ ، وتماه :

إني وأسطارٍ سَطْرُنَ سَطْرًا لَقَائِلُ يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا

والشاهد فيه : ((يا نصر نصر نصرا)) ، فـ ((نصر)) الأول منادى ، والثاني عطف بيان عليه ، باعتبار لفظه لأنَّ الأول مرفوع ، فبيانه مرفوع ، والثالث بيان عليه باعتبار محله لأنَّ محل المنادى النصب ، وأشكل عليه ابن الطراوة بأن الشيء لا يبين نفسه ، وإنما البيت من التوكيد اللفظي ووافقه ابن مالك . انظر شرح الشذور .

[أو مخصص] له إن كان نكرة كالنعت ، إلا أنه مخالف له في أنه
[جامد غير مؤول] بمشتق .

وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص .
وخرج بقوله : ((موضح أو مخصص)) : بقية التوابع غير النعت ،
وبما بعده : النعت .

[فيوافق متبوعه] في أربعة من عشرة أشياء تقدمت في النعت ،

قوله [في أنه جامد] قل في التسهيل^(١) : ((أو بمنزلة)) أي : بأن كان صفة
فصار علماً بالغلبة ، كالصعق والرحمن والرحيم .

قوله [غير مؤول بمشتق] أي : فيكفي جموده ظاهراً وإن كان مما يمكن تأويله
بمشتق .

قوله [بقية التوابع] لا يراد : أن البطل والتوكيد قد يوضحان ؛ لأنه غير مقصود
بهما بالذات .

فإن قيل : يشكل على خروج البطل أن كلما جاز فيه عطف البيان جاز فيه البطل
إلا ما استثنى ، وذلك يدل على أن المقصود فيهما واحد .
وأجيب : بأن جواز الأمرين على مقصدين .

قوله [فيوافق متبوعه ...] تفريع على كونه كالنعت بناءً على أن المتبادر النعت
الحقيقي ، وتوافقه فيها لازم إلا لعارض ؛ لكونه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث .

(١) شرح التسهيل ١٨٧٣ ((عطف البيان)) .

[ك :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ]

فـ ((عمر)) بيان لـ ((أبو حفص)) ، ذكر لإيضاحه ، وقد تبعه في
الرفع والإفراد والتذكير والتعريف ، [و ((هذا خاتمٌ حديدٌ))] ،
فـ ((حديد)) عطفٌ بيانٍ لـ ((خاتم)) ذكر لتخصيصه ، وقد تبعه في
الثلاثة الأول والتنكير .

وأفهم كلامه أَنَّ عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفاً وتنكيراً ،

قوله [كأقسم بالله ...] صدر بيتٌ قاله أعرابي لا رؤية كما زعمه ابن يعيش
لأنه لم يدرك أمير المؤمنين ((عمر)) المراد بالبيت ، وعجزه :
مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ^(١)
وأصل قوله ذلك أنه استحتمل الإمام عمر ، وقال : إِنَّ نَاقَتِي قَدْ نَقَبَتْ ، فقل له :
كذبت ، ولم يحمله .

قوله [إنه لا يخالف متبوعه] تعريفاً وتنكيراً ؛ لاشتراطه موافقته له في ذلك ،
قال في التوضيح^(٢) : ((وقولُ الزخشي^(٣) : إِنَّ ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ عطفٌ على ﴿ ﴿

-
- (١) الرجز لرؤية في شرح المفصل ٦٤٢/٢ وليس في ديوانه وهو لأعرابي في شرح التصريح ١٢١/١
وبلا نسبة في شرح الشذور ٣٧٩ .
والشاهد فيه ((أبو حفص عمر)) فإنَّ ((عمر)) عطف بيان على قوله ((أبو حفص)) .
(٢) الأوضح ٣٣/٣ - ٣٤ ((عطف البيان)) .
(٣) الكشف ٣٨٧/١ تفسير سورة آل عمران آية - ٩٧ .

❧ ❧ ﴿آيَاتُ يَتَنَاتُ﴾ مخالفٌ لإجماعهم)) ، وحكم عليه بالسهو في الباب الرابع من المغني ، واعتذر عنه في الجهة السادسة من الباب الخامس^(١) بأنه عبر عن البذل بعطف البيان لتأخيهما .

وهذا الاعتذار لا يصح ؛ لأنَّ البذل والمبذل منه لا يتخالفان بالإفراد والجمعية في بذل كلٍّ من كل كما هو المتبادر هنا ، ولهذا نصَّوا على أنَّ المبذل منه إذا كان متعدداً وكان البذل غيرُ وافٍ بالعدة تعيَّن القطعُ ، وحينئذٍ فـ ((مقام إبراهيم)) : مبتدأٌ حذف خبره ، أي : منها .

والخلاصة : أنَّ في الآية مانعين من البيان : التخالف تعريفاً وتنكيراً ، والتخالف إفراداً وجمعية ؛ لأنَّ التوافق فيهما شرط في البيان كما عرفت ومانعاً من البذل ، والمصنف لم يعرِّج في المانع من البيان إلا على التخالف في الأول الخاص بالبيان ، فلذا يأتي له الاعتذار المتقدم .

وذلك إما غفلة عن التخالف بالإفراد والجمعية ، أو لأنَّ وحدته باعتبار كونه بمنزلة آياتٍ كثيرة ؛ لظهور شأنه وقوة دلالة على قدرة الله تعالى وعلى نبوة إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، أو باعتبار اشتماله على آياتٍ كثيرة .

فإنَّ كل واحدٍ من أثر قدمه في صخرة صماء ، وغوصه فيها إلى الكعبيين ، ❧ ❧

(١) المغني ٥٧٢/٤ ((الباب الرابع ما افرق فيه عطف البيان والبذل)) ، وأنظره في ٥٧٥/٢ ((الباب الخامس الجهة السادسة)) .

.....
.....
❧❧ وإلانة بعض الصخور دون بعض ، وبقائه دون سائر آياتِ الأنبياء ، وحفظه من كثرة الأعداء آية مستقلة ، ويؤيده القراءة على التوحيد ، أو أراد أنه بطل مقطوع فسمّاه بدلاً باعتبار أصله وإنْ خُرُجَ بالقطع على البدلية .

هذا وقل الدماميني : ((أراد الزخشي البطل ، فلا يتعيّن القطع إلا إذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضمّاً إلى المذكور المطابقة للمبطل منه ، أما إذا نوى فلا يجب القطع ، بل يجوز هو والإتباع ، ويجوز أن ينو معطوف في الآية أي : ((مقام إبراهيم)) و ((أمن من دخله)) وكثير سواهما ...)) انتهى مع تغيير .

وهذا ذكره في بحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط^(١) عند قول المصنف : ((ولاشترائط الرابط في بطل البعض وجب في نحو قولك : ((مررت بثلاثة زيد وعمر)) القطع بتقدير : منهم ؛ لأنه لو أتبع لكان بطلُ بعضٍ من غير ضمير)) . فقال الدماميني : ((لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الإطلاق بل هو مقيد بما لم ينو معطوف)) . واستطرد إلى الكلام على ما قاله الزخشي في الآية .

واقترضى كلام المصنف والدماميني : أنه لا يجوز أن يكون ما تبع المتعدد مما ليس وافياً بالعلّة بطل بعض بتقدير الضمير ، وقد يتوقف فيه : بأنّ الضمير في بطل البعض والاشتمال يقدر ، وقد قيل : في ((مقام إبراهيم)) إنه بطل بعض فتأمل . وبقي عليه أن يقول : إنّ كلامه أفهم أنه لا يشترط أن يكون عطف البيان أخصّ من متبوعه ؛ لأنه اكتفى فيه بالموافقة في مطلق التعريف . ❧❧

(١) يعني : ذكره الدماميني في شرحه على المغني عند قول ابن هشام

﴿ قل في التوضيح ﴾^(١) : ((وقولُ الزخشري والجرجاني : يشترط كونه أوضح من متبوعه مخالفٌ لقول سيبويه في ((يا هذا ذا الجمّة)) إنّ ((ذا الجمّة)) عطف بيان ، مع أنّ الإشارة أوضح من المضاف إلى نفي الأداة)) انتهى .
وهذا القول اختاره ابن مالك وجعل تابع اسم الإشارة إذا كان جامداً بياناً لا نعتاً وردّ على من جعله نعتاً ، وقل^(٢) :

((أكثر المتأخرين يقلّد بعضهم بعضاً في ذلك ، والحامل لهم عليه توهمهم أنّ عطف البيان لا يكون إلا أنحص من متبوعه ، وليس كذلك ، فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ، ولا يمتنع كون المنعوت أنحص من النعت ، وقد هُدّي ابن السيد الحق في المسألة ، فجعل ذلك عطفًا لا نعتاً ، وكذلك ابن جني)) انتهى .

وفي التأييد الذي قاله في التوضيح نظر ؛ لاحتمال أنّ سيبويه بنى ذلك على أنّ أل في ((الجمّة)) لتعريف الحضور ، وهو أعرف من اسم الإشارة على ما نقله المصنف في المغني عن ابن عصفور في بحث أل والجهة السادسة^(٣) ، وأقرّه وإن كان مخالفاً ؛ لإطلاقهم أنّ اسم الإشارة أعرف من المعرّف بـأل ، كما أسلفنا التنبيه عليه في بحث المعرفة والنكرة .

(١) الأوضح ٣٤/٣ ((عطف البيان)) .

(٢) شرح التسهيل ١٨٧/٣ ((عطف البيان))

(٣) المغني ٥٧/١ ، ٥٧٠/٢ ، شرح الجمل آخر بحث عطف البيان .

وأنه قد يكون في النكرات ، ومنع بعضهم^(١) ذلك وخصّه بالمعارف وأوجب البدلية في ما أستند إليه المجيز ؛ محتجاً بأنّ البيان بيانٌ كاسمه والنكرة مجهولة ، والمجهول لا يبيّن المجهول ، ودفع : بأنّ بعض النكرات قد يكون أخص من بعض ، والأخص يبيّن غيره .

[ويعرب بدل كلٍ من كلّ] ؛ لما فيه من تقرير معنى الكلام وتوكيله لكونه على نية تكرار العامل ، وذلك مطرد [إن لم يمتنع] الاستغناء عنه أو [إحلاله محل الأول] فإن امتنع ذلك تعيّن كونه عطف بيان ، كقولك ((هند قام زيد أخوها)) ، ف((أخوها)) عطف بيان على ((زيد)) لا بدل ؛ لأنّ البدل في نية تكرار العامل ، فهو من جملة أخرى ، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدأ ،

قوله [في ما استند إليه المجيز] من نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴾ و ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾^(٢) .
قوله [لما فيه] أي : البدل .

(١) وهم البصريون ، الارتشاف ٦٠٥/٢ ، شرح التصريح ١٣٦/٢ .

(٢) إبراهيم - ١٦ ، النور - ٣٥ .

و [كقوله] أي الشاعر :

[أنا ابنُ الثَّارِكِ البَكْرِيِّ بشرٍ] عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعًا

ف((بشر)) عطفُ بيانٍ على ((البكري)) لا بدل ؛ إذ لا يحل محله ؛
لأنه يستلزم إضافة الوصف المفرد المقرون بل إلى الخالي عنها وعن الإضافة
لتاليها وهو غير جائز كما تقدم .

[وقوله :

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا] أَعِيذُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا^(١)

ف((عبد شمس ونوفلاً)) عطفًا بيانٍ على ((أخويننا)) لا بدلان ؛
لأنهما لو كانا كذلك لكانا في تقدير حرف النداء ، فيلزم ضم ((نوفل)) ؛
لأنه مفرد معرفة .

ومما يمتنع إحلاله محل الأول نحو : ((يا زيد الحارث)) ،

قوله [عليه الطير^(٢) ...] ((عليه)) متعلق بـ((وقوعاً)) ، والطيْر : مبتدأ ،
وجملة ترقبه خبر ، والجملة حل من بشر ، ووقوعاً : مفعول له ، أي ترقبه لأجل
الوقوع عليه .

قوله [ومما يمتنع إحلاله محل الأول نحو يا زيد الحارث] ؛ لأن ما فيه أل لا ينادى
إلا مع ((أي)) ، أو كان لفظ الجلالة ، أو علماً محكيّاً من جملة .

(١) البيت من الطويل لطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية ٦١/٨ . والدرر ٢٦١ . وشرح
التصريح ١٣٢/٢ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٥٣٥/٨ . والشاهد واضح من كلام الشارح .

(٢) البيت من الوافر للمرار الأسدي في ديوانه ٤٦٥ . وشرح التصريح ١٣٣/٢ . وبلا نسبة في
الأوضح ٣٧٣ ، وشرح الشذور ٣٨٠ والشاهد واضح من كلام الشارح والمحشي .

و((يا أيها الرجل زيد ، وخالدٌ أفضلُ الناس الرجل والنساء)) .
تنبيه : تعيُنُ عطف البيان فيما ذكر مبني على أن البذل لابد أن يكون
صلحاً للإحلال محل الأول .
قل المصنف في حواشيه على التسهيل : وفيه نظر ؛ لأنهم يغتفرون في
الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل ،

قوله [و((يا أيها الرجل زيد))] ؛ لأنَّ صفة ((أي)) يجب أن تكون مقرونة
بـك ولتنوين ((زيد)) .
قوله [وخالد أفضل الرجل والنساء] مما أضيف فيه (أفعل) إلى عام أتبع
بقسيميه لأنَّ أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه ، فيلزم كون (خالد) بعض النساء.
ومما يمتنع إحلاله محلَّ الأول نحو : ((يا زيد هذا)) مما أتبع فيه المنادى باسم
إشارة ؛ لأنه لا يحذف حرف النداء من اسم الإشارة ، وأحسن من ذلك أن يقل : لأنه
يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف .
قوله [لابد أن يكون صلحاً] هذا لا يظهر في نحو : ((هند قام زيد أخوها))
وإنما وجهه عدم الاستغناء كما مرَّ .
قوله [لأنهم يغتفرون ...] قضيته جواز نصب البذل المفرد إذا تبع منادى
منصوباً ؛ لأنَّ أصل البذل من الثواني ، وهذا يردُّ قولهم :
إنَّ البذل في النداء كالمستقل فإنَّ خُصَّ الجواز بالمعطوف على البذل أشكل
الفرق بين البذل والمعطوف عليه ، مع جريان المعنى الذي نظر إليه فيهما .
إلا أن يفرَّق بينهما بضعف استقلال المعطوف على البذل لتعدد مرتبة التبعية
فيه ؛ لأنه تابع التابع .

وقد أجازوا في ((إنك أنت)) كون ((أنت)) تأكيداً أو كونه بدلاً مع أنه لا يجوز ((إن أنت)) .

وقال أبو سعيد عليّ بن مسعود في كتابه المستوفى^(١) : ((أولى ما يقل في ((نعم الرجل زيد)) أنّ ((زيداً)) بدل من ((الرجل)) ، ولا يلزم أنّ يجوز : ((نعم زيد)) .

وقال الإمام الرازي : ((وهذا الاستثناء مبنيّ على أنّ المبدل منه ليس مهذباً بالكلية ؛ لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر ، كقولك : ((زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً)) فلو أسقطته لم يصح كلامك)) ، وعليه الرضي والسعد^(٢) .

قوله [وقد أجازوا ...] قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزوه ، بأنّ ما بمعنى ((أنت)) مع إعرابه يجوز أنّ يلي ((أنّ)) مع استقامة المعنى ، ولا كذلك فيما نحن فيه ، وكذا يقل في الفرق بين ما هنا ، ونحو : ((ربّ شاة وسخلتها)) ، مع أنّ ((ربّ)) مختصة بالنكرة ؛ لأنّ ما بمعنى ((سخلتها)) في الجملة ، كقولك ((وسخله لها)) بلا ((ربّ)) .

ولا يرد نحو ((اضرب أنت)) ، فد ((أنت)) تأكيد لفظي مع أنّ الأمر لا يعمل في البارز فقد اغتفروا في الثاني ما لم يغتفروا في الأول ، وذلك للتسامح في التأكيد اللفظي ؛ لأنه غير مقصود للحكم ، فلي تأمل .

قوله [وقال الإمام الرازي وهذا الاستثناء ...] كلامه ظاهر في جميع الصور .

(١) المستوفى ١١٠/١ - ١١١ .

(٢) شرح الكافية ٣٤٢/١ ، شرح التصريح ١٣٣/٢

وقد ذكروا فروقاً آخر بين البيان والبدل تطلب من المطولات

قوله [تطلب من المطولات] ذكر منها في الباب الرابع جملة ، وكذا في شرح التوضيح ، وزاد عليه ^(١) ، فمن الفروق أنه لا يتبع ضميراً ؛ لأنه في البيان بمنزلة النعت في المشتقات .

قل في المغني في بحث ((أن)) : ((وذهل عن هذه النكتة الزخشري ، فلجاز أن يكون ﴿ أَنْ اعْبُدُوا ﴾ بياناً للهاء في ﴿ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ ...)) ^(٢) .

قل اللمامي ^(٣) : ((وليست هذه النكتة بالتي تصل في القوة إلى حيث يوصف الزخشري بالذهول عنها ، وإنما رآها غير معتبرة بناءً على أن ما نزل منزلة الشيء لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه له ، ألا ترى أن المتلاد المفرد المعين منزل منزلة الضمير ، والضمير لا ينعت مطلقاً على المشهور ، ومع ذلك لا يمتنع نعت المتلاد عند الجمهور)) أه .

وقل في الباب الرابع ^(٤) : ((إن الكسائي أجاز أن يُنعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم ، وأجاز الزخشري مجى عطف البيان للمدح ؛ فعلى ذلك لا يمتنع مثل ما ذكر في عطف البيان)) انتهى ملخصاً .

ومنها : إن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً للجملة ، بخلاف البدل ، ويشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في بحث الفصل والوصل :



(١) المغني ٤٥٥/٢ ((ما افرق فيه عطف البيان والبدل)) ، وشرح التصريح ١٣٣/٢ - ١٣٤ .

(٢) المغني ٣٣/١ بحث ((أن)) المفتوحة المخففة ، والكشاف ٦٩٥/١ ، ٦٩٦ تفسير المائدة ١١٧ .

(٣) حاشية المغني ١٣٧/١ ، مع التصرف ببعض العبارات .

(٤) المغني ٤٥٥/٢ .

﴿وجعلوا جملة ف﴾ ﴿قَالَ يَا آدَمُ﴾ عطف بيان على ﴿فَوَسَّوْا إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ﴾^(١).
واعلم أنه لم يحك في المغني فيما افترق فيه البيان والمبدل خلافاً في جواز وقوع
المبدل الجملة ، ولا في بحث الجمل التي لها محل ، لكنه في بحث الجمل التي لا محل لها
في الكلام على الجملة المفسرة قل ما نصه^(٢) : ((ولم يثبت الجمهور وقوع المبدل
والبيان جملة)) انتهى .

وفي المرادي في باب المبدل^(٣) : ((ذكر كثير من النحويين أنَّ الجملة قد تبدل من
الجملة)) إلى أنَّ قل : ((وفي الارتشاف أنَّ ما استدلوا به لا تقوم به حجة))
فليحذر ذلك .

وبما يمكن أنَّ يجعل من الفروق - ولم يذكره في المغني فيما افترقا فيه ، ولا ذكره
شارح التوضيح - : أنَّ حذف المعطوف عليه عطف بيان لم يثبت جوازه .
واختلف في المبدل منه ، كما ذكره في بحث الجملة المفسرة .
ثم ذكر عن أبي علي في البغداديات : إنه لم يثبت .
ولم يذكر في مباحث الحذف : حذف المعطوف عليه عطف بيان ، وذكر حذف
المبدل منه .



ونقله عن ابن مالك والأخفش .

(١) طه - ١٢٠ .

(٢) المغني ٤٠٣/٢ ((الباب الثاني)) .

(٣) توضيح المقاصد ١٦٠/٢ - ١٦١ ، وانظر الارتشاف ٦٢٧/٢ .

﴿ وَأَنَّهُمَا خَرَجَا عَلَيْهِ ﴾^(١) : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنُكُمُ الْكَذِبَ ﴾ وَأَنَّ الْأَصْلَ :
 ((لما تصفه)) ، و((الكذب)) بدل من الماء .

(١) النحل - ١١٦.

[عطف النسق]

[و] الرابع منها : [عطفُ النسق] - بفتح السين ، اسم مصدر ،
بمعنى : اسم المفعول ، يقال : نسقت الكلام أنسقه ، أي : عطفت بعضه
على بعض ، والمصدر بالتسكين - وهو تابع

قوله [بمعنى اسم المفعول] يجوز أن يكون هذا المركب الإضافي اسماً اصطلاحياً
للتابع المخصوص ، فلا حاجة لتأويل العطف بالمعطوف والنسق بالنسوق .
قوله [وهو تابع ...] قال أبو حيان ^(١) : « لا يحتاج عطف النسق إلى حدٍّ ؛ لأنه
تابع بأدوات محصورة » ، ولا يخفى سقوطه ؛

لأنَّ عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذكره ؛ ولأنه :
إنَّ أراد أن يعبر عنه بعبارة لا تكون حدًّا ففيه نظر ؛ لأنَّ تلك العبارة إنَّ كانت
نحو : « (تابع بأدوات محصورة) » أو « (بالواو ...) » أو « (هو الواقع بعد الواو ...) »
فلا يخفى أنَّ هذه حدود ؛ لأنه لا معنى للحدِّ في هذه الفنون إلا ما يفيد تصور
المعرف .

وإنَّ أراد : أنه يكفي أن يقل : يجوز العطف بالواو الخ ، فلا يخفى ضعف بيان
أحكام العطف بدون تصور معناه .

قوله [تابع] - أي : من حيث الرتبة لا الذكر - جنس .

(١) الارتشاف ٦٢٩٢ أول باب عطف النسق .

يتوسط بينه وبين متبوعه في الإتيان أحد الحروف الآتية .

ثم العطف :

أما على اللفظ - وهو الأصل - وشرطه : إمكان توجه العامل إلى المعطوف .

أو على المحل ، وله شروط ثلاثة : إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح ،

قوله [يتوسط] أي : لفظاً أو تقديرأ ؛ لأنّ الحرف قد يحذف .

قوله [أحد الحروف] فصلٌ أخرج ما عدا النسق ، ونحو : ((جاء زيد بنفسه ، ومررت بغضنفر)) أي : أسد ، وقوله ((الآتية)) فصلٌ أخرج هذين ؛ لأنّ الباء و((أي)) ليسا من الحروف الآتية ؛ إذ الباء ليست من حروف العطف مطلقاً و((أي)) ليست منها على الصحيح .

وشمل التعريف النعوت المعطوفة ، وهو صحيح ؛ لأنّ إعرابها بالعطفية لا بالتبعية ؛ لأنّ المعطوف منها لا يسمّى نعتاً في الاصطلاح ، وقد مرّ ما يتعلق بذلك في ((تعدد الخبر)) ، وكلام ابن الحلّج يقتضي خلافه فانظر شراح الكافية .

قوله [إمكان توجه العامل إلى المعطوف] فلا يجوز في نحو : ((ما جاءني من امرأة ولا زيد)) إلا الرفع عطفاً على الموضع ؛ لأنّ ((من)) الزائدة لا تعمل في المعارف .

قوله [وله شروط] أي : عند المحققين

قوله [إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح] نحو ((ليس زيد بقائم)) ، فيجوز أن تسقط الباء فينصب ، ولا يجوز ((مررت بزيد وعمرأ)) خلافاً لابن جني ؛ لأنه لا يجوز ((مررت زيدا)) ،

❧ وأما :

تَمْرُونَ الدَّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا^(١)

فضرورة ، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً بدليل :

فإن لم تجد من دُونِ عَدْنَانَ وَالِدَاءِ ودُونَ مَعْدُ فلتَرُعْكَ الْعَوَاضِلُ^(٢)

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آثَاءِ اللَّيْلِ فَسَيِّحٌ وَأَطْرَافُ النَّهَارِ ﴾^(٣) ، فـ ((أطراف)) منصوب عطفاً على محل ((آثاء)) ، وليست ((من)) زائدة .

(١) صدر بيت من الرافر لجربير في ديوانه ٤٦٦ ، والخزانة ١١٨/٩ ، ١١٩ ، ١٢١ ، وبلا نسبة في المغني ١٠٢/١ وشرح ابن عقيل ١٥٠/٢ ، وتعلمه :

تَمْرُونَ الدَّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامَكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

والشاهد فيه ((تمرون الديار)) فقد حذف الجار وأوصل الفعل اللازم ((تمرون)) إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه على المفعولية وأصل الكلام ((تمرون بالديار)) وهو ضرورة لا يرتكب ويقتصر على السماع .

(٢) البيت من الطويل للبيد في ديوانه ١٣٦ وأمالى المرتضى ١٧٨/١ وشرح أبيات سيويه للأعلم ٧٥/١ وبلا نسبة في الإنصاف ٣٣٤/١ والمغني ٤٧٣/٢ .

والشاهد فيه قوله ((دون معد)) فقد عطف ((دون)) هذه المنصوبة على ((دون)) الأولى المجرورة بالحرف ؛ لأن محل الأولى النصب لأن المجرور مفعول به في المعنى ، فالعمل ((تجد)) يتعلّى إلى مفعوله الثاني بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى ، فإن معنى ((لم تجد من دون عدنان)) : ((ولم تجد دون عدنان واحد)) .

(٣) طه - ١٣٠ .

وكون الموضع بحق الأصالة ، ووجود المحرز ، أي : الطالب لذلك المحل .
أو على التوهم ، وشرطه : صحة دخول ذلك العامل المتوهم ،

قوله [وكون الموضع بحق الأصالة] فلا يجوز : ((هذا ضارب زيداً وأخيه)) ؛
لأنّ الوصف المستوفي لشروط العمل الأصلُ إعماله لا إضافته ؛ لالتحاقه بالفعل ،
وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله :

فَظَلَّ طُهَةً لِلْحَمِّ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ^(١)
بعطف ((قدير)) بالجر على محل ((صفيف)) المنصوب ، والـ ((قدير))
المطبوخ في القدر .

وأجيب : بأنّ الأصل : طابخ قدير ، ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه ،
أو أنه عطف على ((صفيف)) ، ولكن خفض على الجوار ، أو على توهم أنّ
الصفيف مجرور بالإضافة .

قوله [ووجود ... الطالب ...] بهذا امتنع مسائل : منها ((إنّ زيداً وعمرو
قائمان)) ؛ لأنّ الطالب لرفع ((زيد)) هو الابتداء ، والابتداء هو التجرد ،
والتجرد قد زال بدخول ((إنّ)) ، وخالف في هذا الشرط بعض البصريين ، ومرّ في
باب اسم الفاعل والمصدر ما يتعلق بذلك .

قوله [صحة دخول العامل المتوهم] كقوله :

وَمَا كُنْتُ ذَا نِيرَبٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْمِلٍ فِيهِمْ مُنْمِلٍ^(٢)

الـ ((نيرب)) : النيمة ، والـ ((منمل)) : الكثير النيمة ،

(١) البيت تقدم تخريجه في بحث إعمال اسم الفاعل ص ٢٩٠ السابقة .

(٢) البيت من التقارب بلا نسبة في الغني ٤٧٧/٢ والمجع ١٩٧/٣ والدرر ١٦٥/١ ، والشاهد واضح .

وشرط حسنه كثرة دخوله هناك .

وحروف العطف تسعة ، وهي قسمان :

ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى ، وهو ستة : الواو ، والفاء ،
وثم ، وحتى ، و أو ، وأم .

وما يقتضي التشريك في اللفظ فقط ، وهو ثلاثة : بل ، ولكن ، ولا .
والعطف يكون [بالواو لمطلق الجمع] بين المتعاطفين في الحكم ،

والـ ((منمش)) : المفسد ذات البين ، فقوله : ((ولا منمش)) يجز
((منمش)) عطفاً على ((ذا)) ، على توهم أنه مجرور بالباء ؛ لصحة دخول الباء
على خبر ((كان)) وإن كان قليلاً .

قوله [كثرة دخوله هناك] كقوله :

بدا لي أنني لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ آتياً^(١)
يجز ((سابق)) على ((مدرك)) ؛ لتوهم أنه مجرور بالباء ، ودخول الباء في خبر
((ليس)) كثير .

واعلم أنه كما وقع العطف في المجرور وقع في المجزوم ، ووقع أيضاً في المرفوع
اسماً ، وفي المنصوب اسماً وفعلًا ، وفي المركبات ، فانظر الباب الرابع من المغني .

قوله [لمطلق الجمع] قال في المغني^(٢) : ((وقول بعضهم أنها للجمع المطلق غيرُ
سديد ؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع بلا قيد))

(١) البيت تقدم تخريجه في بحث نواصب الفعل المضارع ٥٧٧ .

(٢) المغني ٣٥٤/٢ ((الواو المفرة - العاطفة)) .

لا بقيد ترتيب ولا معية ، فتعطف الشيء : على صاحبه في الحكم نحو : ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾ ^(١) ، وعلى سابقه نحو : ﴿ وَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٢) ، وعلى لاحقه نحو : ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ^(٣) .
فلو قيل : ((جاء زيد وعمرو)) احتمل المعاني الثلاثة المذكورة .
وهي مختلفة في القلة والكثرة فمجيئها للمعية أكثر ، ولترتيب كثير ،
ولعكسه قليل .

فقد ظهر لك أنّ استعمالها في كلٍّ من هذه الثلاثة من حيث أنه جمع
استعمل حقيقي .

❧❧ واعترض : بأنّ معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معية أو
غيرها ، فالتقييد بالمطلق إطلاق في المعنى ، فلا فرق بين العبارتين .
ولا يشبه هذا تفرقة الفقهاء بين مطلق الماء والماء المطلق ؛ لأنّ الماء المطلق غلب
في عرف الشرع على شيء خاصٍ اشتهر .

قوله [استعمل حقيقي] ؛ لأنه استعمل للكلمة في ما وضعت له .
وقيّد بقوله ((من حيث أنه جمع)) ؛ لأنه لو اعتبر خصوص أحد الثلاثة كان
مجازاً ، وهذا جارٍ في كل عامٍ استعمل في فرد من أفرادها .

(١) العنكبوت - ١٥ .

(٢) الحديد - ٢٦ .

(٣) الشورى - ٣ .

وقد ذكروا لها أحداً وعشرين حكماً تختص بها من بين أخواتها لسنا
بصدد ذكرها فعليك بالمطولات .

قوله [فعليك بالمطولات] قد ذكرها في شرح التوضيح^(١)، واقتصر في المغني
على خمسة عشر ، ولا حاجة لنقلها لشهرة شرح التوضيح .
نعم ينبغي التنبيه على أنهم جعلوا مما انفردت به عطف سبي على أجنبي في
الاشتغال ونحوه ، نحو : ((زيدا ضربت عمراً وأخاه)) و ((زيد مررت بقومك
وقومه)) .

وقد يقل : هلا اكتفوا بالربط بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج إلى الربط في
الجملة ، وعللوه بأنها تجعل الجملتين واحدة ، ويتبادر أنها إذا كفت في ربط الجملة
يكون ربطها في الجملة الواحدة أولى .

وإن شارح التوضيح عدّ مما تنفرد به : امتناع الحكاية معها ، قل^(٢) : ((فلا يقل
(من زيدا)) بالنصب لمن قل : ((رأيت زيدا)) انتهى .

وفيه نظر ؛ لأنهم أطلقوا العاطف الذي يمنع اقترانه بـ ((من)) الحكاية ،
وبعضهم خصه بالواو والفاء ، ولم أر من خصه بالواو فقط .

وكان ينبغي أن يجعل بدل هذا أنه لا يطل حكاية التابع بها نحو : ((من زيدا
وعمراً)) ؛ لأنهم اشترطوا لحكاية العلم بعد ((من)) أن لا يتبع إلا إذا كان التابع
ابناً متصلاً بعلم أو علماً معطوفاً بالواو .

☞☞

(١) شرح التصريح ١٣٥/٢ وما بعدها والمغني ٣٥٥/٢ وما بعدها .

(٢) شرح التصريح ١٣٦/٢ ((عطف النسق)) .

❧ وبقي هنا مسألة لا بأس بذكرها ، وهي أَنَّ الرضي قل ^(١) :

فائدة : في عطف الاسم والفعل والجمله دفعُ توهم أَنَّ المتبوع وقع عن سهو وغلط ، والثاني تدارك له أو أَنَّ المتكلم قصد أحدهما .

ثم قل : ((اعلم أنك إذا نفيت نحو : ((جاءني زيدٌ وعمرو)) مثلاً وقلت : ((ما جاءني زيد وعمرو)) ، فهي لنفي المركب ، أعني : المجيئين ، والمركب كما ينتفي بانتفاء جزأيه معاً ينتفي بانتفاء أحد جزأيه دون الآخر ، فيحتمل أن يكون معناه : انتفى المجيئان كلاهما ، وأن يكون المعنى انتفى أحد المجيئين .

فإذا قصدت التنصيص على المعنى الأول جئت بـ ((لا)) الزائدة بعد واو العطف ، فقلت : ((ما جاء زيد ولا عمرو)) وقد تزايد طرداً حيث لا يمكن [نفي] أحد الفعلين كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾ ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ ^(٢) ؛ لأنَّ الاستواء بمعنى التساوي ، فإذا انتفت المساواة من أحد الطرفين فلا بد من انتفائها من الآخر .

وما قيل : من أنَّ زيادة ((لا)) لدفع وهم أنَّ المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت ليس بشيء ؛

(١) شرح الكافية ٣٦٤/٢ ((حروف العطف)) والكلام من بعض النسخ فانظر حاشية الصفحة المذكورة ، وقوله ((فائدة في)) ليس في الرضي والأولى حذف ((في)) وجعل ((فائدة)) مضافة إلى ((عطف)) ، أو إبقاؤها على جعلها خبراً و ((دفع)) مبتدأ مؤخرًا .

(٢) فصلت - ٣٤ ، فاطر - ٢٢ .

[والفاء] للجمع في الحكم مع [الترتيب] المعنوي والذكرى ،

☞ لأن نفي الشيء مطلقاً وإرادة نفيه مقيداً خلاف الظاهر ، كما تقول :
((ما جاءني رجل)) وتريد ((رجلاً قصيراً)) ونحوه .

فإن كررت العامل فقلت : ((ما جاءني زيد وما جاءني عمرو)) : فهو عند سيويوه نفي للمجيئين المنقطع أحدهما عن الآخر ، كأن المخاطب توهم أنه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعاً عن مجيء الآخر ، فرفعت بهذا الكلام وهمه .
وعند المازني هو لنفي مطلق المجيئين معاً ، كما كان من دون تكرير العامل ، وهذا أقرب ، ويكون فائدة تكرار النفي كفاية لزيادة ((لا)) بعد الواو ، نعم تكرار الفعل المنفي في ذلك الغرض أصرح)) .

قوله [مع الترتيب المعنوي والذكرى] المعنوي : هو أن يكون المعطوف بها لاحقاً كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ ﴾ ^(١) .

والذكرى هو أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظاً ، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول ، وخصه الرضي ^(٢) بعطف الجمل .

هذا والترتيب بمعنى : الترتيب ؛ لأنه على حقيقته غير حاصل لا من المتكلم ولا من الفاعل .

(١) الانقطاع - ٧ .

(٢) شرح الكافية ٣٦٥/٢ والكلام في نسخة من نسخ الشرح فانظر هامش الصفحة المذكورة ((حروف العطف)) .

وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو : ﴿ وَتَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ الآية .

[والتعقيب] وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة ، لكنه في كل شيء بحسبه ،

قوله [وأكثر ما يكون هذا] أي : ولا ينحصر فيه كما هو ظاهر كلام المغني فراجع له ؛ لأنه قل^(١) : ((وذكرى : وهو عطف مفصل على مجمل)) .

ومن غير الأكثر : ﴿ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَوْئِىُ السَّكَرِينِ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ سَبَّأُوا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءُوا فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾^(٣) ، فإن ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره .

قوله [الآية^(٤)] إنما احتاج لذلك ؛ لأن تمام التفصيل في بقيتها .

قوله [لكنه في كل شيء بحسبه] كذا في المغني^(٥) .

قل اللماميني : ((يشير إلى ما أشار إليه ابن الحاجب^(٦) من أن المعتبر ما يعد في العلة مترتباً من غير مهلة فقد يطول الزمان

(١) المغني ١٦٧/١ ((الفاء العاطفة)) .

(٢) غافر - ٧٦ .

(٣) الزمر - ٧٤ .

(٤) قل تعالى : ﴿ وَتَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾ هود ٤٥ .

(٥) المغني ١٦٧/١ ((الفاء العاطفة)) .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٦/٢ ((حروف العطف)) وشرح اللماميني على المغني ٨٣/٢ - ٨٤ .

تقول : ((قام زيد فعمر)) إذا أعقب قيامَ عمرو قيامَ زيد .
 و((دخلتُ البصرة فالكوفة)) إذا لم تقم في البصرة ولا بينهما .
 و((تزوج فلانُ فولد له)) إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة
 الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته ،

والعادة تقضي في مثله بعدم المهلة ، وقد يقصر والعادة تقضي بالعكس ،
 فإنَّ الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى عظم الأمر فتستعمل الفاء ، وقد يستبعد
 الزمان القريب بالنسبة إلى طول أمر يقضي العرف بحصوله في زمن أقل منه .
 قلتُ : والذي يظهر من كلام جماعة أنَّ استعمال الفاء في ما تراخى زمان وقوعه
 من الأول سواء قصر في العرف أو لا إنما هو بطريق المجاز ، وظاهر كلام المصنف أنَّ
 استعمالها في ما بعد بحسب العادة تعقيباً وإنَّ طال الزمن استعمالُ حقيقي فتأمله))
 انتهى .

واعلم أنَّ الترتيب بين ما قبلها وما بعدها إذا عطفت مفرداً على مفرد :
 أمَّا في ملابستهما لمعنى العامل ، بأنَّ يلبسه ما قبلها أو قبل ملابسة ما بعدها .
 أو في تعلق مدلول العامل لموصوفهما نحو : ((يقدم الأفقه فالأقرأ)) .
 فمعنى التعقيب هنا كما هو ظاهر الحكم باستحقاق الأقرأ التقديم بعد الحكم
 باستحقاق الأفقه أو في تحقق الانصاف بهما ((جاءني الأكل فالنائم)) أي : الذي
 اتصف بالنوم عقب اتصافه بالأكل .

فالترتيب في مصادر تلك الصفات وإنَّ عطفت جملة على جملة أفادت أنَّ ابتداء
 حصول مضمون الجملة التي بعد الفاء عقب حصول مضمون الجملة الأولى بلا
 مهلة ، سواء كان حصولها بتمامها في زمن طويل أم لا .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ ، فمعناه : أردنا إهلاكها فبأها ، وقوله : ﴿ فَبَعَلَهُ غَنَاءٌ أَخْوَى ﴾ ، فمعناه : فمضت مدة فجعله غشاء ، أو الفاء بمعنى ((ثم)) .

قوله [وأما قوله ﴿ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ ...^(١)] جواب عن إيراد الآية على الترتيب ؛ لأن مجيء البأس قبل الإهلاك .

وقد يقال : لا وجه للإيراد بعد حمل الترتيب على ما يشمل الذكري ، وإنما يتجه إذا خصص بالمعنوي ، ويدل لذلك أنه لما قل في المغني إن الفراء احتج بها على عدم إفالة الفاء الترتيب ، قل^(٢) : ((وأجيب : بأن المعنى أردنا إهلاكها ، أو بأنها للترتيب الذكري)) فتأمل .

قوله [وقوله ﴿ فَبَعَلَهُ غَنَاءٌ ﴾ ...^(٣)] إيراد على التعقيب ؛ لأن جعله غشاء لا يتصل بإخراجه .

وقد يقال : هذا الإيراد بعد قوله : إن التعقيب في كل شيء بحسبه ، وإنما يظهر إذا حمل على المتبادر ، وهو الذي يقتضيه كلام المصنف في التوضيح^(٤) ؛ لأنه لم يفسره بفسره وأورد ما ذكر .

ولم يتنبه شارحه لذلك وهو الذي أوقع الشارح ، وبيان ذلك أن الفاء في الآية مثلها في ((تزوج زيد فولد له)) .

(١) الأعراف - ٤ .

(٢) المغني ١٦١/٨

(٣) الأعلى - ٥ .

(٤) الأوضح ٤٢/٣ ((عطف النسق)) .

وبدل على ذلك أَنَّ المصنف في المغني مثل للتعقيب بعد تفسيره بما ذكر بقوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ .

ثم قل ^(١) : ((وقيل : الغاء في هذه الآية للسببية وهي لا تستلزم التعقيب)) ، ولا فرق بين هذه الآية والتي في الشرح فتدبر .

هذا وأورد أَنَّ تقدير : ((فمضت ملة)) لا يدفع الاعتراض ؛ لأنَّ مضيَّ الملة لا يعقب ما قبله .

ويجيب : بأنه يكفي أَنَّ أول أجزاء المضي يعقب الإخراج وإنَّ لم يحصل بتمامه إلا في زمن طويل ، كما أشرنا إليه آنفاً ، وقد ذكره الرضي والسعد في المطول ^(٢) ، وجعلوا منه ﴿ تَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ .

واعلم أنه إنَّ فسر الـ ((أحوى)) بالـ ((أسود)) من الجفاف واليبس ، فـ ((أحوى)) صفة لـ ((غثاء)) ، وإنَّ فسر بالـ ((أسود)) من شلة الخضرة بكثرة الري كما فسر : ﴿ مُدْمَأْمَأَاتٍ ﴾ ^(٣) فهو حل من المرعى ، وأخر لتناسب القواصل ، وجعله صفة لـ ((غثاء)) كجعل ﴿ قِيَمًا ﴾ ^(٤) صفة لـ ﴿ عِوَجًا ﴾ ، قاله المصنف في الباب الخامس من المغني ^(٥) .

(١) المغني ١٦٢/٨ والآية من سورة الحج - ٦٣ .

(٢) شرح الكافية ٣٧/٢ ((حروف العطف)) ، والمطول - ٤٣٧ ((باب الفصل والوصل)) .

(٣) الرحمن - ٦٤ .

(٤) الكهف - ١ ، ٢ .

(٥) المغني ٥٣٤/٢

وقد تأتي للسببية فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو : ﴿ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ ^(١) وقول كعب رضي الله عنه :

بَانتَ سَعْدًا فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولٌ ^(٢)

وقد تأتي الفاء لجرد السببية والربط لا غير نحو : ((إن جئتني فأنا أكرمك)) وحينئذ لا يلزمها التعقيب ،

قوله [بين الجمل] أو الصفات نحو : ﴿ لَأَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُمٍ ﴾ ﴿ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴾ ﴿ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ﴾ ^(٣) .

قوله [وقد تأتي الفاء لجرد السببية] قل الرضي بعد أن تكلم على الفاء العاطفة ^(٤) :

((والتي لغير العاطف ، لا تخلو عن معنى الترتب ، وهي التي تسمى))

(١) القصص - ١٥ .

(٢) صدر بيت من البسيط لكعب بن زهير من قصيدة شهيرة يعتذر بها لرسول الله ﷺ ، وتماه :

بَانتَ سَعْدًا فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولٌ مُتَبِيلٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفَدْ مَكْبُولٌ

والشاهد فيه ((بانت سعدا فقلبي)) فالفاء للسببية فتفيد التعقيب لأن فراق سعدا سبب في ظني قلبه ، فالفاء للسببية والعطف معا .

(٣) الواقعة ٥٢ - ٥٤ .

(٤) شرح الكافية ٢ / ٣٦٦ - ٣٦٧ (حروف العطف) مع اختلاف النسخ فانظر حاشية الصفحة المذكورة .

وعلى هذا يحمل إطلاق قول ابن الحلب في أماليه ^(١) : ((أَنْ الْفَاءُ السَّبِيَّةُ لَا يَلْزِمُهَا التَّعْقِيبُ)) .

❧ فاء السببية ، وتختص بالجر ، وتدخل على ما هو جزء مع تقدم كلمة الشرط نحو : ((إِنْ لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ)) ، وبدونها نحو : ((زَيْدٌ فَاضِلٌ فَأَكْرَمَهُ)) ، وتعريفه بأن يصلح تقدير ((إذا)) الشرطية قبل الفاء ، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها ؛ لأنَّ المعنى في مثالنا إذا كانا كذا فأكرمه .

وهو كثير في القرآن المجيد وغيره ، قال تعالى : ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقَهُ مِنْ طِينٍ ﴾ ^(٢) ، قال فَاخْرُجْ مِنْهَا ^(٣) ، أي : إذا كان عندك هذا الكبر فاحرج ، ﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي ﴾ ^(٤) ، أي : إذا كنت لعتني فأنظرني ، و ﴿ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ ﴾ ^(٥) ، أي : إذا اخترت الدنيا على الآخرة فإنك من المنظرين ^(٦) ، وتقول : ((أَكْرَمُ زَيْدٌ فَإِنَّهُ فَاضِلٌ)) ، فهذه دخلت على ما هو الشرط في المعنى ، كما أنَّ الأولى دخلت على ما هو الجزء في المعنى ، ولا تنافي بين السببية والعاطفة .

(١) أمالي ابن الحلب ١٣٣٦ .

(٢) ص - ٧٦ ، ٧٧ .

(٣) ص - ٧٩ .

(٤) ص - ٨٠ .

(٥) هنا سقط من كلام الرضي جُمْلٌ يجب إثباتها لتتميم المعنى وهي قوله ((﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ ﴾)) أي : إذا أعطيتني هذا المراد فبعزتك ﴿ لَأُعِزَّنَّهُمْ ﴾ ، وكثيراً ما تكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك إذا كان ما بعدها مسبباً لما قبله كقوله تعالى ﴿ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴾ ، وتقول : أَكْرَمُ زَيْدٌ ...

[و ((ثم))] للجمع مع [الترتيب] كما تقدم .

[و [المهلة ، أي : [التراخي] في الزمان ، نحو : ﴿ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَسْرَهُ ﴾ ^(١) ونحو : ﴿ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴾ ^(٢) .

❧ فتكون سببية وعاطفة جملة على جملة ، نحو : ((يقوم زيدٌ فيغضب عمرو)) لكن لا يلزمها العطف نحو : ((إن لقيته فأكرمه)) .
وقد يؤتى في الكلام بفاءٍ تقع موقع الفاء السببية ، وهي زائلة ، وفائدة زيادتها : التنبيه على أنّ ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط ، وذلك كما في ((إذا)) غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴾ ^(٣) إلى قوله ﴿ فَسَبِّحْ ﴾ ((انتهى .

وتضمن كلامه أنّ ((إذا)) الشرطية تحذف مع فعل الشرط .
وعليه يتخرج ما يقع للمصنفين كثيراً من تقدير ((إذا)) وفعل الشرط ، لكن المشهور تقدير ((إن)) وفعل الشرط .

(١) عيس - ٢٢ .

(٢) طه - ١٢٢ .

(٣) النصر - ١ - ٣ .

وقد تأتي بمعنى الواو نحو : ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ،
وبمعنى الفاء كقوله :

كَهَزَ الرُّدَيْنِيُّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ^(١)

قوله [وقد تأتي بمعنى الواو نحو : ﴿خَلَقَكُمْ ...﴾^(٢)] بدليل ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا﴾^(٣) بالواو في الأعراف ، والقصة واحدة .
وأعلم أن قوماً زعموا أنها لا تفيد الترتيب ، وتمسكوا بالآية التي ذكرها الشارح ،
وأجاب المصنف في المغني عنها بخمسة أجوبة^(٤) ، ولم يذكر الجواب بأنها بمعنى
الواو : ((أحدها : أن العطف على محذوف ، أي : من نفس واحدة أنشأها ثم جعل
منها زوجها .

الثاني : أن العطف على ((واحدة)) على تأويلها بالفعل ، أي : من نفس
توحدت ثم جعل منها زوجها .

الثالث : أن اللرية أخرجت من ظهر آدم ، ثم خلقت حواء من قصيره .
الرابع : إن خلق حواء من آدم لما لم تجر علة بمثله أتى بـ ((ثم)) إيداناً بترتيبه
وتراخيه في الإعجاب ، وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه .

(١) البيت من المتقارب لأبي داود الأبلخي في ديوانه ٢٩٢ ، وشرح التصريح ١٤٠/٢ ، وبلا نسبة في
المغني ١١٩/١ . والشاهد فيه ((ثم اضطرب)) فإن ((ثم)) في موضع الفاء فإن المز إذا جرى في
الأنابيب اضطرب الرمح ولم يترأخ ذلك .

(٢) الزمر - ٦ .

(٣) الأعراف - ١٨٩ .

(٤) المغني ١١٨/١ ((ثم)) .

الخامس : أن ((ثم)) لترتيب الإخبار)) انتهى .

وزعم الأخفش أنها تتخلف عن المهلة والتراخي ، بدليل قولك : ((أعجبي ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب)) ؛ لأن ((ثم)) في ذلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخي بين الإخبارين .

قل في المغني^(١) : ((وجعل منه ابن مالك ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ الآية ، وقد مرَّ البحث في ذلك)) ، يعني : أن ((ثم)) فيها لترتيب الإخبار .

ومن العجب قول شرح التوضيح^(٢) : ((إنه في المغني قل في هذه الآية)) والظاهر أن ((ثم)) فيه واقعة موقع الفاء)) انتهى ؛ لأنه لم يقل ذلك ، وإنما قل ((والظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله :

جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرْبَ))

ووقعها في الآية بمعنى الفاء لا يخلص من الإشكال .

تنبيه : قل الرضي^(٣) :

((وقد تكون ((ثم)) والفاء لمجرد التلرج في الارتقاء وإن لم يكن الثاني مرتباً في الذكر على الأول ، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه نحو : ((بالله فאלه)) و((والله ثم والله)) ،

(١) المغني ١١٨/١ ((ثم)) وشرح التسهيل ٢١٤/٣ والآية من سورة الإنعام - ١٥٤ .

(٢) شرح التصريح ١٤٠/٢ ، والمغني ١١٨/١ - ١١٩ فلاحظ جيداً .

(٣) شرح الكافية ٣١٧/٢ - ٣٨ ((حروف العطف))

❦ وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴿ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿ ^(٢) .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٣) ، أي : ثم نجازيهم بما عملوا لأنه كان شهيداً على ما يعملون فأقام العلة مقام المعلول .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَنَفَّارٌ لَّكَ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ ﴾ ^(٤) ، أي : بقي على الهدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح ، فاستعمل ((ثم)) [إما] نظراً إلى تمام البقاء ، أو استبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها ؛ لأنَّ البقاء عليها أفضل)) انتهى ^(٥) .

وقد تجيء ((ثم)) نصيحة ، كما قيل في قول المفتاح : ثم يتفرع لإفصلها عن عذوف ، أي : فيحصل الإيماء ثم يتفرع .

وفي شرح المشارق : أنها تجيء لمجرد استفتاح الكلام .

وزعم الأخفش والكوفيون : أنَّ ((ثم)) تقع زائدة ، وحلوا على ذلك ❦❦

(١) الانقطار ١٧ - ١٨ .

(٢) النبأ ٤ - ٥ .

(٣) يونس - ٤٦ .

(٤) طه - ٨٢ .

(٥) كلام الرضي .

☞ قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾^(١) ، جعلوا ((تاب)) هو الجواب ، و((ثم)) زائدة .

ورّد بالنع ، وأنّ الجواب محذوف تقديره : فجاءوا إلى الله فاستغفروه ثم تاب عليهم ، وفي البحر^(٢) : تقديره تاب عليهم ، وكرر للتوكيد ، أو أريد بالأول إنشاء التوبة ، وبالثاني استدامتها .

وقيل : إنّ ((إذا)) بعد ((حتى)) قد تجرد عن الشرط وتبقى مجرد الوقت ، فلا تحتاج إلى جواب ، بل تكون غاية للفعل الذي قبلها ، وهو ((خلقوا)) ، وأما قول زهير :

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوًى فَثُمَّ إِذَا أُمْسَيْتُ أُمْسَيْتُ غَدَاً^(٣)
فالفاء فيه زائدة لا ((ثم)) .

(١) التوبة - ١١٦ .

(٢) البحر المحيط ١٠٩/٥ تفسير سورة التوبة ١١٦ ، وما ذكره الحشي معنى كلام أبي حيان .

(٣) البيت من الطويل لزهير في شرح التسهيل ٢١٤/٣ ، والأشبه والنظائر ٥٥/١ ، والمغني ١١٧/١ وبلا نسبة في المعجم ١٦٤/٣ ، والشامد فيه زيادة الفاء في قوله ((فثم)) ولم يحكم بزيادة ((ثم)) لأنّ المعهود مجيء الفاء زائدة بخلاف ((ثم)) .

[وحتى] للجمع مع [الغاية] بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص ينقطع الحكم عنده .

[والتدرج] بأن ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية ، ولهذا اشترط في المعطوف بها أن يكون بعضاً مما قبلها ولو تقديرأ ،

قوله [في زيادة أو نقص] اجتماعاً في قوله :

فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكَمَةِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا ^(١)

قوله [ينقطع الحكم عنده] أي : ما ذكر من الزيادة والنقص ، ولو قل : ((عندهما)) كان أولى ؛ لأنَّ ((أو)) هنا تنويعية ، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة ، نصَّ عليه الأبدى ، قل المصنف في بحث الجملة المعترضة من المغني ^(٢) : ((وهو الحق)) .

قوله [ولهذا اشترط ...] لأنَّ الغاية والتدرج إنما يوجد إذا كان كذلك .

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في التسهيل ٢١٥/٣ ، والمغني ١٢٧/١ ، والجمع ١٨١/٣ ، والجنى الداني ٥٤٩ . والشاهد فيه قوله ((حتى الكمة ، وحتى بنينا الأصاغرا)) فإنَّ ما قبل ((حتى)) الأولى هم الضعفاء أو غير الأبطال وما بعدها هم ((الكمة)) أي : الأشداء الأبطال هم غاية لما قبلها في زيادة وينقطع الحكم وهو القهر والغلبة عندهم ، فأي غلبة بعد غلبة الأبطال ، وأمَّا ما قبل ((حتى)) الثانية فالأعداء يهابون لقاء رجالنا وما بعدها هم الأبناء الصغار وهم غاية لما قبل ((حتى)) ينقطع الحكم عندها ، فإنَّ الهيبة والوجل التي ترتبت على هزيمة الأبطال وقعت في قلوب الأعداء حتى من الأبناء الصغار .

(٢) المغني ٣٨٩/٢ .

كما في قوله :

ألقى الصَّحِيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا

إذ المراد ألقى ما يثقله حتى نعله .

أو شبيهاً ببعض نحو : ((أعجبتني الجارية حتى كلامها)) ، ويمتنع :
حتى ولدها .

وشرط المعطوف بها أيضاً أن يكون اسماً ظاهراً .

قوله [كما في قوله : ألقى ^(١) ...] قاله ابن مروان في قصة المتلمس ، وهي مشهورة ، ((والصحيفة)) الكتاب الذي ألقاه في النهر ، وبالع بقاء الزاد والنعل ليخفف عن راحلته ، وينجو من عدوه ، و((يخفف)) منصوب بـ((أن)) مضمرة بعد ((كي)) ، و((الزاد)) بالنصب عطف على ((رحله)) .

والشاهد في ((حتى نعله)) ؛ لأنَّ ((النعل)) ليس بعض الزاد حقيقة بل بالتأويل الذي ذكره الشارح .

هذا ومقتضى كلامهم في باب الاشتغال أنَّ ((حتى)) هنا ليست عاطفة ، وأنَّ نعله منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور ، وتقدم ذلك مع جوابه ، وما في بابه .

قوله [وشرط المعطوف بها أن يكون اسماً ظاهراً] فلا تعطف الفعل ولا الجملة ؛ لأنها منقولة من الجارة وهي مختصة بالأسماء ولو تأويلأً .

وبهذا تعلم إنَّ قوله ((اسماً)) أولى من قول غيره ((مفرداً)) لأنه لا يخرج الفعل ؛ لأنه مفرد .



(١) البيت تقدم تخريجه في بحث الاشتغال ٥٥٦٢ .

❧❧ وعلل في المغني عدم عطفها الجمل^(١) بـ ((أن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات)) .
وأورد عليه اللمامي^(٢) : ((أنه لو قيل : فعلتُ مع زيدٍ ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسي)) كان المعطوف بها بعضاً مع أنه جملة ، وقد صرح النحاة وأهل المعاني : بأن الجملة تبدل مما قبلها بـ «بعضٍ من كل نحو : ﴿ أَمَدُكُمْ بِمَا تَعْلُمُونَ ﴾ أَمَدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾^(٣) والفعلُ يبدل من الفعل كذلك فما في المغني وإن تبعه عليه غيره مشكل)) .

ولعله لذلك لم يعلل الشارح اشتراط كونه اسماً بذلك ، كما فعل فيما قبله ، ولم يقل : ولهذا اشترط كونه اسماً أو وكونه اسماً عطفاً على مدخولِ اشترط ويذكر اشتراط الظاهر مستقلاً ؛ لأنه لا يظهر تعليله بذلك .

واعلم أنه وقع في المطول في أول باب الفصل والوصل ما يقتضى أن ((حتى)) تعطف الجمل ؛ لأنه لما ذكر صاحب التلخيص : ((أن شرط كون عطف الجملة الثانية على الأولى مقبولاً بالواو ونحوه أن يكون بينهما جهة جامعة)) قل^(٤) : ((الظاهر أنه أراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك ❧❧

(١) المغني ١٢٧/١ ((حتى)) .

(٢) حاشية اللمامي على المغني ٤٧٠/١ ، مع تغيير في العبارات .

(٣) الشعراء ١٣٢ - ١٣٣ .

(٤) المطول ٤٣٤ ، ٤٣٦ .

❧ ❧ كالفاء و ((ثم)) و ((حتى)) ، لكن صرّح بعد ذلك بأنها لا تعطف
الجملة .

قال السيد ^(١) : ((وظاهر [كلام] ((المفتاح)) يشعر بوقوعها بين الجملة حيث
قال في بحث العطف : ((ولا بدّ في ((حتى)) من التدرّج كما ينبئ عليه قوله :
وكنْتُ فتمّ من جُنْدٍ إبليسَ فارتقى بيّ الحُلّ حتّى صارَ إبليسُ من جُنْدِي ^(٢)))
إذ المتبادر أنه مثل لـ ((حتى)) العاطفة ، وحيثُ يجعل الشرط المذكور مخصوصاً
بـ ((حتى)) العاطفة للمفردات .

ويمكن أن يقال : ((حتى)) في البيت استثنائية فإنها والعاطفة ترجعان إلى أصل
واحد هي الجارة ، فاعتبار التدرّج في إحداهما ينبئ عن اعتباره في الأخرى رعاية
لجانب الأصل بقدر الإمكان ، ويمكن أن تجعل جارة بتقدير حرف المصدرية)) .
ولا تعطف الضمير ، فلا يقال : ((قام القوم حتى أنا)) .

وهذا الشرط نقله المصنف عن ابن هشام الخضراوي ^(٣) وقال : ((إنه لم يقف
عليه لغيره)) ، أقول : وهو ظاهر على ما تقدم من أن العاطفة منقولة عن الجارة ،
❧ ❧ وشرط مجرورها أن يكون ظاهراً خلافاً للكوفيين والمازني .

(١) حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٤٣٦ وانظر المفتاح ١٩١ ((العطف على المسند اليه)) .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في مفتاح العلوم ١٩١ . ومراد الحشي واضح من كلامه .

(٣) المغني ١٣٧/٨ ((حتى)) .

قال المصنف^(١) : والضابط أنَّ ما صحَّ استثناؤه صحَّ دخولها عليه ، وما لا فلا .

[لا للترتيب] ، فلا تفيده ، بل هي كالواو لمطلق الجمع ، لا كالفاء ، خلافاً للزخشرى^(٢) ؛ لأنك تقول : ((حفظت القرآن حتى سورة البقرة)) وإن كانت أول ما حفظت ، و((مات كلُّ أبٍ لي حتى آدم)) .

☞ نعم علل اشتراط ذلك فيها بأمر :

منها : ما يقتضي اعتبار هذا الشرط ،

ومنها : الفرق بينها وبين العاطفة ، وردّه ، لو سلّم ذلك لم يظهر هذا الشرط .

وزاد المصنف في الحواشي شرطاً آخر : ((وهو أنَّ يكون شريكاً في العمل ، فلا يجوز : صمت الأيام حتى يوم الفطر)) انتهى ، أي : لأنه بعد فرض كونه يوم فطر يستحيل صومه .

وظن شيخنا العلامة الغنيمي : أنَّ العبارة ((حتى يوم عيد الفطر)) .

فقل : ((المانع في هذا المثال شرعي ، والكلام في ((حتى)) على طريق اللغّة ، كما قالوا في الإبلحة التي من معاني الواو ، وكان يمكن التمثيل بـ)) مات الناس حتى عَجِبُ الدَّئِبِ)) فلعله أوضح من مثاله وإن كان لا يخلو عن شيء ، نعم اشتراط الغاية يغني عن هذا الشرط .

قوله [قل المصنّف والضابط] ينبغي تقديمه على قوله ((وشرط المعطوف)) ؛ لأنه متعلق بما قبله كما لا يخفى .

(١) هذا معنى كلامه في الأوضح ٤٧٣ .

(٢) شرح المفصل ٦١٣/٣ ((الفاء ونم وحتى تقتضي الترتيب)) .

ومن ادعى أنها للترتيب فمراده في ما يظهر : الترتيب الذهني على سبيل التدرج ، كما أفصح به ابن الحاجب^(١) والتفتازاني في المطول والكافي في شرح القواعد .

وإذا عطفت على مجرور فالأحسن إعادة الجار فرقاً بينها وبين الجارة .
وقل في التسهيل^(٢) : ((يجب ما لم يتعين العطف كمعجت من القوم حتى بنهم)) ، واستحسنه المصنف والعلامة ، وجزم به في الجامع ، وردّه أبو حيان . والعطف بها قليل ، ولذا أنكره الكوفيون^(٣) .

قوله [التفتازاني في المطول] عبارته^(٤) :

((والتحقيق أنّ المعتبر في ((حتى)) ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنياً من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ، ولا يعتبر الترتيب الخارجي ؛ لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخر نحو : ((مات كل أب لي حتى آدم)) ، أو في أثنائها نحو : ((مات الناس حتى الأنبياء)) ، أو في زمان واحد نحو : ((جاء القوم حتى خالد)) إذا جاؤك جميعهم و يكون خالد أضعفهم أو أقواهم)) .

قوله [وردّه أبو حيان] الأولى أن يقول : ((وإنّ ردّه أبو حيان)) . ❧❧

(١) قل ابن الحاجب في الكافية : ((والفاء للترتيب ، و ((ثم)) مثلها بمهلة ، وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه)) انظر شرح الكافية ٣١٣/٢ - ٣٦٩ ، وشرح الإعراب في قواعد الإعراب للكافي ٣٠٥ ، ٣٠٧ .

(٢) التسهيل ٢١٥/٣ - ٢١٦ ، المغني ١٢٨/١ ، حاشية العلامة ٤٧٢/١ ، الجامع تح المرميل ١٩٧ - ١٩٨ .

(٣) الأوضح ٤٤/٣ .

(٤) المطول - ٢٣٥ ((العطف على المسند إليه)) .

❧ قل في المغني^(١) : ((ورثه أبو حيان وقل : ((هي في المثل جارة ؛ إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض ، بخلاف العاطفة ، ولهذا منعوا : ((أعجبتني الجارية حتى ولدها)) وفي البيت - يعني النبي مثل به ابن مالك وهو قوله :

جُودُ يُمَنَّاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى بَأْسِ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينَا^(٢)
- محتملة)) .

وأقول : إنَّ شرط الجارة التالية ما يُفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو كبعض ، وقد ذكر ابن مالك^(٣) ذلك في باب حروف الجر ، وأقره أبو حيان عليه . ولا يلزم من امتناع ((أعجبتني الجارية حتى ابنها)) امتناع ((عجبت من القوم حتى بنيه)) ؛ لأنَّ اسم القوم يشمل أبناءهم ، واسم الجارية لا يشمل ابنها ،

-
- (١) المغني ١٢٨/١ . ومن قوله (هي في المثل إلى : محتملة) نص كلام أبي حيان كما في المغني .
(٢) البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل ٢١٦/٣ والمغني ١٢٨/١ والجمع ١٨٣/٣ .
والشاهد فيه كون ((حتى)) جارة بلا إعلال الجار لتعريف العطف ، والضابط أنَّ ((حتى)) إنَّ صلح محلها ((إلى)) كانت محتملة لأنَّ تكون جارة وعاطفة ، وإنَّ لم تصلح ((إلى)) محلها تعينت للعطف ، و ((إلى)) هنا لا تصلح فالعطف متعين ، فلا داعي لإعلال الجار لعدم الاشتباه بين الجارة والعاطفة حتى تحتلج إلى ما يفرق بينهما .
(٣) شرح التسهيل ٣٥/٣ ((باب حروف الجر)) ، وأقره أبو حيان في شرحه على التسهيل ، قاله الدسوقي في حاشية المغني ٣٤٩/١ .

ويظهر لي أنَّ الذي لحظه ابن مالك أنَّ الموضع الذي يصح أن تحل فيه ((إلى)) محلَّ ((حتى)) العاطفة فهي فيه محتملة للجارة ، فحيثُذِ يحتاج إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو : ((اعتكفت في الشهر حتى آخره)) ، بخلاف المثال والبيت السابقين)) انتهى ^(١) .

وقل اللماميني ^(٢) : ((لأبي حيان أن يقول : إنما يشمل اسم القوم أبناءهم إذا لم تقم قرينة على خلافه ، وهنا قامت قرينة ، وهي إضافة الأبناء إلى ضمير القوم)) . وأجاب الشمي ^(٣) بأنَّ : ((المراد شمول اسم القوم للأبناء في الجملة ، وفي تركيب من التراكيب ، لا في هذا التركيب الخاص ، ولو سُلِمَ فإضافة البنين إلى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين ؛ لجواز أن يكون الضمير أخصَّ مما يرجع إليه كالضمير في قوله تعالى : ﴿ وَوَلَّهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ فإنه راجع إلى المطلقات ، وهو أخص مما يرجع إليه ؛ لأنَّ المراد به الرجعيات ، [وبما يرجع إليه : الرجعيات] وغيرهن ، ولا امتناع في ذلك ، كما لو كرر الاسم الظاهر وخصص)) .

وقل الدماميني ^(٤) : ((إنَّ قوله إنَّ ((إلى)) لا تحل في المثال والبيت

(١) ما نقل نصاً من المغني .

(٢) حاشية اللماميني على المغني ٤٧٣/١ .

(٣) المنصف ٧٨ ((حتى)) . وما بين المعقوفين زيادة من المنصف يقتضيها السياق ، وجواب الشمي الثاني في منصفه ٧٨ أيضاً ، نقله المحشي بتصرف في عبارته .

(٤) شرح اللماميني على المغني ٤٧٣/١ .

[و ((أو)) لأحد الشيئين] نحو : ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ ^(١) ، [أو الأشياء] نحو : ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾ ^(٢) الآية ، [مفيدة بعد الطلب] إمّا : [التخيير] بين المتعاطفين نحو : ((تزوج هنداً أو أختها)) ، [أو الإباحة] نحو : ((تعلم فقهاً أو نحواً)) .

❧ محل ((حتى)) دعوى عارية عن الدليل ، وأي ما نعي يمنع من أن العجب من القوم انتهى إلى بينهم وإنّ فيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صلحاً لـ ((إلى)) ...)) .

وأجب الشُّمْنِي : ((بأنه ليس المانع من ذلك معنوياً بل صناعي ، وأمّا في المثل فلأنّ ((حتى)) الجارة لا تقابل بـ ((من)) ، وأمّا في البيت : فلأنّ ((حتى)) الجارة إذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضاً أخيراً أو كـ بعض ، والبائس وإن كان بعضاً من الخلق إلا أنه ليس ببعض أخيراً)) ، قل : ((وفي هذا نظر يعرف من كلام المطول)) وذكر التحقيق الذي قدمته .

قوله [بعد الطلب] أي : بعد صيغة الطلب ، وإن لم يكن هناك طلب نفس ؛ إذ لا طلب في الإباحة والتخير .

ثم الحمل على الإباحة بعد صيغة الأمر ظاهراً بخلاف غيرها من صيغ الطلب كالاستفهام ،

(١) الكهف - ١٩ .

(٢) المائدة - ٨٩ .

والفرق بينهما : جواز الجمع في الإبلحة دونه .

قل الشُّمْنِي^(١) : ((وليس المراد بها الإبلحة الشرعية ؛ لأنَّ الكلام في معنى ((أو)) بحسب اللغة قبل ظهور الشرع ، بل المراد الإبلحة بحسب العقل أو بحسب العرف ، أي وقت كان وعند أي قوم كانوا)) .

كما بيَّنه الرضي حيث قل^(٢) : ((وإذا كان في الأمر فله معنيان التخيير والإبلحة)) ، ثم قل : ((وأما في أقسام الطلب فالاستفهام نحو : ((أزيد عندك أم عمرو)) ولا تعرض فيه لشيء من المعاني المذكورة ، وأما التمني نحو : ((ليت لي فرساً أو حمراً)) فالظاهر فيه جواز الجمع ؛ إذ في الأغلب من يتمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معاً ، وأما التحضيض نحو : ((هلا تتعلم الفقه أو النحو)) ، و ((هلا تضرب زيداً أو عمراً)) فكالأمر في احتمال الإبلحة والتخيير بحسب القرينة)) .

قوله [والفرق بينهما جواز الجمع في الإبلحة ...] قل المصنف في الحواشي : ((يقولون : ((أو)) التي للتخيير تنافي الجمع ، و ((أو)) التي للإبلحة لا تأبله ، يعنون أنها لا تنافيه ، ويقولون : إنَّ التخيير في ما أصله الخطر ، والإبلحة في ما أصله الجواز ، ويردُّ على الأول : ((تزوج هنداً أو أختها)) و ((تزوج هنداً أو بنت عمها)) ، فإنَّ قالوا : الأصل الإبلحة في الأبضاع فسد بالمثل الأول ، وإنَّ قالوا المنع فسد بالثاني ؛ لأنها في الأول للتخيير ، وفي الثاني للإبلحة ، والحق أنَّ ((أو)) مشتركة وإنَّما يتيين أحد معانيها بالقرينة كسائر المشتركات)) انتهى .

(١) المنصف - ٣٩ ((بحث)) ((أو)) للإبلحة .

(٢) شرح الكافية ٣٧٠/٢ ((حروف العطف - أو)) .

ومفيدة [بعد الخبر] إمّا [الشك] من المتكلم كـ ((جاء زيد أو بكر)) ، [أو التشكيك] للسامع ، أي : إيقاعه في الشك ، ويعبر عنه بالإبهام نحو : ﴿ وَأَنَا أَوِيَاكُمْ لَعَلِّي هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ .

❧ وفي المطول^(١) : ((والفرق بينهما أنّ التخيير يفيدُ ثبوت الحكم لأحدهما فقط ، بخلاف الإباحة فإنه يجوز فيها الجمع أيضاً ، لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج)) .

قوله [ومفيدة بعد الخبر إمّا الشك ...] ظاهره أنّ ما عدا التخيير والإباحة إنما يكون بعد الخبر ، وهو ظاهر التوضيح^(٢) ، وبذلك صرح الأشموني فقل^(٣) : ((وما سواهما فبعد الخبر)) ، وصرح الشاطبي بأنّ الشك والإبهام يختصان بالخبر ، والباقي يستعمل في الموضعين ، وكلام المغني^(٤) يشعر به .

قوله [نحو : ﴿ وَأَنَا أَوِيَاكُمْ ... ﴾] قل في المغني^(٥) : ((الشاهد في الأولى)) ، وقل في اللعامي : ((فيهما)) .

والأقرب أنّ الشاهد في الثانية فقط ؛ لأنّ الشرط تقدم كلام خبري ، وهو إنما يتحقق بقوله ((لعلّي هدى)) ؛ لأنّ ما قبله ليس كلاماً ، ❧

(١) المطول - ٣٣٨ ((العطف على المسند إليه)) .

(٢) الأوضح ٥٢/٣ ((عطف النسق)) .

(٣) شرح الأشموني ١٠٦/٣ ((عطف النسق)) .

(٤) المغني ٦٧/١ ((أو)) .

(٥) سبأ - ٢٤ .

(٦) المغني ٦٧/١ . واللعامي على المغني ٢٤٥/١ ، وهذا فهم الحشي لكلام اللعامي لا نص كلامه .

أو التقسيم نحو : ((الاسم : نكرة أو معرفة)) ، ومنه قوله :
فَقَالُوا لَنَا يُتَنَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَّاسِلُ

❦ وإلى هذا أشار في شرح التوضيح فقال^(١) : ((... (فإنا أو إياكم لعلی هدی)
كلامٌ خبري ، و((أو في ضلال مبین)) للإبهام ، فيكون الشاهد في الثانية)) انتهى .
لكن قد يقل إن ((لعلی هدی أو في ضلال مبین)) خبرٌ عن الأول ، أو حذف
خبر الثاني ، أو بالعكس ، أو لا يتعين كونه خبراً عنهما وإنَّ صلح لذلك ؛ لأنه جار
ومجورور .

بقي أنه قل في المثل السائر : ((إنما خولف بين الحرفين في الدخول على الحق
والباطل ؛ لأنَّ صاحب الحقَّ كأنه مستعلٍ على جواد يركض به حيث شاء ، وصاحب
الباطل كأنه متغمس في ظلام منخفض فيه لا يدري أين يتوجه))^(٢) .

قوله [ومنه قوله : فقالوا ...^(٣)] ((أشرعت)) : صوبت ، تقول : أشرعت
الرمح نحو العدو ، إذا صوبته إلى جهته وقصدت طعنه به ، أراد أنه لا بدَّ من القتل أو
الأسر ، فأشار بإشراع صدور الرماح إلى الحالة الأولى ، وبالسَّ (سلاسل)) إلى الحالة
الثانية ، وإنما قل : ((ومنه)) لاحتمل أنَّ يكون المعنى لا بدَّ من أحدهما ، فحذف
المضاف ، كما قيل في : ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا الذُّلُومُ وَالْمَرْجَانُ﴾^(٤) .
❦

(١) شرح التصريح ١٤٥/٢ ((عطف النسق)) .

(٢) المثل السائر ٤٩٢ ((النوع العاشر)) .

(٣) البيت من الطويل لجعفر بن علبة الحارثي في الدرر ١١٩٦ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٢٧٣
والغني ٦٥/١ والمجمع ١٧٥/٣ ، والشاهد واضح .

(٤) الرحمن - ٢٢ .

تنبيه : من مجيء ((أو)) للتقسيم قوله تعالى : ﴿ إِنِّي فِي ذَلِكَ لِذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾^(١) ، وقد يتوهم أنها بمعنى الواو ، وإن الواو والفاء الين منها ؛ لأن القلب عبارة عن محل الإدراك ، وإلقاء السمع عن الجذ والاجتهاد وتحصيل تلك الإدراكات والمعارف ، ومعلوم أنه لابد من الأمرين جميعاً ، فاللقام مقام الواو والجامعة .

وهذا غفلة عن أن القوى العقلية قسمان : منها ما يكون في غاية الكمل والإشراق ويكون مخالفاً لسائر القوى العقلية بالكم والكيف ، أما الكم فلأن حصول المقدمات البديهية والحسية والتجريبية بها أكثر ، وأما الكيف فبتركب المقدمات على وجه ينساق إلى النتائج الحققة بأسهل وجه وأسرع وأمثل .

وهذه النفس القدسية تستغني في معرفة حقائق الأشياء عن الغير ، إلا أن ذلك في غاية التدور ، وإليه الإشارة بقوله : ﴿ إِنِّي فِي ذَلِكَ لِذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾ ، وذكره بلفظ التنكير ليدل على الكمل التام ، أي : لمن كان له قلب عظيم الاستعداد للوقوف على عالم القدس ، فإن التنكير يأتي للتعظيم .

وقوله : ﴿ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ إشارة إلى الثاني .

ولكثرة هذا القسم أمر في أكثر الآيات بالطلب والكسب نحو : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾^(٢) ، فتأمل .

(١) ق - ٣٧ .

(٢) الحج - ٤٦ .

قل بعضهم : أو الإضراب نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(١) .
وقد تأتي بمعنى الواو

قوله [قل بعضهم : أو الإضراب] قل ذلك سيويه^(٢) بشرط تقدم نفي أو نهى وإعادة العامل ، وقاله الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان مطلقاً ، والآية إنما يظهر القول بالإضراب فيها على هذا ، وقد أولها في المغني^(٣) بأمور فراجع .

وظاهر هذا أنّ ((أو)) التي للإضراب عاطفة وإن كان لا يقع بعدها إلا الجمل ؛ لأنّ العطف لا يختص بالمفردات ، وكلام الرضي^(٤) يقتضي^(٥) أنها غير عاطفة بل استئنافية .

قوله [بمعنى الواو] فتكون لمطلق الجمع . واعلم أنّ ابن جني أثبت مجيء ((أو)) بمعنى الواو ، وجعله من تلريج اللغة وعقد له باباً في الخصائص قل^(٦) :
((وذلك أنّ يشبه شيء شيئاً في موضع ، فيمضي حكمه على حكم الأول ، ثم يترقى منه إلى غيره ، فمن ذلك قولهم ((جالس الحسن أو ابن سيرين)) ، ولو جالسا جميعاً كان مطيعاً لا مخالفاً وإن كانت ((أو)) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشئتين ،

(١) الصافى - ١٤٧ .

(٢) الكتاب ١٨٨٣ .

(٣) المغني ٦٤٨ ((أو)) .

(٤) شرح الكافية ٣٦٩٢ ((حروف العطف))

(٥) هنا ينتهي السقط في المخطوطة أ والتي بدأ في بحث التوكيد .

(٦) الخصائص ٣٤٧/١ - ٣٤٨ .

كقوله :

جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا

❧ وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس ((أو)) ، بل لقرينة من جهة المعنى انضمت إلى ((أو)) ، وذلك لأنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما في مجالسته من الحظ ، وذلك موجود في مجالسة ابن سيرين ، ثم لما جرت ((أو)) في هذا الموضع مجرى الواو تدرج من ذلك إلى موضع عارٍ من هذه القرينة ، كقوله :

فَكَانَ سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرْتَ السُّوحُ^(١)
و((سواء وسيان)) لا تستعمل إلا بالواو .

قوله [جاء الخلافة ...^(٢)] البيت لجرير يمدح به سيدنا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، والمعنى : وكانت له قدرًا ، قل في المغني : ((والذي رأيته في ديوانه : إذ كانت)) .
قل للعمامي : هو لا يقدح في رواية الجماعة ، ويحتمل أن ((أو)) فيه للشك ، كأنه قل : نال الخلافة لما أرادها ؛ لأنه أحق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله به ، وكأنه شك أي ذلك من حيث كان فيه الصفات التي هو من أجلها أحق بالخلافة من غيره ، ومن حيث أنه من الذين يعتني الله بهم فيبلغهم أعلى المراتب .

(١) البيت من البسيط لأبي ذؤيب الهذلي في الخزانة ١٣٤/٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، وشرح أشعار المهذلين ١٢٢ وبلا نسبة في المغني ٦٣/١ . والشاهد فيه : ((سيان أن لا يسرحوا ... أو يسرحوه)) ؛ لأن ((أو)) لا تستعمل مع ((سيان)) بل الواو واستعملت ((أو)) هنا مع ((سيان)) مع عدم قرينة معنوية على إرادتها لأنه من تدرج اللغة على رأي ابن جني .

(٢) البيت تقدم تخريجه في ٥٠٤/٢ باب الفاعل . وانظر المغني ٦٢/١ وشرحه للدمامي ٢٤٨/١ .
والشاهد في قوله ((جاء الخلافة أو كانت)) : استعمل ((أو)) بمعنى الواو .

فائدتان :

الأولى : لا يعطف بـ ((أو)) بعد همز التسوية للتنافي بينهما ؛ لأنَّ ((أو)) تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء ، والتسوية تقتضي نفس الشيئين لا أحدهما نحو : ((سواء عليّ أقمتَ أو قعدتَ)) ، فإنَّ لم توجد الهمزة جاز العطف بها ، نصَّ عليه السَّيرافي في شرح الكتاب ، نحو : ((سواء عليّ قمتَ أو قعدتَ)) ، ومنه قول الفقهاء : ((سواء كان كذا أو كذا)) ، وقراءة ابن محيَّصن^(١) : ((أو لم تنذرهم)) ،

قوله [والتسوية تقتضي نفس أحدهما] الظاهر أنَّ يقول : والتسوية تقتضي متعدداً .

والحاصل : أنَّ التسوية من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً ، والعطف فيها بما اختصت به الواو .

وفي المغني^(٢) : ((إنَّ)) أم ((المتصلة تشاركها في ذلك لعطفها في نحو : ((سواء عليّ أقمتَ أم قعدتَ)) عما لا يستغنى)) .

لكنه قل في الحواشي : ((إنَّ هذا الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية ، والأصل : سواء قيامك وعودك ، فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو ، فثبت أنَّ الواو مختصة بهذا الحكم ، لا يشاركها فيه غيرها)) .

(١) نقل القراءة في المغني ٤٣/١ ، قل ((وفي كامل المذلي : أنَّ ابن محيَّصن قرأ من طريق الزعفراني

((سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم)) وهذا من الشذوذ بمكان)) والآية في البقرة ٦ ويس ١٠ .

(٢) المغني ٣٥٦/٢ ((حرف الواو)) .

وأما تخطيط المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه فيها اللماميني .

قوله [فقد ناقشه فيها اللماميني] سنده في المناقشة عبارة السيرافي قل ^(١) :
((اعلم أن السيرافي قل ما هذا نصه : ((و ((سواء ((إذا دخلت بعدها ألف
الاستفهام لزمت ((أم ((بعدها ، كقولك : ((سواء عليّ أقمت أم قعدت ((انتهى ،
قل : ((وهو نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء ((، إلى أن قل :
((فإن قلت : فما وجه العطف بـ ((أو ((والتسوية تأبله ؛ لأنها تقتضي شيئين
فصاعداً ، و ((أو ((لأحد الشيئين أو الأشياء .

قلت : وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة ، فإذا قلت : ((سواء
عليّ قمت أو قعدت ((فتقديره : إن قمت أو قعدت فهما على سواء ، وعليه فلا يكون
((سواء ((خبراً مقلداً ، ولا مبتدأ ، فليس التقدير : ((قيامك أو قعودك سواء ((و
((سواء عليّ قيامك أو قعودك ((، بل ((سواء ((خبر مبتدأ محذوف ، أي : الأمران
سواء ، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقرر .

وصرح الرضي بمثل ذلك وحكى ^(٢) : ((أن أبا عليّ الفارسي قل : لا يجوز ((أو ((بعد
((سواء ((...)) ، ورّقه ، ولعله مستند المصنف .

والعجب أنه أورد كلام الفقهاء في المعطوف بعد همزة التسوية ، وكذا ما في
الصحاح ، والفرض أنه لا همزة في شيء من ذلك ، وكأنه توهم أنها لازمة بعد كلمة
((سواء ((في أول جملتها ، فقدّر الهمزة ؛ إذ لم تكن مذكورة ، وتوصل بذلك إلى تخطيط
الفقهاء وغيرهم ، وهو مندفع بما مرّ ((انتهى ملخصاً ^(٣) .

(١) حاشية اللماميني على المغني ١٧٧/١ - ١٧٨ .

(٢) شرح الكافية ٣٧٦ ((شرح معنى التسوية في الهمزة و أم ((.

(٣) كلام اللماميني .

❧ وأقول ليس في العبارة التي نقلها عن السيرافي ما هو ظاهر في كلام
الفقهاء فضلاً عن كونه نصاً ؛ لأنه لم يتعرض للعطف بـ ((أو)) بعد ((سواء))
إذا لم توجد الهمزة ، وإنما نصّ على لزوم ((أم)) بعد ((سواء)) إذا دخلت ألف
الاستفهام ، واحترز بذلك عما إذا كان ألف الاستفهام بدون ((سواء)) فإنه يعطف
بـ ((أو)) ، ولا تتعين ((أم)) .

والاعتراض على الفقهاء لم ينشأ من الهمزة وإنما نشأ من التسوية ؛ لما علمت
من أنّ معناها منافي لمعنى ((أو)) .

وما وجه به العطف محتاج إليه مطلقاً وجلت الهمزة أو لا عطف بـ ((أو)) أو
بـ ((أم)) كما تقدم ، غاية الأمر أنّ هذا الموضع سمع فيه العطف بـ ((أم)) ،
والقياس العطف بالواو ، فأول ما سُمِعَ ولا تتجاوزُ مورد السماع وإنْ أمكن فيه
ذلك .

وأما تقدير الهمزة فلأنهم نصّوا على تقديره إذا حذفت مع ((أم)) ،
فـ ((أو)) أولى بذلك ، هذا

وقد يقال : قد تقرر أنّ ((أو)) تأتي بمعنى الواو ، وحملوا على ذلك مواضع لا

❧

يغني فيها المعطوف عليه

الثانية : إذا نُهيَ عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحاً ، باتفاق من النحلة ، وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيرافي ، ووافقه في المغني^(١) ، وصححه ابن عصفور .

: ۲۲

مِنْ بَيْنِ مُلْجَمٍ مُهْرٍ أَوْ سَافِعٍ^(۲)

فهل قليل بمثله في كلام الفقهاء ، وقراءة ابن محيىصن ، فليحرر المقام .

قوله [إذا نهى عن المباح] ليس المراد المباح الشرعي كما تقدم ، فصَحَّ تمثيل المصنف لذلك في المغني ^(٣) بقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُطْعِمُهُمْ إِنَّمَا أَوْفَرُوا ﴾ .

واندفع توقف اللماميني بأن طاعة الأثم أو الكفور في الإثم أو الكفر لا تبليح أصلاً بل تحرم ، لكنه قال بعد ذلك : ((ولعل الإباحة إنما لحظ فيها ما كان من الكفار يعتقدونه من أن طاعة الأثم أو الكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها)) .

(١) المعنى ٦٢/٨ ((أو)) للإباحة .

(٢) عجز بيت من الكامل لعمر بن معدى كرب في الحرر الوجيز ٥٠٢٪ وبلا نسبة في الغني ١٣/١
والصالح ١٠٢٣/٣ ((سفم)) ، والمقائيس ٨٤/٣ ((سفم)) ، وتلمه :

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصُّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَآبِينَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ مَافِعٍ

والشاهد في قوله : ((أو ساقع)) فإنَّ ((أو)) فيه بمعنى الواو ، ولا يغني المعطوف عليه لأنَّ ((بين)) لا تتدخل على شيء واحد فلا بدَّ من عطف مصاحب مجرورها ، والمعنى أنهم قوم إذا مددعاهم من يطلب النصره لبوا على عجل ، فهم بين من يضع اللجام على مهره وبين من يركب أخذاً وجه مهره بغير اللجام .

(٣) المغنى ٦٢/١ والآية من الدهر - ٢٤ .

وجوز ابن كيسان كون النهي عن واحد وعن الجميع ، فإذا قلت :
 ((لا تأخذ ديناراً أو ثوباً)) جاز عنده أن يكون نهاه عن الجميع وعن
 أحدهما ، على مقابلة الأمر ؛ لأنَّ الأمر كان يأخذ أحدهما ، وهذان
 القولان جاريان في نحو : ((ما جاءني زيدٌ أو عمرو)) .

قوله [وهذان القولان جاريان في نحو : ما جاءني زيدٌ أو عمرو] أي : مما وقع فيه
 العطف بـ ((أو)) بعد النفي فعلى القول الأول يكون المنفي الجميع ، وعلى الثاني
 يجوز كون المنفي واحداً أو كونه الجميع .

وعلى القول الأول جرى ابن الحلب في قوله تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ
 النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لهنَّ فَرِيضَةٌ ﴾^(١) ، وقل : ليس المعنى ملة انتفاء أحدهما .
 يريد أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل ، وإذا انتفى المسيس دون
 الفرض لزم نصف المهر المسمى ، فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين ،
 بل المعنى : ملة لم يكن واحد منهما ، وذلك صادق بنفيهما جميعاً ؛ لأنه نكرة في سياق
 النفي الصريح ، بخلاف الأول فإنه لا ينفي إلا أحدهما ، ولا حاجة لجعل ((أو))
 بمعنى ((إلا)) في الاستثناء ، والمضارع بعدها منصوب بـ ((أن)) .
 ومثله قوله ﷺ : ((البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر))^(٢)
 فاحفظ .

(١) البقرة - ٢٣٦ . وانظر أمالي ابن الحلب ٢٦٢/١ - ٢٦٤ .

(٢) صحيح البخاري ١٧/٣ ، باب كم يجوز الخيار .

❧ بقي هنا فائدة : وهي أَنَّ الدماميني قال في حاشية البخاري عند قوله :

((فنزلت هذه الآية ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ ^(١))) :

((حضرتُ بالقاهرة في سنة تسع وثمانين وسبعمائة أو سنة ثمانِ درساً بالشيخونية عند بعض حذاق المالكية ، فأفضى الكلام إلى أنه إذا ذكر متعاطفان بهـ ((أو)) فإنه يعاد الضمير إلى أحدهما .

فقال ذلك المدرس : وزعم بعض أصحابنا أَنَّ منه هذه الآية ، وهو خطأ ؛ لأنه لم يعد إلى أحدهما لا بعينه بل إلى أحدهما معيناً وهو التجارة ، وليس البحث فيه .

فقلت له : يلزم إما الحذف أو الإتيان بما لا فائدة فيه ، والأول خلاف الأصل ، والثاني باطلٌ ؛ لأنك إما أَنْ تقدر ((إليه)) فيلزم الأول ، أو لا تقدر شيئاً البتة فيلزم الثاني ؛ لأنَّ ذكر اللهو يكون ضائعاً .

فقال : لا يقدر ((إليه)) للدلالة عليه ، فقلت له : هذا ممكن غير أنَّ لنا عنه مندوحة فاستبعد ذلك ، وكلا يقطع باستحالته ، فقلت له : يمكن أَنْ يعود الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم ، وهو الرؤية ، كأنه قيل : وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إلى الرؤية الواقعة على التجارة أو اللهو ، فاستحسنه ، ثم رأيت بعد ذلك بنحو عشرين سنة في شرح الحلبي للرضي ^(٢) وفي غيره ((انتهى .

❧

(١) الجمعة - ١١ .

(٢) شرح الكافية ٣٣٧/١ ((المعطف)) .

❦ أقول : وقوله ((إنه يعاد الضمير إلى أحدهما)) محمولٌ على ما إذا كانت ((أو)) للشك ونحوه مما تكون فيه لأحد الأمرين لا التي للتنويع ؛ لأنها بمنزلة الواو [في وجوب المطابقة] ^(١) ، كما نبّه عليه الأبنزي وأقره في المغني في بحث الجملة المعترضة ، كما مرّ قريباً ، وكثير من الناس يبقي الكلام على عمومته ، وليس كذلك . وما يدلُّ على أنّ التنويعية يطابق الضمير معها لما ذكر قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَلَهُ أُوْلَىٰ بِهَمَا ﴾ ^(٢) ، والتأويل الذي قاله الرضي في الآية المتقدمة متعين ؛ لأنه لم يقل ((إليهما)) .

واعلم أنّ الرضي قل : ((ولنذكر بقية أحكام العطف)) إلى أنّ قل ^(٣) : ((ومنها : إنّ كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو أو ((حتى)) مع المعطوف عليه يجب تطابقهما مطلقاً نحو : ((زيد وعمرو جاءاني)) ، و ((مات الناس حتى الأنبياء فنوا)) والضمير للمعطوف والمعطوف عليه)) .

ثم أشار إلى دفع ما يتوهم أنه من أفراد هذه الكلية مع عدم ثبوت حكمها له وهو في الواقع ليس من أفرادها بقوله :
❦

(١) ما بين المعقوفين زيادة من حاشية يس على الألفية ((بحث ال المعرفة)) والتي أعمل على تحقيقها الآن .

(٢) النساء - ١٣٥ .

(٣) شرح الكافية ٣٣٧/٨ ((بحث العطف)) .

❧❧ ((وأما قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْمِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا ﴾ ^(١) إلى أن قل : ((وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ ^(٢) أي : إلى الرؤية)) انتهى . وإنما ذكر هاهنا استطراداً إذ لا سهواً ؛ لأنَّ حرف العطف فيها ((أو)) ، وقد تكلم عليها حين تكلم على ((أو)) ، وقد يقال : لما كانت ((أو)) فيها تنريعية ، وهي بمنزلة الواو ذكرها هنا ، وذكرها في الكلام على ((أو)) نظراً للفظها . هذا وأورد : أنه كيف يصح أنَّ تكون الرؤية منفصلاً إليها مع أنها متقدمة على الانفضاخ وسببٌ له ، هذا بعيدٌ سيماً إذا كانت الرؤية الثانية هي الأولى المستفلة من قوله : ((وإذا رأوا)) .

ويمكن توجيه كلامه بحمل الأولى على غير البصرية ، والثانية على البصرية ، لكن يلزم اختلاف الضمير ومرجعه ، إلا أنَّ يقال : لما كانت غير البصرية معناها الإدراك ، وهو من حيث هو يصلق بالمعنى الحاصل بالبصرية ، كان هذا القدر من العموم كافياً في مرجع الضمير ، أو أنَّ الرؤية في الأصل تصلق بالبصرية وبغيرها ، فحملت الرؤية على غير البصرية ، وعاد الضمير إليها على الماصق الثاني على طريق الاستخدام .

❧❧ وقال الناصر اللقاني وقد سئل عن ذلك : ((هناك رؤيتان جزئيتان

(١) التوبة - ٣٤ .

(٢) الجمعة - ١١ .

.....
.....
❧❧ إحداهما من بعيد هو مكان الصلاة سابقة على الانقضاء
حاملةً عليه .

والأخرى من مكان قريب لاحقة للانقضاء ، لكن بينهما حد مشترك حاصل
في ضمن كل منهما ، وهو مطلق الرؤية ، أعني جنسهما المعول عليهما ، فهما - أعني
الرؤيتين الجزئيتين - متغايرتان بحسب الشخص ، ومتحدتان بحسب الجنس ، ولا
استحالة في تصاق المتضادين على شيء باعتبارين)) .
تتمة :

إذا كان العطف بالفاء أو بـ ((ثم)) جاز الإفراد والمطابقة ، والإفراد مع
((ثم)) أحسن ، وإن كان العطف بـ ((لا)) .
فقال في الارتشاف^(١) : ((الذي يقتضيه النظر أن الحكم في ذلك للأول)) ،
وقال ابن عصفور^(٢) : ((الضمير على حسب المتأخر)) ، وإن كان العطف
بـ ((بل)) أو بـ ((لكن)) .

قل في الارتشاف : ((الذي يقتضيه النظر أن الحكم للثاني ، وقل ابن عصفور
((على حسب المتأخر منهما)) ، وثمرة القولين تظهر إذا كان أحدهما مذكراً والآخر
مؤنثاً)) .

(١) الارتشاف ٦٦٤/٢ ((العطف)) .

(٢) شرح الجمل ٢٤٨/١ .

[و((أم)) لطلب التعيين] إن وقعت [بعد همزة داخلية على أحد المستويين] في الحكم في ظن المتكلم نحو : ((أزيدُ عندك أم عمرو)) إذا كان عالماً بأن أحدهما عند المخاطب لا بعينه ، ولهذا يجاب بتعيين أحدهما لا بـ((عندي أحدهما)) ؛ لأنه معلوم للسائل .
وعلامتها : صحة الاستغناء عنها بـ((أي)) ، وتسمى حينئذ متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يغني أحدهما عن الآخر ، فتسميتها بذلك لأمر خارج عنها ، ويقال لها ((المعادلة)) لمعادلتها الهمزة في إفادة الاستفهام ،

قوله [صحة الاستغناء عنها بـ((أي))] أي : مضافة لضمير المتعاطفين ، فيقال في المثال ((أيهما عندك)) .

قوله [فتسميتها بذلك ...] أي : لأن الاتصال على هذا بين السابق واللاحق ، فأطلق عليها ((متصلة)) باعتبار متعاطفيها المتصلين بها ، فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها .

وقيل : سميت ((متصلة)) ؛ لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ؛ ألا ترى أنهما جميعاً بمعنى ((أي)) .

واعتبار هذا المعنى في تسميتها أولى من الأول ؛ لأنه راجع إلى نفسها ، لكنه إنما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام ، فيترجح الأول لشموله النوعين .

وتسمى أيضاً بذلك إن وقعت بعد همزة التسوية ، وهي الداخلة على جملة في محل المصدر نحو : ((ما أدري أقمت أم قعدت)) ، ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامُونَ﴾^(١) .

فإن وقعت ((أم)) بعد غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبـ((أم)) التعيين كانت منقطعة بمعنى ((بل)) ، مختصة بالجملة نحو : ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾^(٢) ، أي : بل هل .
وقد تتضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقي

قوله [نحو : ما أدري ...] إشارة إلى أنه لا يختص الحكم بـ((سواء)) ، كما أفاده قوله : ((وهي الداخلة ...)) ، وإن أوهم قولهم : ((بعد همزة التسوية)) الاختصاص .

قوله [مختصة بالجملة] أي : خلافاً لابن مالك ، كما يأتي .

قوله [وقد يتضمن مع ذلك الاستفهام ...] فتكون بمعنى ((بل)) والهمزة .

(١) الأعراف - ١٩٣ .

(٢) الرعد - ١٦ .

نحو : ((إِنِّهَا لِأَبْلَ أُمِّ شَاء)) ، أي : بل أهي شاء ، أو الإنكاري نحو :
﴿ أُمُّ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ ﴾^(١) ؛ إذ لو جعلت للإضراب المحضّ لزّم الخال .

قوله [أي : بل أهي شاء] قل في التوضيح^(٢) : ((وإنما قدرنا بعدما مبتدأ لأنها لا تدخل على مفرد)) .

وقال ابن مالك^(٣) : إنها تدخل على المفرد ، ولم يقدر مبتدأ ، واستدل بأنه قد سمع : ((إِنَّ هُنَاكَ لِأَبْلَأَ أُمِّ شَاء)) بالنصب .
وأجيب : بإمكان حمل ((أُم)) على أنها متصلة ، وحذفت الهمزة قبل ((أَنْ)) ، والتقدير : ((إِنْ)) ، أو منقطعة وانتصب ((شاء)) بمحذوف ، أي : أم أرى شاء .

والتوكيد بـ ((إِنَّ)) إما لأنّ المخاطب شك في أَنَّ هناك إبلاً ، أو منكر ، وعلى الأول فالتأكيد مستحسن ، وعلى الثاني واجب ، كما لا يخفى على مُعاني المعاني .
فمن العجب ما كتبه شيخنا عبد الله الدنوشري بهامش شرح التوضيح من قوله : ((انظر ما فائدة التوكيد بـ ((أَنْ)) ...)) .

وآدعى في المغني^(٤) أنّ ابن مالك خرق إجماع النحويين ، وهو تابع في ذلك لأبي حيان^(٥) ، وناقش الدماميني ابن هشام فراجعته .

(١) الطور - ٣ .

(٢) الأوضح ٥٧٣

(٣) شرح التسهيل ٢٢٠/٣ ((عطف النسق)) .

(٤) المغني ٤٦١ - ٤٧ ((أُم)) . وحاشية المغني للدماميني ١٩٠/١ .

(٥) الارتشاف ٦٥٦٢ ، أي : أنّ ابن هشام تبع أبا حيان في نسبة خرق الإجماع لابن مالك .

وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع نحو ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١)
وسُمِّيت منقطعة لوقوها بين جملتين مستقلتين ، فما بعدها منقطع عما
قبلها .

[وللردّ] - أي : ردّ السامع - [عن الخطأ في الحكم] إلى الصواب
فيه [لا] فهي لنفي الحكم عن تاليها ، وقصره على متلوها إما قصر أفراد
أو قلب .

ولهذا لا يعطف بها إلا [بعد إيجاب] أو أمر أو نداء ،

قوله [﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾] قل الزخشري^(٢) : ((يجوز في ((أم)) أن
تكون معادلة بمعنى : أيّ الأمرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون
أحدهما ، ويجوز أن تكون منقطعة)) .

قوله [إما قصر أفراد] إن كان المخاطب يعتقد الشركة .

قوله [أو قلب] إن كان المخاطب يعتقد العكس ، كما يعلم مما بعد .

قوله [أو أمر] في معنى الأمر : الدعاء نحو : ((رحم الله زيدا لا عمراً)) ،
والتحضيض نحو : ((هلا تضرب زيدا لا بكرأ)) ، قاله أبو حيان^(٣) ، وفي الرضي
خلافه .

(١) الكشف ١٥٨/١ تفسير البقرة - ٨٠ .

(٢) الارشاف ٦٤٥/٢ وشرح الكافية ٣٧٨/٢ ((حروف العطف)) .

كـ ((زيد كاتب لا شاعر)) رداً على من اعتقد اتصاف ((زيد)) بالشعر
والكتابة أو اتصافه بالشعر فقط .
وذكر السهيلي والآبدي^(١) أنَّ من شرط العطف بها : أنَّ لا يصدق أحد
متعاطفياً على الآخر ، فلا يجوز : جاءني رجلٌ لا زيد ، بخلاف : لا امرأة ، قل
في الأوضح : ((وهو الحق)) .

قوله [رداً على من اعتقد أنَّ ...] هذا في ((بل)) ظاهر ، وأما في ((لكن))
فنقله السعد عن المفتاح والإيضاح ثم قل^(٢) :
((والمذكور في كلام النحلة أنَّ ((لكن)) في ((ما جاءني زيد لكن عمرو)) لدفع
زعم المخاطب أنَّ ((عمراً)) أيضاً لم يجيء كـ ((زيد)) بناءً على ملاسة بينهما
وملائمة ؛ لأنه للاستدراك .

وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء ، وهذا صريح في
أنه إنما يقل ((ما جاءني زيد لكن عمرو)) لمن اعتقد أنَّ المجيء منتفٍ عنهما جميعاً ، لا
لمن اعتقد أنَّ ((زيدا)) جاءك دون ((عمرو)) ، على ما وقع في المفتاح ، وأما أنه يقل
لمن اعتقد أنهما جاءاك معاً على أنَّ يكون قصر أفراد فلم يقل به أحد)) .

قوله [قل في الأوضح : وهو الحق^(٣)] للإمام أبي الحسن علي السبكي رسالة
سماها نيل العلى في العطف بـ ((لا)) ، حقق فيها الكلام على هذا الشرط وبيّن أنه
لا ينافي أمثلة أهل المعاني في القصر بنحو : زيد كاتب لا شاعر لخصنا المقصود منه في
حاشية المختصر .

(١) شرح التصريح ١٤٩٢ .

(٢) المطول ٢٣٥ - ٢٣٦ ((العطف على المسند اليه)) .

(٣) الأوضح ٥٧/٣ ((عطف النسق)) .

ومنع الزجلجي^(١) العطف بها على معمول الفعل الماضي ، ويرتبه قولهم :
((نفعك جدك لا كدك)) .

[أو] للرد عن الخطأ في الحكم [((لكن و بل))] واقعين [بعد نفي]
أو نهى ، فهما لتقرير حكم متلوّهما ، وإثبات نقيضه لتاليهما ، نحو :
((ما جاء زيد لكن عمرو أو بل عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمراً أو بل
عمراً)) رداً على من اعتقد أنّ الجائي أو المضروب ((زيد)) لا
((عمرو)) ، فهما لقصر القلب لا غير .
ومن ثمّ وجب الرفع في نحو : ((ما زيد قائماً لكن أو بل قاعد)) .

قوله [نفعك جدك لا كدك] اعلم أنّ أصل المثل هكذا ((جنك لا كدك)) ،
وقالوا في تفسيره ما في الشرح ، فالردّ بقولهم لا به .
فاندفع ما قيل : لا دليل فيه ؛ لجواز كون التقدير ((نافعك جدك أو ينفعك)) ،
هذا وفي المثل - على تقدير كون ((جدك)) فاعلاً بفعل محذوف - حذف الفعل وبقاء
الفاعل في غير المواضع الأربعة المذكورة في باب الفاعل .
قوله [ومن ثمّ] أي : من أجل أنهما لتقرير حكم متلوّهما وإثبات نقيضه
لتاليهما .

قوله [وجب الرفع في نحو] أي : لأنّ متلوّهما منفي فنقيضه مثبت ، وما لا تعمل
في مثبت فلا يجوز النصب على إعمال ((ما)) بل يجب الرفع على أنّ الواقع
بعدهما خبر مبتدأ محذوف ، ولا تكون لكن وبل من حروف العطف لما يأتي من أنّ
شرط معطوفهما الإفراد .

(١) معاني الحروف للزجلجي ٣٦ .

وشرط العطف بـ ((لكن)) أفراد معطوفها ،

قوله [وشرطُ العطف بـ ((لكن)) أفراد معطوفها] سكت عن اشتراط ذلك في ((بل)) ، فأوهم أنها تكون عاطفة في الجمل ، وجرى على ذلك ابن النازم فقل^(١) : ((فإن كان المعطوف بها جملة)) ، والصحيح خلافه .

قال الزركشي : ((وكان بعض الأكابر يقول : لِمَ لم تكن عاطفة إذا وقع بعدها الجمل ؟ وما الفرق بينها وبين الراو ؟ والذي يظهر في الفرق أن ((بل)) لما كان أصلها الإضراب صار ما قبلها كأنه لم يذكر ، فكأنه لا شيء يعطف عليه ، وكان مقتضى هذا أن لا تعطف المفردات لكن لما حصل التشريك في الإعراب ، وكان ما بعدها معمولاً لما قبلها أمكن إلغاؤه من هذا الوجه ، فلمّا بقي تعلّق ما قبلها بما بعدها لم يحصل الإضراب إلا في نسبة الحكم لما قبلها فقط ، لكن مقتضى هذا أن تكون ((حتى)) عاطفة إذا وقع بعدها الجملة ، إلا أنه لم يكن أصلها العطف بل أصلها الغاية كـ ((إلى)) ، فلمّا وقع بعدها الجملة لم يتعذر بقاؤها على أصلها ، ولما وقع بعدها المفرد مع عدم مصاحبتها للغاية جعلت حرف عطف ، ولهذا يدعى فيها مع كونها عاطفة معنى الغاية)) انتهى .

ولا يخفى ما فيه ، أمّا أولاً فلا خصوصية لـ ((بل)) في كونها غير عاطفة للجمل ، على ما عرفت في ما مرّ من أن ((لكن)) و ((لا)) كذلك ، فما وجه تخصيص السؤال بها ؟ وغاية ما دلّ كلامه على أن ((حتى)) تشاركها في ذلك لما قاله ، وأما ثانياً فلأنّ كلامه يوهم أن معنى الغاية لا يظهر في ((حتى)) إذا وقع بعدها مفرد مع أن شرط عطفها للمفرد أن يكون غاية لما قبلها .

(١) شرح ابن النازم ٣٨٣ ((عطف النسق)) .

ووقوعها بعد نفي أو نهي ، وعدم اقترانها بالواو ، فإن تلتها جملة أو تلت واواً أو وقعت بعد إثبات أو أمر فهي حرف ابتداء للاستدراك .
 [ولصرف الحكم] عن المتلّو ، بأن ينقل [إلى ما بعدها] وبصير المتلّو كأنه مسكوت عنه [بل] واقعة بعد إيجاب أو أمر كـ ((جاء زيد بل عمرو)) أو ((اضرب زيدا بل عمرا)) ، فمفادها نقل الحكم بالجميـء والأمر بالضرب عن ((زيد)) وإثبات ذلك لـ ((عمرو)) .

قوله [ووقوعها بعد نفي] هذا لا حاجة لذكره للعلم به من كلام المصنف ، وكان ينبغي أن يقول : وعلم من كلامه أن شرط العطف بـ ((لكن)) وقوعها بعد نفي أو نهي ، وبقي من شروطه أفراد ... الخ .

قوله [بعد نفي أو نهي ^(٦)] أفاد أنها في هذه الحالة لا تكون بعد الاستفهام ، وهو كذلك ، كما نصّ عليه في التسهيل ^(٧) ، فلا يجوز : ((هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم)) .

قوله [ولصرف الحكم ...] الحاصل : أنها تفيد مع النفي والنهي أمرين : تأكيدي ، وهو تقرير ما قبلها ، وتأسيسي ، وهو إثبات نقيضه لما بعدها ، وبعد غيرهما أمرين تأسيسين : إزالة الحكم عما قبلها ، وجعله لما بعدها .

(٦) في أ : ((أو أمر أو نهي)) ، وليس له مقابل في المتن ، وبعد فهم معناه عرفت أنه يقصد هذه العبارة من المتن والسهو من النسخ .

(٧) شرح التسهيل ٢٢٨ ، ٢٢٥/٣ ولاحظ إن ابن مالك لم يتعرض لذكر الاستفهام .

وأفهم كلامه أن ((لكن)) لا يعطف بها بعد الإيجاب ، وهو مذهب
 البصريين ؛ لأنه لم يسمع ، وجوزّه غيرهم قياساً على ((بل)) .
 وإن ((بل)) في غير الإيجاب لا تفيد صرف الحكم إلى ما بعدها ،
 وجوزّه المبرد ، كما بعد الإيجاب ، فعلى قوله يجوز : ((ما زيد قائماً بل
 قاعداً)) بالنصب ، على معنى : ما هو قاعد ، واستعمال العرب على
 خلاف ذلك .

قوله [وجوزّه المبرد^(١)] وعبد الوارث .
 قل في شرح التوضيح^(٢) : ((ويلزمهما أن لا تعمل ((ما)) في ((قائماً))
 شيئاً ؛ لأن شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه....)) انتهى .
 وقد يقل : انتقاله بعد مضي العمل لا يضرّ قياساً على النصب بعد فاء السببية
 أو واو المعية بعد النفي المتقضى بعدهما نحو :
 وما أصحّابٌ من قومٍ فلذكّرهمُ إلا يزيدهمُ حبّاً إليّ همُ^(٣)
 فيجوز في ((أذكّركم)) النصب مع انتفاض النفي بعد ، وقد مرت هذه المسألة
 في باب النواصب .

(١) المقتضب ١٢/١ .
 (٢) شرح التصريح ١٤٧٢ وقول المحشي ((لا تعمل ((ما)) في ((قائماً)) ...)) يعني : في الكلام
 الذي نقله الشارح أعني قوله ((ما زيد قائماً بل قاعداً)) .
 (٣) البيت تقدم تخريجه في بحث الضمان ٦٦٥/١

تنبيه : يجوز عطف الفعل على مثله إن اتحدا في الزمان ، ولا يضر
اختلافهما في اللفظ

قوله [إن اتحدا في الزمان] أي : المضي والاستقبال .

قوله [ولا يضر اختلافهما في نوع اللفظ] مثال اتحدا في نوع الفعلية :
﴿ لِنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيهِ ﴾ ^(١) ، ومثال اختلافهما فيها : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ
النَّارَ ﴾ ^(٢) ، ونحو : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ
وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا ﴾ ^(٣) .

قال المصنف : ((قل بعض الطلبة : لا يتصور لهذا - أي : عطف الفعل على
الفعل - مثل ؛ لأن نحو : ((قام زيد وقعد عمرو)) المعطوف فيه جملة لا
الفعل ، وكذا ((قام وقعد زيد)) ؛ لأن في أحد الفعلين ضميراً ، فقلت له : فإذا
قلت : ((يعجبني أن تقوم وتخرج)) و ((لم تقم وتخرج)) فيلها خجلة وقع
فيها)) انتهى .

وجه ما ذكره في تصوير ذلك أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا أن
العطف للفعل لم يثأت نصبه أو جزمه ، وقد ظهر النصب في ((ونسقي)) والجزم
في ((يجعل)) .

وهذا أولى من قول المرادي ^(٤) : ((فإن قلت : ليست هذه المثل من عطف ☞☞

(١) الفرقان - ٤٩ .

(٢) هود - ٩٨ .

(٣) الفرقان - ١٠ .

(٤) توضيح المقاصد - ١٥٠/٢ ، والعبارة هكذا ((لأن فاعل الفعل الأول هو فاعل الفعل الثاني)) .

وعلى اسم يشبهه ،

☞ الفعل على الفعل ، وإنما هي من عطف جملة على جملة .
قلت : لما كان الغرض منها إنما هو عطف الفعل ؛ لأنَّ فاعل الفعل الثاني هو
فاعل الفعل الأول صحَّ أنْ يقال : أنها من عطف الفعل على الفعل)) انتهى .
لأنه يقتضي أنها في الحقيقة من عطف الجملة على الجملة ، وهذا لا يظهر فيما
إذا نصب الفعل أو جزم ؛ لأنَّ ذلك يقتضي أنه من عطف المفردات .
واعلم أنه لا يشكل على كون العطف للفعل وحده في مثل ((ويجعل)) إنَّ
الواقع جواباً جملة ((جعل)) وإنَّ كان المجزوم عللاً للفعل وحده كما دلَّ كلام المغني
في بحث الجملة^(١) التي لها محل حيث عدَّ منها الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم ولم
يقترن بالفاء ، ومثلها بنحو : ((إنَّ تقم أقم ، وإنَّ قمت قمت)) .
وإذا كان المعطوف ((يجعل)) وحده لظهور الجزم فيه فهو لا يصلح لكونه
جواباً ؛ لأنه مفرد وجملتها بتمامها غير معطوفة ، فلا يمكن جعلها جواباً لعدم
التبعية ؛ لأنه يكفي في كونها جواباً تبعية فعلها .

قوله [وعلى اسم يشبهه] نحو : ﴿ فَالْمُفِيرَاتِ صُبْحًا ﴾ فَأَثَرُنْ ﴿^(٢) ، ونحو : ﴿ وَمَا
يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴾ أَوْكَلْنَا عَاهِدُوا ﴿^(٣) ، وقراها ابنُ السمل بسكون الواو .
قل الزخشري^(٤) : ((على أنَّ الفاسقين بمعنى : ((الذين فسقوا)))) ☞

(١) المغني ٤٢٢/٢ .

(٢) العلايات ٤٣-٤ .

(٣) البقرة ٩٩ - ١٠٠ وقراءة أبي السمل في الختسب ١٨٣/١ والدر المصون ٣٦٦/١ .

(٤) الكشف ١٧٢/١ تفسير سورة البقرة - ١٠٠ .

﴿ فكَانَهُ قِيلَ : ((وما يكفر بها إلا الذين فسقوا ونقضوا عهد الله مراراً كثيرة)) ، وأما : ﴿ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً ﴾^(١) ، فليس ((أقرضوا)) معطوفاً على ((مصدقين)) ؛ للفصل بالمعطوف - الذي هو ((والمصدقات))- بين الموصول والصلة على هذا التقدير ، ولكنه معطوف على مجموع ((المصدقين والمصدقات)) ، كانه قيل : إن الذين تصدقوا وأقرضوا ، على أن يكون ((الذين تصدقوا)) شاملاً للمذكرين والمؤنثات)) ، أو اعتراض بين ((إن)) وخبرها أو مستأنف .

قوله [وبالعكس] جعل منه ابن مالك في شرح الكافية قوله تعالى^(٢) : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾ ، وليس ما ذهب اليه بمتعين بل هو مرجوح .
قل الزخشي^(٣) : ((خرج)) عطف على ((فالتق)) ، و((يخرج الحي من الميت)) جملة مبنية لفالتق الحب والنوى ؛ لأن فلقهما من جنس إخراج الحي من الميت ؛ لأن النامي كالحوان)) انتهى .

وعند هذا يترجح بل يتعين بمقتضى علم المعاني عطف ((يخرج)) على ((فالتق الحب والنوى)) ؛ لا على ((يخرج)) ؛ لعدم صلاحيته لتبيين فالتق الحب والنوى .
بقي أنه على تقدير كون ((ويخرج)) عطفاً على ((يخرج)) يكون من عطف المفرد الذي هو الاسم على الجملة ؛

(١) الحديد - ١٨ وتعلمها ﴿ إِنَّ الْمَصْدَقِينَ وَالْمَصَدَقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَنًا يُضَاعَفْ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٧٣ ، والآية من الأنعام - ٩٥ .

(٣) الكشف ٤٧/٢ تفسير سورة الأنعام ٩٥ وقد نقله المحشي بتصرف .

وعطف الاسمية على الفعلية ، وبالعكس ،

« لأن جملة ((يخرج)) خبر ثان لـ ((إن الله)) ، ويحتاج لاعتذار المراي السابق ، لكن كان ينبغي أن ينص على ذلك وقد صرح في الارتشاف^(١) بعطف الجملة الاسمية على المفرد ومثله بقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا﴾ .

وقال السيوطي في المجمع^(٢) : ((يعطف المفرد على الجملة وبالعكس)) ، ومثل الأول في شرحه بقوله تعالى : ﴿دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ ، قال : ((فقاعداً)) عطف على ((جنبه)) ؛ لأنه حل)) انتهى ، وفيه نظر لا يخفى .
وعدّ في المغني من الجمل التي لها محل الجملة التابعة لمفرد ، وقال^(٣) : ((إنها ثلاثة أنواع : أحدها المعطوفة بالحرف نحو : ((زيد منطلق وأبوه ذاهب)) إن قلرت الواو عاطفة)) .

قوله [وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس] ذكر في المغني^(٤) ثلاثة أقوال : الجواز مطلقاً ، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل ((قام زيد وعمرو أكرمه)) : إن نصب ((عمرو)) أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما ، والمنع مطلقاً ، والثالث لأبي على : أنه يجوز في الواو فقط ، قل : ((وأضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره)) .

(١) الارتشاف ٦٦٥/٢ والآية من الأعراف - ٤ .

(٢) المجمع ١٩١/٣ ، ١٩٢ . والآية يونس ١٢

(٣) المغني ٤٢٤/٢ .

(٤) المغني ٤٨٥/٢ ((الباب الرابع - عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس)) .

والعطفُ على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيفٌ .

قوله [والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف]
كـ ((مررت برجل سواء والعدم)) أي : مستو هو والعدم ، فإن فصل جاز من غير
ضعف .

وأحسنُ الفصل الفصلُ بالتوكيد بالضمير المنفصل نحو : ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَتُمْ
وَأَبَاؤُكُمْ ﴾ ^(١) ، وأقله الفصل بـ ((لا)) بين العاطف والمعطوف نحو : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا
آبَاؤُنَا ﴾ ^(٢) ، خلافاً لمكي ، حيث جعل الآية من العطف من غير فصل ، وكأنه ظن أنه
يشترط تقديم الفاصل على حرف العطف .

ويعطف على الظاهر والضمير المنفصل والمتصل المنصوب بلا شرط كـ ((قام
زيد وعمرو ، وإياك والأسد)) ، و ﴿ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ ﴾ ^(٣) .

وإنما اشترط في البعطف على المرفوع المتصل الفاصل ؛ لأنه كالجزء مما اتصل به
لفظاً ومعنىً ، فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة ، وبالفصل
والتوكيد يظهر استقلاله ، وبغيره يطول الكلام ،
ويطوله يستغنى عما هو الواجب نحو : ((حضر ۞ ۞

(١) الأنبياء - ٥٤ .

(٢) الأنعام - ١٤٨ .

(٣) الرسائل - ٣٨ .

ولا تجب إعادة الخافض إذا أريد العطف على الضمير المجرور ، كما
قاله ابن مالك وجماعة خلافاً للجمهور ،

❧ ❧ القاضي امرأة))

والحافظو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ ^(١)

بالنصب ، ومنه يعلم أن الأصل الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل .

قوله [كما قال ابن مالك ^(٢) وجماعة] اختاره أبو حيان ، وقل ^(٣) : ينبغي أن
يكون الحرف ليس مختصاً بجر الضمير احترازاً من الضمير المجرور بـ ((لولا)) ، فإنه
لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر .

قوله [خلافاً للجمهور] أي : جمهور البصريين ، واحتجوا بأن ضمير الجرّ شبهه
بالتنوين ومعاقب له ، فلم يجر العطف عليه كالتنوين ، وبأن حق المتعاطفين أن
يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر ،

❧ ❧

(١) جزء بيت من المنسرح يختلف في نسبه ففي أبيات سيويه للأعلم ١٥٢/١ أنه لرجل من الأنصار
أو لقيس بن الخطيم ولرجل من الأنصار في الكتاب ٩٥/١ وهذا الرجل هو عمرو بن امرئ القيس
الخرزجي في جمهرة أشعار العرب ٣٣٧ وقلمه :

الحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مَنْ وَرَائِنَا تُطْفُ

والشاهد فيه : حذف النون من الحافظين تخفيفاً لطول الاسم ونصب ((عورة)) لأنه مفعول بجمع
اسم الفاعل ، ومراد المحشي الاستشهاد على حذف ما يجب ثبوته تخفيفاً في حل طول الكلام .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٣٠ ((عطف النسق)) . والجماعة هم يونس والأخفش والكوفيون .

(٣) الارتشاف ٦٥٨٢ ، قل ما نصه : ((والذي أختار جواز العطف عليه مطلقاً لتصرف العرب في
العطف عليه وإن كان الأكثر أن يعاد الجار)) ، وأما ما نقله المحشي فهو معنى ما في نفس
الصفحة فراجع .

قل جلّي ﷺ : والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور ،
فلا يقدح ؛ إذ المسألة ليست قطعية ، فينبغي المصير اليه ، ورفض القياس
إذا المبحث لغوي .

❧ ❧ وضمير الجرّ لا يصلح ؛ لحلوله محل المعطوف عليه .
وأجاب ابن مالك^(١) بأنّ شبه الضمير بالتثنية لو منع العطف عليه من توكيده
والإبدال منه ، ولا يمنع منهما بإجماع ، وإنّ الحلول لو كان شرطاً لم يجوز ((ربّ رجلٍ
وأخيه)) و ((كل شاةٍ وسخلتها بدرهم)) .
وأجاب ابنه^(٢) عن الأول : ((بأنّ البذل في نيّة تكرار العمل ، فإتباعه الضمير
المجرور في الحقيقة إلتباع له وللجار جميعاً ؛ لأنّ البذل في قوة المصرّح معه بالعمل)) .
وأجاب بعضهم : بأنّ البذل هو المبدل منه في المعنى ، وكذا التوكيد إلا التوكيد
بالنفس والعين لما تقرر فيهما في بابه .
وفرق الحريري بين المنع هنا وجواز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب بلا
تكرير بأنهما لما جاز عطفهما على الاسم الظاهر جاز عطفه عليهما ، وكان مراده
عطف المنصوب بعد فصله الجائز ، والمجرور لا يفصل .

(١) شرح التسهيل ٢٢٣/٣ وقد تصرف الحشي بالنقل .

(٢) شرح ابن الناظم - ٣٨٨ ((عطف النسق)) .

[البذل]

[و] الخامس : [منها : البذل ، وهو تابع مقصود بالحكم] المنسوب إلى متبوعه إثباتاً أو نفياً ، [بلا واسطة] .
فخرج بـ ((مقصود)) : غيره ، من نعت وتوكيد وعطف بيان - فإنها متممات للمقصود بالحكم - ومعطوف بـ ((لا)) ، و بـ ((بل)) بعد نفي ، و بـ ((لكن)) .

قوله [وهو تابع ...] هذا معناه الاصطلاحي ، وأما في اللغة فمعناه : العوض ، وفي التنزيل : ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا ﴾ ^(١) .

قوله [ومعطوف بـ ((لا))] أي : بعد الإيجاب ، ولذا أعاد الباء في قوله و بـ ((بل)) ؛ لثلاث يتوهم رجوع قوله ((بعد نفي)) لـ ((لا)) ، ولكن إعلاتها مع ((لكن)) تقتضي أن ((لكن)) يعطف بها بعد الإثبات ، ولا تعطف المفردات في الإثبات إلا على قول الكوفيين .

والحاصل أن قوله ((مقصود)) يخرج المعطوف بـ ((لا)) بعد الإيجاب ، و بـ ((بل ولكن)) بعد النفي ، أما الأول فلأن الحكم السابق منفي عن التابع ، وأما الآخران فلأن الحكم السابق منفي والمقصود به إنما هو الأول .

(١) القلم - ٣٣ .

وبنفي الواسطة : المقصود بها وهو المعطوف ببقية أحرف العطف .
والغرض منه : أن يذكر الاسم مقصوداً بالنسبة بعد التوطئة لذكره
بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة تأكيد الحكم وتقريره ، ولهذا
يقولون البذل في حكم تكرار العامل .

قوله [ببقية أحرف العطف] ومنها المعطوف بـ ((بل)) بعد الإيجاب .

قوله [ولهذا يقولون البذل في حكم تكرار العامل] اعلم أن هذه المسألة مسألة
ذات خلاف وإن أروهم كلامه الاتفاق عليها .

وخلاصة القول فيها أنه على نية تكرار العامل ، وهو قول أكثر النحويين ،
وحجتهم : أن العرب قد تذكر العامل في بعض المواضع ، واختلف هؤلاء هل
تصرح به العرب مطلقاً أو بشرط كونه جاراً على مذهبين :
أحدهما : أنهم يصرحون به مطلقاً ، ولكن ذلك :

كثير حين يكون جاراً نحو : ﴿ قَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِنَا أَمَنَ
مِنْهُمْ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ ﴾^(٢) ، ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ
يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾^(٣) ، ﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴾^(٤) مِنْ فِرْعَوْنَ^(٥) .

☪☪

(١) الأعراف - ٧٥ .

(٢) الزخرف - ٣٣ .

(٣) الحج - ٢٢ .

(٤) الدخان - ٣٠ - ٣٦ .

❦ وقليلٌ إذا كان غير جارٍ وأمن الإلباس نحو : ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ❶
اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ❷ ﴾ .

والثاني : أنه إنما يذكر إذا كان جاراً ، ونحو : ﴿ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ❸ ﴾ من باب
التوكيد لا من باب البتل . وإذا علمت ذلك عرفت :

ما في قول شرح التوضيح في باب الاشتغال ^(١) : ((إن عامل البتل ليس كاللفوظ
به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبراً أو مفسراً لغيره - ولهذا امتنع)) زيدا
ضربتُ عمراً أخاه)) بالرفع والنصب - وإنما هو تقدير معنوي ، وإلا لم يكن من
بتل المفرد)) .

وما في قوله هنا لَمَّا مثل لبتل الظاهر من الضمير المفرد للإحاطة بقوله تعالى
﴿ نَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ❹ ﴾ : ((أولنا وآخرنا)) بـ [كل] من الضمير الجرور
باللام ، ولذا أعيدت اللام مع البتل)) ^(٢) ؛

لأن كلامه أولاً يقتضي أنه لا يُلَفِظُ بالعمل بالفعل ، وهو مخالف لكلامه ثانياً .
وقوله ((وإلا لم يكن من بتل المفرد)) لا يخلو عن نظر ، ❦❦

(١) يس ٢٠ - ٢١ .

(٢) شرح التصريح ٣٠٦/١ .

(٣) المائة - ١١٤ .

(٤) شرح التصريح ١٦١/٢ ((البتل)) .

☞ فقد صرحوا في التوكيد اللفظي بأن نحو ((قمت قمت)) من توكيد الضمير فقط كما مرّ.

وكلامه ثانياً يقتضي أنه يلفظ به بالفعل ، وهو الحق ، لكن تخصيصه بعامل الجر قول ، وتخصيص الجار باللام لم يذهب اليه أحد .

هذا وقال أيضاً ^(١) : ((وقولهم المبطل منه في حكم الطرح وإنما يعنون به من وجهة المعنى غالباً دون اللفظ ، بدليل جواز ((ضربتُ زيداً يله)) إذ لو لم يعتد بزيد أصلاً لما كان للضمير ما يعود اليه)) انتهى .

وفي المفصل ^(٢) : ((قولهم : إنه في حكم تنحية الأول إيذاناً منهم باستقلاله بنفسه ، ومفارقته التوكيد والصفة في كونهما تميمين لما يتبعانه ، لا أنهم يعنون إهدار الأول واطراحه)) ، فلا يمتنع إبدال ﴿ غَيْرِ الْمَنْصُوبِ ﴾ من المجرور في (عليهم) لوجود العائد حساً ، وإنما يلزم الخلو منه لو كان المبطل منه مهذراً بالكلية .

لكن خالف هذا في الكشف في قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ ﴾ ^(٣) : ((يمتنع أن تكون ((ما)) موصولة بالفعل ، و ((أنْ اعبدوا الله)) بدلاً من الهاء في ((به)) ؛ لأنك لو أقمت ((أنْ اعبدوا الله)) مقام ضمير ☞

(١) شرح التصريح ١٥٥/٢ ((البطل)) .

(٢) شرح المفصل ٦٣٢/٨ ((منزلة البطل من المبطل منه)) .

(٣) الكشف ٦٩٥/٨ تفسير سورة المائدة - ١١٧ .

❧❧ الموصول فقلت : ((إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله)) بقي الموصول بلا عائد عليه من صلته)) انتهى .

وقال في التسهيل^(١) : ((والكثير كون البذل معتمداً عليه ، وقد يكون في حكم الملغى)) انتهى .

وقال المصنف في الجامع بعد قوله ((وهو تابع مقصود بلحكم بلا واسطة)) : ((فمن ثم كان هو المعتمد [بخبر وغيره] كـ ((هندٌ حسنٌها فاتنٌ)) ، ولحو :
.....كأنه ما حَلَجِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ^(٢)

مؤول))^(٣) انتهى .

وقال في التذكرة : ((سلكت العرب في المبلل منه مسلكين : أحدهما أنه ليس في تقدير الطرح ولذلك نخب عنه بعد أن أبطل منه ،

❧❧

(١) شرح التسهيل ١٩٧/٣ ((البذل)) .

(٢) البيت من الكامل للأعشى في الكتاب ١/ ١٦١ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٩٨/٣ ، والنكت ١/ ٢٨١ . والشاهد في قوله ((كأنه ما حَلَجِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ)) ، ((ما)) زائدة للتأكيد ، و ((حَلَجِيهِ)) بـذل من الهاء في ((كأنه)) ، و ((مُعَيَّن)) خبر ((كأن)) ، فالبذل في حكم ما لم يذكر ؛ لانه لو اعتمد على البذل لقل : وحَلَجِيهِ مُعَيَّنَان ، بثنية الخبر لا بإفراده ، فلا اعتماد على البذل هنا ، ويمكن تأويله بالاعتماد على البذل لوجوه ذكرت في المطولات وسينبه عليها الخشي في ما يأتي .

(٣) الجامع - الهرميل - ١٩٩ ، وما بين المعرفين زيلة منه .

✎ نحو :

إِنَّ السُّيُوفَ غَدَوُهَا وَرَوَّاحَهَا تَرَكْتُ هَوَازَنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ^(١)

- ((غدوها)) بدل اشتمال - ﴿ وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾^(٢) ،

.....كَأَنَّهُ مَا حَلَجِيهِ مُعَيِّنٌ بِسَوَادٍ

وتقول : ((الذي مررت به أبي عبد الله)) ، ولو فرضت اطراح الأول لخلت
الصلة من عائد ، وأما سلوكهم عدم الاعتداد به ، ففي قولهم في الغلط : ((مررت
برجل حمار)) ؛ لأنه لم يقصد بالخبر)) انتهى ومن خطه نقلت .

وفيه تصريح بأن ما عدا بدل الغلط ليس في تقدير الطرح .

وقوله : ((ما حلجيه)) الخ من أبيات الكتاب وصدوره :

وكَأَنَّهُ لَهَقَ السَّرَاةَ كَأَنَّهُ

يصف ثور وحش أبيض السراة - وهي أعلى الظهر - أسفع ما حول عينيه ،

✎

و((ما)) في قوله ((ما حلجيه)) زائلة ،

(١) البيت من الكامل للأخطل في ديوانه ٢٨ ، والخزانة ١٩٩/٥ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٩٨٣ . والشاهد فيه ((إِنَّ السُّيُوفَ)) ، فـ((غدوها)) بدل اشتمال ثم أهمل البذل وأخبر عن
البذل منه ((السُّيُوفَ)) فقال ((تركت هوازن)) ، وهذا هو الخبر ، ولو قصد الاعتماد على
البذل لقال ((تركا)) يعني : غدو السُّيُوفَ ورواحها تركا هوازن ، وليس بمراد له قطعا .

(٢) الكهف - ٦٣ ، ((أَنْ أَذْكُرَهُ)) بدل اشتمال من هاء ((أنسانيه)) والبذل غير معتمد عليه وقد
أسند الإنشاء الى الشيطان .

☞ وقوله ((معين)) خبر عن ((حليبه))^(١)، وهو بطل من الهاء المنصوبة في ((كانه))، وفي ذلك مراعاة البطل منه، وإلا لقل ((معين)) .
وأراد بنحو ما روعي فيه ذلك كقوله : إنَّ السيف الخ وتأويله ، أمّا فكأنه ما حليبه الخ ؛ فلأنَّ ((ما هو متنى في البدن يجوز إفراد خبره وصفته على المعنى ، وتشيته على اللفظ ، ومن الإفراد قوله :

بها العَيْنانِ تَنْهَلُ^(٢)

أو لأنَّ ((معين)) مصدر كـ ((ممزق)) في قوله تعالى ﴿ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾^(٣) وإذا أخبر بالمصدر كان موحداً ، وأمّا : ((إنَّ السيف الخ)) ؛ فلأنَّ نصب ((غدوها ورواحها)) على الظرف كـ ((خفوق النجم)) ، وكأنه قل : إنَّ السيف وقت غدوها ورواحها .



وهذا الذي مشى عليه في الجمع هو رأي ابن عصفور

(١) أي : خبر عن ((حليبه)) في المعنى . وقوله : وإلا لقل ((معين)) ، أي : ولو راعى البطل أو اعتمد على البطل لقل : حليبه معين ؛ لاشتراط تساوي المتبدا والخبر في الشية والإفراد .
(٢) عجز بيت من المزهج لامرئ القيس في ديوانه ١٧٤ ، وشرح التسهيل ١/ ١٠٩ ، والممع ١/ ١٦٦ وقلمه :

لِمَنْ رُحْلُوفَةٌ زَلْ بها العَيْنانِ تَنْهَلُ

فقل ((بها العينان تنهل)) ولم يقل ((تنهلان)) لأنَّ العينين بحكم حاسية واحدة فأفرد الضمير .
(٣) سبأ - ١٩ .

❦ وادّعى أنه لم يبيح ما ظاهره الاعتماد على المبدل منه إلا هذان البيتان ،
والحق أنّ المسلكين فيما عدا بدل الغلط .

ومثل ما سلكت به مسلك الطرح قولهم : ((إنّ زيداً عينه حسنة ، وإنّ هنداً
جفنها فاتر)) بنصب العين والجفن ، فأنت الخبر في الأول وذكره في الثاني ؛ لأنّ
المعتمد عليه هو المبدل ، والمبدل منه في تقدير الطرح ، وبذلك يجمع بين كلامي
الكشاف ، والوقوف عند أحدهما قصور ، كما وقع للسعد وأبي حيان .

ففي المطول في آخر بحث بيان المسند إليه ^(١) : ((لا نسلم أنّ المبدل يجب صحة
قيامه مقام المبدل منه ، ألا ترى إلى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا
لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْبَعَثِ ﴾ إنّ ((لله)) و((شركاء)) مفعولا ((جعلوا)) ، و((الجن)) بدل
من ((شركاء)) ، ومعلوم أنه لا معنى لقولنا : وجعلوا لله الجن)) انتهى .

وقل أبو حيان : ((ما أجازة لا يجوز)) وعلل ذلك : ((بأنّ شرط المبدل أن
يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين ، أو معمولاً للعامل في المبدل منه
على قول ، وذلك لا يصح هنا ؛ إذ لا يصح أن يحل ((الجن)) محل ((شركاء)) ...))
انتهى .

وقد عرفت أنّ كلام صاحب الكشاف في هذه القاعلة مضطرب لبنائه القول في
بعض المواضع على أحد المسلكين السابقين ، وفي بعض آخر على المسلك الثاني ،
هكذا ينبغي أن يحمر المقام .

(١) المطول - ٣٣٠ ، والكشاف ٥٢/٢ ، والبحر المحيط تفسير الأنعام - ١٠٠ .

[وهو ستة أقسام] : أحدها : [بدل كلٌّ] من كل ، وهو ما كان مدلوله مدلول الأول ، [نحو : ﴿ مَقَارَئُ حَدَائِقَ ﴾^(١)] ، و ((جاءني زيدٌ أخوك)) ،

قوله [وهو ستة أقسام] قل أبو حيان^(٢) : ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو ((لقيته غدوة يوم الجمعة)) ؛ لأنَّ يوم الجمعة لا يكون ظرفاً ثانياً ؛ لأنَّ العامل لا يعمل في نوع من المعمولات إلا في واحد منه ، إلا على طريق الاتساع ، ولا يكون غلطاً ؛ لأنَّ اللقي لا يكون في كل اليوم بل في بعضه .

وقل السيوطي^(٣) : قد وجدت له شاهداً في التنزيل وهو قوله تعالى : ﴿ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً ﴾ جَنَاتٍ عَدْنٍ ﴿ .

قوله [وهو ما كان مدلوله الأول] فيه نظر ، والظاهر وهو ما كان ملصقه ما صلق الأول إذ المدلول مختلف ، إلا أن يقال : أراد بالمدلول المصلق .
قل الجلال الخلي في شرح جمع الجوامع في مسألة حدوث الموضوعات اللغوية^(٤) : ((وإطلاق المدلول على المصلق شائع ، والأصل إطلاقه على المفهوم ، وهو ما وضع له اللفظ)) انتهى .

ويوافق الأصل ما قيل : إنَّ الفرق بين المدلول والمفهوم والمعنى اعتباري ،

(١) البيا ٣٣ - ٣٣ .

(٢) في الارتشاف ٢/ ٦٢٥ ((البذل)) ، نجد معنى كلامه .

(٣) هذا معنى ما في الهمع ٣/ ١٥٠ ((البذل)) ، والآيتان سورة مريم ٦٠ - ٦١ .

(٤) حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ٤١٩١ ، وفيه ((سائق)) بدل ((شائع)) .

☞ باعتبار دلالة اللفظ على ما وضع له وفهمه منه ، وعنايته : أي : قصده منه واعترض أيضاً القول بالتحل المصدق في هذا البذل بمثل ((جاء زيد أخوك)) ، قال : ((لأنهما ليسا متحدين في ما صدقا عليه ؛ إذ ليس لزيد ما صلق عليه)) ، وقال : ((الأولى أن يقال : إن بذل الكل من الكل ما اتحد فيه المبذل والمبذل منه في الوجود ، فإن ((زيدا)) و ((أخاك)) موجودان بوجود واحد)) انتهى .

وفيه نظر ؛ لأن المراد من المصدق : الذات ، ولا يختص بما يكون كلياً ، ولا شك أن ((زيدا)) و ((أخاك)) يتحدان في الذات الجامعة لهما .

ويؤيده قولهم : لا بد في المبتدأ والخبر أن يتحدا ما صدقاً ، ويختلفا مفهوماً ، وهو شامل لمثل ((زيد أخوك)) .

وقد عبّر في المطول بالاتحاد في الذات فقال في تعريف بذل الكل من الكل^(١) : ((وهو الذي تكون ذاته عين ذات المبذل منه وإن كان مفهومهما متغايرين)) انتهى .

ثم قل : ((إن بذل البعض هو الذي تكون ذاته بعضاً من ذات المبذل منه وإن

لم يكن مفهومه بعضاً من مفهومه ، فنحو ﴿ إلهين اثنين ﴾^(٢) إذا جعلناه بدلاً يكون بذل

الكل دون البعض ؛ لأن ما صلق عليه اثنين عين ما صلق عليه الهين)) انتهى .

وهو صريح في أن المصدق بمعنى الذات وبالجملة المبذل منه والمبذل في هذا القسم كالمتبدأ والخبر .

(١) المطول - ٣٣ .

(٢) النحل - ٥١

وسمّاه ابن مالك البذل المطابق^(١) ؛ لوجوده في ما لا يطلق عليه كل ، ولا يحتاج إلى ضمير يعود إلى البذل منه ، كالجمله التي هي عين المبتدأ .
[و] ثانيها : بـذل [بعض] من كل ، وهو ما كان مدلوله بعض مدلول الأول ، سواء كان ذلك البعض نصفاً أم أقل أم أكثر على الصحيح ،

قوله [في ما لا يطلق عليه كل] وهو اسم الله تعالى نحو : ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ في قراءة الجر^(٢) ، فـ((الله)) بـذل من ((العزیز)) بـذل مطابق ، ولا يقل بـذل كل من كل ؛ إذ ((كل)) إنما يقل في ما ينقسم ويتجزأ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .
قوله [على الصحيح] ومذهب الكسائي وهشام أنه لا يقع إلا على ما دون النصف ، ولهذا منعاً أن يقل : ((بعض الرجلين لك)) أي : أحدهما .
قال المصنف في الحواشي : ((لما لم يقع البعض في عرف الناس مطلقاً إلا على الأقل من النصف خصه الكسائي وهشام به ، وردّ بقوله :
دَايَنْتُ أَرْوَى وَالِدِيُونَ تُقْضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدْتُ بَعْضًا^(٣)))
ووجدت أنا ذلك في التنزيل قال الله سبحانه :

-
- (١) شرح التسهيل ١٩٢/٣ ، قال : ((والعبارة الجيدة أن يقال : بـذل موافق من موافق)) .
(٢) قال تعالى في سورة إبراهيم ٢-١ ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ **اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ** قرأ نافع وابن عمر برفع لفظ الجلالة ، وقرأ الباقون بخفضه ، والرفع إما على جعل لفظ الجلالة مبتدأ والموصول خبره ، أو لفظ الجلالة خبر لمبتدأ محذوف ، والجر إما على البدلية عند أبي البقاء أو على البيان عند الزغشري . الدر المصون ٢٥٠/٤ .
(٣) الرجز لرؤبة في الكتّاب ٣٠٠/٢ ، وديوانه ٧٩ ، وبلا نسبة في النكت ١١٢٠/٢ ، وشرح الأبيات للأعلم ٧٤٤/٢ ، أراد فادت نصفاً ولم تزد النصف الآخر .

﴿ أَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾^(١) ، وعكس هذه المسألة أنه لما وقع ((سائر)) في حديث^(٢) : ((وفارق سائرهن)) مطلقاً على الباقي الأكثر ، قل بعض العلماء باختصاصه بذلك ، وهو مردود ؛ لأنه من السؤر وهو البقية ، وفي الحديث^(٣) : ((وإذا شربتم فأسثروا)) ، فلو تمسك بظاهر الاشتقاق وبهذا الحديث على عكس هذا المذهب لمشى في الظاهر ، والحق عدم الاختصاص مطلقاً .

وقال الآخر :

إذا احْتَمَلَتْ رَأْسِي فِي الرَّأْسِ أَكْثَرِي وَغُوِيرَ عِنْدَ الْمُتَقَى ثُمَّ سَآثِرِي^(٤)
واعلم أنه اختلف في موضع هل هو من بدل الكل أو البعض أو الإضراب
أو ليس من باب البذل البتة ؟ وهو قوله عز وجل : ﴿ قُمِ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا ۖ نِصْفَهُ ﴾^(٥)

(١) البقرة - ٨٥ .

(٢) الموطأ ٥٨٦/٢ باب جامع الطلاق ، وسنن الدارقطني ١٨٩/٣ ، كتاب النكاح باب المهر ح ٣٦٤٤ .

(٣) غريب الحديث ٢٩٣/٢ ، النهاية في غريب الحديث ٢٢٧/٢ مادة ((سار)) .

(٤) البيت بلا نسبة في درة الفواص - ٤ ، والجزازات النبوية - ٤٠ .

والشاهد فيه إنَّ الشاعر عنى بلفظ ((سائر)) ما بقي من جثمانه بعد إبانة الرأس فيكون معنى ((سائر)) من السؤر أي : البقية القليلة ، وقد نزل باقي الجسم منزلة القليل ؛ لأنَّ الرأس هو العضو الأراس والعلق الأنفس - على حد تعبير السيد الشريف الرضي - أو لخروج نفسه وكون الجسم بعدها - وإن كان يتملمه - بمنزلة البقية التي قد ذهب أكثرها .

(٥) المزمل ٣-٢ .

فقَالَ ابن خروف : ((نصفه بدل من ((قليلاً)) بدل كل من كل ، وكأنه قيل : قم الليل إلا نصفه ، وذلك لأنه سمي النصف قليلاً ، والقليل مبهم ، فبيّنه بالنصف ، فضمير ((نصفه)) لليل - قل المصنف^(١) لأن : ((بدل الكل لا يحتاج إلى ضمير)) انتهى - والضميران بعده للنصف)) .

واستدل بالآية على استثناء النصف قل^(٢) : ((ولو أعيد الضميران الآخرين لليل لزم أن يقوم أكثر الليل)) ، وردّ ابن عصفور عليه فقَالَ^(٣) : ((ضمير ((نصفه)) للقليل ، وهو بدل بعض من كل وإن كان القليل مبهماً ؛ لأنّ القليل قد تعين بالعادة ، أي : قم ما يسمى في العرف قليلاً ، قل : ((وإلا فمن قام نصف الليل لا يقل قام القليل)) .

وردّ ابن الصائغ على ابن عصفور فقال : ((إن أراد أن العادة عيّنت القليل مقدراً محدوداً كالثالث فقط أو الربع فقط فباطل ، وإن أراد ما يقع عليه القليل فلا وجه لبيانته بالنصف ؛ لأنه لو قيل : ((أكلت قليلاً من الرغيف نصفه)) - أي : نصف القليل - لم يكن له معنى ؛ لأنّ ذلك النصف قليل أيضاً ، قل : ((بل النصف بدل من الليل بدل إضراب ، وابن خروف يبيّنه)) .

وقل الأبنّي ((الواجب عندي - لكون النصف لا يطلق عليه أنه قليل -))

(١) المغني ١٠/٢ ((الباب الرابع))

(٢) يعني ابن خروف ، ولم أعرف ابن ذكر هذا الكلام .

(٣) شرح الجمل ٢٥١/٢ ((بلب الاستثناء)) .

ولابدّ من اتصاله بضمير يعود إلى المبدل منه مذكوراً كان كـ ((أكلت
الرجيف نصفه أو ثلثه)) ، أو مقدر [نحو] ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ [مَنْ
امْتَطَاعَ] إِيَّاهُ سَبِيلًا ^(١) أي : منهم ، فـ ((من)) بدل بعض من ((الناس))
لأنّ المستطيع بعض الناس لا كلهم

❧ أن يكون ((نصفه)) مفعولاً بتقدير : ((قم نصفه)) .
قل أبو حيان ^(٢) : وفيه نظر ؛ لأنه يكون أمراً أولاً بقيام الكثير ثم قيل : قم النصف
أو أنقص منه أو زد عليه ، وذلك مخالف للأمر الأول ، فيكون ناسخاً له ، والناسخ لابدّ
من تراخيه عن المنسوخ ، كما ثبت في أصول الفقه .
وأعرب السمين ^(٣) : ((نصفه)) بدل بعض من ((الليل)) ، وبه قل الزجاج .
قوله [ولابدّ من اتصاله ...] هذا ما ذهب إليه أكثر النحويين ، ومشى عليه المصنف
في المغني والتوضيح ^(٤) . وقل ابن مالك في الكافية ^(٥) : ((الصحيح عدم اشتراطه ، لكن
وجوده أكثر من عدمه)) ، وظاهر كلام التسهيل : أنه لابدّ من الضمير أو ما يقوم مقامه
كالألف واللام ، لكن مثل لما يقوم مقامه ببطل الاشتغال ، وسيأتي في كلام الشارح .
قوله [نحو] ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ ... ﴾ [مرّ الكلام على هذه الآية في باب إعمال المصدر ،
فلا تغفل عنه .

-
- (١) آل عمران - ٩٧ .
(٢) البحر المحيط ٣٦٨/٨ تفسير سورة المزمل ٢-٣ ، وفيه معنى ما نقله المحشي .
(٣) الدر المصون ٤٠٧/٦ .
(٤) المغني ٧٠/٨ ((إلا)) بالكسر والتشديد . والأوضح ٦٦٣ ((البطل)) .
(٥) شرح الكافية الشافية ٥٧٧/١ ، وشرح التسهيل ١٨٩٣ ، ١٩٦ ((البطل))

قال ابن برهان : يدل كل ، والمراد بالناس المستطيع فهو عامٌ أريد به خاص ؛ لأن الله لا يكلف الحج من لا يستطيع .
ومنع إدخال ((أل)) على ((كل)) و ((بعض)) هو مذهب الجمهور ؛ لملازمتها الإضافة ، وهي لا تجامع أل - كما مرّ - وأجازه الأخفش والفارسي .

قوله [فهو عامٌ أريد به خاص] فهو لفظ مستعمل في بعض مدلوله ، فعمومه ليس مراداً لا تناولاً ولا حكماً ، ولهذا كان مجازاً ، بخلاف العام المخصوص فهو لفظ أريد به معناه مخرجاً منه بعضه ، فعمومه مرادٌ تناولاً لا حكماً ، ولهذا كان حقيقة ، وتحقيق ذلك يطلب من جمع الجوامع الأصولي وشروحه ^(١) ، ولكون الأول مجازاً احتج إلى قرينة ، ولهذا بينها ابن برهان بقوله : ((لأن الله ...)) فتدبر .

قوله [لملازمتها للإضافة] إمّا لفظاً أو نية ، ولهذا حكى سيويه : ((مررت بكل قائماً)) ، فلولا أنه معرفة ما جاز نصب الحال عنه ، كذا قيل ، وفيه : إن صاحب الحال قد يكون نكرة من غير مسوغ نحو : ((عليه مائة بيضاً)) ، ((وصلى وراءه رجل قیاما)) .

قوله [وأجازه الأخفش والفارسي] حكى الأخفش ((مررت بهم كلاً)) بالنصب على الحال ، فهو دليل على تنكيره .

(١) حاشية البتاني على شرح جمع الجوامع ٥/٢ - ٨ ((التخصيص)) .

[و] ثالثها : [بدل اشتمال] ، وهو ما كان بينه وبين الأول ملابسة ، أي : تعلق بغير الكلية والجزئية ، وأمره في الضمير كما مرّ في ((بدل بعض من كل)) ، [نحو] : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ [قِتَالٍ فِيهِ] ﴾^(١) ، فد-((قتال)) : بدل اشتمال من ((الشهر)) ؛ للملابسة له بوقوعه فيه .

قوله [أي : تعلق بغير الكلية والجزئية] أي : إما باشتمال الأول على الثاني نحو : ((أعجبي زيد علمه)) ، أو باشتمال الثاني على الأول نحو : ((سلب زيد ثوبه)) ، أو باشتمال العامل على الثاني بمعنى تعلقه به وإن تعلق في اللفظ بغيره . فما قاله أعمّ من الاختصار في بيان الاشتمال على بعض الأوجه المذكورة .
 وخرج بقوله : ((بغير الكلية)) بدل كلّ من كلّ .
 ويقول : ((والجزئية)) بدل بعض من كل .
 واعلم أنّ الدعاميني بعد أن نقل الخلاف في المشتمل في بدل الاشتمال هل هو الأول أو الثاني أو العامل قل :

((قل المصنف : الأول هو الصحيح ؛ لأنّ الثاني والثالث لا يطردان ؛ لأنّ من بدل الاشتمال : ((أعجبي زيد فصاحته وكلامه)) ، و ((كرهت زيداً ضجره)) ، و ((ساءني خالد فقره وعرجه)) ، والثاني في هذه وأمثالها غير مشتمل على الأول ، فلم يطرد كون الثاني مشتملاً .

وأما عدم اطراد الثالث فظاهر ؛ لأنّ من بدل الاشتمال : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ [قِتَالٍ فِيهِ] ﴾ ، والعامل ليس مشتملاً على بدل الاشتمال)) .

ونحو : ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ النَّارَ ﴾^(١) ، أي : فيه ، أو الأصل : ناره ،
ثم نابت ((أل)) عن الضمير .

ثم قل في آخر كلام عن الرضي : ((بخلاف نحو : ((ضربت زيداً عبده))
فإنه بدل غلط ، لأن ((ضربت زيداً)) مفيد غير محتاج إلى شيء آخر ، ولا تقول في بدل
الاشتغال : ((قتل الأمير سيافه)) و ((بنى الأمير وكلاؤه)) ؛ لأن شرط بدل الاشتغال
أن لا يستفاد من المبدل معيّنًا ، بل تبقى النفس متشوقة إلى البيان للإجمال الذي فيه ،
وهنا الأول غير محتمل إذ يستفاد عرفاً من قولك : ((قتل الأمير)) أن القاتل
((سيافه)) ، وكذا في أمثاله ، ولا يجوز مثل هذه الإبدال أصلاً)) انتهى .

ويرد عليه : أن الأول لم يشتمل على الثاني في ((سلب زيد ثوبه)) ، بل الثاني
اشتمل على الأول ؛ لأن الثوب اشتمل على لابس ، إلا أن يقال : إن الأول اشتمل
على الثاني بطريق التمليك .

وقوله : ((أما عدم اطراد الثالث فظاهر لأن الخ)) فيه نظر ؛ لما تقدم من أن معنى
اشتغاله عليه تعلقه به وإن تعلق في اللفظ بغيره .

قوله [ونحو : ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ ﴾] : ((ذهب الفراء ، وتبعه ابن الطراوة
إلى أن : ((النار)) بدل كل من كل ، عبر بالـ ((أخدود)) عن ((النار)) لما كان
مشتغلاً عليها ، كقولهم ((عفيف الإزار)) ، وقال ابن هشام : الأولى أن يكون على
حذف مضاف ، أي : أخدود النار ، وقال ابن خروف هو بدل إضراب)) ، قاله
المراعي^(٢) .

(١) البروج - ٤ - ٥ .

(٢) توضيح المقاصد ١٥٣/٢ ((البذل)) .

وشرط صحته : إمكان فهم معناه عند حذفه ، وحسن الكلام بتقدير حذفه ، ولهذا جعل نحو : ((أعجبني زيد أخوه)) بدل إضراب ؛ إذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه ، وامتنع نحو : ((أسرجت زيدا دابته)) ؛ لأنه وإن فهم معناه عند الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل ، وبتقدير ورود مثله يحمل على الغلط ونحوه .

[و] رابعها : بدل [إضراب] ، وهو ما يقصد ذكر متبوعه ، كما يقصد ذكره ، ولا علاقة بينهما ، ويسمى بدل البداء ؛ لأن المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير إبطال للأول ، ونفاه بعضهم ، وادّعى أن ما استدلوا به على ثبوته محمولٌ على إضمار ((بل)) .

[و] خامسها : بدل [غلط] ، وهو ما لا يقصد متبوعه ، بل سبق إليه اللسان ، وخصّه بعضهم بالشعر ، قال : ((لوجوده فيه دون النثر)) وعكس بعضهم ؛ لأن الشعر إنما يقع عن تروُّ وفكر . ونفاه بعضهم مطلقاً ، وادّعى أنه تطلّبه فلم يجده ، وأنه طالب به من لقيه فلم يعرفه .

قوله [ونفاه بعضهم مطلقاً ، وادّعى ...] هو خطاب^(١) ، وادّعى أبو محمد بن السيد أنه وجده في قول ذي الرمة :

لمياء في شَفَتَيْهَا حُوءٌ لَعَسُ وفي اللَّثَاتِ وفي أَثْيَابِهَا شَنْبُ^(٢)

قال : فـ ((لعس)) بدل غلط لأن ((الحوء)) السَّواد بعينه ،

☪☪

و((اللعس))

(١) الارتشاف ٦٢٥/٢ فيه كلام خطاب ، و٦٢٦/٢ كلام ابن السيد ، ولم ينقل البيت ولا الاستدلال .

(٢) البيت من البسيط لنبي الرمة في ديوانه ١٢ والدرر ٥٦/١ والمعم ١٤٩٣ . والشاهد واضح .

ومذهب سيويه والأكثرين جوازه مطلقاً .

[و] سادسها : بدلُ [نسيان] ، وهو ما يُقصد متبوعه ، ثم يتبين فساد قصده ، [نحو ((تصدقت بدرهم دينار))] .

هذا يصلح مثلاً للثلاثة الأخيرة ؛ إذ يحتمل : أن يكون المتكلم قَصَد الإخبار بالتصدق بالدرهم ثم أضرب عنه إلى الإخبار بالتصدق بالدينار ، وجعل الأول في حكم المتروك فيكون بدل إضراب ، وهذا معنى قوله [بحسب قصد الأول والثاني] .

وأن يكون قَصَد الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه إلى الدرهم ، فيكون بدل غلط ، أي : بدلاً عن اللفظ الذي ذكر غلطاً ، وهو المبدل منه ، وهذا معنى قوله : [أو الثاني وسبق اللسان] إلى الأول .

وأن يكون قَصَد الإخبار بالتصدق بالدرهم ، ثم تبين له أن الصواب الإخبار بالتصدق بالدينار لظهور الخطأ في القصد الأول ، فيكون بدل نسيان أي : بدل شيء ذكر نسياناً ، وهذا معنى قوله : [أو الأول وتبين الخطأ] في قصده .

والأحسن أن يُعطف التابع في هذه الثلاثة بـ ((بل)) ، فيكون من عطف النسق .

﴿ سواد مشربٌ بحمرة ، وردَّ بأنه من باب التقديم والتأخير ، والتقدير: في شفتيها حرة وفي اللثا لَعَس وفي أنيابها شَنَب .
قوله [جوازه مطلقاً] أي : ثراً ونظماً .

تتمة : اعلم أنّ البذل يوافق متبوعه في واحدٍ من أوجه الإعراب مطلقاً، وكذا في واحدٍ من التذكير والإفراد وضديهما إنّ كان بذل كلّ، ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ؛ لكون أحدهما مصدراً أو قصد به التفصيل .

قوله [في واحد من أوجه الإعراب مطلقاً] أي : سواء كان بذكاً كلّ من كل أم غيره .

قوله [بأنّ يكون أحدهما مصدراً] نحو : ﴿ مَقَارَآءُ حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً ﴾^(١) ، قاله أبو حيان^(٢) ، قال الدماميني : ((وفيه نظر ؛ لأنّ المراد المطابقة في المعنى ، والمصدر يشتمل على الاثنين والجماعة ، فلذلك أبطل الجمعان منه)) .

قوله [أو قصد به التفصيل] كقوله في الحديث^(٣) : ((أذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف)) .

قال الدماميني : ((وقد يقال : المطابقة حاصلة مع التفصيل أيضاً ، فإنّ البذل ليس واحداً من شقي التفصيل ، وإنما هو مجموعهما ، وهو مطابق ، ألا ترى أنّ قوله ((نفس في الشتاء)) ليس على انفراده بدلاً من ((نفسين)) ، وإنما البذل هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه ، وهما متطابقان من حيث هما إثنان والمبذل منه كذلك .

غير أنّ هنا بحثاً ، وهو أنه إذا كان مجموعهما هو البذل فما هو العامل في كل منهما مع أنه بمفرده غير بذل ، وهذا في البذل ، كقولهم في الخبر ((الرمان حلو حلمض)) انتهى .

(١) البنا ٣١ - ٣٢ .

(٢) الارتشاف ٦٢١/٢ ((البذل)) .

(٣) صحيح البخاري - الإبراد بالظهر في شدة الحر . ومسلم - استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر .

ويخالف في التعريف والإظهار وضديهما ، فتبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة ، والنكرة من مثلها ومن المعرفة .

❧ أقول قد مرّ في باب الخبر الجواب ، وحاصله : أنّ المعمول في الحقيقة مجموعهما ، لكنه من حيث هو معمول لا يمكن ظهور أثر العامل فيه ، وظهوره في أحدهما دون الآخر تحكم ، فظهر في كل منهما دفعاً للتحكم .

قوله [فتبدل المعرفة من مثلها] نحو : ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ ❧ الله ﴿ في قراءة من جر ^(١) .

قوله [ومن النكرة] نحو : ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ❧ صِرَاطِ اللَّهِ ^(٢) .
قوله [والنكرة من مثلها] نحو : ﴿مَقَارًا﴾ ❧ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ^(٣) .

قوله [ومن المعرفة] نحو : ﴿لَسْنَا بِالنَّاصِيَةِ﴾ ❧ نَاصِيَةٍ ^(٤) .
قل ابن الخالج : ((إن قيل : لم حسن الجمع بين ((الناصية)) و ((ناصية)) قلت : ذكرت الأولى للتخصيص على ((ناصية)) المذكور ، وذكرت الثانية تنبيهاً بالصفة على علة السفع ؛ ليشمل بذلك ظاهراً كل ناصية هذه صفتها)) .

(١) إبراهيم ١ - ٢ . والقراءة تقدم تخريجها .

(٢) الشورى ٥٢ - ٥٣ .

(٣) البقرة ٣٦ - ٣٧ .

(٤) العلق ١٥ - ١٦ . وانظر أمالي ابن الخالج ٢٨٠/١ .

لكن إنْ اتحد اللفظ في إبدال النكرة من مثلها اشترط أنْ يكون مع الثاني زيادة بيان ، كما في إبدال الفعل من مثله .

قوله [اشترط أنْ يكون مع الثانية زيادة بيان] كقراءة يعقوب ^(١) : ﴿ كُلُّ أُمَّةٍ جَائِيَةٌ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ ، قل أبو الفتح ^(٢) : أبطل الثانية من الأولى ؛ لأنْ في الثانية ذكر سبب الجثر .

واقترضى كلامه أنه لا يشترط في إبدال النكرة من النكرة أنْ تكون موصوفة ، ولا في إبدال النكرة من المعرفة ذلك ، واتحد اللفظ ، وهو كذلك ، خلافاً للكوفيين ولمن تبعهم في إبدال النكرة من المعرفة في اشتراط وصفها ، كالبغداديين والزنجشري والجرجاني ، قالوا :

لأنْ البطل للإيضاح ، والشيء لا يوضّح بما هو أخفى منه ؛ فلا تحصل فائدة بدون الصفة .

قوله [كما في إبدال الفعل من مثله] أي : في أنه يشترط فيه أنْ يكون مع الثاني زيادة بيان ، وهذا القيد ذكره في التسهيل فقال ^(٣) : ((وبطل فعل من فعل موافق في المعنى مع زيادة بيان)) انتهى . ولم يعتبره في غيره ، ولا تعرّض له أبو حيان في الارتشاف بنفي ولا إثبات . والحق عدم اعتباره .

(١) الكلام في ((أمة)) الثانية فاللهو قرأها بالرفع على الابتداء و((تدعى)) خبرها ، وقرأها يعقوب بالنصب على البطل من ((كل أمة)) الأولى بطل نكرة موصوفة من مثلها . الدر المصون ١٣٢/١ سورة الجاثية - ٢٨ .

(٢) هذا معنى كلام ابن جني في المحتسب ٣١/٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٩٧/٣ ((البطل)) .

❧ ❧ وأما اعتبار الموافقة في المعنى فاعتبره غيره كابن معطي فقال :

وأبدلوا الفعل من الفعل إذا كان بمعناه

وقال ابن الحجاز^(١) : ((إنما يكون ذلك إذا ترادف اللفظان على معنى كقولك : ((من يأتيني يمش إليّ أكلمه)) ، لأنّ ((يمشي)) في معنى : يأتيني فتجزمه كجزمه ، فإنّ قلت : ((من يأتيني يضحك أكلمه)) رفعت ((يضحك)) وجعلته حالاً ؛ لأنه ليس في معنى يأتي)) انتهى .

والظاهر أنّ ذلك مبني على أنّ الفعل من الفعل بدل كل فقط ، والحق كما قل الشاطبي مجيء الأقسام كلها فيه حتى البعض ، ولا ينافيه اشتراط الضمير في بدل الاشتغال والبعض ؛ لظهور أنّ ذاك خاصّ بالأسماء لتعذر عود الضمير على الأفعال ، كما سيأتي عن شرح التوضيح .

وإدعاء السيوطي نفياً للخلاف على عدمه وتعليقه بقوله^(٢) : ((لأنّ الفعل لا يتبعض)) فيه نظر ؛ لأنه إنّ أراد أنّ لفظ الفعل لا يتبعض فالاسم كذلك ، وإنّ أراد معناه ، فهو منصور في معنى الفعل - أي : الحدث - بلا شبهة .

بقي أنّ المصنف قل في حواشي الألفية : ((ينبغي أن يشترط لإبدال الفعل من الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل ،

❧ ❧

(١) البيت من ألفية ابن معطي وتماه :

وأبدلوا الفعل من الفعل إذا كان بمعناه وذاك مثل ذاك

ولمراجعته ومراجعة كلام ابن الحجاز انظر الفرة المخفية ٣٩٥/١ - ٣٩٦ .

(٢) المجموع ١٥٣/٣ ((البذل)) .

☞ وهو الاتحاد في الزمان فقط ، دون الاتحاد في النوع حتى يجوز : ((إن جئني تمش إلي أكرمك)) ، وما يدل على أن البلد في نحو : ﴿ يَلُوقُ آثَامَهُمْ يُضَاعَفُ ﴾^(١) للفعل من الفعل لا الجملة من الجملة ظهور الجزم في لفظه .

فاندفع قول الحفيد في حواشي التوضيح : إنه من بدل الجملة من الجملة .
واعلم أن الأستاذ الصفوي التزم أنه لا يكون مضارعاً بتبعية على البدلية أو العطف أو غيرهما لمضارع مرفوع ؛ لأنه أجاب عما أورد على البيضاوي في قوله :
((إن)) يتزكى)) بدل من ((يؤتي)) في قوله تعالى ﴿ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾^(٢) .

^(٣) من أن البلد تابع ، والتابع كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه ، و ((يتزكى)) هنا ليس معرباً بإعراب ((يؤتي)) ؛ لأن سبب الإعراب مؤثر فيه مع قطع النظر عن التبعية ، وهو التجرد ، فرفعه لتجرده لا لكونه تابعاً .

^(٤) ((بأن المراد : كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه لو لم يكن معرباً بمقتضي الإعراب غير التبعية)) انتهى .

ويمكن أن يقال : لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعاً بالتبعية وإن كان فيه مقتضى آخر للرفع وهو التجرد ، وفيه نظر .

(١) الفرقان ٦٨ - ٦٩ .

(٢) تفسير البيضاوي ٨٠٢ تفسير سورة الليل - ١٨ .

(٣) هذا هو الإيراد على البيضاوي .

(٤) هذا جواب الصفوي عن الإيراد السابق .

ويبدل الظاهر من مثله ومن المضمّر ، والمضمّر من مثله ،

قوله [ويبدل الظاهر من مثله] كما تقدّم في الأمثلة .

قوله [ومن المضمّر] نحو :

على حالةٍ لو أنّ في القومِ حاتمًا على جُوده لَضَنَّ بالماءِ حاتمٌ^(١)

فـ((حاتم)) بلجر بدل من الماء من ((جوده)) ، وهذا البيت دخله الخن .

قوله [والمضمّر من مثله] نحو : ((رأيتك إليك)) ، وقال الكوفيون وابن مالك

((توكيد لا بدل)) ، قال ابن مالك^(٢) : ((لأنّ نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب

المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو ((فعلت أنت)) ، والمرفوع

توكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيداً فإنّ الفرق بينهما تحكم بلا دليل)) .

وأجاب الشاطبي بما نقله في شرح التوضيح^(٣) ، ولا يخلو عن نظر لمن تدبر .

وقال أبو حيان^(٤) : وقوم تبدل المضمّر من مثله بدل كل ، كما تقدم بخلاف بدل

بعض أو اشتغال فلا يجوز : ((ثلث التفاحة أكلتها إليه))

(١) تقدم تحريره في بحث الحل ٤٧ السابقة .

(٢) شرح التسهيل ١٩٢/٣ ((البذل)) .

(٣) قل في شرح التصريح ١٥٩/٢ - ١٦٠ ((بحث البذل)) ما نصه : ((قل الشاطبي : والظاهر

مذهب البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل

فقال : ((جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت)) ، وإذا أرادت البذل وفقت بين التابع

والمتبوع فقلت ((جئت أنت ورأيتك إليك ومررت به)) فيتحد لفظ التوكيد والبذل في المرفوع

ويختلف في غيره ، وهكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول ، وهم المؤتمنون لأنهم

شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم ، فلا يعارض هذا بقياس...)) .

(٤) الارششاف ٦٢٠/٣ وما بعدها وقد نقل معنى كلامه .

وكذا من الظاهر عند الجمهور ، ووافقهم في شرح الشذور^(١) ، ولكنه خالفهم في الأوضح تبعاً لابن مالك ،

❧ و ((حسن الجارية أعجبتني هو)) ، وأجازه قوم .

قل أبو حيان : ((ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع ، فعلى الأول يمنع ؛ لثلاثي بلا رابط ؛ لأنّ الضمير يعود على المضاف إليه ، وعلى الثاني يجوز إلا أنه يحتاج إلى سماع)) انتهى .

وقوله ((لثلاثي بلا رابط)) فيه ما تعرفه عن قريب .

قوله [وكذا من الظاهر عند الجمهور] نحو : ((رأيتُ زيداً إليه)) .

قوله [لكن خالفهم في الأوضح^(٢) تبعاً لابن مالك] قل في الأوضح : ((ولا يبدل مضمّر من ظاهر نحو : ((رأيتُ زيداً إليه)) من وضع النحويين ، وليس بمسموع)) انتهى . ومقتضاه الإطلاق في كل بدل .

وكذا عبارة التسهيل مطلقة حيث قل : ((ولا يبدل مضمّر من مضمّر)) .

لكن في جمع الجوامع وشرحه^(٣) : ((ومنع ابن مالك بدل المضمّر من الظاهر بدل كل ، قل^(٤) : ((لأنه لم يسمع لا نظماً ولا نثراً ولو سمع لكان تأكيداً لا بدلاً)) ، وأجازه الأصحاب نحو : ((رأيتُ زيداً إليه)) .

وفي جواز بدل البعض والاشتمل خلف ، فقل : يجوز نحو : ((ثلث التفاحة أكلت التفاحة إليه)) و ((حسن الجارية أعجبتني الجارية هو)) ، وقيل يمتنع ، ❧

(١) شرح الشذور ٣٨٥ ((البدل)) .

(٢) الأوضح ٦٧/٣ وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، ١٩٢ .

(٣) المجمع ١٥٢/٣ - ١٥٣ ((البدل)) .

(٤) هذا معنى كلامه في شرح التسهيل ١٩٢/٣ .

ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بـلـك كلُّ إلا إذا أفاد الإحاطة .

☞ قال أبو حيان : وهو كـلـخلاف في إبدال مضمـر من مضمـر ، ومقتضاه ترجيح المنع)) انتهى .

وفي شرح الألفية لابن الصائغ : وَمَنَعَهُمَا - أي : بـلـك الضمير من مثله ومن ظاهر - ابنُ عصفور في البعض والاشتمل ؛ لخلوَّ الجملة عن رابط نحو : ((ثلث التفاحة أكلتها إله)) و ((ثلث التفاحة أكلت التفاحة إله)) و ((حسن الجارية أعجبها إله)) و ((حسن الجارية أعجب الجارية إله)) .

قال ابن الصائغ : ((ولك أن تمثل بمستنغن عن رابط نحو : ((كسرت ثلث الخبزة فأكلتها إله)) ؛ فأمّا أن لا يعلل المنع أو يعلل بـعـلـة عامة ، وتعليله إنما يأتي على أن البـلـك على نية استئناف عامل لا يقوم الظاهر مقامه ، فإنَّ المذاهب فيه ثلاثة ، فلو قيل : بأنَّ عامله العامل في البـلـك أو غيره وقد ناب عامل المبتدأ منابه حصل الربط ، على أنه لو قيل بالأول أمكن أن يقل الربط حصل بأنَّ البعض والاشتمال داخـلـان في الأول على حدِّ ((زيد نعم الرجل)) .

قوله [بـلـك كل] إلا إذا أفاد الإحاطة نحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ ^(١) ، فإن لم تفدها نحو : ((رأيتك زيدا)) امتنع خلافًا للأخفش ؛ لأنه إنما يجيء للبيان ، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه ؛ لأنه في غاية الوضوح .

وأما قوله تعالى : ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ ^(٢) ، فالذين خسروا مستأنف لا بـلـك من ضمير المخاطب .

(١) المائة - ١١٤ .

(٢) الأنعام - ١٢ .

وتبدل الجملة من مثلها ،

❧❧ وخرج بـ ((بدل كل)) بدل البعض والاشتمال ، فيبدل من الظاهر من غير شرط نحو:

أَوْعَدَنِي بِالسَّجَنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي^(١)

وقوله تعالى : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾^(٢).

قوله [وتبدل الجملة من مثلها] أي : بدل بعض من كل كقوله تعالى : ﴿وَأَتَوْا
الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَقْلَمُونَ﴾^(٣) أَمَدَّكُمْ بِأَعْيُنٍ^(٤) ، واشتمل كقوله :
أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا^(٥)

وغلط نحو : ((قم أقم)) . قل في شرح التوضيح^(٦) : ((وسكتوا عن اشتراط
الضمير في بدل البعض والاشتمال في الأفعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها)) ،
وتقدم آخر عطف البيان ما في جواز كون البذل جملة من الخلاف .

(١) الرجز للعليل بن الفرخ في الخزانة ١٨٨/٥ ، ١٨٩ ، ١٩٠ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢٥٧/٣ وشرح
التصريح ١٦٠/٢ والمجم ١٥١/٣ ، وقلمه :

أَوْعَدَنِي بِالسَّجَنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي فَرَجُلِي شَتَّةُ السَّانِمِ

والشاهد في قوله ((أوعدني ... رجلي)) فقد أبدل الاسم الظاهر ((رجلي)) من ضمير الحاضر يله
التكلم بدل بعض من كل .

(٢) الأحزاب - ٢١ .

(٣) الشعراء - ١٣٢ - ١٣٣ .

(٤) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التصريح ١٦٢/٢ ، والمغني ٤٢٧/٢ ، ٤٥٦ ، وقلمه :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

والشاهد فيه ((لا تقيم)) فلجملة هنئ بدل من جملة ((ارحل)) .

(٥) شرح التصريح ١٦٢/٢ .

ومن المفرد .

قوله [ومن المفرد] قيده في شرح التوضيح ببطل كل من كل ، كقوله :

إلى الله أشكو بالمدينة حُلْجَةً وبالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ^(١)

وفي شرح الألفية للفارسي أنه بطل اشتمال .

تسمة : بقي إبدال الفعل من اسم يشبهه ، والعكس ، وإبدال المفرد من الجملة ،

وإبدال الحرف من مثله .

أما الأول : فقد رأيته في كلام المصنف في الحواشي قال ((وينبغي أن يجوز إبدال

الاسم من الفعل وبالعكس ، كما جاز العطف ، نحو : زيدٌ متقٌ يخاف الله ، أو يخاف

الله متق)) انتهى . وكون هذا من إبدال الفعل لا الجملة يعلم مما مر في العطف .

وأما الثاني : فقل أبو حيان في البحر^(٢) : إِنَّ ﴿ قِيَمًا ﴾ بطل من جملة ﴿ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ

عَوَجًا ﴾ لأنها في معنى المفرد ، أي : جعله مستقيماً قيماً .

وأما الثالث : فقد قال الشهاب القاسمي : ((إنهم سكتوا عنه)) .

وأقول : قد ذكره سيبويه وجعل منه ﴿ أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ

مُخْرَجُونَ ﴾^(٣) فجعل ((أَنْ)) الثانية بدلاً من الأولى لا تأكيداً كما قل غيره ☞☞

(١) البيت من الطويل للفرزدق في الخزانة ٢٠٨/٥ وشرح التصريح ١٦٢/٢ وليس في ديوانه ، وبلا

نسبة في شرح التسهيل ١٩٩/٣ والجمع ١٥٤/٣ .

والشاهد فيه ((كيف يلتقيان)) فلجملة بطل من قوله ((حاجة)) و ((أخرى)) ، وبصح بتأويل

الجملة بالمفرد ، كأنه قل : أشكو إلى الله حاجة بالمدينة وحاجة بالشام تعذر التقاؤهما .

(٢) البحر المحيط ٩٦/٦ تفسير سورة الكهف ١-٢ .

(٣) المؤمنون - ٣٥

قل في الجامع^(١) : ((ويجوز قطع البدل

وقال في كتابه في القرآن في : ﴿ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا ﴾^(٢) الآية : يشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة ((ما)) و ((إن)) بعدها بدل من التي قبلها ، واختار الكسر وجعل الفاء جزاء .

قوله [قل في الجامع ويجوز قطع البدل] أي : سواء فصل به جمع نحو : ((مررت برجل طويل وقصير وربعة)) ، أو عدد نحو : ((بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله)) الحديث^(٣) ، أو لم يفصل به شيء نحو : ((مررت بزيد أخوك)) ، نص عليه سيبويه والأخفش ، ومنه ﴿ بِشَرِّ مَن ذُكِرَ النَّارُ ﴾^(٤) .
واقصر في التسهيل على القطع في المفصل فقال^(٥) : ((وما فصل به مذكور وكان وافيًا ففيه البدل والقطع ، وإن كان غير وافيٍ تعين قطعه إن لم ينو محذوف)) انتهى .

ومسألة جواز قطع البدل عزيزة حتى أن بعضهم في باب العلم أنكروا أنه يقطع ، وقال في المعروف إنما هو قطع النعوت ، وتقدم ذلك في بابه .

(١) الجامع ٢٠١ - تحقيق الهرميل .

(٢) الأنعام - ٥٤ .

(٣) البخاري ٨١/ بني الإسلام على خمس و ١٥٧/٥ ((قاتلوهم حتى لا تكون فتنة)) .

(٤) الحج - ٧٣ .

(٥) شرح التسهيل ١٩٧/٣ ((البدل)) .

ويحسن مع الفصل نحو: ﴿بَشِّرْ مِنْ ذَلِكَمُ النَّارُ﴾ ، ويجب إن تبع متعدياً ولم يف به نحو: اجتنبوا الموبقات الشرك والسحر^(١) .

قوله [ويحسن مع الفصل] قضية كلام الارتشاف ، وستأتي عبارته إن هذا في غير البذل الذي فصل به ما قبله ، أما هو فيحسن مطلقاً ، وتبعه السيوطي في جمع الجوامع فقال^(٢) : ((ويجوز القطع في ما فصل به جمع أو عدد)) ، وكذا غيره ، وقيل : يقبح ما لم يطل الكلام .

قوله [مع الفصل] أي : أين بين البذل والمبذل كما في المثل ، فإنه فصل بينهما بقوله ((من ذلكم)) .

قوله [ويجب إن تبع ...] لم يذكر هذا السيوطي في جمع الجوامع ، وهو عجيب ، فإنه ملخص من التسهيل والارتشاف ، وقد أحطت بعبارة التسهيل ، وقال في الارتشاف^(٣) : ((ويجوز في ما فصل به جمع أو عدد الإتيان بدلاً والقطع إن توافيا بالفصل ، وإن لم يف بأن لا ينطبق عليه اسم المفصل قطعت ، فتقول : ((مررت برجل زيد وعمرو وبكر)) و ((بثلاثة بكر وجعفر وخالد)) ، أي : منهم ، وليس من شرط القطع التفصيل بل يجوز في ((مررت بزيد أخيك)) أن تقطع ، فتقول ((أخوك)) نص عليه سيويه والأخفش ، وهو قبيح عند بعضهم ، إلا إن طال نحو : ﴿بَشِّرْ مِنْ ذَلِكَمُ النَّارُ﴾^(٤) .

(١) البخاري ٢٩٧ كتاب الطب - باب الشرك والسحر من الموبقات .

(٢) المجموع ١٥٤/٣ ((البذل))

(٣) الارتشاف ٦٢٧/٢ - ٦٢٨ ((البذل)) .

(٤) الحج - ٧٢

﴿ فَإِنْ جَاءَ جَمْعٌ وَتَبَعَهُ مَا لَيْسَ وَافِياً فَيُؤَوَّلُ الْجَمْعُ عَلَى أَنَّهُ مُتَجَوِّزٌ فِيهِ وَآتِيَعُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ أَوْ اعْتَقَدَ مَحْذُوفٌ يَعْنِي بِهِ وَبِالْمَذْكُورِ الْإِطْلَاقُ عَلَى الْجَمْعِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ :
 تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَةِ أَعْرَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعٌ ^(١)
 وَمَلَأْتُ كَكُحْلٍ الْعَيْنِ لَا أَبْيْنُهُ وَنُؤْيَا كَجَذَمِ الْحَوْضِ اسْلَمَ خَاشِعُ

يُرَوَّى بِرَفْعِ ((رَمَاد)) وَ ((نُؤْي)) عَلَى الْقَطْعِ مِنْ ((آيَات)) ، أَي : مِنْهَا رَمَادٌ وَنُؤْيٌ ، وَبِنَصْبِهِمَا عَلَى تَأْوِيلِ ((آيَات)) بِمَعْنَى : آيَتَيْنِ ، فَيَكُونُ قَدْ طَابَقَ أَوْ عَلَى إِقْرَارِ ((آيَات)) عَلَى الْجُمُعَةِ وَتَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ يَصِحُّ بِهِ الْإِتِّبَاعُ ، أَي : رَمَاداً وَنُؤْيَا وَأَنْفِيَةً)) انْتَهَى بِتَلْخِيصٍ يُشِيرُ فِي أَوَّلِهِ بِمَحْذُوفِ الْأَمْثَلَةِ ، وَفِيهِ شَرْحٌ لِكَلَامِ التَّسْهِيلِ فِي مَسْأَلَةِ وَجُوبِ الْقَطْعِ .

وَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ وَجُوبَ الْقَطْعِ فِي ((اجْتَنِبُوا الْمَوَاقِفَ)) وَنَحْوِهِ إِذَا هُوَ حَيْثُ لَمْ يَنْوَ مَعْطُوفٌ يَحْصُلُ بِانْضِمَامِهِ لِلْمَذْكُورِ الْوَفَاءُ بِمُطَابَقَةِ الْمَبْدَلِ مِنْهُ ، وَإِنْ نُؤْيٌ جَازٍ الْبَدَلُ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : وَأَخَوَاتُهُمَا ؛ لِأَنَّ الْمَوَاقِفَ سَبْعَ ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ .

وَاقْتَصَرَ عَلَى هَاتَيْنِ تَنْبِيْهُاً عَلَى أَنَّهُمَا أَحَقُّ بِالاجْتِنَابِ ، وَجَاءَ فِي حَدِيثٍ ^(٢) :
 ((اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمَوَاقِفَ الشُّرْكَ وَالسَّحَرُ ...)) ، وَرَوَى بِالرَّفْعِ عَلَى الْقَطْعِ ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى الْبَدَلِ وَنِيَّةِ مَعْطُوفٍ مَحْذُوفٍ .

(١) الْبَيْتَانِ مِنَ الطَّوِيلِ لِلنَّابِغَةِ فِي دِيْوَانِهِ ٧٩ وَالْأَوَّلُ مِنْهُمَا فِي النُّكْتِ ٤٨٥/١ وَشَرْحُ أَبِياتِ سَيُوبِهِ لِلْأَعْلَمِ ٣٦٤/١ وَبِلا نِسْبَةٍ فِي الْأَوْضَحِ ٢٣٣/٣ وَالْإِرْتِشَافُ ٢٢٨/٢ . وَمراد أبي حيان واضح من كلامه .
 (٢) الْبُخَارِيُّ ١٩٥/٣ ((إِنْ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ...)) ، ٣٣/٨ ((بَابُ رَمْيِ الْمُحْصَنَاتِ)) .

❦ تنبيهان :

الأول : الأحسنُ أنْ لا يفصل بين البذل والمبدل منه ، وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفعل ، نحو ((أَكَلْتُ الرَغِيفَ فِي الْيَوْمِ ثَلَاثَةَ)) ، و((قَامَ زَيْدُ الظَّرِيفِ أَخَوَكَ)) ، وقد تعالى : ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ نَضْفُهُ ^(١) .

الثاني : يجوز البذل من البذل ، قل شيخنا العلامة الغنيمي : ((واستشكله شيخنا محمد التحريري بأنَّ : ((مقتضى كونه بدلاً أن يكون هو المقصود بالحكم ، ومقتضى كونه مبدلاً منه عكس ذلك ، وكون الشيء الواحد مقصوداً وغير مقصود مما لا يصح)) .

وأجاب عن ذلك بعضُ طلبته ارتجالياً : بأنه لا مانع من كون الشيء الواحد مقصوداً غير مقصود باعتبارين ، فباعتبار كونه بدلاً مقصود وباعتبار كونه مبدلاً غير مقصود)) .

ويجوز تعدد الأبدال على ما قاله الزمخشري في تفسير سورة غافر في الكلام على قوله تعالى ^(٢) : ﴿ حَمْزٌ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ الآية .

واعترضه أبو حيان فقل ^(٣) : ((وقوله : ((إنها كلها أبدال)) فيه تكرار الأبدال ، أما بدل البداء فقد تكررت فيه الأبدال ،

(١) المزمّل ٢-٣ .

(٢) الكشف ١٤٩/٤ تفسير سورة غافر ٣-١ .

(٣) البحر المحيط ٤٤٧/٧ تفسير سورة غافر ٣-١ .

٢٢ وأما غيره فلا نصّ عن أحدٍ من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها)).

وناقش أبا حيان الدماميني^١ في شرح الخرزجية بما من جملة: أن ابن الحاجب قل في الأمالي^(٢): ((والأحسن في ((ذي الطول)) أنه بدل ثانٍ من البذل)) انتهى . وفيه: إن هذا إنما يدل على جواز البذل من البذل، لا على تكرار البذل؛ لأنه لم يقل بدل ثانٍ من المبدل منه، فتأمل .

(۲) أمالی ابن الحلب ۱/۱۵۲ .

[باب العدد]

[بابٌ] في ذكر حكم ألفاظ العدد تذكيراً وتأنيثاً .

وهو ما وضع لكمية آحاد الأشياء ، قاله ابن الحالج^(١) ، فالواحد عنده عدد ، وهو المناسب لقول النحلة : إنّ الواحد والاثنين وما وازن فاعلاً يجريان على القياس .

[العدد من ثلاثة إلى تسعة] جارٍ على خلاف القياس ؛ لأنه [يؤنث مع المذكر ، ويذكر مع المؤنث] ولو مجازياً

قوله [فالواحد عنده عدد] أي : بخلاف من قل كالحساب : ((الواحد ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين)) ، فإنّ الواحد عندهم ليس بعدد ؛ إذ ليس له حاشية سفلى .

قوله [لأنه يؤنث مع المذكر ...] قل ابن مالك^(٢) : ((وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم ؛ لأنّ ((الثلاثة)) وأخواتها أسماء جماعات كـ ((زمرة وأمة وفرقة)) ، فالأصل أن تكون بالتاء ؛ لتوافق نظائرها ، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته ، وحذفت مع المؤنث فرقاً لتأخر رتبته)) .

قوله [ولو مجازياً] كـ ((ليل وأيام)) .

(١) الكافية أول بحث العدد انظر شروحه .

(٢) شرح التسهيل ٣١٧/٢ ((العدد))

مفرداً كان العدد [نحو] : ((ثلاثة رجال ، وتسع نسوة)) ، و﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾^(١) ، أو مركباً مع العشرة ، نحو : ((ثلاثة عشر رجلاً ، وتسع عشرة امرأة)) .

[وكذا العشرة] تؤنث مع المذكر ، وتذكر مع المؤنث [إن لم تركب] . بأن كانت مفردة كـ عشرة رجال وعشر نسوة ، فإن ركبت جرت على القياس وأما نحو : ﴿ مِنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾^(٢) فعلى حذف مضاف ، أي عشر حسنات أمثالها ، ولولاه لقليل : ((عشرة)) ؛ لأن الـ ((مثل)) مذكر . والمعتبر مع الجمع حل مفرد في التذكير والتأنيث ، كما في الألفية والتسهيل^(٣) .

قوله [ولولا ذلك لقليل عشرة] كذا في التوضيح^(٤) ، وفي الملازمة نظر ؛ لأن بعضهم أجاب عن تذكير ((عشر)) : بأن الأمثل حسنات ، وبعضهم : بأن المضاف اكتسب من المضاف اليه التأنيث .

قوله [حل مفرد] فإن كان مفرد مذكراً أُنثَ عليه ، وإن كان مؤنثاً ذكراً ، فتقول : ((ثلاثة إسطبلات ، وثلاثة حاملات)) اعتباراً بالإسطبل والحمام ، فإنهما مذكران ، ولا تقل ((ثلاث)) اعتباراً بالجمع ، خلافاً للبغداديين ،

(١) الحاقة - ٧ .

(٢) الانعام - ١٦٠ .

(٣) شرح التسهيل ٣١٨/٢ ، وانظر أول بحث العدد في الألفية .

(٤) الأوضح ٢١٨٣ ((العدد)) .

ومحل ما ذكر إذا لم يحذف المعدود فإنَّ حُذِفَ جاز حذف التاء مع المذكر ،
نحو ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(١) وفي الحديث : ((وأتبعه بستٍ من شوال))^(٢) .

ثم المتبر من حل المفرد ما يستحقه باعتبار ضميره ، لا حل لفظه ولا
حل معناه ، وبسط ذلك في التوضيح .

قوله [ومحل ما ذكر ما لم يحذف المعدود فإنَّ حُذِفَ جاز حذف التاء] ظاهره أنَّ
إثباتها هو الأرجح وبه صرح في شرح التوضيح^(٣) ، وفيه ما تعرفه قريباً .
وأنه لا فرق بين أنَّ يكون المعدود الأيام أو غيرها ، وكذا أطلق غير واحدٍ منهم
المصنف في الجامع وجعلوا من ذلك ((بُنِيَ الإسلامُ على خمس)) أي : أصول أو
أركان .

وقد الشيخ الإمام تقي الدين السبكي رحمته الله في كتابه المسمى ((إبراز الحكم من
حديث رفع القلم)) ذلك بما إذا كان المعدود الأيام خاصة ، دون ما سواها من
المذكر ، وبنى على ذلك أنَّ ما جاء في بعض كتب الفقهاء من لفظ : ((رفع القلم
عن ثلاث)) بغير هاءٍ لا أصل له ، وأنه يلزم من ظن تخريجه على حذف المعدود أنَّ
يكون حذف الهاء هو الأفصح ، مع أنَّ الذي ثبت في جميع طرقه ((ثلاثة)) بالهاء ،
وأطل في تقرير ذلك .

والحاصل : أنه إذا كان المعدود من الليالي والأيام وحذف

(١) البقرة - ٣٣٤

(٢) سنن ابن ملجة ٥٤٧/١ باب في صيام يوم في سبيل الله الحديث ١٧١٦ ، والترمذي ١٣٠/٢ باب ما
جاء في صوم ثلاثة أيام الحديث ٧٥٦ .

(٣) شرح التصريح ٢٦٩/٢ ((باب العند)) .

نحو : ((سرت خمساً)) ، وأنت تريدهما أو من الأيام فقط ، نحو :
((صمتُ خمساً)) ؛ لأنَّ الصوم لا يكون إلا في الأيام حذفت التاء في العدد .

أما في الأول فلتغليب الليالي على الأيام ، على عكس قاعدة التغليب من
تغليب المذكر على المؤنث إذا عبر عنهما بلفظ واحد ، ومراعاة السابق منهما إذا
كان في شيء يتعلق بهما ، كفعل يسند إليهما وعدد يميز بهما نحو : ((عندي ست
بين جوارٍ وعبيد)) ، و ((ستة بين عبيد وجوارٍ)) ، وتفصيل المقام يطلب من
التسهيل وشروحه .

وفي المغني^(١) : ((إنَّ المؤنث يُغلبُ على المذكر في هذه المسألة ، وفي قولهم :
((ضُبَّعَان)) في ثنية ضُبَّع ، و ((ضِبَّعَان)) للمذكر ؛ إذ لم يقولوا ((ضِبَّعَانَان)) .
فلما غلبت الليالي على الأيام ، وجعلت الأيام تابعة لها أجري على الأيام حكم
الليالي .

وأما في الثاني فلأنه صار ((اليوم)) كأنه مندرج تحت ((الليلة)) وجزء منها ؛
فيلد عليه باسمها ، وإذا كان الحكم لليالي فحذف التاء هو الموافق لكلام العرب ،
وذكرها خارج عنه .

ولذا قل سيويو : إنَّ إثباتها قد يجوز في القياس ، ولم نجده في كلام العرب ،
وكلام الزنجشري موافق له ، وما ذكره النووي من تجويز الوجهين عن العرب محل
توقف .

(١) المغني ٦٦٠/٢ ((الباب السلاس - الأمر السلاس عشر)) .

❧❧ وإذا كان المعدود من غيرهما وجب مطابقة القاعدة من التذكير مع المعدود المؤنث والتأنيث مع المذكر ، ولا وجه لمخالفة ذلك ؛ لأنَّ وجه المخالفة مع الليالي والأيام تغليب الليالي ، ومع الأيام الاندراج الحكمي كما عرفت ، وتغليب المؤنث على المذكر ليس على القياس ، ولا يتصور الاندراج في غير الأيام فتدبر .

هذا ونقل الأستاذ الصفوي في شرح كافية ابن الحلب عن النووي : أنه نقل عن العلماء أنَّ محل ذلك أيضاً إذا كان المميز مذكوراً بعد اسم العدد ، وأما إذا قدم فيجوز حيثُئذٍ في اسم العدد إلحاق التاء وحذفها مع كلِّ من المذكر والمؤنث ؛ وقد الصفوي : فاحفظها فإنها عزيزة .

وخرَّجَ عليها المحشي في حواشي شرح الأجرومية قولها ((والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع)) : ((و)) ((الزوائد)) : جمع زائدة ، فكان القياس : أحد الزوائد)) .

وشيخنا العلامة الغنيمي قولَ الهداية من كتب الحنفية ((فرائض الصلاة ستة)) وقال : ((فلا محل لقول الأكمل : القياس ((ست)) ؛ لأنَّ ((الفرائض)) جمع ((فريضة)) ، لكن قاله على تأويله بالـ ((فروض)) الذي هو جمع ((فرض)) ، ولا لقول ابن الهمام : هذا التأويل إنما يكون حيث ورد عن العرب ما يخالف القياس في بلب العدد ، وليس لنا ارتكابه في عبارة المصنفين التي لم ترد عن العرب)) .

وأقول : يكفي في منازعة الصفوي في هذا القيد - الذي لم يذكره ابن مالك في التسهيل ولا أبو حيان في الارتشاف ولا المصنف في شيء من كتبه - أنَّي ❧❧

[وما دون الثلاثة] من ((واحد واثنين)) ، [و] ما وازنه [فاعل]
من ألفاظ العدد [كثالث ورابع] إلى ((عاشر)) يجريان [على القياس]
فيذكران مع المذكر ، ويؤنثان مع المؤنث [دائماً] ، مفرداً كان العدد أو
مركباً .

تقول في المذكر : ((واحد واثنان)) ، و((الجزء الثالث أو الخامس
عشر أو السادس والعشرون)) ، وفي المؤنث : ((واحدة واثنتان وثلاثة)) ،
و((المقالة الرابعة أو الخامسة عشر أو السادسة والعشرون)) .
ولاسم الفاعل المصوغ من ((اثنين)) فما فوق إلى ((العشرة))
أربعة أحوال : [فيفرد فاعل] عن الإضافة فيفيد حينئذٍ الاتصاف بمعناه
مجرداً ، كـ ((ثالث ورابع)) ، ومعناه : واحد موصوف بهذه الصفة ،

❧ راجعتُ شرحه على ((مسلم)) فلم أر فيه غير القيد الذي ذكره
الشارح وغيره ، من كون التأنيث مع المذكر محله إذا ذكر المعداد .
وقال : ((قد بسطت المسألة في تهذيب الأسماء واللغات ، وشرح المهذب فلم أر
فيهما زيادة على ما في ((شرح مسلم)) إلا عزو التقييد المذكور في الشرح لطائفة
من الأئمة)) .

قوله [بمعناه] أي : عن الاتصال بالعشرة .

قال النابغة :

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ
[أو يضاف لما اشتق منه] ، فيفيد حينئذٍ أَنَّ الموصوف به بعض تلك
العدة المعينة لا غير كـ ((رابع أربعة)) ، أي : بعض جماعة منحصرة في
أربعة ، وهذه الإضافة واجبة عند الجمهور ، كإضافة بعضٍ إلى كله .

قوله [توهمتُ آياتٍ ...^(١)] معناه : وقع في وهمي ، أي : ذهني علامات للمرأة ،
فعرفت العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذي أنا فيه سابع .

قوله [وهذه الإضافة] أي : إضافته لأصله ، ولا يجوز عكس ذلك فلا يقال : اثنين
ثانٍ ، ولا : ثلاثة ثالثٍ ، ومن هنا غلط الصفدي^(٢) أبا تمام في قوله :

وَلَقَدْ شَفَيْتُ النَّفْسَ مِنْ بُرْحَانِهَا أَنْ صَارَ بِأَبْكَ جَارَ مَا زَارِ
ثَانِيهِ فِي كِبْدِ السَّمَاءِ وَلَمْ يَكُنْ كَاثِنِينَ ثَانٍ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ
وأجاب الجلال البلقيني : بأنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً وتغليلاً للتركيب وتغييراً ،
والتقدير : لم يكن كاثنين إذ هما في الغار ثانٍ ، والمراد : أنه لم يكن هذه القضية قضية
أخرى .

وأجاب بعضهم بقوله : أما الصفدي المغلط فغالط في واضح ، واعتراضه لنفسه
فلضح ، وقد صَفَّدَ ناقص ذهنه عن الكلام في حلِّ تركيب أستاذ الأدياء أبي تمام ، حيث
لم يفرق بين (كاثنين ثانٍ) وبين (كثاني اثنين) والفرق ظاهر عند سميع عارٍ عن الآفة ؛ إذ
الأول تركيب جملة ، والثاني تركيب إضافة ، وظهور النون جعلهما كالضَبِّ والنون .

(١) البيت تقدم تخريجه في بحث البذل ص ٥٠٤ السابقة .

(٢) الوافي بالوفيات ٢٤٠/٤ ترجمة الملاييز محمد بن قارن صاحب طبرستان .

[أو] يضاف [لما دونه] أي : تحته من العدد ، فيفيد حينئذٍ معنى :
 التصيير والتحويل كـ ((هذا رابع ثلاثة)) أي : جاعل الثلاثة بنفسه
 أربعة ، قل تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ
 سَادِسُهُمْ ﴾^(١) .

وتتعين إضافته إن كان بمعنى الماضي ، وإلا جاز تنوينه والنصب به ،
 كما قل : [أو ينصب ما دونه] لكونه اسم فاعل حقيقة ، لكن بشرط
 الاعتماد على واحد مما مر في اسم الفاعل ، فيقال : ((هذا رابع ثلاثة)) ،
 كما يقل : ((هذا ضارب زيدا)) .

ويستثنى من إطلاقه ((ثان)) ، فلا تجوز إضافته لما دونه ولا إعماله ،
 نص عليه سيبويه ، وأجازه الكسائي ، وحكاه عن العرب .

(١) المجادلة - ٧ .

[موانع الصرف]

[بابٌ] في ذكر موانع الصرف .

اعلم أن الاسم إن أشبه الحرف بُني وُسُمِيَ غير متمكن ، وإلا أعرب وُسُمِيَ متمكناً ، ثم المتمكن إن لم يشبه الفعل صُرف وُسُمِيَ أمكن ، وإلا مُنِع من الصرف وُسُمِيَ غير منصرفٍ وغير أمكن .

والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كونُ الاسم فيه علتان فرعيتان إحداهما لفظية ، والأخرى معنوية ؛ أو فرعية تقوم مقامهما ؛ .

قوله [وُسُمِيَ أمكن] إسم تفضيل ، وبناءؤه من ((مَكَنَّ مكانة)) إذا بلغ الغاية في التمكن ، لا من ((تمكَّن)) خلافاً لأبي حيان ومن قلَّده ؛ لأنَّ بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ ، وقد أمكن غيره فلا حاجة إلى ارتكابه .

قوله [كون الاسم فيه علتان ...] أي : من العلل التسع الآتية ، وخرج بذلك ما لو كان فيه علتان فأكثر راجعتان إلى اللفظ ، كـ ((أنزييجان)) ، فلا يمنع من الصرف .
وأما قول بعضهم : إنه احتراز عن ((أجيمَل)) إذ فيه التصغير وهو فرع التكبير ، والجمع وهو فرع الأفراد ، وجهتهما اللفظ ، وعن ((حائض ، وطامت)) ؛ لأنَّ فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير ، والوصف وهو فرعٌ عن الموصوف .
ففيه نظر ؛ لأنَّ التصغير ليس من العلل المعتبرة ، والتأنيث راجع مطلقاً إلى اللفظ ، وليس من العلل ما يرجع للمعنى إلا العلمية والوصفية .

لأنَّ في الفعل فرعتين عن الاسم : إحداهما : لفظية ، وهي اشتقاقه من المصدر ، والأخرى : معنوية ؛ وهي افتقاره إلى الفاعل .

والفاعل لا يكون إلا اسماً ، فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا وجدت فيه الفرعتان ، أو ما قام مقامهما ، وحينئذٍ يثقلُ كالفعل ، فلا يدخله جرٌّ ولا تنوين .

[موانع صرف الاسم] وتسمى عللاً [تسعة] عند الجمهور ،

قوله [وهي اشتقاقه من المصدر] هذا على قول البصريين : إنَّ الفعل مشتق من المصدر ، وأمّا على قول الكوفيين إنَّ المصدر مشتق من الفعل ، فالفرعية اللفظية التركيب ؛ لأنَّ الاسم كالمفرد لبساطة مدلوله ، والفعل كالركب ؛ لأنَّ مدلوله الحدث والزمان .

قوله [فلا يدخله جرٌّ ولا تنوين] هل عدم دخولهما بطريق الأصالة ، أو عدم دخول التنوين بطريق الأصالة ؟ وعدم دخول الجر بطريق التبع ، فيه خلاف ، والتحقيق الثاني ، كما مرَّ صدر الكتاب .

قوله [عند الجمهور] وقيل : ((عشرة)) ، والعاشر الألف الزائدة في آخر العلم سواء كانت للإلحاق كـ ((أرطى)) أو التكاثر كـ ((قبعثرى)) ، وقيل : أحد عشر هذه العشرة والحادي عشر مراعاة الأصل نحو ((أحر)) بعد التنكير ، وقيل : العلل اثنان : الحكاية والتركيب ، فلحكاية في وزن مع الوصف كـ ((أحر)) ، أو مع العلمية كـ ((يزيد)) ؛ كما لم يدخلهما كسر وتنوين قبل نقلهما من العلية لم يدخلهما بعد النقل ، وأمّا التركيب ففي البواقي كتركيب التأنيث مع العلمية ، وهكذا .

وهي وزنُ الفعل : وهو فرع وزن الاسم ؛ إذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر ، فإذا وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعاً بالنسبة إلى وزنه . والتركيب : وهو فرع الإفراد . والعجمة : وهي فرع العربية لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلى ما يأخذونه من غيرها . والتعريف : وهو فرع التنكير . والعدل : وهو فرع المعدول عنه . والوصف : وهو فرع الموصوف . والجمع : وهو فرع الواحد . وزيادة الألف والنون : وهي فرع المزيد عليه . والتأنيث : وهو فرع التذكير .

وتسمية كل واحد منها مانعاً وعلة مجازاً ؛ إذ كل منهما جزء مانع وجزء علة ، والمانع التام والعلة التامة إنما هو مجموع اثنين منها ، أو واحدة تقوم مقامهما . وهذه التسع يجمعها :

جَمْعٌ وَوزنٌ وَعَدْلٌ وَوصفٌ مَعْرِفَةٌ تَرْكيبٌ عَجْمَةٌ تَأْنِيثٌ زِيَادَتُهَا

وهو أحسن مما في الشرح ^(١) ، ومن قوله :

[وَوزنُ المُرْكَبِ عَجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ وَوصفُ الجَمْعِ زِدٌ تَأْنِيثُهَا]

؛ لذكرها كلها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق .

قوله [مجازاً] لأن لكل واحدٍ مدخلاً في العلية .

قوله [إنما هو مجموع اثنين ...] ؛ إذ بذلك يحصل الحكم ، وهو منع الصرف .

(١) يعني شرح القطر وقد جمعها في بيت واحد :

إِجْمَعُ وَوزنٌ عَدْلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبَ وَزِدَ عَجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

وأشار لأمثلتها على الترتيب بقوله :
[ك : أحمد] فيه الوزن والعلمية ،
[وأحر] فيه الوزن والوصف ،
[وبعلبك] فيه التركيب والعلمية ،
[وإبراهيم] فيه العجمة والعلمية ،
[وعمر] فيه العدل والعلمية ،
[وآخر] - بضم أوله وفتح ثانيه - فيه العدل والوصف ،
[وأحاد و مَوَحَد إلى الأربعة ، ومساجد ودنانير] فيهما الجمع أي :
صيغة منتهى الجموع ،
[وسلمان] فيه العلمية وزيادة الألف والنون ،
[وسكران] فيه الوصف والزياة ،
[وفاطمة] فيه التأنيث بالتاء والعلمية ،
[و] مثله [طلحة] ، وفائدة ذكره التنبيه على أن مسمى التأنيث يكون
مذكراً أيضاً ،

قوله [ومساجد ودنانير] أشار إلى أنه لا فرق في الجمع بين أن يكون بعد ألف
تكسيره حرفان كـ ((مساجد)) أو ثلاثة أحرف أو سطها ساكن كـ ((مصابيح)) .

[وزينب] فيه العلمية والتأنيث المعنوي ،

[وسلمى] فيه التأنيث بالألف المقصورة ،

[وصحراء] فيه التأنيث بالألف الممدودة .

ثم إنّ هذه الموانع قسمان : ما يستقل بالمنع من الصرف من غير
مجمعة مانع آخر ، وما لا بد فيه من مجموعة مانع آخر .

ثم ما فيه مانعان قسمان :

قسمٌ يمتنع صرفه معرفةً فقط ، وهو ما كانت العلمية إحدى علميه ،
والأخرى التركيب أو التأنيث أو العجمة أو الزيلة أو وزن الفعل أو العدل
وقسمٌ يمتنع صرفه مطلقاً ، وهو ما وضع صفة وكان موازناً للفعل أو
معدولاً ، أو في آخره ألف ونون .

وقد شرع في بيانها بعد ذكرها إجمالاً فقال : [فالف التأنيث] مطلقاً ،
كـ ((جرحى وأصدقاء)) ، [والجمع الذي لا نظير له في الأحاد] العربية ،
أي : لا مفرد على وزنه ،

قوله [والتأنيث المعنوي] أي : الذي ليس علامته لفظية ؛ إذ التأنيث راجع إلى
اللفظ مطلقاً ، وإلا أشكل على ما تقرر : من أنّ ما فيه علمتان لا بدّ أن تكون
إحدهما راجعة إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، وأنّ ما يرجع إلى المعنى العلمية
والوصفية فقط .

قوله [مطلقاً] أي : مقصورة كانت أو ممدودة .

وهو ما أوله مفتوح وثالثه ألف غير عوضٍ بعدها حرفان أو ثلاثة ،
أوسطها ساكن ،

قوله [وهو ما أوله مفتوح ...] ؛ لأنّ الجمع متى كان بهذه الصفة كان خارجاً
عن صيغ الأحاد العربية ، بدليل أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة
إلا وأوله مضموم كـ ((عذافر)) - بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء -
الجميل الشديد .

أو الألف عوضاً عن إحدى ياءي النسب تحقيقاً كـ ((يمان)) و ((شآم)) ،
وأصلهما : ((يمني وشامي)) ، أو تقديراً كـ ((تهام)) ، فإنّ الألف في ((تهامة))
موجودة قبل النسب ، فهي كالعوض ، وكأنه نسب إلى ((فعل)) كـ ((شأم))
بسكون العين أو ((فعل)) كـ ((يمين)) بفتح العين .

أو ما يلي الألف ساكن كـ ((عبال)) بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد
اللام جمع ((عبالة)) ، وهي الثقل ، يقال : ((ألقى عليه عبالته)) أي : ثقله .

أو مفتوح كـ ((براكاً)) بفتح الموحدة والراء وهو الثبات في الحرب .
أو مضموم كـ ((تدارك)) مصدر ((تدارك تداركاً)) .

أو عارض الكسر لأجل إعتلال الآخر كـ ((توان وتدان)) أصلهما ((تواني
وتداني)) بضم النون فيهما ، قلبت الضمة كسرة ، وأعلّ إعلال ((قاضي)) .

أو ثاني الثلاثة محرك كـ ((طواعية وكراهية)) مصدرين .

أو الثاني والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال .

وضابطه أن لا يسبقا الألف في الوجود سواء كانا مسبوقين بالألف كـ ((ظفاري

ووباري)) نسبة إلى ((ظفار)) و ((وبار)) قبيلتين ،

وما يلي الألف مكسور لا لعارض كـ ((مصابيح ودواب)) .
 [كل] واحد [منهما] على انفراده [يستأثر] أي : يستقل [بالمتع]
 من الصرف من غير مجامعة مانع آخر ؛ لقيامه مقام علتين ؛ أمّا الألف
 فلأنها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه ، دالة على تأنيثه ، بخلاف غيرها ،

أو غير منفكين عن الألف كـ ((جوازي)) وهو الناصر ، و ((حوالي))
 وهو المحتال ، بخلاف نحو : ((قماري)) و ((كراسي)) فإنّ الياءين فيهما موجودتان في
 المفرد ، وهو ((قمري)) و ((كرسي)) ، فليست الياءان عارضتين في الجمع ، فـ قماري
 ونحوه بمنزلة ((مصابيح)) .

قوله [وما يلي الألف مكسور...] أي : لفظاً كـ ((مساجد ومصابيح)) ، أو تقديرأ
 كـ ((دواب ومداري)) أصلها ((دواب ومداري)) بالكسر فيهما ، وهذا حكمة
 تكرير الشارح المثل ، وقوله : ((لا لعارض)) احتراز عن العارض ، وقد عرفت مثاله .
 قوله [كل منهما يستأثر بالمتع] لهذا قالوا : وهم من قل في ((حواء)) امتنع
 للتأنيث والعلمية ، واستغرب قول أبي علي في الإيضاح^(١) : ((حمراء)) لا ينصرف
 لاجتماع الوصف والتأنيث .

قوله [بخلاف غيرها] ؛ لأنّ التاء ليست لازمة لما هي فيه ، بل مقدرة الانفصل
 غالباً ، فلا يرد : أنّ من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه
 لوجد له نظير كـ ((هُمَرَة)) ؛ لأنّ ((همز)) كـ ((حطم)) ، منه ما لا ينفك عنها
 استعمالاً ولو قدر انفكاكه لم يوجد له نظير كـ ((حنرية وعرقوة)) ، إذ ليس في
 كلامهم ((فعلى)) ولا ((فعلو)) لأنّ ذلك من غير الغالب .

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٩٨٣/٢ ((باب الصفة التي لا تنصرف)) .

ففي المؤنث بها فرعية لفظية ، وهي لزوم الزيادة حتى كأنها أصلية ،
وفرعية معنوية ، وهي دلالته على التأنيث .

وأما الجمع فلأن فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير ، وفرعية معنوية من
جهة الجمع ، إذ لفظه خارج عن وضع الأحاد العربية ، وإذا سمي به كحضاجر
منع الصرف نظراً إلى أصله ، وكذا لو طرأ تنكيره بعد التسمية لذلك .

قوله [ففي المؤنث بها ...] كذا وقع في كلام غيره ، ولا يخفى ما فيه :
أما أولاً : فلأنه لا يناسب ما تقرر أولاً من أن هذه الألف : قائمة مقام علتين ،
وهذا التقرير يقتضي أن في المؤنث بها علتين لا واحدة تقوم مقامهما ، والمناسب أن
يقول : ففي المؤنث بها فرعية ذات جهتين جهة راجعة إلى اللفظ وجهة راجعة إلى المعنى
وأما ثانياً : فللناسب أن تجعل الدلالة على التأنيث راجعة للفظ ، ولزوم الزيادة
راجعاً للمعنى ؛ لأنه يشبه لزوم العلم للدلوله ؛ لما عرفت من أن التأنيث دائماً يرجع
للفظ ، وأنّ الراجع للمعنى العلمية والوصفية ، فتدبر ولا تدخل عنقك في ربة
التقليد فإنه آفة الطالب وحرمان المستفيد .

قوله [وأما الجمع ...] فيه : نظير ما قبله ، والأظهر أن يقال : فلأن فيه فرعية لها
جهتان : جهة راجعة للفظ وهي الجمع ، وجهة راجعة للمعنى وهي عدم النظير ؛ لأنها
تشبه الصفة التي يصير بها الموصوف عديم النظير .

قوله [نظراً إلى أصله] ؛ لأنه منقول عن الجمع ، فإنه في الأصل جمع ((حضجر))
بمعنى : عظم البطن ، سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها ، كأنه كل فرد منها جماعة من
هذا الجنس ، وإن كان في الحال ليس جمعا .

قوله [لذلك] أي : نظراً إلى أصله .

وأما منع ((سراويل)) فإما لأنه أعجمي حمل على موازنه في العربية اعتداداً بشبه الجمع ، أو لأنه عربي جمع ((سروالة)) تقديره .

قوله [وأما منع ((سراويل))] وهو اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ، ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الأصل .

قوله [حُمِلَ على موازنه في العربية] لأنه في حكمها من حيث الوزن ، فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكماً ، فالجمعية على هذا التقدير أعم من أن تكون حقيقة أو حكماً ، فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب ، وهو الحمل على الموازن .

قوله [جمع ((سروالة))] تقديره [أي : كأنه سمي كل قطعة من السراويل : سروالة ، ثم جمعت ((سروالة)) على ((سراويل)) ، وقيل : إنه جمع ((سروالة)) تحقيقاً لقوله :

عليه من اللزوم سِرْوَالَةٌ^(١)

ورد : بأنه مصنوع .

قل العصام في شرح الكافية : ((وقد سألتني الولد الأعز إسماعيل في صبه حين قرأ عليّ هذا الدرس في بلد هراة ، مجمع الفضلاء الهداة ، إنه ليم لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عربياً ، حتى احتيج إلى تقدير الجمعية ، ☞☞

(١) صدر بيت من المتقارب بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٩٩٢ وفي الخزانة ٣٣٣/١ والمجمع ٨٩/١ وشرح التصريح ٢١٢/٢ ، ونغمله :

عليه من اللزوم سِرْوَالَةٌ فليس يَرْتُقْ لمستعطف

والشاهد فيه قوله ((سروالة)) فاحتمل البعض أنها مفرد و((سراويل)) جمع ، وليس بصحيح .

[والبواقي] من الموانع [لا] يستأثر كل منهنّ بالمنع ، بل لا [بدأ] في تحقّقه [من مجامعة كل علة] المناسب مانع [منهنّ] أحدُ أمرين : إمّا [الصفة] ، وهي ما وضع لذاتٍ مبهمّةٍ باعتبار معنى معيّن مقصودٍ بالوضع .
[أو العلمية] وهي المرادة بالمعرفة .

﴿ فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء ، فلجّيته بأنّ العجمي غريب في كلام العرب ، والغريب يتبع المتوطن المجانس ، بخلاف المتوطن العارف بحال الآخر ، فإنه إذا عرضه حاله بسبب يخلو عنه لا يقبلها ، ويقول : ليس معي موجب هذا العارض ، فاستحسن كما استحسن سؤاله ﴾ .

قوله [المناسب مانع] لقوله أولاً ((كلُّ منهما يستأثر بالمنع)) ، وقد يقال : إنّ المصنّف أشار إلى ترادف العلة والمانع .

قوله [ما وضع] أي : اسمٌ وضع ، أو الذي وضع ، فد((ما)) نكرة موصوفة أو معرفة موصولة ، والجملة بعدها صفة أو صلة .

قوله [باعتبار معنى معيّن] فيصح إطلاق ذلك الاسم على كل من اتصف بذلك المعنى ك((أحر)) يطلق على كل من له حمرة .

قوله [مقصود بالوضع] فيه قصور ؛ لأنه لا يشمل ((أربع)) في نحو ((مررت بنسوة أربع)) ، فإنه موضوع لمرتبةٍ معينةٍ من مراتب العدد ، ولا وصفية فيه بحسب الوضع ، وإنّما عرضت له في الاستعمال ، فلا بدّ من زيادة ((أو الاستعمال)) .

قوله [وهي المرادة بالمعرفة] أي : في البيت الذي جُمعت فيه العلل .
ولمّا قال ابن الحاجب : ((المعرفة شرطها أن تكون علمية))

وإنما وجب ذلك لما مرّ من أنه يعتبر في المنع أن يكون إحدى العلتين
لفظية والأخرى معنوية ، والصفة والعلمية معنويتان ، والست البواقى
كلها لفظية .

وأفهم كلامه أن الصفة والعلمية لا يجتمعان ، وهو كذلك .

﴿ قل الجلمي ﴾ : ((وإنما جعلت مشروطة بالعلمية ؛ لأنّ تعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد إلا في المبنيات ، ومنع الصرف من أحكام المعربات ، والتعريف
باللام أو الإضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً كما سيجيء ، فلا يتصور كونه سبباً
لمنع الصرف ، فلم يبق إلا التعريف العلمي ، وإنما جعل المعرفة سبباً والعلمية
شرطها ، ولم يجعل العلمية سبباً كما جعل البعض ؛ لأنّ فرعية التعريف للتذكير
أظهر من فرعية العلمية له)) .

قوله [لما مرّ من أنه ...] هذا لا يفيد اعتبار خصوص هاتين العلتين المعنويتين
في ما يرجع للمعنى ؛ إذ العلل الراجعة للمعنى كثيرة ، والمفيد لذلك الاستقراء
كاعتبار خصوص الستة اللفظية مع كثرة ما يرجع للفظ .

قوله [وأفهم كلامه أن الصفة والعلمية لا يجتمعان] لأنّ الظاهر أنّ ((أو))
في قوله ((أو العلمية)) متفصلة حقيقية .

(١) شرح الكافية - الجامي ٢٢٧/٨ - ٢٢٨

((المنوع من الصرف)) .

[وتتعين العلمية مع التركيب] أي : المزجي المختوم بغير ((ويه))
كـ ((معلي كرب)) ؛ إذ هو المانع من الصُّرف ، بخلاف ما ختم
بـ ((ويه)) وما رُكب من الأعداد والظروف

قوله [وتتعين العلمية مع التركيب] الحاصل : أنها تتعين مع التركيب
والتأنيث والعجمة ، وإنما تعيّنت : مع التركيب ؛ ليأمن من الزوال ، فيحصل له قوة
فيؤثر بها في منع الصرف .

ومع التأنيث ؛ ليصير التأنيث لازماً ؛ لأنّ الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر
الإمكان ؛ ولأنّ العلمية وضع ثانٍ ، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن
الكلمة .

ومع العجمة ؛ لثلاث يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه
العجمة ، فلا تصلح سبباً لمنع الصرف ، وبالجمله إنما اشترطت العلمية في هذه
الثلاثة ؛ لتكون لازمة ولا يتطرق لها التغيير .

قوله [إذ هو المانع من الصرف] أي : المزجي المختوم بغير ((ويه)) .

قوله [بخلاف ما ختم بـ ((ويه))] كـ ((سيبويه ونفطويه)) .

قوله [وما ركب من الأعداد] كلحد عشر .

قوله [والظروف] زمانية نحو : ((فلان يأتينا صباح مساء)) أي : كل صباح
ومساء ، فحذف العاطف وركب الطرفان قصداً للتخفيف ، ولو أضفت فقلت :
((صباح مساء)) لجاز ، أي : صباحاً مقترناً بمساء ، قاله المصنف في شرح الشذور^(١) ،
وظاهره أنّ العاطف الذي تضمنه التركيب الواو .

☪☪

(١) شرح الشذور - ٨٦ ((البناء والبنيات)) .

وفي الرضي أنه الفاء حيث قل^(١) : ((وإنما لم يتعين بناء الجزأين في هذه الظروف والأحوال كما تعين في ((خمسة عشر)) لظهور تضمن الحرف في ((خمسة عشر)) دون هذه المركبات ؛ إذ يحتمل أن يكون بتقدير الحرف وأن لا يكون .

فلذا قدرناها قلنا إن معنى ((لقيته يوم يوم ، وصباح مساء ، وحين حين)) أي : يوماً فيوماً ، وصباحاً فمساءً ، وحيناً فحيناً ، أي : كل يوم ، وكل صباح ومساءً ، وكل حين ، والفاء تؤدي هذا العموم ، كما في قولك : انتظرت ساعة ساعة ، أي : كل ساعة ؛ إذ فائدة الفاء التعقيب ، فيكون المعنى : يوماً فيوماً عقبه بلا فصل إلى ما لا يتناهى)) انتهى .

ويعلم من قول المصنف ((أي : صباحاً مقترناً بمساء)) ردّ ما قاله الحريري في درة الغواص^(٢) : من أن الخواص يوهمون ، ولا يفرقون بين التركيب والإضافة مع الفرق ، وهو أن المراد به مع الإضافة أنه ((يأتينا في الصباح وحده)) ؛ إذ تقدير الكلام : يأتينا في صباح مساءً ، والمراد به عند التركيب أنه يأتينا في الصباح والمساء ؛ لأن الأصل ((صباحاً ومساءً)).

ورده ابن بري ، وقال : ((هذا الفرق لم يقله أحد ، وصرح السيرافي بخلافه ، وعلله بأنك إذا لم ترد أن السيرافي وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائلاً)) ، ومثل الظروف المركبة المكانية قولهم : ((سهلت الهمزة بين بين)) ،

(١) شرح الكافية ٩١/٢ ((المركبات)) .

(٢) درة الغواص ١٩٣ وقد نقل الكلام بتصريف فيه .

☞ وأصله بينها وبين حرف حركتها ، فحذف ما أضيف إليه ((بين)) الأولى و ((بين)) الثانية ، وحذف العاطف ، وركب الظرفان . قوله [والأحوال] نحو : ((هو جاري بيت بيت)) .

قال المصنف في شرح الشذور^(١) : ((وأصله بيتاً لبيت أي : ملاصقاً فحذف له الجار وهو اللام ، وركب الاسمان ، وعامل الحال ما في قوله ((جاري)) من معنى الفعل ، فإنه في معنى : مجاوري ، وجوزوا أن يكون الجار المقدر ((إلى)) ، وأن لا يقلّر جار أصلاً بل العاطف)) .

قوله [فمبني] أما المختوم بـ ((وه)) فعلى الكسر ، أما البناء فلأنه اسم صوتٍ ، وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين ، ولا يجوز فيه عند سيبويه إلا الكسر ، وزعم الجرمي أنه يجوز أن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، قل أبو حيان : وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل ؛ لأنّ القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسماً واحداً .

وأما المركب من الأعداد وما بعدها فعلى الفتح لما مرّ أول الكتاب ، وسبق هنا إشارة إليه ، وليس البناء فيهنّ واجباً ، أما ما عدا العلدي فلا نزاع فيه ، وأما العلدي فمرّ عن الرضي ما يقتضي وجوب بنائه .

وقول المصنف في أول الكتاب^(٢) : ((في لزوم الفتح)) يوهمه ، ومرّ الجواب عنه ؛ إذ هو إذا أضيف لمستحقّ المعدود نحو : ((خمسة عشر)) ☞

(١) شرح الشذور - ٨٩ ((ماركب تركيب خمسة عشر من الأحوال)) .

(٢) تقدم في بحث المعرب والبنى ١٥٨/١ فراجع .

✎✎ يجوز فيه إعراب العجز مع بقاء الصدر مفتوحاً وإعراب الصدر مع جرّ العجز بالإضافة .

هذا وظاهر كلام الشارح أنّ المركبات المذكورة ليست من أقسام المركب المزجي ، وفي كلام بعضهم ما يروهمه ، وقد صرح جمعُ بأنها من أقسامه ، ولذا أوردوه على قول ابن مالك :

..... وما بمزجٍ أعرباً ذانٍ بغيرٍ وبه تَمَّ أعرباً

وكلام المصنف في الحواشي مصرح به ، كما يعلم مما مرّ أول الكتاب ، وتعريف المركب المزجي بأنه - كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها بجمع أنّ الجزء الأول ملازم للفتح إنّ لم يكن ياءً والثاني معرباً - باعتبار أكثر أنواعه ، بدليل أنّ المختوم به ((وبه)) مزجي اتفاقاً وهو مبني ، فلا يلزم أنّ لا تكون المركبات المذكورة منه .

أو يقل : يكفي في كونها منه صلح تعريفه عليها باعتبار بعض أحوالها ، ومثل ذلك يقل في ما إذا أضيف أول جزأي المزجي إلى ثانيهما ، أو بنيا على الفتح فإنّ ذلك جائز فيه كما في التوضيح وغيره ، أو يقل : مرادهم ما يسمى مزجياً في أشهر أحواله يجوز فيه ذلك ، وليس المراد : أنه يجوز فيه ذلك في كونه مزجياً ؛ لظهور أنه إذا أضيف أول جزأيه إلى الثاني يكون من المركب الإضافي .

قوله [والإضافي فمصرف] لأنّ الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه ، فكيف تؤثر في المضاف إليه ما يضافه .

والإسنادي فمحكي .

والأفصح فيه أن يعرب ثاني جزأيه إعراب ما لا ينصرف ، ويبنى الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيسكن .

قوله [فمحكي] ؛ لأن التسمية بها إنما هي لدلالاتها على قصة غريبة ، فلو تطرق إليها التغير يمكن أن تفوت تلك الدلالة .

لكن فيه : إنها مع الحكاية معربة تقديراً ، وذلك لا ينافي منع الصرف إلا على قول ابن فلاح : أن المقصور الذي فيه علتان كـ ((موسى)) تقدر فيه الكسرة جراً ؛ لأن المانع منها في غيره الثقل ، ولا ثقل مع التقدير .

وكون العلم الإسنادي محكياً هو ما صرح به صاحب اللباب ، والسيد في حواشي المتوسط ، وذهب ابن الحالج إلى أنه مبني وحيثئذٍ فخروجه ظاهر ؛ لأن منع الصرف من أحكام المعربات .

قوله [والأفصح فيه] أي : في المركب غير ما تقدم ، ومقابل الأفصح ما أشرنا إليه آنفاً من بناء الجزأين على الفتح وإعراب الأول وإضافته للثاني ، ثم إن كان في الثاني ما يقتضي منع الصرف منع كـ ((رام هرمز)) ، وإذا كان آخر الأول ياء قدوت الحركات الثلاث ، ولا تظهر الفتحة تشبيهاً بالالف فلزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزاً في الأفراد .

وقيل : يفتح في النصب ما لم يكن آخره ياء فيسكن للثقل بالتركيب والإعلال كـ ((معلي كرب)) و ((قالي قلا)) ، وزاد بعضهم : ما لم يكن نوناً نحو : ((بلذنجانة)) فيسكن أيضاً ، ويدل على تركيب ((بلذنجانة)) قول بعض العرب في تصغيرها تصغير ترخيم ((بُذَيْنَجَانَة)) بفتح النون قبل الجيم ، ولكن القياس في التصغير ((بُؤَيْنَجَانَة)) .

[و] مع [التأنيث] ، أي : بغير الألف ؛ لاستقلالها بالمنع كما مرّ سواءً
أكان علماً لمؤنث أم لمذكر ، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا ، محرك الوسط أم
لا أعجمياً أم لا ، منقولاً من مذكر إلى مؤنث أم لا .

لكن شرط تحتم التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور أربعة :
أما زيادة على ثلاثة أحرف ، كـ ((زينب)) ؛ لتنزيل الزائد منزلة التاء .
أو تحرك الوسط كـ ((سقر)) ؛ لتنزيل الحركة منزلة الزائد .
أو العجمة كـ ((بلخ)) اسم بلد ؛ لتنزيلها منزلة الحركة .
أو النقل من مذكر إلى مؤنث كـ ((زيد)) اسم امرأة ؛ لأنه ينقله إلى
المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ .
وما عدا ذلك من الثلاثي كـ ((هند)) يجوز فيه الوجهان كما سيجيء .

قوله [لكن شرط تحتم التأنيث المعنوي] أي : ما ليس علامته لفظية ، وإلا
فالتأنيث مطلقاً راجع للفظ كما تقدم .
قوله [أو العجمة كـ ((بلخ))] إنما لم تعتبر العجمة مانعة ، والتأنيث شرط
لتحتم منعها مع سكون الوسط ؛ لقوة التأنيث بظهور علامته المقدرة في بعض
التصرفات .

قوله [لتنزيلها منزلة الحركة] لا يخفى ما في دعوى ذلك من الخفاء .
وعلل في التصريح بقوله ^(١) : ((لأنّ العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية
تحتم المنع وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي ؛ لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما
أثرت تحتمه)) .

(١) شرح التصريح ٢١٨٢ ((ما لا ينصرف)) .

وإذا سُمِّيَ بالموثوث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف الزيادة على ثلاثة أحرف ولو تقديراً .

فائدة : أسماء القبائل والبلاد ، والكلم ، وحروف الهجاء ، صرفها ومنعها مبنيان على المعنى الذي يقصده المتكلم ، فإن أراد أباً أو حياً ، أو مكاناً

قوله [ولو تقديراً] قيده المرادي في شرح الألفية بقوله ^(١) : ((كاللفظ)) .
قل ابن هانئ يعني بقوله ((تقديراً كاللفظ)) : ((ما كان حذفه على طريق القياس ، فإن الحذف منه يكون كالملفوظ به ، ومنه : ((جَوَّب)) تخفيف ((جواب)) : اسم بقعة ، وشمل تخفيف شمل)) .
واحترز به عما هو على غير قياس كـ ((أيم)) في ((أيم)) من باب ((هين وهين)) فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به .

فإن قيل : لم لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط ؛ لأن حكمه حكم الزيادة كما تقدم . قلت : لأنه لما كان المسمى مذكراً ضعفت هنا معنى التانيث جداً لكون اللفظ والمعنى مذكراً ، فاحتلجوا إلى تقوية معنى التانيث بأقوى الأمور القائمة مقام التانيث ، وهو الحرف الزائد على الثلاثة ، فإنه في قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط ، بدليل أنه يمنع من ردها في التصغير ، كما في ((عقيرب)) ، بخلاف حركة الوسط لا تمنع من ذلك ، كما في ((نديه)) ولهذا لم يكتفوا بالعجمة .

قوله [أباً أو حياً] أي : في أسماء القبائل ، وإرادة الأب ، كـ ((معدٌ وتميم)) والحي كـ ((قريش وثقيف)) ، وقوله ((أو مكاناً)) أي : في أسماء الأرضين ، ☞☞

(١) توضيح المقاصد والمسالك - ٢٨١/٢ ((ملا ينصرف)) .

أو لفظاً أو حرفاً صرف ذلك ، أو أمأً أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع ذلك .

❧ وقوله ((أو لفظاً أو حرفاً)) أي : في أسماء الكلم ، وقوله ((أو أمأً ... أو بقعة)) الخ على هذا الترتيب ، وكما كرر المعنى في الأول والأخير في إرادة معنى المذكر ، كررهما في إرادة معنى المؤنث ، وإرادة الأم في القبيلة كـ ((باهلة)) ، والقبيلة كـ ((يهود)) .

واعلم أنه قل في التسهيل : ((وقد يتعين اعتبار القبيلة أو البقعة أو الحي أو المكان)) ، قال اللغامي في شرحه قبل ذلك : ((وهنا أمور ينبه عليها : أحدهما : أن إطلاقهم القول بجواز الأمرين محمولٌ على ما إذا لم يتحقق مانعان من الصرف ، فإن تحققاً فمنع الصرف بكل حل ، نحو : ((تغلب وباهلة وخولان)) ونحو ذلك .

الثاني : تجويز الأمرين بحسب الاستعمالين إنما هو موكول إلى استعمالها في الألفاظ ، نحو : ((كتبت زيداً فلجدته)) و ((كتبت زينب فلجدتها)) ، وأما ما عدا ذلك فممنوط باستعمال العرب في ذلك الخاص ، فما اعتبروه فيه من صرف ومنع اعتبرناه ، وليس لنا أن نقترح ذلك من أنفسنا .

الثالث : إن المصنف سوى بين الجميع في الذكر ، فيقتضي أن الحكم في الأنواع كلها واحد ، ويقوي إرادته ذلك قوله بإثر هذا الكلام : وقد الخ)) انتهى .
ومثلوا لما يتعين فيه اعتبار القبيلة بـ ((يهود ومجوس)) والبقعة بـ ((دمشق)) والحي بـ ((كلب)) ، والمكان بـ ((بدر)) .

[و] مع [العجمة] وهي كون الكلمة من أوضاع غير العرب ،
 [وشرط العجمة] في المنع [علميته في] اللغة [العجمية] ، بأن تنقل
 الكلمة وهي علمٌ في لغة العجم إلى لسان العرب ، بخلاف ما نقل من
 لسانهم وهو نكرة كـ ((لجام)) ، وما كان نكرة في لسانهم ، ثم نقل في
 أول أحواله علماً كـ ((بندار)) فيصرف أيضاً ؛ لانتفاء علميته في لغة
 العجم .

قوله [بأن تنقل الكلمة] هذا خلاف المشهور ، قال في الهمع ^(١) : ((وهل
 يشترط أن يكون علماً في لسان العجم ؟ قولان : المشهور : لا ، وعليه الجمهور في ما
 نقله أبو حيان ، والثاني : نعم ، وعليه أبو الحسن الدباج وابن الحلب ونقل عن
 ظاهر مذهب سيويه ، وينبغي على ذلك صرف نحو : ((قالون وبُندار)) فينصرف
 على الثاني ؛ لأنه لم يكن علماً في لغة العجم دون الأول ؛ لأنه لم يكن في لسان
 العرب قبل أن يسمّى به)) انتهى .

وقوله : إن ابن الحلب على الثاني أي : لقوله في الكافية : ((إن شرط
 العجمة أن تكون علميته في العجمية)) .

لكن في الجامي أن معنى كون العلمية في العجمية ^(٢) : ((أن تكون متحققة في
 ضمن العلم في العجم حقيقة كـ ((إبراهيم)) أو حكماً ، بأن تنقله العرب من لغة
 العجم إلى العربية من غير أن تنصرف فيه قبل النقل ،

(١) الهمع ١٠٩/١ - ١١٠

(٢) شرح الكافية الجامي ٢٢٨/١

[وزيادة على الثلاثة] كـ ((إبراهيم)) ، بخلاف الثلاثي فيصرف وإن كان علماً في العجمية كـ ((شتر)) و ((نوح)) .

كـ ((قالون)) فإنه كان في لغة العجم اسم جنس للجيد سُمي به أحد رواة القراءة لجودة قراءته قبل أن تتصرف فيه العرب ، فكأنه كان علماً في الأعجمية)) انتهى .

فقول الشارح : ((بخلاف ما نقل من لسانهم)) الخ مبني على تفسيره المخالف للجمهور ، و ((البنارة)) : تجار يلزمون المعلن .

وفي بعض النسخ تأخير قوله : ((بخلاف ما نقل)) الخ بعد قوله : ((بخلاف الثلاثي)) إلى قوله ((ونوح)) ، وحيثُ فيكون في كلام الشارح لفً ونشر مشوش ، ويحتاج لزيادة واو قبل لفظة ((بخلاف)) الثانية ؛ إذ لا ارتباط لها بدون العاطف ، ومعه لا حاجة إليها .

قوله [كـ ((شتر))] - بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة من فوق - اسم قلعة . فيه إشارة إلى أن حركة الوسط لا أثر لها مع العجمة بخلافها مع التانيث ، وذلك لأنها معه تقوم مقام علامته ، والعجمة لا علامة لها ، وبمجرد كون العجمي ثلاثياً يشابه كلام العرب .

لكن يبقى أن ((شتر)) إذا كان اسم قلعة فهو مؤنث ، فيشكل على ما سلف أن العجمة إذا انضمت إلى تانيث الثلاثي الساكن الوسط تحتم المنع ، فكيف لا تؤثر مع تحرّكه ؟ إلا أن يقال : اعتبار التانيث فيه غير متعين ؛ لجواز إرادة المكان .

وتعرف عجمة الاسم بأمور :

منها : خروجه عن أبنية العرب كـ ((إسماعيل)) .

ومنها : نقل الأئمة .

ومنها : أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كـ ((صولجان)) ، أو والقاف كـ ((منجنيق)) ، أو والكاف كـ ((سكرجة)) .

قوله [نحو : ((إسماعيل))] فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي .

ومنها : أن يكون أوله نون بعدها راء نحو : ((نرجس)) ، أو آخره زاي قبلها دال نحو : ((مهندز)) ، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية ، وأبدلوا الزاي سيناً ، فقالوا ((مهندس)) .

ومنها : أن يكون عارياً من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي ، وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك ((مرٌ بنفل)) .

قل صاحب العين^(١) : ((لست واجداً في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة ، ولا رباعية كذلك إلا كلمة واحلة وهي ((عسجد)) لخفة السين وهشاشها)) .

(١) لم اعثر عليه في العين للخليل ، وهو نص ما في المجمع ١١٧/١ فراجع .

وجميع أسماء الأنبياء ﷺ أعجمية ، إلا أربعة : ((محمد ﷺ وصلاحاً وشعياً وهوداً)) ، وألحق بها في الصرف ((نوح ولوط وشيث)) ، فهذه السبعة منصرفة ، ويجمعها :

تَذَكَّرْ شُعِيًّا ثُمَّ نُوحًا وَصَلَحًا وَهُودًا وَلُوطًا ثُمَّ شَيْثًا مُحَمَّدًا

قوله [وهوداً] في الجملي^(١) : ((وقيل : ((هود)) كـ ((نوح)) ، يعني عجمي صُرف لكونه ثلاثياً ، وأيد بأن العرب من ولد إسماعيل)) انتهى ، وفيه نظر .
قال ابن كثير^(٢) : ((الصحيح المشهور أن العرب كانوا قبل إسماعيل ، ويقال لهم العرب العاربة ، أي : الخالص منهم من قبيل : ليل اليل ، وظل ظليل ، فإنهم إذا أرادوا المبالغة في شيء يأخذون من لفظه صفة ويؤكدونه بها ، وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم ، وغيرهم ، وأما العرب المستعربة فهم ولد إسماعيل ، وهو أخذ العربية من جرهم)) .

قوله [وألحق بها في الصرف نوح...] أي : مع كونها أعجمية ؛ لسكون وسطها ، ومنه يعلم أن ما شاع من أن أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا ستة ، ولم يعدوا شيئاً ليس بظاهر ، وبقي أيضاً ((عزيز)) .

قال البيضاوي في تفسير سورة براءة^(٣) : ((تنوين ((عزيز)) بناءً على أنه عربي منصرف ، وترك تنوينه بناءً على أنه أعجمي أو لغير ذلك)) انتهى .

قال الشهاب القاسمي : ((فليتأمل فإنه إذا ثبت كلُّ منهما في القرآن ، ☞☞

(١) شرح الكافية الجامي ٣٣٠/١ .

(٢) السيرة النبوية ٣/١ وقصص الأنبياء ١٢١/١ ((قصة هود عليه السلام)) .

(٣) تفسير البيضاوي ٢٥٢ تفسير سورة التوبة ٣٠ ، وما نقله الحشي ملخص كلامه .

كما هو قضية القراءة بهما وجب جوازهما ، فكيف يكون أحدهما مبنياً على أنه عربي والآخر على أنه أعجمي ؟ مع أنه في الواقع لا يكون عربياً وعجمياً ، بل أحدهما فقط ، وأيضاً شرط العجمي زيادته على الثلاثة بغير ياء التصغير)) انتهى .

وقد يقال : يكفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي وإن لم يوافق توجيه القراءة الأخرى كما لا يخفى ، وقد قرئ ﴿ تَرَا ﴾^(١) بالتنوين على أن الألف للإحلق وتركه على أنه للتأنيث ، ولا يمكن أن يكون في الواقع بهما .

وليس المراد من كون الاسم أعجمياً أن مدلوله أعجمي ، بل أن لفظه ليس من الأوزان العربية ؛ لأن النحوي إنما يبحث عن الألفاظ ، غاية الأمر يلزم مع منعه الصرف أن يقول : إنه ليس من الأوزان العربية ، ومن صرفه أن يقول : إنه منها ، وذلك لا يقتضي كونه عربياً وعجمياً ، بل أن في وزنه خلافاً كما لا يخفى ومثل ذلك كثير فتدبر .

واعلم أنني رأيت بخط الإمام تقي الدين السبكي رحمته الله ما نصه :
((وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ القراءة المشهورة بغير تنوين ، فقيل : لأنه لا ينصرف ، وقيل : لأن ((ابن)) صفة لا خبر ،

(١) المؤمنون - ٤٤ ﴿ تَمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رُسُلُهَا كَذَبُوهُ ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو وهي قراءة الشافعي ((تترأ)) بالتنوين ، وقرأ باقي السبعة ((تترأ)) بالألف بلا تنوين . الدر المنصور ١٨٧٥ .

❧ وأورد : أنه لو كان صفة لكان الخبر مقدرًا ، تقديره : معبودهم ، وحيث
يكون المنكر ذلك ، لا وصفهم إيله بالبنوة .

وأقول : بل المنكر وصفهم ، والتقدير في كلامهم الخكي بعضه لا في الحكاية ؛
لأنّ المخبر إذا وصف المخبر عنه بصفة له وأراد السامع إنكار ذلك من غير تعرّض
للحكم فطريقه إنكار ذلك من غير تعرض للحكم فطريقه إنكار الوصف فقط ،
فكذلك هنا ، كأنك قلت : قالوا هذه اللفظة المنكرة ، ولم يتعرّض لما قالوه خبراً
عنها ، والله أعلم)) انتهى .

واعلم أنّ الإيراد للشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز كما نقله الفخر عنه ^(١) ،
وأجاب بما هو محصل جواب السبكي ، والعجب للسبكي كيف لم يستحضر ذلك
وبنى الإيراد على أنّ الإنكار لكونه تكذيباً إنما يتوجه للخبر ؛ لأنّ احتمال الصلوق
والكذب من خواصه كما هو المشهور ، وليس بلازم وإنّ كان أكثر .

كما ذكره ولداه البهاء في العروس والتاج في جمع الجوامع في بحث الأخبار من
الكتاب الثاني ، وعبارته ^(٢) : ((وموردُ الصلوق والكذب النسبة التي تضمنها ليس
غير ، كـ قائم في)) (زيد بن عمرو قائم)) لا بنوة زيد .

ومن ثمّ قل مالك وبعض أصحابنا : الشهادة بتوكيل فلان بن فلان [فلاناً]
شهادة بالوكالة مطابقة بالنسبة ضمناً والوكالة أصلاً)) انتهى . ❧

(١) التفسير الكبير ١٦ / ٣٥ تفسير التوبة - ٣٠ ودلائل الإعجاز - ٣٧٥ .

(٢) حاشية البناي على شرح جمع الجوامع ١٧٥/٢ - ١٧٦ .

ومبنى الجواب على منع ذلك ، وأنه يكون في غير الخبر ، وكون التقدير في المحكي لا دخل له في الجواب ، وإنما هو لأنَّ المبتدأ لا بدَّ له من خبر .
 وكان الظاهر أنَّ يقدر بلفظ التكلم فيقل : معبودنا ، وأما على تقدير أنه من الحكاية فيجزز ذلك حكاية للفظهم ، وتقديره بلفظ الغيبة مراعاة لكون المبتدأ اسماً ظاهراً ، وعلى منع اختصاص احتمال الصلق والكذب بالخبر جرى ولله في العروس^(١) .
 واستدل لرجوع التكذيب للنسبة الإضافية بما جاء في البخاري مرفوعاً : ((يقل للنصارى يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله ، فيقل : كذبتم ما اتخذ الله من صلابة ولا ولد))^(٢) .

وقل : ((إنما كانت صفة السند فيه مقصودة بالحكم نحو :)) الكريم ابن الكريم^(٣) الحديث ، ينبغي عدم النزاع في رجوع التصديق والتكذيب إليها^(٤) .
 وفي المطول قبيل الباب الأول ما فيه تحرير المقام^(٥) .
 وقيل : إنَّ التنوين حذف لالتقاء الساكنين لأنه يحذف لذلك قليلاً ، كما في المغني^(٦) .



(١) عروس الأفراح - بهامش شروح التلخيص ١٨٨١ .

(٢) البخاري ١٧٩/٥ باب قوله تعالى : إن الله لا يظلم مثقال ذرة .

(٣) البخاري ١٢١/٤ . كتاب بدء الخلق ، باب ١٨ قوله تعالى أم كنتم شهداء إذ حضر ، باب ١٩ ، لقد كان لكم في يوسف

(٤) المطول - ١٤٧ .

(٥) المغني ٦٤٤/٢ ((الباب الخامس - حذف التنوين)) .

وأفهم كلامه أنَّ هذه الموانع الثلاثة لا يؤثر شيء منها في المنع مع غير العلمية ، وهو كذلك ، فتصرف ((صنجة)) و ((قائمة)) وإنْ وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث ، وهي العجمة في ((صنجة)) ، والصفة في ((قائمة)) .

ويصرف ((أذريجان)) إذا نُكِر وإنْ وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة ، وأنْ غيرها من العدل والوزن والزيادة لا تتعين العلمية معه ، وهو كذلك أيضاً ، فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة أخرى ، مثل العدل مع العلمية ((عمر)) و ((زفر)) معدولين عن ((عامر)) و ((زافر)) تقديرًا .

☞ ومنه قراءة : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ ﴾^(١) ﴿ وَلَا إِلَهُ سَابِقُ النَّهَارِ ۝ ﴾^(٢) بترك تنوين ((أحد)) و ((سابق)) وينصب ((النهار)) .

قوله [وأفهم كلامه أنَّ هذه الموانع الثلاثة ...] الأولى أنَّ يُحمل الكلام على أنه أفهم أنها لا تؤثر مع الوصفية ؛ لأنه المقصود للمصنف من هذا الكلام .
وأما ما ذكره فإنه وإنْ أفهمه هذا الكلام لكنه ليس بمرادٍ منه ؛ لأنه علم بما مرَّ من أنَّ ما امتنع صرفه لعلتين لابدَّ أنَّ تكون إحداهما معنوية والأخرى لفظية ، وما ذكره إنما اجتمع فيه علتان لفظيتان فتدبر .

(١) الإخلاص ١ - ٢ .

(٢) يس - ٤٠ .

وطريق العلم بعلم ما جاء على ((فعل)) علماً سماعه غير مصروف عارياً من سائر الموانع ، فإنَّ وَرَدَ مصروفاً غير معدول ، وكذا إنَّ وَرَدَ ممنوعاً وفيه مع العلمية مانع آخر ك طوى ، فإنَّ فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة ، فلا حاجة إلى تكلف العدل مع إمكان غيره .

ومثاله مع الصفة ﴿ مَتْنِي وَثَلَاثَ وَرَبَاعٍ ﴾^(١) ، فهذه معدولة عن : اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة تحقيقاً ،

قوله [وطريق العلم بعلم ما جاء ...] قيل : فيه دور ، ولا يخفى على من تأمل دفعه ، لأنَّ سماع عدم صرفه لا يتوقف على معرفة أنه معدول ؛ لأنه أمرٌ محسوس ، وبعد إدراكه يبحث عن سببه .

قوله [معدولة عن اثنين اثنين ...] أي : وليست معدولة عن ((اثنين وثلاثة)) ولهذا قل في المغني في بحث ((أم)) : أنَّ المتنبِّي لُحِّنَ في قوله :

أَحَادُ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لِيُيَلِّتُنَا الْمَنُوطَةَ بِالنَّسَادِ^(٢)

حيث استعمل ((أحاد وسداس)) بمعنى ((واحدة وست)) ، ونقل مثله في الباب السداس^(٣) عن أبي طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الإعراب ، وأطل فيه فراجع .

(١) النساء - ٣ .

(٢) البيت من الوافر للمتنبِّي في ديوانه ٨٧/٢ والمغني ٤٧/١ . والشاهد فيه استعمل ((أحاد وسداس)) بمعنى : ((واحدة وست)) .

(٣) المغني ٦٥٣/٢ - ٦٥٤ .

وجوّز بعضهم العلل إلى ((عشار ومعشر)) .

ومثال الوزن مع العلمية ((أحد)) ومع الصفة ((أحر)) ، ولا يكون مانعاً من الصرف مع الصفة إلا في ((أفعل)) ، بخلاف الوزن المانع مع العلمية ، وشرط تأثيره اختصاصه بالفعل كـ ((شمر))

وبه يعرف سقوط السؤال المشهور : إنّ الوصف في هذه الألفاظ عارض ؛ لأنها من باب العدد ، وذلك كعروض الوصف بـ ((أربع)) في قولك ((مررت بنسوة أربع)) ، فكيف أثر الوصف فيها ولم يؤثر في ((أربع)) .
وأجيب : بأنّ هذا التركيب المعدول لم يوضع إلا وصفاً ، ولا يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه ، بخلاف اسم العدد نحو : أربع ، فإنه لم يوضع وصفاً في الأصل ، وإنما تحصل له الوصفية بطريق العروض ؛ لأنّ ذلك مبني على أصل : اثنين وثلاثة وهكذا .

قوله [وجوّز بعضهم العلل إلى عشار ومعشر] على قوله يتخرج كلام المتنبي في البيت السابق ، ولا يكون قوله ((سداس)) لحناً ، فقولُ المغني^(١) : ((إنه لحن ثلاث لحنات : ما تقدم ، وهذه ، وتصغير)) ليلة)) على ((ليلة)) ، وإنما صغرتها العرب على ((لَيْلِيَّه)) بزيادة الياء على غير قياس)) تحاملاً .

قوله [اختصاصه بالفعل] المراد باختصاصه به أنّ لا يوجد في غيره إلا في علم أو أعجمي أو ندور .

قوله [كـ ((شمر))] بالشين المعجمة والميم المشددة : علماً لفرس .

(١) المغني ٤٨١ ((أم)) .

وضُربَ)) علمين ، أو كونه بالفعل أولى ك أصبغ وأحمر علمين .
ومثل الزيادة مع العلمية ((عثمان وعمران)) ومع الصفة ((عطشان
وسكران)) ، ولا تكون مانعة من الصرف^(١) إلا في وزن ((فعلان)) ،
بخلاف الزيادة مع العلمية ، وأما ((حسان وشيطان)) فإنَّ جُعلا من الحسن
والشيط مُنعا ، أو من الحسن والشطن صُرُفا .

قوله [وضُربَ] أي : على وزن المجهول من غير اعتبار الضمير .
قوله [أو كونه بالفعل أولى] إما لكونه غالباً فيه أو لكونه مبدوء بزيادة تدل
على معنى في الفعل ولا تدل في الاسم ، ولابدّ من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف
لطريقة الفعل وتفصيل المقام في شروح الألفية .
قوله [إلا في وزن ((فعلان))] أي : بفتح الفاء .
قوله [بخلاف الزيادة مع العلمية] لأنها تكون مع ((فعلان)) المفتوح الفاء ،
وغيره نحو : ((غطفان وعثمان ، وعمران)) .
قوله [منعا] لزيادة الألف والنون .

قوله [صرفاً] ؛ لأنَّ النون حينئذٍ أصلية ، وإذا أبدل من النون الزائدة لام مُنِع
من الصرف إعطاءً للبديل حكم المبدل منه ، وذلك نحو : ((أصيلا)) مسمّى به
أصله ((أصيلا)) تصغير ((أصل)) على غير قياس ، ولو أبدل من حرف أصلي
نون صرف وذلك نحو : ((حنان)) مسمّى به أصله ((حناء)) أبدلت همزته نونا .

(١) ((من الصرف)) كذا في ج ، والصحيح ما في مطبوعة د إبراهيم من الجيب : ولا تكون
مانعة مع الصفة .

[و] شرط [الصفة] أي : تأثيرها [التي على] وزن [أفعل أو] على وزن [فعلان] أمران : [أصالتها] بأن تكون الكلمة في الأصل صفة [وعدم قبولها التلء] إمّا لأنه لا مؤنث لها كـ ((أكرم)) لكبير الكمرة ، و ((لحيان)) لكبير اللحية ، أو لها مؤنث على ((فُعلَى)) بالضم كـ ((أفضل)) ، أو ((فعلى)) بالفتح كـ ((سكران)) و ((غضبان)) .
 وجميع أبنية ((فعلان)) مؤنثاتها على ((فعلى)) إلا أربع عشرة لفظة جاءت مؤنثاتها على ((فعلانة)) فتصرف ، ويجمعها :

أَجِزُ فَعْلَى لِفَعْلَانَا	إِذَا اسْتَشَيْتَ حَبْلَانَا
وَدَخْنَانًا وَسَخْنَانًا	وَسَيْفَانًا وَصَحْيَانَا
وَصَوْجَانًا وَعِلَانًا	وَقَشَوَانًا وَمَصَّانَا
وَمَوْتَانًا وَنَدْمَانَا	وَأَثْبَغُهُنَّ نَصْرَانَا
وَزِدْ فِيهِنَّ خَمَصَانَا	عَلَى لُغَةٍ وَإِلَانَا

قوله [أجز فعلى ...] هذه الأبيات ما عدا الأخير لابن مالك ، والأخير للمرادي ^(١) ، وتفسير هذه الألفاظ :

الحبلان : الممتلئ غيظاً ، ويوم دخنان : فيه كدرة وسواد ، ويوم سخنان : حار ، ورجل سيفان : طويل عمشوق وضامر البطن ؛ ويوم صحيان : لا غيم فيه ، وبغير صوجان : ناشر الظهر ، ورجل علان : صغير حقير ،

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢٦٧٢ ((ما لا ينصرف)) .

وفهم من كلامه أنَّ الصفة العارضة ؛ أو القابلة للتاء لا أثر لها في المنع ولهذا قل [فـ ((عريان وأرمل وصفوان وأرنب))] ، إذا كان ((صفوان)) [بمعنى قاسٍ ، و [((أرنب)) بمعنى : [ذليل] أي : ضعيف [منصرفةً] لقبول الأولين التاء ، تقول : عريانة وأرملة ؛ ولعروض وصفية الأخيرين ؛ إذ صفوان في الأصل وضع اسماً للحجر الأملس ، و ((أرنب)) وضع اسماً للدابة المعروفة ، فلا أثر لطرؤ الوصفية ، كما لا أثر لطرؤ الاسمية كأبطح وأدهم وأرقم .

ورجل قشوان : دقيق الساقين ، ورجل مصّان : لثيم ، وموتان الفؤاد أي : غير حديدٍ ، ونلمان : من المناعة لا من الندم ، ونصران : واحد النصرى ، لكن لم يستعمل إلا بياء النسب ، والاليان : كبير الألية ، والخمصان : الضامر البطن .

قوله [ولهذا قل : ((فعريان)) ...] أنت خير بأن الكلام في صفة على وزن ((فعلان)) المفتوح الفاء ؛ لأنها التي لها حالتان : قبول التاء وعدمه .
وأما ((فعلان)) المضموم الفاء مؤنثه بالتاء ليس غير ، ((وفعلان)) المكسور الفاء لم يسمع في الصفات .
وحينئذٍ فكان المناسب للمصنف أن يأتي بـ ((عريان)) بلفظ من الأربعة عشر المتقدمة في النظم مما هو على وزن ((فعلان)) المفتوح الفاء .
وأما ((عريان)) فخارج عن الاعتبار من المقسم المشروط له قبول التاء وهو ((فعلان)) المفتوح الفاء ؛ لأنه المقصود في قوله : ((أو فعلان)) ، فليتأمل .

[ويجوز في نحو هند] مما هو ثلاثي ساكن الوسط [وجهان] :
 الصرف ؛ لانتفاء شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي ، وعدمه ، وهو أولى
 نظراً إلى وجود العلتين ، فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمله .
 وأوجب السيرافي الصرف نظراً إلى أن سكون الوسط قابل إحدى
 العلتين فتساقطا ، فبقي بلا سبب ، وأجرى المبرد والجزمي^(١) الوجهين في
 نحو : ((زيد)) اسم امرأة .

[بخلاف زينب وسقر وبلخ] و((زيد)) اسم امرأة ، فإنها ممنوعة من
 الصرف حتماً ؛ لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتم منع صرفها كما
 تقدم .

[و كـ ((عمر))] في منع الصرف للعلمية والعدل [عند] جمهور
 بني [تميم باب حذام] ، وهو ما كان على وزن ((فعال)) علماً لمؤنث ،
 وهو معدول عن ((فاعلة)) [إن لم يختم براء] ، فإن ختم بها
 [كـ ((سفار))] بُني على الكسر عندهم ، كالحجازيين القائلين بالبناء
 مطلقاً .

[و ((أمس)) لمعين] ، بأن يراد به اليوم الذي قبل يومك ، وهو
 معدول عما فيه أل وهو أمس [إن كان مرفوعاً]

(١) الارتشاف ٤٤٢/٨ والرضي ٥٧/١ ، وقد المبرد في المختضب ٣٥٧٣ - ٣٥٢ : ((فإن سميت مؤنثاً
 بمذكر على هذا الوزن العربي فإن فيه اختلافاً)) ، وقد أيضاً في ٣٣٩/١ : ((تتون ((زينداً)) إذا
 سميت به امرأة في قول جماعة من النحويين)) ، وواضح من كلامه أن في المسألة خلافاً ، وأن بعض
 النحويين حكم بصرف زيد اسم امرأة ، أما هو فلم يوضح رأيه فتنبه .

نحو : ((مضى أمس)) ، بالرفع من غير تنوين ، فإن كان منصوباً أو مجروراً بني على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقاً .
 [وبعضهم] أي : تميم [لم يشترط] ما اشترطه الجمهور منهم [فيهما] أي : في باب حذام وفي ((أمس)) بل ذهب إلى إعرابهما إعراب ما لا ينصرف مطلقاً ، وقد مرّ الكلام عليهما في صدر المقدمة فراجعه .
 [و] كـ ((عمر)) [سحر عند الجميع] من العرب [إن كان ظرفاً معيّنًا] ، بأن يراد به سحر يوم بعينه .

وهو معدول عما فيه أل وهو السحر ، نحو : جئت يوم الجمعة سحر .
 فإن كان مبهماً - أي : نكرة - صُرف نحو : ﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾^(١) .
 أو مستعملاً غير ظرف وجب تعريفه بـ ((أل)) أو بالإضافة ، نحو :
 ((طاب السحر أو سحر ليلتنا)) .
 وإن كان بـ ((أل)) أو مضافاً صرف أيضاً كـ ((جئتكم يوم الجمعة السحر أو سحره)) .

قوله [وقد مرّ الكلام عليها ...] مرّ لنا هنالك ما يتعلق بذلك .

قوله [عند الجميع] أي : التميميين والحجازيين .

قوله [معدول عما فيه أل] لأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يذكر معرفاً بـ ((أل)) .

(١) القمر - ٣٤ .

[باب صيغتي التعجب واسم التفضيل]

[بابٌ] في ذكر صيغتي التعجب وما يبنى منه فعلا التعجب واسم التفضيل .

التعجب : انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمرٍ خفيٍّ سببه وخرج عن نظائره ، ولهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب ، فلا يطلق على الله تعالى إنه متعجب ؛ لأنه لا يخفى عليه شيء ، وما ورد منه في كلامه العزيز كقوله تعالى : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾^(١) فمصرف إلى المخاطب أي : يجب أن يتعجب العباد منه .

قوله [انفعال يحدث في النفس ...] الانفعال عبارة عن تأثير الشيء عن غيره ما دام متأثراً كالمنقطع ملادام ينقطع و((المتسخن)) ما دام يتسخن ، فهو هنا عبارة عن تأثير النفس عن الشعور بالأمر المذكور ما دامت متأثرة .

قوله [وخرج عن نظائره] أو قلتُ نظائره .

قوله [ولهذا] أي : لكونه عند الشعور بأمرٍ خفيٍّ سببه .

(١) البقرة - ١٧٥ .

وله صيغ كثيرة دالة عليه ،

منها ما هو بالقرينة ، نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ ^(١) ، و ((سبحانه الله
إِنَّ المؤمن لا ينجس)) ^(٢) ، و ((لله دره فارساً)) ،

قوله [منها ما هو بالقرينة] فتكون الصيغة حينئذٍ مستعملة فيه مجازاً .

قوله [نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾] هذه الصيغة أصل وضعها للاستفهام ،
واستعملت في التعجب مجازاً ؛ لما قل في التلخيص ^(٣) : ((إِنَّ كلمات الاستفهام
كثيراً ما تستعمل في غيره)) ، قل السعد : ((وتحقيق كيفية هذا الجاز وبيان أنه من
أي نوع من أنواعه مما لم يحتم حوله أحد)) .

وقد بين ذلك السيد ، ونوقش فيه ، وتفصيل المقام يطلب من حواشي المطول ،
وقد ذكرنا في حاشية المختصر ما فيه لقطة العجلان .

قوله [((وسبحان الله ...))] هذا اللفظ موضوع لتزويه الله ، و ((سبحانه))
علم للتسبيح منصوب بعامل محذوف وجوباً ثم استعمل في التعجب ، وأصل ذلك
بأن يسبح الله تعالى عند رؤية المتعجب منه من صنائعه ، ثم كثر حتى استعمل في كل
متعجب منه .

قوله [و ((لله دره فارساً))] أصل هذا الإخبار بأن لَبَنَ المَحْدَثِ عنه الله ، ثم
استعمل في التعجب كما مرّ في التمييز .

(١) البقرة - ٢٨ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الفسل ، باب عرق الجنب ٢٨٣ .

(٣) المطول - ٤١٧ مع حاشية الشريف الجرجاني ((بحث الإنشاء)) .

ومنها ما هو بالوضع ، وهو ثلاث صيغ اقتصر منها هنا على صيغتين
لاشتهارهما فقل :

[التعجب له صيغتان] وضعاً لإنشائه :

إحدهما : [ما أفعل زيداً] نحو : ((ما أحسن زيداً)) ؛ [و] هذا
اللفظ [إعرابه : ((ما)) مبتدأ] ؛ لأنها مجرّدة عن عامل لفظي للإسناد
إليها .

وحكي عن الكسائي^(١) أنها لا موضع لها من الإعراب .
وهي عند سيبويه^(٢) نكرة تامة [بمعنى : شيء عظيم] ،

قوله [اقتصر منها هنا على صيغتين] أمّا في الجامع والشذور^(٣) فذكر الثالثة
وهي ((فَعَلَ)) نحو : ((حَسَنَ وَشَرُفَ)) ، وهي مذكورة في باب ((نعم وبش))
من التوضيح^(٤) تبعاً للألفية .

قوله [وُضِعَ لإنشائه] وأمّا نحو : ((عَجِبْتُ من زيدٍ وتعجبت)) فللإخبار
بالتعجب وضعاً لا لإنشائه .

(١) شرح التصريح ٨٧/٢ .

(٢) الكتاب ٧٢/١ - ٧٣ .

(٣) الجامع ٢١١ تحقيق الهرميل ، شرح الشذور ((عمل اسم الفعل)) .

(٤) الأوضح ٢٨٨/٢ .

وسَوْغُ الابتداء بها تَضْمَنُها معنى التعجب .
 [و((أفعل)) : فعل ماضٍ غير متصرف للزومه مع ياء المتكلم نون
 الوقاية ، نحو : ((ما أفقرني لعفو الله)) ،

قوله [تَضْمَنُها معنى التعجب] كما لو قالوا في قوله :
 عَجَبٌ لِّتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي فَيَكُمُّ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبٌ^(١)
 ((عجب)) مبتدأ ، وسَوْغُ الابتداء به دلالة على التعجب ، و((لتلك))
 خبره ، و((قضية)) تمييز أو حل ، وقيل التقدير : أمري عجبٌ لتلك ، وقيل : يجوز
 رفع ((قضية)) على تقدير هي قضية ، وزعم الأعلام أنَّ ((عجب لتلك)) مرفوع
 على الإهمال ، وكذا في الارتشاف في باب المفعول المطلق^(٢) .

قوله [للزومه مع ياء المتكلم] كذا في التوضيح^(٣) .
 قل اللقاني : ((قد تقدّم في أول الكتاب ، وأمّا تجويز الكوفي في
 ((ما أحسنِّي)) - أي : بدون نون - فمبني على أنَّ ((أحسن)) عندهم اسم ؛
 فالمراد بالزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمل المنقول البناء ، لا اللزوم الذي هو
 الإيجاب ؛ إذ لا يحسن الاستدلال بذلك ؛ إذ هو فرع عن ثبوت الفعلية .

(١) البيت من الكامل لضمرة بن جابر في الدرر ٣/ ٧٢ ، ولهني بن أحرر في الكتاب ٣٩٩ ، وبلا
 نسبة في الهمع ٨٨/ ٢ وشرح التصريح ٨٧/ ٢ . والشاهد واضح من كلام المحشي .
 (٢) الارتشاف ٢١٢/ ٢ .
 (٣) الأوضح ٢٧٢/ ٢ ((التعجب)) .

و أمّا قوله :

يا أميلحُ غزلاناً شدنَّ لنا

فشاذ .

[وفاعله ضمير] مستتر مفرد مذكر غائب ، لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل عائد على [ما] ، ولهذا أجمعوا على إسميتها .

[وزيداً] منصوب بـ ((أفعل)) على أنه [مفعول به] ؛ لتعدي ((أفعل)) بهمزة النقل .

[والجملة] الفعلية في محل رفع [خبر ((ما))] والتقدير : شيء عجيبٌ حسنٌ زيدا .

قوله [يا ما أميلح ...] صدر بيت للعرجي عجزه :

مِنْ هَؤُلِيَّا كُنَّ الضَّلَّ وَالسُّمْرُ^(١)

مصغر ((أملح)) من ملح الشيء ملاحه ، ((وشدن)) بمعنى : قوين ، يقال : شدن الظبي إذا قوي وطلع قرنه ، وقوله : ((من هؤليائن)) متعلق بـ ((شدن)) ، وأشار الشارح إلى سؤال وجوابه .

تقرير السؤال : إنَّ هذا البيت يدل على أنَّ ((أفعل)) اسمٌ لا فعل ؛ لأنَّ الشاعر صغره ، وشرط المصغر أن يكون اسماً .

وتقرير الجواب : أنَّ هذا التصغير شاذ ، فلا تثبت به الاسمية .

(١) البيت تقدم تخريجه في بحث أسماء الإشارة ٤٢/٢ فراجع .

وعند الأخفش^(١) ((ما)) : معرفة ناقصة بمعنى ((الذي)) ، والجملة صلة لها ، أو نكرة ناقصة بمعنى : شيء ، والجملة صفة لها ، وعليهما فلخبر محذوف وجوباً ، أي : شيء عظيم .

وعند بعضهم : ((ما)) استفهامية ، كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه ، والفعل خبرها ، والتقدير : أي شيء أحسنَ زيداً ، أي : جعله حسناً . قال ابن الحلي : وهذه التقديرات باعتبار الأصل قبل نقلها إلى ((ما)) التعجب ، لا أنها الآن بهذا المعنى : وإنما معناها الإنشاء ، كما تقول في بعث : فعل ماض وفاعل ، يعني في الأصل إذا كنت مريداً به معنى الإنشاء فكذلك هذا .

قوله [فلخبر محذوف ، أي : شيء عظيم] وردّ بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما : تقديم الإبهام بالصلة أو الصفة ، وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر ، والمعتاد فيما تضمّن من الكلام إبهاماً وإبهاماً تقدم الإبهام .
والثاني : التزام حذف الخبر بدون شيء يسدّ مسله .

قوله [وعند بعضهم ((ما)) استفهامية] هو الفراء وابن درستويه ، ونقل هذا القول في شرح التسهيل^(٢) عن الكوفيين ، وهو موافق لقولهم بإسمية ((أفعل)) ، فإنّ الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء .

(١) شرح الكافية ٣٠٩/٢ - ٣١٠ ، وشرح التصريح ٨٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٦٤/٢ ((التعجب)) .

[و] الثانية [أفعل به] كـ ((أحسنٌ بزيد)) ، [وهو بمعنى : ما أفعله] فمدلولهما من حيث التعجب واحد ، و ((أفعل)) : فعل تعجب لازم لصيغة الأمر ، وليس بأمر حقيقة ؛ إذ لا معنى له .

[وأصله] عند سيويه [أفعل] بصيغة الماضي ، وهمزته للصيرورة ، [أي : صار ذا كذا كـ أغدّ البعير ، أي : صار ذا غدة] ، وأبقلت الأرض ، أي : صارت ذات بقل ، وأثمرت الشجرة ، أي : صارت ذات ثمر .

[فغير اللفظ] من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر ، [وزيدت الباء في الفاعل] قصداً [لإصلاح اللفظ] ؛ لأنَّ ((أفعل)) لما غُيِّرَت صيغته قُبِحَ إسناده للظاهر ؛ لكونه على صورة الأمر ، فزيدت الباء صوتاً للفظ عن الاستقباح ،

قوله [وليس بأمر] أحسن من قول التوضيح^(١) : ((لفظه الأمر ومعناه الخبر)) لأنَّ معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب ، والتعجب من قبيل الإنشاء فكيف يحكم عليه بأنه خبر .

قوله [فغير اللفظ ...] وعلى هذا فالظاهر أنه مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر .

ونقل شيخنا الغنيمي عن مشايخه : أنه ينبغي أن يكون مبنياً على السكون إنَّ كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر إنَّ كان معتل نظراً لصورته الآن .

(١) الأوضح ٢٣٧/٢ ((التعجب)) .

[فمن ثمّ] أي : من أجل ذلك [لزمت] الباء [هنا] فلا يجوز حذفها إلا إذا كان الفاعل ((أن)) وصلتها .

قوله [إلا إذا كان الفاعل أن وصلتها] بقول الإمام أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام :

وَقَلَ أَمِيرُ الْمُسْلِمِينَ تَقَلُّمُوا وَأَحْبَبُ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقْلَمَا ^(١)
وفي شعر الشريف الرضي حذفها لكن الفاعل ((أن)) المشددة حيث قل :
أَمْرُنَ عَلِيٍّ إِذَا امْتَلَأَتْ مَنْ الْكَرَى أَنِّي أَبَيْتَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ ^(٢)
وفي النهاية لا يجوز حذفها معهما .

واعلم أن ابن مالك قل في شرح التسهيل ^(٣) :
((ولو اضطرّ شاعر إلى حذف الباء المصلحبة غير ((أن)) بعد ((أفعل))
لزمه أن يرفع ، وعلى مذهب الفراء يلتزم النصب - أي : لأنّ مذهبـه أن فاعل
((أفعل)) ضمير المخاطب -

-
- (١) البيت من الطويل للعباس بن مرداس في ديوانه ١٠٢ والدرر ٣٣٤/٥ وبلا نسبة في شرح التصريح ٨٩٢ وشرح التسهيل ٣١٧/٢ ، ٣٧٢ ، ولم أعر على نسبته للإمام علي عليه السلام .
والشاهد في قوله ((أحبب إلينا أن تكون)) فالمصدر المؤول من ((أن تكون)) هو فاعل فعل التعجب ((أحبب)) ، وقد حذف الباء معه ، والتقدير : ((أحبب بأن تكون)) .
(٢) البيت تقدم تخريجه في بحث نواصب الفعل المضارع ٥٧٢/١ برواية أخرى ، فراجع ثمة .
(٣) شرح التسهيل ٣١٧/٢ ((بحث التعجب)) .

ولا حجة في قول الشاعر :

لَقَدْ طَرَقْتُ رِحْلَ الْقَوْمِ لَيْلَى فَأَبْعِدُ دَارَ مُرْتَحِلِ مَزَارَا^(١)

لإمكان جعل ((أبعد)) دعاء على معنى : أبعد الله دار مرتحلٍ عن مزار محبوبته ، كأنه يحرّض نفسه على الإقامة في منزل طروق ((ليلى)) ؛ لأنه صار بطرووقها مزاراً .

ولا حجة له في قول الآخر :

وَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا^(٢)

لاحتمل أن يكون ((أجدر)) فعل أمر عارياً من التعجب ، بمعنى : اجعل مثل ذلك جديراً بأن يكون ، أي : حقيقةً بالكون ، يقال : جدر بكذا جدارةً ؛ وأجدرته به أي : جعلته جديراً به حقيقةً .

ويحتمل أن يكون ((أجدر)) فعل تعجب ، ثم حذفت الباء اضطراباً ، واستحق مرفوعها الرفع على الفاعلية ؛ لكنه بني لإضافته إلى مبني)) .

(١) البيت من الوافر بلا نسبة في شرح التسهيل ٣١٧/٢ ، والدرر ٢٢٨/٥ ، والممع ٣٩٨/٣ .

والشاهد واضح من كلام التسهيل وشبهة الفراء أن ((دار)) منصوب بعد حذف الباء .

(٢) عجز بيت من الوافر لابن أحرر في ديوانه ٦١ والعين ٦٢/٢ وشرح التسهيل ٣١٧/٢ وتماه :

فَلَمَّا زَالَ سَرَجِي عَنْ مَعْدُ وَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا

والشاهد واضح من كلام التسهيل وشبهة الفراء كون ((مثل)) منصوب بعد حذف الباء .

[بخلافها في فاعل ((كفى))] فيجوز تركها ، كقوله :

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً

وذهب جماعة^(١) إلى أن المجرور بالباء في محل نصب على المفعولية ؛ إذ هو المتعجب منه ، والباء للتعدية فعلى هذا يكون ((أفعل)) أمراً حقيقة لا خبر وفيه ضمير مستتر هو الفاعل .

قوله [كقوله : كفى ...] عجز بيت لسحيم^(٢) صدره :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَدَايَاً

((عميرة)) : منصوبٌ بـ ((ودَّع)) وهو اسم محبوبته ، و ((غدايا)) من الغدو وهو الذهاب ، والشاهد في قوله : ((كفى الشيب)) حيث ترك الباء في فاعل (كفى) .

قوله [فعلى هذا يكون أمراً حقيقة] ردّ : بأنه محتمل للصدق والكذب ، والظاهر أن هذا يردُّ على الأول ؛ لأنَّ المقصود بالصيغة إنشاء التعجب .
وبأنه لا يجاب بالفاء .

وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو : ((أحسن بك)) ولا يجوز ذلك في الأمر ، لما فيه من إعمال فعل واحد في ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد .
وبأنه لو كان الناطق به أمراً بالتعجب لم يكن متعجباً ، كما لا يكون الأمر بالخلف حالفاً .

(١) هم الفراء والزخشري وابن خروف ، شرح التسهيل ٣٦٢/٢ .

(٢) البيت من الطويل لسحيم في ديوانه ١٦ و الإنصاف ١٦٨/١ وشرح التصريح ٨٨/٢ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٦٦/٢ والشاهد واضح .

لكنَّ ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم^(١) ، كأنه قيل : ((يا حسن أحسن بزيد)) ، وعند بعضهم^(٢) : ضمير المخاطب أي : أمرٌ لكل واحد بأنَّ يجعل زيدا حسناً ، أي : بأنَّ يصفه بالحسن ، ثم أجري مجرى الأمثال فلم يغيّر عن لفظ الواحد ، تقول : ((يا رجل ، ويا هند ، ويا رجلان ، ويا رجل أحسن بزيد)) .

ولما شارك أفعَل التفضيل فعلي التعجب في ما يبينان منه ضمة إليهما محافظة على الاختصار فقل :

[وإِنا يبنى [قياساً [فعلا التعجب وأفعَل التفضيل من فعل [متصرف ، فلا يبنى من اسم ، ولا من فعل غير متصرف ، كـ ((نعم وبئس)) .

قوله [أحسن بزيد [أي : دم به .

قوله [ثم أجري مجرى الأمثال [جوابٌ عما يقال : إذا كان الضمير للمخاطب يلزم أن يطابقه تأنيثاً وتثنية وجمعاً ، والصيغة ملازمة للتذكير والإفراد .

قوله [قياساً [احترز به عما ورد من بناء فعلي التعجب وأفعَل التفضيل من غير ما وجدت فيه الشروط ، كقولهم : ((ما أقمنه بكذا)) و ((ما أجدره)) و ((هو أقمن به)) ، ونحو ذلك مما هو مبسوط في التوضيح^(٣) وغيره .

(١) هو ابن كيسان ، كما في شرح الأشموني ١٩٣ .

(٢) هم الفراء والزغشري وابن خروف والزجاج ، كما في شرح التصريح ٨٧٢ .

(٣) الأوضح ٢٨٠/٢ - ٢٨١ ((التعجب)) .

[ثلاثيٌ] مجرد ، فلا يبنى من رباعي مطلقاً ، ولا من ثلاثي مزيد
كـ ((دحرج وتدحرج وانطلق واستخرج)) .

[مثبت] فلا يبنى من منفي وإن لم يكن ملازماً للنفي نحو : ((ما
ضرب زيد ، وما عاج بالدواء)) أي : ما انتفع به .

قوله [مطلقاً] أي : مجرداً أو مزيداً ؛ لأن البناء منه يفوت الدلالة على المعنى
المقصود ، أما ما أصوله أربعة فلأنه يؤدي إلى حذف بعض الأصول ، ولا خفاء في
إخلاله بالدلالة ، وأما المزيد فلأنه يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على المعنى
المقصود .

قوله [ولا من ثلاثيٌ مزيد] لما مر من أنّ حذف الزيادة يخل بالمقصود ، وفي
أفعل خلاف ففعل : يجوز البناء منه مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن
كانت همزته لغير النقل نحو ((ما أظلم الليل)) .

قوله [ولا يبنى من منفي] لثلاثي يلبس المنفي بالثبوت ؛ لأن صيغة التعجب
إثبات ؛ إذ ليس فيها نفي وليست الصيغة صالحة للنفي .

قوله [وإن لم يكن ملازماً للنفي] أي : سواء كان ملازماً له أو لا ، والمثل الأول
لغير الملازم وهو ما بعد الغاية ، والثاني للملازم ، وهو ما قبلها ففي التمثيل لفٌ
ونشر مشوش .

و كون ((عاج)) بمعنى : انتفع ملازم للنفي قاله ابن مالك في شرح العملة ،
وعبارته^(١) : ((عاج يعيج)) بمعنى : انتفع ، لم يستعمل إلا منفياً ، و ((عاج يعوج))
بمعنى : مل ، استعمل مثبتاً ومنفياً .

(١) شرح عملة الحافظ — ٧٤٤ بحث التعجب تجد معنى ما قاله المحشي .

[متفاوت] في المعنى ، أي : قابل للفاضل بالنسبة لمن يقوم به ، فلا يبنى من غيره كـ ((مات وفي)) ؛ لأنَّ حقيقتهما لا تفاوت فيها .

[تام] فلا يبنى من ناقص كـ ((كان وكاد)) .

[مبني للفاعل] ، فلا يبنى من مبني للمفعول كـ ((ضَرَبَ زيد)) خوف الالتباس بالفاعل ، فإنَّ أَمِن اللبس بأنَّ كان ملازماً للبناء للمفعول جاز ذلك ، وقد سمع من كلامهم : ((ما أشغله ، وما أعجبه برأيه ، وما أعناه مجأجتك)) ، من ((شُغِلَ وأُعجِبَ وعُني)) بالبناء للمفعول ، وجرى على ذلك ابن مالك وولده^(١) رحمهما الله تعالى .

[ليس اسم فاعله على] وزن [أفعل] ، ويعبر عن هذا بأنَّ لا يدلَّ على لون أو عيب ، فلا يبنى مما هو كذلك كـ ((عور وشهل)) ؛ لثلاث يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل ،

ونوزع في اختصاص الأول بالنفي ، فإنه ورد :

وَلَمْ أَرَ شَيْئاً بَعْدَ لَيْلَى إِلَهُ وَلَا مَشْرَباً أَرَوَى بِهِ فَاعِيجُ^(٢)

قوله [لثلاث يلتبس] وقيل : لأنَّ الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل في عدم التعجب منها .

(١) شرح التسهيل ٢/٣٧٥ ، ٣٧٦ ، وشرح ابن النظم - ٣٣٠ ((التعجب)) .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في أمالي القاضي ١٦٨٢ ولسان العرب ٣٣٧٢ مادة ((عيج)) وشرح التصريح ٩٢/٢ . والشاهد في قوله ((فاعيج)) فإنه أفعل تفضيل من ((عاج)) بمعنى : انتفع ، ولا يستعمل إلا منفياً ، وهنامثبت ، فهذا دليل على استعماله في غير النفي .

وقس عليه فعل التعجب ؛ لتساويهما وزناً ومعنىً وجريانتهما مجرى واحدٍ في أمورٍ كثيرة قاله ابن مالك ^(١) .

تنبيه : إذا أردت التعجب أو التفضيل من فعل عديمٍ بعض هذه الشروط فتوصل إليه بـ ((أشد أو أشدد)) أو شبههما ، واجعل مصدر العادم ، منصوباً بعد ((أشد)) ونحوه فيهما ، مجروراً بالباء بعد ((أشدد)) ونحوه ، تقول : ((زيد أشد بياضاً ، وما أشد بياضه ، وأشدد بياضه ،

ورده ابن الخالج بأنه يقل : ((ما أشد سواده وأكثر حمرة)) ، قل : فإن قيل : إنما تعجبنا من ((أشد)) قلنا : القصد في التعجب ليس إلا للسواد ، وتعليك إنما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ)) .

قوله [فيتوصل إليه بـ ((أشد أو أشدد)) إلى آخره] المتبادر منه أن ((أشد وأشدد)) وشبههما أفعال يبنى منها ما ذكر ، وفيه نظر من وجهين : الأول : إن الكلام في ما يحصل بالبناء منه الخلاص من البناء من فاقد الشروط ، و((أشد)) وما معه من جملة فاقد الشروط ؛ إذ ليس ثلاثياً .

الثاني : إن ذلك يتوقف على ورود ((أشد)) ونحوه فعلاً ، وهو غير معلوم إلا ما قل في الصحاح والقاموس ^(٢) : ((أشد الرجل إذا كان معه دابة شديدة)) ، والبناء من هذا في نحو : ((أشد استخراجاً)) بعيدٌ ، فليتدبر .

(١) هذا معنى كلامه في شرح التسهيل ٣٧٩/٢ و شرح الكافية الشافية ٤٨٥/١ ((التعجب)) .

(٢) الصحاح ٤٣٠/٢ ((شد)) والقاموس المحيط ٣٠٥/١ ((شدة)) .

وما أكثر أن لا يقوم ، وما أعظم ما ضرب)) .

قوله [وما أكثر أن لا يقوم ...] أشار الى أن المصدر الواقع بعد ((أشد)) ونحوه إما صريح وذلك في ما عدا المنفي والمبني للمفعول ، وإما مؤول وذلك فيهما .
قل في التوضيح ^(١) : ((وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول - أي : الذي يؤتى له بمصدر صريح - وإلا فمن الثاني)) أي : الذي يؤتى له بمصدر مؤول . ووجه الإتيان بالمؤول في المنفي التمكن من أن يستعمل معه المنفي ويعمل فيه الفعل الذي يتعجب بسببه ، كما في التصريح ^(٢) .
وفيه بحث : إذ استعمل النفي يتصور مع المصدر الصريح نحو : ((ما أقرب عدم قيام زيد)) .

هذا وكأن وجه التعبير مع النفي بـ ((أكثر)) دون ((أشد)) أن النفي لا تفاوت فيه بالشدّة ، وفي المبني للمفعول أن يبقى لفظ الفعل المبني للمفعول ؛ لثلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل .

قل البدر ابن مالك ^(٣) : ((فلو أمن من اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح نحو ((ما أسرع نفاس هند ، وأسرع بنفاسها)) . قل الشهاب القاسمي : وقد يقل : لم يؤمن اللبس هنا ؛ لأنّ النفاس يطلق بمعنى : الحيض ، وفعله مبني للفاعل إلا أن يتصور هذا بما إذا دلت قرينة على إرادة الولادة لا الحيض .

بقي أن نقل البناء للفاعل في (نفست) بمعنى : ولدت ، فلم يؤمن اللبس إلا أن يوجّه جواز التعجب بأنّ مك المبني للفاعل والمبني للمفعول هنا واحد فليأمل .

(١) الأوضح ٢٨٢/٢ ((التعجب)) .

(٢) شرح التصريح ٩٣/٢ ((التعجب)) .

(٣) شرح ابن الناظم - ٣٣ ((التعجب)) .

وَأَمَّا الْجَامِدُ وَمَا لَا يَتَفَاوَتُ مَعْنَاهُ فَلَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُمَا الْبَتَّةَ ، قَالَ فِي الْأَوْضَحِ^(١) .

وَإِذَا عَلِمَ الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ جَازَ حَذْفَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾^(٢)
أَي : بِهِمْ ، وَقَوْلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :
جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةٌ خَيْرًا مَّا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا^(٣)
أَي : مَا أَعْفَاهُ وَأَكْرَمَهَا .

قَوْلُهُ [وَأَمَّا الْجَامِدُ ...] ؛ لِأَنَّ الْجَامِدَ لَا مَصْدَرَ لَهُ فَيَنْصَبُ أَوْ يَجِرُ ، وَأَمَّا الَّذِي لَا يَتَفَاوَتُ مَعْنَاهُ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَصْدَرٌ لَيْسَ قَابِلًا لِلتَّفَاوُلِ ، إِلَّا أَنْ أُرِيدَ وَصْفَ زَائِدٍ عَلَيْهِ فَيَقْلُ فِي نَحْوِ : ((مَاتَ زَيْدٌ)) : ((مَا أَفْجَعَ مَوْتَهُ ، وَأَفْجَعَ بَمَوْتِهِ)) ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبَلَدْرُ بْنُ مَالِكٍ^(٤) .

(١) الْأَوْضَحُ ٢٨٢/٢ .

(٢) مَرِيَمُ - ٣٨ .

(٣) الْبَيْتُ مَنْسُوبٌ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَرْحِ ابْنِ النَّازِمِ ٣٢٨ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ ٨٩/٢ ، وَالْدَّرَرُ ٢٩٦/٢ .
وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي الْأَوْضَحِ ٢٧٥/٢ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ مَفْعُولِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ وَالتَّقْدِيرُ : مَا أَعْفَاهُ وَأَكْرَمَهَا .

(٤) شَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ - ٣٣٠ .

ولا يجوز تقدمه على الفعل - وإن قيل : إنَّ المجرور بالباء مفعول - ؛
لعدم تصرف الفعل ، ولا الفصل بينهما بغير ظرف أو مجرور متعلقين
بالفعل .

قوله [متعلقين بالفعل] خُصَّ الكلام بذلك ، لأنه محلّ الخلاف ، وصحح في
التوضيح تبعاً لابن مالك^(١) جواز الفصل حيثنَّ نحو : ((ما أحسن بالرجل أنْ
يصدق وما أقبح به أنْ يكذب)) أمّا إذا تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب
فلا يجوز الفصل به اتفاقاً ، كما في التسهيل ، نحو : ((ما أحسن معتكفاً في المسجد ،
وأحسن مجالس عندك)) .

(١) الأوضح ٢٧٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٢/٢ ((التعجب)) .

[باب الوقف]

[باب] في الوقف وبعض مسائل الخط .

[الوقف] : قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة ، وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل .

وهي أحد عشر بالاستقراء : الإسكان المجرد ، الروم ، الإشمام ، إبدال تاء التانيث الإسمية هاءً ، زيادة الألف ، إلحاق هاء السكت ، إثبات الواو والياء ، أو حذفهما ، إبدال همزة ، التضعيف ، نقل الحركة .

قوله [وهو قطع ...] المراد هنا الاختياري ، بالياء المثناة التحتانية ، لا الاختباري بالموحلة ، ولا الاستثنائي ، كقولك ((أيون)) لمن قل : ((جاء قوم)) ، ولا التذكيري كقولك ((قل زيد)) إذا قطعت لتذكر المقول ، ولا الترغمي كقوله :

أَقْلِي اللومَ عَلَّيْكَ وَالْعِتَابَيْنِ^(١)

قوله [الرُّوم] هو إخفاء الصوت بالحركة .

قوله [الإشمام] وهو خاصٌ بالمضموم ، وحقيقته الإشارة بالشفة إلى الحركة بعد الإسكان من غير تصويت .

(١) البيت تقدم تخريجه في بحث الكلمة وأقسامها ٩٤ / ٨ .

إذا علمت ذلك فيوقف [في الأفصح] من اللغتين [على نحو : رحمة] من كل اسم آخره تاء التانيث قبلها متحرك ولو تقديراً كـ ((حيلة وقناة)) ، فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه ، [بالهـ] أي : بإبدال التاء هاءً فرقاً بين التاء اللاحقة للاسم ، واللاحقة للفعل ، ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا في ((ضربت)) : ((ضربة)) لالتبس بالضمير المفعول . فإن كان ما قبل التاء ساكناً صحيحاً كـ ((أخت وبنت)) وقف عليها من غير إبدال ، كاللاحقة للفعل والحرف .

[و] يوقف في الأفصح [على نحو : مسلمات] مما هو جمع مؤنثٍ سالم وإن سمي به [بالتاء] من غير إبدال ؛ لدالتها على التانيث والجمعية جميعاً فكروها إبدال صورتها ، بخلاف التاء في المفرد فإنها تدل على التانيث المحض .

قوله [في الأفصح] سيأتي مقابله .

قوله [كأخت وبنت] قضيته إن التاء فيهما للتانيث ، وهو ما ذكره في الأوضح في هذا الباب ، لكنه في باب النسب^(١) سلّم قول يونس : إن التاء فيهما ليست للتانيث ؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح ، وتاء التانيث إذا كان ما قبلها صحيحاً يجب فتحه ، وسيأتي في كلام الشارح في بحث الخط الجزم بأن تاءها تاء تانيث .

(١) الأوضح ٢٩١/٣ ((الوقف)) وانظر ٢٨٧/٣ ، وانظر كلام المحشي الآتي في مواضع الهمة .

وكـ ((مسلمات)) : ((هيهات وأولات)) .

[وعلى نحو : قاض] مما هو منقوص منون غير محذوف العين [رفعاً
وجراً بالحذف] ، أي : بحذف الياء ؛ لأنّ التنوين باقٍ تقديرًا ، وهو الموجب
للحذف ، تقول : ((هذا قاض ومررت بقاض)) .

قوله [وكمسلمات : هيهات] في التوضيح^(١) : إنّ ((هيهات)) مما سُمّي به من
الجمع تقديرًا ؛ فإنها في التقدير جمع ((هيهية)) ، والأصل ((هيهات)) ، حذفت
اللام وهي الياء .

وحيثُ فقول الشارح فيما سبق ((وإنّ سُمّي به)) أي : بالجمع تحقيقًا ، وإلا لم
يحتج لما ذكره هنا من تشبيه ((هيهات)) بـ ((مسلمات)) ، أو يكون مشى على
القول بأنّ ((هيهات)) مفرد ، وأصله ((هيهية)) على وزن فعلة من المضاعف
كالقلقلة ، قلبت الياء التي بعد الهاء الثانية ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها .
لكن يردّ على هذا القول أنّ الهاء الأخيرة كان ينبغي أن تكتب هاءً لا تاءً فلي تأمل .

قوله [وأولات] هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وإنما له واحد من معناه
وهو ((ذات)) ، كما تقدم صدر الكتاب .

قوله [غير محذوف العين] فإنّ كان محذوف العين نحو : ((مُر)) اسم فاعل من
((أرى ، يرى)) أصله ((مرئي)) فاعلٌ إعلال ((قاض)) ، وحذفت عينه وهي
الهمزة بعد حذف حركتها ، وجب إذا وقف عليه ردّ الياء ؛ لأنها لو حذفت لزم بقاء
الاسم على أصل واحد ، وذلك إجحاف بالكلمة ،

☞☞

(١) الأوضح ٢٩١/٣ ((الوقف)) .

وفهم من كلامه أنه إذا وقف عليه نصباً لا تحذف ياؤه كما سيأتي ،
ومثله في الحذف عند سيبويه^(١) المناهى المقصود منه كـ ((يا قاض)) ؛ لأنَّ
النداء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا ، واختار الخليل
إثبات الياء ؛ لأنها إنما تسقط للتونين ، وهو منتفٍ في المناهى المقصود .
[و] على [نحو : القاضي] مما هو منقوص مقرون بـ [فيهما] أي :
في الرفع والجر [بالإثبات] للياء ؛ إذ لا موجب لحذفها فإنَّ الوقف
يقتضي السكون وذلك حاصل مع إثباتها ، وأما المعرفُ منه بالإضافة نحو :
((قاضي مكة)) فكلامهم قد يشعر بأنَّ الحذف فيه أرجح من الإثبات .

❧ ❧ قل المرادي^(٢) : ((فإنَّ قلت : هذا لازم في حالة الوصل أيضاً ، قلت : لا
يمكن إثباتها وصلاً مع بقاء التونين ؛ لما يلزم من الجمع بين ساكنين ، بخلاف الوقف
مع أنَّ في بقاء التونين وصلاً جبراً للكلمة)) .

قوله [فكلامهم قد يشعر بأنَّ الحذف ...] ؛ لأنهم قالوا : لما زالت الإضافة
بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التونين ، فجاز فيه ما جاز في النون ،
ومعلوم أنَّ الأرجح في الوقف على النون الحذف .
قل المرادي^(٣) : ((وبنوا على ذلك فرعاً ، وهو أنَّ ما سقط نونه للإضافة إذا
وقف عليه رُدَّتْ نونه نحو ((هؤلاء قاضو زيد)) ؛

(١) الكتاب ١٨٤/٤ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٨/٣ ((الوقف)) .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٧/٣ ((الوقف)) .

[وقد يعكس] الأمر [فيهنّ] فيوقف - في غير الأفصح - على نحو :
 ((رحمة)) بالتاء من إبدال ، فيقل : ((رحمت)) ، قل الراجز :
 فَاَللهُ أَنْجَاكَ بِكَفِّيْ مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ
 كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتِ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ
 قل أبو حيان^(١) : وعلى هذه اللغة كتب في المصحف ألفاظ بالتاء نحو :
 ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقْمِ ﴾ ﴿ أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ .

❧ فإذا وقفت قلت : ((قاضون)) لزوال سبب حذفها ، فلما وقف الفراء
 على قوله تعالى : ﴿ غَيْرُ مُجِلِّي الصِّدِّ ﴾ بحذف النون فإتباع للرسم قلت : وفي هذا
 نظر ((انتهى .
 بقي أن قضية عود التنوين اليه أنه في النصب يبذل تنوينه ألفاً ، قل الشهاب
 القاسمي : ((والسابق إلى الفهم أنه غير مراد)) فليحذر .

قوله [في قول الراجز : والله أنجأك ...^(٢)] هو أبو النجم والمراد بقوله : ((بعد
 مت)) : ((بعد ما)) ، فأبذل في التقدير من الألف هاءً ، ثم أبذل الهاء تاءً لتوافق
 بقية القوافي ، أو أبذل الألف هاءً ثم الهاء تاءً تشبيهاً لها بهاء التانيث ، فوقف عليها
 بالتاء ، و((الغلصمة)) رأس الحلقوم ، وهو الموضع الثاني في الحلقوم .

(١) هذا نص ما في المجمع ٣/٣٩٧ ، والأيتان الدخان - ٤٣ ، والزخرف - ٣٢ .
 (٢) الرجز لأبي النجم العجلي في الدرر ١/٢٣٠ ، وشرح التصريح ٢/٣٤٤ ، وبلا نسبة في المجمع
 ٣/٢٤٢ ، ٣/٣٩٧ ، والأوضح ٣/٢٩١ . والشاهد واضح .

وعلى نحو : ((مسلمات)) بالهاء ، سمع : ((دفن البناء من المكرمات))
وحكي عن طي : ((كيف البنون والبناء ، وكيف الإخوة والأخوات)) .
وعلى نحو : ((قاضي)) - رفعاً وجراً - بإثبات الياء نظراً إلى زوال
موجب حذفها في الوقف ، وقد روي عن ابن كثير وورش في أحرف من
القرآن ، وعلى نحو : ((القاضي)) - فيهما - بلحذف فرقاً بين الوصل
والوقف ، وعليه قراءة غير ابن كثير : ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾^(١) ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ
الَّتَاقِ ﴾^(٢) .

[وليس] لك [في نصب] نحو : [قاض] متوناً [و] نحو [القاضي]
غير متون [إلا] إثبات [الياء] ، لكنّ المتون يُبدل تنوينه ألفاً ، فيقال :
((رأيت قاضياً)) ، وغيره تسكن ياؤه فيقال : ((رأيت القاضي)) .

قوله [نظراً إلى زوال موجب حذفها] وهو التنوين ، وأجيب : بأن ذلك عارض
فلا يعتد به ، واختار بعضهم أنّ الوقف على نحو : ((يفي)) بالياء أحسن ؛ لثلا
تنقص عدته عن أقل الأصول ، وعلى نحو : ((قاض)) بالوجهين من غير ترجيح ،
وعلى نحو : ((مستقص)) بلحذف على الأحسن ؛ لطوله .

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو في رواية عنهما بالياء وصلاً ووقفاً ((المتعالي)) ، وحذفها الباقون
وصلاً ووقفاً ((المتعل)) . الدر المصون ٤/ ٣٣٠ تفسير سورة الرعد - ٩ .
(٢) قرأ ابن كثير ((التلاقي)) بالياء وصلاً ووقفاً ، وأثبتها وورش في الوقف دون الوصل ، وحذفها
الباقون وصلاً ووقفاً . الدر المصون ٦/ ٣٣٣ تفسير سورة غافر - ١٥ .

وأما ما سقط تنوينه لمنع الصرف كـ ((رأيتُ جوارى)) فكالمنصوب
المنون .

ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وأن الإثبات أجود فتلزم ياؤه
وقفا .

قوله [فكالمنصوب المنون] أي : فليس فيه إلا إثبات الياء ، ونصّ أبو حيان^(١)
- كما قل الدماميني في شرح التسهيل - على وجوب الوقف بالياء فيه ، وتعقب
بذلك ما اقتضته عبارة التسهيل .

وسكت الشارح عما سقط تنوينه لمنع الصرف إذا لم يكن منصوباً ؛ لأنه إنما
فرض الكلام في المنصوب ، كما هو قضية تشبيهه بالمنصوب المنون ؛ ولما قل في جمع
الجوامع : ((وإن كان غير منون إثبات يائه)) أي : الأنصح إثبات يائه .
قل في شرحه^(٢) : ((وتحت ذلك صورتان)) إلى أن قل : ((أو غير منصرف
نحو ((هؤلاء جوارى)) ...)) انتهى .

وهو مصرح بجواز الإثبات والخلف في نحو ((جوار)) رفعاً وجراً .
قل الشهاب : ((وانظر هل يحذف التنوين حينئذ ويوقف على الراء الساكنة))
انتهى ، والظاهر نعم .

(١) الارتشاف ٣٩٥/١ .

(٢) قل في المجمع ٣٨٧/٣ : ((وإن كان غير منون إثبات يائه ، وتحت ذلك صور : أن يكون معرفاً
باللام نحو : ((جاء القاضي ومررت بالقاضي)) ، أو بالإضافة نحو ((جاء قاضي مكة ، وقاضي
المدينة)) ، أو غير منصرف نحو : ((هؤلاء جوارى)) ، أو منلحى نحو : ((يا قاضي)))) .

[ويوقف على إذا] الجوابية بالألف أي : بإبدال نونها ألفاً ؛ تشبيهاً
لنونها بتنوين المنصوب ؛ لأن صورته صورته لفظاً .

[و] على [نحو ﴿ لَتَسْفَعاً ﴾ ^(١)] مما آخره نون توكيد خفيفة بالألف
أيضاً لذلك ؛ ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية .

[و] على [نحو : رأيت زيداً] مما هو منصوب بالفتحة منون مجرّد
من التاء [بالألف] أي : بإبدال تنوينه ألفاً ؛ لأن التنوين حرف جيء به
للدلالة على الأمكنة ، وليس في إبداله ألفاً ثقل ، بخلاف المرفوع والمجرور
المتنوين ، فلا يبدل التنوين في الأول واواً ، ولا في الثاني ياءً ، بل يحذف
لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم .

قوله [لأن صورته صورته لفظاً] أي : لأن صورة إذن في اللفظ صورة المنصوب
المنون ، كما هو ظاهر قول الألفية : ((وأشبهت إذن منوناً نُصِبَ)) .
لأنها ثلاثية فتشبه الأسماء المنونة بخلاف ((لن)) ؛ إذ ليس في الأسماء ثنائي
وضعا منون ، وظاهر كلامه الآتي في تعليل ((لنسفعاً)) أن مراده : لأن صورة نون
((إذن)) صورة التنوين في اللفظ .
ويرد عليه : أن هذا مطرد في ((لن)) ونحوها .

قوله [لذلك] أي : لأن صورة نون التوكيد الخفيفة في اللفظ صورة التنوين .

وقيل : يبدل حرف مدّ في الأحوال الثلاثة ، فيقال : ((جاء زيدو ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيلي)) لأنه يجري مجرى حركة الإعراب ؛ لأنه تابع لها ، فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه .

وقيل : يحذف من غير إبدال في الثلاثة ، فيقال فيها : ((زيد)) تبعاً لحذف حركة الإعراب ، وكما في غير المنون .

وقوله : ((بالالف)) يتعلق بالمسائل الثلاثة ، ويوقف عليهنّ بالالف [كما يكتبن] بها ؛ إذ الأصل في كتابة كل كلمة أن تكتب - كما قل ابن الحالج - بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها ، والوقف عليها ، ولذلك كتب ((من ابنك)) بهمزة وصل ؛ لأنك لو ابتدأت بـ ((ابنك)) لم يكن بدّ منها ، وكتب ((أنا زيد)) بالالف ، لأنّ الوقف عليه كذلك .

قوله [والأصل في كتابة كل كلمة] مدار الرسم على معرفة هذه القاعدة ، وما خرج عنها ، ومدار ما خرج منها على خمسة أشياء كما قل ابن الحالج . والنظر بعد ذلك فيما لا صورة تخصه وفيما خولف بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل ، الأول : المهموز وهو أول ووسط وآخر .

الأول : يكتب ألفاً مطلقاً ، والوسط : إما ساكن فبحرف حركة ما قبله ، وإما متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته ، وأما متحرك وقبله متحرك فيكتب حرفاً على نحو ما يسهل ، والظرف الذي لا يوقف عليه لاتصل غيره كالوسط .

وأما الوصل فقد وصلوا الحرف وشبهها بـ ((ما)) الحرفية

ونحو : ((رحمه)) بالهاء ؛ لأنَّ الوقف عليها كذلك ، ونحو : ((أخت
ومسلمات وقامت)) بالتاء ؛ لأنَّ الوقف عليها كذلك ، ونحو ((قاض))
رفعاً وجراً بغير ياء ، ونحو ((القاضي)) فيهما بالياء ؛ لأنَّ الوقف عليهما
كذلك .

ومن النحة من يكتب ((إذن)) بالنون ؛ لأنها من نفس الكلمة كنون
((من وعن)) وهو الأولى للفرق بينها وبين ((إذا)) التي هي ظرف .
ومحل كتابة النون الخفيفة بالألف عند عدم اللبس أمّا إذا حَصَلَ لبس
نحو : ((لا تضربنَّ زيداً واضربن عمراً)) ، فتكتب بالنون على الأصح ؛
لثلاثا يلتبس أمر الواحد أو نهيهِ بأمر الاثنين أو نهيهِما في الخط .

نحو : ﴿ إِنَّا إِلَهُكُمْ اللَّهُ ﴾^(١) ، و((أينما تكن أكن ، وكلما أتيتني أكرمك))
بخلاف ((أنْ ما عندي حسن ، وأين ما وعدتني ، وكل ما عندي حسن)) .
وأما الزيادة فسيأتي مثالها في كلام المصنف ، وأما النقص فحذف ألف (ابن)
بشروطه ، وألف الجلالة في ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)) ، وأما البطل فسيأتي في
كلام المصنف ، وتفصيل المقام يطلب من الشافية ، وقد أفرد هذا الفن بالتصنيف .

قوله [ومن النحة من يكتب إذن بالنون] قل أبو العباس محمد بن يزيد :
أشتهى أن أكوي من يكتب ((إذن)) بالألف ؛ لأنها مثل ((أن ولن)) ولا يدخل
التنوين في الحرف)) .

[وتكتب ألف] زائدة في الخط [بعد واو الجماعة] المتطرفة المتصلة بفعل ماضٍ [كقالوا] ، أو أمر كـ ((قولوا)) ، أو مضارع كـ ((إن يقولوا)) فرقاً بينها وبين واو العطف .

قل الجاربردي : فإنه وإن لم يحصل التباس في نحو : ((كلوا واشربوا)) لأن واوه تكتب متصلة بخلاف واو العطف ، لكن قد يجيء من الأفعال ما لا تتصل به الواو صورة نحو : ((جادوا وسادوا)) فيحصل الالتباس فجعلوا الباب كله واحداً طرداً له .

[دون] الواو [الأصلية] في ابنية الكلمة ، فلا يكتب بعدها ألف كـ ((زيد يدعو)) و ((يغزو)) ؛ لعدم الالتباس وإن قدر الانفصال ؛ لأن المفرد ليس ((يدع ويغز)) .

قوله [أو مضارع] على ما اختاره الكسائي من أنَّ الألف تكتب بعد الواو المتصلة به رفعاً نحو : ((يغزو ويدعو)) ، ونصباً نحو ((لن يغزو)) ووافقه الفراء في حالة الرفع ، والخلاف في ذلك مبني على الخلاف في سبب زيادتها .
والعلة التي ذكرها الشارح نسبها في الهمع^(١) للأخفش وابن دقيق العيد .
ونقل عن الخليل أنه علل ذلك بأنه لما كان وضع الواو على المدّ وعلى أن لا تتحرك أصلاً زادوا بعدها الألف ؛ لأنّ صوت المدّ بها ينتهي إلى مخرج الألف .
وأنه علل مذهب الكسائي بأنها زيدت فرقاً بين الاسم والفعل ، والفراء بأنها زيدت بين الواو المتحركة والواو الساكنة ، وبذلك يعرف ما في كلام الشارح .

(١) الهمع ٤٧٤/٣ - ٤٧٥ ((بحث الخط)) وفيه ((ابن قتيبة)) بـ ((ابن دقيق)) .

دون واو الجماعة غير المتطرفة كـ ((ضربوك وضربوهم)) ؛ لأنه لا يلتبس
بواو العطف الذي يجيء بعد تمام الكلمة ، وإن أعربت ((هم)) توكيداً لواو
الجمع ردت ألفاً ؛ لأن الواو حينئذٍ متطرفة ؛ لأن المؤكد ليس كالجزم مما قبله مع
أنه ضمير منفصل .

وأما الواو المتصلة بالاسم كـ ((ضاربو زيد)) فمنهم من يكتب بعدها
ألفاً كما في الفعل ، والأكثر يحذفونها ؛ لقلة اتصال واو الجمع بالاسم ، فلم
يبال فيه بالالتباس إن وقع . ومنهم من يحذف الألف في الفعل والاسم وإن لزم
التباس ؛ لندوره وزواله بالقرائن .

[وترسم الألف] المتطرفة في الخط [ياء] عند الجمهور [إن تجاوزت]
الألف [الثلاثة] الأحرف ، بأن كانت رابعة فصاعداً ،

قوله [عند الجمهور] مقابله ما حكاه ابن عصفور^(١) عن الفارسي أنه زعم أن
جميع ما يأتي يكتب بالألف كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل ((رداء
وكساء)) تكتب على صورتها لا على أصلها ، وردّ بأن الألف المنقلبة ترجع إلى أصلها
في بعض الأحوال كـ ((رحيان ورميت)) ، فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك ،
والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع .

وقال ابن الصائغ : هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي ، وإنما مراده أنه القياس ، وله
أن يقول : إن كانت العلة الرجوع إلى الياء فلتكتب المنقلبة عن الواو واواً ، وإن كانت
العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة ، بل الأولى أن يقلل للفارسي : فرقت العرب بين
هذين الألفين بالإمالة ، فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يُفرّق بين الهمزتين .

(١) هذا نص ما في المصح ٤٨٣/٣ - ٤٨٤ ((الخط)) .

ولم يكن ما قبلها ياء ، سواء أكانت زائدة لإلحاق أم لتأنيث أم لغير ذلك ، وسواء كان ما هي فيه فعلاً [كاستدعى] واستقصى ، أو اسماً كـ ((المستقصى)) [والمصطفى] .

فإن كان قبلها ياءً رسمت ألفاً كـ ((دنيا ومحيا وأحيا)) كراهة اجتماع ياءين في الخط إلا ((يحى ويرى)) علمين ، فيرسمان ياءً فرقاً بينهما علمين وبينهما فعلاً وصفة ، ولم يعكسوا ؛ لثقل الفعل والصفة وكون الألف أخف من الياء .

[أو] لم تتجاوز الثلاثة ولكن [كان أصلها الياء] بأن كانت منقلبة عنها ، سواء أكان ذلك في فعل [كـ ((رمى))] وهلى ، أم اسم كـ ((الرحى)) [والفتى] .

فإن اتصل بالألف ضمير متصل فالخيار رسمها ألفاً كـ ((رماه واستدعه ومصطفاه)) .

قوله [إلا ((يحى ويرى))] ألحق المبرد^(١) بـ ((يحى)) كل علم منقول من الفعل ، وأبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كـ ((رواى)) علماً فيكتبه بالياء فرقاً بينه وبين ((روايا)) الجمع .

قوله [وكون الألف أخف من الياء] قد يقل : الخفة أمر يرجع للفظ لا للرسم .

(١) نص ما في الجمع ٤٨٣/٣ ((الخط)) .

[و] ترسم الألف [ألفاً] على حالها [في غيره] أي : غير ما مرَّ بأنَّ كانت الثالثة منقلبة عن واو ، سواء اتصل بها ضمير متصل أم لا ، وسواء أكان ما هي فيه فعلاً [كـ عفا] ودعا ، أم اسماً كـ القفا [والعصا] .

ثم أشار إلى ما يعرف به الواوي من اليائي بقوله : [وينكشف أمر ألف الفعل بالتاء] أي : باتصال تاء الفاعل به ، فمهما ظهر فهو أصله [كـ رميت وعفوت] فعلم بالأول أنَّ ألف ((رمى)) منقلبة عن ياء ، وبالثاني : أنَّ ألف ((عفا)) عن واو ، ولو قل : بالضمير المرفوع المتحرك لكان أعم ؛ لشموله نحو ((رمين وعفون)) .

وينكشف أيضاً بالمضارع كـ ((يرمي ويعفو)) ؛ لأنَّ الناقص اليائي مكسور العين ، والواوي مضمومها ، ويكون الفاء واواً كـ ((وعى)) ؛ لأنَّ اللام حينئذ ياء ، لا واو ؛ إذ ليس في كلامهم ما فازه ولامه واو ، ويكون العين واواً كـ ((سوى)) ؛ لأنَّ اللام حينئذ ياء لا واو ؛ إذ ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو .

قوله [يكون الفاء واواً] ويكون الفاء ياء ؛ لأنَّ اللام حينئذ واو لا ياء ؛ لأنه ليس في كلامهم ما فازه ولامه ياء إلا ((يَذِيْتُ)) بمعنى : أنعمتُ ، يقل : ((يَلِيَّ يَلِيَّ)) .

قوله [إذ ليس في كلامهم ما فازه ولامه واو] قل السعد : ((إلا لفظ : واو)) ، ولا حاجة لذلك ؛ لأنَّ النفي بالنسبة للأفعال وكأنه قصد بيان أنَّ الحكم عام لم يستثن منه إلا هذا اللفظ ، ولو خصص بحسب المقام لم يعلم حكم غير الأفعال .

[و] أمر ألف [الاسم بالتثنية] فمهما ظهر فيها فهو أصله
[كعصفورين وفتين] ، فعلم أنّ ألف ((عصا)) عن واو ، وألف
((فتى)) عن ياء .

وينكشف أيضاً بالجمع بالألف والتاء كـ ((الفتيان والفتوان)) ،
وبكون الفاء أو العين واواً لما مرّ ، وشذ نحو : ((القوى والصوى)) .

قوله [وبكون العين واواً] الظاهر أنّ يقول : وبكون العين ياء ؛ لأنّ اللام
حينئذٍ واو لا ياء ؛ إذ ليس في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو .
قال السعد - عند قول الفراء : ((الرابع : المعتل العين واللام ويقبل له اللفيف
المقرون)) - ما نصه : ((والقسمة تقضي أنّ يكون هذا النوع أربعة أقسام لكن لم
يجئ ما عينه ياء ولامه واو)) انتهى .
أمّا ما عينه ولامه واو فموجود في كلامهم نحو : ((قوى)) ، فإنّ أصله ((قوو
يقوو)) ، فأعلّ إعلال ((رضي يرضى)) .
ولولا قول الشارح فيما سيأتي في الاسم : ((وتكون الفاء والعين واواً لما مرّ ،
وشذ نحو : ((القوى والصوى)) ...)) ، لجزمت بأنّ في عبارة الشارح تحريفاً .
فلعلّ مراده أنه ليس في كلامهم ما ذكر على سبيل القياس ، ولا نقض بما خرج
عنه ، والمراد القياس الاستعمالي ، ولا شك في أنّ اجتماع واوين مستقل .
وكأنه لم يقل هنا قياساً على ما يأتي وشذ نحو : ((قوى وصوى)) ؛ لأنه غير
محتاج إليه ؛ لانكشاف أمره ؛ لأنه ياء في اللفظ ، فلي تأمل .

فإنَّ جُهل حال الألف أمقلب عن واو أو ياء ، بأنَّ لم يكن معها شيء من العلامات المذكورة ، فإنَّ أميلت كتبت بالياء كـ ((متى)) ، وإلا بالألف .

وإنما كتبوا (لى) بالياء لانقلاب ألفه ياء مع الضمير في ((لديك)) . و ((كلا)) يكتب بالألف إذا لم يُضف إلى مضمَر ؛ لأنَّ ألفه منقلبة عن واو عند البصريين .

وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير ((بلى)) لإمالة ألفه ، و ((إلى وعلى)) لانقلاب ألفهما ياءً مع الضمير في ((إليك وعلى)) و ((حتى)) حملاً على ((إلى)) ؛ لأنها بمعنىها .

قوله [و ((كلا)) يكتب بالألف] وكذا ((كلتا)) حملاً عليها ، وكان القياس أن تكتب بالياء ؛ لأنَّ ألفها رابعة .

قوله [لأنَّ ألفه منقلبة عن واو عند البصريين] أما من زعم أن ألفه منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبلي فإنه يكتبها بالياء .

قوله [و ((حتى)) حملاً على ((إلى))] قل ابن الأنباري^(١) : ((وإنما كتبت ((حتى)) بالياء وإن كانت لا تمل ؛ فرقاً بين دخولها على الظاهر والمضمَر ، فلزمت الألف مع المضمَر حين قالوا : ((حتاي وحتاك وحتله)) ، وانصرفت إلى الياء مع الظاهر حين قالوا : ((حتى زيدا)) .

ومحل كتابة ((إلى وعلى وحتى)) بالياء ما لم تنصل بـ ((ما)) ☞☞

(١) المجمع ٤٨٥/٣ ((الخط)) .

.....
.....
الاستفهامية ، وإلا كتبت بالالف ، لوقوعها وسطاً نحو : إلامَ وعلامَ وحتامَ .
واعلم أن رسم المصحف متبع لما صدر من السلف عليه السلام ، وقد وقع فيه أشياء على
خلاف ما تقرر ، وكذا رسم العروض مخالف لما تقرر ؛ لأنَّ أهله يكتبون ما سمع خاصة
؛ لأنَّ المعتدَّ به في صنعتهم إنهم يراعون الحروف التي يقوم بها الوزن فيكتبون
التنوين ، ولا يراعون حذفه في الوقف ، والمدغم حرفين .
واعلم أن النقط وضع لرفع الاشتراك ، ومن ثم اختار أبو حيان ^(١) نقط القاف
والنون والتاء وصلاً لا فصلاً .

واختار بعضهم نقط الشين بواحدة ؛ لأنَّ المقصود وهو الفرق بينها وبين السين
حاصل بها ، والأكثر على نقطها بثلاث ، واختار الزنجاني وجماعة نقط هاء التأنيث
في نحو : ((رحمة)) فرقاً بينها وبين هاء الضمير وهاء السكت .
والأدباء منهم الحريري يعدونها في الحروف غير المنقوطة ، ولهذا أتوا بها في
الآبيات والرسائل التي التزموا عروها عن حرف منقوط .
ونقط أهل غريب الحديث كلَّ حرف مهمل من أسفل مبالغة في الإيضاح إلا
الحاء إذ لو نقطت لالتبست بالجيم ، والله اعلم .

(١) كل هذا البحث نص ما في المجمع ٤٨٧/٣ ((التنقيط)) .

[مواضع همزة الوصل]

[فصل] في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم .

وبتمامه تتم المقدمة فنسأل الله تعالى حسن الخاتمة .

وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج ، وسميت بذلك ؛ لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالسكن ، ويسميتها الخليل^(١) :

سلم اللسان لذلك ، وقيل : لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها .

ومذهب الجمهور أنها زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ، ثم لما احتيج إلى تحريكها حُركت بالكسر ، كما هو الأصل .

وظاهر مذهب سيبويه أنها زيدت متحركة بالكسرة التي هي أعدل ؛ لأننا محتاج إلى تحرك السكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفتازاني .

قوله [وسميت بذلك] أي : مع أنها تسقط في الوصل .

قوله [لأن المتكلم يتوصل بها ...] قد يقال : هذا يظهر لو سميت همزة التوصل .

قوله [وقيل لسقوطها ...] أي : فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين ، وقيل : إن تسميتها بذلك اتساع .

(١) شرح الأشموني ٢٧٣/٣ .

وقد تفتح تخفيفاً ، وتضمّ إتباعاً ، ولا تكون في مضارع مطلقاً ، ولا
ماض ثلاثي ولا رباعي ، ولا حرف غير لام التعريف ، ولا إسم غير ما
سيجيء .

بل تكون في مواضع أشار إليها والى بيان حركة الهمزة بقوله : [همزة
((اسم))] مبتدأ خبره سيأتي ، وأصله عند البصريين ((سمو))
كـ ((قنو)) لتكسيره على ((أسماء)) وتصغيره على ((سمي)) ، حذفت
لامه للثقل بتعاقب الحركات الإعرابية عليها ،
ونقل سكون الميم إلى السين ؛ لتعاقب تلك الحركات عليها ، ثم أتى
بالمهمزة في أوله [بكسر] لها [وضمّ] وهو قليل ، والمجرور في محل نصب
على الحل .

قوله [ولا تكون في مضارع مطلقاً] لهذا قالوا : لا يجوز الإدغام في مثل
((تتذكر)) ؛ لأنه يحوج إلى اجتلاب همزة الوصل .
قوله [وأصله عند البصريين ((سمو)) كـ ((قنو))] وقال الكوفيون : أصله
((وسم)) بفتح الواو .
قوله [لتكسيره على ((أسماء)) ...] ولو كان أصله ((وسم)) لكان جمعه
((أوساماً)) وتصغيره ((وسيم)) ، واعتبار القلب بعيد .
قوله [للثقل بتعاقب الحركات الإعرابية عليها] أورد عليه : ((دلو وظي))
فإن الحركات الإعرابية متعاقبة على لامها ولم يحذف ، وإنما يحصل الثقل إذا كان لام
الكلمة حرف علة مفتوحاً ما قبله كـ ((يدعو)) ، و ((يرمي)) .

[و] همزة [أست] وهو الدبر ، أصله ((سته)) - بفتح أوله وثانيه - لتكسيره على ((أستاه)) ، وتصغيره على ((ستيه)) .

[وابن] أصله ((بنو)) - بفتح أوله وثانيه - أيضاً ؛ لتكسيره على ((أبناء)) بوزن أفعال ، حذفت لامه تخفيفاً ، وسكنت فاؤه لتكون الهمزة عوضاً عن المحذوف ، ثم أتى بها للتوصل إلى النطق بالساكن .

[وابنم] هو ((ابن)) زيدت فيه ميم المبالغة ، سُمع فحُفظ ولم يُقس عليه ، ونونه تابعة لميمه في الإعراب ، كما في : امرئ ، وليست الميم بدلاً من اللام ، كما هي بدل من العين في ((فم)) ؛ لأن ذلك يقتضي سقوط الهمزة لأنها عوض .

قوله [أصله ((سته))] حذفت لامه وهي الهاء تشبيهاً بحروف العلة ، وسكن أوله ، وجيء بالهمزة ، وفيه لغتان آخرتان : ((سه)) بحذف العين فوزنه ((فل)) ، و((ست)) بحذف اللام وهي الهاء فوزنه ((فع)) .

قوله [لتكسيره على ((أبناء))] هذا دليلٌ على تحريك عينه ، وأما دليلُ كون الحركة فتحةً فللخفة ، ودليل حركة فائه وإنها فتحة قولهم : ((بنون)) .

قوله [سمع] أي : في قوله :

وهل لي أم غيرَها إن ذكرْتُها أبى الله إلا أن أكونَ لها ابْنُما^(١)

(١) البيت من الطويل للمتلمس في ديوانه ٣٠ ، والمقتضب ٩٣/٢ ، والخزانة ١٠/٥٨ ، ٥٩ .
والشاهد واضح .

[وابنة] أصلها ((بنوة)) كـ ((شجرة)) ؛ لأنها مؤنثة ((ابن)) ،
فالتاء للتأنيث ، بخلاف تاء ((بنت وأخت)) فإنها بدل من اللام لا
للتأنيث ، لسكون ما قبلها ، ولأنه لو سُمِّي بهما رجلٌ لصُرفا ، وإنما
استفيد التأنيث من صيغتهما .

[وامرء وامرأة] أصلهما : مرء ومراءة ، وهما لغة أخرى ، سكن أولهما
ثم زيدت فيه همزة الوصل وإن كان على ثلاثة أحرف ؛ لأنَّ لامهما همزة ،
ويلحقهما التخفيف ، فيقل ((مر ومرة)) ، فجريا مجرى ((ابن وابنة)) .
[وتثنيتهنَّ] أي : السبعة المذكورة ، بخلاف جمعهنَّ فإنَّ همزاته
همزات قطع .

[واثنين واثنتين] أصلهما : ثنيان وثنيتان ، كـ ((جملان وشجرتان)) ؛
لأنهما من ((ثنيت)) ، فحذفت اللام وأسكنت الفاء وجيء بهمزة
الوصل .

قوله [بخلاف تاء ((بنت وأخت)) فإنه بدل...] هذا خلاف ما أسلفه في أول
باب الوقف ، كما نبهنا على ذلك هنالك .

قوله [بخلاف جمعهنَّ] ظاهره أنَّ السبعة تجمع ، وفي الصحاح ^(١) : ((المرء :
الرجل ، يقال : هذا مرء ، وهما مرآن ، ولا يجمع على لفظه)) .
وفي فصح ثعلب : ((يقال : امرؤ ، وامرآن ، امرأة ، وامرأتان ، ولا يجمع
((امرؤ)) ولا ((امرأة)) .

(١) الصحاح ٥٧/١ ملة ((مرأ))

[والغلام] ونحوه مما بلى بلام التعريف ، و كـ ((لام)) التعريف ميمه في لغة طى وحير ، واللام الموصولة والزائلة ، وقد مرَّ أنَّ الخليل يقول : إنَّ الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمل .

[وأمين الله] بناءً على أنه مفرد ، لا جمع ((يمين)) ؛ إذ لو كان جمعاً لم يصح كسر همزته ، ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سيأتي ، وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة ، ولا يستعمل إلا [في القَسَم] ، فإذا قل المقسم : ((أمين الله لأفعلن)) ، فكأنه قل : بركة الله قسمي لأفعلن .

والضمير في قوله : [بفتحهما] عائدٌ إلى الغلام ، و ((أمين الله)) ، وهو واجبٌ في نحو : ((الغلام)) ؛ لكثرة الاستعمل ، جائزٌ في ((أمين)) برجحان كما أفهمه قوله : [أو يكسر في : أمين] وفيه اثنتا عشرة لغة

قوله [بناءً على أنه مفرد] أي : كما ذهب اليه البصريون .
قوله [لا جمع يمين] كما ذهب اليه الكوفيون ، وقالوا إنَّ همزته همزة قطع .
قوله [وفيه اثنتا عشرة لغة] ذكر في فتح الباري إنها اثنان وعشرون ، ذكر ذلك في باب التيمم وفي الأيمان ^(١) .

وعبارة القاموس تفيد ذلك ونصها ^(٢) : ((وأمين الله وأيم الله ، ويكسر أولهما و)) ((أمين الله)) بفتح الميم والهمزة ، وتكسر ((وأيم الله)) بكسر الهمزة والميم ، و ((هيم الله)) بفتح الهاء وضم الميم ، و ((أم الله)) مثلثة الميم ،

(١) فتح الباري ٢٨٣/١ - التيمم ، و ٤٥٥/١ ، الأيمان ، قوله عليه الصلاة والسلام ((وأيم الله)) .

(٢) القاموس المحيط ٢٧٩/٤ مائة ((اليمن)) .

جمعها ابن مالك في قوله :

همزَ ايمُ وايمُنُ فافتحْ واكسرْ او اِمْ قُلْ او قل مِ او مُنْ بالتثليث قد شُكِلَا
وايمُنُ اخْتَمَ به و((الله)) كلاً اُضِفْ اليه في قَسَمٍ تَسْتَوْفٍ ما نُقِلَا

[همزة وصل] خبر المبتدأ ، ودخولها في هذه الأسماء سماعي ، ويطرد قياساً في
لام التعريف وميمه وفيما ذكره بقوله : [وكذا همزة [الفعل [الماضي
المتجاوز أربعة أحرف [من الخماسي والسداسي همزة وصل [كاستخرج [و((انطلق)) ، [و [كذا همزة [أمره [ك((استخرج وانطلق)) .

❧❧ و((ام الله)) بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها ، و((من الله)) بضم
الميم وكسر النون و((من الله)) مثلثة الميم والنون ، و((م الله)) مثلثة ، و((ليم
الله)) و((ليمن الله)) اسم وضع للقسم ، والتقدير : أيمن الله قسمي .
قوله [فافتح واكسر [أي : وميم ((ايمن)) على الوجهين مضمومة .
قوله [بالتثليث [راجع لـ ((م)) و((من)) .

قوله [وايمُن اختم به [أي : بكسر الهمزة وفتح الميم ، والحاصل أنَّ همزة
((ايمُن)) إنْ فتحت تعيُن في الميم الضم ، وإنْ كسرت جاز ضم الميم وفتحها ، وما
شرحنا به هذين البيتين هو ما دلَّ عليه كلام ولد ناظمها في شرح^(١) الخلاصة .
قوله [وكذا همزة أمره كـ((استخرج))] لم يقله بأنْ يكون ثاني مضارعه
ساكناً لفظاً كما قيّد بذلك أمر الثلاثي فيما سيأتي ؛ لأنه بالاستقراء لا يكون ثاني
المضارع متحركاً فيه ، بل هو أبداً ساكن ، فاحتيج إلى همزة الوصل أبداً .

(١) شرح ابن الناظم - ٥٩٣ ((زيلة همزة الوصل)) .

[و] همزة [مصدره] تبعاً لفعله ، وهو منحصر في أحد عشر بناءً :
 الافتعل كالاكتساب ، والانفعل كانطلاق ، والاستفعال كالاستخراج ،
 والافعال كالأحمرار ، والافعال كالأحمرار ، والافعال كالأعشاب ،
 والافعال كالأجلود ، والافعال كالأعناس ، والافعال كالأسلفاء من
 مزيد الثلاثي ، والافعال كالأحرنجاء ، والافعال كالأشعرار من مزيد
 الرباعي .

[و] همزة [أمر] الفعل [الثلاثي] إذا كان ثاني مضارعه ساكناً
 لفظاً عند حذف أوله ، وإلا فلا يحتاج إلى الهمزة ، كما في ((هَبْ وَعِدْ
 وَقُلْ)) .

ويستثنى من ذلك ((خذ)) و ((كل)) و ((مر)) إذ يصدق عليها
 أنَّ ثاني مضارعها ساكن لفظاً مع أنه لا يحتاج فيها عند الأكثر إلى الهمزة
 كـ ((اقتل واغز واغزي)) بضمهم [أي : بضم همزاتهن مراعاةً لعينِ
 الفعل ؛ إذ هي مضمومة وإن كانت الضمة في الثالث مقدرة .

قوله [ويستثنى من ذلك ((خذ)) ...] هذه الأفعال الثلاثة كان القياس أنَّ
 يكون الأمر منها ((أؤخذ)) و ((أؤكل)) و ((أؤمر)) كـ ((أؤمل)) من
 ((تأمل)) ، لكنهم لما اشتقوا الأمر حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال ، ثم
 همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن ، وهو حذف غير قياسي
 واجب في ((خذ)) و ((كل)) بخلاف ((مر)) فإنه أكثر استعمالاً ، كما قاله
 السعد .

ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه مع أنّ بعضهم جَوّز فيه كسر الهمزة ،
وأصله ((اغزوي)) فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها ،
ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين .

[واضرب ، وامشوا ، واذهب بكسر] أي : بكسر همزاتهن وجوباً
مراعاةً لعين الفعل في الأول ، وكذا في الثاني ؛ إذ ضمة شينه عارضة ،
وأصله ((امشيو)) ، فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الشين ، ثم
حذفت الياء لالتقاء الساكنين .

وأما الثالث فإنما تركوا فيه المراعاة فأوجبوا الكسر ؛ لثلا يلتبس
بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة الوقف ، وفهم من المثل أنّ الهمزة في الأمر
من الثلاثي للوصل ، سواء أكان عين مضارعه مفتوحة أم مضمومة أم
مكسورة ، وأنه لا اعتداد بعروض الكسر أو الضم .

قوله [وأصله ((اغزوي)) ...] فالضم نظراً إلى أنّ الضمة الأصلية مقدرة ؛
لأنّ المقدر كالوجود ، والكسر نظراً إلى الحالة الراهنة ، ويرجع الوجهان إلى الاعتداد
بالعارض وعلمه .

قل في التصريح : ولم يجوز هذان الوجهان في ((امشوا)) ؛ لأنّ الأصل كسر
الهمزة وقد عضد بأصل الكسر فألغى العارض ؛ لمعارضته أصلين ، ولا كذلك
((اغزي)) ؛ لأنّ هذا العارض داع لأصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم
في ((امشوا)) .

[كالباقى] أي : كما يجب الكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز أربعة أحرف ، ومصدره ، و((أست)) و((اثنين)) وما بينهما من الأسماء المتقدمة .

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل ؛ للاستغناء عنها ما لم تكن مفتوحة ، فتبلك ألفاً على الأنصح نحو : ((الحسن عندك)) و((أيمن الله يمينك)) ؛

قوله [حذفت همزة الوصل] أي : سواء كانت مكسورة كما في قراءة غير أبي عمرو والأخوين ^(١) ﴿ أَتَّخَذْنَاهُمْ سِحْرِيًّا ﴾ ، وقراءة الجميع ^(٢) ﴿ أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ ﴾ . والأصل ((أتخذناهم)) بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل ، فحذفت همزة الوصل ؛ للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ، أو مضمومة نحو : ((اضطرَّ الرجل)) ، والأصل ((اضطر)) بهمزة مضمومة ، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت .

قوله [فتبلك ألفاً] أي : على الأوجه ، قل الخضراوي : لم يذكر أبو علي وجماعة غير البلك ، ولم يقرأ بخلافه ، ولا جاء في كلامهم ، ولا يجوز أن تحقق ؛ لأن همزة الوصل لا تثبت في الدرج إلا ضرورة ،

(١) الدر المصون ٥٤٢/٥ تفسير سورة ص - ٦٣ .

(٢) الدر المصون ٣٣١ / ٨ سورة المنافقون - ٦ .

لثلا يلتبس الاستفهام بالخبر ؛ لاتحاد حركتها وحركة همزة
الاستفهام .

﴿ كقوله :

أَلَا أَرَىٰ إِنِّي أَحْسَنَ شَيْمَةً عَلَىٰ حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمَنْ جَمَلٍ ^(١)
وقد تسهل بين الهمزة والألف مع القصر ، وهو القياس ؛ لأنَّ الإبدال شأن
الساكنة ، وقد قرئ في السبع بالمد والتسهيل نحو : ﴿ الذَّكْرَيْنِ ﴾ ^(٢) .

قوله [لثلا يلتبس ...] علة لترك مقتضى القياس مع المفتوحة .

(١) البيت من الطويل لجميل في ديوانه ٣٧ وبلا نسبة في شرح التصريح ٣٦٦/٢ والخزانة ٢٠٢/٧ .

والشاهد في قوله ((إثنين)) فقد قطع الشاعر همزة الوصل للضرورة الشعرية .

(٢) الأنعام - ١٤٣ ، ١٤٤ .

قال الشيخ عبد الله الفاكهي صاحب هذا الشرح ((رحمه الله تعالى)) :

((وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده على هذه المقدمة ، والمسؤول من فضل من اطلع فيه على خلل أن يبادر إلى إصلاحه إن لم يمكن الجواب عنه على وجه حسن ، ليكون ممن يدفع بالتّي هي أحسن ، لكن بعد مطالعته في ذلك ما يتحقق به الخلل بعد مشاورته في ذلك أهل فنه ، فإنّ واضعه معترف بقصر الباع ، وكثرة الزلل ، ولولا طمعه في أن يكون من الثلاثة التي إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا منها ما كشف فضائحه ، ولا عرّض نفسه لتكليم الألسنة الجارحة .

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ ، وأنّ أعمل صالحاً ترضاه ، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)) .

انتهى كلام الشارح رحمه الله تعالى ، وافق الفراغ من تعليق هذه النسخة المباركة الأربعاء بعد الظهر وهو اليوم الخامس والعشرين من شهر صفر الخير الواقع في سنة اثنين وخمسين ومائة وألف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين آمين ، على يد أفقر عباد الخالق الباري محمد بن السيد أبي بكر الشهير بابن المعماري غفر له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات إنه قريب مجيب الدعوات ومقيل العثرات وغافر الزلات وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات .
سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

وكان الفراغ من تعليقه - على ما قاله مؤلفه رحمه الله تعالى - يوم الاثنين ثالث عشر رجب الفرد عام أربع وستين وتسعمائة (١) أحسن الله عاقبته على يد مؤلفه العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي لطف الله به وختم له بخير ولمن دعا له بالمغفرة ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ... انتهى .

قال المؤلف رحمه الله : وليكن هذا آخر ما أردنا جمعه في هذه الحواشي جعله الله خالصاً لوجهه الكريم ، وسبباً للفوز بجنت النعيم إنه الوهاب الكريم ، وصلى الله وسلم على سيدنا وحبيبنا وقرّة أعيننا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده .

(١) في كشف الظنون أنه فرغ منه يوم الاثنين ثالث عشر رجب عام ٩٢٤ ، وما أثبتته هو ما في ذيل مخطوطتنا من مجيب النداء ، وكذلك ذيل المخطوطات التي اعتمدها د إبراهيم في تحقيق مجيب النداء كلها انه فرغ منه يوم الاثنين ثالث عشر رجب ٩٦٤ هـ ، فانظره ص ٦٨٨ .

وبعد حمد الله الملك العلام والصلاة والسلام على النبي المصطفى وآله يقول أقل طلبة العلوم الدينية علما كريم بن حبيب بن كريم الكمولي المجاور بمدينة امير المؤمنين علي عليه السلام :

تم مراجعة الكتاب واعداد فهرسه يوم الخميس الثاني عشر من ربيع الأول ١٤٣٤ هـ الموافق الرابع والعشرين من كانون الثاني ٢٠١٣ م . فالحمد لله ان يجعله في ميزان الحسنات يوم لا ينفع مل ولا بنون والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين .

الفهارس الفنية

- فهارس الآيات .
- فهارس الأحاديث النبوية .
- فهارس القوافي والأرجاز .

سورة الفاتحة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	١١٢/١ - ٦٣/٢ - ٢٥٦/٣	٤	٢٢٤/٣ - ٣٥٩/٣	٥	٢٥٠/١ - ٦٧٥/١
١	١٣٦/١ - ١٧٩/٢ - ٣٥٧/٣			٧	١٩٠/٢ -

سورة البقرة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	٢٨٢	٩٤	٥٤/٣	٢٠٠	٩٢/٣
٣	١٠٦/٢ - ١٥٥/٣ - ١٦٤/٣	٩٥	٤٩٢/١ - ٤٩٤/١	٢٠٣	٤٢٦/١
٨	١٥٧/٣	٩٦	٣٣٠/٣	٢١٠	٤١٢/٢ - ٥٠١/٢ - ٥٢٨/٢
١١	٣٣٨/٢	٩٩-١٠٠	٤٦٧/٣	٢١٤	٥٤٩/١ - ٥٥٣/١
١٧	٥٦/٢ - ٧٠/٢ - ١٨٨/٣ - ٤٩٦/٢	١٠٢	٤٤٨/٢ - ١٧٦/٣	٢١٧	٤٨٨/٣
١٩	١٩٦/٢ - ١٥/٣	١٠٥	٣٣٢/١ - ١٦٠/٣	٢٢١	١٥٥/٢
٢٠	٢٥٦/٢ - ١٨٨/٣	١٠٦	٦٠٧/١ - ٦٠٩/١ - ١٦٤/٣	٢٢٨	٢٢٣/١ - ٢٥٧/١

፳፬/ኅ	፳፭	፳፮/፱	፳፯	፳፱/፱	፳፱
፬፻፱/፱	፳፮	፳፯/ኅ	፳፯ ፳፯	- ፳፯/፱ - ፳፱/፱ - ፳፯/፱	፳፯
፳፱/ኅ	፳፯	፳፯/ኅ	፳፯	፳፯/ኅ	፳፯
፬፻፱/፱	፳፮	፳፯/ኅ	፳፯	፳፯/ኅ - ፳፯/፱	፳፯
		፳፯/፱ - ፳፯/፱	፳፯	፳፯/ኅ - ፳፯/፱	፳፯
፳፯/ኅ	፳፯	- ፳፯/፱ - ፳፯/፱ - ፳፯/፱ - ፳፯/፱ ፳፯/፱	፳፯	፳፯/ኅ	፳፯
		፳፯/ኅ	፳፯	፳፯/ኅ	፳፯

سورة آل عمران :

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٦	٦١٥/١	٦٢	٣٥/٢ - ٣٩٧/٣	١٣٥	٧٠/٣
١٣	٤٠٠/١ - ٢٤٢/١ - ٣٦٣/٢ - ٣٩٥/٢	٦٤	١٣٧/٣	١٣٩	٣٨٩/١
١٨	٩٦/٣	٧١	٥٧٣/١	١٤٢	٥٦٧/١
٣٠	٥٥٣/٢	٩١	١٠٤/٣	١٤٣	٣٣٤/٢
٣٦	٦٣٣/١	٩٦	٥٧٠/١	١٤٤	٣٦٣/٢
٣٥	- ٦١/٢	٩٧	٤٨٦/٣ - ٤٠٢/٣	١٤٦	٣٩/٣
٣٦	١٢٥/٢	١٠٣	٢٧٧/٢	١٥٥	٣٦٣/١
٣٨	١٦٩/١	١١٣	٢١١/١	١٥٩	٢٩٧/٢
٣٩	٣٧/١ - ٢٤٨/١ ٢٤٩/١	١١٨	٢٨٣/١	١٦٣	١٧٥/٢
٤٥	٣٤/١	١١٩	٤٢/٢	١٨٦	٤٥٢/١ - ٣٦٧/١
٥٨	٣٥/٢	١٢٥	٦٣٣/١	١٩٣	٦٥٩/١
				١٨٩	٥٦١/٢

سورة النساء

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	١٦٨/٣	٧٢	٩١/٢	١٥٧	١٢٢/٣
٣	٣٩/٢ - ٦٢/٢ ٥٤٢/٣	٧٣	٥٧٥/١	١٦٠	١١/٣ - ١٤/٣ - ١٩٠/٣
١١	١٣٢/١	٧٧	٩٢/٣	١٦٢	٣٦٤/٣
٢٣	٢٦٥/٣	٧٨	٦٠٥/١ - ٦٠١١/١	١٦٤	٦٧٦/٢
٢٤	٢٦٥/٣	٧٩	١٩٧/١ - ١٨٧/٢ - ٩١/٣ ٩٤/٣ -	١٦٥	٥٣٥/١
٢٥	٣٩/٢	٩٥	١٦٦/٢	١٦٦	١٨٥/٣
٢٦	٥٣٦/١	٩٦	٢٨٩/٢	١٧١	٢١/٢ - ٣٤٤/٢ ١٢٧/٣ - ١٢٥/٣
٢٨	١٢٩/٢	١٢٣	٦٠٧/١ - ٦١٦/١	١٧٦	٥٧٥/٢ - ٥٧٩/٢ ٣٤٦/٣
٣٦	١٢٩/٢	١٢٤	٦٩١/٢		
٤٠	٢٩٧/٢	١٢٩	٦٩١/٢ - ٢٤٦/٣		
٤٣	٢١٠/٢ - ٦٤/٣	١٣٣	٦٠٤/١		
٥٨	٣٤٠/٢	١٣٥	٤٥٤/٣		

٦٣	٣٤٨/٣	١٤٠	٣٥٧/٢		
٦٦	١١٦/٣	١٤٢	٤٩/٣		
٧١	٤٨/٣	١٥٥	١٨٣/٣		

سورة المائدة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	١٢٦/٢ -	٦٤	٦١٥/١	١١٣	٣٥٧/٢
٦	١٤٨/٣ - ٣٤٦/٣	٧١	٥٣٣/١ - ٣٥٨/٢	١١٤	٣٤٥/٣ - ٤٧٥/٣ - ٤٩٩/٣
٨	٢٧٩/١ - ٤٧/٢	٧٣	٨٧/٢	١١٦	٧٢/١
١٢	٨٠/٣	٨٩	٤٤٦/٣	١١٧	٤١٠/٣ - ٤٧٦/٣
١٩	١٢٥/١	٩٥	٦٢١/١ - ٢٣٨/٣ ٢٤٠/٣ -	١١٩	١٠٣/١ - ٣٨٧/٢
٢٣	٤٦٩/٢	٩٧	٤٠٠/٣	١	٥٧٠/٣
٢٨	٥٥٢/٢	١٠١ - ١٠٢	٦٤٤/١		
٥٠	١٦٦/٢	١٠٥	٦٠٩/٢ - ١٦٧/٣ ٢٥٨/٣ - ٢٦٢/٣		
٥٤	٣٩٧/٣	١٠٦	٢٢٣/٣		

سورة الأنعام

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٢٨٣/٢ - ٢٧٠/٣	٦٦	٢١١/١	١٣٥	٢٩٣/٢ ج ، ص
١٢	٤٩٩/٣	٧١	٥٣٤/١	١٣٧	٦٧٤/١ -
١٧	٦٢٢/١	٧٨	٤٩٧/٢	١٣٩	١٠٠/٢
١٩	٤٣٦/٢	٨٠	٤٥٠/١	١٤٣	٥٩٢/٣
٢١	٦١٨/١	٨١	٣٨٢/٢	١٤٨	٤٧٠/٣
٢٥	١٠٠/٢ -	٩٢	٣٩٧/٣	١٥٠	٢٣٣/١
٢٧	٥٧٥/١	٩٥	٤٦٧/٣	١٥١	٥٨٠/١ - ٢٣٤/١
٣٩	١٣٢/١	٩٦	٧٥/٢ - ٢٢٤/٣	١٥٤	١٠٦/٢ - ١٢٠/٢ - ٤٣٠/٣
٤٦	٢١٨/١	١٠٠	٤٨٠/٣	١٥٧	٤٨٥/٢
٤٨	٦٢/٣	١٠٩	٤٥٧/١	١٦٠	٥٠٨/٣ - ١٠/١
٥٤	٧٢/١ - ٣٨٥/٢ - ٥٠٢/٣	١١٥	٤٦/١	١٦٢	٦٢٦/٢
٥٩	١٩٩/١	١١٧	٣٣٣/٣		
		١٢٤	٢٠/٣	١٢٣	٢٦٩/٣

سورة الأعراف

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٤	٣٧٧/٣ - ٤٢٤/٣ ٤٦٩/٣ -	١٠٠	٣٥٨/٢	١٦٤	٢٠١/١
٢٠	٢٨١/٢	١٠٢	٣٥١/٢	١٦٩	١٧١/٢
٢١	٩٥/٢	١٢٨	٤٠٤/١	١٧٠	١٧١/٢
٢٦	١٦٧/٢	١٣٢	٢٧٩/١ - ٦٠٦/١ - ٦٠٧/١ - ٦١١/١	١٨٧	١٢٥/٣
٣٠	٥١٣/٢	١٤٢	٨٠/٣	١٨٩	٤٢٩/٣
٣٨	١٧٩/٣	١٥٨	٣٧٧/٣	١٩٣	٤٥٨/٣
٧٥	٤٧٤/٣	١٦٠	٨٥/٣	١٩٥	١٣٦/١ - ١٣٣/١
٥٣	٥٧١/١	١٥٣	١٦٥/٢	١٤٩	٥٣٠/٢

سورة الأنفال

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٦	٣٤٤/٢	٣٣	٥٣٥/١ - ٥٣٦/١ - ٥٤١/١	٦٢	٢٧٢/٢
٧	٣٨٤/٢	٣٥	٢٦٢/٢	٦٤	٦٤١/٢
١٠	١٥٦/٣	٤٢	١١٧/١ - ١٧٨/٢	١٦	١٢٦/٣
١٩	٦٠١/١	٤٣	٦٦٩/١		

سورة التوبة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٦	٦١/١ - ٤٦/٢	٣٨	١٥٩/٣
٧	٦٩/٢	٤٠	٩٢ - ٤٦/١
٢٥	٤٨/٢	٦٩	٤٧/٢
٢٨	٦٢٤/١	١٠٨	٥٨/٣
٣٠	٥٣/٣	١١٤	١١٦/٣
٣٢	١٢٧/٣	١١٦	٤٣٦/٣
٣٤	٤٥٥/٣	١١٨	٤٤٠/٢
٣٦	٩٩/٣	٤٣	١٧٠/٣

سورة يونس

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	٢٨٢/٢	٣٧	٥٣٧/١
٤	٥٤/٣	٤٢	١٠٠/٢
٩	١٧٨/٣	٤٤	٣٢٩/٢
١٠	٥١٦/١ - ٣٥٩/٢	٥٧	٤٨٥/٢
٢٤	٣٦١/٢	٥٨	١٩١/١
١٦	٤٣٤/٢	٦٢	٣٧٤/٢
٢١	٥٦٧/٢	٤٦	٤٣١/٣
		١٢	٤٦٩/٣

سورة هود

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	١٥٨/١	٤٥	٤٢٢/٣	١٠٧	١٩٥/١ - ٢٨٥/٢ - ٣٣٧/٣
٨	٢٦٥/٢	٥٣	١٢/٣	١٠٨ - ١٠٧	٢٥٢/٢
١٢	٣٠٤/٣	٥٧	٦٩/٢	١١١	٣٥٠/٢ - ٣٨٧/٢ - ٥٦٧/٢
١٤	٢٤٩/١	٧٢	١٠٣/٣ - ٦٤/٣	١١٨	٢٤٧/٢
٢٨	٦٦٧/١	٧٧	٦٤٥/١	١١٢	٢٧٢/٢ - ٤٥١/٢
٤٣	١١٩/٣ - ٤١٦/٢	٧٨	٣٣/٢		
٤٤	٥٣٩/٢ -	٩٨	٤٦٦/٣		

سورة يوسف

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٤	٨٠/٣ - ٥٥٠/٢	٣٦	٣٨٦/١	٩٠	٤٥٧/١
٨	٣٣٧/١	٤٠	٦٧٣/١	٩٢	٤١٦/٢
١٣	٣٨٧/٢	٥١	٢٠٠/١	٩٦	٥١٨/١
١٨	٢٣٣/٢	٧٦	٣٣٦/١ ٣٣٣/١ -	٣٧	٤٤٨/١
٢٠	٩٥/٢	٧٧	٦٣٣/١	٢	٩٦٣ - ٣٧٤/٢
٢٦	٢٧٨/٢	٨٠	٣٦/٣		
٢٩	١٧٠/٣	٨١	٣٣٧/١		
٣٠	٤٦٩/٢ - ٢١٩/٢	٨٤	٦٢٨/٢		
٣١	٣٤/٢ - ٢٠٠/١ - ٣٦٥/٢ - ١٤٢/٣	٨٥	٢٤٨/٢		
٣٢	٣٤/٢ - ٢٢٥/١ - ١٠٣/٢	٨٦	٦٧٣/١		

سورة الرعد

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٦	١٧٦/٣	١٢	٨/٣	٤٣	٥٨/٢
٩	٥٧١/٣	١٦	٤٥٨/٣		

سورة إبراهيم

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢-١	٤٨٣/٣ - ٤٩٣/٣	٣٦	٥٨٥/١	٤٠	٢٧٥/٣
١٠	١٩١/٢ - ١٥٥/٣	٣٩	٣٩٢/٢	٤٥	٤٦٠/٢
	٣٤٦/٣				
١٢	٣٧/١	٢٥	٢٤٦/٣	١٦	٤٠٦/٣

سورة الحجر

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	١٩٥/٣	٣٠ - ٣٦	٣٨٢/٣	٩٤	٢٨١/٣
١١	١٢٨/٣	٣٩	٣٩٢/٣	٤٧	٥٢/٣
٢٤	١١٥/٢	٥٦	١١٧/٣		

سورة النحل

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٥	٥٥٤/٢	٤٩	٦١/٢	٩٦	٦٠/٢
٨	١٦/٣	٥١	٤٨٢/٣	١١٦	٤١٢/٣
٢٣	٣٨٥/٢	٦٩	٢٨٧/٣ - ٢٨٨/٣	١٢٤	٢٤٢/١ - ٣٨٨/٢ - ٣٩٢/٢
٣٠	٥١٥/٢	٧١	١٣٦/٣	١٧	٥٨/٢ - ٥٩/٢
	٦١١/٢ -				
٣٢	١٨٤/٣	٩١	٣٧٠/٣	٢٤	٨٢/٢
١٢٣	٥٢/٣			٤	٥٥٤/٢

سورة الإسراء

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	١٥٤/٣ - ١٥٩/٣ ١٦١/٣ -	٣٨	٣٩/٢	١٠٧	١٨١/٣
٧	١٨١/٣	٥٢	٢٦٧/٢	١١٠	٩٠/١ - ٥٨٦/١ - ٥١٣/٢
٨	٦٠٢/١	٦٣	٦١١/١	٣٣	٥٩٩/١
٣٧	٧١/٣	٧٨	٦٨٤/٢		

سورة الكهف

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	٤٢٥/٣	٢٠	٥٠٧/١	٤٥	٢٨٩/٢
٢	٤٢٥/٣	٢٢	٦٤٥/١	٥٠	٥٢٠/٢
٢-١	٥٠١/٣	٢٥	٨٣/٣ - ٧٥/٣	٦٠	٢٨٦/٢
٦	٣٣٥/٢	٢٩	٥١٥/٢ - ٥٩٧/١	٦٣	٤٧٨/٣
١٢	٩١/٣ - ٤٥٣/٢	٣٦	١٥٢/٣	٩٦	٥٧٩/٢
١٨	٢٩٢/٣	٣٤	٣٢١/٣ - ٩١/٣	١٠٩	٧٨/٣
١٩	٤٤١/٣	٣٩	٦٢٣/١	٣٣	٣٩٥/١
				٣٧	٦٥٨/١

سورة مريم

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٤	١٣٣/٢ - ٩٠/٣	٤٦	٢٠٠/٢ - ٢٠٣/٢	٧٥	٥٩٧/١ - ٢٥٨/٢
٥ - ٦	٥٨٣/١	٦٤	١٩٣/١	٩٠	٢٥٠/١
٢٦	٢٢٣/١ - ٢٧٠/١ - ٤٩١/١ ٣٠٥/٢	٦٩	٦٧/٢ - ٦٣/٢ ١٠٤/٢ -	٩٣	٢٧/١
٣٦	٢٥١/٢	٧٤	٦٥٢/١	٢٩	٢٩٠/٢
٢٠	٢٩٧/٢ - ٢٩٤/٢			٣٠	٣٧٧/٢
٣٨	٥٦٤/٣ - ٥٠٠/٢	٤٥	٦٣٤/٢	٣٤	٦٨٧/٢
		٦١ - ٦٠	٤٨١/٣	٩٨	١٦٠/٣

سورة طه

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	١٥/٣	٥٩	١٩٦/٢	٨٢	٤٣٦/٣
٥	١٧٧/٣	٦٠	٣٥/٣	٩١	٢٤٧/٢ - ٥٤٨/١
١٠	١٧٧/٣	٦١	٥٨٩/١	٩٨	٥٧٥/٣
١٧	٨٣/٢ - ٣٤/٢	٦٣	٣٩١/٢ - ١٦٤/٢	١٠٤	١٢٥/٣
٢٠	٢٠٦/٢	٦٧	٣٤٣/٣ - ٦٤٧/١	١١٥	٢٢٧/٢
٣٩	٦٤٥/١	٦٩	٣٤٨/٢	١٢٠	٤١١/٣

٤٢٨/٣	١٢٢	١٧٩/٣ - ١٦٥/٣	٧١	٢٣٦/٢	٤٤
٤١٥/٣	١٣٠	١١٢/٢	٧٢	٦٩٢/٢	٥٣
١٠٨/١	١٥	٦٤٠/١ - ٦٣٩/١ -	٧٨	٢٨٢/٣	٥٦
٤٥٨/١	١٧	٥٧٠/١	٨١	١٢٩/٣	٥٨
		٥٢٢/١ - ٥٢١/١	٨٩		

سورة الأنبياء

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	١٦٠/٣	٣٤	٢٨٠/١	٩٠	٥٨٣/١
٣	١٤٤/٢	٥٤	٤٧٠/٣	٩٧	٦٢٨/١ - ٦٢٧/١
١٥	٥١٠/٢	٥٧	١٩٢/٢	١٠٧	٢٨/١
١٩	١٩١/٢	٦٠	٣٧٧/٢	١٠٨	٣٤٤/٢
٢٢	١١٢/٣	٦٥	٤٤٨/٢	١٠٩	٤٥٠/٢
٣٠	١٢٧/٢	٧٣	١١٢/١ - ٦٣٢/٢ ٢٤٤/٣ -	١١١	٤٥٣/٢
٣٣	٩٠/١	٨٨	٢٤٦/١	١١٢	٦٣٧/٢
٥٦	٩٥/٢	٧٧	١٦٣/٣		

سورة الحج

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	٤٦٧/١	٢٥	٣٦٧/٢	٦٢	٧٨/٢
٥	١٣٤/٣	٣٠	١٥٢/٣	٦٣	٥٦٢/١ - ٤٢٥/٣
٦	٣٨٣/٢	٤٦	٥٦٢/١ - ٤٤٥/٣	٧٢	٥٠٢/٣ - ٥٠٣/٣
٩	٢٤٠/٣	٤٧	٤٩٤/١	٧٣	٤٩٣/١
٢٢	٤٧٤/٢ - ١٥/٣	٥٢	١٢٨/٣	٧٨	٢٩/١
		٣٥	١٦٣/١ - ٤٧٧/١		

سورة المؤمنون

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	١٣٠/٢ - ١٣/١	٣٥	٥٠١/٣	٩١	٣٤٦/٣
١٤	٣٧/١	٣٦	٢٥٢/٣	٩٢	٣٤٦/٣
٢١	٤٩٢/٢	٤٠	١٤٤/٣	٢٧	٥١٨/١
٣٣	١١٦/٢	٤٤	٥٣٨/٣	١٢	٦٤٤/١
٢٢	١٧١/٣				

سورة النور

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	٥٥٤/٢	١٤	١١/٣ - ١٧٩/٣	٤٥	٥٩/٢ - ٦٠/٢
٤	٦٩٠/٢	٢٢	٤٠٠/١	٣٧	٢٠/٣
٦	١١٧/٣	٣٦	١٢٩/٢		
٩	٣٦٠/٢ - ٣٤١/٢	٣٥	١٢٥/٢ - ٤٠٦/٣		

سورة الفرقان

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٨	٤٦٩/٢	٤٩	٤٦٦/٣		
١٠	٤٦٦/٣	٥٤	٢٥٧/٢	٧٤	٣٣/١
٢٥	١٨٩/٣ - ٢٤٦/١	٥٩	١٨٩/٣	٣	٣٧/١
٤٨	٢٩٦/٣	٦٨ - ٦٩	٤٩٦/٣	٥٦	٦٤/٣

سورة الشعراء

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٤	٢٧٧/٢	٨٢	٥١٦/١	٢٣٧	٤٥٣/٢
٥	٤٦٥/٢ - ٣٤٩/٢	١٣٣ - ١٣٢	٥٠٠/٣ - ٤٣٥/٣	٩٠	١٨٠/٣
٨	٢٧٣/٢			١٩٧	٢٧٤/٢
٥٠	٤٣٠/٢	١٦٨	٩٥/٢	١٨٦	٣٥٢/٢
				٢٠٨	٥٨/٣

سورة النمل

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٢١٧/٢	٤٠	٢٧/٣ - ١٩١/٢	٤٨	٨٤/٣
٣٠	١٥٩/٣	٤٢	٦٩٧/١	٩٠	٦٢١/١
١٨	٢٠٢/١	٦٠	١٥٥/٢	٥٦	٣٧/٢
١٦	٦٠٩/٢	٦٥	٧٠/٣	١٠	٩٥/٣
١٩	٩٥/٣	٢٥	٩٧/٣	٥٥	١٨٥/٣

سورة القصص

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٨	٥٣٤/١	٤٤	١٨٣/٣	٧٩	١٩١/٢
١٥	٣٥/٢ - ٤٢٦/٣	٦٢	١٠٩/٢ - ٣٧٠/٢	٨٢	٢٥٩/٣
٣٣	٢٠٠/١ - ٣٣٦/١	٤٨	٤٥٢/١	٨٧	٢٧٢/١ - ٢٧١/١
٤	٢١٨/٣	٥٨	٦٩/٣	٧٧	٢٠٩/٣

سورة العنكبوت

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١٠	١٥٣/٣	٤٤	٤٢٢/١ - ٤٣٠/١	٥١	٣٨٢/٢
١٢	٦٠٠/١	٤٦	١٢٦/٣	٦٥	٢٨٧/١
١٥	٤١٨/٣	٤٦ - ٤٧	٩٨/٢	٦٦	٥٩٧/١
٢٢	٦٧٦/١	١ - ٢	٥٣٣/١		

سورة الروم

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٤	١٦٧/١	٣٦	٦٢٦/١ - ٦٢٨/١	٤٧	٢٦٠/٢
١٧	٢٨٥/٢	٤٢	٣٢/٣	٤٨	٦٢٧/١
٢٥	٥٨٦/٢				

سورة لقمان

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١٣	٥٩٩/١	٦ - ٧	٩٩/٢
		١٨	١٤٢/٢

سورة السجدة

الآية	ج ، ص
١٧	٢٤٧/١
٢٠	٣٦٧/٣
٤٢	٤٣٥/٢
٢٦	٤٦٠/٢

سورة الأحزاب

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	٢٢٢/١	٢٥	١٩٧/١ - ٥٠٠/٢	٤٥	٢٧/١
٦	١٧٤/٢	٣٦	١٠٢/٢	٥١	٣٤٦/٣
٧	١٥٢/٣	٣٥	٢٨٢/٣	٧٢	٤٩٣/٢
٢٠	٥٠/٢	٤٠	٣٠١/٢	١٨	٢٣٢/١
٢١	٥٠٠/٣				

سورة سبأ

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٣٤٦/٣	٢٤	٤٤٣/٣
١٠	٦١٢/٢ - ٦٣٧/٢	٣١	٢٣٧/٢
١١ - ١٠	٦٩٧/٢	٣٢	٢٣٧/٢
١٤	٢٨٧/١	٣٣	٢٢٩/٣ - ٢٣٠/٣
١٩	٤٧٩/٣	٤٠	٢٦٣/٢
		٤٢	٣١٧/٣

سورة فاطر

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	١٤٣/٢ - ١٨٧/٢ - ١٦٢/٣	٣٣	١٠٥/٣	٤٠	١٦٤/٣
١١	٦٤٥/١	٣٥	١٢/٣	٤٥	٦٣/٢
٢٢	٤٢٢/٣	٣٦	٥٦٧/١		
٢٨	٥٠٦/٢	٣٧	١٣٧/٢		

سورة يس

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣ - ١	٣٧٥/٢	٢٩	٥٠٠/٢	٣٩	٦٤٣/١ - ٥٧٠/٢
٢١ - ٢٠	٤٧٥/٣	٣٢	١١١/٣	٤٠	٣٦٩/١ - ٥٤١/٣
١٠	٤٤٨/٣	٣٥	١١٠/٢	٥٩	٦٦/٣
٢٣	١٦٧/١				

سورة الصافات

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	٦٧/٢	٥٥	١٣٦/٣	١٥٣	٤٣١/١
٨	١١٦/٣	١٣٧	١٨٩/٣	١٦٤	١١١/٣
١٠	١١٦/٣	١٤٧	٤٤٦/٣		

سورة ص

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٣٣٤/٢ -	٤٤	٥٢١/٢ - ٤٤٢/٢	٧٩	٤٢٧/٣
٢٣	٦٥٨/٢	٥٠	٣١١/٣	٨٠	٤٢٧/٣
٣٠	٣١٢/١ - ٥١٥/٢	٧٥	٦٢/٢	٨٢	٣٩٣/٣
٣٣	٨٠/٣ - ٣٠/١	٧٦ - ٧٧	٤٢٧/٣	٦٣	٥٩١/٣

سورة الزمر

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٦	٤٢٩/٣	٣٨	٢٩٠/٣	٦٤	٤٥١/١
١٦	٦٢٨/٢	٥٣	١٥٥/٣ - ٦٢٨/٢	٧٢	٥١٥/٢/٢
٣٣	٤٩١/٢	٦٥	٣٨/١	٧٤	٤٢٢/٣
		٥٦	٦٣٤/٢		

سورة غافر

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣-١	٥٠٥/٣	٢٨	٣٩٧/٣	٥٢	٥٠٥/٢
٣	٣٣٢/١	٣٦-٣٧	٣٣٥/٢	٦٠	٦٤٠/١
٩	٢٩٤/٢	٣٦	٥٧٧/١	٧٦	٤٢٢/٣
١٥	٥٧٧/٣	٣٧	٢٨٦/١	٨٠	١٧١/٣
١٨	٢٧/٣	٤٨	٣٨٩/٣		

سورة فصلت

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٥	١٦٩/١	٢٨	٣٠٤/٢	٤٧	١٩٩/١
١٠	٥٧/٣	٣٤	٤٢٠/٣	٥٣	٩١/٣
١١	٣٦٩/١	٣٩	٣٨٣/٢		
١٢	٤٣٦/١	٤١	٣٦٧/٢		
١٧	٥٤٧/٢ - ٥٦٤/٢	٤٦	٢٨٤/٣		

سورة الشورى

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٤١٨/٣	٣٣	١١٣/٢	٣٧	٣٣٨/٢
١٠	٣٤/٢	٢٤	٤٥٨/١	٥١	٥٣٠/١ - ٥٢٩/١
١١	٢٠٩/٣	٣٥	٢٨٦/٢	٥٢-٥٣	٤٩٣/٣
٢٠	٦٠٢/١				

سورة الزخرف

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٤	١٣٢/١	٥٨	١٢٥/٣	٧٧	٥٩٧/١
٣٢	٥٧٠/٣	٧١	١٧٨/٣	٨٤	١٩٠/٢ - ١٠٥/٢
٣٣	٤٧٤/٣	٧٦	٢٥٨/٢ - ٣٥٣/٢	٨٥	١٨٧/٢

سورة النخان

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣-١	٣٧٥/٢	٣٨	٦٤/٣	٤٣	٥٧٠/٣
٣٠-٣٦	٤٧٤/٣				

سورة الجاثية

الآية	ج ، ص
٤	٣٧٠/٢
٢٤	٦٤٨/١
٢٥	٢٧٧/٢
٢٨	٤٩٤/٣
٣٢	١٢٥/٣

سورة الأحقاف

الآية	ج ، ص
٥	٥٩/٢
١٧	٤٤٨/١
٢٤	٢٣٦/٣
٣٥	١٢٧/٣
١٥	١٩٥/٢

سورة محمد

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٣٥/٢	٢٢	٢١١/١	٣٦	٢٠٩/٢
٤	٦٨٥/٢	١٩	٤٤٢/٢ - ٤٣٧/٢	٣٧	٦٦٧/١
				٣٨	١٧٠/٣

سورة الفتح

الآية	ج ، ص
٢ - ١	٥٣٣/١

سورة الحجرات

الآية	ج ، ص
٧	٢٢٧/١
٩	٥٤٥/١
١٤	٤٨٩/٢ - ٥٩٧/١

سورة ق

الآية	ج ، ص
٢٧	٤٤٥/٣ - ٣٤٤/٣
٤٤	٣٤٦/٣

سورة الذاريات

الآية	ج ، ص
٢٣	٢٨٣/٢
٢٥	٢١٨/٢

سورة الطور

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٤٥٩/٣	٢٨	٣٨٦/٢
١٨	١٠٧/٢	٤٩	٦٩/٣

سورة النجم

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٦	٣٩/٣	١٣ - ١٥	٢٧/٣
١٠	٩١/٢	٣٩	٣١٠/٢

سورة القمر

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٧	٥٧/٣	٣٤	١٨٣/٣ - ٥٤٨/٣	٥٠	١٢٧/٣ - ١٢٥/٣
١٢	٩١/٣ - ٩٠/٣	٤١	٥٠٤/٢	٥٢	٥٧٢/٢
٢٤	٥٥٨/٢	٤٩	٥٦٠/٢	٥٣	٥٧٢/٢

سورة الرحمن

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٧	٥٧٠/٢	٦٤	٤٢٥/٣
٢٢	٤٤٤/٣	٧٨	٣٣٢/١
١٠	٩٣		

سورة الواقعة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٧ - ٦	٢٧٧/٢	٥٢ - ٥٤	٤٢٦/٣	٨٤	٩٠/١
١٠	١٧٤/٢	٧٦	٣٤٦/٣		

سورة الحديد

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١٣	٢٠/٣	٢٠	٤٤٦/١	٢٧	٥٥١/٢
١٦	٥٩٤/١	٢٣	٤٩٩/١	٢٨	٥٨٧/١
١٨	٤٦٨/٣ - ٧٤/٢	٢٦	٤١٨/٣	٢٩	٥٣٥/١

سورة المجادلة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	٦٧/١ - ٣٠٧/٢ - ٣١٥/٢	١٢	٢٨/٢
٧	٤٨٥/٢ - ٥١٤/٣	١٥	٣٤٠/٢
٨	٤٨/١		

سورة الحشر

الآية	ج ، ص
٧	٥٠٢/١

سورة المتحنة

الآية	ج ، ص
١	٦٧/١
١٠	٢٥٠/١ - ٤٣٧/٢ - ٤٤٢/٢
١٢	٤٨٦/٢ - ٤٩٠/٢

سورة الصف

الآية	ج ، ص
١٠ - ١٢	٥٧٩/١
١١	٢٢٢/١

سورة الجمعة

الآية	ج ، ص
٩	١٦٤/٣
١١	٤٥٣/٣ - ٤٥٥/٣
١	٦٠/٢

سورة المنافقون

الآية	ج ، ص
١	٣٧٨/٢ - ٤٤٩/٢
٦	٥٩١/٣

سورة التغابن

الآية	ج ، ص
٦	٥٧٦/٢
٧	٤٣٦/٢

سورة الطلاق

الآية	ج ، ص
٧	٥٩٧/١
١	٢٤٩/١ - ٣٣٧/٢
٣	٦٠٩/٢ - ٢٨٩/٣

سورة التحريم

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٤	٩٣/٢ - ٢٠٢/٢ - ٢٩٣/٣	٧	٥٨٤/١
٦	١٧٤/١	١١	٢٧/٣

سورة الملك

الآية	ج ، ص
٤	٣٥٧/١
٨	٦٦/٣
١٣	٤٨/١

سورة القلم

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	٢٥٠/١	٣٢	٤٧٣/٣	٣٨	٣٧٧/٢
٤	٣٩٣/٢	٣٧	٣٧٧/٢		

سورة الحاقة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٧	٥٠٨/٣	٢١	٥٢٠/١
١٣	٣٦٣/٢ - ٥١٣/٢	٢٨	٦٩١/٢
١٩	٥٧٧/٢ - ٥٧٩/٢	٤٤	١٧٦/٣ - ٦٩١/٢
٢٠	٤٣٢/٢		

سورة المعارج

الآية	ج ، ص
٧ - ٦	٤٣٣/٢

سورة نوح

الآية	ج ، ص
١٧	٦٩٢/٢
٢٥	١٦٠/٣
٢٠	٣٧٣/٣

سورة الجن

الآية	ج ، ص
١	٣٨٢/٢
٤	٥٧٨/٢
٧	٥٧٨/٢
١٣	٦٢١/١

سورة المزمل

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣ - ٢	٥٠٥/٣ - ٤٨٤/٣ - ٣٤٧/٣	١٢	٣١٣/٢
٨	٦٩٢/٢	٢٠	٣٥٨/٢ - ٥٢٢/١

سورة المدثر

الآية	ج ، ص
٣	٥١٣/٢
٦	٥٨٤/١ - ٥٨٧/١

سورة القيامة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٩	٥٥٣/٢	٢٦	٥٠٢/٢
٢٢	٥٧٧/١	٣٤	٣٧٧/٣ -

سورة الدهر ((الإنسان))

الآية	ج ، ص
١	٥٩٥/١ - ٣٧٧/١
٦	١٨٢/٣
٢٤	٤٥٦/٣

سورة الرسائل

الآية	ج ، ص
١١	٤٩٢/٢
٣٦	٥٨٤/١
٣٨	٤٧٠/٣

سورة النبأ

الآية	ج ، ص
٥ - ٤	٤٣٦/٣
٣٦ - ٣٢	٤٩٣/٣ - ٤٩٢/٣ - ٤٨١/٣

سورة النازعات

الآية	ج ، ص
٣٩	١٣٣/٢
٤١ - ٤٠	١٣٦/٢
٤٦	٢٢٣/٣

سورة عبس

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٤٥٣/٢ - ٣٣٧/٢	٢٢	٤٢٨/٣
٦	٢٤٦/١	٢٣	٥٩٣/١

سورة التكويد

الآية	ج ، ص
٢	٤٩٣/٢

سورة الانفطار

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٥	٣٢٨/١	١٩	١٣٣/٣
٦	٦٤٠/٢	١٧ - ١٨	٤٣٦/٣
٧	٤٢١/٣		

سورة المطففين

الآية	ج ، ص
١٨	٤١٠/١
٢٠	٤١٠/١
٢١	٤١٠/١

سورة الانشقاق

الآية	ج ، ص
٦	١٣٠/٢
١٩	١٧٠/٣ - ١٤/٢

سورة البروج

الآية	ج ، ص
٤ - ٥	٤٨٩/٣
١٥	٣٣٢/١
١٤	٢٠٥/٢
١٦	٣٣٧/٣ - ١٤٢/٣

سورة الطارق

الآية	ج ، ص
٤	١١١/٣
٩	٢٧٢/٣

سورة الأعلى

الآية	ج ، ص
١	٣٩٦/٣
٥	٤٢٤/٣

سورة الفجر

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١٥	٦٥٨/١	٢٢	٣٦١/١ - ١٨٧/٣ - ٣٧٩/٣
٢١	٣٦٠/١ - ٣٧٧/٣ - ٣٧٩/٣	٢٧	٦٤٠/٢

سورة البلد

الآية	ج ، ص
٧	٣٥٨/٢
١٤ - ١٥	٢٧٨/٣ - ٥٠٠/٢

سورة الشمس

الآية	ج ، ص
٥	٦٣/٢

سورة الليل

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	١٩١/٢	١٥	١٢٩/٢	١٨	٤٩٦/٣
١٤	٢٤٦/١	١٦	١٢٩/٢	١٩ - ٢٠	١٢٣/٣

سورة الضحى

الآية	ج ، ص
٣	٦٥٨/١
٩	٥١٣/٢ - ٢٦٣/٢

سورة الشرح

الآية	ج ، ص
١	٥٩١/١

سورة التين

الآية	ج ، ص
٥	٣٢٩/٣

سورة العلق

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١٥ - ١٦	٣٣/١ - ٤٩٣/٣	١٥	٥٨/١ - ٤٧٢/٣ - ٥٧٣/٣	١٨	٤٥٨/١

سورة القدر

الآية	ج ، ص
١	٦٤٢/١ - ٦٤٣/١ -
٥	٥٤٣/١ - ٢١٢/٣ - ٢١٣/٣

سورة البينة

الآية	ج ، ص
١	١٣٠/١ - ٣١/١ - ٤٧٢/١

سورة الزلزلة

الآية	ج ، ص
١	٩١/١
٤	٩١/١
٧	٧٩/٣

سورة العاديات

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	٤٦٧/١	٣	٧٤/٢	١١	٣٩٠/٢
		٤٣	٣١٧/٣		

سورة القارعة

الآية	ج ، ص
٢ - ١	١٧٣/٢ - ١٦٩/٢
٣	٤٣٤/٢
٧	٢٣٥/٢

سورة التكاثر

الآية	ج ، ص
٤ - ٣	٢٦٧/٣

سورة العصر

الآية	ج ، ص
٣ - ٢	١٣٠/٢

سورة الحمزة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢ - ١	٣٥٨/٣	٢	٣٥/٣	٤	٢٦٦/١

سورة الماعون

الآية	ج ، ص
١	٦٢٠/١

سورة الكافرون

الآية	ج ، ص
٥	٦٢/٢

سورة النصر

الآية	ج ، ص
٣ - ١	٤٢٨/٣

سورة الإخلاص

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	١٧٣/٢	١ - ٢	٥٤٨/١ - ٥٤٦/٣	٣	٢٤٣/١ - ٤٧٢/١ - ٥٩٠/١

فهارس الأحاديث

الحديث	ج ، ص
كلّ أمر ذي بلك لا يبدأ فيه بيسم الله فهو ابتر	٤٥/١
ليس من امر امصيام في امسفر	١٣٦/٢ - ٨١/١
لتأخذوا مصافكم	١٩١/١
من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت	٢١٠/١
وأعوذ بك من الخيانة فإنها بنست البطانة	٢١٠/١
وأبعه بست من شوال	٥٠٩/٣ - ٣٠١/١
أن تصل ذا رحك	٣٣٢/٨
من تمرى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا	٣٥١/١
الأيدي ثلاثة	٣٦٦/١
لست من اللد ولا اللدمني	٣٦٨/١
لا يعضه بعضكم بعضا	٤٠٧/١
الحج عرفة	٤١٨/١
وعرفة كلها موقف	٤١٨/١
لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا	٤٥٢/١
لن تُرَع	٤٨٩/١
كما تكونوا يولى عليكم	٥٢٥/١
لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه	٥٦٠/١
فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً	٥٧٧/١
العلماء ورثة الأنبياء	٥٨٣/١

٥٨٨/١	لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض
٥٨٨/١	مَنْ أَكَلَّ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرُبُ مِنْ مَسْجِدِنَا يُؤْذِنَا
٦٠٠/١	قوموا فلاصلّ لكم
٦٠٢/١	من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له
٦١٠/١	مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حَرٌّ
٦١٢/١	من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله
٦١٣/١	إذا أخذتما مضاجعكما فكبرا أربعاً وثلاثين
٦٢٥/١	فإن جلة صاحبها وإلا استمتع بها
٦٤٠/١	أعدت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت
٦٦٦/١	إن الله ملككم إياهم
٦٧٢/١ - ٢٩٦٢	إن يكنه فلن تسلط عليه
٨٩/٢	بم ذا أخرج من سخطه
١٥٧/٢	خمس صلوات كتبهن الله على العباد
١٥٧/٢	أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة
١٧٧/٢	لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة
٢٢٩/٢	لولا قومك حديثوا عهد بالإسلام لهدمت الكعبة
٢٣٩/٢	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
٢٤٥/٢	تغدو خماصاً وتروح بطاناً
٢٧٧/٢	أين باتت يده
٣٠٠/٢	اطلب العلم ولو بالصين
٣٠٢/٢	إلتمس ولو خاتماً من حديد

٣٣٧/٢	لعلنا أعجلناك
٣٤٢/٢	وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر
٤٠٢/٢	قد علمنا إن كنت لمؤمناً
٤١٨/٢	لا وتران في ليلة
٤٣٠/٢	لا أحد أغير من الله عز وجل
٣٦٤/٢	لا شخص أغير من الله
٤٧٣/٢	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار
٤٧٣/٢	إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم
٤٧٣/٢	أَوْ مُخْرِجِيْهِمْ
٥٠٢/٢	ولا يشرب الخمر حين يشربها
٥١٧/٢	نعم عبد الله خالد بن الوليد
١٢/٣	إن امرأة دخلت النار في هرة
٢٥/٣	مَنْ صَامَ رَمَضَانَ
٦٨/٣	إن امرأة كانت تهارق الدماء
٨٤/٣	ليس فيما دون خمس ذود صدقة
١١٦/٣	ما لعبلي المؤمن جزاء إذا قبضت صفية من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة
١٣٧/٣	أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة
١٨٤/٣	لن يدخل أحدكم الجنة بعمله
٢٨٠/٣	أمر بقتل الأبر وذو الطفتين
٢٩٦/٣	هو الطهور ماؤه
٣٧٥/٣	والله لأغزون قريشاً

٣٨٢/٣	فأحرموا كلهم إلا أبا قتادة لم يحرم
٤٥٢/٣	البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر
٤٨٤/٣	وفارق سائرهم
٤٨٤/٣	وإذا شربتم فأسئروا
٤٩٢/٣	أذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف
٥٠٣/٣	اجتنبوا الموبقات الشرك والسحر
٥٠٢/٣	بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله
٤٠٣/٣	اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر
٤٠٨/٣	وأتبعه بست من شوال
٥٥٠/٣	سبحان الله إن المؤمن لا ينجس
٤١٦/٢	لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت
٤١٩/٢	لا حول ولا قوة إلا بالله
٦٢/٣	وصلى وراءه رجل قياما
٣٣٨/٢	إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون
٤٦٦/٢	من قبلة الرجل امرأته الوضوء
١٣٥/٣	دعوت ربي أن لا يسلط على أمي عدواً من سوى أنفسهم
٢٧٥/٣	وحج البيت من استطاع إليه سبيلا
٢١٠/٣	أعور عينه اليمنى
٣٩٨/٣	ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهراً كله إلا رمضان
٥٤٠/٣	يقال للنصارى يوم القيامة ما كنتم تعبدون
٥٤٠/٣	الكريم ابن الكريم

فهارس الأشعار والأرجاز

قافية الهمرزة

آخر البيت	الجزء والصفحة
الهيحاء	٤٩٧/١
وظباء	٦٠٨/١
والإخاء	٥٦٢/١
الشتاء	٢٨٤/٢
والفتاء	٨٣/٣
فناء	٦٦٧/٢
وماء	٢٧٥/٢
الرجاء	٦٤/٣
بإيماء	١٠٠/٣

قافية البله

آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة
السحائب	٤٧١/٢	وخابوا	٤٤٣/٢
اضطرب	٤٢٩/٣	المغلب	٩٩/٢
الأدبا	٢٨٧/٢	تغرب	١٥٧/١
العتابن - أصابن	٩٤/١ - ٥٦٧/٣	حبيها	٢١٧/٢
ومنتقبا	١٠٤/٣	أقارب	٢٦٢/١
حرّبا	٤٠٧/٣	أطرب -	١٧/٣

	يلعبُ		
٤٩٠/٣	شَنَّبُ	٣٩٨/٢ - ٢٢٧/٢	الرقبة
٦٦٤/٢	للعجب	٢٦٤/٢	أو غائبا
٦٦٥/٢	للأريب	٣٠٠/٢	وإنْ غَلِيا
٢٢١/٣	مَشْطَبُ	٦٦٠/٢	ما أصبى
٢٢٦/٣ - ٢٢٢/٣	القرائب	٧٢/٣	تحلّبا
٢٤١/٣	القباب	٢١٠/٣	أو أقربا
١٤٩/٣	الدَّئِبُ	٤٤١/٢	ديبا
٤٧٨/٣	الأعضب	٣٧٣/١	والشيبُ
٥٥٢/٣	أَعْجَبُ	٣٧٨/١	وتغيبُ
٢٤٣/٢ - ٢٦١/١	الحقائب	٥٤٢/١	يصاب
٥١٣/١	المشيب	٣٧٢/٣ - ٦٧٥/١	جالِبُ
٥٢٤/١	نَحْطِبُ	١٨٩/٢	قريبُ
٥٢٨/١	على ترب	٢٢١/٢	لغريبُ
٣٢٥/٣	الدَّعِبُ	٤٤٨/٢	الأدبُ
١٤٠/٢	المُتَقَبِ	٥١٦/٢	شِهابُها
٤٩/٢	من الكَلْبِ	٥٨٤/٢	الحَرْبُ
٨٤/٢	ولا متقارب	٥٨٧/٢	وكَلِيبُ
٥٥٦/٢	واهب	١٢٣/٣	مذهبُ
٥٧٨/٢	سائب	١٦٩/٣	أجربُ
٦٣٤/٢	لاحب	١٨١/٣	ذماب

الأشنبُ - الزرنبُ	٢٥٨/٣	العراب	٢٩٠/٢
صاحبة	٦٧٢ - ٢١٤/١	للشبيب	٤١٧/٢
رَجَبُ	٣٩٨/٣		
الذنبُ	٢٠/٢		
مطلوب	٤٣/٢		
لا تخيبُ	٢١١/٣		
يقاربة	٥٩٨/٢		

قافية التله

آخر البيت	الجزء والصفحة
مَسَلَمَتْ - وبعدِ متْ	٥٧٠/٣
الغَلَصَمَتْ - أمتْ	٥٧٠/٣
لِيتْ	٥٣٩/٢ - ٢٩١/١
طَوِيتْ	٧٩/٢
الفراتِ	١٦٧/١
هَنَّتِ	٢٠٢/١
وما يُهاتِي	٣٣٧/١
مَرَّتِ	٢٩٢/٣ - ٢٠٢/٢
بالْحَسَنَاتِ	٢٤٤/٢
مُنْكَسِرَاتِ	٢٤٥/٢
اسْتَقَلَّتِ	٢٩١/٣

قافية الجيم

آخر البيت	الجزء والصفحة
ننيجُ	١٦٥/٣
فاعيجُ	٥٦١/٣

قافية الحله

آخر البيت	الجزء والصفحة
فاستريحا	٥٦١/١
فنستريحا	٥٦٩/١
الصباحا - ملحاحا	٥٣/٢
السوحُ	٤٤٧/٣
قادحُ	٢٤٨/٢
وتصوحُ	١٠٣/٢
بائعُ	١١٥/٢
تستريحي	٢٦٦/٣ - ٥٨١/١
بغير سلاح	٣٧٢/٣
الجوانح	٤١١/٢

قافية الحله

آخر البيت	الجزء والصفحة
طباخ	٦٨٢/٢

قافية الدال

آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة
وزادا	٥٠/٢ - ٩٤/٢	وثيدا	٢٣٣/٢ - ٤٦٩/٢	وعدوا	٢٤٤/٣
أمردا	٢٤٣/٢	المقيدا	٣٤٤/٢	لهم فديدا	١٨٣ -
جثودا	٤٤٠/٢	جامدا	١٦/٢	ازديلا	٦٦٤/٢
مسهدا	٦٩٥/٢	أذود	٩٧/٢	إلى هنرا	١٣٩/١
زادا	١٠٠/٣	تعود	١٦٦/٢	بدا	١٥٠/١
وعهودا	٣٧٤/٣	أسعيد	٣٩١/٢	أم خالد	٥٥/٢
أحدا	٥٢٤/١ - ٤٨٢/١	حميد	٤٣٤/٢ - ٤٤١/٢	على لبيد	٢٧٧/٢
زانلة	٣٥٨/١	ليد	٢٨/٢	من الوجدي	٤٣٥/٢
أسدا	٣٣٨/٢	لعميد	٣٩٩/٢	بني زياد	٤٥٥/١
وكان قدي	٩٤/١ - ٥٩٦/١	الأسدي	٣٣٦/٣	شديد	٦٣٥/٢
بني معد	٧٧/٢	فقد	٣٤٥/٢	من جنلي	٤٣٧/٣
بسواد	٤٧٧/٣ - ٤٧٨/٣	والجسد	٥٧٩/٢	بالتنار	٥٤٢/٣
السود	٢٢٥/٢	بعدي	٦٧٧/١ - ٤٣/٣	موقد	٦٠٦/١
لحدود	٢٢٥/٢	التمعدي	٣٥٢/٢ - ٤٠٢/٢	الامد	٨٥/٢
لها فديدا	٢٩٨/٣				

قافية الراء

آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة
نُسِرَ	١٦٥/٢	وَقُرَ	٤٥٥/٢	دَوَارِ	٦٠٠/١
التَّقَرَّ	١٩٠/٢	غامرُ	٥٢٠/١	لليسرِ	٥٨٢/١
مكفهرُ	٣٠٨/٣	البَقَرُ	٥٢٩/١	إلا لصابرِ	٥٥٨/١
عمر - ولا دَبَرُ	٤٠٢/٣	مختارُ	٥٥٠/١	الزاري	٢٨/٢
أو مضرُ	٤٨٢/٢	قد يتغيرُ	٦٧٦/١	والسمرِ	٥٥٣/٣ - ٤٢/٢
خرأ	١٦٧/١	طاروا	١٧٥/٢	حَجِرِ	٢٥٦/٢
الحجُورأ	٥٧/٢	بحر عائـك القطرُ	٢٥٠/٢ - ٩٩٣	بمقدارِ	٥٨٤/١
وحجراً	٤٣٣/٢	لمحورُ	٤٨٦/٢	المشافرِ	٣٦٩/٢
بها وَزَرَأَ	٥٢٠/٢	كراكره	٤٩٢/٢	مَكْفُورِ	٣٩٢/٢
والمطرا	١٧٢/٣	أجلدُرُ	٦١٠/٢	سائري	٤٨٤/٣
نصرأ	٤٠٠/٣	ديَارُ	٦٥٦/١ - ٢٦٢/٣	مازيَارِ	٥١٣/٣
الأصاغرا	٤٣٣/٣	وخيرُ	٤٧٥/٢ - ٤٧٧/٢	في الغارِ	٥١٣/٣
أو أطيرا	٥١٢/١	لصبورُ	١٣٥/٣	عن عمرو	٦٨/٣
صَبْرأ	١٧٠/٢	ولا أسرُ	١٩٦/٣	والحصِرِ	٦٥٧/٢
آمرأ	٢٤٤/٢	وإدبارُ	٦٨١/٢ - ٤٥٦/٣	عشاري	٨٢/٣
الجدارأ	٥٤٧/٢	بلله القطرُ	١٤/٣ - ١٨٠/٣	من عارِ	٩٨/٣
يا عُمرأ	٦٦٦/٢	أحقُرُ	٣٩٩/٢	الأخيرِ	٣٢١/٣
تنويرأ	٢٤٦/٣	دعائرة	٣٧٤/٣	للكائـرِ	٣٣٦/٣

الديارا	٢٤٧/٣	لم يتغير	٤٣٦/٢	الجزر	٣٦٥/٣
فقيرا	٣٧٩/٣			الأزر	٣٦٥/٣
مزارا	٥٥٧/٣	القرى	٦٥٠/٢	بالقمر	٣٩١/٣
حزرا	٦٠٥/١			من جار	٢٨٠/٣
مبتلا	٦٦٩/١			جابر	٢٥٧/٣
ما قبرا	٣٥٨/٢			كسري	١٣٤/٣
وتازرا	٤٢٩/٢			فلخر	٢١٦/١ - ٥١٨/٢
والقمرا	٤٥/٣			منبر	٤٠٤/١
جهارا	٧٣/٣			بلجار	٤٨٢/١ - ٥٩١/١
والخور	٤٤٤/٢			والقدر	٤٩/٢
ولا ضرر	١١٠/٢			بلا كلر	١١٠/٢ -
وبار	١٥٣/١			شعري	١٤٧/٢ - ١٧٤/٢
متنشر - أحصر	٢٥٢/١			على قدر	٥٠٤/٢ - ٤٤٧/٣
				المشتري	١٣٣/٣
القدر	١١٦/٢			على قدر	٤٧٥/٢
قفر - قبر	٣٦٤/٣ -				

قافية السين

آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة
مُنَافِسا	١٦٧/٢	أَلَيْسُ	٢٨٧/٢
أَبُوسَا	٢٤٤/٢	فَقَعَسُ	٦٦٧/٢
يُؤُوسَا	٢١٣/٣	الْعَيْسُ	١٢٢/٣
نَسِيَسَا	٦٩٤/٢	شُمُوسِ	٦٣٣/١
القَوَانِسا	٩٢/٣	أَحْبِسِ	١١٣/١ - ٢٩١/٢ - ٥٧٨/٢ - ٣٧٣/٣
أَمْسُ	١٥٦/١		

قافية الشين

آخر البيت	الجزء والصفحة
عَائِشَا	٦٣٥/٢

قافية الضاد

آخر البيت	الجزء والصفحة
مَا يَمْضِي	٥٨٦/٢
بَعْضَا	٤٨٣/٣

قافية الظاء

آخر البيت	الجزء والصفحة
غَائِظَه	٢٠٩/٢

قافية العين

آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة
لِاسْمَعَا	٥٣٩/١	الطير ما الله صانعُ	١١٣/٢	بلقع	٥٠٢/١
المعه - سَعَه	٧٥/٢	أقاطعُ	٢٠٠/٢	الرائع	٤٢٠/٢
شُعَاة	٥٨٣/٢	الارض ما اللهُ صَانِعُ	٣٦٧/٢	فلجزعي	٥٦٤/٢
وَقَوْعا	٤٠٧/٣	ساطعُ	٢٤٤/٢	لم أصنعِ	٥٦٧/٢ - ١٧٥/٣
كَمَنْ سَمعا	٥٧٤/١	أصنعُ	٢٥٤/٢	فشرُ جِيع	٣٢٨/٣
الودعا	٢٧٤/٢	تَدَقُّعُ	٥٦٤/٢	صَناعِ	٢٥٨/٢
والفَتعا	٢٧٤/٣	الضَبْعُ	٢٩٧/٢	واهجمي	٦٣٥/٢
وتخدعا	٥٠٠/١	أَجْمَعُ	٢٤٩/٣	وصنيعي	٢٥٦/٣
مطيعا	٦٧٧/١	تُصَرَّعُوا	٦٤٠/١		
رواجعا	٣٣٧/٢	سابعُ	٥٠٤/٣ - ٥١٣/٣	ولم تدعِ	٤٥٥/١
ما مُنعا	٣٢١/٣	خاشعُ	٥٠٤/٣	الملسوعِ	٥٧٢/١ - ٥٥٦/٣
أكتعا	٣٩٥/٣	وازعُ	١٥٩/١	أو سافعِ	٤٥١/٣
		الْيَجْدَعُ	٧٤/٢		
		أَطْمَعُ	٩٤/٢		
		لا تنفعُ	١٩٨/٣		
		وينفعُ	٢١٥/٣		

قافية الفاء

آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة
حرفُ	٢٧/٣	الأجرافِ	١٣٠/٣
مُحرِّفاً	٣٣٨/٢	في السُدْفِ	٣٣٦/٣
وفا	٣٣٨/١	الشفوفِ	٤٩٧/١ - ٥٢٦/١ - ٥٧٦/١
عارفُ	١٦٤/٢ - ٣٦٢/٢	منيفِ	٥٢٨/١
المطارفُ	٦٧٧/٢	لمستعطفِ	٥٢٣/٣
نُطفُ	٤٧٠/٣	خلفُ	٣٥٣/٣
العواطفُ	١٦٧/١	أنشَمُ الحَزَفُ	٣٠٩/٢
مختلفُ	٢٢١/٢		

قافية القاف

آخر البيت	الجزء والصفحة
أولِّفا	٤٣٩/١
طليقُ	٨٣/٢
يترَقِّقُ	٢٠٣/٢
مورثُ	٩٥/٣
منطيقُ	١٠١/٣
ولا تَمَلِّقِ	٤٥٦/١
كالطلاقِ	٣٠١/٢

قافية الكاف

آخر البيت	الجزء والصفحة
عساكا	٦٣٤/٢
دونكا	٢٦٤/٣
اتاكّا - دعاكا	٣٧٣
أولالك	٤٤/٢
ولا تُشاكُ	٥٤٠/٢
إلا ذلكُ	٣٧٢
والفكُ	٣٥٩/١
الذكي	٤٥٣/١

قافية اللام

البيت	ج ، ص	البيت	ج ، ص	البيت	ج ، ص
ذو خُصَلْ	٦١٥/١	وانل	٢٢٨/١	مرجلي	١٩٢
مَنْ يَغْلُ	٦٤١/٢	وجهولُ	٢٦٠/٢	فلجلي	١٩٢
ثاقلا	٤٢٣/٢ - ٤٤١/٢	طلل - خِلَلُ	٥٩٣ - ٢٨٢/٢ ١٢٤/٣ -	واوصالي	٢٤٩/٢
مبتلى	٤٥٣/١	بلابلُ	٣١٥/٢	الذخِل	٢٨١/٢
وموئلا	٧٤/٣	سلاسلُ	٤٤٤/٣	الذبل - فانزل -	٢٢٠/٢ - ٦٣٦/٢ ٦٤٣/٢
تبلا	٤٨٣/١	قليلُ	٥٤٦/١	حنظل	٦٥٧/٢

فشلا	٦٧٣/١	أشكَلُ	٥٥٢/١		
الشملا	٣٥٦/٢	لا يحاولُ	٦٠٥/١	مُغِيلٍ	٢٠٣/٣
شَمَلا	٣٥٦/٢	أفْضَلُ	٦٧٢	من جِلله	٢٠٤/٣
أطفالُها	٥١٧/٢	ولا جَمَلُ	٤٢٨/٢	مَجْهَلٍ	٢١٨/٣
وسريالا	٣٧/٣	وذمِيلها	٥٠٩/١	ومن جَمَلٍ	٥٩٢/٣
فُعَلا	١٣٧/٣	قبولُها	٥١٠/١	أوقِلِ	١٧٤/١ - ١٧٥/١ - ١٣٦/٣
الجهولا	٢٣٧/١	الجنْدَلُ	١١٨/٢	عالي	٤١٩/١ - ٤٢٠/١
مَهَلا	٣٦٧/٢	تنهَلُ	٤٧٩/٣	ولا واغِلِ	٤٧٤/١
قل يالا	٤٣٦/٢	ويَتَمِيلُ	٣٥٥/٢	فستَجْلِي	٦١٤/١
الأملا	٥٨/٣	احتمَلُ	٨١/٣	والجنْدَلِ	٧٧/٢ - ٧٤/٢ - ٤٦٥/٢ -
اشتَعلا	٧٣/٣	الفُضْلُ	١٥٠/٣	بالأصائِلِ	٨٦/٢
		نبيلُ	٢٩٢/٢	الباطِلِ	٩٦/٢
		تنوِيلُ	١٦١/٣ - ٤٤٦/٢	الجمال	٢٨٧/٢
		مهمَلُ	٥٨٩/٢	المزائِلِ	٢٨٥/٣
		والجَبَلِ	٣٠٢/٢	معجَلِ	٢٩٠/٣ - ٤١٦/٣
		نوافِلُهُ	٢٩/٣	حائلِ	٥١٦/٢
		أوائله	٢٩١/١ - ٨١/١	البالي	٦٦١/٢
		تُسَلُ	١٧٩/١	بالمصائِلِ	٥٥/٢

		٤٣٩/١	كامله		
- ٣٤٤/٢ - ٦٠١/٢	أمثالي	٤٣/٢	الإبل		
٢٢٧/١	من البسل	٢٥٤/٣	نواصله		
٢٢٧/١	جمل	٤١٥/٣	العواظ		
٦١٣/١	أو مثلي	٤٢٦/٣	مكبول		
٤١٦/٣	متمل	٤٩٠/١	لا أقبلها		
١٤٧/٣	مزمّل	٥٧/٢	قبل		
٢٠٢/٣	لييتلي				
٤٣/٣	الطحل				
٥٩٧/٢	من المّل				
٣٥٩/٢	سؤل				
٣٦٩/٢	ناعمي بك				
٢٩٦/٢	ذا فضل				
٦٨٥/٢	والأمل				
١٤/٣ - ٧/٣	المتفضل				
٤٩٥/١	الجلال				

قافية الميم

البيت	ج ، ص	البيت	ج ، ص	البيت	ج ، ص
الأصم	٣٧٠/١	مطر حرام	٦٧٤/١	الخوائم	٤٣٨/١
السلم	٥١٨/١ - ٣٦١/٢	سجوم	٤٣٧/١	ظلم	٣٥٤/١
النوم - الدوم	٢٥٥/٣	تضطرر	٥٠٤/١	الذام	٣٥٩/١
علقما	٥٢٦/١	الحسام	٣٠٥/٢	واللهازم	٣٨٤/٢
أو تستقيما	٥٥٩/١	الحب حرام	٣٠٧/٢	وامامي	١٥٧/٣ - ٢١٦/٣
وامسليمة	٢٠/٢	مقيم	٤٢٧/٢	القدم	٦٨٠/٢
أن تهضما	٣٨٤/١	واجم	٥٢٤/٢	التهنم	٢١٧/٣
معتصما	٣٦٠/٢	ينسم	٥٣٠/٢	لائم	١٤٢/٣
الحمي	٦٥٦/٢	غريها	٥٩٤/٢	وماشم	٢٨٥/١
وأكرما	٥٦٤/٣	وبرم	٦٠٩/٢	بن حاتم	٢٥٧ - ٢٥٦/٣
لها ابنا	٥٨٥/٣	السلام	٦٢٠/٢ - ٤٥/٣ - ٦٠/٣ - ٣٤٧/٣	الرجم	٣٦٦/٣
مسلمما	٥٠٠/٣	قتمه - وجهرمة	٢٠٣/٣	بالاء حاتم	٤٩٧/٣ - ٤٧/٣

المَقْتَمَا	٥٥٦/٣	اذن حرامٌ	٤١٥/٣	حِذَامِ	١٥٠/١
مَلْعَمَا	٧٢/٣	شَرِيمٌ	٢١٥/٣	عَمِي	١٩٣/١
نَا	٣٤١/٢	يَا مَطَرُ السَّلَامُ	٩٦/١	الْأَيَامِ	٣٣/٢
صَائِمَا	٣٤١/٢	هَشَامٌ	٢٥٦/١ - ٣٣٢/٢	الْمَنَاسِمِ	٥٠٠/٣
قَدْ أَلَمَا	٣١٢/٢	أَلَوْمٌ	٤٧١/٢	دَمِي	٢٨٢/٣
قَدْ ضَمِيمَا	٣٧٥/٣	الْأَنَمُ	٣٣٦/٣ - ٣٣٠/٣	بَنَاتُ الْعَمِّ	٤٩٩/٢
نَادِمَا	٦٢٥/١	وَالرَّخَمُ	٢٨٥/٣	مِنَ اللَّحْمِ	٤٨٠/٢
الْقَلَمَا	٦١٠/٢	يَدُومٌ	٤٦٢/٢	الْأَلَمِ	٤٣٥/٢ - ٤٤١/٢
		وَحَمِيمٌ	٤٧٠/٢ - ٤٧٧/٢	وَلَا نِ لِمِ	٥٩٦/١
		سَهَامُهَا	٤٤٩/٢	كِرَامِ	٢٩١/٢
		إِلَى مَمٌ	٦٦٥/١ - ٤٦٥/٣	الرَّتَائِمِ	٢٩٥/٢
		عَظِيمٌ	٥٧١/١ - ٣٦/٣	ضَيْغَمِ	٢٩٥/٢
		مَظْلَمٌ	٥١٩/١	الْقَاسِمِ	٢١٤/١
		كَرِيمٌ	٣٨٩/٢		

قافية النون

البيت	ج ص	البيت	ج ص	البيت	ج ص
الأحيانُ	١٩٠/٢	عُرِيَانُ	٢٣٩/٢ - ٢٧٠/٢	وإِعْلَانِ	١٨٠/١
جمالينُ	٣٦٢/١	مبينُ	٢٤٩/٢	عمرِك الله كيف يلتقيانِ	٢٢٥/٢
		شؤونُ	٤٠٨/٢	وهنِ	٣٣٠/١
قالتْ وإنْ	٩٥/١ - ٣٧١/٢	يَكُونُ	٣٤٧/٢ - ٣٤٨/٢	الأزْمانِ	٦٠٧/١
أو اثْنينُ	١١١/٣	العَيْنَانُ	٣٨١/١	سيانِ	٦٢٤/١
بالغريْنِ	٢٧٨/١	كائنُ	١٨١/٢ - ١٨٤/٢	يَمَانِي	٤١/٢ - ٢٤٣/٣
ظبيانَا	٢٧٩/١			والإِحنِ	٦٦٨/١
إِيَانَا	١٨٠/١			نَبْشِي	٨٧/٢
المسلمينا	١٩١/١			المعادِنِ	٤٠٧/٢
الحَنِينَا	٣٣٨/١			حُقَانِ	٣٦٠/٢ - ٣٦٢/٢
يخلُ أمينَا	١٩٧/٢			المجانينِ	٣٢٧/٢
ثم أمينَا	٤٣٧/٢			مَعُونِ	٢١٦/١
مُتَجَاهِلِينَا	٤٥٩/٢			اعتراني	١٧/٣

				٤٥٨/٢	تَجْمَعُنَا
٣٥٤/٣	لا يَعْنِينِي			١٩٨/٢	مَنْ قَطْنَا
١٩٩/٢	وَالْحَزَنِ			١٠٠/٣ - ٩٩/٣	البرية دينا
٥٠١/٣	كيف يلتقيان			٨٠/٢	ما كفانيا
٢٠١/٣	البنان			١٢٠/٣	معلنا
١٨٥/٣	لم تَرْنِي			٥٧/٣	مشحونا
٣٨٣/١	آخِرِينَ			٩٧/٢	إِلَيْنَا
٤٧٢/١	أَبْوَان				
٣٩٩/١	المُلُوانِ			٥٥٧/٣	أَنْ يَكُونَا
٣٦٢/١	أَخْوَانِ			٤٣٩/٣	بِالْإِسَاعَةِ دِينَا
٥٦٩/١	دَاعِيَانِ			٩١/١	أَفْنَانَا
				٦٦٢/٢	لَهُمْ دِينَا

قافية الهاء

آخر البيت	الجزء والصفحة
غَايَتَاهَا	٣٥٥/١
قَالَهَا	٨٢/٢
أَزُورُهَا	٩٠/٢
إِبْقَالَهَا	٤٨٣/٢
أَلْقَاهَا	٥٥٦/٢ - ٤٣٤/٣

٦٧/٢	الزبیراءُ
١٣٠/٣	سواها
١٧٧/٣	رضاها
٢٥٣/٣	كبراءها
٢٥٣/٣	هياؤه
٢٥٩/٣	واها
٢٦٠/٣	وأيّلهُ

قافية اليه

آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة
جائيا ((آتيا))	٥٧٧/١ - ١٤٧/٣ - ٤١٧/٣	تأمر آتيا	٦٠٤/١
مُتَرَاخِيا	٣٢٠/٢	وا رَزَيْتِيَهْ	٦٦٦/٢
ولا الملل باقيا	٣٢١/٢	واللياليا	٤٨/٣
واقيا	٣٢٢/٢	معاوية	١٩٩/٣
حافيا	٧٤/٣	غلديا	٤٣٣/٣
من الملل باقيا	١١٢/٣	الصَّبِيّ	٣٧٧/٢
ونخاليا	٣٤٨/٣	بمرعوي	٤٦/٣
ناهما	٥٥٨/٣		

قافية الألف المقصورة

آخر البيت	الجزء والصفحة
ما التوى	٦/٣

مصادر التحقيق

- القرآن الكريم .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، ثلاثة أجزاء ، ط دار الندوة الجديدة بيروت ط السلسلة ١٩٨٠ م .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل - لابن السيد البطليوسي - تح د. حمزة عبد الله النشرتي - دار الكتب العلمية بيروت - ط الأولى ٢٠٠٣ .
- الأشبه والنظائر في النحو للسيوطي تح غريد الشيخ - دار الكتب العلمية ، ط الأولى ٢٠٠١ .
- الأمالي لأبي علي القالي - أوفست دار الكتب العربي بيروت .
- أسرار البلاغة - عبد القاهر الجرجاني - تح محمود محمد شاکر - دار المدني بجة - ط الأولى ١٩٩١ .
- أمالي المرتضى - تح محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب العربي بيروت - الطبعة الثانية ١٩٦٧ .
- إملاء ما من به الرحمن - لأبي البقاء العكبري - مؤسسة الصلّاق طهران - ط الثالثة ١٣٧٩ هـ ش .
- الإيضاح في علل النحو لأبي علي الفارسي - تح د. مازن مبارك ط مصر بلا تا .
- الإيضاح في علل النحو للزجلجي تح د. مازن المبارك - دار النفائس بيروت ط الثانية - ١٩٧٣ .
- الأغاني - لأبي الفرج الأصفهاني - دار الكتب المصرية .

- الأصول في النحو - لابن السراج - تح عبد الحسين الفتلي طبع ج ١ في النجف ١٩٧٠ والثاني في بغداد ١٩٧٣ .
- الأمالي الشجرية - ط حيدر آباد ، دائرة المعارف العثمانية ١٣٤٩ .
- إصلاح المنطق - يعقوب ابن السكيت - تح أحمد محمد شاکر وعبد السلام هارون - دار المعارف بمصر ط الثانية ١٩٦٤ .
- أمالي أبن الحاجب - تح فخر صالح سليمان قدارة - دار الجيل ١٩٨٩ .
- الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي تح محمد سالم هاشم ، دار الكتب العلمية ٢٠٠٣ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبي حيان الأندلسي النحوي - تح د مصطفى أحمد النماس - مطبعة المدني بمصر - ط الأولى ١٩٨٧ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف - لأبي البركات بن الأنباري - تح محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى بمصر بلا تا .
- الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب - لعلي بن عدلان الموصللي - تح د. حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة بيروت - ط الثانية ١٩٨٥ .
- الأنموذج في النحو - تح لجنة إحياء التراث المصري في دار الأفق الجديدة .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب - تح د موسى بني العليلي - منشورات وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٢ .
- الإيضاح في شرح المفصل - لابن الحاجب - تح د. إبراهيم محمد عبد الله - منشورات دار سعد الدين - دمشق - ط الأولى ٢٠٠٥ م .
- الأطول في شرح تلخيص المفتاح - لإبراهيم بن محمد بن عربشه - تح د عبد الحميد هندايي - دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ٢٠٠١ .

- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة - للشيخ عبد الغني القاضي - دار السلام للطباعة - القاهرة - ط الأولى ٢٠٠٤ .
- البسيط في شرح الكافية - لركن الدين الأسترابادي - رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الآداب جامعة بغداد ١٩٨٣ من حازم سليمان الحلبي .
- البهجة المرضية على ألفية ابن مالك - للسيوطي - تعليق مصطفى الدشتي - انتشارات اسماعيليان قم - ط الثالثة عشرة ١٤٢٤ هـ .
- تخريج الأحاديث والآثار - للزيلعي - تح عبد الله بن عبد الرحمن السعد - دار ابن خزيمة الرياض ط الأولى ١٤١٤ هـ .
- تفسير الكشاف - للزخشري - أوفسيت دار الكتاب العربي بلا تا .
- تفسير البيضاوي ((أنوار التنزيل وأسرار التأويل)) ط حجر المطبعة العثمانية ١٣٠٥ .
- تفسير البحر المحيط - لأبي حيان الأندلسي - وبهامشه النهر الماد من البحر المحيط - مطبعة السعادة بمصر الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ .
- توجيه اللمع - لابن الحجاز - تح د فايز بركات محمد - دار السلام للطباعة القاهرة ، ط الأولى ٢٠٠٢ .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - للمرادي - تح أحمد محمد عزوز المكتبة العصرية صيدا ط الأولى ٢٠٠٥ .
- توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب - لعلي بن عيسى الرماني - تح سعيد الأفغاني ط الجامعة السورية ١٩٥٨ .
- تاج العروس - للسيد محمد مرتضى الزبيدي - تح علي شيري - دار الفكر بيروت ١٩٩٤ .

- تفسير البقاعي ((نظم الدرر في تناسب الآيات والصور)) - تح عبد الرزاق غالب المهدي - دار الكتب العلمية ط الثانية ٢٠٠٣ .
- تفسير البغوي مطبوع بهامش تفسير الخازن - مطبعة مصطفى محمد بمصر .
- التفسير الكبير للرازي ط الأولى - التزام عبد الرحمن محمد - ميدان الأزهر بمصر.
- تفسير القرطبي - دار إحياء التراث العربي ١٩٨٥ .
- تفسير الطبري - تح صدقي جميل العطار - دار الفكر بيروت ١٩٩٥ .
- تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق - لداود بن عمر الأنطاكي - مط محمد أفندي مصطفى - مصر ١٣٠٢ .
- الجامع الصغير في النحو لابن هشام - تح محمد شريف سعيد - مكتبة الحلبوني دمشق ١٩٦٨ .
- والجامع الصغير لابن هشام ، بتحقيق الدكتور أحمد محمود الهرميل ، مكتبة الخليلي بالقاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . وهذه الطبعة نقلت عنها بواسطة طبعة مجيب الندا للدكتور إبراهيم . فلذلك كتبت في كل هامش : الجامع تحقيق الهرميل ، ثم حصلت عليها أثناء الفهرسة ، فراجعت كل الموارد .
- الجنى الداني - للمرادي - تح فخر الدين قباوة ومحمد خليل فاضل - أوفسيت دار الكتب العلمية ١٩٩٢ .
- جهرة أشعار العرب - لأبي زيد القرشي - دار صادر بيروت ١٩٦٣ .
- حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح الشمسية - ط أحمد عيسى الزواد - سيهات - بلا تاريخ .
- حاشية البناني على شرح الجلال الحلبي على جمع الجوامع - تح محمد عبد القادر شاهين - دار الكتب العلمية بيروت ط ٢ - ٢٠٠٦ .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني - أوفست: البابي الحلبي - بلا تا .
- الحماسة البصرية - لصدر الدين أبي الفرج بن الحسين البصري ، تح د. مختار الدين أحمد - ط دائرة المعارف العثمانية بمحيدرآباد ط الأولى ١٩٦٤ .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - تح عبد السلام محمد أمين - دار الكتب العلمية ط الأولى ٢٠٠٠ .
- حماسة البحري - تح لويس شيخو اليسوعي - بيروت ١٩١٠ م .
- حاشية الشنواني على شرح الأزهرى لمقلمة الإعراب - تح الشيخ محمد شام - دار الكتب الشرقية بتونس ط الثانية ١٣٧٣ .
- حاشية المروى على مختصر المعاني - استانبول ١٣٠٨ هـ .
- حاشية عبد الغفور على شرح الجامي على الكافية - شركة صحافية عثمانية ١٣٣٢ هـ .
- خزانة الأدب - لعبد القادر البغدادي - تح محمد نبيل طريفي وإميل يعقوب - دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ١٩٩٨ .
- الخصائص لابن جني - تح محمد علي النجار- دار الكتب المصرية ط الثانية ١٩٥٢ .
- الدر المصون في علوم الكتب المكنون - للسمين الحلبي - دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ١٩٩٤ .
- دلائل الإعجاز - لعبد القاهر الجرجاني - تح محمود محمد شاكر - دار المدني بجة ط الثالثة ١٩٩٢ .
- ديوان جرير - تح كرم البستاني - دار صادر ١٩٦٠ .
- ديوان كعب بن مالك - تح سامي مكى العاني - مكتبة النهضة بغداد ط الأولى ١٩٦٦ .

- ديوان زهير بن أبي سلمى - نحد كرم البستاني - دار صادر بيروت ١٩٦٠ .
- ديوان العجاج - نحد د. عزة حسن - دار الشروق بيروت ١٩٧١ .
- ديوان علي بن الرقاق - نحد د. نوري حمودي القيسي و د. حاتم صالح الضامن - منشورات الجمع العلمي العراقي ١٩٨٧ .
- الدرر اللوامع على ممع الموامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية - أحمد بن الأمين الشنقيطي - تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية ط ١٩٨٢ م - الكويت .
- ديوان الأعشى الكبير نحد د. محمد حسين - مكتبة الآداب .
- ديوان الفرزدق نحد إيليا الحاوي دار الكتاب اللبناني .
- ديوان إبراهيم بن هرمة ، نحد محمد جبار المعيد مطبعة الآداب النجف ١٩٦٩
- ديوان عنتره - دار صادر بيروت .
- ديوان حميد بن ثور نحد عبد العزيز الميمني الدار القومية للطباعة ١٩٦٥ .
- ديوان رؤبة ، نحد وليم بن الورد - دار الآفاق الجديدة بيروت ط الثانية ١٩٨٠
- ديوان بن أهر نحد د. حسين عطوان ، ط مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ديوان كثير عزة - نحد إحسان عباس دار الثقافة ١٩٧١ .
- ديوان أوس بن حجر نحد محمد يوسف نجم ، ط بيروت ١٩٨٦ .
- ديوان طرفه - ط دار صادر .
- شرح ديوان امرئ القيس ، حسن السندوبي ، نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر ط الرابعة ١٩٥٩ .
- ديوان الخطيئة - ط دار صادر .
- ديوان شيخ الأباطح أبي طالب - صححه وعلق عليه السيد محمد صادق بحر العلوم - نشر المكتبة المرتضوية في النجف ١٣٥٦ هـ .

- ديوان الخنساء ((شرح ثعلب)) - تح د. أنور أبو سويلم - جامعة مؤتة - دار عمار ط الأولى ١٩٨٨ م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي - تح عبد الكريم الدجيلي شركة النشر المحدودة بغداد ١٩٥٤ .
- ديوان الشريف الرضي دار صادر بيروت ١٩٦١ .
- ديوان ليبد - دار صادر ١٩٦٦ .
- ديوان ليلى الأحيلىة - تح خليل إبراهيم العطية - دار الجمهورية بغداد ١٩٦٧ .
- ديوان النابغة الذبياني دار صادر ١٩٦٠ .
- ديوان مجنون ليلى - تح عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر .
- ديوان الهذليين ط دار الكتب المصرية ١٩٤٥ .
- ديوان عبيد بن الأبرص - دار صادر بيروت ١٩٥٨ .
- ديوان جران العود تح نوري حمودي القيسي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨١ .
- ديوان النمر بن تولب - صنعة نوري حمدي القيسي مطبعة المعارف بغداد .
- ديوان عبد الله بن رواحة تح د. حسن محمد بلجوة - دار التراث بالقاهرة ١٩٧٢ .
- ديوان نبي الرمة تح د. عبد القدوس صالح ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٢ .
- ديوان السموأل تح عيسى سابا دار صادر ١٩٥١ .
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس - تح عبد العزيز الميمني - دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .

- ديوان القطامي - تح إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب - دار الثقافة بيروت ١٩٦٠ .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، تح يحيى الجبوري ، بغداد ١٩٦٨ .
- ديوان النجاشي ، تح صالح البكاري والطيب العشاش وسعد غراب ، مؤسسة المواهب بيروت ط الأولى ١٩٥٩ .
- ديوان المتنبي - شرح البرقوقي - المكتبة التجارية الكبرى بمصر ط الثانية ١٩٣٨ .
- ديوان علي بن زيد العبادي تح محمد جبار المعيد ، دار الجمهورية بغداد ١٩٦٥ .
- ديوان الطرماح تح د. عزة حسن - دمشق ١٩٦٨ .
- ديوان جميل بن معمر دار صادر بيروت ١٩٦١ .
- ديوان زيد الخيل الطائي تح نوري حمودي القيسي - مطبعة النعمان النجف ١٩٦٨ .
- درة الفواص للحريري - نشره المستشرق توربكه ، أوفست مكتبة المشى بغداد .
- سر صناعة الإعراب - لأبي الفتح عثمان بن جني - تح محمد حسن محمد حسن إسماعيل و أحمد رشدي شحاتة ، دار الكتب العلمية - ط الأولى ٢٠٠٠
- سنن النسائي أوفست دار الفكر عن الطبعة الأولى ١٩٣٠ .
- سنن الترمذي ، تح محمد عثمان ، دار الفكر ، ط الثانية ١٩٨٣ .
- سنن ابن ملجة ، تح محمد فؤاد عبد الباقي ، ط دار الفكر .
- سنن أبي داود تح سعيد محمد اللحام ، دار الفكر ط الأولى ١٩٩٠ .

- السيرة النبوية لابن كثير - محمد مصطفى عبد الواحد - أوفسيت دار إحياء التراث العربي بيروت .
- شرح الإعراب في قواعد الإعراب للكافيجي - تحقيق : د . عادل محمد عبد الرحمن ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية - ديوان الوقف السني ، العراق ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- شرح الكافية - الرضي - أوفسيت دار الكتب العلمية بيروت .
- شرح الكافية - الرضي محمد يوسف حسن عمر - أوفسيت مؤسسة الصادق - طهران .
- شرح الكافية - الملا عبد الرحمن الجامي ، محمد أسامة طه الرفاعي ، أوفسيت دار الأفق العربية ٢٠٠٣ م .
- شرح الكافية لابن جماعة ، تحقيق الدكتور محمد عبد النبي عبد المجيد ، مطبعة البيان بمصر ، ط ١ ١٩٨٧ - ١٤٠٨ هـ .
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد ، ط دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠١ .
- شرح قطر الندى لابن هشام محمد محي الدين عبد الحميد ، انتشارات لقاء ، قم .
- شرح الحدود النحوية - للفاكهي - محمد د . محمد الطيّب الابراهيم - دار النفائس - بيروت - ط الاولى ١٩٩٦ م .
- مفردات القرآن - الراغب الأصفهاني - ضبطه هيثم طعيمة - دار إحياء التراث العربي بيروت - ط الأولى ٢٠٠٢ .
- شرح المفصل لابن يعيش محمد أحمد السيد أحمد ، ط المكتبة التوفيقية بمصر .

- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة - محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى بمصر ط الثانية ١٩٦٠ .
- شرح القاضي العضد لمختصر المنتهى ، ط الأميرية بولاق ط الأولى ١٣٦٦هـ
- شرح شذور الذهب ، تح إميل يعقوب دار الكتب العلمية بيروت ط الثانية ٢٠٠٤ .
- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهرى وبهامشه حاشية يس على التصريح ، ط أوفسيت البابي الحلبي .
- شعر الأحوص الأنصاري ، تح عادل سليمان جمال ط الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ١٩٧٠ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تح علي معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، ط الأولى ٢٠٠٠ .
- شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري تح بركات يوسف هبود ، المكتبة العصرية - صيدا ٢٠٠٤ .
- شرح القصائد المشهورات لابن النحاس ، ط دار الكتب العلمية بيروت .
- شرح التسهيل للمرادي ، تح محمد عبد النبي محمد أحمد - مكتبة الإيمان - المنصورة - ط الأولى ٢٠٠٦ .
- شرح أبيات سيويه للأعلم الشنتمري ، تح د. عدنان محمد آل طعمة - مؤسسة البلاغ بيروت - ط الأولى ١٩٩٩ .
- شرح جمل الزجالي لابن عصفور- تح صاحب أبو جناح ، مطبعة جامعة الموصل ١٩٨٢ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تح محمد محي الدين عبد الحميد - مكتبة دار التراث بالقاهرة ١٩٩٨ .

- شرح الأشعار الستة الجاهلية للوزير أبي بكر عاصم بن أيوب البطلوسي
تحـ ناصيف سليمان عواد - الجمهورية العراقية وزارة الثقافة .
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك تحـ إبراهيم شمس الدين - دار الكتب
العلمية ط الثانية ٢٠٠٢ .
- شرح اللعاميني على مغني اللبيب تحـ أحمد عزو عناية - مؤسسة التاريخ
العربي بيروت ، ط الأولى ٢٠٠٧ .
- شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ، تحـ محمد محي الدين عيد الحميد
- مكتبة محمد علي صبيح بالقاهرة - ط الثانية ١٩٦٤ .
- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، تحـ د. عبد الحميد جاسم الكبيسي
دار الكتب العلمية بيروت ، ط الأولى ٢٠٠٢ .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تحـ محمد باسل عيون السود - دار
الكتب العلمية بيروت ط الأولى ٢٠٠٠ .
- شرح ابن الناظم - ط بيروت الحجرية ١٣١٢ هـ التي هي باعتناء محمد بن
سليم اللبابلي . بسبب كثرة الأخطاء المطبعية في ط دار الكتب العلمية
المذكورة سابقا اضطررت لتدقيق كثير من النصوص على هذه الطبعة دون
الإشارة إليها في الهوامش لأنها نسخة نادرة .
- شعر النابغة الجعلي تحـ عبد العزيز رباح - منشورات المكتب الإسلامي
بدمشق ١٩٦٤ .
- شروح التلخيص - أوفسيت دار البيان العربي بيروت - ط الرابعة ١٩٩٢ .
- شروح الشمسية ، أوفسيت انتشارات مدين - قم - ط الأولى ١٤٢٧ - ٢٠٠٧ .
- شعر الخطيئة - تحـ عيسى سابا - دار صادر بيروت ١٩٥١ .
- شعر نصيب بن رباح - تحـ داود سلوم - مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٦٧ .

- شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ لابن مالك تحه عدنان عبد الرحمن الدوري ط وزارة الأوقاف العراقية ١٩٧٧ .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي جمعه د . داود سلوم ، الناشر مكتبة الأندلس بغداد - ط في مطبعة النعمان في النجف ١٩٦٩ .
- شعر ابن ميادة - تحه محمد نايف الدليمي ، مطبعة الجمهور ، الموصل .
- شعر عبلة بن الطيب - د . يحيى الجبوري - دار التربية - بغداد ١٩٧١ .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك - تحه د. طه محسن ، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٥ .
- شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام ، ط الحلبي بمصر ١٣٠٢ .
- شرح القيصري على فصوص الحكم - انتشارات علمي وفرهنكي ١٣٧٥ هـ ش .
- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، تحه محمد أبو الفضل إبراهيم ، أوفست مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- شعر الراعي النميري ، تحه جمعة ناصر الحاني ، دمشق ١٩٦٤ .
- شعر الأخطل تحه الأب أنطوان صلحاني المطبعة الكاثوليكية ط الثانية .
- شعر عبلة بن الطيب ، د يحيى الجبوري - دار التربية - بغداد ١٩٧١ .
- شرح ديوان الحماسة المروزقي ، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ط الأولى ١٩٥٢ .
- صحيح البخاري أوفست دار الفكر ١٩٨١ عن ط العمرة بأسطنبول .
- صحيح مسلم ، أوفست دار الفكر بيروت .
- الصحاح للجوهري - دار إحياء التراث العربي بيروت ط الأولى ١٩٩٩ .

- ضرائر الشعر لابن عصفور تح السيد إبراهيم محمد - دار الأندلس بيروت - ط الثانية ١٩٨٢ .
- عملة القاري في شرح صحيح البخاري - العيني - دار إحياء التراث العربي بيروت .
- العوامل المائة - لعبد القاهر الجرجاني ، شرح الشيخ خالد الأزهرى - تحقيق الدكتور البدر اوي زهران - دار المعارف بمصر ط الأولى ١٩٨٢ .
- الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية لابن الحُبّاز تح حامد محمد العبدلي - دار الأنبار بغداد ط الأولى ١٩٩٠ .
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تح محمد عبد المعيد خان - دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد ١٣٨٤ .
- غريب الحديث للحربي - تح د سليمان بن إبراهيم بن محمد العابد ، دار المدينة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط الأولى ١٤٠٥ هـ .
- الفروق - للقرافي - ط دار إحياء الكتب العربية - ط الأولى ١٣٤٦ هـ .
- الفواكه الجنية بشرح المقلمة الأجرومية للفاكهي ، تح محمود نصار ، ط دار الكتب العلمية ٢٠٠٤ .
- الفواكه الجنية على متممة الاجرومية - الفاكهي - تح عماد علوان حسين - دار الفكر ناشرون ط الاولى ٢٠٠٩ - الاردن - عمان .
- الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية لأحمد بن محمد بن زيد العاتكي ، تح د. هزاع سعيد المرشد - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، ط الأولى ٢٠٠٣ .

- الفخر في شرح جمل عبد القاهر لمحمد بن أبي الفتح البعلبي تح د. ممدوح محمد خسارة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت ط الأولى ٢٠٠٢ .
- فتح الباري لابن حجر - دار المعرفة بيروت الطبعة الثانية .
- القاموس المحيط - الفيروزآبادي ، المكتبة الحسينية المصرية ط الرابعة ١٩٣٥ .
- قصص الأنبياء لابن كثير تح مصطفى عبد الواحد ، دار الكتب الحديثة ١٩٦٨ .
- الكواكب الدرية في شرح اللوحة البدرية لابن هشام ، تح هادي نهر ، بغداد ١٩٧٧ .
- الكفاية في علم الرواية الخطيب البغدادي تح أحمد عمر هاشم دار الكتب العربي بيروت ط الأولى ١٩٨٥ .
- كنز العمل المتقي الهندي - تح الشيخ بكري حياني - مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٩ .
- كتاب سيبويه ، تح عبد السلام هارون - عالم الكتب بيروت .
- كشف النقاب عن مخدرات ملحمة الإعراب للفاكهي - مؤسسة التاريخ العربي بيروت ط الأولى ٢٠٠٦ .
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة العراقية - دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ .
- لسان العرب لابن منظور - الناشر أدب الحوزة - قم ١٤٠٥ هـ .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر - لأبي الفتح ضياء الدين بن الأثير - تح محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - ١٩٩٥ م .

- اللمع في العربية لأبي الفتح ابن جني - تحقيق حامد المؤمن ، منشورات جمعية منتدى النشر - النجف الأشرف ، ط الأولى ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .
- مجيب النداء إلى شرح قطر الندى - تأليف الفاكهي - دراسة وتحقيق الدكتور إبراهيم جميل محمد إبراهيم - دار صادر - مكتبة المتنبي - الدمام - السعودية - ط الأولى ١٤٢٨ هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم لعلي بن إسماعيل بن سيده - تح مجموعة من الباحثين - نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر ط الأولى ١٩٧١ .
- مقامات الحريري ط كلكتا ١٨٠٩ م نشره المستشرق لومسلدن .
- المصباح في شرح المفتاح ، للسيد الشريف الجرجاني ، مخطوط مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامة بالنجف رقم ١٠٣/٩٤ - أدب .
- مغني اللبيب لابن هشام - تح محمد عي الدين عبد الحميد ، المطبعة التجارية الكبرى بمصر .
- مجمع الأمثال - الميداني - تح محمد عي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ط الثانية ١٩٥٩ .
- المستوفى في النحو - لعلي بن مسعود الفرخان - تحقيق الدكتور بدوي المختون - دار الثقافة العربية ١٤٠٧ هـ ، انقل عنه بواسطة مجيب النداء ط دكتور إبراهيم .
- المقرب لابن عصفور الإشبيلي ، تح د. عبد الله الجبوري ، ط الأوقاف العراقية ١٩٧٠ .
- المغني في النحو لتقي الدين بن فلاح اليميني تح د. عبد الرزاق السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ، ط الأولى ١٩٩٩ .

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جني تح محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٨ .
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص - لعبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسي - طبعة المطبعة البهية بمصر - ١٣٦٦ هـ .
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تح كاظم بحر المرجان - الجمهورية العراقية - دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - محمد فؤاد عبد الباقي .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية - إميل يعقوب .
- معاني الحروف - علي بن عيسى الرماني - تح د. عبد الفتاح إسماعيل شلي - دار الشروق مجلة ط ٣ - ١٩٨٤ .
- معاني الحروف - للزجلجي - تحقيق علي توفيق الحمد .
- مسند أبي داود الطيالسي - دار المعرفة - بيروت ، ط مزينة بالفهارس الفنية .
- مفتاح العلوم للسكاكي تح نعيم زرزور دار الكتب العلمية بيروت ط الثانية ١٩٨٧ .
- المجازات النبوية للشريف الرضي تح طه عبد الرؤوف سعد ، البابي الحلبي الطبعة الأخيرة ١٩٧١ .
- المنصف في الكلام على مغني ابن هشام - تقي الدين الشمني ط حجر ١٢٧٢ هـ .
- المقتضب تح محمد عبد الخالق عضيمة ط عالم الكتب .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني - بهامش خزانة الأدب - المطبعة المنيرية ببولاك - الطبعة الأولى ١٢٩٩ هـ .

- معجم الأدباء - ياقوت بن عبد الله الحموي - مطبعة دار المأمون بمصر ١٩٣٦ .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي النحوي ، تحه سدني جلايزر ، ط الولايات المتحدة الأمريكية - ١٩٤٧ .
- المطول في شرح التلخيص للتفتازاني ، وبهامشه حاشية السيد الشريف الجرجاني ، تحه أحمد عزو عناية ، دار إحياء التراث ، ط الأولى ٢٠٠٤ .
- مختصر المعاني للتفتازاني - ط دار الفكر .
- مسند أحمد وبهامشه منتخب كنز العمل - دار صادر بيروت .
- مسند ابن راهويه تحه د. عبد الغفور عبد الحق حسين برد البلوسي ، مكتبة الإيمان المدينة المنورة - ط الأولى ١٤١٢ هـ .
- مجمع الزوائد المهيمني - دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٨ .
- معاني القرآن - الفراء ، تحه أحمد يوسف بخاتي - محمد علي النجار ، ط دار الكتب المصرية .
- المصباح المنير - الفيومي ، المطبعة العثمانية ١٣١٢ هـ .
- مختصر أخبار شعراء الشيعة للمرزباني - تحه محمد هادي الأميني ، ط شركة الكتيبي بيروت ١٩٦٥ .
- المغرب للمطرزي ، حيدر آباد - ١٣٢٨ .
- المنهل الصافي في شرح الوافي - بدر الدين الدماميني - تحه د فائز جبر مطر - دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ٢٠٠٨ .
- الموطأ للإمام مالك تحه محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي ١٩٨٥ .
- المعيار والموازنة لأبي جعفر الإسكافي تحه الشيخ محمد باقر الحمودي ط الأولى ١٩٨١ .

- نصب الراية للزيلعي - اعتناء أيمن صالح شعبان ، دار الحديث القاهرة ط الأولى ١٩٩٥ .
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب - لأحمد بن المقرئ التلمساني - تح إحسان عباس - دار صادر بيروت ١٩٩٧ م .
- نتائج الفكر ، للسهيلى ، تح عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي معوض ، ط دار الكتب العلمية بيروت ، ط الأولى ١٩٩٢ .
- النكت في تفسير كتاب سيويه للأعلم الشتيمري ، تح زهير عبد المحسن سلطان - منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت ، ط الأولى ١٩٨٧ .
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزعة للسيوطي ، تح د. فخر جبر مطر - دار الكتب العلمية ، ط الأولى ٢٠٠٢ .
- نفائس الأصول للقراقي - تح محمد عبد القادر عطا دار الكتب العلمية ط الأولى ٢٠٠٠ .
- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير - تح طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطنحاي - إسماعيليان - قم .
- النوار في اللغة - أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري - المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٨٩٤ م .
- جمع الموامع للسيوطي ، تح أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٩٩٨ .
- الوافي بالوفيات - تح أحمد الأرناؤوطي - دار إحياء التراث .
- يتيمة الدهر - للثعالبي ، المطبعة الحنفية بدمشق .

• فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المفعول له	٥
المفعول فيه	١٩
المفعول معه	٣٤
الحال	٤٧
التمييز	٦٦
المستثنى	١٠٦
المخفوضات	١٤٧
حروف الجر	١٥١
الإضافة	٢١٩
الأسماء العاملة عمل أفعالها	٢٤٨
عمل اسم الفعل	٢٥٠
إعمل المصدر	٢٦٧
عمل اسم الفاعل	٢٨٢
إعمل أمثلة المبالغة	٢٩٤
إعمل اسم المفعول	٢٩٩
إعمل الصفة المشبهة	٣٠٣
إعمل اسم التفضيل	٣٢٠
باب التوابع	٣٤٤
النعت	٣٤٩

٣٧٠	التوكيد
٤٠٠	عطف البيان
٤١٣	عطف النسق
٤٧٣	البدل
٥٠٧	العدد
٥١٥	موانع الصرف
٥٤٩	صيغتي التعجب
٥٦٦	الوقف
٥٨٣	مواضع همزة الوصل
٥٩٧	فهارس الآيات
٦٣٤	فهارس الأحاديث
٦٣٨	فهارس الأشعار
٦٥٦	مصادر التحقيق
٦٧٤	فهارس محتويات الجزء الثالث